



Columbia University  
in the City of New York

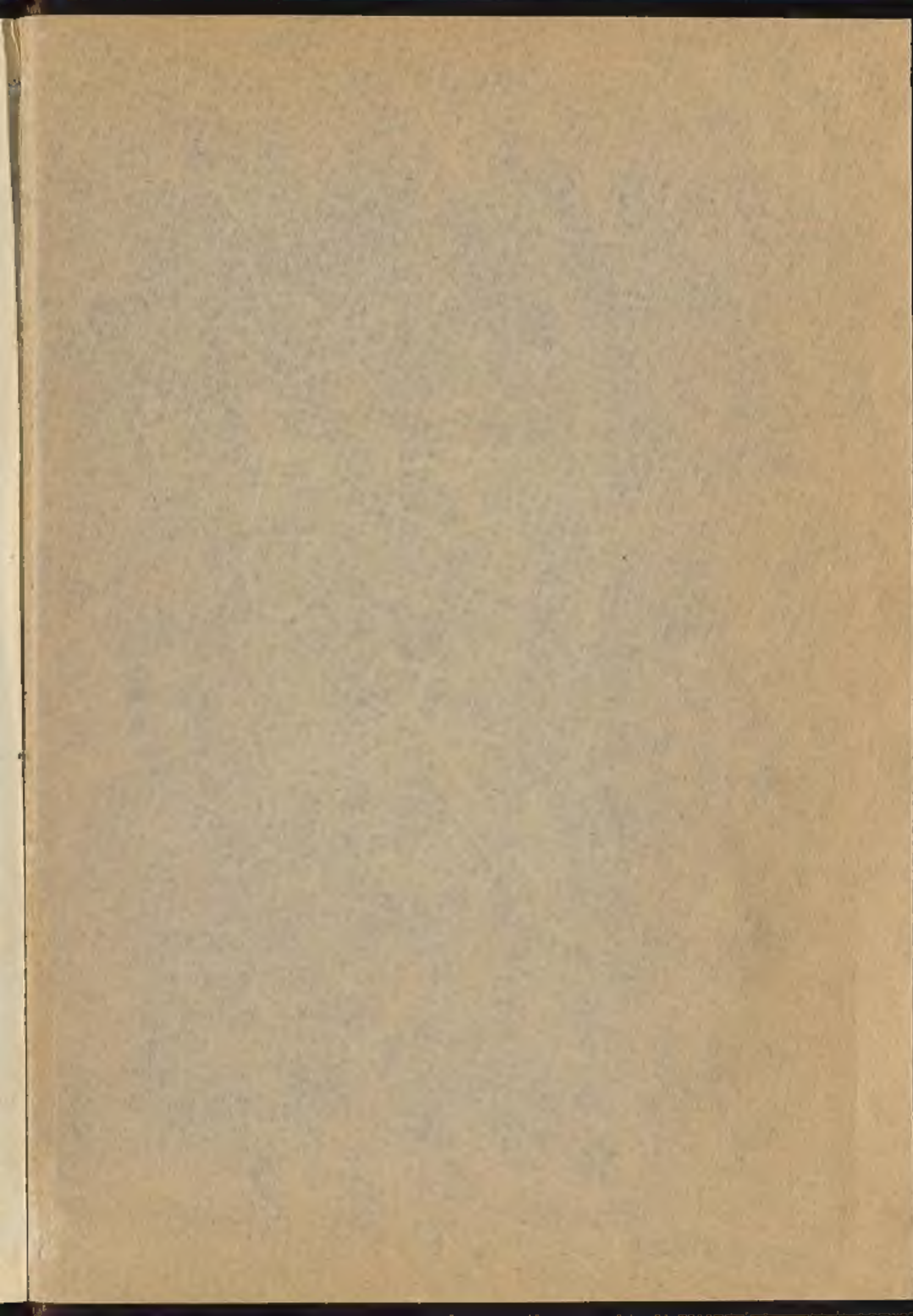
THE LIBRARIES













# نَهَايَةُ الْحِجَابِ

إِلَى

## شَرْحِ الْمِنْصَحِ

فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تَأَلَّفَ

شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ حَمْرَةَ

ابْنُ شَهَابٍ الدِّينِ الرَّزْمِيُّ الْمَنْوُفِيُّ الْمَصْرِيُّ الْأَنْصَارِيُّ

الشَّهِيرُ بِالشَّافِعِيِّ الصَّغِيرِ الْمَنْوُفِيِّ سَنَةَ ١٠٨٧ هِجْرِيَّةً

وَمَعَهُ

حَاشِيَةُ أَبِي الضِّيَاءِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيْرَامَلِسِيِّ الْقَاهِرِيِّ

الْمَنْوُفِيِّ سَنَةَ ١٠٨٧ هِجْرِيَّةً

٢٨

وَبِالْهَامِشِ

حَاشِيَةُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ

الْمَعْرُوفَ بِالْقُرْبِيِّ الرَّشِيدِيَّ الْمَنْوُفِيَّ سَنَةَ ١٠٩٦ هِجْرِيَّةً

### الْجُزْءُ الثَّامِنُ

مَكْتَبَةُ مَطْبَعَةِ الْبَلَدِ الْبَلَدِيِّ وَالْأَنْدَلُسِيِّ

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ٨٢٢



# بسم الله الرحمن الرحيم

893.799

R145

v. 8

## (باب قاطع الطريق)

أي أحكامهم ، وقطعه هو البروز لأخذ مال أو لقتل أو إرهاب مكابرة اعتمادا على الشوكة مع البعد عن النوث كما سيأتي ، والأصل فيه قوله تعالى - إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله - الآية . قال جمهور العلماء إنما نزلت في قاطع الطريق لافي الكفار واحتجوا له بقوله تعالى - إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم - الآية إذ المراد التوبة عن قطع الطريق ولو كان المراد الكفار لكانت توبتهم بإسلامهم وهو دافع للعتوبة قبل القدرة وبهذا (هو مسلم) لا حربي لعدم التزامه أحكامنا ولا معاهد ومؤمن أما الذي فيثبت له حكم قطع الطريق كما قاله ابن المنذر في الاشراف وصرح به الشافعي قال الزركشي وهو قضية إطلاق الأصحاب فانهم لم يشترطوا الاسلام اهـ ويمكن أن يقال إنه مخصوص بغير الذي أو أن جميع أحكام قطع الطريق لاتتأني فيهم أو أنه خرج بقوله مسلم الكافر وفيه تفصيل وهو أنه إن كان ذميا ثبت له حكم قطع الطريق أو حرييا أو معاهدا أو مؤمنا فلا والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرد (مكاف) أو سكران مختار ولو قنا وامرأة فلا عقوبة على صبي وجنون ومكره وإن ضمنوا النفس والمال (له شوكة) أي قوة وقدرة ولو واحدا يقلب جمعا وقد تعرض للنفس أو البضع أو المال مجاهرا (لا يختلسون) يتعرضون لآخر قوله يعتمدون الحرب) لانتفاء الشوكة

## (باب قاطع الطريق)

لعل الحكمة في تعقيب لما قبله مشاركته للسرقة في أخذ مال الغير ووجوب القطع في بعض أحواله (قوله أي أحكامهم) أشار به إلى أن الإضافة في القاطع للجنس فتصدق بالتعدد وهو المراد (قوله وقطعه) أي الطريق وقوله هو أي شرعا (قوله أو إرهاب) أي خوف (قوله مع البعد عن النوث) أي ولو حكما كما لو دخلوا دارا ومنعوا أهلها الاستغاثة (قوله ولا معاهد) عطفه على الحربي بناء على أن المراد به من لا عهد له ولا أمان وعليه فالذي قسم الحربي وما عطف عليه ومن أدخل المعاهد والمؤمن في الحربي أراد به ما عدا الذي ولعل وجهه أن كلا من للمعاهد والمؤمن لما كان إنما يبقى مدة معينة كان عهده كلاً عهد (قوله أما الذي) قسم قوله لا حربي الخ (قوله وهو) أي نبوت قطع الطريق للذي قضية إطلاق الخ (قوله إنه مخصوص بغير الذي) أي فليس له حكمهم (قوله أو سكران مختار) زيادته على المتن إنما يحتاج إليها إذا قلنا المكروه مكاف وهو ما صححه ابن السبكي في غير جمع الجوامع ، والذي في متن جمع الجوامع أنه غير مكاف وعبارته والصواب امتناع تكليف الغافل والمالغأ وكذا المكروه على الصحيح (قوله وقدرة) عطف تفسير (قوله أو البضع) لم يجعلوا فيما يأتي للتعرض للبضع حكما يختص به من حيث كونه قاطع طريق ، وعليه خشكه كغير قاطع الطريق .

ذكر الأحكام بل فيه بيان حقيقة ومحترازاته بل هو الذي صدر به المصنف وليس هذا التفسير في التحفة وفي نسخة أي أحكامهم بضمير الجمع ووجهها أن قاطع اسم جنس مضاف كعبد البلد (قوله مع البعد عن النوث) انظر هل يشمل هذا ما يأتي فيمن دخل دار أحد ومنعه الاستغاثة (قوله لعدم التزامه أحكامنا) كان ينبغي تأخير عن المعاهد والمؤمن (قوله كما قاله ابن المنذر الخ) عبارة والد الشارح في حواشي شرح الروض : وقال ابن المنذر في الاشراف قال الشافعي وأبو ثور : وإذا قطع أهل الذمة على المسلمين حدثوا أحد المسلمين ، قال الزركشي الخ (قوله إنه مخصوص) أي قول المصنف مسلم يعني مفهومه وهو يرجع إلى الجواب الثالث الآتي (قوله أو أن جميع أحكام قطع الطريق لاتتأني فيهم) كأنه يشير إلى ما يأتي من غسله وتكفينه والصلاة عليه إذا قتل (قوله وقد تعرض) مراده به تعميم



حكمهم قودا أو ضامنا كغيرهم ، والفرق عسر دفع ذي الشوكة بغير السلطان فغلظت عقوبته ردعا له بخلاف نحو المختلس (والذين يغلبون شدة بقتلهم قطاع في حقهم) لاعتمادهم على الشوكة بالنسبة إليهم (للقاطعة عظيمة) إذ لا قوة لهم بالنسبة إليهم فالشوكة أمر نسبي ، فلو فقدت بالنسبة لجمع بقاوموهم لكن استسلموا لهم حتى أخذوهم لم يكونوا قطاعا وإن كانوا ضامنين لما أخذوه لأن ما فعلاه لا يصدر عن شوكتهم بل عن تفریط القاطعة (وحيث ياتى غوث) لو استغاثوا (ليس بقطاع) بل منتهبون (وقد الغوث يكون للبعد) عن العمران أو السلطان (أو الضعف) بأهل العمران أو بالسلطان أو بغيرها كأن دخل جمع دارا وشهروا السلاح ومنعوا أهلها من الاستغاثة فهم قطاع في حقهم وإن كان السلطان موجودا قويا (وقد يغلبون والحالة هذه) أى وقد ضعف السلطان أو بعده هو وأعوانه (في بلد) لعدم من يقاومهم من أهلها (فهم قطاع) كالذين بالصحراء وأولى لعظم جرائمهم (ولو علم الإمام قوما يخيفون الطريق) أو واحدا (ولم يأخذوا مالا) أى نصبا (ولا) قتلوا (نفسا عزيزة) وجوبا ما لم ير في تركه مصلحة كما يؤخذ من باب التعزير (بحبس وغيره) ردعا لهم عن هذه الأمور القبيحة ، وقد فسر النجاشي في الآية بالحبس ، ومن ثم كان أولى من غيره فلا يتعين وله جمع غيره معه كما اقتضاه كلام المصنف ويرجع في تفسيره وقدر غيره وجسه لرأى الإمام ولا يتعين الحبس كما هو ظاهر ولا يقتدر بمدة الأولى استدلاله إلى ظهور توبته وأن يكون بغير بلده ، وأفهم قوله علم أن له الحكم بعلمه هنا نظرا لحق الأدنى (وإذا أخذ القاطع نصاب السرقه) ولو لجمع اشتركوا فيه واتحد حرزه وتعتبر قيمة محل الأخذ بفرض أن لاقطاع ثم إن كان محل بيع وإلا فأقرب محل بيع إليه من حرزه كأن يكون معه أو بقره ملاحظ بشرطه المأثر من قوته أو قدرته على الاستغاثة قاله الماوردي ، لا يقال القوة والقدرة ،

(قوله عن العمران أو السلطان) قال ابن قاسم لعل الوجه التعبير بالواو وكذا قوله الآتي أو بالسلطان أو أن المراد أن الموجود أحد الأمرين فقط اهـ (قوله ومنعوا أهلها من الاستغاثة) هذا قد يخرج اللصوص المسمين بالمناسر إذا جاهر وأولم بمنعوا الاستغاثة (قوله وأن يكون بغير بلده) أى وقفا مع ظاهر الآية (قوله أن له الحكم بعلمه) أى الحكم عليهم بأنهم قطاع كما هو ظاهر من إلهام كلام المصنف له أما الحكم عليهم بالقتل أو القطع مثلا فظاهر أنه لا بد فيسه من إثبات فليراجع (قوله واتحد حرزه) معطوف على قول المصنف أخذ القاطع (قوله من حرزه) متعلق بقول المصنف أخذ وكذا قوله من غير شبهة .

(قوله بل عن تفریط القاطعة) أى ويصدق القاطع في دعوى التفریط (قوله أو السلطان) لعل الوجه التعبير بالواو وكذا قوله الآتي أو السلطان وتصحيح أو أن المراد أن الموجود أحد الأمرين فقط اهـ سم على حج وقوله أو أن أى هو أن الحج (قوله ومنعوا أهلها) ومن ذلك هؤلاء الذين يأتون للسرقة المسمون بالمناسر في زمننا فهم قطاع . قال في المصباح ، والتسرفيه لغتان مثل مسجد ومقود خيل من المائنة إلى المائتين . وقال الفارابي : جماعة من الخيل ويقال للمفسر الجيش لا يجرى بشيء إلا اقتلعه (قوله ولو علم الإمام قوما) أى ولو كانوا غير مكاتبين (قوله أى نصبا) أى وإن أخذوا دونه اهـ سم على حج (قوله لم ير في تركه مصلحة) أى فيجوز له الترك بل قد يجب كأن علم أنه إن عزه زاد في الطغيان وأدى من قدر على إبدائه (قوله بحبس وغيره) أو بمعنى أو بر اهـ سم على منهج (قوله القبيحة) أى القبيحة (قوله وله جمع غيره) أى الحبس (قوله كما اقتضاه كلام المصنف) أى بأن يقال بحبس وغيره مجتمعين أولا (قوله ولو لجمع اشتركوا فيه) هل المراد شركة الشيوع أو الأعم حتى لو أخذ من كل شيئا وكان المجموع يبلغ نصابا قطع الأخذ فيه نظر ، ولا يبعد الثاني تغليظا عليهم لكن قياس ما مر في السرقة الأول ، ويؤيده أنهم غلبوا القطع بالمشارك بأن لكل واحد من الشركاء أن يتدعى بجميع المال وفي المجاورة ليس لواحد منهم أن يتدعى بغير ما يخصه ، ومعلوم مما مر في السرقة أن القاطعين لو اشتركوا في الأخذ اشترط أن يخص كل واحد منهم قدر نصاب من المأخوذ لو وزع على عددهم وإلا فلا .



تمنع قطع الطريق لما مرّ أنه حيث لحق غوث لو استغيت لم يكونوا قطعاً . لأننا تمنع ذلك إذ القوة  
والقدرة بالنسبة للحرز غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لأنه لا بدّ فيه من خصوص الشوكة ونحوها  
كما علم مما مرّ بخلاف الحرز يكفي فيه مبالاة السارق به عرفاً وإن لم يقاوم السارق من غير شبهة  
مع بقية شروطها للمارّة ويثبت ذلك برجلين لا بغيرهما إلا بالنسبة للمال وطلب المالك نظير ما مرّ  
في السرقة ( قطع يده اليمنى ) للعمال كالسرقة ( ورجله اليسرى ) للسحابة كما قاله العمراوى  
وحزم به ابن المقرئ تبعاً للروضة بعد ذلك ومع ذلك هو حدة واحد وخولف بينهما ثلاث نفوت المنفعة  
كلها من جانب واحد ولو فقدت إحداها ولو قبل أخذ المال ولو لشالها وعدم أمن زحف الدم اكتفى  
بالأخرى ولو عكس ذلك بأن قطع الإمام يده اليمنى ورجله اليمنى فقد تعدى وزمه القرد في رجله  
إن تعدد وإلا فديتها ولا يقطع قطع رجله اليسرى ، ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى فقد أساء  
ولا يضمن وأجزاءه ، والفرق أن قطعهما من خلاف نص يوجب مخالفة الضمان وتقديم اليمنى على  
اليسرى اجتهاد يسقط بمخالفته الضمان ، ذكره الماوردى والروائى وتوقف الأذرى في إيجاب  
التود وعدم الإجزاء في الحالة الأولى . قال الزركشى : وقضية الفرق أنه لو قطع في السرقة يده  
اليسرى في المرة الأولى عامداً أجزاء لأن تقديم اليمنى عليها بالاجتهاد أى وليس كذلك كما مرّ .  
وأجيب بعدم تسليم أن تقديم اليمنى ثم بالاجتهاد بل بالنص لما مرّ أنه قرئ : شاذاً فاقطعوا أيماهما  
وأن القراءة الشاذة تكبر الواحد . وينبئ كما قاله الأذرى بحجى ما مرّ في السرقة هنا من توقف  
القطع على طلب المالك وعلى عدم دعوى التملك ونحوه من المسقطات ، فقد قال الباقلانى إنه  
القياس وفى الأتم ما يقتضيه ولا بدّ من انتهاء الشبهة كما فى التبييه ونحسم موضع القطع كما فى  
السارق ، ويجوز أن نحسم اليد ثم نقطع الرجل وأن يقطعاً جميعاً ثم يحسم ( فإن ) فقدنا قبل  
الأخذ أو ( عاد ) ثانياً بعد قطعهما إلى أخذ المال ( فسرّاه ويغناه ) يقطعان للآية ( وإن قتل )  
قتلاً يوجب التود ولو بصرية جرح مات منه بعد أيام قبل الظفر به والثوبة ( قتل حتماً ) لأن  
المخاربة تفيد زيادة ولا زيادة هنا إلا التحتم فلا يسقط بعفو مستحق التود ويستوفيه الإمام لأنه  
حقه تعالى . قال البندنجى : وإنما يتحتم ،

( قوله وطلب المالك )  
هو بصيغة الفعل عطف  
على قول المصنف أخذ  
( قوله بعد ذلك ) لعنه  
متعلق بقطع المقتدرأى  
وقطع رجله اليسرى  
بعد ذلك وانظر هل هو  
شرط ( قوله وينبئ كما  
قال الأذرى إلى قوله  
ويحسم موضع القطع )  
مكرر مع ما قدمه فى  
سواة قول المصنف وإذا  
أخذ القاطع ثياب السرقة  
وعذره أنه تبع ابن حجر  
فما مرّ إذ هو عبارته  
وتبع شرح الروض هنا  
إذ ما هنا عبارته .

( قوله تمنع قطع ) أى كل منهما ( قوله ويثبت ذلك ) أى قطع الطريق ( قوله نظير ما مرّ في السرقة )  
أى فترك المصنف له إحالة على ما مرّ في السرقة ( قوله بعد ذلك ) المتبادر أن الإشارة راجعة لقطع  
اليسرى وقضيته أنه لا يجوز تقديم قطع اليسرى على اليد اليمنى والظاهر أنه غير مراد لكن لا يبعد  
استحبابه هذا ، ويحتمل أن المراد أنه حزم بما ذكر بعد أن ذكر أن قطع اليسرى للعمال والمخاهرة  
( قوله ورجله اليمنى ) وينبئ أن مثل ذلك فى الضمان ما لو قطع يديه معا أو رجله معا لأنه خالف  
المنصوص عليه فيضمن اليد اليسرى والرجل اليمنى ( قوله فى الحالة الأولى ) هى قوله بأن قطع الإمام  
يده اليمنى ( قوله كما مرّ ) أى قبل قوله باب قاطع الخ ( قوله تكبر الواحد ) أى فثبت بهائيت بالنص  
على أنه يكفي فى بيان المراد قول الصحابى أرواية عن النبى صلى الله عليه وسلم ولو ضعيفة فبعد  
البيان صارت المتواترة بمعنى فاقطعوا أيماهما ( قوله وأن يقطعاً جميعاً ) ظاهره وإن خيف  
هلاكه ويوجه بأنه حدّ واحد فلا يجب تفريقه ( قوله فإن فقدنا قبل الأخذ ) أى أما لو فقدنا  
بعده فلا قطع للآخر كما تقدم نظيره فيما لو سرق فسقط يده ، وفى سم على حجج قوله بأن فقدنا الخ



إن قتل لأخذ المال واعتمده البليغي وهو الأوجه (وإن قتل) قتلا يوجب القود (وأخذ مالا) يتقطع به في السرقة كما دل عليه كلامهما وإن نارع فيه البليغي (قتل) يقطع (ثم) غسل وكفن وصلى عليه ثم (صلب) مكفنا معترضا على نحو خشية ولا يتم الصلب على القتل لكونه زيادة تعذيب (ثلاثا) من الأيام لبليائها وجوبا ولا يجوز الزيادة عليها لشهر الحال ويتم النكال وحذف التاء لحذف المعلوم سائق (ثم ينزل) إن لم يخف نفسه قبلها وإلا أنزل حيثنق . قال الأذري : وكأن المراد بالتغير هنا الانقجار ونحوه وإلا فحق حيث حجة الميت ثلاثا حصل النكاح والتغير غالبا (وقبل يبق) وجوبا (حتى) ينهري و (يسيل صديده) تغليظا عليه . ومحل قتله وصلبه محل محاربه إلا أن لا يكون محل مرور الناس فأقرب محل إليه ، وظاهر أن هذا مندوب لا واجب (وفي قول يصب) حيا (قليلًا ثم ينزل فيقتل) لأن الصلب عقوبة فيفعل به حيا واعترض قوله قليلا بأنه زيادة لم تحك عن هذا القول فإن أريد به ثلاثة أيام كان أحد أوجه ثلاثة مفرقة على هذا القول لأنه من جملة . ويحتاج بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ فإذا حفظا أن قليلا من جملة هذا القول قسما ثم الذي يتجه أن المراد به أدنى زمن ينزجر به عرفا غيره وأقبح ترثيبه الصلب على القتل أنه يسقط بكونه حيا وأنه يقتله بغير هذه الجهة كقود في غير المحاربة إذ التابع يسقط بسقوط متبوعه ، وبما تقرر فسر ابن عباس رضي الله عنهما الآية فإنه جعل أو فيها للتنويع للتخيير حيث قال المعنى أن يقتلوا إن قتلوا أو يصلبوا مع ذلك إن قتلوا وأخذوا المال أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إن أخذوه فقط أو ينفوا من الأرض إن أزعجوا ولم يأخذوه ، وهذا منه إما توقيف وهو الأقرب أوله وكل منهما من مثله حجة لأنه ترجمان القرآن ، ولأن الله تعالى بدأ فيه بالأغلظ فكان مرثيا ككفارة الظهار ولو أريد التخيير لبدا بالأخف ككفارة البين (ومن أعانهم وكثر جمعهم) مقتصر على ذلك (عزّر بحبس وتغريب وغيرها) كبقية المعاصي ، وتعبير أصله بأو لا ينافي كلام المصنف إذ المرجع إلى رأى الإمام نظير ما مر فيمن أخافوا الطريق (وقيل بتعسين التغريب إلى حيث يراه) الإمام وما تقتضيه المصلحة (وقيل المقاطع) المنحتم (يفلب فيه معنى القصاص) إذ الأصل في اجتماع حقه تعالى ،

(قوله أو أضعه) قال ابن قاسم : لا ينبغي أن يكون أو ترد للتنويع بما لا شبهة فيه ولا يحتاج فيه إلى صكونه من منسل ابن عباس حجة وإنما الكلام في إرادته في الآية ولا طريق لذلك إلا التوقيف اه والظاهر أن مراد الشارح كابن حجر أن هذا المراد فهمه ابن عباس من الآية باعتبار اللغة لأنه يفهم من أسرارها مالا يفهمه غيره .

قال في شرح الروض أو بعده سقط القطع كما في السرقة اه وقد يشعر بذلك قول الشارح السابق ولو فقدت إحداها ولو قبل الخ (قوله إن قتل لأخذ المال) أى ويعرف ذلك بقريته تدل على ذلك ، وكتب أيضا لطف الله به قوله إن قتل لأخذ المال أى ولم يأخذ له ما يأتى من أنه لو قتل وأخذ المال صلب مع القتل (قوله وأخذ مالا) قال في العباب عن الماوردى ولودون تصاب وتغير محرز اه وهو خلاف قول الشارح بقطع به الخ قلعل ما في العباب تبع فيه منازعة البليغي (قوله والانقجار ونحوه) كسقوط بعض الأعضاء (قوله ثم الذى يتجه) أى على هذا القول (قوله وكل منهما من مثله) أى ابن عباس (قوله بدأ فيه بالأغلظ) قد يشكل بأن الصلب مع القتل أغلظ من القتل وحده فلا يتم ما ذكر بالنسبة للأولين ، إلا أن يقال أنه وإن كان المراد الصلب مع القتل لكن القتل مع الصلب لم يذكر في الآية فالمسدوبة فيها هو الأغلظ نظرا لما فهم (قوله المنحتم) خرج قتله لقود لا يتعلق بقطع الطريق وقته لقود يتعلق به مع اتقاء الشرط السابق عن البندنجى اه سم على حجج أى فليس فيه هذا الخلاف بل قتله للقود قطعاً .



وحق الآدمي تغليب الثاني لكونه مبنيا على التضييق (وفي قول الحد) لعدم صحة العفو عنه ويستقل  
 الامام باستيفائه (فعل الأول) نازمه الكفارة و (لا يقتل بولده) وإن سفل (وذمي) وقن للأصالة أو  
 لعدم الكفاءة بل نازمه الدية أو القيمة (و) على الأول أيضا (لومات) القاطع بلا قطع (فدية)  
 للقتول في ماله إن كان حرا وإلا فقيمته (و) عليه أيضا (لو قتل جمعا) معا (قتل بواحد وللباقي  
 ديات) فإن قتلهم مرتبا قتل بالأول (و) عليه أيضا (لوعفا) عليه بمال وجب وسقط القصاص ويقتل  
 حدا) كما لو وجب قتل على مرتد فعفا عنه عليه (و) عليه أيضا (لو قتل بمنقل أو بقطع عضو فعل  
 به مثله) رعاية للمائة كما مر في فصل القود وإن نازع فيه البلقيني بأنه يقتل بالسيف على القولين  
 وقال إن النص يقتضيه (و) يختص التحتم بالقتل والصلب دون غيرها حينئذ (لوجرح) جرحا  
 فيه قود كقطع يد (فاندمل) أو قتل عقه (لم يتحتم قصاص) فيه في ذلك الجرح (في الأظهر) بل  
 يتخير المجروح بين القود والعفو على مال أو غيره لأن التحتم تغليب لحقه تعالى فأختص بالنفس  
 كالكفارة أما إذا سرى إلى النفس فيتحم القتل كامرا، والثاني يتحم كالقتل، والثالث في اليدين  
 والرجلين المشروع فيها القطع حدا دون غيرها كالأذن والأنف والعين (ونسقط عقوبات  
 تخص القاطع) من تحتم وصاب وقطع رجل وكذا يد كما شمل ذلك كلامه لأن المختص به القاطع  
 اجتماع قطعهما فهما عقوبة واحدة إذا سقط بعضها سقط كلها (بتوبته) عن قطع الطريق  
 (قبل القدرة عليه) لقوله تعالى - إلا الذين تابوا - الآية والمراد بما قبل القدرة أن لا تعد إليهم  
 يد الامام بهرب أو استخفاف أو امتناع بخلاف ما لا يخصه كالقود وضمان المال (لا بعددها)  
 وإن صالح عمله (على الذهب) لفهوم الآية وإلا لم يكن لقتل فيها فائدة والفرق أنه قبلها غير متهم  
 فيها بخلافه بعدها لأنهم بدفع الحد ولو ادعى بعد الظفر سبق توبة وظهرت أماره صدقه  
 فوجهان أوجههما عدم تصديقه لأنهم ما لم تتم بها بينة وقيل في كل منهما قولان (ولا تسقط  
 سائر الحدود) المختصة بالله تعالى كحد زنا وسرقة وشرب مسكر (بها) أي بالتوبة قبل الرفع  
 وبعده ولو في قاطع الطريق (في الأظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم حد من ظهرت توبته بل من  
 أخبر عنها بها بعد قتلها، والثاني تسقط بها قياسا على حد قاطع الطريق وانتصر له جمع، ثم  
 تارك الصلاة يسقط حده بها عليهما ولا يبتط بها عن ذمي بإسلامه كما مر ومحل الخلاف في الظاهر  
 أما فيما بينه وبين الله تعالى حيث صحت توبته سقط بها سائر الحدود قطعا ومن حد في الدنيا لم  
 يعاقب عليه.

(قوله القاطع بلا قطع)  
 صوابه القاتل بلا قتل أي  
 قصاصا (قوله ولا يسقط  
 بها عن ذمي بإسلامه)  
 لعل لفظ بها زائد (قوله  
 ومن حد في الدنيا لم يعاقب)  
 انظر هل هو مبني على أن  
 الحدود جوارب لازواج  
 أو عليهما.

(قوله وحق الآدمي تغليب) قد يشكل هذا بما مر من تقديم الزكاة على دين الآدمي تقديم الحق  
 الله على حق الآدمي، ويمكن أن يجاب بأن في الزكاة حق آدمي أيضا فانها تجب للأصناف فلعل  
 تقديمها ليس متممضا لحق الله بل لاجتماع الحقين تقدمت على ما فيه حق واحد (قوله وفي قول  
 الحد) أي مضى الحد على (قوله ويقتل حدا) أي وظاهر تخصيص القتل حدا بهذه أنه لا يقتل  
 فيها لو قتل ولده أو ذميا أو قنا حدا كما لا يقتل قصاصا (قوله فهما عقوبة) أي اليد والرجل (قوله فيها  
 فائدة) أي في الآية (قوله بل من أخبر عنها) أي التوبة وقوله بها متعلق بحد ومع ذلك في العبارة  
 بعض قلاقة (قوله ولا يسقط بها) أي التوبة (قوله ومن حد في الدنيا لم يعاقب عليه) الأول حذف  
 عليه وعلى ثبوتها فقوله وعلى ذلك بدل من عليه.



في الآخرة على ذلك من على الاصرار عليه أو الالتماس على موافقه إن لم يشأ .

### ( فصل )

في اجتناع عقوبات على شخص واحد

( من رمة قصاص ) في النفس ( وقطع ) لطرف قصاصا ( وحده حذف ) وتعزير لأربعة ( وطائفة )  
عزير وإن تأخر ثم ( حله ) للقذف ( ثم قطع ثم قتل ) تقديم للأخف فالأخف لأنه أقرب إلى استيعاب  
الكل ( ويأبى قتله بعد قصعه ) من عزير مهية بينهما فتجب المولاة إذا العرض أن مستحق القتل  
مصاب والنفس مستوفاه ( لاقطعه بعد حله ) من عاب مستحق قتله ( فلا يهدى بالمولاة فيموت حتى  
يستحق النفس ) ( وكذا إن حضر وقال غيره السبع في الأصح ) وأنا أبدره بقتل بعده وجب  
موته بالمولاة فيموت فود النفس مع أنه له مضجعة هي سقوط العتاب عنه في الآخرة وأيضا  
فربما عه مستحق القتل فيكون المولاة سبب لدواب النفس فالحكمة عدم مظهره رضاه بالتقديم  
فما يولم بحب موته بالمولاة فيجعل حرما وإنما لو كان به مرض مخوف يخشى منه موته بالملايين لم  
يأبى . قطع فيأبى به وحو . كما قاله الأديبي ( و ) حرج ضاموه بالو ضامه معهم فيه تحول  
الخصم ( إذ أحر مستحق النفس حقه ) وطالب الأخران ( جلد فاذا برأ ) سمح الرأ  
وكسرهما ( قطع ) ولا يوالى بينهما خوفا من قوات حق مستحق النفس ( ولو أحر مستحق طرف  
حده وعنى مستحق النفس السر حق سبوق الطرف ) لئلا يفوت حقه ويحتل بحيز  
مستحق الطرف لا إلى عنة فيموت القتل عزير مطبوع له إذ متى أقود على السر ، والاستطاط  
ما يمكن فاندفع القول .

( قوله في الآخرة ) صريح في أنه لا يعاقب عليه حتى المحي عليه وإنما يعاقب حتى الله تعالى إن لم  
يسب وفي المناوي في شرح الجامع الصغير عند قوله حتى الله عليه وسلم «أي» عند أصاب شيئا من مهي  
الله عنه ثم قيم عليه حده كفر الله عنه ذلك الله «ما ضعه فلا عن ابن العربي وكذا القدر  
إذا اقتضى منه فهو كقدرة للتسل في حق الله وحق الولي لا يقتول فيه مقلاته في الآخرة اه  
وعامة اشرح فيمن فعل لا يحكم شاهد إلا في هزل رمس نصبا ومن لرمه حد وحق ثمرة  
نبت له السر على نفسه فإن عور أتى الإمام ليقمه عليه ولا يكون استيعاؤه مريلا للعصية بل لابد  
معه من التوبة وهو مسقط لحق الآدمي وإنما حق الله تعالى فيتوقف على التوبة كما علم من  
أثر كتاب الجرح ه وعلى ما نقله النووي فإراد بحق الآدمي طاب وليه في الدنيا فلا يبقى ضاء  
حق المحي عليه .

### ( فصل )

في اجتناع عقوبات على شخص واحد

( قوله من رمة ) لأديبي اه محي ( فونه وثم لو كان به مرض مخوف ) دون على عدم تحرر  
الجلد للعرض .

### [ من ]

في اجتناع عقوبات على  
شخص واحد

( قوله وإن تأخر ) هو  
عنه بما بعده أيضا ( قول  
في لائن لاقطعه بعد حله )  
يعني تمتنع فيه المولاة  
( قوله وأنا أبدر ) كان  
الأولى بتقديمه على  
الأصح ( قوله لرضاه ) أي  
مستحق قتله ( قوله  
بالتقديم ) أي التقديم في  
الزمن بمعنى المولاة ( قوله  
فيجعل حرما ) أي يحور  
تعجيله حرما .



أن أحسن حرمه على النود والعمو أو الإبن (من نادر) مستحق النفس (فقتل) فقد استوفى  
حقه غير أنه يعبر لعمده وحده (فمستحق الطرف دية) في مكة، يقولون: نوات على الاستيلاء  
(ولو آخر مستحق الحد) حقه وصاحب الآخر (فالتقياس صير تخرين) وحوما حتى يستوفى  
حقه وإن ندم استحقاقهم للثأر بغير حجة استنبطها أو سلبها أحدهما وإن قطع بعض أكلة  
لأن الحرم عظيم الخطر وربما أدى إلى الزهوق فاندفع ماله لقتلها (ولو اجتمع حدود لله تعالى)  
كأن ربي بسكر وسرق وشرب ورمد (قدم) وحوما (الأحف) منها (فالأحف) حصة على  
القتل فيحد، شرب ثم بعد، ثم منه ثمة ويعبر أي على ذوجه لأنه لأحف ولا تحصى منه  
هناك ثم يقتل ثم يقتل ولو اجتمع قطع سرقه ونطاع عماره فصغت يده على لهما ورجله للحجارة  
أو قتل ربا وقتل رذة رحم ذمة أكثر كالا ويدخل فيه وسرقة كاقلة بالوردى والرويانى  
ودعب القاصى إلى قتله سرقة لأن فده ذمة وتكون الجمع بينهما يحصل كل على ما يره الإمام  
مصحة ولو اجتمع قتل قصاص في عمر عماره وقتل عماره فمسم استحقاقهما ورجوع لأحر للدية  
وفي استراح قصص السرقة في قتل عماره وجهين أحدهما لا يفتح للسرقة ثم يقتل ويصحب  
بمحاربة لأن الضاهر في ذلك أن حق الآدمى لا يوجب تقديم حق لله تعالى (أو) اجتماع  
(عقوبات) لله أولاد آدمى واستوت حقة أو غلظا قدم الأسس فالأسبق والإسبق علة أو عقوبات  
(لله تعالى والآدميين) كأن كان مع هذه حد قتل وكأن شرب وورى وقذف وقطع وقتل  
(قدم) حق الآدمى بل لم يمت حقه تعالى وكان فلا قدمت (حد قذف) (على) (حد زنا)  
لأن حق الآدمى متى على المسببة ومن ثم قدم وهو عند كفا (و لأصح تقديمه) أى حد  
النفس وكذا القصاص (على حد شرب) (أصح) أن القصاص فلا وقصفا لله تعالى (حد الزنا)  
إن كان رجما بالسببة لا تنال لا مانع كما مرر دعى على الآدمى بخلاف حد الزنا ويعر به وحد  
الشرب فاهما ممدس على السبب لا عود، والذى انعكس بتدبيرا لأحف ووقع للركبى وغيره  
سوف في تخرير عن الخلاف وهو غير محتاج إليه وواجب مع الحدود بغير قدم عليها كلها كما  
علم مما مر لأنه أحق وحق آدمى .

(قوله أن أحسن حرمه) هذه لغة قلبه والكثرة أحمره كفى لمصاح (قوله فاندفع ماله لقتلها)  
لعل منه أن استطاع قد لا يؤدي إلى لهلك فلا يسبح بملاق القوم: أحمره (قوله فصغت يده لهما)  
هما) أى للسرقة والمحاربة وعن المراد أن الحق تضع بسرقة أى است في قطع الطريق والبال  
الذى أحد تطع الطريق فلا في مساقته أن يمتي للبل والسرقة للمحاربة (قوله على ما يراه  
الإمام مصحة) أى رأى أصاحته في هذه سرقة فسبب أوفى قتله بالزنا (قوله اجتمع  
عقوبات لله تعالى والآدمى واستوت) ماصورة لاسواء في حق لله تعالى وقوله أولاد آدمى  
واستوت كقذف نبي الله صلى الله عليه وسلم على حجج (قوله بالسببة للقتل لا القطع) أى بل يقدم القطع  
على حد الزنا مطلقا ثم على حجج (قوله كما شرر) أى في قوله وقصع على حد ربا الله سم  
على حجج (قوله وحق آدمى) أصره بالبرير يكون حد لله الله سم على حجج إلا أنه وإن  
كان حلاله تعالى هو حق مقدم على غيره .

(قوله لأن الظاهر في ذلك)  
أن حق آدمى لا يفوت  
الح) إشارة إلى رد ما تسلك  
به القائل من أنه إذا قدم  
حق الله وهو القطع ربما  
يفوت حق آدمى أى  
على لمشاحة وهو القتل  
قصاصا وحاصر الرد أن  
ذلك خلاف الظاهر  
(قوله أو كان قتلا)  
كذا في النسخ وصوابه  
حكما في التحفة أو كانا  
بأنف التنسية (قوله وحق  
آدمى) قال ابن قاسم  
انظره مع أن التعزير قد  
يكون لله تعالى .







ومنه اتحد من ابن الزمكة فانه مكر مانع (حرم فايه) وكثيره (وحد شره) وإن لم يسكر أى  
منعطيه ولو لم يعتد بإباحته صعب أدلته بد العدة في حدود مذهب الحاكم لا عند عيسى . وقول  
الركننى فيمن لا يسكر شرب الخمر إن الحرمة من حيث النجاسة لا الإسكار في الخلد عليه نظر  
لاسه ، العلة وهي الإسكار عقيب وسفها عن وجوبه في النقيض الذى لا يتصور منه إسكار فعلى  
كونه علة أنه مظنة له وخرج ما شرب ما حرم من الخاديات كالحج والأقويون وكثير الزعفران والخمرة  
والخمش فلا حد له وإن ثبت إدلس فيها شدة مظهره بخلاف حامد الخمر اعتبارا بأصاحبه من  
التعزير بالزهر له عن هذه العصبية لدية وحرم شرب ما ذكر وحد شره (بلا صير ومحويا) لعدم  
تكميلهما (وحريرا) أو معاهدا لعدم التزامه (ودمى) لأنه لم يهرم لدية عما لا يمتد به إلا ميتاقي  
بالأدميين (ووحرا) مسكرا فمرا دلاصحه (وكذا مكره على شرب على المذهب) لرفع الحكم عنه ويلزمه  
ككل - كل أو شرب حرام فيؤثره إن خافه كما في الخمر وعنده ولا يفرى غارره وإن زمره  
القول لأنه استدامة في الشطن دافع به وهو محرم وإن حل ماؤه أو لسنه فالدفع استعداد  
لأدري لذلك وعلى نحو السكران إذا شرب مسكرا حرة واحدة فلم يحد فسن شره في حصة نيا  
ومقابل المذهب من حيث لو حرم (ومن حرم كونه حرا) فشر بها حرة (لم يحد) مدره  
ويصدق بيمينه بعد محوه .

(قوله ومنه المأخذ من ابن الزمكة) أى انعرس في أول متاحها (قوله وهو الإسكار) عقيب  
وعدة قد يقول الركننى الإسكار ولو باعتبار الظننة مشتق عن هذا وقد يورد عليه حينئذ أنه  
يكفى في الصفة ملاحظة حس الشارب أو الشروب اه سم على حج (قوله كالحج ولأقويون)  
يوهم أنه لا يقيده بكثير وليس مرادا فالكثرة قيد في الجميع (قوله وكثير الزعفران) المراد  
بالكثير من ذلك ما حجب العقل بالنظر لغالب الناس وإن لم يؤثر في المتناول له لاعتقاد تناوله  
(قوله فلا حد وإن أدت) أى المد كورات محله مالم يشهد بحيث يهدف باره ونظرت ولا صارت  
كالخمر في النجاسة والحد كالخمر إذا ثبت وصار كذلك لى أولى والرقى بأن للحشش حالة إسكار  
وتحريم بخلاف الخمر مثلا لا أثر له ولا دلل عليه من ذلك فكذا ما قد وافق ذلك بطا  
وحالة المرئى وهو اه سم على مذهب (قوله بل التعزير) أى بل فيها التعزير مالم يصير إلى  
حالة يحسنه إلى استعمال ذلك بحيث لو تركه فانه ما يمدح التعميم ، امرى عيبه السبى في إرله  
لاحتجاج إليه بما يستعمل صدق أو قباله لى من صير لا يجره تركه (قوله أو معاهدا) أى أو  
مؤم كاهم لأوى (قوله وهرمه ككل آكل أو شرب حرام) وه) قن سم على مذهب  
بعد من مدكر ولدى في البحر وندره لا حد براه (قوله وإن زمره المذون) أى كالمصير  
(قوله وإن حل ماؤه) قد يرد على هذا التعميم ما ذكره في باب الأطعمة من قوله ولو شبع في حالة  
منشعه ثم قدر على حل زمره ككل من سول يحرم أنه وإن طقه وإن لم يتحد له منه  
مشقه لا يحتمل عده به وقد يقال لا تنافى لإمكان حمل ما فى الأطعمة على ما لو وحد الحلال عقب  
ول أدبته مثلا وما هنا على ما لو لم تحده وعلى أن أراد بوجوب القى هه بعد استقراره في العدة  
زمره مسكرا به حده خووع وتصل خاصته إلى البدن (قوله إذا شرب مسكرا) أى وتكرر  
منه ذلك (قوله لم يحد) أى ويحب عليه التقايؤ .



إن سعادته كما في البحر ومثله دعوى الإكراه حيث يشهد من لم يعلم منه أنه يعرفه (ووقر إسلامه  
فقال جهات بحرهم ثم بعد ) لأنه قد يحكي عيبه ذلك والحد يدرأ بالشبهة ويؤخذ منه أن من ثب  
بين المسلمين بحيث يقضي حاله عدم حقه بذلك عليه بعد كما عتد الأذرع عشرة (أو) هـ عت  
التحرير و ( جهات محدث ) إذ كان من حقه حتماً حيث علم بحرهم (و بعد تدريج بحر)  
وهو ما بقي في بحر إنشائها وكذا شجيتها إذ كره (لا تحتر عن دقيقتها) لاصحلال عيبها بالار  
ولم ينق إلا أثره وهو النجاسة (ومعجون في فيه) وما فيه بعضا واء غالب لاستهزاء كرها (وكذا  
حقمة وسعوط) تصح السبب لا تحته هم (في الأصح) وإن سكر منهم لأن الحد للحر وهو غير  
محج له هـ إذ لا يدعو الدهس له ويترك قطار الضام لأن نداء ثم على وصول عين للحوف .  
والثاني بعدتها هما للطرب منها كاشرب . والثالث يتحد في السعوط من الحقة (وهو عص)  
تصح أوله بالبحر كما خطه ويحور صمه (بقمة) وحتى هلاكه سها إن لم يدر حوقه ولم يتمكن  
من إحراقها (ساعها) حتا (حور من لم يجد غيرها) اسادا نفسه من الهلاك . وصاهر أن  
حصوص الهلاك شره للوحوب لا عود إلا مرة أحدا من حصول الإكراه ليصح له سحر صر

(قوله إن لم يعلم منه أنه  
يعرفه) أي الإكراه أي  
فان علم منه معرفته فلا  
حاجة بيانه

(قوله إن دعاه) أي المجهول (قوله حيث منه) ظهره وإن لم يثبت ذلك ولا وحدث فر منه بدل  
عليه (قوله بحر ربها) أي أسفه (قوله وه من لا أثره) أي والمجان ليس مع (قوله وما فيه  
بعضها) الصاهر أن الماء مائل فثله سائر لثوب (قوله وتور صمه) أي وه دوا وإن كان  
أصه لارما لكه لم عتدي تعرف لحر حر ساؤه لا يعول وفي اصاح عصمت ما عظم عصب من  
باب أعت فاه عص وعص من باب قس لغة والعص بالضم ما عصب به الإبان من طعم أو عيط  
على الشبيه وجمع عصص منس عرفة وعرف وهو صريح في أن السعي عص يصح لأعبر  
وأن في اصارع لعين هي بعض ناصح العين وصمم (قوله وحتى هلاكه) مفهومه أن حتى  
لارص مثلاً لا تحقر به ذلك (قوله ساعها حيا بحر) ويدر سكر عند شره سداو وعش  
أو إساعة لقمة قضى صفاته من الصواب كما صرح به الإرشاد ولأنه تعدد النثر للصحة تسه  
بخلاف الجاهل كما قال في الروض والمودود من جهن الحرير لقرب عهده ونحوه أو جهن كونه  
حررا لا يجد ولا يلزمه قضاء الصلوات مدة السكر بخلاف العالم اه سم على منهج في إنشاء كلام  
وفيه أيضا فائدة تحت برز كتي حوار لكل الدات المحرم عند الموع دالمجد غيره ومثل الخنشة  
قال لأنها لا تربل جوع وفيه نص يعرف ما عطر في حال فهمها عند أكسها بر اه وفي تعين  
حوار بقوله لأنها لا تربل الموع الخ نظر لأن عدم يره لجوع إعت يقتضي عدم الحوار وعده سقط  
من قم الناسج سقط عدم قد حوار وفيه أيضا فرع ثم صغر رائحة حمر وحيث علمه إدام يس  
منها هل يحور سقيه منها ما يدفع عنه الصبر قل مر إن حيث علمه الهلاك أو مرض يقضي في  
الهلاك حر وإلام بحر وإن حيث مرض لا يسعي إلى الهلاك هـ قول : لوقين يكفي محود  
مرض تحصل معه مشقة ولا سيما إن عت امتداده بالصل لا يكن عبدا (قوله إسدا لنفسه من  
الهلاك) أي وعى هذا لومات شره مات شهيدا لجواز تناوله له بل وجوبه بخلاف ما لو شره  
تعديا وخص منه ومات فإنه يكون عاصيا لتعديه بشره .







وقال لو مات ودسه وكان تحدي في يمينه أربعين ذنبا لم ينجح في شربه (قوله وقال) لا يثبت  
على أنه دسه ولم يسه فقط عام شامل لكل قصة بل فعله في وقائع غيبية، وهي لا عموم لها  
على أنه ورد في جميع عند الرافعي أنه صلى الله عليه وسلم حدث في ثمانين (ورفعين) أي  
من فيه رفق وإن من (عشرون) لكونه على الضعف من آخره ويكون حديث القوي لغيره  
(سواء أو أنه أو فعل أو طرف ثياب) للاصع رواه البخاري وغيره، ولا بد من (قوله وقال)  
الثوب وقوله حتى يؤم (وقيل يعني سوط) إذا روي لا يصلح به غيره أما خبر الخنفه فمحملة  
محو عن شكل ولا يجوز سقوط (ولو روي في حديثه) أي حديثه (قوله) حديثه (قوله) حديثه (قوله)  
في الأصح (لما مر عن عمر بن الخطاب) ثم ذكره عن أبي بكر بن محمد بن عيسى بن عمار بن  
أحمره صلى الله عليه وسلم، وجاء أن علي بن أبي طالب عن عمر بن الخطاب، وعنه أنه شرب سكر  
وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري، وحديث الافتراء ثمانون. والثاني للشيخ لأن عبد الرحمن بن  
ذلك فكان يحد في حلقه أربعين (واربعة) أي أربعين (بغير ر) إذا لو كان حديث  
لم يحد بركها، وقوله بغير راء أحسن من قول غيره تعزير لأنها اعترضت بأن وضع التعزير  
القصص عن الحديث فكيف يساويه. وأجاب أنه لما كان من الشرب، قال الرافعي  
وليس شافيا لعدم تحقق حذو به فكيف يحد، والحديث الذي شرب من الخمر لا يحصر  
فمحرر يريده على ثمانين وقد مضى ما وجدوه أن الإجماع قد على مع إريده منها  
فهو تعزير أ.

ثم إن إلى آخر ما ذكره حجج كالمعري (قوله وقال) أي على رضى الله عنه ومات الخ (قوله)  
حدث في الخمر) قال قلت ردفت بأرجح في الصحاح من عدالة جميعهم أشكل شربهم ثم رافعه  
بإثبات العدالة ويوجد القوي قب. يمكن أن من شرب به، عرفت له شبهة في قوله  
ثم حتى حذو به شرب هو لا عليها، وليس هي كذلك. ومن رفع له في قوله على ما  
اعتدده وذلك شرب على مقتضى اعتدده، والعمدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهم  
فأجابه أنه دقيق على أنهم صرحوا، أن مرادهم أن من شهد منهم أروى حديثا لا يثبت  
عن عداله فيقبل روايته وشهادته أو روى شخص عن غيره من الصحابة أو من روى  
من الصحابة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا من غيره، ومن أركب  
يوجب الحد وثبت عليه مقتضاه من حد أو تعزير، ومع ذلك لا ينفق في ذلك ما سأل عنه  
كما صرح به الرافعي في شرح جمع الجوامع (قوله) ولا بد من شرب الثوب (قوله) وهو  
ولا يثبت (سوط) أي في حذو به ثياب الخلود فهل يصحبه أولا فيه نصر، وبني يظهر  
عدم الصانع كما وجد في حرث ورد وما به أو حد على التقابل في سم على منهج فائدة قال  
انقاضي لاند في أحد من البية، وحاجة شيخه التقابل في شرطه قال حتى لوطن الإمام أن غيبه  
حد شرب حذو به من غيره آخر، وكذا لو ضر به صبي فبان أن عليه حد، وقد يتوهم في قوله  
وكذا لو ضر به طمأ الخ لأن ضر به طمأ قصد به غير أحد فهو صارف عن وقوعه عنه، بخلاف  
عالمو علم أن غيبه حذو به ولا قصد أنه على الحد فيسعى الإحرام، محملا لصدق على ما وجب عليه  
لعدم وجود الصارف عنه (قوله) أشار على عمر بذلك (قوله) وأجاب أنه لما  
توالت (عمدة المهج لحديث تولدت الخ) (قوله) وحذو به أن الإجماع قد على مع إريده (قوله)  
من كون الرادة بغير ما ذكره في شرح المهج عن رافعي من أن حد الشرب مخصوص من

(قوله وقال لو مات ودسه)

أي لو حدثت أحدا ثمانين

ومات ودسه (قوله أشار

على عمر بذلك) أي

ثمانين (قوله) وأجاب أنه

لجبايات الخ) هذا جواب

عن الاعتراض من حيث

هو مع قطع النظر عن

اللقابة بين العبارتين كما يعم

من شرح الروض وغيره.

أما جواب ما بطر لمصوص

اللقابة المذكورة فهو

ما أحب به الشارح أنه

في حذو به شرح لروى

من أن المراد ما مرر

الحنس يرجع إلى عبارة

المهاج أي ومع ذلك

هو راجعية راجعة كما لا يخفى

(قوله) وجوابه أن الإجماع

الخ) هذا جواب عن الشئ

الذي من كذا ما رافعي

وهو قوله وأجاب أنه

نحو ما من غير ما صرح الخ

أما الشئ الأول وهو قوله

لعدم تحقق الحداية فكيف

يعرر فلم يجب عنه الشارح



على وجه مخصوص (وقل حدث) لأن التعزير لا يكون إلا على حناية محققة ، ومع ذلك لو مات  
 بها لم يضمن (ويحدث بقراره وشهادة رجليه) أو علم السيد دون غيره كما مر نظيره في السرقة  
 (لا يبيع حمراً) هيئة (سكر وقي) لاحتمال أنه أحسن أو أسقطها أو أنه شربها لعذر من  
 عطل أو إكراه . وإنما حدث عثمان بن مائة فاحتجاده (وكنى في إقراره وشهادة شرب حمراً) أو  
 شرب ما شرب منه غيره فسكر ، وسواء أهل وهو عمار علم أم لا كما في نحو بيع وطلاق إذ الأصل  
 عدم الإكراه ، والغالب من حال الشارب علمه ما يشرب به (وقيل يشربه) في كل من المقر  
 والثابت أن يقول شربها (وهو عام به مختار) لاحتمال ما مر كالشهادة بالربا ، إذ العقوبة لا تثبت  
 لا بيقين ، وقرى الأول بأن الرافد يطلق على مقدماته كما في الخبر على أنهم ساءلوا في الخبر أسهولة  
 حدثها عالم يسألها في غيرها ، لا سيما مع أن الاتساع أكثر شربها يقتضي التوسع في سبب الزجر  
 عنها فوسع فيه فلم يوسع في غيره ، ويعتبر على الثاني زيادة من غير ضرورة احتساراً من  
 الإساءة والشرب سحر عطش أو تداو (ولا يحدث حال سكره) أي لا يجوز ذلك لقواب  
 مقصوده من الزجر مع موت رجوعه إن كان أقر ، فإن حدث ولم يصرم على لا حركة فيه اعتد  
 به كما صححه جمع .

سائر الحدود أن يحكم بعمه ويعق بعمه باختصاص الإمام (قوله على وجه مخصوص) أي وهو  
 عدم الزيادة على النجاسين وحواره مع عدم تحقق الحاشية (قوله ومع ذلك) أي ومع كون  
 الزيادة تعزيراً (قوله لو مات بها لم يضمن) على المعتمد ، وهذا يخالف ما يأتي في كلام  
 المصنف في كتاب الديال من قوله والراند في حدث يضمن تقضيه إلا أن يقال هذا مريب على كون  
 الراند حدثاً لا تعزيراً ، وذلك مفرغ على أنه مريب إلا أنه بعد هذا قوله ومع ذلك فإنه كان الظاهر  
 حينئذ أن يقول وعليه أو نحوه أو يقال ما به محله يد كان نعم الإمام أو نائبه مع اقتضاء  
 نصيحة الزيادة وما يأتي محله إذا كان نعم غير الإمام كإخلاء بلا إذن أو الإمام ولم تقتضه مصلحة  
 فيئامل بسكن الخواب الأول ما فيه من المسحج لآتي في شرح قول المصنف وما وجب تحفظاً بإمام  
 من التمثيل له بقوله كأن شرب في حدث الشرب بمائتين ثمان فعلى عاقبته أي الإمام (قوله ويحدث  
 بقراره) أي الحقيقي أه ربادي ، وأحضر به عن اثنين الردودة ، وبعل صورها أن يرمى غيره  
 شرب آخر فيستدعى عليه بأنه رماه بذلك ويريد تعزيره فطلب السات من سب إليه شربها  
 فيسقط عنه التعزير ، ولا يجب الحاشية على إرادته للمائتين (قوله أو شهادة رجليه) قضية إطلاق  
 الإقرار والشهادة أنه لا يشترط لصحتهما التفصيل ، وقياس ما مر في الرد والسرقة اشتراطه ، ويدل  
 بالأول قول المصنف ويكنى في إقراره وشهادة الخ (قوله وهيئة سكر) بتقدير هيئة الظاهر أنه غير  
 ضروري اه سم على حج وعليه مع أسقطها كان التقدير لا يبيع حمراً ولا يسكر ، ويستعاد منه  
 أنه لو كان هيئة السكر لا حدث عليه وإن لم يحقق له سكر بالأول (قوله وشهادة شرب حمراً)  
 أي حيث عرف الشاهد مسمى الخمر (قوله وقرى الأول) يأنس بوجه الفرق ، فإن ذكر العسم  
 ولاختيار لا يسي احتمال المقدمات اه سم على حج . قول : ولخواب شرب حمراً لا يطلق  
 عادة على مقدمات الشرب بخلاف الرد فإنه يطلق على مقدماته ومه ربا العيسين المصير فيقال زني إذا  
 قبل أو نظر فاحتجج بالتفصيل فيه دون الشرب (قوله ولم يصرم مني) أي فإن صار كذلك لم يعتد به  
 لأن المقصود من الحدث الزجر ومن وصل لهذه الحالة لا يتأثر فكيف يترجو .

(قوله فسكر) أي النير



وكذا يحرى في السجد مع الكراهة حيث لا يوث (وسوط الحدود) والتعدير يكون (بين  
 قصب) أي عصي رقيق جدًا (وعص) غير معتدلة (و) بن (رطب وابس) بأن يعتدل  
 حرمة ورطوبته عرفاً ليحصل به الزجر مع أمن الأهلاء فممنوع بخلاف ذلك لما يحتمل من شدة  
 ضرره أو عدم إيلامه ، وفي النوط مرسلاته صلى الله عليه وسلم رد أن يحد رجلاً فأتى سوط  
 حلق فقال فون ذلك فأتى سوط حديد ، فقال بن هدي وهدي وإن ورد في رن فهو حجة لها  
 بتقدير اعتصاده أو صحة وصله ، إذ لا يفرق بينهما ، والسوط سيور نصف ويؤى فانه ابن الصلاح  
 (ويهرقه) أي السوط من حيث العدد (عبي الأعضاء) وحوها كما في لأدري للنبي العظيم ذم  
 بالمؤالة في محض واحد ، ومن ثم لا رفع عصده حتى يرى بياض إبطه كما لا يصح وصفاً غير مؤم  
 (بلا مقال) كشمرة يحرق وخرج لأن التصديح حره لا إهلاكه (والوجه) فيحرم صرهما كما يحتمل  
 أيضاً ، فإن صر به على مقتل فبأن في صباه وحده كالوجهين فما لو حمله في حر أو برد مبرطين  
 قاله لدمري ، ومقتضاه بن الصبان (قيس والرأس) لشرفه ولأنه مقتس ونحو من العصى ،  
 والأصح الجمع لأنه مستور بالشعر عاصلاً لا يخاف تشويهه بصره بخلاف الوجه ، ومقتضاه أنه لو لم  
 يكن عليه شعر لقرع أو حلق رأسه حتى قطعاً ، وما نقل عن أبي بكر من أمره بالخلاص بصره  
 وتعليقه بأن فيه شيطاناً ضعيفاً ومعارضاً مما مر عن أبي ، ومحل الخلاف حيث لم يترك عليه  
 عذورتهم يقول طبيب ثقة وإلا حرم حرماً لعدم توقف الحد عليه (ولا شد منه) بل ترك  
 ليتقي بها وفق وضعها على محل صر به على غيره ، إذ وضعها عليه دل على شدة تألمه  
 بصره ، ولا ينظم وجهه ، ويشبه حرمة بن نادى به وإلا كره بل يحد الرجل قائماً والرافة حسنة  
 (ولا تحرد نيبه) حيث لم يمنع وصول ألم الصرب ويصهر كراهة ذلك بخلاف نحوه حصة محشوة بل  
 يتجه وجوب نزاعها إن منعت وصول الألم المقصود ،

(قوله وكذا يحرى في السجد) الأولى أن يقول يجوز لأن مفهوم حيث لا يوث أنه إن لوث  
 لا يحرى ، وليس مراداً (قوله وعص) رصه ، ذاب لأب مقبلة عن واو (قوله فممنوع بخلاف  
 ذلك) وعنه هو فعل هل يعتد به أو لا ، فيه نظر ، والأقرب الاعتداد به في الثقلين دون الخفيف  
 الذي لا يؤم أصلاً (قوله سوط حلق) هو يمنع اللزم أي مال (قوله بتقدير اعتصاده أو صحة  
 وصله إذ لا يفرق بينهما) أي الرني والشرب (قوله والسوط سيور نصف ويؤى) في شرح المسجع  
 وقس بالسوط غيره ، وفي هامشه بخط شيخنا الشهاب قوله وقس الخ أراد المتحد من حدود سيور  
 بخلاف قوله سابقاً وسوط العتونة الخ فإنه أراد بالسوط فيه وهو أعم من هذا أه سم على  
 مسجع (قوله ومن ثم لا رفع عصده) أي هو رفعه أتم وأحرأه وإن صر به على وجه لا يؤم لم  
 يعتد به (قوله ومقتضاه في الصبان) معتمد (قوله وتعليقه بأن فيه) أي الرأس (قوله وإلا  
 حرم) أي وأحرأه وإدامات منه لأصابع (قوله صر به على غيره) أي وحوها (قوله ولا ينظم  
 وجهه) عبارة حجج ولا تنقي على وجهه وهي الإرادة من هذه العبارة لأن امتناع انصرب على بوجه  
 قد مر (قوله ويصهر كراهة ذلك) يعني حرمة بن كان على وجه من كراهية أريد الاقتصار  
 من ثبانه على ما يرى كقبيص لا يليق به أو إزار فقط أه سم على حجج .

(قوله حيث لا يوث) قيد  
 للكراهة أي والإحرام أما  
 الإحرام فهو حاصل  
 في السجدة مطلقاً (قوله  
 والسوط سيور الخ) كأن  
 حد حقيقته وإلا فأمراء  
 سوط ، حدود ما هو أعم  
 من حد كاهو ظاهر وأشير  
 إليه ابن قاسم (قوله  
 ومعارض مما مر عن أبي)  
 مع في حد ابن حجر  
 لكن ذلك ذكر عقب قول  
 انصف ما فيه فيحرم  
 صرهما الأمر على كرم الله  
 وجهه بالأول وسبه عن  
 الأحبار بن والرأس أه  
 فصيح له هذا الكلام ،  
 بخلاف الشارح فإنه لم يقدم  
 ماد كرهناك (قوله ولا يبق  
 على وجهه) عبارة الروص  
 وشرحه ولا يمتد على  
 الأرض انتهت فاقنعت  
 مع مده على الأرض على  
 ظهره مثلاً وهو الذي  
 يقتضيه قول الشارح الآتي  
 بل يحد الرجل قائماً الخ .



وتؤمر امرأة أو محرم شدت نكاح المرأة عنها كلا سكنت ، وسجته وحوته ولا يتولى الخلد إلا رجل ، واستحسن الماوردي ما أحدثته ولاية العراق من صر سها في نحو عرارة من شعر زيادة في سره ونسبها الهيئة بصرب في الخلاء والخشى كالأنثى ، نعم سجته أن لا يتولى نحو شدت نكاحه إلا نحو محرم ( و هو في الصرب ) عنه ( بحث يحنن ) له ( رحر ونكل ) بأن يصربه في كل مرة ما يحسن به ينكح له وقع ثم يضرب الثانية قبل انقطاع ألم الأولى ، فان احتل شرط من ذلك حرم كما لا يخفى ولم يعتد به .

### ( فصل )

#### في التعزير

وهو لغة من أسماء الأضداد لأنه يطلق على التعذيب والعصم وعلى التذويب وعلى أشد الصرب وعلى صرب دون الخلد كذا في اللاموس ، والاعتراف أن هذا الأخير عاقل ، وهو وضع شرعي لا لوى لأنه لم يعرف إلا من جهة الشرع فكيف يثبت لأهل الأمة الجاهلين بذلك من أصله ، والذي في الصحاح قد عسرته بالصرب ، ومنه سمي صرب مدون أحد عشر براغا شربى أن هذه الحقيقة الشرعية مفعولة عن حقيقة المعونة بر يادد فبد هو كون ذلك الصرب دون حد الشرعي فهو كاعتد الصلاة والركاة ونحوها لقوله لو حود المعنى اللغوي فيها بزيادة وأصله العذر بفتح فكون وهو واسع وشرب ما قصمه قوله ( يحرر في كل معصية ) لله أو لآلئ .

( قوله بأن يضربه في كل مرة الخ ) أى فيمكن هذا في المودة وليس المراد أن هذه الحقيقة المودة لواحدة حتى يمتنع خلافها كما لا يخفى ( قوله فان احسن شرط من ذلك ) أى من الإلزام ومن كونه له وقع ومن أمواله .

### [ ص ١٧ ]

#### في التعزير

( قوله وتؤمر امرأة ) أى وحوها في يظهر أى حدت برت بصرب محرم على التمسك فيما يظهر اه سم على حجج ( قوة وسجته وحوته ) أى وحوه الشدة ( قوله ولا يتولى الخلد ) يسعى أن ذلك سنة ( قوله إلا نحو محرم ) أى فان لم يوجد المحرم بولاه كل من المرتين كما في غسبه في ما ب ولا يحرم له ، وعلى هذا التفسير يحتمل كلام الشارح ( قوله فصل فتعزير أم الأولى ) ظاهره سواء رضى أولا ، قل شرب الربرى وبحث لأمر على حرمه مطلقا بمرضا المحمود لما فيه من زيادة المسحة مع محرمه لا تفرق ، وهو محرم ، ويحمل خلافه أنه بد حمله لزيادة على الأمر على مر برافه الأولى اه حجج

( قوله من أسماء الأضداد ) أى في الجملة وإلا فالصرب الآتى ليس هو تمام ضد التعظيم والتعظيم وإنه حقيقة ضد ذلك الإهانة أهم من أن تكون ضرب أو غيره .

### ( فصل )

#### في التعزير

( قوله أنه يطلق ) أى لغة ، وقوله والعصم عصف نصير ( قوله وعلى أشد الصرب ) قصده أنه لا يطلق لغة على أصل الصرب سكن سبى عن الصحاح ما يفيد أنه يرمى على ذلك ( قوله فكيف يثبت لأهل الأمة ) لا يقال هذا لا يخفى على أن لأوصع هو لله تعالى ، لأن تقول هو تعالى إنما وضع المنة باعتبار ما يتعارفه الناس مع قطع النظر عن الشرع اه سم على حجج ويمكن أن يجاب عن الإشكال بأن الشاموس كثيرا ما يدكر المحرم بالمعوية وإن كانت مستعملة بوضع شرعي والمخار لا شرط متع شخصه بل يكفى متاع نوعه ( قوله ريضة مشق منه ) أى لغة وذلك لأن التعزير بمصدر مرند وهو مشق من المحرد







وكفر مستحله مع أن الوطء في السر ودليله يلبي علم إذاعتها وكالأصل لحق فرعه ماسوى قدفه  
كما مر وكما حبر قادر بفتح روجه طلسها أو الهذيان لاحتس ولا يوكل به وإن ثم ك قاله الإمام  
وكثير يصح هل النفي بسب الإمام على أنه قد ينال إساءة غير بره لأن التعريض عندنا غير  
ملحق بالصرح ولا يكون مما يحس فيه ، لكن نعية قول الحرر بما هيجهم التعريض للقنات فترك  
أن تركه ليس لكون سبه غير معصية وكس لا يعيد فيه إلا الصرب المبرح فلا يضرب أصلا كما نقله  
الإمام عن المحققين وهو الأصح وإن بحث فيه رافعي بأنه سمي صر به غير مبرح إقامة لصورة  
الوحد واعتمد جمع وقد تجمع التعريض بالكفارة كجمع حبلته سهار رمضان وكذا ظاهر وحاشا  
عين عموس وكذا ل من لا تاد به ومن أحدهما تعليق يد السارق في عنقه ساعة زيادة في مسكاته  
وكا زيادة على ذر بهين في حد الشرب وكس رضى تأمه في الكعبة صم رمضان معتكفا محرما  
فيبرمه حد والعن والده ، ويبرع شفع رحمه وأسهاك حرمة الكعبة ، قاله ابن عبد السلام وليس  
من احتجائه مع لحد لو كررت رذته لأنه إن عررت من كان قبله لإصراره وهو معصية جديدة  
وإن أتم عرر ولا حد في حتمها وقد يوجد حيث لا معصية كتعل غير مكاف ، يعرر عليه  
السكاب ولكن يكسب ، فهو اسباح فالوإلى يعرر لأحد والدافع كما اقتضاه كلام ما ورد في الصحاح ،

(قوله لأن التعريض  
عندنا ليس كالصرح)  
قال ابن قاسم لا يحق أن  
التعريض بمكره من  
أفراد العيبة فهو معصية  
لاحد فيها ولا كسرة  
(قوله ومن احتجهم  
بأن يد السارق الخ)  
هذا من اجتماع الحد مع  
التعريض لامن اجتماع  
التعريض مع الكفارة  
ومن هنا سقط في النسخ .

(قوله وكفر مسحه) فصله في هذه الحلية في درها غير مجمع على تحريره وعدم كفر مسحه  
(قوله حتى فرعه) أي ولا يعرر له (قوله ماسوى قدفه) أي معصية فيه (قوله غير ملحق  
بالصرح) لا يحق أن التعريض بالنكره من أفراد العيبة أحدا من قول الشارح السابق  
في محدث حطة السكاح في حد العيبة ولو ما شدة أو إيماء بل وسقط أن صر على استحصاره اه  
فهو معصية لا حد فيها ولا كفارة لعدم التعريض عليه هنا إذا عرر بقصده ، يعرر به يوجب  
لاستثناء فتوجه يس كالصرح فيه بحر ، سم ليس هو كالصرح في حكم القذف وليس الكلام  
فيه فيسأل ه سم على حج (قوله لكون سبه غير معصية) أي فهو معصية وهذا بعيد أن  
التعريض بسب غير الإمام من غير البغاة أيضا معصية ، وقضية توجيه البحر ثبوت التعريض لعدم  
أدى الذي نفي سبه غير على سب الإمام ، وكذا ثبوت تعريض غيرهم بسب الإمام لذلك اه  
سم على حج (قوله وحاشا عين عموس) أي كاذبة وعن ذلك إذا عرر تحفه كاذبا وأما  
رد حاشا وأقيمت عنه البسة فلا يعرر لأحد كالبسة (قوله وكفيل من لا يقد به) يشمل  
الساقي ماسوى قدفه فصم هذه السورة إلى القذف (قوله ومن حماتها) أي الحد  
والتعريض (قوله وقد يوجد) أي التعريض (قوله ما عرر عليه) أي أو يحد عليه ساطريق  
الأولى (قوله وكس يكسب ما هو اسباح) أي ثما من يكسب ما حرام فالتعريض عليه داحل  
في الحرم لأنه من معصية التي لا حد فيها ولا كفارة ، ومن ذلك ما حرم العادة به في مصرنا  
من تحد مر يد كركاب مصحكة وكثرها كاذب يعرر على ذلك التعريض ولا يستحق



وكفى اثبت للصدقة وإن لم يرسب معدة، ويحصل التعرير (بحسب أو صرب) غير مبرح  
(أو صبح) وهو الصرب بجميع الكف أو بسطها (أو تو سح) باللسان أو عرب دون سنة في غير  
ودون نصفها في صدقه فيما يظهر ولم أره مقولاً وقيام من اغلس أو كشف رأس أو سويد وجه  
أو حلق رأس لمن يكرهه في رمسا لالحية وإن قنبا بكرهته وهو لأصح وإركابه حمار مكوسا  
والدوران به كذلك بين الناس وهذا من أنواع العقوبات وحوز الموردي صله حيا من غير مجاوزة  
ثلاثة من الأيام ولا يجمع طعاما ولا شرا و حوصا ويعدى لاموميا خلافا له على أن الحذر ندى اسدون  
به غير معروف ويتعين على الإمام أن يعمل بكل معرر ماسبق به من هذه الأنواع وتحديدته وأن  
يراعى في الترتيب والتدرج مامر في دفع الضامن فلا يترك لمرة وهو يرى ما دوسها كالتأويل لتسوية  
و مسح أن يكون لخلق الجمع إذ لا يمام الجمع بين نوعين قد كثر إن رآه (و يحسد الإمام في حسه  
وقدره) لاساءة تقديره شرعا معقوص لرتبه واحتماله للاحلاف باختلاف المعاصي وأحوال الناس  
ومراسمهم وثقهم كلامه عدم استيفاء غير الإمام له، نعم الاث والحد ثا دوت ولله التمام والمخون  
والسعة للتعم وسوء لأدب ومافله جمع من أن الأصح امتنع من مهاباها ولو سبها محزون على  
من طرأ تدبره .

(قوله ولم أره مقولا) هذا  
عجيب مع أنه في شرح  
الأذري الذي هو نص  
عيسى الشارح لكثرة  
استمداده منه مقول عن  
الموردي وغيره بل عن  
الشافعي وعبارته أغنى  
الأذري: قال الموردي  
للإمام الشافعي في التعرير ورواها  
مذهب الشافعي أن مدته  
مغفرة بما دون السنة  
ولو يسوم كي لا يساوي  
التعريب في الزنا وسكدا  
صرح به المروى في الإشراف  
عن قول الشافعي ثم نقل  
أعنى الأذري عن الإمام  
إشارة أنه يجوز بوجه  
سنة لأن التعريب بعض  
أحد لا كله

ما يأخذه عليه ويحب رده إلى دفعه وإن وقعت صورة استنحر لأن الاستنحر على ذلك الوجه  
فاسد وكتب أيضا لعالم الله به قوله ولكن يكتب ما هو لباح كالحب ما طر والعاء في نقبوى  
مثلا وليس من ذلك لسمي بالزاح (قوله وكفى لحيث له صاحبة) أي وهو انقشه بالساء ومها  
دفع من يظهر إليه حين انقشه أو من يرده الفسه بالساء أن فعل مثل فعله (قوله قال علم أن  
لا يرحره إلا المرح متع) نسخة والأولى استنحارها لأنها قدمت في قوله ولكن لا مد منه لم (قوله  
ولم أر مقولا) أهل الكلام أنه مرفد مقولا في كثره اسقدمين ولا تعذر شرح منهج صريحة  
فيه حيث قال فينقضي في تعرير غير مصرع عن رعين والحسن وألقى عن سنة وفي تعرير  
غيره بالصرع عن عشرين والحسن وألقى عن نصف سنة (قوله لحيه) أي فلا يجوز التعرير  
لخاتنها قال سم على منهج ع هذا الكلام ظهره بل صرحه أن حلق المحبة لا تكري في  
التعريب لو فعله الإمام وليس كذلك فيما يظهر والذي رأته في كلام غيره أن التعرير لا يجوز بخلاف  
المحبة وذلك لا يقتضي عدم الاجزاء ولعله مراد الشارح رحمه الله تعالى اه وفي حج و يجوز  
حلق رأسه لحيته وفان الأكثر ون يجوز تسويد وجهه اه قال مبر وليس عدم حوار خلق  
للحية مديا على حرمة خلق المحبة خلافا لمن رحمه لأن الإنسان من الصنف في نفسه مالم ين  
لغيره اه (قوله وإن قنبا بكرهته) أي إذا فعله نفسه (قوله وإركابه حمار) أي مثلا (قوله  
في التعريب والتدرج) ومن ذلك ما حارب به العدة في رمسا من بحميل باب فمعرر وقتب أمه  
وأذنه ويلحق فيه رغيغ أو يسمر في حبس محوز قال سم على منهج ولا يجوز على الحديد  
تحدد المال بر اه (قوله عدم استيفاء غير الإمام له) أي فهو عليه لم يقع الموقوع ويعزر على تعذره  
على الحق عليه .











(قوله قدم النفس أي

نفس غيره أو نفسه حيث لم يندب الاستسلام كما هو ظاهر (قوله لنفسه) تبع فيه الأذرى وقد ذكر أعي الأذرى أنه احتراز به عن مال المحجور بيد الولي والوصي والقسم وناظر الوقف ونحوهم قال فاطمه أنه يرميهم الدفع إذ أسوا على أنفسهم (قوله من حيث كونه مالا) قيد به أنها لا تحجر لما قاله من أنه رد لما توم من منافاة هذا لما يأتي أن إنكار النكر واجب قال

ويبين أن بن الوحوب هو من حيث المال وإثباته ثم من حيث إنكار النكر لكن نازعه فيه ابن قاسم (قوله مع الأمن على نحو نفسه الخ) محله في المضغ في الصيال على العير بقريته قوله الآتي فيحرم على المرأة أن تستلم الخ (قوله أو عضوه أو منفعتيه) الوجه التعبير بالواو بدل أو فيهما كما لا يخفى (قوله ولو لأخصيه) كان الأولى حذف هذه العبارة لأنه سيأتي قول المصنف والدفع عن غيره ككبر عن نفسه (قوله حرامه) اضطر هو تعيل لما ذا فإن كان تعيلا للدفع

عن النفس فكان ينبغي عطفه على التعيل الأول

قدم النفس أي وما يبرى إليها كالخرج فالضغ فالحظير فالحظير أو على صبي يلاط به وإسراة يرى ٣ قدم الدفع عنها كما هو توجه أصحابنا وقضاء كلامهم لأن حدسنا يجمع عليه ولما يخفى من اختلاط الأسباب للصور له شرعا (قال قديم) بالدفع على التدرج الآتي (فلا يصح) بقصاص ولادة ولا كفارة ولو كان صاعا على نحو مال العير خلافا للشعخ أي حمله لكونه مأمورا بدفعه فلا يجمع ذلك الصان عليه وقد يجمعه كأي في الحرة ولو اضطر لسان ماء أو طعام حرم دفعه عنه ويرمى ملكه بمكيه منه أو أكرده على خلاف مال غيره امتنع دفعه أيضا ويرمى ملكه أن يقيه عماله (ولا يجب الدفع عن مال) غير ذي روح نفسه من حيث كونه مالا إذ يباح الإباحة نعم نو نعلق بمال نفسه حتى يبره كرهن وإجارة وجب دفعه عنه، أما ذو الروح فالدفع واجب عنه وإن كان الصائل ملكه كشك حقه، والأوجه كما حمله لأذرى لزوم الإسم وتوابعه للدفع عن أموال رعايه (وكتب) مع الأمن على نحو نفسه أو عضوه أو منفعتيه الدفع (عن نص) ولو لأخصيه إذ لا سبيل لإباحته وسخه وحوجه أيضا في مقتضات الوطاء كقضية إذ لا ناسخ بالإباحة وتقدم أن يرد لا ناسخ بالإكراه فحرم على المرأة أن تستلم من حال عليها ليرى بها مثلا وإن حافت على نفسها (وكذا نفس فسدتها كافر) محرم أو مهدر فوجب الدفع عنها لأن الاستسلام له دل في النفس ومقتضاه اعتبار كون المصول عليه مسامحا ووجوب الدفع عن النفس إنما يعطى به الإمام لا الآحاد لأحرامه.

(قوله قسم النفس) أي وحبوا (قوله قدم الدفع) أي وحبوا وقوله عنها أي نازله (قوله وب يخفى) أي وبذلك كان لربنا أشد حرمة من أموال (قوله لكونه مأمورا) عنه لكلام المصنف (قوله ولو اضطر لسان) هو بالنسبة للمجهول فعلى المختار وقد اضطر إلى الشيء أي أخفى (قوله أو طعام حرم دفعه) أي ماله يضطر له ملكه أيضا ويكفي في حرمة الدفع وجود علامة قويد بدل على لأصغر (قوله ويرمى ملكه بمكيه منه) أي يعوض حيث كان عيب (قوله امتنع) أي على المال (قوله ويرمى ملكه) أي وكل من أسكره والمسكره طريق في الصهان وقراره على أسكره (قوله غير ذي روح لنفسه) وسيأتي الكلام على مال غيره اه سم على حج (قوله كرهن) هو في رهن الشرع صاهر يد كان في يد مالك وكان قد رزم بأن قصه المرتين ثم رده إليه اه سم على حج وقضية قوله ثم رده إليه أنه لو حو ليهون في يد المرتين لا يجب على مالك دفع الخاق ونسب خلافه إذ عينه أنه كان العير وهو يجب الدفع عنه (قوله أما ذو الروح) يشمل الرقيق المسلم ويحتمل استناده لمرص الشهادة له اه سم على حج. أقول - والأقرب الأول لأن الشخص يتصرف في نفسه بالاستسلام وغيره (قوله روم الإسم وتوابعه) وسيأتي وجوب دفعهم عن نفس رعايه آخر الصفحة اه سم على حج (قوله عن نص) أي ولو أصح هيمنة كما أفاده المؤلف (قوله وإن حافت على نفسها) هذا عين لما قبله (قوله وكذا نفس) سيأتي في الجهاد فيما إذا دخل الكافر بلادا قوله فمن قصد دفع عن نفسه بالممكن إن علم أنه إن أحد قتل وإن حوّر فيه أن يستسلم اه فلم يوجب دفع الكافر في صورة تحوير لأمر فاعل هـ مستثنى مما هـ اه سم على حج أي أو يصور ماها بما إذا علم من الكافر أنه يريد قتله (قوله دل في الدين) أي والخاص مادكر من أن الصائل كافر اه سم على حج (قوله ومقتضاه اعتبار كون الخ) معتمد.



ووجهه امتنع تسلط الكافر على المسلم بالقتل ولو مهدرا (أو سبيمة) لأنها تدفع لاستبقاء المهمة  
وكيف يستسلم لها (للمسلم) محترم وإن لم يكن مكانا فلا يجب دفعه (في الأظهر) بل سبب لاستسلام  
الحزب «كن حيرا أي آدم» ولذا سلم عثمان رضي الله عنه وقال لعبدد وكانوا أربعمائة من لقي سلاحه  
فهو حر وقوله تعالى ولا تقوا ما يهديكم إلى الهلكة مفروض في غير قتلى يؤدي إلى شهادة من غير  
دل دعي كما هنا وكأهمهم إيم لم يعتروا بالاستسلام في القن بناء على شمول ما من وجوب الدفع  
له تعاليم لشأنه المال المقتضية لالغاء النظر بالاستسلام إذ هو إيم يكون من مستثنى ما عير المحرم  
كرن محض وتارك صلاة وقصع طريق تحتم فيه كالكافر والثاني يجب دفعه وبحسب الأذرع  
وجوب الدفع عن عضو عند ظن السلامة وعن نفس من سبها مقاسد في الحرم والمال  
(والدفع عن غيره) أي من أنواعه سواء في آدمي للمسلم المحترم ويسمى (كهو عن نفسه) حوينا  
ووجوبه حيث أمن على نفسه، نعم لو صلح حر في على حر في م حرم المسلم دفعه عنه وإن لم يدفعه عن  
نفسه ولو كان معه وديعة فصال عنها حر برمه لدفع عنها لالتزامه حمله من حرم الغرابة  
بوجوبه عن مال غيره مدفوع مع إمكانه بلا مشقة بدن أو حصران بل أو بعض حاله وهو  
أولى من وجوب رد سلام ووجوب شهادة بهما ولو تركهما صاح المال المشهود به وقد منع  
الأولوية بأن ترك الرد والأداء يورث عادة صاعق مع استثناء الشقة بينهما بوجه بخلاف ما

(قوله وبحسب الأذرع)  
وجوب الدفع عن عضو  
الح (أي لأنه لا شهادة  
فيه يجوز لها الاستسلام  
(قوله حيث أمن على  
على نفسه) قيد في وجوب  
كما عسر مما مر (قوله  
بخلاف ما هنا) فيه أن  
فرض كلام التزمالي أنه  
لامشقة . وأما عدم  
الضمان لمتنوع .

(قوله ووجهه) أي وجه التخصيص بالمسلم (قوله من غير دل دعي كما هنا) إذ لا شهادة وقصته  
وجوب دفع المسلم وهو غير مراد (قوله له) متعلق بشمول (قوله وبارك صلاة) أي بعد أمر الإمام  
(قوله كالكافر) أي فلا يجب لدفع عنه ويجب دفعه عن اسم أه سم على حج (قوله وجوب  
الدفع عن عضو) إن كان هذا مفروضا إذا كان الناصر مسلما فيؤخذ منه الوجوب إذا كان كافرا  
أو بهيمة بالأولى أه سم على حج (قوله وعن نفس من سبها مقاسد في الحرم) ومن ذلك ما يتبع  
في قرى مصر من تعاليم بعضهم على بعض فيجب على من قصد أن يدفع عن نفسه وحرمه حيث  
يمكن الدفع (قوله كهو عن نفسه) قد يقتضي أنه يجب الدفع عن مال الغير إذا كان مرهونا  
أو مؤجرا كمال مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم وجوب لأنه بالنسبة لمالكه مال الغير وبالنسبة  
للرهن لا يريد هي ملكه الذي لا يجب لدفع عنه وإنما وجب لدفع عن مال نفسه المرهون أو  
المؤجر لتوجه حق الغير عليه وهذا لم تنوحه الحق عليه بل على مالك ذلك المال ويحتمل خلافه  
فدبا أمل أه سم على حج وهو ظاهر إن كان المراد أنه مرهون عند غير الدافع أما إن كان مرهونا  
بحت يد الدافع فقد يقال بوجوب دفع لأنه المرم حظه نفسه فأشبهه ودفعه إلى يده الآية  
(قوله نعم لو صلح) عبارة حج كافر على كافر وكتب عليه سم عمارة من ولو صلح حر في الحج وهو وجه  
لأن الأوجه وجوب دفع الكافر عن الذي خصوصا إذا أراد قتله لأنه لا يتقص عن حرمه وأما يجب  
دفع من يريد قتله حتى ماله كمر أه سم على حج هذا بخلاف لما مر في قول الشارح وجوب الدفع  
عن الذي الحج إلا أن يحتمل ما هنا على ما مر (قوله من حرم امرأ إلى الحج) ضعيف (قوله وقد منع  
الأولوية) معتمد (قوله بخلاف ما هنا) هذا يحكم من مكاررة واضحة أه سم على حج أي  
وذلك لأن صاحب المال إذا علم أن غيره قد دفع على دفع أحده لامتقاة بوجه تمام بذلك شمس تأله



(وقيل بحث) يدفع عن العبد كان آدم محرره ولم يحش على نفسه (قطعا) لأن له الإتيان بحق نفسه دون حق غيره ومحمد لطاف في غير التي فهو يجب يدفع عنه قطع وفي غير الأمان ويؤيد وجوب ذلك عليهم قطع ونكت التي في أنه سقوط الجواب والحقوق على نفسه في قول الحرين ورتد من ولا يخفى من حره بالكل من نفسه على محرم فلا تحد معه حلاله بالأصول حتى يؤيد نفسه حره أو صوابه في امت شخصاته المصنوع عليه وإزالة ذلك فإن أتى فإياه ولو أدى ذلك إلى قتله في نفسه من ضمن ويثبت على ذلك وقد عرفت ذلك عند أمه فبما من صام حائر لأن العبد بر بالنفس واستعرض له وانه ولد خور شعوع (ولو سقطت حره) عبيته من غير (لم يدفع عنه لا كحره) ها (فدفع عنه) ها (دفع في الأصح) ويرى كان كسرهما واحد عبيته لولا دفع عنه لانه لا قصد لشيخ عليه خلاف الأمان والهيبة . ثم لو كانت موصوعة بمن عدول كان بصفت بروش أو على معتدل كما مثله أو على وحده يعطى على الطن سقوطها لم يضمنها لأن واصلها هو لدى أها كذا قال الركني كانه عبيته ومثل الأصح لا تنزل إلا لما منزلة الهيبة العائنة ودفع بأن الهيبة حائرا ولا كانت هيبة له وبين طعامه لم تكن صائفة عليه لأنها لم تقصد فلا يلزم دفعها وبها وفي مامر فيما وعم طرد العبد في لخصه لحرم لأنه حر لله تعالى ووجه فيه (و يدفع العائنة) المعصوم على شيء مما مر ومنه أن يدفع دار غيره بعد إداره ولا يفسد رصده (بالأخف) فالأخف ما عدا ما عدا من أنسوى عليه ويحور هذا العن وسعة أنه بعد العبد ومن مع العضو وعليه يحمل قوهم يحور العن إلى حين يدفع (في أنكم) (لن دفع) (كلام) رده به (أو سمانه) (معهمة ومثنية) حرم الصرب) وضاع هذا معناه الرجوع إليه وهو واضح مما عرفت على الاستعانة به في صبر أقوى من الرجوع كانه حائر ولا يوجب الرضا بمهما وعدة منه كمن إن أتى صبر من ثوبه ودهنه أو من ثوبه وهو سبعة ميراثه ما عدا ما عدا من ثوبه لأصابع عن ذلك كالأصابع بل (أو ضرب بيد حرم سوط أو بسوط حرم عصا أو بقطع عضو حرم قس) لأن ذلك حره وأصابعه ورده في الأمر مع عدمه بالأخف بهم لوالأخف القليل بينهما وانسد الأمر عن الصبغة .

بعد رد السلاء عده ومن شددم أن الأمان دونه لا يمكن موضوع في حقه بدون أدائه كجهال من عبيته حتى تتر بعد عرض كمال عبيته مثلا قوله فيجب الدفع عنه) أي ولو ميتا فيجمع من تعرض له بالسب (قوله ويبحث) (في الخ) صعب (قوله والحقوق على نفسه) أي الدافع (قوله وإعرض) عطف بسب (قوله يجمع) أي وتضمن وجهها فبها تنقصره جودها على ذلك وجوه ومخالف في التميز ويؤيده ما سبق من أن رجل واحد لا يملك واحد من قول الشارح الآتي ولو كان في إمكان الدفع بأكثر مما يقع به صدق معصوم عليه مع (قوله فلا يلزمه دفعه) لأن ذلك حره ولا يوجب رده في ذلك كات وفيه في محله من أصحاب العلماء قال وقت في ما كنه أي ما يتحق منعه قد دونه ويحرم دفعه على أي (قوله ويضمن) أي إن دفعها لأن الصورة لها قصد ولم يتصد باله (قوله بالأخف والأخف) هذا وينبغي أن يعلم أن من دفع الصائل النساء عليه تكف شره عن الحصول عليه وإن كان مهلاكة وهو ظاهر حيث ضرب

(قوله نعم لو كانت موصوعة بمن عدول الخ) عبارة السبعة ونكت البتقي ومن تبعه أن صاحب لو وضعه بمن يضمن كروشن أو مائلة أو على وجه الخ وبها تعلم ما في عبارة الشارح (قوله ولا يلزمه دفعه) نظار هل يحوز وإن أدى لنحو قتلها وفي كلام ابن قاسم إشارة إلى الحور وأمر أن صورة السئلة أنه مضطر إلى الصعاب (قوله يستدر غيبة ظن المصول عليه) لعدم حره على الذالك والمراد باعتبار غيبة ظن الدافع (قوله ويحوز هنا العن) أي في الدفع وإن قال الشافعي إنه لا يحوز بحال فهو محمول على غير الدفع (قوله وإن لم يترتب على الاستعانة الخ) ظاهر هذا السياق أن الاستعانة وإن ترتب عليها ما ذكر مقدمة على الصرب ولعله غير مراد .



سقط مراعاة الترتيب كما ذكره الامام في كتاب القدر وهو ظاهر لأن في هذه الحالة لو راعينا الأحب  
أنقصى من هلاكه وهو يدفع شره كأن وقع في ماء أو نار أو اسكربت رحبه أو حال سبها حذار  
أو حذر لم يصرفه كما في الروضة وفائدة الترتيب المذكور أنه متى حارب وعدل إلى رتبة مع إمكان  
الاكتفاء بمذنبها صحت ولو لم يجد الوصول عليه إلا سيف حارب له الدفع به وإن كان يدفع بعضا  
بد لا يصير منه في عدم استصحابها ولذلك من أحسن الدفع بصراف السيف بدون حرج يصح  
به خلاف من لا يحسن ومحل رعاية الدرر في غير المباحة أممها كأن أوج في أحسنه فكذلك  
أنما خلافا للواردى ورواى كما يعلم ذلك من الروضة بعد في أثناء السب . أما الهدر كران  
محض وحر في ومرة فلا تحب مراعاة هذا الترتيب فيه بل له العدول إلى قتله بعدم حرمة  
(فان) صان محرم على نفسه و (أمكن حرب) أو تحصن منه شئ وظن السجدة به وإن لم ينفذها  
(فذهب وحوه) لأنه مأمور بخلص منه بالأسهل فالأسهل (وتحريم قتال) فان لم يفعل  
وقال قتله لمسه القصاص كما اقتضاء كلامهم وهو المعتمد خلافا لما اقتضاه كلامه العوى وهو صير  
على ماله ولم تمكنه الحرب به لم يرمه كما تحب لأدعى أن يهرب ويدفعه له أو على نفسه نت  
من على نفسه ماء على وجوب الدفع عنه على ما قلنا بعضهم والأقرب وجوب الحرب به إن تمكن  
أيضا وعن قولهم يحب الدفع عنه حيث تعين حريقا شئ تمكنه حرب أو نحوه ولو صال عبسه  
مرتبة أو حر في لم تحب حرب بل تحرم إن حرم الفرار والبول الثاني لا تحب والطريق الثاني حمل من  
الحرب على من يقف المجدد به ونص عدمه على من لم يقف (ولو صفت يده) مثلا (حصبه)  
منه بمك على ضرب فم .

على الظن أنه لا يدفع إلا بالهالك ويدعى أن نعم أنما أنه لو علم منه أنه لا يدفع شره إلا بالهجر  
وكان الوصول عليه أو غيره يعرف ما يمنع المائل عن صلبه لم يجر لأن السحر حرام لأنه مستأمل  
(قوله سقط مراعاة الترتيب) أى وهو حاشا في ذلك مستحق الدفع وعنده شجها الرادى ويصدق  
الدفع هنا وما يأتي في عدم إمكان التحصن بدون مدفع به أى لعدم إقامة السنة على ذلك ثم  
رأيت قوله الآتى ومثله في ذلك كل صان الخ (قوله ولذلك) اسم الإشارة راجع لقوله إذ لا تصرف  
منه (قوله في غير المباحة) أى كما فوه وفي سجة أم فيها كأن أوج في أحسنه فكذلك أنما  
خلافا للواردى الخ وهو هذه أوضح من في الأصل (قوله والورد قد أوج الخ) معتمد (قوله فلا  
تحب مراعاة هذا الترتيب) أى ما يمكن منه (قوله من حال محتر على نفسه) أى من الوصول  
عنه ولو قال فان صال عليه محرم وأمكنه الخ كان أوضح (قوله وهو المعتمد) وعمله كما هو  
اعترض حيث علم أن الحرب يجره وهو عرف أنه إن حرب طمع فيه وسعه وقته لم تحب الحرب  
بد لا معنى له بل له قتاله بداء (قوله ماء على وجوب الدفع) معتمد وقوله عنه أى الصع (قوله  
ولا أقرب وجوب الحرب هنا) أى يجب على نمره الحرب وليس أراد وجوب الحرب على من يدفع  
عنه أحدا من قوله ومحل قولهم الخ (قوله إن حرم الفرار) أى من لم يرد على مثله وكان في صف  
القتال لما يأتي من أنه لو طلب مسلحا مشتركا من غير صف لا يجب عليه مضايقة بل يجوز له  
لا يصرف (قوله نصرت فم) أى حيث لم يكن الضرب سهلا من فك للحي وإلا قسم الضرب أحدا  
من قول المتن بعد بالأسهل من فك لحيه وضرب شقيقه .

(قوله ومحل رعاية التدرج الخ) في هذا السياق ركة  
لأنه القيد والتقييد وإن  
يختلف من حيث القطع  
والخلاف (قوله وهو صيل  
على ماله) يعنى صير عليه  
لأجل ماله كما هي عبره  
لرافى (قوله أو على نفسه  
ثبت) الظاهر أن الشارح  
هنا خلط مسألة ثالثة  
أخرى ويعلم ذلك من  
عبارة القوت ونصها :  
وأما لو كان الصيال على  
حرمة تقصية الباء على  
وجوب الدفع أنه لا يلزمه  
الحرب ويدعهم بل يلزمه  
الثبات إذا أمن على  
نفسه وإن أمكنه الحرب  
مهم فكالحرب والتحصن  
نفسه وأولى بالوجوب  
بما هما مستثنان  
الأولى ما إذا أمكنه الحرب  
نفسه دون البصع والثانية  
ما إذا أمكنه الحرب به  
وما سبه بعضهم من  
متعلق الأولى وما استقر  
به من متعلق الثانية فم  
يؤرد طرفا الخلاف على  
محل واحد فتم .











وهذا ذهب إلى حوار رمية سد عمة الطن في أنه نعد وإن لم يحقق وبالخصف الثمين الذي  
 وجد غيره كحجر وشاب فيصم حتى ينفود وقصة كلام أنصف تحبيرة من رمي العين وقر  
 لكن القول كما قاله لأدري وعمره أنه لا يتعد غير العين حيث أمكنه إصمبه وثمة أصاب  
 عمرها العبد بحيث لا تحيط بها إليه صم وإلا فلا ، نعم لو لم يمكنه قصدها ولا ما قرب منها  
 ولم يدفع به حر رمي عصو آخر في أوجه الوجهين ولو ، يدفع بالخصف استعدت عليه فإن فقد  
 معيت من له أن يشده الله تعالى فإن أبي دفعه ونو بالصلاح وبقتله (ولو عزز) من غير  
 إسراف (وي) محجوره وتلقى بوليته ومن حل له الصرب وما قرب عليه مما يأتي كإله كأمه  
 (ووال) من رفع إليه ويده (وروح) روحه آخره لحو شور (ومع) من تعلم منه حيث  
 كان حراما له حل في هلاك وإن بدر (مقصود) ثم ، صمبه شبه العمد على انعاقه إن  
 أدى إلى هلاك أو نحوه فبين محاورته للحد بالشرع خلاف ما يوصف بأنه مسأخرها أو راضها  
 إذا اعتيد لأهمها لا يستبان عنه والآتي معنى عنه في القول أما ما لا بد من له في ذلك كصحة  
 حصة وحسن أو بغير فلا صمبه به وإنما قد أدن سده لعامة أو روحها في صر س ولا صمبه به كي  
 نو قر كامل توجب بغيره ونسبه نسبه من أولى كقائه النفسى لكن دعه غيره على إذا عين  
 له نوعه وقدره إذ بدن في الصرب ليس كهي في اللس وكما أن الإذن الشرعي محمول على السلامة  
 فادن السد نطلق كذلك أما معاند توحه عليه حق وامتنع من أدائه مع القدرة عليه وتعين  
 عقابه طريقا لوصول للتحقق لحقه .

(قوله من غير إسراف)  
 كأنه إنما قيد به لأجل  
 قوله لا في صمبه شبه العمد  
 أي أما إذا أسرف فإنه يقاد به  
 عبر لأصل بشرطه (قوله  
 وكما أن الإذن الشرعي الخ)  
 مراده بذلك وإن كان في  
 عبارته قصور أن إس  
 اليد في صرب عسده  
 كإذن الحر في ضرب نفسه  
 فيشترط فيه ما شرط فيه  
 من التقيد المذكور فحل  
 عدم الصمان فيه أيضا إذا  
 عين له النوع والقدر ك  
 صرح به غيره بل التقيد  
 المذكور في الحر إنما هو  
 مأخوذ مما ذكره  
 في العبد .

(قوله وهذا ذهب إلى حوار رمية) معتمد (قوله من له أن يشده الله) قضية السمة حوار رمية  
 بالصلاح وإن أهد الأثد فيراجع ه من على حجج والندهر أنه غير مراد بل إن عس على نفسه فادته  
 وحج كما يؤخذ مما قدمه عن الإمام من وجوب الإبدار حيث أهد (قوله من غير إسراف) مريد ك  
 غيره ويحتمل أن أراد منه أنه إذا أسرف صمبه صم العمد لا صم شبه العمد (قوله ومن حل له  
 الصرب) غيره حج في حل الصرب وما الخ وهي أولى (قوله نحو شور) منه السادة على نحو الحبر  
 والطن من نحو صقة (قوله ومع) صاهره وبو كال كافر وهو ظاهر حيث يعين للعلم أو كال صاحب  
 من غيره في الصم (قوله من نعد منه) ومن ذلك الشيخ مع الطامة فله نأذب من حبل منه ما يقتضي  
 نأذبه فيما يتعلق بالتعلم وليس منه ما جرت به العادة من أن التعلم إذا توحه علمه حتى لغيره تأتي  
 صاحب الحق للشيخ وبطل منه أن يخلصه من التعلم منه فاد طلب الشيخ منه ولم يوفه فليس له  
 صر به ولا نأذبه على الامتناع من توفية الخو وليس منه أبص هؤلاء اسمون مشايخ الفقهاء من أنه  
 إذا حصل من أحد منهم بعد على غيره أو امتناع من توفية حتى عليه أو نحو ذلك عرره الشيخ  
 بالصرب وغيره فيحرم عليه ذلك لأنه لا ولاية به عليهم (قوله حيث كان حرا) أي المتعمد إلى يجوز  
 للعلم التعزير للتعلم منه إذا كان باذن من وليه كقصدته الشارح آخر فصل التعزير عند قول أنصف  
 ويحسد الإمام في حسه وقدره (قوله لكن فيه) أي الباقي من أنه لو أقر كاس الخ  
 ويحتمل أن كلام الباقي من قوله وإنما قد الخ فيكون التقيد راجعا به أيضا (قوله إذ يد عين  
 له نوعه الخ) معتمد .



فيحور عقده حتى يؤدى أو يموت كفاقه السكى (وحر حة) أى الإمام أو غيره ، وصح سؤده  
 للمعول ولو في نحو مرض أو شقة حر أو برد كما مر (مقدر) أن مواقع الدخلة لا يكون  
 إلا كذلك ، ويصح أن يحمر به عن حة الشرب من الإمام فتحر فيه من الأربعين والخمسين  
 فيصير حشد مقتضى ذلك عمر مندر بسنة إلا أنه وإن كان مندر الأذن كلاً من الأربعين  
 والخمسين مستوفى عليه كما مر ثمة (فلا يصح) (إجماع) إلا الحى فيه (ووضعت شرب)  
 للحمر الحدة (سعد ونيب) ثمة (فلا يصح على الصحيح) سواء على حور ذلك وهو الأصح  
 والمأى فيه الصبان سواء على مته (وكذا) (يعون سوب) حر بها ثمة لا يصح (على المشهور)  
 لصحة الحمر بما مر تتدبره بذلك وجمع الصفة عليه والذي أمر أن الشدة بها حثوى  
 كما مر (و) حدة شرب (كثير) من شرب من نحو من سوب وط (وحد فله بعدد)  
 في أحد وأربعين حره من أحد وأربعين حره من الدية وفي ثمانين نصفها وتسعين خمسة أضعافها  
 بوقوع الشرب فله الحد وهو الموت مثله فتدبر الحد عليه (وفي قول نصف دية) لموته من  
 مستوفى وعنده ، ونحو القتيلى أن من شرب من سوب رند وبنى الأول والإصم دية كذا  
 نصف لا يقال الحر حدى والأربعون له حد لا حد نصف الحد فكيف سوبى الأول وقد  
 صار فيه تحييجاً لأن هذا يناوب من فساخوافة ومن الضعف شأن من مسحق ومن سطر به  
 (ويجوز أن) أى القولان (في قاذف حد أحداً) (سوب ثمة) في الأظهر يجب حره من  
 أحد وثمانين حره وفي قول ضعف دية وكذا في كراهية منه وعشراً (ومستحق) بلغ مائة وهو مكاتب  
 وسفها وموصى بعتقه بعد موت الموصى وقبل إتمامه (فضع سلعة) كسر السين ميتخرج بين  
 الحد والحد من الخصة بى النسخة منه بعتقه أو بثوبه بى شتمه لا يصير كعتقه ، ومند  
 في جميع ما أتى عدوه المتكلى (بلا حجة) من حد وطلعها (دخطر في تركها) فضلاً من  
 في وطلعها (أو) في من كل قسمها وتركها حطر الكس (الحشر في سلعة) (أكث) منه في تركها فمسمع  
 (قوله فيحور عنه) أى شوب العتق لكن مع رعيته أو نصفه أو حة ، ولا يجوز اعتق بشار  
 مالم يشعن طريقاً خلاص الحلق (قوله غير مندر) أى ويضمن مائة مائة على الأربعين ، سكى  
 هذا قد بى ما ستم له بعد قول ضعف وتر يده بعر رب ، وفيمن حد من قوته أى ومع ذلك  
 لو مات بها لم يضمن (قوله وفي ثمانين نصفها) هذا ما بى مائة من أن الإمام إذا حد لثمانين  
 لأصم عليه ، ولكن أن حد من مائة معروض في إيا كان حد الخلاء مثلاً يرد من الإمام  
 في حد الأربعين ومن يعرض لما رار (قوله ونحو ما بى أن من ذلك) أى القويلى (قوله وإذا  
 ضمن دية كلها) أى لأنه حيث كان رائد عدو ولا الأول كان ذلك فربما على إجماله اهلاً  
 على الرائد فقط (قوله وموصى باعتاقه) ونسب أن منه لمندور عنه ومن شره بشره ومند  
 ثم رأيت في سم على منهج مثلاً عن الدامرى حادثة في المندور وعقده قول أن كسبه سيده  
 وقياسه أن الشروط إعاقته في البيع مثله للعبة المذكورة ، وإجماع لمندور بعد أن تطلع قد يؤدى  
 إلى هلاكه فيفوت الكسب على السيد وقد يتوقف فيه أن السيد يجب عليه العنى فور فلا يصح  
 لأصحاب هوى الكسب عليه ، نعم يصح ما قاله سم في مندور عنه حد سنة مثلاً ، ويعنى  
 منه في الوصى باعتاقه بعد موت السيد بسنة مثلاً (قوله من الخصة) كسر الحاء وتشديد اليم ،  
 لكنها مكسورة عند المصريين ومعنوجة عند الكوفيين .

(قوله ويصح أن يحمر  
 به عن حة الشرب) فيه  
 أمران الأول أنه قد  
 مر مراد على الأربعين  
 بعر رب ثم يصدق  
 لا حور عن حد غير  
 مندر ، الذى لو سها  
 أنه حد مقتضى الصبان  
 لو دمه بى إلى لاقتصر  
 على الأربعين واقتصر  
 عليها لأنه حيث حد  
 غير مندر بالأعشار الذى  
 ذكره فمأى (قوله وأن  
 الضعف) كان بمعنى ولأن  
 الضعف فكأنه قدر الخط  
 بحد لقرينة السياق  
 أو أن الحد سنة .



اتسرع في هرب من الله بين لأرائه إلى الهلاك . حذف ماله اسبوعاً أو كان التارك يحظر أو الحصر فيه قطع أو لم يكن في التسرع حظر أو لا يحظر في واحد منهما فحظر قطعها لأن له فيه عرصاً من غير إقصاء إلى المدة ، ونحو التمسك بحرمه عند قول الأصاء أن تركه مقص إلى الهلاك . قال لأدرعي . ومهر لاكتفاء بواحد أي عدل روايه وأنه يكفي نعم أولى فيما يأتي أي وعلم صاحب السعة إن كان فيهما فدية ذلك (ولأن واحد) لأن وإن علا ويلحق بهما سيد في قبه وأنه إن كان فيهما فدية ذلك في التعزير لأنه أسهل (قطعها من صبي ومجنون مع الخطر) في كل مكان (إن رد حصر التارك) على التسرع لصونهم ماله فدية أولى ، بخلاف ما إذا أراد حظر التسرع ففأبى أو سبوا أو استثنى منه غير المشخص فيما سبق نفسه مالا يحصر فيه يتعلق به (د) قطعها مع حصر قبه (سبوا) ورواه ووصي فلا يجوز . بسبب سعة ذات واحد (ونه) أي إلى الأب أو الأخ (وسبوا) وقوله ووصي (قطعها مع حظر) عند إسماء الخمر فدية . يمكن في التارك خطر لعدم الضرر ، ويتجنب ذلك مطلقاً على أجنبي وأب لا ولاية له في حق غيره إلى العن وحده من ذي اليد (و) لمن ذكر (فدية واحدة) ونحوها من كل عرح سبب منه أشار به طبيب لشفائه (فلومات) الولي عليه (مناظر من هذا) الذي هو قطع السلعة أو الصدقة أو الخدمة ومما في معناه (فلا ضمان) بسبب ولا كفارة (في الأصح) مثلاً يسع من ذلك في حصر الولي عليه . والذي يدل على ذلك هو مشروط سلامة العدة كالعمر . وأعم من ذلك أي وعنده صرحوا بحرمه بنفسه ، أن الذي أو القسدية لأنه يلائم لم يدع إليه حجة لأن ينسب فيه حصة من جهة من ولد له . ولعله أشار بذلك رد ما في فتاوى قاصيخان .

( قول المتن وله ) أي  
قوله الأب أو الأخ  
معناه الشارح الجلال  
وهو أولى من قول  
ابن حجر أي الأصل الأب  
والجد لأنها تصدق بالجد  
إذا لم يكن له ولاية وليس  
مراداً ( قوله عند )  
الخطر ( قوله سقط منه )  
لعدم شيء .

(قوله فدية) فدية سبعة أي كائنه أهـ سم على حج ونفسه متعلق بالتسرع (قوله أو لم يكن في التسرع) إن كان لم يكن التسرع لا حصر فيه ، وإن هو في التارك فقط أحدث هذه مع ما قبلها . وإن كان . أن التسرع لا حصر فيه كما أن التارك لا حصر فيه أحدث مع ما بعده . ثم رأيت في سم على حج التمسك به . ولم يرد عليه (قوله ونحو التمسك وحرمه) أي التمسك (قوله وأنه يكفي عند الولي) أي سم (قوله وأنه إذا كانت قيمة) أي من جهة القاضي أو أقامها الأب وصية (قوله ومعه) أي حكم الأثم كونه قيمة (قوله قطعها من صبي ومجنون) ومثل السلعة فيما ذكر وما يأتي العصور الشك كل قل لمفسد . ويجوز الكي وقطع العروق للحاجة وبسبب تركه وحرم على لئلا يعجز المولود وإن عظم ألمه ولم يطقه لأن برأه مريضاً ، ولو ألقى نفسه في محرق على أنه لا يجوز منه أو ماله معرق ورثه فهو عليه من الضرر لأن له أهون ، وقصة التعذيب أن له قتل منه مع إعراف ، وأنه صرح لإمام في النهاية عن والده ، وسماه ابن عبد السلام أنه خطيب وروى ، ونحو العبد . ولو ألقى في محرق وعلم أنه لا يجوز منه وسماه معرق ورثه أهون الخ (قوله وفارغ) أي في حله . لا سبوا . (قوله في عند إسماء الخمر) صفة كاشفة ، ثم رأيت في نسخة أي وعليها فهي معسرة في فعلها (قوله وأب لا ولاية له) أي ما كان فاسقاً (قوله وحج على الأحسن التمسك) أي وحج ذات اليد لأنه عند (قوله أشار به طبيب لشفائه) أي أو عرفه من نفسه بالطلب كما تقدم



من خفية أنه لا بأس به لأنهم كانوا يتعاونون في الحاشية ولم يكره صلى الله عليه وسلم عليهم ،  
نعم في رعاية الحاشية حواراً في الصبية لعرض امرأة ويكره في الصبي . وأما خبر «أن النساء أئحد  
من آذانهن وأنفسه في حجر نزل وهو صلى الله عليه وسلم من هن» فلا يدل لاجور لتقدم المس  
قبل ذلك فلا ينرم من سكوتة عليه عليه ودعوى أن تأخير البيان عن وقت الحاجة يمتنع غير محدد  
هو لأنه ليس فيه تأخير ذلك إلا بسئل عن حكم النعيب أو رأى من معيه أو بلغه ذلك فهذا  
هو وقت الحاجة ، وما أمر رفع واستصحب ولم يعمر من فعله أو لا حاجة لبيان ، نعم في حد  
الطهراني مسند رجاله ثقات عن ابن عباس «أنه عد من السنة في الذي يوم السابع من شعب  
آدم» وهو صريح في حوار الصبي فالصبي أولى بد قول الصحابي من السنة كذا في حكم لم يرفع  
وهو لا يتأيد ما ذكر عن قاصيحيان ، فالأوجه الجور (وهو من غلط) أو غيره ولو أن (ي) أو  
أو محمول (مجمع) منه ثبات (عدة مع سنة في ماله) معدله ولا يود شبهة الإصلاح إلا إذا كان  
الخوف في القطع أكثر كما قطع به البوردي (وما وجب خطا بماء) أو واه (في حد) أو بعد  
(وحكم) في نفس أو نحوه (فعلى عاقلة) كغيره (وفي قول في ماله) من شهر منه سنة  
لأن حظره بكثر كثرة لوقائع خلاف غيره والكثرة في ماله فسعد وكذا حثوث في أصل (ولو جدد  
شاهدين) ثبات منه (فبنا) غير مقبول الشهادة كأن بانا (عبدس أو من أو من هذين)  
أو فاسقين أو امرأتين أو بان أحدهما كذلك (فإن قصر في احتبارهما) فإن أصلا كما قلناه فإنه  
(فالمصعب عليه) قود أو غيره من معد ولا على عاقلة واما خبره الإمام بدفع قصص الأذرى  
في القود بأنه يقرأ بالمشقة إذا مالك وعمره تسليهما لأن صورة السنة التي بحث عنها غير شبيهة به  
(ولا) شأن بقصر في حصارهما من بحث عنه (فانقودن) أشهرهما وحوال الضمان عن عاقلة  
وقيل في بيت المال ،

(قوله نعم في الرعاية) اسم كتاب (قوله لتقدم السب) أي وهو الترتيب (قوله خبر محمد) أي  
قول أو أمر الخ (قوله فالأوجه الجوار) أي في الصبي والصبية ، وأما خبر الجور أحد من  
تقصاره على الآذان وهو ظاهر حيث لم يحر عادة أهل ناحية به وعاقلة سنة وإلا فهو كغيره  
لآذان ، ثم رأيت في حجب عائنه ويظهر في حرق الأنف بحكمة يعمل فيه من قصه أو ذهب منه  
حرام مصافاً لأنه لا رخصة في ذلك بعدد لأجله إلا عند وفاة ولده ولا غيرهما مع العرف ، بخلاف  
ما في الآذان أي ومع ذلك فلا يحرم على من فعل به ذلك وضع الحرم به سنة ولا الشتر إياه  
(قوله أو غيره) ومن العبد ما حارب به بعدة من أن الشخص قد يربط حتى ولده فيأخذ أولاد  
غيره من الفقراء فيحتهم مع أنه قاصدا الرفق بهم فلا يكتفى بذلك في دفع الضمان بل من مات منهم  
ضمنه الخائن إن عم نعدى من أحضره له ، وكذا إن لم يعلم لأن المباشرة مقدمة على السب  
(قوله كما قصع به البوردي) أي يجب التوقد إلا في الأب والجد ه حجب (قوله وكذا خطوه في ماله)  
تسعا (قوله وما قصر به الإمام) أي في قوله أن تركه (قوله لم يجد شيئا غير شبيهة له) هذا  
يتوقف على أن مالكا وغيره بما يتولد من القول عند البحث في الجملة وأنه لو ترك البحث أصلا  
لا تقلل شهادته وهو خلاف الفهوم من كلام الأذرى .

(قوله إلا إذا كان الخوف  
في القطع أكثر) أي  
والقاطع غير أب كما صرح  
به ابن حجر عن البوردي  
(قوله أو تعريض له)  
معطوف على خطأ وإلا  
فالضمان بالبوردي لا يوجب  
على الخطأ كرامة سكر  
سكر على هذا فتدبره على  
الحكم الذي هو من  
مدحول الخصال (قوله وإلا  
فعلى عاقلة) انظر ما صورة  
العبد وغيره والذي  
في كلام غيره إنما هو  
التردد فيما ذكر هل  
يوجب القود أو البينة  
(قوله يشبههما) يعني  
العبدان إذا هذا هو الذي  
في كلام الأذرى .



(فإن صمد الله أو رب كل فلا رجوع) لأحد (على العبد من التمسك في الأصح) رغبتهما  
 الصديق والإمام هو المتعدي بتركه عنهما وكذا لم يوافق والتاسع من لم يكونا متجاهرين  
 كما المتجاهرين فبرجع عليهما على لعمري لأن الحكم شهادتهما يشهد بتسليمهما وتغيرتهما حتى  
 فلا يد العرض أنه لم يقصر في البحث عنهما (ومن) ما كان (حججهم أو قصد ما) من  
 يعتبر إيمانه فقصي إلى صمد (لم يضمن) وإلا لم يعلل أحد وبخط الطبيب في المعالجة وحصل  
 منه الباطل وحسب لديه على عاقبته ، وكذا من يطلب غير علم كما قاله في الأنوار الخبر « من يطلب  
 وم يعرف الطب فهو صام » رواد أبو داود والترمذي وابن ماجه (وفصل خلافه وصربه بأمر  
 الإمام كمشرة الإمام إن جهل ظلمه) كأن اعتقد الإمام تحريمه والخلاف حله (وحظاه) فيضمن  
 الإمام دون خلاف لأنه آله ولولا رسم الناس عنه ، نعم من له التكفير في القتل ، وقول  
 صاحب النور في إن مثل ذلك ما نوء عند وجوب صفة إمام في المعصية لأنه مما ينبغي عبرة طاهر  
 وتقدير صحة ما يكون شبهة في ربه « ودلائل وحديث فاذوجه وجوبه عليه ولا شيء على  
 الإمام إلا إن أكرهه كما في قوله (والا) بأن علم ظلمه أو حظاه كأن اعتقدا حرمة أو اعتقده  
 الخلاف وحده وقتية اعتدلا لأمر الإمام (فمن من والصلح على الخلف) وحده (إن لم يكن  
 إكره) من جهة الإمام لتعديبه فإن أكرهه صمد الله ولا في الشئ الأول وعلم بما تقر أن  
 أبو في قوله وحظاه يعني أبو (وتح حان) تذكر وأنشأ في قوله محسوس لنقله تعالى  
 - ثم أوحيا إليك أن سبح مائة مرة بهم حسد ومها الخصال وقد حصى وهو ابن ثمانين سنة  
 وصح أنه مائة وعشرون والأول أصح وقد يحمل الأول على حسابه من أسوة والثاني من الولادة  
 بالقدوم اسم موضع وقيل آلة للتجار ، ثم كيفيته في (المرأة خبر) يقتضيه نفع عبه الاسم (من  
 اللحم) الموجودة (بأعلى الفرج) فوق نسبة البول شبه عرف لديك ويسمى الطير بموحدة  
 مفتوحة ثمحمة وتقليله أفضل (و) في (الرجل تقطع) جميع ،

(قوله والإمام هو المتعدي  
 بتركه عنهما) عبارة  
 الأدرعي : وقد ينسب  
 القاضي إلى تقصير في  
 البحث (قوله فالأوجه  
 وجوبه) انظر هل  
 الضمير للقود أو المال  
 (قوله لتذكر) يجب  
 إسقاط اللام منه لأن  
 المتن لا يشوب فيه

(قوله فإن صمد الله أو رب كل فلا رجوع) أي إذا كان عارفا  
 كما يؤخذ من قوله بعد وكذا من ينسب الخ وصاحبه ولو كان كافرا بعدم قصده بالمعصية ولا يلزم من  
 حوار معاصيته وعدم صمدية قبول خبره (قوله ونحوك الطبيب في المعالجة) والعلم بخطئه يكون  
 ما خبره أو شهادته عارفين بالطب أن ما دوى به لا يضره هذا المرض (قوله وكذا) أي تكب اليد  
 على عاقبته وقوله من يطلب أي يسعى الطب وقوله به عارفا بكونه عارفا بطلب شهادة عدلين  
 عالين بالطب معرفته ، ويسمى الأكره ، بشهادة بالمعرفة بذلك سكرته حصول الشبهة بطلته  
 (قوله فهو صام) أي يعاقب به الصالح ونسبته العاقبة عنه إن كانت وإلا فست ائمال إن كان  
 ولا فهو (قوله من سأل) أي خلاف في هذه الصورة (قوله إن مثل ذلك) أي في صمد الإمام  
 دون الخلاف (قوله غير صاهر) ويسمى مرض السكامة في غير الأعين الذي يعقد وجوب طاعة الأمر  
 كما هو فالصالح على أمره إماما كان أو غيره (قوله فالأوجه وجوبه) أي ائمال وقوله عليه أي  
 الخلاف (قوله في الشئ الأول) وهو ما لا عذر صامه والخلاف وحده في الثاني وهو ما لا عذر حظه (قوله  
 وقد احتس) أي أراهم (قوله وصح أنه مائة وعشرون) أي في بيان السن الذي احتس فيه أنه  
 مائة وعشرون (قوله بالقدوم) والقدوم إلى سحت بها محفمة قال ابن السكيت : ولا تقول قدوم  
 التشديد واجمع قداه محار (قوله وتقليله) أي تقطوع







أى سابع يوم ولادته لا لأنه صلى الله عليه وسلم حين الحسن والحسين يوم سابعهما لا ونكره  
 من السابع ، فإن أخرجه في الأربعين وإلا في السنة السابعة لأنها وقت أمره بالصلاة ، ولا يحسب  
 من السنة يوم ولادته لأنه كلما أحرقوى عليه وبه فارق الحقيقة لأنها برت فدل الإسرار إليه ،  
 وسن إصهار حنان الكور وإحصاء حنان لياث كما عهد جمع عن ابن الخرج لمالكى ( فإن  
 ضعف عن احتبه ) في الأسع ( أخر ) وحوالي حمله له ( ومن حمله في سن لا يحمله ) اصعب  
 ونحوه أو شدة حر أو ردة حر ( ردة قصاص ) عتد طرخ ميث ، ثم إن ظن كونه محملا له  
 فادعه عنه القود لاسماء بعته ( إلا ) في إن علاه مرة أنه لا قبل بولده ، ثم يرمه فيه  
 معونه في مدة لأنه عهد بحسن وكذا مرة في كافر وحر من مائة من عدم قتله له أيضا ( فإن  
 حمله وحسنه ) ولم يوصاؤهم ( فترص في الأصح ) لإحصاءه بقدره إدهو أسهل عليه  
 مادام صغر خلاف الأخرى بعته وجمع قصده إمامه لشعر كما أفاده إصلاهم وهو لأوجه وإن  
 خالف فيه الزركشي لأن من ذلك لا يصح له بلاده ووجه فلا شبهة وليس كتنصع يد سارق فهو  
 إن لم يهرده ، سيرة كل أحد مع تعدي إلى رقى خلافه ، ثم إن من الحوار وعبر  
 نحوه في غير من عام وحب الأول ، وكذا من من أحسن ظنه وليا في يهرده والذى تطرى  
 أنه غير واحد في محل ( وأخره ) وسنة مؤبه ( في مال المظنون ) فإن لم يكن فعل من عليه  
 مؤبه كاسيد ، ونحوه أصح مرة أو يورده ولده بعد كور عليها لتوقف إمساك الطعام  
 عليه والمحتمل به من إن حصره ، لأن علم به عينا تارة وكفاية أخرى كإحصاءه لأنه واجب  
 مودى لا قبل إلا أخر ، فإن مرده في حكم التمتع أو نحو الربط ضمن وكذا أولى

( قوله وإلا في السنة السابعة ) أى وهدد بدعى وجوبه على أبوى إن بوقت بعد الصلاة عليه  
 ( قوله وبه فارق الحقيقة ) أى حيث يحسب فيها وجه لاد من السنة ( قوله وإحصاء حنان  
 لياث ) أى عن رجال دول السنة ( قوله ثم إن من كونه محملا ) تقدم على المأمور في  
 أربع أنه لا يصح عليه في ظن ذلك فكونه في غير الأربع وسن من على حج ( قوله  
 فادعه عام القود ) أى وحبوب دمه حلقا ( قوله خلاف الأخرى بعته ) ومنه ما يقع كثيرا  
 من يرد حنان كونه في حبس معه فيما قصد بذلك إصلاح شمس ورسد الثواب ، ويدعى  
 أن المصالح على من لأنه المأثر كإحصاء من قوله الآى وكذا من ما يردن الحج ومن أراد الخلاص  
 من ذلك فهو جمع الناس في الحبس وحيث سجد فدمى أن ضمن دمه شه العمد ولا تقصص  
 للشبهه على ما نفي في قوله نعم من من الحوار الحج ( قوله فيما ظهر ) أى لا قود عليه ويضمن بدية  
 شه العمد في الصور من ( قوله فعلى من عتده مؤبه ) ومنه من لم يان ثم مناسير المسامحة حيث  
 ذور له حصص فيها ( قوله ونحو قطع سيرة لمود ) الأولى مرة ، وعنده المحر والسر بالضم  
 ما شتهه الله من مرة الذى تقول عتده أن يقطع سرك ولا قبل سرك لأن السيرة لا تقطع  
 وإنما هي موضع الذى قطع منه السر ( قوله ولا من شمه ) ومنه الثانية ( قوله أو نحو ربط )  
 أى يوجب ائسى واحصاف ثوابها ومثلا في أنه من من عدم الربط أو إحكامه أو يبرده  
 صدق مدعى الربط وإحكامه لأن لأصل عدم ائصى ، وقوله ضمن أى بالدية على عاقفته ( قوله  
 وكذا أولى ) أى فيما عتده في تحصيله من غير ذلك .











(قوله لا يصطفا مشيما)

بصيته انهما لو كانا

صداقهما لا يصمن الأجنبي

من اوى بدا أركها

بالا يضبطانه أنه لا يصمن

وهو خلاف قضية كلام

أدنى وعنده يوارك

من صيد دابة فثبت

أنه كان أركه أحس

صمته لتعديه أو ولسه

صاحبه حتى من الصي

وإن يكن له صيد في

من موت والتوصي قاله

في المتن وغيره وفيه سر

إلا أن يكون له صيد

من وفي المتن وغيره

صاحبه بالآدمي

وحكمهم في صيد

لأنه لا يصمن (قوله

وهو يورى

صم) أي من صيد

صريح من صيد (قوله

وهو يورى

من صيد دارا

من صيد دارا

ومن صيد دارا

السرو ويراحم (قوله

فدخل دابة) أي لا يخرج

قرينة عدمه قوله وهو

حاصر) انظر هل هو قيد

وما وحله التقيد به

(قوله ولم يحذره) لعل

المراد التحذير حال الرمح

بأن رآها ترعه فلم يحذره

فراجع

ويعتمد كما اوضحه كلامهم واسمعه النقيب وسعد وثقي بن لو، رحمه الله تعالى رحمنهم وما  
لو أركب أحسب بعد إذن الوصي صيد أو يحسب صيدها لا يصمن صيدهم وما لو كان  
مع دواب راع فمعرفة لصيد راع أو صيد لا يحسب راعه أو صيد راعه لا يحسب راعه  
بعينه أو انقضت دابته من يده وأفسدت شيئا لكن هذا خارج بقوله مع دابة فإرادته غير صحيح  
ومع ذلك ظهر من مسامحة راعه أو صيد راعه أو صيد راعه لا يحسب راعه أو صيد راعه لا يحسب راعه  
في إطار من مسامحة راعه أو صيد راعه أو صيد راعه لا يحسب راعه أو صيد راعه لا يحسب راعه  
تضمنه وإن أدنى له في دوابها، بخلاف ما إذا حمل فإن أدنى له في الدواب ضمنه وإلا فلا وتكاد  
الخارج منهما عن الدواب ولو كانت بايها لأنه ظاهر يمكن الاحتراز عنه، وخارج به أيضا راعها  
موت أو مذكاة فلا يصمن به منهم بالاشفاق ولو أخرجه دارا إلا بيتا معينا فأدخل دابته فيه وتركه  
مفصولا فخرجت وأبقت الدابة كبرى م صمته ولا يرد على قوله عما وما لا يصيد الحرد وأجده  
وصيد الإحرام فإنه يصمنه لأنه لا يخرجان عنهما، وهو راعه في حال قتله لهما حد من  
هذا المتن وعدمهما ومن فرسه في حال حصره ولا يخرج من راعه ولا يصيد الحرد على راعه  
ومحل ما تقر في غير الظاهر، أما هو فلا يصمن لأنه صيد راعه لا يصيد الحرد ولا يصيد الحرد  
على ما صار إتلافه له طعنا، وأقوى النقيب،

(قوله لا يصمن) وبأن قول: صمته، من صيد راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه  
في صيدهم ويخرجون كونهما يصمن لأن حتى سقوط الصلح عنه أو حتى أن يتركه على مسمع  
(قوله فانه) أي الأجنبي (قوله أو صمته) أي يورى من صيد راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه  
بأن الوقوع عن الدابة منسوب له فصمن ولا كذلك هنا فمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه  
خرجت عن صيد راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه  
ومن ذلك ما لو كان راعه ثم نكته صيد أو صيد راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه  
صاحبه (قوله فإرادته غير صحيح) قد يقال من في كلامه صيد راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه  
سم على حج أي سكنه لتبذره صمته وهو كاف في دفع الاعتراض (قوله وما يورى) أي  
لا يصمن، ويظهره لظاهره ولا يورى سم على حج (قوله أو صمته) أي صمته ولا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه  
وإن كان غير صيد راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه  
لكنا وخو، وقد يؤخذ من معنى ما في قوله لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه أو صيد راعه لا يصمن راعه  
الاحتراز عنه) أي ولو لم يكن له طريق إلا عنه وكان أعني (قوله فدخل دابة) أي مؤلف  
(قوله وأبقت الدابة كبرى م صمته) بعه لسه صاحب مسمع أي يصيد (قوله لا يخرجان عنهما) أي  
أي عن الصلح والصلح (قوله فقال الصلح) هي ما يورى (قوله ولم يحذره) مقبولة عدم الصلح  
بأن كان عشا ولم يحذره وهي راعه صمته من سم على حج أقول وقد توقف فيه  
نسب في إتلافه (قوله ضمنه على عاقلته) أي الأمر (قوله فلا ضمان بإتلافه مطبق) أي لا يورى  
(قوله على ما صار إتلافه له طعنا) أي فيضمن ولعل الفرق بين هذا وبين ما مر من أنه لو لم يورى  
وأنه باسرقه فسرق لم يقطع أن القاطع سقط لأنه خلاف الصلح



في نفس رجل جملته عدا انتصر صاحبه دون صاحب الحق ، إذ لا يمكن صفة ( ونوات أو  
 راشت خبر من صفة به نفس أو مال فلا يصح ) ولا لا مع الناس من انزود ولا سبيل إليه ،  
 وهذا مخرج شبيه كارهي هذا ، وهو احتمال للإمام كنه هو متعمد وإن رعم كثير أن نص  
 لأم والأصح الصواب ، وقد مر أنه لا يعرض علمها بحسبها لم عليه لأكثر من ( ويزجر )  
 المر تصريحا ( عما لا يحد ) فيه ( كركص ) صفة في وجه ( أو في مجمع الناس ) قال صاحب  
 ضمن ما يولد منه ( لعله كولو سرق إلى سبيل متظوره أو السر أو انعم في السوق أو رك فيه  
 ما لا مرك مثله إذ في صخره وإن لا يكن ركص أما الركص له : ولا تضمن ما يولد منه ( ومن  
 حمل حطما على صخرة أو هيمة ) وهو معها ، وسبق حكم منه : رسله ( حثا ) ساء فسطط  
 ص ٤ ) فلا أو سارا لوجود الصفة عليه أو فعل راءه اسبوت إليه ، نعم لو كان مستحق المخدم  
 ولم يلف من آفة شيء ، فلا يصح كأل في ساء مثلا إلى شارع أو ميت غيره لا إن كان مستويا  
 ثم من خلافه لا يستحق في لأخره ( وإن دخل ) من معه حطب ( سوقا صفة به نفس أو مال )  
 مستملا كان أو مستدرا ( صفة ) ( إن كان ) ثم ( رحم ) قال لم يكن ( رحم ) ( ويزجر )  
 به ( ثوب ) مئة ( ولا ) بضمه ( لا يرب ) أو مئة ( نعي ) أو معصوب العين  
 رمد وتكونه كذا كره الأذرعى وغيره ( ويستدر السحبه صحت صفة ) أي من ذكر قال لم يفل  
 ضمن الكل ، وأنشأ من مسدس الحطب من لا يمر بغير أو حبلون كالأعشى قاله لأذرعى وهو  
 كان عولا أو مئت أو متدر مفكرا صفة صاحب الحطب ، إذ لا يصح حطط ، وثلق العوى  
 وغيره بما يد م منه ماله كان أصح وإن لم يعلم صفة لأن الصالح لا يتخلف بالهم وعدمه وقيد  
 الإمام والفراي وغيرها البصر للقبل بما إذا وجد منحرفا ، وصدته أنه يد م يحده

( قوله في نفس رجل جملته عدا انتصر صاحبه دون صاحب الحق ) وقوله بأنه أي الحق ، وقوله هدر نسجهه أي حيث لم يصعه  
 في سب مستف أو م جمع عنه ما منع وصول الحق إليه ، ولا فرق في ذلك بين كون الحق في ملكه  
 أو غيره ( قوله صفة به نفس أو مال فلا يصح ) ع أي ولو سرق فيه أي البول به دهاها ،  
 نعم لو بعد انصر أي لا يصح أن يصح على مخرج أي فلا يصح فلفظ ( قوله بحسبها لما  
 عليه لأكثر من ) لكن بشكل محال له أصح به مع على حج وقد يقال بالحدف يؤول  
 النص وتثبت على ما رآه نص آخر مثلا ( قوله كولو سرق إلى ) قد عر بما مر صواب من  
 مع ليل ساء وغيره وهو مقصورة اه مع شيء حج ( قوله في السوق ) أي ولو وحده ( قوله  
 إلا في صر راء ) أي كالأوب السرمه ( قوله صفة إن كان ثم رحم ) ومن ذلك ما يقع كثير  
 آفة مضر من دخول الحق مثلا بالأجل ثم بهم يضطرون إنشاء أو غيرهم فيقع المضر على  
 غيره فيصير معة الحق على ساقى الحق وإن كثيرا لأنهم منسوبون إليه ، وأما لو دفع  
 لرحوم الحق بحكمه مناز على غيره فثبت شيئا فالحق على الدفع لا على من مع لديه ( قوله  
 فإن لم يفع ) وهو أحسن في النسيه وعدمه فالصحر تصديق صاحب الثوب لأنه وحده ما حصل به  
 التالف لفتق بصح والأصل عدم النسيه ، وقوله أو متارفا مفكرا أي ولو في أمور الدنيا  
 ( قوله لا يتخلف بالهم وعدمه ) أي ولأن به صريفا آخر كمنسيه بحر ردائه مثلا أو غيره  
 شيء في يده



لمسبق وعدم عطفة يضمن لانه في معنى الزحام فيه عليه الركني وهو ضرر . قد ولو دخل  
السوق في غير وقت الزحام حدث زحام فالتجه الخافه بما إذا كان زحام لعدم نصيبه كما  
حدثت برشح وأخرجت المال من القرب لافصح فيه بخلاف امر به الرشح لمسه ، وعن مانر  
حيث لا فعل من صاحب الثوب فان تعاقب الخبز به فحاله ففصح القبول على صاحب  
عطب يجب كلاحق وطى مداس . من ففصح فيه بمره جف الثوبان لأنه استطع بفعله وفعل  
السابق . وقوله في الروضة يعني أن يتل ب شفع مؤخر الدن ففصح على اللاحق أو متقدم  
مداس اللاحق فلا ضمان على السابق يرد بأنه لا يشترط تساويهما في قوة الاعتدال ، وصعبه مدس  
بفعلهما مقتط اعتدلهما ووجب بحاله ذلك على المدس جمعاً في اجتناب من فافه ففصح مدس  
مشي أحدهما وفي حركة الآخر ( وابتدأ بضمه ) أي ما ذكره صاحب المصنف ( إذا لم يقصر  
صاحب المال ، فان قصر بأن وضعه ظريو ) ولو وضعه وبين أن الإمام كما قصه إصفرهم ، د  
الفرص هنا بمرسه متعه لاتف وهو موجود ( أو عرسته مدسه ولا ) بضمه لأنه لصح مدسه  
وأقوى الفصل أن مثله مالو ضرر إسان تكمار الحطب يرد المدس ما به ففصح بوجه ولا ضمان على  
سابقه لنقصه بمروره عليه . قل وكذا لو وضع حطب بسوي واسع فمر به آخر فمر به بوجه  
( وبين كانت الدابة وحدها ) وقد أرسدها في الصحراء ( فأنتب ررعا أو غرد سهرالم من  
حدها ) أي من وضع يده عليها ، سو . أكتب عن كودع أو بمره كعصر ، وما يربح به  
المالقي في نحو المودع بأن عليه أن لا يرسلها إلا بحافظ ردة بأن هذا عليه من حيث حطبها ومن  
حيث جهة الإله من والعدة محكمة فيه كما لك ( أو لا ضمن ) بالعدة العسة حطب ررع  
نهاراً والدابة ليلاً ولذا لو جرت عادة بك يعكس ذلك انعكس الحكم أو بضمه ، ففصح مدس مدس  
أما لو أرسدها في البلد ضمن مطلق فلهذا العدة ، ويستثنى من عدم الضمان المذكور في  
ما إذا توسست المارعي وإراراع وأرسدها فلا راع ففصح ما أفسدته لسل أو نهاراً لأن العدة  
حيث عدم إرسالها فلا راع ، ومن ثم لو اعتد بإسائها بدونه فلا ضمان كما سرحوا به ، وحديث فلا  
استثناء لأن المارعي في كل ما عتيد فيه ، ولو تكاثرت تعذر أعتد الرراع عن رده فضمن  
أصحابها كما رجحه المالقيين فاعتدته لالده ، وه لو أرسدها في موضع مضمون ففصح مدس مدس  
وأفسدته بضمه مرسدها ولو سهر كما عتدته البلد في روعاً أخرجه عن ملكه ففصح

( قوله وقوله في الروضة )  
أي بهما يبحث المارعي  
( قوله والعدة محكمة )  
فيه أي أنه أن يرسلها  
ولا يحافظ على العادة .

( قوله صيق وعدم عطفة ) أي قريبة فلا يكاف العود لغيرها ( قوله ففصح الخافه بما إذا )  
بكن زحام ) أي فلا ضمان ( قوله مبط اعتدلهما ) أي مؤخر وانقدم ( قوله وبين أن الامد )  
ومنه ما جرت به العادة لأن من إحداث مساطب أمام الجوايت بالشوارع ووضع أصحابها سديها  
بصانع البيع كالحضرة مثلاً فلا ضمان على من ألفت دابته شد منها فأكل أو بمره ستمس  
صاحب البصاعة ( قوله إذا العرض هـ ) وفي نسخة المخطوط ( قوله ماو مره إسان حمار ) أي  
على حماره ( قوله بقصره ) أي بالمر ( قوله فمر به آخر ) أي وبو أحمى ( قوله سو . أكتب )  
أي اليد ( قوله محكمة فيه ) أي المودع ( قوله ماو أرسدها في البلد ضمن مطلقاً ) بمره وبين  
اعتيد إرسالها في البلد وحدها ، وقياس ما يأتي في المارعي الموصلة حاله من قد جعل قوله داني  
لأن المارعي في كل الخ شاملاً لهذا وصريح بذلك حجج .



أما في المفارقة فيضمن قال  
في الروض وإن حمل  
متاعه في مفارقة على دابة  
رجل بلا بدن وعقب فأنه  
الرجل عنها أو أدخل دابته  
زرع فغيره بلا بدن  
فأخرجها من زرعه في  
الضيق وجهان يهملان  
في شرحه أحدهما لا تعدى  
المالك . والثاني وهو  
الأوجه ثم لتعدى الفاعل  
بالتضييع اهـ (قوله إن  
حاج الخ) هذا كله في  
مستبة زرعه (قوله وظهر  
أن حشنة الألف الخ)  
هذا ذكره ابن حجر  
بعد ذكره عن الشارح  
تقييد إخراج الدابة من  
ملكه إذا ثبت  
فعل أي ابن حجر من  
إطلاق حشنة مع العجز  
عن حفظها أي كقدمه  
كالشارح فقال عقب كلام  
ذلك الشارح وظهر الخ  
فطن الشارح هنا أنه  
متعلق بصدر المسئلة  
فأورده من غير تأمل فم  
يكن له موقع (قوله يعني من  
يؤويها) أي ليس ملكها  
قيدا حتى لو كانت مملوكة  
لغيره وآواها غيره تعلق  
الصبيان به والإفارقة تلك  
كما صرحوا به وهو ظاهر  
لأنها من حمية المصاحب  
تلك بوضع اليد هكذا

أوروي عنها متاعا حمل عليها تعدى لا في نحو مفارقة فالمتاع في الضمان عنه إذ يخاف من تقاضها  
ملكه إلا أنها شئ، وإن دل بخلاف ما لا تخش ذلك ولم يسمها ملكها فإن الأوجه فيه الضمان  
لأنها حشنة كمنوب عبرته أرغ إلى دبره فيبره حشنته أو إعلانه في غورا وظهر أن حشنة  
الألف مع العجز عن حفظها كالألف (بلا في لا يترط في بعضها) بأن أحكمه وعلق الباب  
وحفاظ على الدابة فخرحت سلا لنحو حالها أو فصح من الباب فلا يضمن لعدم تقبضه وكذا  
بوجلاها تحمل تعدى عددها منه للنزل كما نقله البلقيني واعتمده (أو) فوط مالك ما نقلته كأن  
عوضه أو وضعه بطنها أو (حضر صاحب زرعه) مثلا (وهمون في بعض) عنه لتعريضه . ثم إن  
حاشية زرعه المزارع وأرم من إجر حشنته وحولها في رمة رة أوها محض ويضمن صاحب ما أتته  
أي قبل أن يمكن من حوز رة في حشنته كما هو ذوجه . ولا فهو للثب لماله ولو كان الذي يجانبه  
زرع ما كلفه اتخذه عام إجر حشنته عند سواهما لأنه صرر في إسنها وألفهم قوله وهمون  
حوز . ثم هو عن زرعه بعد حشنة محض يأمن من عودها فإن رادوه داخل ملكه  
ضمن منه كمن ملكها سبها كما من (وكذا) إن كان الرزق في عودته له باب ركة مفتوح في  
أصح (بعضه بعد زرعه) . والذي يضمن له عودته بعدة في زرعه ليل (وهرة تنف  
عمر أو شعاعا إن عهدت منه) . وله مره كما عتبه بعضهم وحمل صلتها في يعلم به أدب  
جارية التمد (ضمن ملكها) . هي من مؤسها لأنه كان من حشنته . هذا ليسكن غيره شرها . ثم  
و . نظرها فاعتب امر تصرف منه فلا يضمن (في الأصح بلا وهو) . هذا من مؤسها كل حيوان  
عرف بالصرار وإن لم يملك فيضمن ذو حمل أو كات عفور فأنه إن أرسل أو قصر في رة  
(قوله أوروي عنها) أي عن دسه (قوله لا في نحو مفارقة) أي في نحو مفارقة فوجه في نروض  
وفي شرحه أن ذوجه الضمان وبغيره نروض وبغيره من دسه في مفارقة على دابة رجلا بلا بدن وعقب  
ولأنه الرجل عنها أو أدخل دابته زرعه فغيره بلا بدن فأخرجها من زرعه أي فوضه فدر حشنة كافي  
شرح في الضمان وجهان اهـ . وفي شرحه أحدهما لا تعدى المالك . والثاني وهو الأوجه ثم  
أي الداعل بالتضييع اهـ . ثم على حجج (قوله وظهر) أي فلا يكون إخراجها له عند حشنة  
الألف مضمنا (قوله فلا يضمن لعدم حشنته) أي فواجب ذلك وصاحب زرعه في ذلك فيضمن  
أصديق مالك في أنه أحاطه وأحكم بطن لأن الأصل عدم الضمان ويضمن وهو القدر الذي  
صاحب زرعه لأن الألف من الدابة وحده وقضاؤه الضمان هو الأصل حتى يعلمه بخلافه (قوله  
وكذا وحاشها) أي لا يضمن (قوله دحوظ لها) أي لمزارع وإن كان ملك المزارع دون قيمة  
زرعه أي هي دسه كقصب وغيره (قوله أي قبل أن يمكن) أي على وجه لا مشقة عنه فيه  
في العدة (قوله من نحو بطن) أي رة لا يؤدي إلى إلف الدابة فإن صرر ما يؤدي إلى ذلك  
صاحبها . أحاط المالك والدافع في ذلك صحت في اندفاع لأنه القدر (قوله عند سواهما)  
أي - وي رة غير في الدابة (قوله بحيث يأمن من عودها) أي لأنه يتأكد قيمته (قوله وومرة  
كما حشنته مضمنا) (قوله يعني من يؤويها) أي بحيث يملكه ويقتل عنها (قوله  
فأست من تصرف منه) أي بوضعه في رة (قوله ومثلها كل حيوان) أي فيضمن دوابه ما أتته



والثاني لانه من الاول ولا يهر لأن العدد من الحيرة لا يخط (ويلا) من العهد ديث ميا (فلا)  
 يصمن (في الأصح) لأن العدد تحت العدد عيب لا يخط ولا يجوز قبل من عهد ديث ميا لا حاله  
 سموه فقط حيث يعين قدام صر - لا يصح ولا دعه كالتدبير وشمل ديث ميا خرجت ذهب من  
 عده القمص وكرر ذلك منها ولا في ضمن في السيل سون النهار كادته، وشمل ماعر مالوكا  
 حاملا فتدفع كالوصالت وهي حامل، وشمل البلقين عما حرك به العدة من ولاية هرة في عهد ديث  
 ذلك المثل بحيث تذهب وتعود اليه للايواء فهل يصمن ديث انخل منها، وشمل ماعر ميا حيث  
 تكن في يد أحد وإلا ضمن ذو اليد.

### (كتاب السير)

جمع سيرة وهي الطريقة وقصودها، عفا عفا السبق عفا عفا من سيرة صلى الله  
 عليه وسلم في عروته، وهي سبع وعشرون، وذكر في كتابه وأخباره بحججه  
 شهره (كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) قبل الجهاد بعد لأن ثلثي شهره  
 صلى الله عليه وسلم قول الأمر هو التاسع والآخر سبب ذي الكثر منه لهم ثم أن  
 الله بعدها للمسلمين في القتال بعد نهية عنه في سيف وسبعين آية رد الله الكثر به ثم  
 أوج الاستدعاء به في غير الأشهر الحرم ثم في السنة الثانية بعد المنح أمر به على الاصناف قوله

[كتاب السير]

(قوله في سيف) بغيره

هو سبعين آية أو سبعة

سبعون وإن سلمه لم يهر لا يهر عفا عفا من لاصر خلاف ما إذا سلمه من يدار على حقه  
 ذهب شدة فلا ضمان على أصل ولا على من هي معه إن عذب منه وأبانت فبها عليه وإلا فلا ضمان  
 على من هي في يده كما عفا من قوله من كان مع دانه (قوله حيث يعين قاتل لريقا) أي أما إذا  
 لم يعين بأن تمكن دفعها ضرب أو حرره خور قاتل يدفعها لأخيه فلا ضمان كبيع الدار  
 ومعه متوكات الحرة صبيحة لا يبيع معها الدرع والصرب الحقيقي ولكن يمكن دفعها بأن يخرجها  
 من البيت ويصفق بربها أو أن يكررها دفعها عنه مرة بعد أخرى ولا خور دمه ولا ضربها ضربا  
 شديدا (قوله فتدفع) أي وبسطة حياها.

### (كتاب السير)

(قوله وهي) أي أمة الطريقه (قوله وهي سبع وعشرون) أي وست وحمرون سيرة  
 قالوا قال في سبع من عرواته وهي ثلث وأحد ودر سبع والخمسة وقرعته وحدر والسبع على  
 أن مكة فتحت عبود وحسين والشافع في شجرة ريدوي (قوله في سيف وسبعين)  
 متعلق منه (قوله في غير أشهر) يعني أن يرد بها عروته الآن من المراتب عنة أشهر  
 كانوا عاهدوه على عدم الدل فيها كما عفا من كلاء الصدي حدث قل عفا عفا فبحوا  
 في أرض أربعة أشهر شوالا ودا القعدة ود السجدة والحرد شهر رت في ألة ودين هي عشرون  
 من ذي الحجة والحرم وصفر ورابع لأول وعشر من ربيع الآخر من السبع كان يوم  
 البحر إلى آخر ما أصل به، ثم قل بعد قوله به في هذا المنح أشهر الحرم إلى أن يصح



اسروا حذروا ولا يذنبوا بشر كين كافة - وهذه آية السيف وقيل التي قبلها ( فرض كفاية )  
 لا عين سكن على المسلمين المذكور ، إلا لبعض الناس ولأنه تعالى فاصل بين المجاهدين والقاعدتين  
 ووعد كلا حتى يقوته - لا - وي الأعداء - الآية والله صلي لا يوعدها ولا يوعدها ولا يوعدها ولا يوعدها  
 ومأزوا ( وقيل ) فرض ( عين ) قوله تعالى - الآية والله صلي لا يوعدها ولا يوعدها ولا يوعدها ولا يوعدها  
 كما وأحرصوا على ذلك من عهده صلى الله عليه وسلم ولعلهم الإجماع حينئذ أو عند قلة  
 المسلمين ( وقد بعد في كسر ) أي حر عين ( حالان أحدهما يكونون ) أي كونهم ( ببلادهم )  
 مستأثرين في بلادهم ( في شأنا ) ( في الجهاد حينئذ ) ( فرض كفاية ) ويحصل إما تشجيع الثغور  
 وهي على خوف إلى ما يرضى بكاتبين حذروا فصدوها مع أحكام الحسب والحدوق وسند ذلك  
 لأمر من يؤمن بشهو من شجاعة والصبح بسلاسل ، وإما أن يدخل لإمام أو نائبه  
 فيرضى برض الحشوش لقتالهم ، لأن الثغور إذا شجعت كما ذكر كان في ذلك إجماع لشوكتهم  
 في الجهاد في أرضهم عن الفخر شيء ، والله مرة في كل سنة ، فإن راد فهو أفضل  
 ما يرضى حذره أي أكثر من مرة ولا وحده ، ومثله كثر أن لا يكون ما يرضى ونحوه  
 كرحمة الإسلام .

لما كبر في أن - جوا من وفي رحم - وبوالعقدة ودوالحة والحرم وهذا محل ما يرضى بحذاب  
 رجع وقوله : كبر حذره كبره منضوي أن أهم عاهدو مشركي العرب فمكشوا  
 لا يرضى به من حرده وي كبره فمعرضه من العهد إلى أن كبر وأمين بشر كين أربعة أشهر  
 مستأثرين في بلادهم في أرضهم ( قوله ولا بشر كين ) أي وقوته ( قوله وقيل  
 التي قبلها ) وهو قوله - جوا من وفي رحم - الآية ( قوله سكن على النصر ) أي في حذره من  
 أنه فرض كبره من الجهاد ولا يرضى به ولا يرضى به ولا يرضى به ، إشارة إلى أنه كان يرضى  
 بالصف السوية من الحاشين ومن ثم قول ع . قوله وأما هذه الآية ، اعترض أن الحال الثاني  
 كما في ربه صلى الله عليه وسلم ( قوله ولأنه تعالى فاصل بين المجاهدين والقاعدتين )  
 فالشيخ عر الله وقال أفضل من القليل لأنه حصل مقاصد الجهاد وليس القليل مثله على  
 الأقل لأنه ليس من يعجز عن العرض له في بصره ليس وقد اعترض كلامه بحديث ودد  
 أن أفضل في - خير الله الخ وهو قول أعاب وأن استنزل كان حريصا على إعلاء كلمة الله وقد  
 ليس بعرض الجهاد - حق - فثبت أنه في ربه صحيح - قاله الشيخ عر الله رحمه الله وهو قوله  
 صلى الله عليه وسلم في حديث فضل عشر ذي الحجة « ولا الجهاد في سبيل الله إلا ربح خرج عاهد  
 نفسه وماله يرجع من ذلك بشيء » أه سم على منهج ( قوله والنصح ) صفة كاشفة بالثبوتين  
 ( قوله وثنا يا حي ) صفة - ثوب - العرض دأب الأمرين في إشجع الثغور وإما دحوب لإمام  
 أو نائبه قال - وهو المذهب أه لكن شيخنا الشهاب البرلسي رد ذلك وله فيه نصيب فأدفعه  
 - عين - أي أنه لا بد من جميع الأمرين وعرضه على جميع كثر من أهل عصره من مشايخه  
 وعرضه فوجدوا على ذلك أنه سمى مني منهج ( قوله وثنا يا حي ) لعله أشار إليه بقوله  
 وحسن ذلك لأمرائ المؤمنين الخ .

( قوله لكن على التخصيص )  
 المذكور ( أي في قوله  
 السابق ثم بعدها أذن الله  
 للمسلمين الخ ) قوله وثنا  
 بوعين مطلقا الخ ) تقدم  
 ما معنى عنه وهو سقد في  
 ربح ( قوله لأن الأمر  
 إذا شجعت الخ ) اعترض  
 الشارح تصرف في ع .  
 التحفة بما أزم عليه عدم  
 اتفاق الكلام كما يعلم  
 من بوق حاشتها ومن  
 عصب قوته وإما أن  
 الإجماع أو ما يشبهه من  
 الحشوش من لطمه أو غيره  
 في كل - ع - فهو  
 أفضل هذا ما صرح به  
 كثره ولا يرضى به كثره  
 غيرهم لأنه محمول عليه  
 وصريحه لا كما بالآق  
 وحده وبورع منه أنه  
 يؤدي إلى عدم وحب  
 قتالهم على الدول وهو  
 باطل إجماعا ويرد بأن  
 الثغور إذا شجعت الخ  
 وعلم أن الشهاب ابن  
 قاسم مثل أن شبيحة  
 الشهاب البرلسي صعب  
 في المسئلة تصادف حذره  
 فيه أن النجس المذكور  
 لا يعني عن لدحوب إلى  
 دهره وأنه عرضه على علماء  
 عصره من مشايخه وغيره  
 فاعترضوا أن ما فيه هو  
 الحق الذي لا مصرية فيه



وإلا آخر جفت، وسبب الماء ل من سماعه كمن خوف من غيره كمن خوف الماء  
 هم وأن يكثره ما يتطوع واثاب على الكل ثواب فرض الكسبية وحكمه فيها حتى هو مهم  
 حصوله من غير طر سبب سماعه (إيا تعينه من فهم كسبه) ويؤيد بكونه من غير فرضه  
 كسب من وإثاب ويحد من (سقط المخرج) منه إن كان من شبهه و (من لافس) حصة ويحد من  
 مع القائم عرس العاين ففهم من سماعه بغير سبب سماعه في عن المحصل ويؤيد ثبوت  
 السبب في الروضة وأهم السقوط أنه خفيته الكل وهو واضح وأنه تركه الكل ثم هو  
 فرضه كاهم وإن جهل أي وقد تضمن في جهله وبما كان شرط فرض الكسبية مهم  
 كثرها وحاشا لذكر من جهله في ثوابها ثم استطردها من جهة أخرى هذا دل (من ورس  
 الكسبية عليهم بقامة المخرج) العينة والبرهان التي تضع في من على ثاب المخرج ووجه  
 من الصدق ويسجل عليه بها والسواب وحقق ليس وما أسسه من لأموه والتعريف  
 واستلزامه (وحن المشكلات في الدين) لتندفع التبهات وتضعو الاعتقادات عن ثوابها  
 ومعضلات المعبدين ولا يحصل كمال ذلك إلا بالنسب فواعده من الكلام شعبة على حكمها  
 والإلهيات ومن ثم قال الإمام لو بقي الناس على ما كانوا عليه في صعوده إلى ربنا أو  
 التغافل به وأما الآن فقد ثارت الدع ولا سبيل إلى تركها لتتطم فلا بد من تعديل ما في به  
 من حق الحق ونحوه انتهى فصل لا شغل لأدبه بقول وحن شبهه من فرض الكسبية فما لا  
 الحق أنه لا يطاق مدحه ولا ذمه فميه منفعة ومضرة فاعتبار منفعته وقت الاستماع حال  
 أو مندوب أو واجب واعتبر مضرة وقت الإصدار حرام، ووجب على من يرقى هذا  
 أن يتعم أدبه أمراض القلب من كبر وعجب ورأى ونحوها كما يجب كفاية قد عم القلب (و  
 القيام) (علوم الشرع كفسر وحديث والبروع) انتهى راندا على ملازمة (حيث  
 لاقتضاء) وإذ كان يكون محمدا متعلما وما توقف عليه من عدم العزيمة وأصول الفقه  
 وعم الحساب المصطفي إليه في الموارث والنفقة وغير ذلك ما في في باب الصدقات  
 الإحصاء لذلك كنه شدة الحاجة إلى ذلك، وبما قرر عن قوله بحث في العلوم ووجه  
 الفروع للتعين وما بحثه الفهر الرازي من أنه لا يفتقر فرض الكسبية في الأمة وسحقه لا تامة  
 جمع يبلعون حد التواتر وعمله بأن التواتر موزر ومعرضة موقوفة على معرفة تامة لا  
 تثبت بالتواتر حتى يحصل الوثوق بقولهم فيما سلبه القطع يرد بأن كسبه متورده ووارث الكسب  
 معتد به كما صرحوا به .

(قوله نعم القائم فرض  
 العين أصل الخ) هذا  
 لا يستلزم على ما فهمه  
 المتن من ضرورة فرض  
 الكسبية بتقصه سقوط  
 المخرج عن الناقلين (قوله  
 وفيه السقوط) أي  
 عن الناقلين (قوله من  
 لأموه الضرورية) أي  
 والضرورية ولا يتم  
 الدليل كما به عليه ابن  
 قاسم (قوله فتجب لإحصاء  
 بذلك كنه) أي ما توقف  
 عليه ذلك (قوله متعلق  
 العلوم) أي لا بأس بروع  
 وجهه إلا أن مقتضى شروع  
 خاصة لما ذكره المصنف  
 بعده وصوبه ابن قاسم  
 وأطال في توجيهه عما  
 يعرفه تراجعته

(قوله وإلا آخر) أي وحيوا (قوله وحن مشكلات) يظهر أن مشكلات الأمر هي  
 إدراكه لدقته والشبهة الأمر الأصل الذي يشبهه الحق ولا يخفى أن القياس مخرج عن حن مشكل  
 وأنه يقدر على الأول من لا يقدر على الثاني أنه سم على مسجع (قوله وتصعو) أي خصب  
 (قوله ومعصلات) أي مشكلات (قوله في صعوده إلى ربنا) أي في التوربة التي كانت خاصة  
 في ابتداء الإسلام قبل الاشتغال بمسجد قريش وأحوالهم (قوله أنه لا يطاق مدحه) أي عم  
 الكلام (قوله أن يتعم أدبه أمراض القلب) وقد بين رحمه الله في إحياء علوم الدين عما لا يريد  
 عليه فليراجع من أراد (قوله من كبر) بين للأمراض (قوله متعلق بعلوم) أي الخ .







لكن لو سب بالحروج من الخلاف برغم غش و بقاء حده التبعي حسب شرب عند يرى حبه  
 اصعب أدنيه ولأن العبرة بعد الزرع بعتيد لمزوع إليه فقط ولم يراع ذلك في دعي رفع إليه  
 النصيحة تأمعه لقول الحرة هذه كانه في غير احتساب أما هو فيسكن وجوبا على من أحل شئ من  
 الشعائر الصاهرة ويؤسسه كعلاء العيد والأول و بقرنه زمرهم وسكن لو احتسج في إسكار ذلك  
 فقال لم سعله إلا على أنه فرض كراهية وليس لأحد البحث والتحسب وفتحام لدور باطلا وبه نعم  
 إن غلب على طه وقوع معصية ولو تقرينة صاهرة كإحسانه حذره من وجوب عليه التحسب  
 إن فلت تداركها كقتل ورتا وإلا فلا ولو يوقف الإسكار على الرفع لم يستطع من عب له فسه  
 من هناك عرضه وتعميم المال ، نعم لو لم يترجى إلا به حاز وشرط وحوت الأمر بالمعروف أو ينس  
 على نفسه وعرضه وماله وإن قل كما شمله كلامهم بل وعرضه كما هو ظاهر وعلى عده أن  
 يحلف عليه معصية أكثر من مفسدة المعسكر الواقع ويعزم مع الخوف على الغير ومن مع  
 الخوف على النفس والغير من الإكراه إلى التمسك بخصوص ما به الظاهر وتعود ككراه  
 على فعل حرمه غير باوفاق ولو من مكسر رالف على ما ذكره ويحق من روم فيبرمه التسبب  
 عه وأمن أن شئ كراهية لا يمنع عه وهو يخرج بها ولا يرد عند ولا يرد من يماهو  
 شئ ومو في يوم الإسكار أص من لم يرد من أم لا (وبه) الكعبة كل سنة بالزيارة  
 يحج وعمرة ، رلا من أحدهما عن الآخر ولا الصلاة والاعتكاف والطواف عن أحدهما ، لأنهما  
 اقدمان لأعظم من بناء البيت ، وفي الأول إحياء تلك للشاعر ، والأقرب أنه لا بد في  
 الله بين ذلك ،

قوله ( لكن لو سب ) أراد  
 هنا بالنسب الطلب والدعاء  
 على وجه النصيحة لا اللبس  
 الذي هو أحد الأحكام  
 الجزئية كما هو ظاهر ( قوله  
 ولو تقرينة ظاهرة ) اعلم  
 هذه العبارة وشارة الأوبار  
 من عب على الدين  
 - مسرور قوم بامسك  
 ما تدر وأمرة فإن كان  
 مما يفسوت تدركه الخ  
 ( قوله ) هم أنه لو لم  
 يترجى إلا به حاز ) عبارة  
 التحفة وله أي ابن  
 القشيري احتمال بوجوده  
 إذا لم يترجى إلا به انتهت  
 وهي التي تناسب قوله المار  
 من تحت .

( قوله لكن لو سب ) أي سب ( قوله ولم يراع ذلك ) أي لم يراع ذلك ( قوله )  
 كراهية في غير احتساب ( أي من روى أحسنه وهي الإسكار ) لا يترجى على فعل ما يوجب الشرع  
 وبقا احتساب على فلا كراهية في سكره ومنه محسب البذل والاحتساب كراهية بقرنه وقرنه وجه  
 الله ( قوله ويؤسسه ) عبارة سم على مذهب نك على الاحتساب أن أمر الناس صلاة العيد كما في الروضة  
 قال طلب ومثلهما غيره من الشعائر الصاهرة دون عه اسمه ومنه مراد وقوله دون شقة نسأل أي  
 التي ليست من الشعائر الصاهرة وحيفند تكون هذا عين معنى التخرج ( قوله والتحسب ) ذوي  
 التحسب فإن في اصباح حسن الأحرار وحسبها معها ( قوله وانضم لدور ) أي دحوشة فبحث عما  
 فيها وفي المختار فعم الأمر وهي نفسه فيه من غير روية وبه جمع ( قوله نعم يوم يترجى )  
 أي الرفع للباس ( قوله ) تأمن على نفسه ( شرطه ) أي أنه يترجى الإسكار  
 بخلافه عليه الصلاة والسلام لا يشترط في إنكاره ذلك مراد سم على مذهب ( قوله وإن فر )  
 أي كدرهم ( قوله ) يحرم مع الخوف على الغير ( أي مع خوف نفسة ) كونه وفيه من هذا أن  
 من طلب لشهادة وعم أنه يترجى على شهادته أعظم مما يستحق سبب المعصية حرم عليه السلام  
 ( قوله ويسن مع الخوف على النفس ) مفهومه إخراج المال فتراجع ( قوله لا يقطع حقه ) أي  
 كلاً أو بعض ( قوله وهو محتج بها ) أي وإن لم يصل إلى حد الضرورة ( قوله وفي الأول ) هو  
 قوله يحج أو عمرة .







لأنهم شمل ما يستدعي عملا وشبهه كأن يحدد صاعا ومائة من غنمه والسبعة محض بالذول  
(وما يسم به أحد من) عصف مرادف لأنه لا يخرج عن ذلك ولا يخرج لأمر الناس به فكأنهم  
جاءوا على القيام بها لو تماثلوا على تركها أو فعلوا (وحواء سلمة) مندوب وإن كرهت  
صبيته ولو مع رسول أو في كتاب ويجب الرد هورا ويشد الرد على اللبغ والسداه به رسول  
وعليك وعليه السلام من مسلم غير غير مسلح به من صلاة (أي خمسة) أي ثمن فأكثر  
مكافين أو سكارى لهم نوع تميز بعمود أم وحواء وما لإجماع ولا يؤبر فيه يسطر سطر حتى لأن  
الحق لله تعالى ، وأما كونه على النكدة ويحرم بحري عن الجماعة إذا مروا أن سبوا أحدهم  
و يحرم عن الجاوس أن يرد أحدهم ويسقط به الأرض عن رقبته من الرد وكافهم وهو مرما  
أسو ثوب العرض كالنبي على الجماعة ، وورثت أمرأة من رجل آخر أبي شرع والسلام  
عليها وإلا فلا أو صبي أو من لم يسمع منهم لم سقط اختلاف سبوا في الحرم لأن التمسك  
بالعام وهو منه أقرب للإجابة وهنا الأمن وهو ليس من شبهة فسدته إجزاء شبهة التي عن  
جمع لأن القصد التبرك ولعله كراهه الرد وشبهه إجماع واصل كإرسال لإحزاب رسول  
فإن تمك في سبغه راد في الرفع فإن كان غنمه عام حصص صوته ، ولا تكفي رد غير المر

(قوله من مسلم غير) أي  
صبي أو امرأة أو رجل  
عدم وجوب الرد عليه  
وإن كان له تمييز (قوله  
وورثت امرأة عن رجل)  
أي وعن غيرها كما هو  
ظاهر (قوله حصص صوته)  
أي مع الأصابع كما لا يخفى

(قوله وما يسم به العاشق) ع في الحديث «خلاف أمي رحمة» أمره الخدمي بخلاف جميعهم في  
الحرف والصنع وبني الإمام وحواء هذه الأصناف سبع هي سم - بني مخرج (قوله وإن كرهت  
صبيته) أي كعليكم السلام كما يأتي

هامة - قال بن العري إذا قت السلام عند وعي عند الله الخين أو سبوا على أحد  
في الطار من وقت السلام عليكم فأحضر في ذلك كل عند صالح لله في ذرئ والسمه وميت  
وحتى فانه من ذلك لمقام رتة عليك فلا سقي مالك مبرر ولا روم مطهر يبلغه سلامك إلا ويرد  
عليك وهو دعاء فاستجاب ذلك فسلح ومن لم يسمه سلامك من عند الله فهم في حلاله لمسهل  
به فاست قد سلمت عليه بهذا الشمول فإن الله سوب عنه في رد عليك وكفى بها اشرفا حيث  
يسم عليك الحق فليته لم يسمع أحد من سلمت عليه حتى سوب الله سبحانه ونهى عن الكل  
في الرد عليك أم مساوى في شرحه الكبر عند قوله صلى الله عليه وسلم السلام قبل السؤال الخ  
(قوله من مسلم) متعمق سلام أو صفة له (قوله غير) ليس به سكر ولا حيوان كما تأتي وشملت  
عنه القاسق فيجب الرد عليه بخلاف أمهاته بالسمه فلا حق على من أتى أحد (قوله ولو رتب  
امرأة عن رجل) أي فيما لو سم رجل على رجل وعلمها بخلاف ما هو حصص "حل بالسلام ما يأتي  
من قوله ولا يكفي رد غير المسلم عليهم وقوله إن شرع أي بأن كانت محمدا له أو غير مشبهة مثلا  
(قوله أو صبي) منه علم أن عمود قوله السابق ولو لم يكونوا من أهل مرمه كصبيان الخ غير  
مرد إلا أن يقال ذلك حصص بالجهاد وهو لا يقتضي صرده في غيره وهو به السابق بدل عليه (قوله  
لأن القصد التبرك) معتمد (قوله وتطرطه) أي إجزاء الرد (قوله فإن كان غنمه بياض  
خففص صوته) أي ندا مع الأصابع للسلام ، بن دى إلى إحصاء الثمنين .



عاهم وبحسب جمع بين المص والإشارة على من ردت على ضم ومن سم عليه جمع منهم ، نعم  
لو علم أنه فهم ذلك ضرورة الحال والضرر إلى فهمه بحسب الإشارة كما عهده الأديري وبحسب إشارة  
الأخرس ابدء وردا ووضعه ابدء السلام عليكم أو سلامي عليكم وبحسب الإشارة مع الكراهة عليكم  
السلام وبحسب فيه ابدء وكهيبكم السلام عليكم سلاما لو قال وعليكم السلام فلا يكون سلاما ولم  
بحسب ردة وحدث صيغة الجمع لأجل الملازمة في الواحد ويكفي الأفراد فيه بخلافه في الجمع والإشارة  
بدء أو نحوها من غير قصد خلاف الأولى والجمع سها ومن المصطلح فصل وصيغته ردة وعليكم  
السلام أو عايتك السلام للواحد وبحسب مع ترك الواو فان مكس حار فان قال وعليكم وسكت  
لم يجر وهو ابدء وحوال بالتحريف أفضل ورادة ورحمة الله وبركاته ككل فيهما وبوسم كل من  
التي على الآخر مع بزم كل ردة أو حرب كهي الثاني سلامه ردا ، نعم إن قصد به لا ابدء  
صرفه عن الحرب أو قصد به الا ابدء والرد فكذلك فيجب ردة السلام على من سلم أولا وإن  
سلم عليه جملة دفعة أو حرب ولا يصح الدليل من سلام الأول والحرب كداء وعليكم السلام  
يصدره وكذا إن سبق فيه ظهور وسرور كعني مش وهو عني واقف وقاعد وصمد على  
كبر وقيل على كثر حنة الثاني فان عكس لم يكره في تلاق فيل مش وكثير راك معارضا  
ويستلزم للنساء إلا مع الرجال الأحانب فيجزم من الشابة ابتداء وردا ،

### (قوله خلاف الأولى) أي

للهمي عنه في خبر الرمدي  
ولا يجب لمباردة (قوله  
فيجب ردة السلام على من  
سلم أولا) أي في المستثنين

(قوله جمع منهم) أي هذه (قوله لم بحسب الإشارة) أي في الأول لستقوى لأن في الثاني حصول  
السنة (قوله وبحسب إشارة) أي أخرس ابدء وردا إن فهمه كل أحد (وإلا كانت كناية فتعتبر  
السنة معهم وبحسب ابدء وبكثافته في حصول السنة منه (قوله السلام عليكم) أي ولو على واحد  
(قوله أو سلامي عليكم) قل حج وخور سكر عظه وإن حذف السوين فما يظهر (قوله أما لو  
فان) أي ابدء وقوله وعليكم ماوا (قوله بخلافه في الجمع) أي فلا يكفي لأداء السنة ولا يجب رد  
حسب معين واحد منهم وصدر العدد بذلك في ابدء أنه لو سم عليه جمع لا يكفي أن يقول  
في الرد وعائتكم السلام (قوله أو نحوها) أي كرئيس (قوله خلاف الأولى) ولا يجب ابدء (قوله  
والجمع سها) أي الإشارة (قوله من عكس) أي كأن قال في الرد السلام عليكم (قوله وعليكم  
وسكت) ومنه سلام مولانا (قوله فيهما) أي ابدء وردا (قوله أو حرب كهي) أي إن أتى به  
بعد تمام صيغة الأول .

فائدة - جمع الجلال السيوطي للسائل التي لا يجب فيها رد السلام فقال

ردة السلام واحد إلا على	من في صلاة أو نأكل شعلا
أو شرب أو قراءة أو أديسه	أو ذكر أو في حصة أو سبه
أو في قضاء حاجة الإنسان	أو في إداة أو الأذن
أو سلم الطفل أو السكران	أو شابة يحسني بها افتتان
أو فاسق أو ناعس أو نائم	أو حالة الجماع أو نحاكم
أو كان في حمام أو محو	فواحد من مائة عشر ونا

فونه في الصم وثب بقاء التحريف للضرورة (قوله كفي الثاني سلامه ردا) أي إن قصد به الرد أو  
أسبق أحد من قوله نعم الخ (قوله ويسم راك) أي من ذلك وقوله وهو أي المشي (قوله  
معارضا) أي فلا أولو له لأحدهم على الآخر



و نكرها من غيرها ، نعم لا يكره سلام جمع كثير من الرجال عليها حيث ، تحف فتنة لأعلى جمع  
سوة أو تخور فلا يكرهها ، واستثنى عندها وكان من ساح نصره إياها وو سر بالمحمية حزن وإن  
قدو على العرسة حيث فهمها الحاطب ووجع الرد ، ولا يحك د سلا محبون وسكران وإن كان  
بهما تميز ، ومحل في الثاني من غير متعدي ، فما هو فاس ، ويحرم بدعة دمي به فان بان دميا  
استحب له استرد د سلامه ، فان سم الله على مسير قل له وجوب ، وعليك ، وتحب استشاؤه ووج  
قلبه إن كان مع مسلمين وسلم عليهم ، وتحرم بداهته بتحية غير السلام وإن كسب إلى كافر قال  
السلام على من اسع لمدي ، ولو قام على حاس له مسير وجع الرد ، ومن دحسن دبره سلم بدما  
على أهله أو موضعا خاليا فيقل ندبا السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وسمى الله قبل  
دحو له بدعو ( ويسن ) غير الواحد وكعبه جماعة كاسمة له كل وتضمنت العاصم ،  
وجوبه ( ١٦١ هـ ) به عند إيداله أو انصرافه على مسير نحر احسن « إن أوى الناس بالله من  
بدأهم سلام » وفارق الرد في الإحسان والإحقة في ترك الرد أعظم منه جاني ترك الاستداه  
لكن استدؤه أفضل من ردة كاره ، مسير فية أفضل من بدعه ، وواجب من قوله الله وه  
أله لو أتى به ، تكلم لم يرد به ، ثم عمل في ركاهم سهوا أو جهرا وعذر به أنه لا يتوب لاستداه  
به فيجب حوانه ،

(قوله ومحل في الثاني في غير  
التعدي الخ) عبارة منهامة  
إذ الحكم في القيد والقيد  
واحد .

(قوله ونكرها من غيرها) أي من الأخرى (قوله لأعلى جمع سوة) قياس من العدد من حوار ح نوة  
رحن مأمرا بين أن أراد المخرج هنا موقوف الواحد (قوله ونكرها من غيرها) أي عليهم ولا يحرم من  
منهم ، وحيث فيجب عليها الرد وعلى من سعت عنه (قوله وإن كان هما غير) يؤخذ  
منه بقيد المميز فيما مر من غيري لكن في جميع جن الكران ومحبون هيا على من لا عذر له  
وعليه فالمميز فيما مر جار على إطلاقه (قوله ومحل في الثاني) أهل وجه استبد به سيكون ذكره  
محبس إليه لا للاحتراز عن غير متعدي فانه كما لا يخفى الرد على متعدي لأخى على عنه (قوله  
أما هو فاس) أي فلا يخفى الرد بل هو حذف ذوى كايهم من قوله داني من سلا بركة  
حيث كان مجاهرا بهسقه (قوله استحب له استرداد سلامه) أي كأن يقول استرجعت سلامي أو  
ردت بي سلامي أو نحوه ، والحكمة فيه تحذير (قوله وتحرم بداهته بتحية غير السلام) ومنه  
صاح الخير أو مسد الخير (قوله وسمى الله قبل دحو له) أي لموضع الخلق (قوله وبدعو)  
أي ولو تكررو ذلك منه (قوله وقصته) أي الحدث (قوله أنه بدني به بعد سكاه) صهره ووج  
بدنه ومنه صاح الخير (قوله لم يعد به) مفهومة أنه بدني أي به ثم سكاه لا يرضى إلا بدنه  
فيجب الرد ، وقصة قوله قس وشروطه إسرع وأعمال كاصح الإختصاص ، تقول طلائه ، سكاه ووج  
قل ما على ماقدسه من أن يحسن الكلام مطلق السبع سواء أكان ممن بدني ثم العتد أو من  
غيره ، ويمكن تخصيص مأمرا الأخير ، ثم إذا حال الغيب بينهما ، وما هياك إذ من الغيب ،  
ويفرق بينه وبين السبع بأنه بالكلام يعد معرضا عن السبع ، وقد ورد هذا الأما وقد وجد  
مجد الصفة فلا يصير الكلام به من متعدي ، ونشره حور من نسبه عليه بحث لا يستعمل  
كلام أحسن مطبعا ولا يسكوب ظو من ذلك سكت لا يعد في الأمان بل معرضا عنه فكأنه ردة  
(قوله وعذر به أنه لا يظن) ومثله الرد



ولو أرسل سارته نائب يشرع له الدلام عليه كأن قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فلان كان وكيلاً عنه  
في إتيان نصيبه الشرعية ، فإني أتى فلان نصيبته وقال له سلم لي على فلان كرهه أن يقول  
فلان سلم عليك ، وكتب على الرسول فيهما سلمه مام يرد الرسالة ( لا على ) نحو ( قاضي  
حاجة ) بول أو عائد أو جمع ( و ) شارب و ( كل ) في شبه شعبة بعملة ( و ) كأن ( في  
حرم ) لأشعبه بالأعمال . وحسنه بده في المباح ، وهو كذلك ولا على فاسق من سب تركه  
حيث كان محمداً مسته .

( قوله ولو أرسل سارته نائب ) يعني ولو فاسقاً ويلزمه تبليغه لأنه يعمل الأمانة وإن جاز ترك  
رسالة الناسي رجع إليه على حجج .

دفع — رد أرسل السارته مع عبادي أي قال من له سلم لي على فلان قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم عليك أو السلام عليك من فلان وجب الرد ، وكذا لو قال السلام على  
فلان فله من من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليك وجب الرد . وحسنه أنه لا يفتقر إلى الاعتداد به  
ووجوب الرد من دونه من من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليك من واحد من واحد من واحد كأن قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم على فلان أو السلام على فلان أو السلام عليك من فلان أو السلام عليك من فلان أو السلام عليك من فلان  
عن ولده واعتمده أهله صلى الله عليه وآله وسلم على منهج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شرح حيث عذر بين اقتضاه  
بني قومه سلم لي على فلان من كونه يكون وكيلاً في الصبغة الشرعية ومالوا أن يوكل نصيبه السلام  
بالسرعة حيث كفي في رد محمداً صلى الله عليه وآله وسلم عليك ( قومه كرهه أن يقول ) أي في الخصوص من  
العهود ، وفي وجوب الرد ( قوله وكتب على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ) أي وبه بعد مدة طويلة من  
سبي ذلك ثم يكره لأنه أمانة ( قوله يرد الردية ) قال من ربي تحصرة بالرسول ، ولا يصح  
رد في عهده لأنه يعقل الرد في عهده أهله صلى الله عليه وآله وسلم هذا من هو مقول ، وعلى تسليمه فالسفر  
أنه يحلف ما هو حده كتب وقوله سلم لي على فلان يرد في الحال لأنه من حيث يحمل وإعطاف  
منه يحسن هذه الأمانة عند حصول الكتب لأنه قد أن لا يحمله من رده في الحال فيبطل هـ  
سلم على منهج ( قوله لأشعبه بالأعمال ) أشار إلى خروج منسب السلام على من فيه من  
ومن سب إلى خلافه إذا كان مشغولاً بمنسب إليه أحد من العباد أهله سلم على منهج وكتب  
أحد حفصه لله قوله لأشعبه بالأعمال ، فصدته أنه كان حالاً ما حرم ومن مشغولاً بعمل ووجوب  
الردية ، وعذرة حجج لأشعبه الخ وذاته مؤدى الشيعيين . وقضية الأولى بده على غير المشتمل  
بني . وهـ د حـ ، وانسنة عدم بده على من فيه ولو عملخه ، وهو قضية كراهة الصلاة فيه إلا  
أن يتي في عمره بأكبر كشي وعمره من أنه يسلم على من عساه ويوجه أن كونه من الشيعيين  
لا يمتنع . فلهذا لم عليه لا يرى أن السوق على ويسب السلام على من فيه ويبرمهم الرد  
( قوله وهو كذلك ) وقصدته أيضاً أنه يمكن مشغولاً في الحزم بمنسب أو يحسوه من اشتاؤه  
السلام ووجوب الرد ( قوله حيث كان محمداً مسته ) متبهمه أنه كان محمداً لا يسب اشتاؤه  
بالسلام لأن قوله ولا على فاسق شتم للمحرم ولعمري شتم منه محمداً بقوله بل سب الخ فحق  
المحق على محرم عدم من السلام عليه وإن عم المبرهنة ، وهو يقتضي الإباحة وقضية قوله  
من يبدت تركه حيث كان الخ أنه على المحاهر خلاف الأولى فيبطل من .

( قوله كأن قال للرسول سلم  
على فلان كان وكيلاً  
الخ ) أي خلافاً لابن حجر  
وحدود الشارب من فاسق  
رد كلام ابن حجر إلى كلام  
الشارح بما لا يقوله كما  
بمراجعة ( قوله فإن أتى  
الرسول صفة الحج )  
والحسن أنه يعتبر وجود  
الصفة معتبرة من لرسول  
أو الرسول ( قوله لأشعبه  
بالأعمال ) قصيته أنه لو  
كان غير مشغول بالأعمال  
يسب السلام عليه فليراجع



ومرتك دت عظيم ديت سمه ومندع لا عر أو خوف مسدة ، ولا حتى مصل وساحد  
وملت ومؤذن ومقيم وناش وحبيب ومستمعه ومسعرق الباب ناش ومند صميين بين ديت  
حاكم ( ولا حوار ) يحب ( عيرهم ) دت مسجع حصه فيه تحت سمه بل نكرة عاصي لحاجة  
وكوه كاصح ويدت بلا كل ، نعم يسق السلام عليه بعد البلع وفي وضع القيمة باليد وردة  
لما في الإحرام بدت بالقطر ، ومنه من ساجد ، ويدت لصل ومؤذن يشارد وإلا بعد فراغه  
مع قرب الفصل ويدت على القري وإن شمن بالندر وحب ردة ، هم سمه أحدا من مر  
في دعاء أن محه في قاري لم يستعرق فيه في النذر وإلا لم يسق أسد ولا يحب ردة ولا يستحق  
مدى نحو صحت الله الحبر أو فة لا لله حوما ودعوه في عيرة حسن مالم تصد دعائه  
أسد بركة سمه السلام ، وحى الظهر مكروه ، وكذا أس وشن كور أس أو يد أو ح  
كذلك ، ويدت ذلك نحو عر أو صريح أو شرف أو ولادة أو سب أو ولادة مصحوة به سب  
قال ابن عبد السلام : أو من يرجى خيره أو يخاف من شره ولو كافرا حتى منه ضرر الإحرام  
سده و يكون على جهة البر والإكرام لا الرياء والإعزاز ، و يحرم على داخل حب تمام النبوة له  
لحديث الحسن « من أحب أن يمثل الناس له قياما فليدعوا متعده من الشر » كما في الروضة ،  
وحده بعضهم على ما إذا أحب قدامهم و سمراره وعو حلس أو على يسكر على عيره ، وهذا  
أحب تحريما من الأول ، إذ هو التمثل في الخير كما أثار إليه السهقي وثبت من أحبه حود منهم  
عليه أن أنه صار شعارا لدعوة فلا حرمه فيه ، ولا بأس بتقيل وجهه في راحة ومؤذن ويدت  
فصل قادم من سفر ومعاقته ، ويجزئ تقبل أمره حتى دعوه سمه وسبه وسوءه ومس  
شيء من بدنه لاحتار ،

( قوله ومرتك دت  
عظيم ) معطوف على  
عجاءر وعجاءر التحفة بل  
يسر كذا على محضر المسألة  
ومرتك دت ع ( قوله  
وكذا بالأس ) لعل الباء  
رندة ( قوله أو ولادة ) أي  
ولاية حكم ( قوله ويكون  
على جهة البر الخ ) أي أصل  
السلام ، وانظر في المراد  
بالاعدام الملقى .

( قوله ومرتك دت ) أي كاره ، وهو عظم أحسن على لغة ( قوله ومندع ) أي عسى  
مدعته ويسمى رجوعه لاجتماع ( قوله لا عر ) ومنه حوته أن تسع سمه ( قوله ومسعرق  
القلب بدعاء ) قال سم على حج الأذكار المطلوبة عقب الصلاة من أن يكلم من سب السلام ،  
ويحب الرد على اشتعل بها أولا فيه نظر ، والثاني غير بعيد يد شق عامه بر مشنة فديده  
لتموه أنه الثواب المرتب عليها واحتمال أن لا يفوت لعذره بالرد ، و يمارسه الاحتياط في تحصيل ذلك  
الثواب لاحتمال أن لا يكون معدورا بالرد في موقعه ، نعم إن قبل الكلام في الإحرام  
ليس حراما لكنه لا يصر فلا كلام في بدت السلام معها ووجوب الرد ، وقوله نعم إن ما  
الكلام الخ أي ولم تر من قيده ( قوله كمن بالحام ) أي غير مشغول بالاعتدال أو كوه ( قوله  
ومؤذن إشارة ) أي فهم رة السلام برأسه أو حشره ( قوله مع قرب الفصل ) أي عيره من  
لا ية مع القول عن الاحتجاب كما في السبع ( قوله ويدت على القري ) ومنه بندرتس والعصاة  
فيسب السلام عليهم وحب الرد ( قوله حوار ) أي أسد أنه ، ولو سم عليه بعد لا يستحق  
حوابا كما تقدم في قوله ويؤخذ من قوله سداؤه أي لو أتى به بعد كلامه بعينه ( قوله وحس  
الظهر مكروه ) أي وانضم إليه السلام ولو استند كور فيه ( قوله نحو عر ) من السحو  
العلم اسم ( قوله أو ولاية ) كاتقاصي ( قوله مصحوة بصبائه ) راجع لاجتماع ( قوله ويكون  
على جهة ) أي وحو ، ( قوله ولاش تقيل وجه ) أي في أي محل فيه ولو في التمس وقوله ص لا يشهى  
أو صفة ( قوله ويدت تقبل ) أي في وجهه ( قوله وكوه ) كأنك أي من عر شهوة كد هو طاهر .



كما مرت ولسن تشميت خاص إلى حمد ورحمت الله أو ريث وإيم سن صبر الجمع في السلام  
 وبو واحد لصلاته ندى معه ولصبر سحر وأصلحك الله أو باركك منك ، وكره قبل الحمد ، وب  
 سكت قال رحم الله من حمدته أو رحمك الله إلى حمدته . ويسن تذكرك الحمد ، ومن سبق  
 العاطس الحمد أمن من الشوص ، وهو وجع القرس ، والملوص ، وهو وجع لأدب . والعاطس  
 وهو وجع البطن كما جاء بذلك الخبر المشهور ، وكره التشميت إلى ثلاث ثم يدعو له بعدها  
 بشيء ، ولا حاجة بتقيد بعضهم بذلك ، بل علم كونه مكروماً لأن الزيادة المذكورة مع تسامحها  
 عرفاً مصلة الزكام ونحوه . ولأوجه أنها يوم تسامح كحديث سن التشميت بتكررها مطلقاً .  
 ويسن للعاطس وضع شيء على وجهه وحسن صوته ما يمكن وبخانه مشتمته بحو يهديكم الله ولم  
 يجب أنه لا إجماع بركه ، بخلاف ردة السلام ( ولا جهاد على صبي ومجنون ) عدم تكافهما  
 ( ومرتة ) الخبر الجري « جهدكن الحج والعمرة » ولأنها محبوبه من الصعب ومثاله الحثي  
 ( ومرص ) مرصاً يجمع ركوب أو القمان من يحصل له مشقة لا تحصل عادة وإن لم يسبح التسليم  
 فيما ظهر ، ومثله بالذوق الأعمى . وكأثر من من له من حسن لا تشتم له غيره ، وكالأعمى دور مد  
 وضعف نصر لا يملكه معه أثناء الإلاج ( ودي عرج ابن ) وبه في رحل وإن قدر على الركوب  
 وخرج بين سيرة ندى لأضع العا و ( وقطع وشل ) وبه معصم أصابع اليد واحدة ، إلا لا تمش  
 هما ولا مكانة ، ومذهبهم هو الأمان . ويسرق من أعسر معظم الأصابع مما لا في العتق عن  
 الكفرة كما مرت في هذا رتب في دار من الأربعة فسهل تحمله مع وضع شيء وذلك ناقص من  
 يدافعه بأحد من يدي كفيه ما على لواء ، وهو لا يفي مع قطع بعض الأصابع ، ولأوجه  
 عدم تأثير قطع أصابع يرحل إلى ما يمكن معه ندى من غير عرج بين ( وعسر ) ولو معص  
 أو مكاسبه وإن أمره - يده ، والقباس أن يستأجر العا كذاك ودي لأنه يدل خبر به  
 لتثبت عنه لا يثبت عا ، نعم يجب عليه ما عليه لعقب الآخرة كما مرت ( وعدم أهمة قبل )  
 كسلاح ومؤنة نفسه أو بمونه ،

( قوله أن مستأجر العاين  
 كذاك ) أي من غير عاين  
 إلى العاين كما هو ظاهر

( قوله كما مرت ) عذره في مره و تحائل وحسب في كتب السكاح ( قوله ولسن تشميت عاطس )  
 صهره وو كافر ولو قبل بالحرمة أن فيه بعض له لم يعد ( قوله ولصبر سحر أو جهدك الله ) به  
 أشدك الله إشتاء صالحا ( قوله ويكره قبل الحمد ) أي ولا يحد به وأبى به نيب بعد الح ( قوله أو رحمك  
 الله من حمدته ) أي وتحصل بها سنة التشميت ( قوله ومن سبق العاطس الحج ) ولطمه بعضهم فقال :  
 من يتندى عاطسا بالحمد يأمن من شوص ولوص وعاطس كذا وردا

( قوله ثم يدعو بعدها بالشعاء ) أي كأن يقول له عافاك الله أو شفاك ( قوله والأوجه أنها ولم  
 تسامح كذاك ) أي عرفها ( قوله سحر يهديكم الله ) كعتر الله سكم وو رد عنه ويصلح ماكم  
 كان حسا ( قوله لا يملكه معه ) قيد في كل من قوته دور مد الح ( قوله ومثلها فاقد لأمان )  
 أي أكثر الأمان عاين اه مهم على مسيح أما فاقد أصعبين ككسر وكسر فيجب عليه  
 ( قوته بعض لأصابع ) أي لم يعسر ( قوته ودي ) مذهبهم وجوب الجهاد على العاين وأؤمن  
 وأخرى وهو مقتضى قوته أيضا لأنه بدن الحرمة الح وعارة شرح السمع ولا على كافر وهي شاملة  
 للدي وعسيرة وعذرة حج كعارة استراح ، وقد يقال إنما عسر بالدي لسكونه مثله لأحكام  
 لا لإحرازه عن غيره ( قوله أو بمونه ) وكذا مؤسهما كما فهم بالأولى



رهاباً وبها، وكذا مركوب من كل سعة فهو بار أو مبغض ولا يفتق الشئ كما مر في الحج ونحوه  
من بيت المال دون غيره رمة القول ولو قصد في أثناء حمله رجوع ونوم الصف من فقد  
السلاح ويمكنه الرمي بحجارة ونحوها أو يورث انصرافه مثلاً في السعي والإحرام، ثم يتجه أن  
تحمله من ضمن موته خوفاً أو نحوه يوم يصرف (وكل سعة مع وجوب الحج مع الجهاد)  
أي ونحوه (الإحرام ضروري من كدر) فإنه وإن منع وجوب الحج لا يمنع وجوب جهاد  
ممكنه مقاومتهم كما حله الأدرعي لأنه متى على نحو (وكذا) جهاد (من أطوع مسلمين)  
منع وجوب الحج ولا يمنع وجوب الجهاد (على الصحيح) ذلك وما به سيدها كذا (وليس  
الحال) ولو لم يكن وإن كان به رهن أو في زمن مؤسس (مكرم) على من هو في دمه وهو ولد  
وهو مؤسس أن كان عبده أو مدعى حق للمسلم فيه فظهر ولاحق بالدين وله (سعر جهاد وغيره)  
بالحرث وإن قصر رعاية حق الغير، والأوجه صسط السعر مما يعرف لأن صسط به في الدين على  
لديه وهو من أو نحوه (لأنه ليس حرمة) أو طين ربه وهو من أهل بلاد والرضا لرضا ما يتأط  
حقه، ثم قال المأوردى ولو سأل سعي أن لا يعرف من لا يشهد به فيقف وسط الصف أو حاشية  
حاشية للدين والإيمان من شعبة من من حاصر ومثله كما هو قياسه في ذلك (والمؤمن  
مبي، وصاهر كلامه) ثم أنه لا أثر لادن وفي الناس وهو متجه إلى المسألة له في ذلك (والمؤمن

(قوله والأوجه صسط

القصر الخ) لعسل الوجه

صعد السعر وإلا فلا قصر

والطويل سواء هنا كما

لا يخفى (قوله ومثله)

أي مثل الدين لما مضى

(قوله دهان وبها) وكذا بامانة ويكنى في قدرها عمدة المولى حسب اجتهاد فقهه تحت وهو مكره  
عمرة (قوله مثلاً) أي صعد (قوله والإحرام) طاعته حرمة ذلك وإن علم أنه لا جدما معه على  
نفسه وأنه يحصل له مشقة لا تتحمل عادة لكن لا يظن معها الموت، وإن خشي مدحهم (قوله  
ثم يتجه أن تحمله) أي حرمة انصراف (قوله ب، من دونه خوفاً) أي وبه لا يحل الانصراف  
(قوله وكل سعة مع وجوب الحج) ومنه حجاج الله بكسبه وأخبر ذلك (قوله مع الحج)  
من عام حج (قوله والدين على) أي وإن قل كفس (قوله ولو لم يكن) هذا يخرج الجهاد  
والمؤمن لكن يسعى فيهما كدماً وشمالهما قول أنهم مسلم كل أي رب الدين أو كافر  
يشمل ما لو كان لدى الحر في ربه اسم يعتقد (قوله سعة جهاد وغيره) أي ولو كان رب لدى  
مسافراً معه أو في الدين لدى قصد من عبده الدين لأنه قد جمع قبل وصوله إليها ويؤت أحدها  
(قوله وهو مبل أو نحوه) وحيداً فيبسه لذلك فإن الله هل تنع فيه كثيراً حج (قوله لا يتصرف  
لشهادة) أي لا يجوز على مذهبنا من هذه العبارة لكن في كلامهم على مذهب في آخر النص  
لأنه مستحب فقط (قوله ولا إن استجاب) عطف على قول المسقف إلا أن يدور غريمه (قوله  
من مال حاصر) أي فلا تحرم لوصول الناس إلى حقه في الجاه خلافة في العاقبة لأنه قد لا يصح  
ومن الله يعلم أنه لا بد من علم الناس بكونهم ومن ثوب الوكالة حج هم على مذهب حتى ما  
يوستع أو كسب من الدفع به أو عزل عنه هل يجوز له ذلك أم لا ويجوز على التوفيق حيث قل  
الوكالة فيه نظر، والظاهر حوار ذلك وعدم إجباره على الدفع والناس منمكن من سندان حقه  
بالقاصي (قوله دين ناس) أي يريد السعر (قوله على مبي) أي وإن لم يستوف منه و يدفعه  
لرب الدين ولا يكتفى بالإذن لمن عبده الدين في دفعه للناس لما تنضم من أن الشخص لا يكون وكلاً  
عن غيره في إزارة مسكه، وطريقه في ذلك أن يحصل رب الدين بماله على الدين (قوله لا أثر لادن  
ولم الناس) أي في السعر



(لا) جمع سراً مظنة وإن قرب حرمه شرط وصونه لم يكن له فيه القصر وهو مؤجل إن لم يظن أنه  
 مسجحه الآن، نعم له الخروج معه بطلته له حرمه، وفيه جمع سراً محظراً كالجهاد وركوب  
 البحر صيده لحق النصارى (وحرمة) على حرمة ومعهن ذكر وأثنى (جهاد) ولو مع عدم سفر  
 (لا بد من ثوبه) وإن عليها من سائر الخشب ولو مع وجود الأقرب وتركها قبل لأن ربه فرض  
 على، هذا (ركاب مسافر) وتماثل يحس استئذان الكافر لآتيهاته معه له حمية لدينه  
 وإن كان عدواً للأمة ويرى بعض استئذان سده أيضاً ويحتاج القن لإذن سيده لأبويه،  
 وحرم عليه أيضاً إلا أن سفر مع خوف وإن قصر مظنت وعون ولو مع الأمن إلا لعذر كإلحاق  
 (لأسر نعم فرض على) ومنه كل واحد على وإن كان وقته مساعداً لكن يتحريمه منعها له من  
 خروج لحمة الإسلام من خروج فخره أهل بيته في وقته عدة وأرسله لعدم تحريمه بالحوادث  
 إلى الآن (وكذا كونه) من سفر مريض أو آفة له ولا يحتاج إلى من الأصل (في الأصح)  
 من كل السفر أمه أو من حرمه وإلا يحرم منقطع وجوب الحج احتياج لإدبه حينئذ في يظهر  
 سقوط المرحى عنه حينئذ ولم يحد منه من يباح لكان مبرأه، وأمره به رتبة فروع  
 أو إرشاداً كإلحاق في سفره ضمن لحرمة توقع رتبة ربح أو رواج وسواء في ذلك خروج  
 وحده ثم مع غيره كان سده معتدولاً صلياً له، ثم لا يفرق الجهاد بخطرته، نعم يباح أن  
 يتوقع فيه نوع منعه وإلا كان ذلك في منه ذلك فلا يزال سفره لأجله كالحديث ويشترط خروجه  
 من أرض الكعبة أن يكون رشيداً، وإن لا يكون أمراً حراً لا أن يكون معه محرم أمن به على  
 نفسه ولو لم يمت كفاية أصله احتج بإدبه إن شاء من توبه من من حاصر وأحد منه استثنى أن  
 السرعة لو رمت نفسه مؤسسه امتنع سفره إلا بأذن ورعه إن لم يبق كالمسافر ثم بحث أنه لو أدى بقية  
 يوم حل له السفر فيه كالدين المؤجل،

(قوله لا يجوز له فيه  
 القصر) أي كخارج  
 العمر (قوله وإن عمره  
 انظر هلا قال وإن عمره  
 قوله حمية لدينه) هذا  
 لا يظهر مما لو كان الأصل  
 يهوداً فإنه من نصارى  
 أو عكسه للسمع بالسمع  
 الحمية بين اليهود  
 والنصارى.

(قوله لا تنفع سفر مطلق) أي يحرم نوعه (قوله نعم له الخروج) مذهبهم ولو كان فيه عليه  
 مشقة شديدة (قوله وحرم) على السكك (قوله وإن عدا) فيسهل عونه ثم رأيت أن علاء  
 دلاؤا واليه فيقتل في مصر حرمه ويحلى عليه فما هنا على إحدى العتقين (قوله ويلزم المبعوض)  
 أي إذا أراد الجهاد ولا فهو غير واجب عليه (قوله ويحتاج القن) فيه ما ذكره (قوله لا ينصرف)  
 أي وجه السفر ليسع أو شرب لا يفسد سعه أو شرب في الله أو يفسد سكن يتوقع زيادة في ثمنه  
 من الله الذي يفسد به كقائه في قوله كما نكح في سفره الأمن الشهادة بوقع زيادة  
 ربح أو رواج (قوله وإن كان وقته منسحباً) كتنعيم أحكام الصوم في ثوب السنة مثلاً (قوله ومعه  
 سده من يصح) ومثل عدم وجوده ما لو كان عصياً والعلم حقير أو حرت عادة أهل الله بأنهم  
 لا ينعفون من عصيهم لعدم أو نحوها (قوله وفاق الجهاد) أي حيث توقف على إذن الأئمة  
 إلا إذا داهى الله له (قوله أن يكون رشيداً) أي أما غيره فلا يجوز به السفر. ويدعى أن محرم  
 ما لم يمكن معه من يتعهد في السفر والإجاز الخروج وعلى وليه أن يأذن من يتعهد حيث لم  
 سكن له ولديه (قوله منعه سفره) أي الأصل (قوله أنه لو أدى بقية يوم) أي للروضة  
 أو لأصل.



وهو متجه ، وإن نظر فيه بعضهم ومرتق من مؤجل التضرع فيه من لم يحقق رصده بدمته مع أنه حصية واحدة لا يتخذ منه العسر ولا كذلك في لأص أو الذرع ، ثم هل لأروحه معه فيها ، وكذا في الزوجة إلا بادن أو إبانة كما أطلقوه ، ويرد الفرق المذكور بأنه إذا لم يسمع ما علفت به اللامة فلا ينسب ما لم يتعلق به بالأذن ، ولا فرق في حوار معه من العسر لخوف كبحر بين عدة السلامة أولاً وكسوك بادية محطرة ولو لم أو تحرة ، وسائل لأصح يتسه على حبه ، ومرتق أو قول يخطر بالحراك في الجهاد ( فإن أدب أبوه ) أو سيده ( والتعريم ) في الجهاد ( ثم ) بعد حروجه ( جهو ) أو كان لأص كافر ثم نسب وصرح بالبيع ( وح ) عليه إن عزمه على حرقه ولا كسر فب لمسلمين برحومه ( الرجوع ) كالأمر حرج من غير إذن ( إن لم يحصر العصف ) وإلا حرم ، لا على العبد من سلب وذلك لأن صرق المالك كانه له لم يمكنه رجوع لخوف على معصوم وإن كانه مصادره لأمر أو لإقامة له إلى أن يرجع مع الخش أو غيره رده ، ولو حدث عنه في العسر لم يسمع استمراره فيه ما لم يصرح ربه ببعثه ، وفارق ما مر في الابتداء بأنه يقتصر دوا ما لا يسمع ابتداء ( فإن ) التقى الصفان أو ( شرع في قتال ) ثم طرأ ذلك وعنده ( حرم الاصراف في لأصهر ) معلوم لأمر بالنسب ولا كسر القلوب ، صرافه ، مع : أي فيه مائة من وقوفه آخر العصف وحده والذئ لا يحرم من يملك وإنشأ بحره من لأصريف وصيدة ولا في الزوجة أو حبه وفي أصها يقول أو أوجه ( الثاني ) من حال الكفر ( بدحون ) أي دحونهم عزم الإسلام ولو حله أو حراره فلا بدحوا ( بقية ) أو صار بهم وهم ، دون مصادفة النصر كان أمراً عليماً ( فيبره ) أيها الدافع ) هم ( بالمكن ) أي من شيء شيء أنفقوه وفي ذلك بعض ( هل يمكن ذهب لئال ) بأنهم يهجموا بقية ( وح المكن ) في دفعهم على كل منهم ( حتى على ) من لأجهاد عنه من ( فقير وولـ ) ومدى ( وعد ) وامرأه في قوة ( لا إذن ) من سره ويعتبر ذلك مثل هذا الخطر العظيم لدى لأسبيل لإهماله ( وقيل إن حصلت مصادفة بالحرار اشتد إن سيده ) أي العبد للمعنة عنه ، والأصح لا تقوى القلوب ( وإذا ) بأن ، يمكن ذهب لخوفهم بقية ( في قصد ) من ( دفع عن نفسه ) يمكن ) حتى ( إن عزم أنه إن أحد من ) وإن كان من لأجهاد عنه إذا لا يجوز لأستلام لكافر ( وإن جور الأسر ) والقتل ( لله ) أن يدفع ،

(قوله ولا فرق في حوار  
منه الخ) عبارة التحفة  
ولا فرق في المنع من العسر  
خوف كبحر أي وإن  
عنت السلامة فيه كما  
أفصاه إطلاقهم ثم رأيت  
الإمام وغيره صرحوا  
بذلك وكسوك بادية  
محطرة ولو لم أو تحرة  
ومسب العسر لخطه استؤجر  
بغير دمه أو عيابه  
الأصل السب وغيره إذا  
لاهمة ( قوله وحراره )  
انظر أخذ هذا غاية  
في العمران ( قوله إن  
لا يجوز لأستلام لكافر )  
أي في القتل فلا ينافي  
ما بعده في المتن .

(قوله وهو مسحه) هذا يخالف ما ذكره في كتاب الحج من أنه يشترط طوافه سره من برك بموته  
هبة الذهب والإياب وعسره ثم بعد قول العصف ومؤنه من عنه الخ وما وجه كلامهم من حوار  
الحج عند فقد مؤنه من عليه هبته لعلهما ذلك شرط بوجوب ليس يرد كما في الأسمى إن  
لا يجوز له حتى يترك لهم هبة الذهب والإياب وإلا فيكون مضيقاً لهم كما في لأسب كما وعسره ،  
سكن ذكره هذا يدل على اعتقده له لأنه في مقام بيان ستر من عليه ليس مضيقاً ( قوله ثم قل )  
أي انصرف وقوله فيهما أي لأص والذرع ( قوله ما علفت ) أي استغبت ، وقوله به هو الذين يؤجل  
وقوله ولا ينسب ما لم يتعلق به ( قوله ما يتعلق به ) وهو مائة العدة في حق الأئمة وروحة ( قوله بل  
سلب ) صهره وإن حصل نصرته كسر قلوب لمسلمين هذا ومن قبل بوجوب الاصراف على  
العبد حيث رجع سيده لم يسمع ( قوله ما يصرح ) أي والحال أنه مؤمر كما هو معلوم ( قوله بأنهم  
يهجموا ) بأنه دخل اه مختار ( قوله ويعتبر ذلك ) أي عدم بادن



و (أن سمع) ويرم المرأة يدفع من تحت وفوق فاحشة بها حلال أم مكملها ويرم أقصى إلى قمتها  
 رد لا يباح بحرف الفرس ، ومنها في ذلك لأمر كما عتبه بعض المشركين ( ومن هو دون مسافة  
 القصر من البعد ) وإن لم يكن من أهل الجهاد ( كنهها ) فيجب عليه الجهاد ، أيهم وإن كان  
 فيهم كعبية مساعدة لهم لأنه في حكمهم ( ومن ) هم ( أتى لسانه ) كونه في فوقها ( يلزمهم ) حيث  
 وجدوا سلاحا ومركوبا وإن أقاموا حتى وراد ( أوفاقه ) لأهل ذلك أهل في الدفع ( بقدر الكفاية  
 إن لم يكف أهلها ومن سيهم ) دفع عنهم وإتد لهم ، وأهم قوله بقدر الكفاية عدم خروج  
 كلهم من يكن في سقوط المخرج عنهم خروج جماعة منهم فيهم كعبية ( قبل ) تحت أوفاقه على من  
 كان في مسافة القصر فما فوقها ( وإن كرهوا ) أي أهل البدون منهم في الدفع تعظم الخصب ،  
 ورد أنه يؤذى إلى الإختصاص على جميع الأمة ، وفيه عاية مخرج من غير حاجة ، لكن قيل هذا  
 الوجه لا يوجب ذلك بل يوجب الموافقة على الأقرب والأقرب من غير قصد في وصول الخبر إليهم  
 قد كرهوا ( وو أسروا ) مساعدا لأصح وجوب اليهودي لهم ) وجوب على ولو على نحو قن بلا إذن  
 ظهر مائة كما قصاه كلامهم ( خلاصه إن يوقعه ) ولو على يدور في الأوجه كدحوهم داره بل أولى  
 بد حرمة لسم أعظم . ويندب عند العجز عن خلاصه اقتدؤه بماله ، فمن قال سكاكر فطلق هذا  
 الأسير وعلى كذا فأطلقه لزمه ولا رجوع له به على الأسير ،

( قوله حالا ) أي لا بعد  
 الأسير ( فصوله ويندب  
 عند العجز ) محله عند  
 علم تعذيب الأسير  
 وإلا وجب حكما يأتي  
 في الهدية

( قوله وأن سبهم ) يسمى أن يخص مهيدا ماسيا في باب التخييل من وجوب دفع الصائن بد  
 كل كافرا . قال من الجمع بين هذا وما سبق في باب التخييل من أنه يجب دفع الصائن الكافر ،  
 ويتبع الاستسلام به أن هذا يتحول على الاستسلام في الصفه وذلك في غير الصفه . وأهرق أنه  
 في الصفه يدل الشهادة العظمى بحر استسلامه ولا كذا في غير الصفه اهـ ويمكن أن يقال .  
 المراد الصفه ولو حكما فاسم بد دخلوا دار الإسلام وجب الدفع بالممكن وإن لم يكن صفه فليت من اهـ  
 مع على صريح ( قوله وحشة بها حلال ) أي أموالهم بعده حالا فيجوزها الاستسلام ، ثم إن  
 أراد منها الفاحشة وجب عليها الامتناع والدفع وب أدنى إلى قمتها ( قوله وبه حتى نحو قن ) أي  
 كالولد والفرقة ( قوله ويندب عند العجز عن خلاصه اقتدؤه بماله ) يسمى أن ينفق من ماله  
 كله الحرب ما من من حرمة معها لهم ويندب في غير آية الحرب سائر لأموال ، ومن ماله يملكو  
 قوتهم أو ما يتأني منه كله الحرب كالحديد وقد تقدم في باب البيع حوز بيع ذلك لهم وإن  
 أمكن إحداه سلاحا لا حيل أن لا يخذوه كذا وما هنا أولى منه لأن ذلك الاحتمال متوهم وصريح  
 الأمر محقق ولحق لا يترك للتحتمل على أنه لو قدر هذا حوار دفع السلاح لهم إن ظهرت فيه  
 مصدحة نامة ، بعد أحدا ما يأتي في رد سلاحهم لهم في تحصيل أمر . منهم ( قوله فأنفقته لزمه )  
 عبارة شيخ الإسلام في شرح التهجة الكبير قبيل فصل في بيان الجزية ماله :

والعين إن أكره والقضاء لم يبعث ولو شرطا كعود التزم

أي ولو التزم بعت القضاء إليهم على وجه الشرط في العقد فإنه لا يبعثه ، نعم سبحت ليه عدوا  
 الشرط في إطلاق الأسرى ، قال الروياني وعبد الوكيل سمعت منهم في ذلك لا يملكونه لأنه مأخوذ  
 بنفي حق ، وقوله كعود أي كما يحرم عود إليهم وإن شرط به وفي الخفيف على عدم الكتب مثله



ممن يذلل له في فدائه فيرجح عليه وإن شرد له رجوع كما عرفت من حرمان العيال ومقتل الأصح قال إمام الخوارج الخوارج خلاص أسير يد

### (فصل)

في مكروهات ومحرمات ومندوبات في الجهاد وما ينشأ

(قوله عرو) وهو في اللغة الضرب يد العري يضرب إعازة كنه الله تعالى (من يذن الإمام أو نائبه) بذلك منهما أعرف بالحاجة الداعية إليه وإيتاء بحره الخوارج التعرير بالنفس في الجهاد، وبحث ركني وعنه أنه من يترق استبدال له لأنه بحره أحمر لغرض مهم حرس إيمانه وأنه لا كراهة في قولنا لا سبيلان لا تقود أو عرس لإيمانه أو غير ذلك على صفة عدمه إذ لا كما بحث ذلك الديني، نعم سجدت في يدك من حسن منه فسة (و سبق) إيمانه أو نائبه مع محسن ومرحف من الخوارج وحصول النصف وجرأحه منه من حسن فسة من دعه وحبوب ذلك عليه حيث غلب على طمعه حصول ذلك، ومن لا يدرى ما هو (إليه سرية) .

وهو فرد، وعنه من رد يوم في كلامه أنه قد جمع به على الأسير لأنه لا يتم إيمانه بدعه للكافر إلا أن يصل ما في شرح السبعة مصقوعاً على إيمانه من صوره الشرط وما هو بصورة موصوفة حيث قال أصح الأسير وعلى كذا فلتأمن (قوله ما يذلل له) أي الأسير

### (فصل)

في مكروهات ومحرمات ومندوبات في الجهاد

(قوله يد العري) أي وسبى لقتل عرياً لأن العري الخ (قوله إعازة كنه الله) أي المطلوب منه ذلك (قوله إذ كل مهم) أي الإمام ونائبه (قوله بحث ركني الخ) قضيته أنه لا فرق بين أن يعطل الإمام العرو أولاً، وعنه فحصى ما يأتي من عدم كراهة العرو وهو إيمانه بغيره لا يشره (قوله ليس لمترق) هو من أثبت اسمه في الدون وجعل له رفق من ثلث لسان (قوله نعم شجرة) أي عدم الكراهة (قوله وإذا بحث سرية) أنه في فتح السرية من السرية سمح الأمة وكسر رءوسه من اليد الخاضعة هي التي تخرج من، والسارية هي التي تخرج بالهز قال وفيه تمت بذلك من السرية لأنها على دهنها، وهذا يقتضي أنها أهدت من السرية، ولا يصح لاحتلاف السرية وهي قطعة من الخشب، تخرج منه ثم يود إيمانه وهي من مائة إلى خمسمائة، فما زاد على خمسمائة سمي مدبراً، ومن زاد على ثمانية سمي حشاً . فان زاد على الأربعة آلاف سمي حشلاً، والخمس الحش العظيم، وما افترق من السرية سمي نفاً، والكعبة ما اجتمع ولم يشر، وعدد من يريه عيسى السلام التي تخرج منه من سبع وعشرون، وفان في سبع منها سبعة نذر، وأربع سبيع، والحندق، وقربضة، وحجير، وفتح مكة، وحسين، والكاف، وهذا من قول مكة فتح عمرة وكانت سرادبه التي نهب سعاداً ربعين، وقيل إنه قيل في بني النضير أنه احتصاره موهب

(قوله كما علم) أي الرجوع وعدمه خاصة وأما لزوم العداء للكافر علم يتقدم ثم وانظر ما الفرق بين اقتدائه غيره حيث يلزمه ما اقتداه به وبين اقتدائه نفسه الذي ذكره في فصل الأمان حيث لا يلزم بذلك

### [فصل]

في مكروهات الخ (قوله وحبوب ذلك) أي البيع والإخراج



ومرّ بياتها أول الباب وذكرها مثال ( أن يؤمر عليهم ) من يشق بدينه ، ويسن كونه عتيداً في الأحكام الدينية وبأمرهم بقطاع الله ثم الأمر ونوصيه بهم ، فإن أمر باسقاط أو نحوه أجهت حرمة توليه أحداً من حرمة توليته نحو إمامة والأذان ( ويأخذ البيعة ) عليهم وهي تفتح ابوحدة يمين بالله تعالى ( بالثبوت ) على الجهاد وعدم الفرار بلاثنا ، ويسن التأمير لجمع قصدوا سراً ، ونحو صاعقة الأمر في يتعلق بدم فيه ( وله ) أي الإمام أو نائبه ( الاستعانة بكفر ) وبوأهل حرب

قال حجج : وفان في ثمن منها نفسه به ، وتخل في ذلك فرجعه من أول كتاب اسر ، وعمرته وبعث صلى الله عليه وسلم سبعة ورعين معه وهي من مثله إلى حمصاً ثم أراد ميسر دون شهيرة إلى ثمان ثمان ثمان إلى ثمان آلاف ثمان ثمان والجنس الجنس العظم وفرقة السرية تسمى من والكندة ما ذميع وذ يذمر . وكان يؤمر بعونه صلى الله عليه وسلم على رأس سبعة أشهر في رمضان ، وفان في شهر ربيع الأول سنة ثمان من الهجرة ، وعامة الثمان في اجتماع معار به صلى الله عليه وسلم سبعة فاس اس اسحق وفيها صلى الله عليه وسلم في سبع غزوات بدر وأحد والخندق وقرية وأحش وحي وجر وفتح وحيث والملائكة ، وقال إنه قال في من اسر وودى إلى والعايد وقال اس عسة : فان في ثمن وأهل عة فرحلة لأه سمع في أحشى الكوسها كتاب يترها ، وفرددها عة بوقوعها معردة مد هزيمة الأحزاب ، ثم دل قال الحنف أنوالد من الحر في رحمه الله في الزر على انظر لرافض لا يهيم من قوله أنه قال في كذا وكذا أنه قال في نفسه كما فهمه النص الصفة بمن لا اطلاع به على أحواله صلى الله عليه وسلم ولا أنه قال في نفسه في قوله إلا في أحد فقط ، قال . ولاهم أنه صرّب أحداً منه إلا أني من حلف صر به بكم يده في يده اه قلت : وعلى ما ذكره يكون المراد قومه فان في كذا وكذا أنه وقع منه ومن عذوه في هذه العزوب قال فاست فيها حيوشه كعسره بخلاف لغة العزوب اه لم يقع فيها قبل فلا لكن تن الحنف في الفتح عن بن عقبة أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في من عرو بوارحت سعة متبعة من معاري بن عقبة ونعها د كرمعري رسول الله الذي قال فيها بدر إلى آخر ما ذكره ، ثم قال : وعرا رسول الله أنفق عشرة عرو لم يكن معها أنه ومن سعة فكان في حص السبع ، وسأني في عروة أحد أن رسول الله رأى نوسة حتى صارب شدياً وأنه سخط الله وسعة يوم أحد سبعة فقل اعلى دمه عه ( قوله ومرّ بها أول الباب ) لم يتقدم في كلامه سها على من هذه المسحة سكر تقدم في حجج مانسه . بعث صلى الله عليه وسلم سبعة ورعين إلى آخر ما تقدم ( قوله وذكرها مثال ) أي أو أراد بها ضم من معانها السابق اه سم على حجج ( قوله أن يؤمر عليهم ) يعني وفاقاً للطلب وحبوب إراشني تركه إلى التعرير الفاهر أوذي إلى الضر اه سم على مهبج ( قوله أجهت حرمة توليته ) أي وجب سخته فلا يحل أمر جيش ، وكسب أمة حقه الله قوله سخته حرمة توليه يعني أن لا يكون صغر انبه في البيع في أمر حرب وخلد اه سم على حجج ( قوله ويسن التأمير لجمع ) أي تأمر بؤمروا واحداً منهم عليهم ( قوله قصدوا سراً ) أي ولو قسراً

( قوله ومرّ بها ) لم ير له ذلك . قال المصنف في التحرير : السرية معروفة وهي قطعة من الجنس أو بمانه ونحوها ودونها ، سميت به لأنها تسمى في الليل وتنفى دهرها وهي فعيلة من فاعله قال تسمى وسرى إذ ذهب لبيلا اه وقال صاحب المجلد : السرية حين سلح أو احصاه ، وصعب اس الأثير مذكور المصنف وقال سميت بذلك لأنها خلاصة العسكر وخياره من الشيء السري النفس ، كذا ذكره لأدري .



(تؤمن حديثهم) كأن يعرف حسن رأيهم فيه ، ولا يشترط أن يخفوا معه العدو كاليهود مع  
النصارى كما قال الباقي إن كلام الشافعي يدل على عدم اعتباره خلافا للوردى (ويكونون  
حيث لو اصب فروب الكفر فلو صام) لأن ضرره جند ، وشرط في حوز لاستعانة بهم  
حيث صام ولم يوجدهم أو قال قلب ولا يفي هذه شرط متاوتما سرقان قل لمصعب  
لأن المراد قلة المستعان بهم حتى لا تظهر كثرة العدو بهم وأجاب الباقي بأن العدو إذا كان مائين  
وتحتمل مائة وخمسون فثمة قلة بالنسبة لاستواء العددين فإذا سبعا تكسب فقد سوى العددين  
وإذا عا لم يسموا إليهم أمكنها مقومة لهم لعدم رادهم على التصعب وفضل المستعان بهم في صلاح  
من يفرادهم وغيرهم في الجنس (وعليه ما بين السادة) وسواء ما بين الأرواح ودمى ودمى  
ما بين دأين وأخر (ومرهمين قومه) ما بين الأوياء والأصول وأجاب أنه من دمة وصيبهم  
لأن لهم معا ولو سحوا حتى ماء وحرمة ماع وكفى التبر وإن لم يكن قويا بالنسبة لمثل ما ذكره  
بخلافه لقتل ولا بد فيه مع المراهقة من القوة ، وشمل قوله وبعبيد مالوكان موسى بمصعبه ليل  
المال أو مكاسا كسامة صحبة فلا بد من إيس السيد خلافا لباقي (وله) أى الإمام أو أئمة (بدين  
الأهنة والصلاح من بيت المال ومن ماله) يدل نواب الإمام وكذا لا بد من ذلك ، نعم إن بدين  
ليكون العرو لا يدل لم يكر ، ومعنى خبر « من جهر عرو » فقد عر « أى كتب له من نواب  
عرو (ولا يصح) من إمام أو غيره (استخرج عس) ووصفا كما كتبه بعضهم وقنا ومعدود  
سواء إحارة العين والهمة (لجهد) كما قلناه في الإحارة لأنه لا يصح إلهامه في الهمة وإياه صح  
المرام من لم يحج الحجاج لأنه يمكن وقوعه عن المروالة من حاض لخدمة مسجد في دمه لأنه ليس  
من الأمور المهمة العامة النفع التي يحجب بها كل أحد خاف الجهاد توقع من ماستر عن نفسه  
دوب غيره وما أأجده البرق من الزم واستوع من الزكاد بجمه لا أخره ومن أكره على العرو  
لا أخره له إن أمين عليه ،

(قوله وشمل قوله)  
وبعبيد مالوكان موسى  
الح (حق العدة وشمل  
قوله وبعبيد ما بين  
السادة ما لوكان العبد  
موصى الح

(قوله خلافا للوردى) تنه حج (قوله ويكونون) وجوب كما يعرف من قوله بعد ولا يفي هذا ح  
(قوله وأجاب الباقي) لكن في وقف الحوار على ذلك حيث شد نظر صاهرهم على حج  
(قوله وفضل بالمسعين) أى وجوب (قوله ما بين الأرواح) أى وأوى وبقى برشدة كما شاعبه  
قول الشافعي ما بين مالك أمر هذه (قوله شمل ما ذكرناه) أى من نحو السقي الح (قوله خلافا  
لشافعي) أى فيهما (قوله وكذا لا اتحاد ذلك) فله في شرح الروص وعمله في إسماء الكافر  
ولا بد من مرجع فيه إلى رأى الإمام لاحتياجه إلى الجهاد لأن الكافر قد يكون مسم على حج  
وبدل بتقسيمه ما حل به حدث ، وكتب أيضا حقه لله قوله وكذا لا اتحاد ذلك أى بدين  
الأهنة من مذهب ولا تسقط لهم على بيت المال (قوله نعم إن بدين) أى كل من إمام والآحاد ،  
وقوله ليكون العرو أى بشرط من أحدهم ، وكتب أيضا حقه لله قوله ليكون العرو أى سواء  
شرط أن نوابه له أو أن ما يحصر له من العيمة يكون بدين (قوله لم يكر) وفيه ذلك أنه يجب  
لفساد الشرط المذكور (قوله وإنما صح التزام) أى بأن أخرسه للغير لكن إنما يأتى به بعد الحج  
عن نفسه إذا لم يستأخره للحج عنه في السنة الأولى من وقت إيجار (قوله لا أخره) أى حيث  
كان كاملا أخذنا مما يأتى في القن والصى .



وإلا استحقاقها من خروجها من حدوده أو فسخه ، وقد صرحوا بأنه لو أكره قتل من الأحرار  
معتصما وبين قلت بعينه عامه عند دخولهم بلادهم وقبائمه في الصبي كدلت ونحو الذي أكره  
أو المستأجر مجهول إذا فسخ استحق أجره المثل وإلا فلهما فقط من خمس الخمس ولأن عيبه  
إمام أو نائبه إحصار لنحوه من أجره في الشركة ثم في بيت المال ثم تسقط ( ويصح استئجار  
دمي ) ومؤمن ومعه من وخرى جهد ( بلازم ) حيث يجوز الاستعانة به من خمس الخمس  
دون غيره لأنه لا يمنع من غير جهة العمل بضرورة ولأنه يخص في معاملة الكفار بالاعتصام  
في معاملة المسلمين ، فإن لم يخرج ويخرج صريح فسخت وسرت منه ما أحده وإن خرج ودخل  
دار الحرب وكان ترك الضال مستأجرا فلا يواسي ويخرجت عين كافر فأنهم فقصة قتلهم  
لو استؤجرت طاهر لخدمته مسجد لم يصب الفسخ لإحصار لا يباح هنا إلا أن يفرق أن  
الطاري ثم يمنع منه ثمة العمل ففسخه ويمنع من غيره لا يباح ويعدى بها ليس كذلك  
ولا ضرورة إلى الحكم بالافساح ( قبل وبه ) من المسلمين المستأجر الذي كالأحرار وانصاح  
لا ، لا يحتاج إحصار إلى مرتبة طهر واختصاص ، ويختص بركن من الإمام أو نائب له فيه حار فقط  
( ويكره ) تنزيها ( لقار قتل قريب ) لأن فيه نوعا من قطع الرحم .

( قوله وقبائمه في الصبي  
كذلك ) أي في أصل  
استحقاق الأحرار

( قوله ولا استحقاق ) أي على المسلم بفسخه ، ( قوله لو أكره ) أي ولو كان أكره الإمام  
( قوله مطلق ) أن يحصر لوجوه ثلاثة ( قوله كدلت ) أي سجدت متصفا ( قوله ونحو الذي  
أكره ) هو الحرب صفة بدمي ( قوله والمستأجر مجهول ) تعطف على أكره ( قوله سجدت )  
حرف قوله نحو ( قوله أجره المثل ) أي ثمة كافر ( قوله أو نائبه ) أي لو كان أكره غيرها فالأحرار  
على المسلم حيث لا شركة ( قوله ثم استقط ) عدمه على الاستعداد مياضير المسلمين ، وعلى حسب  
ذلك كون الفاعل من جهة الكافرين فإنه ضرر لهم على حجة ( قوله حيث يجوز الاستعانة )  
أي من استئجار حاسبهم وكانوا تحت لوائهم فوقفوا الكفر فأومأهم واختصهم كما يشتم وقوله  
دون غيره أي غير الإمام أحدا ، يأتي في قول نفسه من بعده وحسن سم الصبي في غيره  
لخمس الخمس فقال أي من أصل القسمة وثلاثة أخماسه هم على حجة ( قوله لأنه لا يقع ثمة )  
أي الذي هلا وقع عنه سم على أن الكفار مكفون بدخولهم في دار الحرب فلهذا كما هو قصبة  
إطلاقهم وإن قال العراقي كما نقله عنه الأسوي ومروني في بعض الكتب انني لأستحصره الآن  
فهم مكفون عما عدا جهادهم سم على حجة ( قوله واستمرت منه ما أحده ) أي لو كان صرفه في  
آداب السفر أو نحوها غيره لأنه ( قوله وبين حرج ودخل دار الحرب ) أي ما إذا حرج ورجع  
فصل دخول دار الحرب باختيار أو بدونه أو بعد دخولهم وترك القتل باختيار أو سم على حجة  
قول : والصاهر أنه يسرد منه ما أحده ( قوله وكان ترك القتل باختيار ) أي من الذي  
ولو عونه ففعل فيه بين كونه بعد دخول دار الحرب ولا يسرد منه ما أحده وكونه قبل دخول  
فسرد منه وقوله فلا أي ولا يسرد ( قوله فقصة قتلهم لو استؤجرت ) أي بحرة عين ( قوله  
الافساح هنا ) معتد ( قوله أن الإمام لو أدن له ) أي للمع ( قوله حار فقط ) وبواضحة الإمام  
وعنه في الأدب وعدمه حتى الإمام لأن الأصل عدمه إلا أن



(و) قتل قريب (محرم أشد) كرهة لأنه صلى الله عليه وسلم مع أهله كره من قبل الله عند رحى يوم أحد (قال يلاش يسمعه) يعني بعدة ولو بعد سبع (سنة قتل تعالى) أو لا كره أسوة (أو رسول) محمداً (صلى الله عليه وسلم) أو من قبله من الأنبياء (والله أعلم) ولا كرهة حينئذ سمعوا حق الله تعالى وخلق أنبيائه (و محرم من صبي ومجنون ومراقة) ويوم يكن حب كسب خلافاً من قبلها ذلك (وحتى مشكل) ومن به روى ما تقدم ذكره كافي المحرر أسوة من مرتبة كذا مضيقه ويتجه خصيصه بالشمع وعمل قتلهم إن لم يهرموا ولا لم ينعيم ويتبين هم اسكفار وإن أمكن دفعهم من التمس نعم لئلا يروى هؤلاء لا كراهة (و لكن قول) كره (راغب) وهو غايه التصاري (وأخبر) لأنهم رأوا وصلاً (وشح ونعمي) ومن لا قتل فيه ولا رضى في الأضطر (معلوم قوة تعالى) فلهذا يشركون - نعم أرسل لا يجوز قتلهم ، والله لا يتحمل قتلهم لأنهم لا يملكون من قبل منهم أو كان له رضى في القتل ويذكر أمر الحرب حار فيه قتلهم ونزع عني الجور قوله (عند فرقون وسبي نكاحهم) وصداقتهم (و) نعم (مواظبة) لإعتدائهم (و يجوز حصار الكفر في البلاد والانتزاع) وغيرها (و إرسال لئلا عليهم) ومطامعة (و منهم ما وجد في) وغيرها وإن كان منهم ما وجد في قوله تعالى - وحذروهم وحصرهم ولا أنه صلى الله عليه وسلم حاصرهم في الصف ورمى بسجس ربه بالسحق وغيرها ، نعم لو خضع أهل حرب لحمل من حرم مكة منع قتلهم على نعم وحذرهم من عظمي محرم ، ومعلوم أن محمل ذلك عند عدم الانحصار له و دحر وحاصر بلادهم جوارهم فلهذا كرهوا قتلهم في حربه بدونه وهو كذلك وقول بعضهم إن القدر خلافه يحتمل على ما يراه من مصلحة مسلمين (و دينهم) أي الإغارة عليهم لئلا (في حربه) لا يسمع روية الشجعان هم حيث رد كشي كان قتل كراهته عند انتهاء الحاجة إليه ولا يؤمن من قتلهم بصفة كذا ومن غلبا عدم رجوعه في عوه لا قتاله حتى تعرض عليه الإسلام حتماً وإن اتبعي منهم استجابة وإلا أثم وضمن كامل في الديار أما من يقاتله فله قتلهم ولو لم يبع (هنا كان منهم مسلم) واحد أو أكثر (سيرة أو بحر حار ذلك) أي حصارهم وسبيهم في غيبة وقبضهم على نعم وإن عم من الشيعية ذلك لكن يجب توقيف ما يمكن (على المذهب) لئلا يعطوا الجوار - على من سار عددهم ، نعم كره ذلك عند عدم دحرهم فإنه كائن لم يحصل الفتح لأنه تغررا من يبداء سب ما يمكن ومدة في ذلك بدعي ،

(قوله لأن لهم رضى) يعني  
رهان والأحرار (قوله  
لأنهم لا يملكون) أي لا  
مع دمر في الزمان  
والأخبر (قوله ونزع  
عني الجور الخ) أي أنا  
على اسم فرقون نعم  
الأسر وقس على الجور  
اسيرة قتلهم وقيل يركون  
ولا يتعرض لهم وأناسي  
سائرهم وصداقتهم واعتصم  
أموالهم وأثر على هذا  
على الأصح ،

(قوله وقتل قريب محرم أشد) حرج عند قرب ولا كره فيه ، نعم على حج نبي أن كان محرم لا قرابة له كحرم رضاع ولد هرة (قوله من قبل الله عند رحى يوم أحد) ثم سار عند ذلك رضى الله عنه (قوله أو من قبله من الأنبياء) أي ومن قبله من الأنبياء الحكيم ومريم بنت عمران (قوله وعمل قتلهم) أي إراقتهم أو إراقتهم على حج (قوله وإلا يسميهم) صهره وإن حبس حناهم ورجوعهم لنفسه ، ومعنى حناهم سبي إذا حبس بعضهم لحبس الكفر ومعدونتهم (قوله وإن أمكن) راجع لقوله إن لم يهرموا أو لم ينعيم (قوله وأخبر) أي منهم بأن استأجروهم لما يفتنعون به (قوله لأن لهم رأياً) أي هم صالحه ذلك فلا يسبق قوته لآل لا يقال لهم الخ (قوله نعم الرسل) أي منهم (قوله لا يجوز قتلهم) أي حيث دحر الجور تسليح الخبر فإن حصل منهم تحسن أو حادة أو سب مسلمين حار قتلهم (قوله وإن قدر عليه) أي الإللاف (قوله وضمن) أي ما حسن لئلا (قوله نعم يكره ذلك) أي حصارهم الخ ،



ولا صبرها في قتله لأن الرض أنه لا يعرف عيبه والذين بين الثاني بين علم إهلاك المسلم لم يحرق  
 وبلا فتولوا (ووالجرح حرب عرسوا) وحادي (وصدائ) ومحايين وعسد منهم  
 (حار رهمهم) إذا دعت ضرورة له (وإن دفعوا منهم عن أنفسهم) التحم الحرب أولا (ولم  
 تدع ضروره إلى منهم فأنظروا تركهم) وحوه مثلا يؤدي فيهم من غير ضرورة لكن  
 معمد متى لروحه من حورده مع الكرخة وشوقه من ممر في فيهم تباعهم قال في البحر  
 وشره من تعدد نكاح الوصل من رحله (وإن عرسوا عرسا) أو دعى (فإن لم تدع  
 ضروره رهمهم تركهم) وحوه صانه وكون حرمهم لأجل حرمه الدين والعهد فارقت  
 لأية لأن حرمهم خلف حادي عرسوا (وإذا) بأن تفرسوا بهم حال التحام الحرب  
 وشره رهمهم أن كما لو كلف عنهم ظفروا أو سطفت كبايتهم في (حار رهمهم في  
 دفع) على قدر فعل شركن وموق استأمنوا بحسب المكان لأن مقسدة الكف عنهم أعظم  
 وكمسره ههنا تدفع عن بسمة الإسلام وإعمال نقل بوجوبه لوقوع الخلاف في الجواز  
 مع ككونه أهلا له فؤد لأن بسمة أن خاف على نفسه ودم اسم لاسج بالخوف بدليل صورة  
 لا كراهة فيها أعدها من ضروره ويضمن لغيره أو الذي يملكه أو القيمة والكفارة إن  
 عير وأمكن دفعه، ولذا في المنع إذا لم يملكه من الكفر لا يرمى المسلم (ويحرم الانصراف)  
 عن من كان من ثمن من الجهاد (عن الصدق) من ملاقاه وإن علف على صه قتله لو نلت  
 لقوته تعالى فلا يجره لغيره وصح أنه صلى الله عليه وسلم عند الفرار من الرخص من السبع  
 الموت وجرح بالصم حاله في من كافر من قتله أو صلبه فلا يحرم عليه الفرار لأن فرض  
 النفس إما شوق جماعة وفيه ريث أنه يلقى من أربعة طرقتهم الفرار لأنهما غير جماعة  
 وكمسره أن يراد الجماعة مامة في صلاته فحصل في ذلك الصلوات ويحور لأهل الله فسددهم  
 الكفر التحص منهم لأن الإثم موقوف من فرقة تأنهم ويذهب سلاحه وأمكنه لرمي بأحجار  
 المنع الانصراف وكذا في ما تركوه وأمكنه رجلا (إذا لم يرد عدد الكفر على مثليها)  
 الآية وهو أمر عطف والإيم الحلف في حذر بعدى وحكمة معاصرة الصعف من المسلم يقاس  
 على إحدى الحسنين الشهادة والفرار بالعصمة مع الآخر والكافر يقاس على العور في الدنيا  
 فعلى من راد على اثنين حار الانصراف مطلقا وشمل ذلك ماله منوا اثني عشر ألفا وأما خبر (أن  
 يهرب اثنا عشر ألفا من دية فالحار أن الثالب على هذا العدد الطرف فلا تعرض فيه لحزمة فرار

(قوله والكفارة إن عير  
 اح) صريح في أن  
 الكفارة إنما تجب بالقيدين  
 المذكورين، وصرح  
 الروض وشرحه حاربه  
 (قوله الآية) يعني قوله  
 تعالى - لأن خفف الله  
 عكم (قوله منعه) أي  
 وبمعنائه من أن يشر  
 ألفا خلافا لمن ذهب إلى  
 حرمة الانصراف مطلقا  
 حيثما تمسك بالحرف الآتي

(قوله ولا صبرها في قتله) أي المسلم (قوله إن عير) أي المسلم (قوله إهلاك المسلم)  
 أي أو الذي ولا رض أنه لا يعرف عيبه من علم عيبه صمه كما أنهم قوله أولا لأن الرض أنه لم يعرف  
 عيه (قوله وشره من تعدد) أي وحوه (قوله لأن حرمهم) أي للدين (قوله وبحسب  
 بوقيم) أي المسلم (قوله من بسمة الإسلام) أي جماعة إسلام (قوله إن عير) أي على التعيين  
 (قوله الآية) أي وهي قوله تعالى من مكن منكم مائة صارة - الخ (قوله بعد ملاقاه) أي العدو  
 (قوله وإن علف على صه) أي لا إن قصع به علفه سم على منهج أي فلا يحرم الانصراف (قوله  
 من السبع الموت) أي لم يملك (قوله حار طم الفرار) معمد (قوله ويحور لأهل الله)  
 صهره وإن كثروا (قوله وهو أمر) أي لدليل بقوله الآية (قوله حار الانصراف مطلقا) أي  
 سواء كان المسلم في صف القتال أم لا







بلا نكاحه وحب أو بها استحب ، والثاني يقع مع العدد (وتنوع) أي ساج (المحررة) كما  
 وقعت سمر وعندها وسع على ما كتبه بعض المتأخرين على مدين وخرج مأذون لها في جهاد  
 من غير تصريح بالأذن في البراءة وقت لم يأذن له في خصوصها لكن ذهب القاضى وغيره  
 إلى كراهتها (قال طهنا كافر استحب الخروج إليه) كما في تركها حينئذ من عدم صلاحها  
 لها (ويجب محسن من حرب نفسه) يعرف قوته وجرأته (وعدن الامام) أو أمير الجيش  
 لكونه أعرف بالصحة من غيره من الذي شهد من ذلك كرهت استثناء واحدة وحوت من  
 غير عدن يكون المعنى بالنسبة في الجهاد حائرا وذهب المتأخرون إلى تحريمه على من يؤدي  
 قتاله من غير أن يسمي واعتمده المتأخرون ثم أبدى جملة بكراهتها مع ذلك ولأوجه مدركا  
 الأول (وعوز إتلاف بناتهم وشيوخهم لحاجة القتال والظفر بهم) للاتباع في مثل بني النصر  
 الدار فيه أول الخبر ما رويهم فبدأ روى الشيخان في كرم أهل النصف روى القاضى  
 وأوجب جمع ذلك عندنا بوجهين (وكذا) يجوز الإلحاق (إن لم يرح خصوصها  
 لنا) خاصة وإلحاقها لهم (من ربح) أي من خصوصها (بدا الترك) وكراه القاضى جمعها  
 لمن القاضى (وعنده يترك الحيوان) الخمر يتردع نحو أكره جمع حرمة روحه ومن  
 ذلك منع على ما كتبه تركه لا مؤنه وسق حارب نحو الشجر (إلا ما يباين عنيه) فيجوز  
 ما يلاقيه (لدهم أو زيارته) فإسما على ما روي في ربه من أوى (أو عمنه وحدها رجوعه  
 إليهم وصبره) فيجوز بآله أنه دفعه لدهم لدهم فما إذا حلف رجوعه فقط فلا يجوز  
 إتلافه بل بدخ لا كل وإنما غير لغيره ككتاب عتور فيجوز من سبب الإله مطلقا إلا أن كان  
 فيه عدو فيجب ،

(قوله وتنتفع على ما كتبه  
 بعض المتأخرين الخ)  
 في صحة نعم تنتفع كما كتبه  
 بعض المتأخرين (قوله  
 ومن ذلك امتنع الخ)  
 لعل من تعاليلية

(قوله بلا نكاحه) أي للكفار وقوله وحب أي الأصناف (قوله وتنتفع) عبارة مع على مذهب قوته  
 وإلا كرهت من القاضى وغيره أنه إلا أن يكون عدو أو قوما دونهما في الجهاد من  
 غير تصريح في الأذن في البراءة وكراه لدهم سببه ووجهة قال في شرح الروض ومثلها فما  
 يظهر مدين وأقول أنه قد ما يؤول به بسببه له بوق معان الشهادة فوجهه أنه سمع على  
 مذهب ومثله في حاشيته على حج وفي ردي فلا عن شيخ لاسلام لكن ما في الشرح من حرمة  
 مقدم على غيره على أنه قد يمنع التأيد بقولهم إنه يسجد له بوق معان الشهادة لا يمكن  
 عمله على غير مسألة البراءة لأنها أقرب إلى الهلاك من الوقوف في وسط الصف وعونه فسرل مبره  
 اليقين ، وقول سم وإلا كرهت أي بأن كان المبارز عدو أو قوما دونهم في البراءة  
 (قوله وقت لم يأذن له) أي سيده (قوله ودوحه مدركا ذوا) أي حرمة (قوله محرم)  
 طاهره أن مجرد اتصافه بالعدو موجب لقتله وإن لم يكن في وقت العدو وعدمه في قول الشيخ  
 ما يحاله



















ولو سادده حيث لأمرهم (سرقه) أو حده ما أو سوما (أو وحده كهيئة للسنه) مما يظن أنه  
 سكاثره حد فكل عبيدة محبة (على الأصح) إذ يعرفه نفسه فثم مسم القتل ، فإن  
 كان لما يؤخذ ذكره كاملا تخير فيه لإمام ، فاما أحده دى أو من دمة كذلك فانه لا يؤخذ كونه  
 داحه ، والذى يخص به من أحده (على ما كان كونه) على النسيط (المس) أو دى فيه يظهر  
 (وحيث هو سنة) سنة حدث لم يكن حقا أو كان سرقه حسب ما يحسن به وبعد التعريف يكون  
 دمة ، وعلم أنه أكثر أحده الناس فى السرايم وذرقه ، فلو كان وحاص الأصح عنه  
 أن من لم يملك كونه من سنة وحسن حتى أنه يؤخذ سائر التعريف فيه لاحتمال أن أسره الذبح له  
 ولا حرقى أو دى فانه لا يحسن به وهى كسر لادى ، فإن حتى أن أحده مسم نحو سرقه  
 أو حتى أنه يتر شرفه ، لا على قول أرواح أنه دحس وقول جمع مقدس طهر الكتاب  
 والنسبة والإجماع على منع هذه السرايم من البرود والحسد والترك إلا أن نصب من يتسم  
 الاسم ولا حيث يعنى محبة على مذهب أن السرايم لا يسمون وأنه لا يسمون من أمهم قبل الاعتراف  
 بقوله من أحد سنة فهو له ، علم أن السرايم أن شرفى نيا من وكان بنت الما لأن  
 العاقل عدم الاعتراف بالسرايم من معرفة مالكة ، ويحتمل ملكا لادى (ولم يسم) ولو  
 أعني ، وهو ليس إلا ، ثم سواء من له سهم أو صحيح كما هو مسمى سابق التامى ولأصحاب ،  
 وأما هذه التى ، علم دعوه بتدبير السرايم من دى ذلك مردود ، لأن تعنى التامى  
 به تعنى السرايم أن لا يصرح له ويرجح أن السرايم من السرايم ، وعلم أن السرايم من لا يصرح له  
 من السرايم (الانسط) أى (الانسط) فى النسبة) فى النسبة وحسن لتلك على  
 السرايم لإحاطة ذلك فهو متدور على السرايم كاصف لا يصرح به فانه إلا لأكل ،  
 نعم له تصدق من له النسبة به وفراجه فانه من له وسع السرايم فانه ولا ربا فيه إلا للسرايم  
 ربا حقيقة ، وهو ،

شبهه السرايم على ملكه ، فمالو ملك من السرايم فلا يصح عليه (قوله أما أحده دى) أى  
 سوما ، كان بعد أو وحده دخل بلده من أو غيره (قوله من كان) أى حده ، (قوله أن يترى  
 نيا) أى فمن ناس غير السرايم يترى به دى ، ويشترط أن يكون من منها (قوله ولو أعني)  
 أحده من قول المصنف الآتى والصحيح أنه لا يحسن عوار صحيح فى طهره وده (قوله سوما  
 من له سهم أو رصيح) هذا التعيين قصد به التيقيد بخرج به من لاسهم له ولا يصرح كالتامى للسرايم  
 بالجهاد والسرايم السرايم من به كدمة ، وأما من لم يسم النسبة (قوله فانس دى ذلك)  
 قضية السرايم بالتامى أن اعرفى لا يصرح به من لاسهم به فانه جمع ، وقوله مردود ذكرنا قبل  
 الدعوى بالتامى (قوله يسمون من لا يصرح به من السرايم بالجهاد) أى لم يتعين بالجهاد كالخدمة  
 أو حقس الجهد ، أن كان دى و مراد أن شرفته شرفه له مع أنه لا يصرح كما فهمه قوله التامى  
 سواء من له سهم الملح ، هذا ، وبما أن السرايم من له حتى فى العبيدة ، تدخل من ذكر فى عاينه  
 وقوله (وقراصة بتدبيره) أى مما تصفه به على معنى أنه يقرصه لادى من النسبة فلو لم يتسم  
 المقرص ربة من العبيدة لم يحاط به فى شهر لأن هذا السرايم قرصا حقيقيا ، بشرطه ملك  
 المقرص وهو منتف هنا (قوله إذ ليس ربا) وفى نسخة بيعا وهى أولى ، لأن الربا إما يكون  
 فى العقود .

(قوله مما يظن أنه سكاثر)  
 أى ومن يؤم أنه لم يملك  
 هو قضية السن فأنظره  
 مع قول المصنف الآتى  
 فإن أمكن كونه لمسلم  
 وعبرة الحلال مما يعلم  
 أنه لكافر (قوله وأنه  
 لم يسم من غيره) قبل  
 الاعتراف (قوله من أحد  
 سنة فهو له) أى إذ بقوله  
 السرايم من أحد سنة  
 اختصاص به أى عند الأئمة  
 الثلاثة لأبعد التامى إلا  
 فى قول ضعيف له خلافا  
 لما يؤمهم كلام الشارح  
 وقوله والانس من معرفة  
 ملكها فتصكون ملكا  
 لبيت المال أى ككل  
 ما ليس من معرفة مالكة  
 (قوله فهو مقصور على  
 اتقاعه) هل من اتقاعه  
 إطعام خدمه المحتاج إليهم  
 لنحو أهله المصنف الذين  
 حصروا بعد الوقعة (قوله  
 إذ ليس ربا حقيقة)  
 عدة غيره لأنه ليس  
 بمعاملة حقيقة



كسبون الصلوات ثلثة "نعمين" كثر ، وبسببه بذلك من المعتم فقط مالم يدخل دار الإسلام ،  
ويؤخذ منه أنه عند نصب يحد على الدرع من نعم وفائده أنه يفسر حتى به ولا تن منه  
ملكه لأن غير مسمو لا يقان تمولك (أحد) نخلة راء أكثر منه وإلا بوصفه كالأكل فوق  
الشعيرة أحد (أوب وصحاح به) كريت ومن (ولحم وشحم) منه لأشجيرة (وكل صعم  
معتاد كبه عموم) أي على العموم كما تأخذ من النخلة رضى الله عنهم بذلك ولأن در الحرب  
مطبة لمره الصعم فيها وخرج بسوب وما بعد غيره كركوب وملوس ، نعم لو اضطرر لصلاح يقاتل  
به أو نحو فليس يدين عليها أحد لا أخرة ثم رده و عموم ما يندرج الاحتياج له كسكر وقالبه  
ودونه فلا يأخذ شيئا من ذلك فإن أحده فاصيلة أو يحسبه من سهمه (وعلف) بفتح اللام  
وسكونها فعلى الأول يكون معطوف على القوت وبسبب ما بعد أحوال منه بتقدير توصية ، وعلى  
الثاني معطوف على أحد وبسبب ما بعد معموله (لأول) التي تحدها للحرب أو الخيل ومن  
تعدت لأربعة وجوها (بها وبها) وكيفية (كقول لأحد النخلة خمس إيه كؤنة نفسه) (دج)  
حيوان (ما كوله لحمه) أي لا كل ، تصد أكله منه وإن لم يكن في كركش وشحم وحده  
وإن يسر سوق نخاله به أكله فيه حلف في دره متع عما النسط من كان في محل يعرف  
فيه الصعم ، نعم نخلة في حرب الحجاج ، وهو مع نخلة حيث لاها لار لأن من شئته إصدا  
وتحيرة حده يلى لأكل معه حده في أمه وكذا حده منه كذا وسواء وإن ردت  
قصة الصعم ونوعها ، وإن كان من أو اسما به به شئته ثم لأخوه ، أما إردده  
لأجل جلده الذي لا يؤكل معه ،

(قوله ولا يقبل منه ملكه)  
(الح) الضمير الأول للبائع  
وما بعده للشيء  
المعصومين من الكلام  
(قوله بتقدير الوصية)  
قال ابن قاسم كان مقصوده  
أنها جوامد فتؤول  
بما شئت كل من يحسن  
التقدير تسمى كذا الخ .

(قوله كسبون الصلوات ثلثة) أي وهو حذر (قوله وبسببه بذلك) أي نعمين (قوله مالم  
يدخل دار الإسلام) أي من حذر سقطت له ملكه (قوله ولا يقبل) أي فليس أي لا يجوز ،  
وقوله منه أي من حصص (قوله أحد ما نخاله) أي وأصق في قدر ماء ج إليه ، ثم قال القرطبي  
على حده (قوله وإلا ثم وصفه) أي ذكته (قوله كالأكل فوق) أي وأصق في القدر  
هو أحد ولا كل لأن أصل عدم السحاب (قوله لأشجيرة) أي السحب لكونه العبد المحجوب  
في الحرب على ما في وفي مع على مسج : فرغ لو كان جميع الغنيمة أطعمة وعلفا يحتاج إليهما  
فصاهر كلامهم حوار النسط ، الجميع ودمع من ذلك وهو نص فقل اه (قوله أي على العموم)  
أي فهو معصوم يرجع لنفس (قوله أحد لا أخرة ثم رده) أي فإن كان من سهمه أولا به  
نظر ودفرت دقوت ويحسب عنه من سهمه أحد كما ذكره في السكر والعائيد ، وقد يقال  
إن الأقرب الذي ، وغرق بين هذ ونحو السكر أنه أخذ هذا من صفة يقال ونحو السكر من صفة  
نفسه وجوز له أخذه بالموص فيه عليه يد صلب ولا كذا هذ (قوله أو يحسبه) أنه نصركا  
في حذر (قوله على ذوق) هو قوله شفع الزام (قوله بتقدير الوصية) أي بناء على أنه متى وقع  
حان حامد أو نكش . قال لا تملو : وفيه مكلف وإلا فهد ونحوه لا يحتاج إلى تأويل وقوله  
وعلى الثاني هو قوله وسكون (قوله فهو حدهم) يجوز مدل عنه كلامه من أن النسط  
مدار الحرب حيث عنه قوته ولأن در الحرب الخ وهو مأخوذ من قول المصنف بعد محل النسط  
داره (قوله نعم نخاله في جبل حرب) أي حين يصلح للحرب أحدت غنيمة ، بخلاف ما علم من  
الخيل ولا يصلح للحرب كالسكر .







لأنه تحتق بإحلاص انقصود من الجهاد يكون كنهه لله العيب ، وانه من لا يرمه لا كذب  
 اختيار التمسك ، وخرج بحر آية فلا يصح ، غرضه وإن كان رشد الآن أطلق فيما عساه لسنده  
 فالإعراض له ، نعم إن كان مكاد أو مبادر له في الجحاد وقد خصص به الدين ويزيد صفة  
 إعراضه في جهدهما ، فإن أمه له منه صح شي لأصح ، وروى في إعراضه وهو يخرج من  
 الثالث فاستحق إعراضه صح إعراضه عنه كذا في المتن ، وقد عرفت أن كان منه ومن سنده  
 مهابة فلا عيب ، وقع لا يستحق في يومه سده على إعراضه ، وهو دخول العيب في إعراضه  
 ولا يصح إعراضه عن إعراضه دون عيبه ، الك ، وخرج برشد في جرحه عنه  
 فلا يصح إعراضه لبحر منه والشيء عن إعراضه بده سنده ، وخرج من السكر ، ع ، ع ، ع ،  
 نعم يجوز عن كذا في إعراضه ، ومعنى عيبه من التمسك به ، حب عيبه فلا مال ثم  
 تعالى وهذا ثبت له اختيار التمسك ، وهو حق من إعراضه عنه ، بقية ذلك ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ،  
 اعتماد جمع متأخر من صفة إعراضه عن عيبه ، كذا في المتن ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ،  
 فيجمع له قرأ التمسك وكذا بعد أحد التمسك ( و ) لأصح ( ع ) أي من إعراضه عن ذكر  
 ( ع ) من إعراضه ، ومن قسمة دوحس من إعراضه عن إعراضه ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ،  
 معه لغير حق التمسك ( و ) لأصح ( ع ) أي من إعراضه ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ،  
 التمسك ، وادعى مع سده ( و ) لأصح ( ع ) أي من إعراضه ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ،  
 لأنهم لا يستحقونه بغير مكان كإعراضه ، والشيء صفة من إعراضه ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ،  
 مستحق التمسك جهات عنه لا يجوز فيه إعراضه ( و ) من ( سده مال ) لأنه مال التمسك  
 هو ( وإعراضه ) عن حقه ( كذا في إعراضه ) وقسم سده عنه وقسم بين إعراضه وإعراضه  
 التمسك ، ووجه من التمسك أنه لا يعود حقه لو رجع عن إعراضه عنه ، وهو حق كقوصي  
 له رد إعراضه بعد موت وقد انقضى ، وليس له رجوع عنها كما مر ، وأما ما أخرجه بعض  
 الشراح من عود حقه رجوعه من قسمة له ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ،  
 معها وكانوا أعرض مالك كسرة عنها له العود لأخذها فبعد ، وقبضه غير مصرح به ، إعراضه  
 عنها ليس هبة ولا متزلا منزلتها لأن العرض عنه هنا ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ،  
 مفلس كما مر ، ولأن الإعراض عن الكسرة إعراضه عنه لا يجوز ، ولا مستحبه لغيره ، ع ، ع ،

( قوله وإن كان رشم )  
 أي أو مكاد ، كما صرح به  
 ابن حجر لكن يعيب  
 الشارح لا يأتي به ( قوله  
 صح إعراضه ) أي بعد  
 موت السيد وقبل القول  
 كما هو ظاهر ( قوله وليس  
 له الرجوع ) كان الأطهر  
 القاه بدل التواو ، ولعلها  
 للبحال

( قوله لأن به ) أي الإعراض ( قوله وانه لا يرمه لا كذاب ) ما من بعض الناس كما هو  
 واضح ، يذهب من الكذب وقد صرحوا بأن ليس إلا عيبه من إعراضه التمسك ومع ذلك  
 يسمى صفة إعراضه وإن لم يكن له ترك التمسك ، وركه له لا يوجب شيئا من أخذها كان  
 يكسبه أو راد الكسب ( قوله فلا عيب صفة إعراضه ) أي السيد وقوله وروى في إعراضه أي  
 ومات ولم يعشه ، ورت وقوله ويستحق أي عند ( قوله صح إعراضه ) أي السيد وذلك لأنه إذا عصى  
 بقية كسبه فستدبر عنه الإعراض يكون رصحه له لا يوارث فيه إعراضه عن الوارث ، ع ، ع ، ع ،  
 يقل الثالث بعد موت وقت موت ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ،  
 الرصحه به من الوارث فكيف يصح إعراضه عنه ( قوله والشيء عن الرصحه ) من إعراضه عنه ولا  
 الإعراض ( قوله نعم يجوز ) أي الإعراض ( قوله ورجع عن الإعراض ) أي من إعراضه أو  
 بعدها ( قوله وقبل القول ) تستدري يعني بعد موت كذا في القول ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ،











وقوله (ففتح مصر عمود) أي ولم يصح أن يفتح كما في فتاوى داند وغیره فلا حرج في أن صيها لأهاليها من الغنمين ومورثة  
 لهم ، لسكن في حوشه على شرح الروض عن ابن ارقسه تيز من حراسة من الغنم ، أنها ففتح عنوة وأن عمر وضع على  
 صلبهم الخراج فمحرر وليصير وضع الخراج فيها على ما وجد من ذهب (٧٥) ثم رأيت في حواشي من قاسم

في السبب الآتي وهو  
 صريح في أن المراد بمصر  
 المفتوحة عمود خصوص  
 اللد لاجتماع أصيها  
 وبه سبب الإشكال ، وفي  
 القوت ما مره . وقال  
 بعض من أئمة كناه من  
 الختاتين رحمه الله حصل  
 فيها قولان لعدم أحدهما  
 فيها وقت وهو مذهب  
 مالك ، والثاني أنها ملك  
 المسلمين بمصر وما وهو  
 سبب لقواعد الشافعي  
 ولم أجده مضموعا عنه  
 ولذا عن أصحابه وعلى هذا  
 يجوز للإمام بيعها حيث  
 يجوز بيع أرض لعنه  
 وبذلك ضرورة أوعظ  
 ومن كان في يده شيء  
 منها حاربه التصرف فيه  
 كسائر ما في يده اه  
 وتصير موحه كون  
 المناسب لقواعد الشافعي  
 أنها ملك لجميع المسلمين  
 مع أن الطاهر أن المناسب  
 لقواعده أنها ملك  
 خصوص العبد كما مر  
 في المتن ، والظاهر أن  
 مالك إنما قال بوقفيتها  
 لأن مذهب أن الأرض

حوقا من حذرهم وخصهم للصلح الذي وقع بينه وبين أبي سفيان رضي الله عنه قبل دخولهم في  
 التوحيش من شغلها ففتح خالد عمود وأعلاه ففتح ابن ارقض رضي الله عنهم صلحا ودخا نسبي لله  
 عنه وسلم من جهته فصار الحكم له وهذا تجمع بين الأخبار التي سطرها فيعرض (مصره  
 فيها الحياة ملك سبع) كما دلت عليه الأخبار ولعل السبب ما هو ، نعم الأولى عدم نعم  
 وحقها ، حروبا من خلاف من مدعها في الأرض ، ثم السبب في خلاف في حق بيعه ورجوعه  
 وأما حديث «مكة لا يباع ربها ولا مؤجر دورها» فضعيف خلاف ما ذكره ووجب مصر عمود وروايت  
 عمود عند السبكي ومثول لم يرد في عن . وفي أن مد التاء صريح وأنها سود

### (فصل)

في ثامن الكفر

الذي هو قسم الحرية والهدية وقسم من مذاق الأمن لم يرد في هذه المسألة لأنه إن كان  
 محصورا فالأول أو غيره لا يلى حاد فاني ، إنها كانت والأصل فيه فقهه . وإن أجاز  
 من المسلمين متشاركه الأمان وقوله صلى الله عليه وسلم «دمة المسلمين واحدة يبيع بها أديانهم  
 فمن أحقر مسلم» أي نقص عهده «فدنة أمهته» و«مسكة» والاس اسم جمع «واد» شجر  
 والأمانة العهد والأمان والخبرة والحق .

(قوله ونرضها المدة) أي قبل البيع وكذا عهده إن كان ثم موت محبوه (قوله يبيعها) أي  
 مديها . (قوله وفتح مصر عمود) أي ودارها ونحوها عما في إقليمها صلحا اه مع على منج  
 نقل عن شيخ الإسلام في فتاويه (قوله أن مدن الشام) أي أن فتح مدن الخ

### (فصل)

في ثامن الكفار

(قوله في ثامن الكفار) أي وميتبع ذلك (قوله المحصر) أي مدن الأمان (قوله لأنه إن كان  
 محصور الخ) قصته أن ثمين الإمام عمر محصور من لاسه من ماء وث الحرية لا يصح في محصور من  
 وليس مرادا اه شيخنا زياي أي وإنما المراد أن الأمن لا يشرط كونه من بلاد وث الحرية  
 لا يشرط كونه محصور من (قوله فالأول) أي ثامن الكفار ، وقوله فاشي في الحرية . وقوله  
 فالثالث أي المدة (قوله يبيع بها أديانهم) أي كالأديان ارقسه الكفار (قوله فمن أحقر مسلم)  
 هو بالخاء المعجمة والفاء . قال في المختار : الحفير المحر ، ثم قال : وأحقر نقص عهده وعبر ومثله  
 في الصاح

إذا ففتح عنوة نصير وقت بمجرد اختياره ولا يحتاج إلى وقف الإمام كما نقل في عن مذهبه فراجع ويحترر .

(قوله فمن أحقر) هو بالخاء المعجمة والفاء والمهمزة فيه للإزالة أي من

[فصل] في ثامن الكفار

أراد خفارتها أي بأن قطع ذمته .



(قوله النبي ﷺ) أي فهو محرم مرسى من إطلاق اسم الحل على المحل كما صرح به الرمادي والطرطوش طرق الأمة على الذات والنفس بأي معنى من المعاني (٧٦) الأربعة المذكورة وفي كل منها بعد لا ينبغي فليست (قوله نحو في ذاته

[illegible]

(قوله وكل صوح عد) هو واضح في غير الجزية ثم رأيت في نسخة صحيحة بدل الجزية الجزية أي  
 الاحرام (قوله وقد عد) أي عدة شرعية وعقوبة محرم أي عدة (قوله وثمة سكار) أي ما به  
 (قوله على جميع خش) أي وكما يحصور في ما في من شرب الألبان يكون في  
 عدد محصور (قوله عرف به) أي وجوب (قوله ولو أسره) أي ولو كان حربي أسره الخ (قوله لا أسرا)  
 أي فلا يصح أنه (قوله أما هو) أي أسره وبني الإمام باقون (قوله تأنه) أي أو أكثره به بعد  
 به من الخمر ولا يفي بونه فقط لأنه صفة شونه محصور ويراد على الحديث حيث لم يسهل به من خمر  
 وليس تحصور (قوله أن هذه) أي ما من حرام محصور (قوله وهو آمن مائة) هو باعته والتخفيف  
 فيه أن من يبيع من يبيع له سكار في محار (قوله أنه ما فيهم) نصية هذا أن صابط  
 حواري لا يبيع له أحد وهو كذا لكه قد اف موب نبي وعدد تحصور فقط فلا أن يريد  
 بمحصور هنا ما لا يسهل به من محار هو سم على حج (قوله لما صرى التعليل) أي من قوته لأنه  
 مقهور (قوله على عدة خروج من دارهم صبح) ولا يبيع عليه الوفاء بالشرط المذكور فيخرج من دارهم  
 حيث تمكنه الخروج كاشفي قوته ويشرعو عنه أن لا يخرج من دارهم الخ (قوله ولا أمك) أي  
 لا قبل أمك فصار أمك (قوله وبكى كنهه) اخبرناه به مع قوته وبكته والحول أن هذا في

كذلك الخ) في جعل هذا مثالا للذمة بمعنى الذات والفس وقصة والأشهر تتمثل به المعنى لآى بعده فـ من (قوله وله منه سكندر) بـ هـ وهـ و لسـ لها و نظر ما للفرق بينها وبين الأسـ بـ هـ قـ بـ إـ من أفـ هـ (قوله وله ولد من هـ و معـم الخ) أى المراد بهذا اللفظ هـد المعنى المذكور بعده وليس المراد ظاهره كما يصرح به معـم الخـ حـ ثـ قال و مراد عن هو معـم ولم يقل المراد القيد أو المحسوس فـسـ لـ مراد بـ هـ مـسـ و يكون هـ ا قيدا لـ نـدا عليه ومن ثم حذفه من التهجـ و كانت المصنف قال ولابد حـ أما أن أسير مقيد أو محسوس وحيث فلا يتأتى قول الشارح فيها مرة ولا لغيره إلا أن أتينا لمن عـ لى ظاهره وقد علمت أنه غير مراد فللائق حـ هـ فيها مرة فتأمل (قوله أو لا آمنت) عبارة مروية من قبل وقال لا آمنت فوراً انتهت أى لآى

الأمان لا يختص بطرف ( قوله أو الإيجاب ) لعل الأولى حدوده هنا

وإن أفاد فائدة رتبة على ماسة لأنه يرم عليه أن يكون مراددهما قوله كتابه مكررا بالنسبة إليه وأن يكون محذو ترك القابل تأمينا والظاهر أنه غير مراد فراجع ،



فكناية مصطفيا لبهاء الباب عن التوسعة ومن ثم حاربه بقية العر كابر قد مر به عند ثبوت أو  
من أخرس واحتصن بشههما فطون فكذلك كبر كسانه وإلا ففسر صحة ثبوتها من أهمية ولاعية  
(ويجب أن لا تزيد مدته) في حق من تحمها ذكره (عن أربعة أشهر) سواء أكان مؤمن  
بإمام أم غيره لارتبه (وفي قول يجوز من - ج) أنه (مدته) من سبب امتنع قطع لا يرد  
الجارية ومن ثم حاز في الأثر والحق من غير تعدد في ر على حار في راند في عملا  
تدري في الصفة ومحل مقرر حيث لا يصح أن يكون حجج في راند إلى تدري بهم كاهدية  
وأولئك الأمان محل على الأربعة أشهر ووجع من هذا خلاف الحديث كقولها أمان  
(ولا يجوز) ولا يصح ولو من إمام (أما سر) مع قوله السامع (كسوس) وصدقة ك  
الحزب «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام» ولا يصح الجمع بينهما في دخول من جنة أما ما لا ضرر  
فإن لم يظهر فيه مصلحة، ثم فيه ذلك النبي بعد الإمام ثم هو فلا بد منه من الصحة  
(وليس بالإمام) ولا منه بالأول (مد الأمان) الذي منه ومن غيره كفه هو (إن ذهب  
حجبه) بروحه من جهتها فإن عدم مدته لا يوجب كسر إمام أو مؤمن فتصح فيه مدته  
من شاء لكنه متى بطل أمانه وجب تبليغه مائة (ولا يحل في إمام منه وهدية) في قوله عنه  
المكلف وزوجته الموحودان (بندار الحرب) إذا قصد تأمين دمه من غير روي دون غيره فيعلم  
ماله ونسي ذرايه ثم، ثم إن شرط الإمام أو نائبه أو دخوله أو الإقلا (وكذا مائة) من  
الإسلام (مهما) ومثلهما مائة غيره فلا بد من ذلك (في التصحيح) لا ذكر (إلا شرط)  
حدث كان مؤمن غير الإمام، ثم ثبوت ومركوبه وآله استعدته وصدقة مدته مائة الضرورة لا بد  
من غير شرط، وحاصل ذلك حول مائة في إمام لا بد منه مائة كسانه ومنه وادته  
مستلما وما راد على ذلك يدحل أيضا إن كان مؤمن بغيره ولا بد من الإشراف وحجبه في دار  
الحرب يدخل إن أئنه الإمام وشرط دخوله والإقلا (ويستمر سائر كبر) في حرب ولا وجه أن  
دار الإسلام التي استولوا عليها كذلك (إن أمكنه إظهار دينه) انشره أو شرف دونه وأن  
القول ودك في الإعتاب اه سم على حجج وإشاره السامع هو في سائر ذنوب الإله وأعلى  
بذلك الإشارة ذنوب السائل من التمسق والذين في دخول دار ويصوب في ذلك ثم يتم دم  
(قوله فكناية مطلقا) فمهما كل أحد أم العطن فقط (قوله للآية) هي قوله - فسجوا في  
الأرض أربعة أشهر - (قوله من الحرب) (١) أي فائده (قوله كاهدية) قضية الدشيه كاهدية  
حراز الريادة على الأربعة إلى عشر سن حيث رأى المصلحة ولا يجوز زيادة على العشر (قوله  
يخالف اهدية) أي فانه يصدق عقده عند لأخلاق اه سم على حجج (قوله خبر لا ضرر)  
أي لا ضرر نفسه ولا ضرر غيره فالله لا ضرر بدخوله على نفسك ولا ضرر بغيرك (قوله فان حارب  
نبيه) وجوبا فالزم يبدل يظل نفسه حيث مضت مائة بعد علمه عنك فيها اسد ولم ينعن أو  
فيه نظر والأقرب الأول لو حود الخلد المافي لانتدائه وكل مانع من الصحة إذا كان لو طر  
فسد لا ماصوا على خلافه (قوله بكنه من نظر أمانه) ما أومس (قوله وروخته) ذل  
شيخنا الز يادى اعتمد أنها لا تدخل إلا بالتصميم عليها ومثله في سم على منهج تسل من  
الشرح (قوله حيث كان مؤمن غير الإمام) أي وإن كان الإمام دخل بلا شرط .

(١) قول المحقق (قوله من الحرب) ليس موجوبا ينفع الفرج التي بأيدينا اه مصححه .

(قوله مطلقا) أي سواء

حاربهم أو لم يحاربهم

ثم لا (قوله ببناء الباب

عن التوسعة) هو عبارة

لر كاهدية بضرورة البص

هنا دون سائر الأنواع

كلا يخفى لا يكون لأشارة

من التمسق كناية مطلقا

وإن أوجه الابق







ومن الإكرام قوله لا تطلق إلا من حيث لنا أن لا تخرج من هذا (وهو عند الإجماع على ما هو  
الكافر العاطل الشديد سمي به لدفعه عن نفسه ومنه العلاج بدفعه له) (يدعى على) كقولنا  
(دفعه) (بإمكان اللام وفتحها سواء كانت معية أم مفهومة من فاعل محذور في يظهر أو على أصل  
عرقها أو سهل أو أرفق طريقها) (وبه فيها حارة) مثلاً ونحو حرة مفهومة وبه فيها (إمام حار)  
وإن كان المحل محمولاً غير محمول للحاجة مع أن الحرة ترق بالأمير وتنتقل بالدين ولو من غير  
كسبة كأن يكون عنها فيقول هي هذه للحاجة فما به فارق مرق في الإحارة وعنده كسبه قاله  
بعضهم والأوجه حمل ما هنا على ما إذا كان فيه كسبة ووافق ما هنا فلا يجوز معه هذه  
العاقبة على ما قاله جمع لأن فيها أنواع من التعذر وخدم مع الكافر لأنه أعرف بالدينهم ورفيقهم  
ولم يمتدح معاً أيضاً كما رجحه الأذعري والثعلبي وغيرهم ، وقضى كلامه اندفاع كذا المعنى في  
المعينة عنده فيعلمها إن وجهها حية وإن شئت فقل هو من عند الله في قيمتها وحج  
بقوله منها قوله مما عتدى فلا يصح للجهل بالحمل الحاجة (فإن قلت) عدوه (بذلته) ووجه  
من عاقده ولو في مرة أخرى وفيها تلك الأمة المعينة أو السهمة حية ولم يرد أملاً أو شئت معه  
أو معه لا عكسه كما أتى (أنتهيا) وإن يردح سواء كان بعض ما حوى ذمه من معصية  
مع بعضهم كما هو ظاهر إذ لا عدو له مع أنهم في مثل ذلك لا يمتنعها ما شرب من الدعة (أو)  
فتح من عاقده (أمرها) أي دلالة أو غير معاقده ولو عدله (فلا) شئ به (في لأصح) لأنه لا يردح  
وهو دلالة ، والثاني بسببها بالدلالة (فإن يمتنع فلا شئ به) لعدم عدله بدلالته مع وجهها  
فأخص مقدمه بحقيقة وإن لم يكره لعمته (وقيل إن لم يمتنع المحل بل يحج فيه حرة من) يردح  
بدلالة ويردح ما يردحها من كان المحل فيها ولا يمتنع في إباحة ففتحها من على مقادير  
الموردى وغيره (فإن) محملها عدله بدلالة (ولم يكن فيها حرة) أصلاً أو بوصف شرط (أومات  
صل العقد فلا شئ به) لأنه لا يمتنع بشرط (أو) مات (بعد الطهر وقبل التسميم) إليه (وحج  
من) لأنها حست في فمته فأدلف من صفة (أو) مات (من الشرع) شئ به (في لأصح)  
كأن لم يكن فيها لأن له معدومة بعدم القدرة عليها ، والثاني لعدم خاصه وعدم سببها  
(وإن شئت) معينة الحرة على مقدمته على الشراح .

(قوله بل هذا كراه ثان<sup>(١)</sup>) قد بطل إن تر هذه لإكرام الذي مع بحث درص قوله السابق  
وإلا بحث وإلا فلا تر له كراه هذا هو سم على حج قد دل على أن قوله السابق وإلا بحث  
على ما لو لم يكرهه على خلاف خصوصه لكن بوجه من الخس وخو حجب حذر منه لا يخرج  
من الزدح برعنا لهم في إطلاقه (قوله ووجهه محجب معه) أي تسبب وقوله ففتح أي لم يردح  
وقوله وإن شئت عليه وقوله فيه أي من ذكر (قوله لا يمتنع) أي أن شئت عليه (قوله أنتهيا)  
أي أعطى التي وقع العقد عليها إن كانت معينة أو من يعسها إلا من كانت مفهومة (قوله ويردح  
ما يردح) أي في قوله فالحمل مقدم (قوله السابق على ما في) لا يردح (لأن صورته أنه عوفد المحل معان  
من ماله أو من المال وإلا فعد مرتبة وعنده كسبه من عه السهمة لم يردح المحل بل يردح  
( ) قول المحقق قوله بل هذا كراه ثان<sup>(١)</sup> هو موقوف على ما في المتن من ملاحظة .

(قوله هو الكافر العاطل)  
(الح) ويعلق أنها على  
السم يتصف بذلك كما  
ذكره الأذعري (قوله  
وإن شئت) أي بعد  
الله أي أو كانت أمة  
(قوله وشئت معه) أي  
مع (قوله لا يمتنع)  
أي إن أسلم هو عدوه  
لا يمتنع الحق منها إلى  
قيمتها قاله ابن قاسم  
(قوله لا يمتنع الشرط وهو  
دلالة) أي موصوف بالفتح  
درصاق ما في المتن الثاني



والأقرب عدم الرق ، والتول بأن الحرية إذا أسلمت قبل الطفر لا يعطى قيمتها مردود ( فالمنه  
 وحب بدل ) بد إسلام مع رفقها والأسبيل ، سبيلها فيعطى بدلها من أصل العسمة كما هو  
 نوحه الحريين من لم يكن عديمة نكح وحوته في بيت الدل ( هو ) أى الدل ( تحرره من  
 وقيل ديمها ) وهذا هو المعنى كافي الروضة وأصله عن الجمهور ، نعم لو كانت مهمة كانت كل  
 من فيها وحب عسمة من أسر إليه قبل الموت في أصح الحريين يمين له واحدة والعسمة قيمتها  
 كما هي حاله لو كان أحدا ، وخرج بعدوه من بيتها صبحا له لاشه ودحت في الأمن من  
 مشع من قبول بدل وممن سبها سنة الصبح و أصح من وإن ربحوا شيمها بدلها  
 نكحوه من محل ارضح

### ١ كتاب الحرية

فصل في كل من العبد وإن كان مملوكا يد رقيقا ، ان لأنه معي بها في ذمة الله هي كأحد  
 من الله تعالى وسبب إنقاذها من غير أن يفرم أو يفر من جماعة قوله هي - حتى يعضو  
 يد عن يد وهم من عروب - يد هي مخرجه من شدة لونها حره ، غصهم مسا وسكانهم في  
 د رة فهي إرلال لهم إسمهم على الإسلام لاسيما من خدوه أهل وعرفوا بحالهم لا في ماله  
 تقريرهم على كفرهم لأن الله تعالى أعز الإسلام وأهل من ذلك ومشروعتهم معه يروى عيسى  
 صلى الله عليه وسلم في نفس بعد ذلك أنه لا يرق لأحد منهم شبهة من ثم يقبل منهم إلا الإسلام  
 وهذا من شرع لأنه إن لم يكن كذلك - له منه صلى الله عليه وسلم من القرآن والسنة  
 والإجماع وعن أحمد مسندا من هذه الثلاثة واليه يرجع في رمة لا يمل منها إلا في  
 يوفى ما به بد لا يمل الا حرم مع وجود النص واحدا إلى صلى الله عليه وسلم لا يخطئ - ولها  
 أركان عتد ومعقودته وعقله ومكان وصيعة و بدأها أهمها ، فتس ( صورته عقدها ) مع المذكور  
 أن قول لهم الإمام أو شيه ( أفركم ) أو فوركم كفي شر .

( قوله والأقرب عدم الرق ) هذا قد عرفت فبقية قوله بد إسلامها مع رفقها الخ لا أن يقول  
 بالنور بيع لأى في كلام سم ( قوله والأسبيل عسمة ) كأنه على النور مع أى مع رفقها بد كانت  
 حره وأسلمت من لأمر والأسبيل عسمة إذا أسلمت لحره بعد الأسر أو أسلمت الرقعة فيدمل اه  
 سم على حج ( قوله ويعين ) أى الإمام وبت سابع النعمان الإمام لأن رص العتج بملهمة من  
 الإمام والعقد عليها رضا بما يعينه الإمام .

### ٢ كتاب الجزية

( قوله طلق ) أى شره ( قوله الأصغر ) حر هي ( قوله قوله تعالى ) بدل من قوله في الآية  
 وحر لمنه! محدوف نى وهي قوله الخ أو بدل من قوله الأصل الواقع خيرا عن قوله هي وقوله  
 كأحد في موضع الخ من هي ( قوله وهذا من شرعا الخ ) نى كونه معناه يروى عيسى  
 ( قوله مع المذكور ) وسيأتى مع عزم اه سم على حج

( قوله مع رفقها والاستبلاء  
 عليها ) قال بن قاسم كأنه  
 على النور مع أى مع  
 رفقها إن كانت حره  
 فأسلمت من الأسر  
 والاستبلاء عليها إذا  
 أسلمت رقيقة

( قوله وإن رضوا ) قال  
 ابن قاسم لعنه فيما إذا  
 كانت رقيقة والإفد حولها  
 في الأمن مع سة فاق اه  
 سلمى .

### [ كتاب الجزية ]

( قوله واجهاد النى صلى  
 الله عليه وسلم لا يخطئ )  
 أى فهو كالنص لا يجوز  
 الاجتهاد معه ( قوله  
 أهمها ) فديقه وم أهم  
 مها ) وعسرة التبعة  
 ولاهمتها بدأها



والجواب على الأول ما نحن فيه الوعد بما أنه يكون له ويرى تصديقه الحس مع الاستسبال لأن  
 ما عدا عيب النحر من الترائف يكون محالاً بأنه متى ثبت كاشفاً ولا بد منه ممتنع  
 في التبيين أن أو ثبوتاً في أحضر الشخص لا يكون صريحاً وذلك لأنه وفي إقرار أن قوله تكذبوا  
 بأنه وعد لأن شدة نظره في هذا الباب لحقن الدم اقتضى عدم النظر لاحتماله للوعد (بندار الإسلام)  
 غير المحال إنك في شرط التخصيص على إخراج حال العقد اكتفاء باستثنائه منه ويرى جهاد  
 في إقامتهم بها (أو نحو ذلك) أي تعديلاً (أو نحو ذلك) في كل جواب، ويرى عدمه  
 ذكر كونها أول الحول أو آخره فيجمل قول الجرحى به كذا على ذكر (و) الحكم  
 الإسلام) أي بكل حكم من أحكامه غير نحو (أو نحو ذلك) والشرقة لا كذا في الحكم  
 وبركاج شحوس للمحاروم ومن عدمه شدة (أو نحو ذلك) وبما في تفسير الفهر في ذيله (أو نحو ذلك)  
 ويرى وجب التعرض عند مع أنه من عدمه (أو نحو ذلك) مع جرح (أو نحو ذلك) من جرحه وشدة  
 على في البيع والأخرى في ذمة ولا يشترط عرض (أو نحو ذلك) وكذا في جرحه  
 لا بد من ورود له حوله في الإقرار (أو نحو ذلك) وبما في تفسير الفهر في ذيله (أو نحو ذلك)  
 ويقول به (أو نحو ذلك) لأنه في (أو نحو ذلك) من الوجه، ثم لا بد من ذكره  
 لا بد من الحكم الإسلام لاقتفاء الجارية عنهن، وبما في ذيل (أو نحو ذلك) لأنه في ذيل (أو نحو ذلك)  
 أمّا (أو نحو ذلك) فإن كسايات الأمن لو ذكر مع (أو نحو ذلك) على (أو نحو ذلك) كذا في (أو نحو ذلك)  
 (و) أصبح شرطاً ذكر قدره (أو نحو ذلك) أي خبره كذا في (أو نحو ذلك) وفي (أو نحو ذلك) لا يشترط ذكره  
 و (أو نحو ذلك) على الأقل (أو نحو ذلك) من (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك)  
 سواء فلا يشترط ذكره (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك)  
 لأنه يدل على الإسلام في العسمة وهو لا يوافق (أو نحو ذلك) في تركه (أو نحو ذلك) لأنه في (أو نحو ذلك) ولا  
 «أو نحو ذلك» ما أفركم الله» فلا بد

(قوله غير أنه يكون له الخ)  
 أي لا يصح إثارة  
 تلك وغيره من في الجرح  
 بالذات (قوله للحال) أي  
 كالاستسبال (قوله وأنه)  
 البينة منه فهو عطف  
 على ذلك الخ وكذا  
 لم يرد الدم (قوله كذا)  
 والشرقة) أي تركها  
 (قوله ومن عدمه كذا)  
 أي أنه معطوف على  
 (أو نحو ذلك) وهو من حوله  
 لا يحكم كذا على (أو نحو ذلك)  
 أي من جعل الشهادة  
 ابن قائم له معصوماً على  
 من أحكامه (قوله أما  
 النساء) أي المستثنيات  
 (قوله هـ) أي في الإيجاب  
 من ما ساقى في القول  
 (قوله سوء) لأنه من  
 متعدي إلى (أو نحو ذلك)  
 كذا كذا (أو نحو ذلك) ذكر  
 بعد قول المتصف عن

(قوله وسبحان على الأول) قد رجع صريح نصيب شبهة (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك)  
 التي حوت عدم صحة العقد به مع فهم الجرحى (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك)  
 (أو نحو ذلك) على حجج (قوله وأنه) أي انصرح (قوله وفي إقرار) أي وفي الإقرار  
 (قوله على حجة) أي أحضر (قوله على حجة) أي في (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك)  
 (أو نحو ذلك) (قوله في كذا حول) (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك)  
 (قوله كذا في كذا) (أو نحو ذلك) (قوله ومن عدمه كذا) (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك)  
 من (أو نحو ذلك) لا يقتضي تعدد هـ (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك)  
 مع على حجج (قوله وأنه) أي المتصف (قوله بغيره كذا) (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك)  
 صور الأصلي على الإطلاق تقدم الإيجاب (أو نحو ذلك) على حجج (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك)  
 عن الإيراد بل هذا اعتراض على الجواب، نعم يمكن (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك)  
 صورة عقده الأصلي من الموجب وهذا ليس (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك)  
 موجوده كذا (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك) (أو نحو ذلك)







على أنها نسخة أو يهود أو نصر بعد بعث يسا عليه السلام وكتبتوه دافعة وير  
كان المسيح قد شجر عن كسوة موصيه وسنه وقصبة كلامه أن انصرف حو كل من ثوبه  
عد المسيح لأحدهم ، وهو الأوجه جلد يسقي بدليل عهده من أحد ثوبه ونبي كاني  
( أو شككت في وقته ) أي اليهود أو النصر فكان مثل المسيح ثم بعد تعيب نحس ثوبا ، ولو  
سعد عدلان كبهم فان شرط في انعقد فطهم من بان كهم عسلهم ولو فوجهم أو جههم  
أنه كدالك لتلبسهم علينا وإطلاقه اليهود والنصارى وثمة مد تولدته ، لأن اليهود والنصارى  
لأصليين الذين لا انتقال لهم هم الأصل ، ثم ذكر لا نقل عنه فسه دأولاد ، ومرددهم  
البروع وير سموا لأن العاد أن لا نقل لهم يكون سمد مرو العنه وبناك قد عطف برحق  
دأولاد له قدس قد كرمهم ، فادع البول أنه لو عكس لكان نبي ودعوى أنه يحد في  
من يهود أو نصر قبل المسيح بعثه لأولاده فطهم ونس كهم يحد فطهم من له سمد من  
دس آتهم بعد بعثه مردود لأن الكلام في أولاد فطهم من سمد بدل وردة لكن لا شراري  
آتهم وجه ( وكذا راعى سميت بحسب إبراهيم ورأى أبو موسى لله ) على سمد و ( سمد )  
وسم ( وصحيف شيد وهو من آدم اذله دس سمي كهم فادع في قوله تعالى - من سمد  
أوتوا الكتب - ( ومن أحد أنويه كتابي ) ولو الآية اذ رانك في ثمة دس شتا ، وفي  
كون شرط حل نكاحها اختيارها الكتابي بأن ماها أوسع وه أوهم شرح اسبح من أن سمد  
ذلك قد بها أيضا غير مردود ، وإن ثمة فسه سمد كهم لا يريه ( ولا حرم من على له )  
في استنباطه بعد ذلك ثمة وهو في ذولي صحيح وحسين وطلع به نصبه ، وفي الآية في أصل  
الروضة صحيح الفرق وقول من ران ثمة قطع نصبه ثمة ، ثم نوح اس ونبي من كتمه ،

( قوله على أنها نسخة ) أي وهو الزاحج ( قوله وسببه ) عطف سبه ( قوله وفصله ) بدل ه  
سم على حجج ووجه الكثر أن قول سمد من يهود كما صدق بكل صدق ما أخذ ، ثم بين  
الافضاء لأن يقال : ما كانت من صيغ العموم كان له در مهادت ( قوله وو شهد عدمن  
كبهم ) أي وقد دعوا أنهم من تعقد هم خريه ذنه يصل قوله في ذلك كاني ( قوله وسببه )  
أي يكون أصولهم يهود أو نصر قبل المسيح ( قوله ، أنه لو عكس ) كان يقول ولا بعثه  
إلا من يهود أو نصر قبل المسيح وأولاده ( قوله وإلا لكان ثمة ران آتهم وجه ) هذا مجموع  
ال له وجه ، وهو أنه ما ثبت لهم احترام يكون فطهم قبل المسيح يرى الاحترام لأولاده وإن  
سقاوا معاهم فمهم انه سم على حجج ( قوله وفارق كون شرط حل نكاحها ) هذا صريح  
في أنها إذا احترمت دس الكد في مهمات ودكره الشرح في ثمة ل يحرم نكاح من لا كتاب له  
عن الشيخين عن النص ، ثم قال لكان حرم لرمي في موضع آخر سمد بها وهو وجه اه  
( قوله احترمتها الكتابي ) أي دسه ( قوله لا يقرره ) أي وإلا فالشرط أن لا يحترمت دس لو نبي  
مثلا ( قوله نعم لو سمع ) هذا يعهم أنه لا أثر لاحترام قبل النبوة ، فان كان كدك فتوى ساس  
احترام الكتابي لح محل عد النبوة ، ووجه أن الصبر لا اعتبار باختياره وليس من أهل آخره  
وهو يتبع أشرف أنويه في الدين وقوله ويدس دس أنه احتراما لمع ولا يظهر منه دس وجه  
من الناسين ، ومفهوم ذلك أنه يعرف وهو صريح قوله السابق أو لم يشر بث لأنه في الدلع بدليل أن  
الصبر لا حرمه عليه وأنه يتبع أشرف أنويه في لدس وأنه لا أثر لاحترامه فستل سم على حجج

( قوله لأن اليهود )

والنصارى الذين لا انتقال

لهم الخ ) عبارة التحفة

بعد ذكر الاعتراضين

لأنين نصها ويرد بأنه

ذكر تولد دس وهم

اليهود والنصارى

الأصول الذين ليس لهم

الأصل ثم لذكر

لا نقل الخ ( قوله وفارق

كون شرط حل نكاحها

احترام الكتابي ) الذي

فيه في باب النكاح ، وما

هو اعتبار حرمة نكاحها

مقدح احترام أهم من كثر

وهو راعى ها لاس حجر

وهو حار على احترامه

ثم ( قوله نعم لو سمع

س ونبي من كتيبة )

هذا مفهوم قوله الماز

احترام الكتابي أو لم يشر

شيئا ، والظاهر أن حكم

عكس هذا الاستدراك

كذلك فيراجع .















ولا يلحق حرم المدينة بحرم مكة في ذلك وحواليها بل بدأ لأهليته وغيره بما لم يترك منه ، وصح  
 أنه صلى الله عليه وسلم أُرهم مسجده سنة عشر بعد رسول رادة سنة سبع ، وبصرفه أهل نجران  
 منهم في أمر المسيح وغيره (وإن مرض في غيره) أي حرم (من حرج) وعظمت شدة في غيره  
 وحيث يجوز مدة مرضه (ترك) تفدياً لأعظم الضرر (وإلا) بأن لم يعظم (فإن) حتى حرمة  
 غل ، وهذا هو المعتمد وإن ذكر في روضة كالأصل عن الإمام أنه ليس مضاف ، وعن جمهور  
 عدم ذلك مطلقاً (فإن ما) فيه (وغيره) منه نحو خوف بعد (دفعه) للضرورة  
 فإن لم يعسر نقل ، أما الحر في أو المرتد فلا يجري ذلك فيه حوار إمرء الكلاب على حيته ، فإن  
 يريحه عيت حيمته

### ( فصل )

( قوله لأهله ) عدم  
 لأهله إلا ما كان للصغير  
 فيه لحرم مكة .

### [ فصل ]

أقول الجزية دينار  
 ( قوله فلو مات ) أي أثناء  
 السنة ( قوله وكان قياس  
 القول الخ ) ولا يقال إن  
 السنة متداخلة بالعقد لأن  
 د في الأجرة حاله  
 والجزية لا تكون إلا  
 مقبلة

أقول حرمة ( من عت ) أو فقر عند فقه ( دينار ) حرج مصر وبذلك حوز العتة إلا أنه وإن  
 أحد قيمته وقت لأحد ( لكل سنة ) خير « حد من كل حدة » أي حرج « دينار » أو عدله  
 أي مساوي قيمته ، وهو « حرج العين » كسرها ، وتوهم عدم بند دينار أي حرج درهم لأن  
 كانت قيمته إذ ذلك واحد لا كثيراً ، فما عددها وجوز « فقه » منه إن قلته مضافة بأجرة  
 ، إلا فلا ، ويجب ما عقد وتسقوا « أثناء » من شهر « عت » في خمسة حرج وح ، وروايات  
 ولم يستعملهم إلا أثناء السنة وح « فقه » في « ما حرج » ولا فداها « است » السنة  
 وكان قياس القول بأنها أجرة متداخلة به لولا ما نصت من مريد رفق بهم بأشدهم على الإسلام  
 ( واستحب للإمام ) عدم قوت ،

### ( فصل )

أقول الجزية دينار

( قوله دينار حالص ) والمراد به المثلث الشرعي ، ويسوى لأن نحو « عت » قصة وأكثر ،  
 « دينار المتعامل به الآن نقص رتبة عن المثلث الشرعي أربع ، والله » دينار الشرعي « لا »  
 قيمته أو قصت ( قوله وإن أحد قيمته ) أي حرج أحد قيمته ( قوله وهو نصح العين ) ما ذكره  
 من جواز الوحيين فيه نقل عن بعض العرب ، وصوب بعضهم في منه النصح ، وفي مختار بعد  
 كلام ذكره فيه ، وقال الفراء العدل « لفتح » ما عدل الشيء من حرجه ، والعدل « لا » كسر  
 المثل ، تقول عددي عدل علامك وعدل شاتك إذا كان « ما » من غلام أو شاة عدل شاة ،  
 فارد أردب قيمته من غير حرجه ففتح العين ، و « كسرها » بعض العرب فكأنه عتده منهم أم  
 وعينه فتوب الشرج وحوار كسرها من عت هذه القيمة ( قوله حرج وح ) أي « ما » كانوا  
 « لا » ( قوله يوم يفت ) من « ب » ( قوله أما حرج فلا يطعه ) أي « ما » حرج « ما » ( قوله  
 « هم عت » للإسلام ) أي « لا » مبرلة مبرلة حرجه مبرلة « ما » حر السنة .



أبي حنيفة (هذا التعليل يقتضي أن الاستحباب مبنيا بأحد دينارين من المتوسط وأربعة من العلى الذي هو ظاهر المتن فلا بد من عدة أخرى لاستحباب الزيادة (قوله وإن عم) أى لو كبر أى ولا يقال إن تصرف الوكيل موقوف بالمصلحة للوكيل (قوله ويجوز عند أحد إن عقد على الأوصاف الخ) كعقدت لكم على أن على العلى أو بقية المتوسط دينارين والعقد دينار مثلا ثم عند الاستيفاء إذا دعى له فغير أو متوسط يقول من أتى على مثلا فملك أو أربعة هكذا نقله ابن قاسم عن الشارح ، وحاصله أن المراد بالمعاكسة هنا منازعته فى العلى وضديه وليس المراد المعاكسة المذمومة ثم بإطلاقه يقتضى استحباب منازعته فى نحو العلى وإن عم فقره ومما فيه (قوله لاختلافه) لعل الضمير للعلى والتوسط ضامن (قوله يمتنع عقده أو عقد عليه الخ) ظاهره أنه يصح عقد السفيه لنفسه بدينار فخرج (قوله استقرت) يعنى لم يسقط ولا يهوى مستقرة نصي الرمن كالمس (قوله

أحد دينار) أى كسرة أى عيب زيادة على دينار (حق) يعقد بأكثر من دينار كدينارين متوسط وأربعة لعلى ليخرج من خلاف أى حصة هبة لا يتجردها بذلك من حيث إمكانية الزيادة وإن علم أو شئ يحسم بها وحسب عليه إلا استحقاقه وحسب عم وطعن أهم لا يحسمه أكثر من دينار ولا معنى لك كسرة أو حصة قول المصنف وعدده حوز إجماعه على أكثر منه حصة والمالك كسرة تكون عند العتق عند على الأشخص حيث عتق على شئ امتنع أخذ زائد عليه ويجوز عند أحد إن عم على لأوصاف كسرة العلى أو المتوسط وحيدة فليس للامام أو نائبه من كسرتهم حق (ياخذ من) كل (متوسط) آخر الحول ولو بقوله منه مدت خلافه (دينارين فأكثر) من كل (عنى) كذلك (أربعة) من الدنانير فأكثر والأوجه صلا العلى والمتوسط هبة وفى الصيغة حصة تخامع له فى مائة مائة مائة إن لم يرد له ولا يعرف لاختلافه خلاف الأنواع المذكورة يمتنع عقده أو عتقه به أكثر من دينار على عتق رشيد فأكثر ثم حجر عليه بأحد حول آخره لزمه ما عقده به كجواز أكثر من أربعة من كسرة أو حصة فمؤخذ منه لأكثر كما هو ظاهر (وورعته بأكثر) من دينار (ثم عموا حوار دينار برهم مال المرموه) كمن عدل فى الشراء (فإن أبوا) من بذل الرأى (وإذا صح أنهم لا يبيعون) للعهد بذلك فيحسم الإمام منهم ما أتى والثانى لا يوقع منهم له (بما لم يبيع) (أو من) (أو من) أو حجر عليه سنة أو خمس مستقرت فى ذمته كبقية الدينون فتؤخذ من ماله فى غير حجر العلى ويصارب بها مع الغرماء فيه وإذا وقع ذلك (هـ) سنة أو (سنة) أحد حجر من من ركة مائة على الوصية والآثار من كان له وارث وإلا فتركته فى فلا معنى لأخذ الجزية منها لأنها من حصة العلى ،

(قوله أخذا بمصر) أى فى قوله ولا أحد لأكثرها أما عند ضعفنا الخ وقد توقف فى الأحكام من حوز ما دون حيث لم يرضوا بأكثر وهذا لا ينافى استحباب المعاكسة لاحتمال أن يتجاوزا للعقد بأكثر (قوله فانه لا خبرها إلا بدت) أى بأربعة فى العلى ودينارين فى المتوسط (قوله وجبت عليه) أى فلو عقد بأقل ثم وسمى صحة العقد أو عقده لما تقدم من أن المقصود الرضى بهم فى الإسلام ومخاطبته لهم على حق الدينار (قوله وخور) أى بما كسرة (قوله كذلك) أى آخر الحول ولو بقوله (قوله كالعقبة) من سمع عدم اعتقاد أنه كالعقبة وهو أن تلك قوى عشرين دينارا عند الحرية وكتب قوله كالعقبة أى بأشريد رجه على حرجه (قوله لا بالعاقلة) أى وهو من عتق بعد كفاية العمر الثمان أكثر من عشرين دينارا والمتوسط بعد كفاية العمر الثمان أقل من عشرين دينارا (قوله فسمع عقده) أى سمع عيبه وعلى وليه العقده معه وإن رتب فى ذلك (قوله لرهم مال المرموه) أى فى كل سنة مائة منهم (قوله أو حجر عليه سنة الخ) فديعت من من ثم إذا عتق رشيد ثم سنة عتق مائة به إلا أن يتل ذلك فيما لو استمر رشيد فى حجر الحول ومعه فمما حجر فى ذمته وفى سحر إمارة أو حجر عليه سنة وهو المناسب لقوله بعد وقوى النسخ الخ وكتب أيضا لطلب الله به قوله أو حجر عليه سنة كذا فى شيخ الإسلام وكتب عمر مائة سنة مائة مائة فى هذا والحالة معرية وسيا فى ما يوافق هذا النقل فى قوله وقول الشيخ الخ (قوله أو من) أى فى كل سنة مائة على العلى ،











































بشره من العهد (فانقص) بجمعه الشرط (وإلا) بأن لم يشترط ذلك ومثله ما لو شئت  
 من شره أولاً في لأوجه (فلا) ينفك من لاشدء إحلاله بنصود العتد وهد عو انعمه وإن  
 صحح في أصل الروضة عدم النقص مطلق وسوء انفس أد لا نعم عليه موجب قتله من حد  
 أو غير يربو رحم وقه باستقصاه صار منه فث ثما ميسر به كبر عتدهم أن القرآن ليس من سجد  
 لله وأن الله ثابث ثلاثة عشر من به مصنف قصه (ومن تنص عتده شئت حار) من وجب  
 (دفعه به وقناله) ولا يمنع المؤمن انعم حبه ومن ثم حار قتله إن لم يكن دفعه به ذلك يقتصر  
 من كلامهم ويتجه أيضاً أن محبة في كامن في عدم بدفع بالذبح لأنه لا بدفع به كمال ما لا للمسلم  
 في عدم المسافرة إلى قتله مصلحة لهم فلا يوجب عتدهم (أو غيره) في (لم يحار) إدفعه  
 منسبه في لأشهر من شره الإمام فيه) إن من خصب بعبدة عتده لامة وبلا وحسب حبه (وغير  
 ورقا) الواو هنا وبعد بمعنى أو وآثرها لأنها تحذف في التثنية غير وحاً من الحذفين (ومما  
 وفداء) لأنه حرقى ثلث أمانه وبه فرق من دخل أمن نحو من منة ساد ولا ساق هذا فوضعه  
 في المدة من دخول دار أمن أو هدية لأمن وإن من خصب بهاد من سبع أمن مع أن  
 حق الذمي أكد لأن حناية الذمي أخص لمخالطته لناخلطة ألقته بأهل الدار وهو من سبه  
 أكثر (قال أسلم) من انقص عتده (قل الذبح راضع الرق) والقتل والعداء بخلاف  
 لأسير لأنه من خص من لم يملكه بالقتل منه من مقدمه لطف بغيره والحجب أنه من  
 (وإذا بطل أمان رجال) حصل بحرية أو عتدها (لم يعمل ثمن) رزاهم من حو  
 (لستهم وانصبت في الأصح) لاشدء حبه منهم بامنة ثمنه وإنما دعوا في العتد دون  
 النقص تغليباً للعصمة فهما والثاني من معاليم كالمعروف في ثمنه ثمنه من ربه وسوا  
 دار الحرب أجيب الفاء دون الفاء إن كان حمار لهم (وإذا حاربوا ذمى مدافعهم والمخوف  
 بدار الحرب بلع المؤمن) وهو الممنوع من ذمى على سبه وهو من قرب من قتله في ظاهر  
 حناية منه.

(قوله لمخالطته لنا) جرى  
 على العاد قوله بلع المؤمن  
 قال البندانيحي وغيره  
 وهو راد به أقرب بلاد  
 حرب من دارنا قال  
 لأدري هذا في الصراقي  
 باهر وأما اليهودي فلا  
 منس له بامنه ما قرب من  
 ديار الإسلام من ديار  
 حرب كاهم من يرى فيه  
 حرمهم أشد عتدهم من  
 يجوز أن يقتل للمهودي  
 أحدهم لنفسك مأمنا  
 والمخوف أي ديار الحرب  
 شئت.

(قوله إن شره انتقص العهد) ونسب في هذا المصنف في ما نصرت البه (قوله تنقص)  
 في فيترتب عليه أحكام الحرب من حق لو عتد ورثه سم الذي فيه عتده في نجرانه وخو  
 بعره الكلاب عن حبه (قوله وهذا هو العهد) أي التخصيل (قوله من حد أو غير ر)  
 ومنه قتله باسم إذا قتله عمدا كما هو ظاهر (قوله وقتب) مخصصه (قوله فلا يعوب  
 عليهم) أي فلا خالف وقتله ابتداء لم يضمه (قوله وإلا وحت إحاشه) صهره وإن سكر منه  
 ذلك و ينبغي أن محله حيث لم تدل قرينة على أن سؤاله فقه فقط







أو به دارهم ولو مع قوما في جميع ( فإن لم يكن ) ما صعب كما في الخبر ورأى لصلحة فيها  
 ( حارت أربعة أشهر ) ولو بدون عرض ثلاثة السابعة ( لاسية ) لأنها مدة الحرية فامتنع  
 بقريرهم فيها بدون حرية ( وكذا دوسها ) وفوق أربعة أشهر ( في الأصهر ) للآية نصا ،  
 ثم عقدهم بحواص ، ومال لا يتقدم عادة ، وإنما يجوز سقطها عن مدة خبره ( ولصوب )  
 لها ( تحوز عشر سنين ) فما دوسها بحسب عادة ( ويط ) لأنها مدة مهادة فربان وتمع  
 زيادة على التقدير المحاسن إليه في المرتبة على الأربعة مع السبع ، وقول جمع بحواص في العشر مع  
 الحصة إليه في عقود متعدده بشرط أن لا يرد كل عشرين عشرة ، وهو فاس كمنهم في الوقت  
 وغيره صحيح وإن رعم بعضهم أنه غريب ، وهو بـ ( انتهى ) يسمى لمع مارد على العشر من  
 كونهما المنصوص عليها مع عدم علم عما يقع بعدها موقوف مع الاعتدال فيه بحالته بنص أن  
 الأصل عدم الزيادة عليه ، وبه ظاهر في المتأخر ، نعم إن استلقت المدة مع شيء الحصة أو نصا  
 اعتدلت حر وهكذا ، وورل يجوز خوف أنماها وجب إبطالها بحسب إجماع شيوخهم هذا ولا  
 صرر ويصلح لأصلح وجوب ، ووردل ذلك ما كان له مع كلاله الله وكثرة سمعته له تحت ملق  
 عادة أخرج ولا يهل أربعة أشهر ( ومضى رد ) العقد ( على آخر ) من أربعة أشهر أو عشر  
 سنين ( فقولوا من الصدقة ) فصيح في الخبر ويطل فيما راعه ، ولا يبقى ذلك ما راعه من  
 كون نحو ناظر الوقت لوراد على المدة العشرة لا عشر بل في إكل الطهور الذي وهو من مرض  
 هنا النظر لحقن الدماء والصلحة التي اقتضت جوار الهدية على خلاف الأصل فروى ذلك ما ذكر  
 ( وإطلاق العقد ) عن ذكر المدة في غير نحو النساء لما مر ( بـ ) لا يصح ما أبعد المبيع ،  
 ولا يفي به نزول الأمان المطلق على أربعة أشهر لأن المصلحة هنا أخطر لنفسهم بعد شيء عدد  
 حرية ( وكذا شرط فاسا ) فبرن ما بعد فيه أيضا ( على الصحيح بأن ) أي كأن ( شرط )  
 فيه ( مع فكت أمراء ) منهم ( أو بركما ) - و - بـ ( لنا ) المادق ( حبس ) - و - بـ  
 ( قوة أو به دارهم ) يشتمل وجه الصحة في الهدية بخلافه بعد دارهم ، وقد قيل هي من حرمة  
 الكفار مددوا على الإجابة واحدة ، وهي مع هذا الدار توجب مشقة عظيمة في تجهيز الخووش  
 بلهم والمهادنة يكفي ذلك حتى تأذن الله ( قوله لأنها ) أي العشر ( قوله مدة مهادة فربان )  
 أي ومع ذلك أريد الله تعالى بقضيتك وفتح مكة بعد مدة يسيرة ( قوله وقول جمع بحواص )  
 أي الزيادة ( قوله صحيح ) وعليه فصرفي سنة وبن ما عثمده في إحارة ولو لمع من الإطلاق  
 فيما زاد على العقد الأول حيث شرط الواجب أن لا يؤخر أكثر من ثلاث سنين مالا لمخاضه على  
 حقن الدماء ما أمكن أخذا مما سيأتي فيما لو آخر الناظر أكثر من المدة بشرعية في عند واحد  
 ( قوله عند طلبهم لها ) أي الهدية ( قوله فيما زاد عليه ) ومثله في ذلك لأول كاسم ( قوله  
 في غير نحو النساء ) أي من الصلح والغيب والحدائق والمساكن ( قوله لنفسهم ) أي انفسهم  
 ( قوله عقد بشيء عقد الحرية ) لعل وجه الشبهة أن عقد الهدية لا يكون من الآحاد ، ويتنظر  
 بصحته أن يكون لصاحبه ( قوله سبوا عبيد ) أفاد هذا أن ذلك فتح اللام ، وهو أعم من ما  
 يشتمل نحو الاحتصاصات ووقف ويجوز حره أيضا

( قوله ما صعب ) إجماعا  
 القن على هذا مع خروجه  
 عن الطهر لأنه لا يجوز  
 عدها على أكثر من  
 أربعة أشهر إلا عند  
 الصواب ولا يجوز ذلك عند  
 القوة أصلا وإن اقتضته  
 الصلحة كما صرحوا به  
 فائدة مع ما للشهاب ابن قاسم  
 هذا وكأبه نظريه إلى مجرد  
 النطوق ( قوله وإن زعم  
 بعضهم أنه غريب ) الزاعم  
 هو الأدرعي والموجه له بما  
 أتى هو ابن حجر فصواب  
 عبارة الشارح وإن زعم  
 بعضهم أنه غريب ووجهه  
 بعضهم بأن المعنى الخ ( قوله  
 ثم ما قصبت سنة الخ )  
 عدا الاستراك من جهة  
 التوجيه



أن مل الذي كان (لج) الصدق أحدهم الأوجه أيضا أن شرط بركة لبي يومه كذلك  
 وردت من أسر أعدائهم أو سكاكهم أو إصهارهم الحظر بدارنا أو أن تبعث لهم من حادنا منهم  
 لا الحيلة بينهم وبينه ويأتي شرط ردة مسلمة تأتيهم (أو) فعلت (لتعقد لهم ذمة بدون  
 دينار) لكل واحد (أو) لأن أب (بفتح) مع (إياهم) لمائة جميع ذلك عود (الإسلام،  
 أو إصهارهم) بدل من حادنا أي بعد يومهم أو لإحاطتهم بوجوب استئذانهم لما وجب  
 بذله ولا يملكون ذلك لفساد العقد حينئذ، ولا يتأتى ذلك قولهم يندب ذلك الأسرى لأن محله  
 في غير أعدائهم بل من من بينهم، وما ادعى بعضهم من أن السب لا يحد والوجوب على  
 إيمانهم محال بغيره، ووجه أن محل جميع ذلك بعد استئذان الأسرى من ذمة لأن وكنهم قهر  
 حشد حرب عليهم، ووجه أن السب لا يحد وما وصروا به على المسلمين لا كاشين  
 فتجب مبادرتهم إلى فكه كل وجه يمكن، وقد دعي لهم في بركة حينئذ (وصح حديثه على أن  
 بعضها الإمام) أو مسلم ذكر معنى هذا في أي في الحرب عرفت مصحح في فعلها وبركة (محق  
 ١٠) ولا تدور مائة أكثر من أربعة أشهر بعد قوماً أكثر من عشر سنين عند بعضها  
 وخرج حديثه، الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لعده به بلوحي ولا يملك بولي بعد عده، تقدم  
 إن كان المسلمون أو جميع (وهي تحت وجوب) سب (الكلمة عنهم) لأداء أو أدى  
 أهل السنة من الزاد في شهر خلاف أدى أهل الحرب وبعض أهل الهدنة (حق مقتضى)  
 مقتضى أو مقتضى من سب بمشقة أو لادم أو سبهم كما دعي على (أو يقتضوها) ثم  
 وتضمن منهم مقتضى (بفتح) منهم (أو) محو (أو) ومكاسة أهل الحرب بعودة سا  
 أو من مد (أو) مد بدارنا أو من شيء ما الحذف في نفس عقد الذمة به مما مر وعسره لعدم  
 كونه بدل جزيه أو يؤد على الكسب أو أحد، لا وإن جهل أن ذلك بعض لقوله تعالى  
 وإن كانوا من بعد عهدهم - أما إذا قبلت وجب تبليغهم بأسمهم وأنذروا قبل مقاتلتهم  
 بل لو كانوا بدارهم وبذوا قتالهم بدون إندار (وإذا انقضت جزت الإغارة عليهم) نهرا  
 (أو من مد) أي المد عدهم إن كانوا ببلادهم فإن كانوا ببلادنا وجب تبليغهم المأمن أي محلا  
 يكون فيه مأمن من أهل البلد ولو أنفك بلادنا فيما يظهر، ومن جعله دار الحرب أراد باعتباره

(قول الله وصح الحديث)  
 على من يقتضيه الأعداء من  
 (أو) عباة أخرى وشو  
 أن لا وقت له به وشو  
 الأعداء صعب مقتضى وقوة  
 في أن وقتل مد (أو)  
 عمد كما صرح به في حشر  
 وهو في معنى (قوله بدارنا)  
 المدح أنه ورد في معنى  
 فتد فليراجع (قوله ود  
 فقتل حارث لا بد من  
 أنه هو من مل  
 فقتل من قوتضيه بعض  
 من المسلمين (قوله ومن  
 حشر) أي المد من

(قوله تعالى) لأب حشر دور مختلف مالنا أن نجعل اللام في مال الذي جارة فتعذف الألف  
 وقوله ويجوز حشره (١) ويرسم بالياء الوحدة دون الياء الثمانية من تحت (قوله وجب بدله) أي  
 من تحت ال إلى إن وجد له شيء، ولا من مفسر المسلمين، وسمى أن محس ذلك قد يمكن  
 الأسرى بدل ولا يملك على مال (قوله ولا يتأتى ذلك) أي وجوب البدل لك الأسرى  
 وقوله لا بد لهم في تركه) أي وإن توقف ذلك على بدل مال وجب على التريب الذي قدمناه  
 (قوله تولى به عتقه) أي الحظر (قوله إن كانت مسددة) بمرامعي المنص مع فرض مسددها ولعل  
 أراد به إعلامهم بمسدد لهدنه وتبليغهم المأمن (قوله بخلاف أدى أهل الحرب) أي وإن قدرنا على  
 دفعه (قوله فقتل مد) أي ثم إن يسكر غير الله بل مثالا عليه بعد عمله انتقض عهده أيضا كما يأتي  
 (قوله أو يؤد عن السكناز) أي يؤد شخص يحسن على غوراب اسمين ليمثل الأضار

(١) قول أختي (قوله ويجوز حشره) يفسر في مسح الشارح إلى يأبديا ولعل فيها سقطا وهي مقدمة  
 على محلها فاسم قولها فيما سبأني صح ولم تحريه، فذهب في بعض المسح بالياء من الآخر،  
 وفي بعض بالياء والضمير اهـ.



الحاق ومن له مأمور سكن بكل منهما يتحجر الإمام سيما قل سكن بأحد ربه إن دفع مسكه  
 منهم على الأوجه (ولو قص بعضهم) لحدة (وإن يسكنوا) عليه (شوق ولا فعل)  
 استمر وأعلى مساكنهم وسكنوا (انقص منهم أيضا) لا يتحجر سكونهم بخاصة بسكن ولا  
 حتى ذلك في عقد غيره لقوله (وإن أسكنوا) عليهم (بغير إمام أو نائبه  
 بقتلهم على العهد) تحريم (ولا) انقص في حقهم تنويه تعالى - تحجب نفس مهور عن  
 السيد - ثم يدر على من يتحجر عنهم فيكون أو لا يتحجر أيضا (ولو حاق) الإمام أو نائبه  
 (حياتهم) شيء من نقص يظهره بأن ظهر في مرة بذلك (فهو سيد عهدهم إمام) بقوله  
 في - وبما يحق من قوم حية - لأنه في نفسه أمره حرم النفس لأن بقاها لازم  
 وبعد المدة ينقص عهدهم لانقضاء الخوف، وهذا مراد من الآية في الاتص حكم الحاكم  
 (و) بعد النقص واسيد ما وجب عنهم من الحقوق (سكنوا أنفسهم) حيا وفاء مهادهم (ولا  
 بعد الدفعة مهمة) صحيح البقاء ذنب آكل أبيضه ومقتضى من والذين هم في مقتدره  
 ولا تخور شرط ردة مسماة (بمسماهم) مسماة وكافرة ثم - لأنه لا يؤمن أن ينضم روحها  
 الكافر أو تزوج بكافر ولأنها محرمة عن إيمانهم وقتها إلى الفاسد وقد قيل تعالى - لا  
 حاكم يؤمنات - لأنه، وسواء في ذلك خبره وذمة، ويتحجر شرط كافر ومسلم، في  
 شرط ردة من جاءنا مسماهم صحيح ولم يتحجر ردة مسماة حساب لأمرها لحصره (في شرط  
 السيد الشرط، وكذا العقد في الأصح) لفساد الدرهم وما في الخوف في ظهره وقد أشار به إلى  
 قوة الخلاف في هذه الصورة، وعده في صورة تقاضى بالمصالح بشره في صعب الخلاف فيها فلا  
 تكرار ولا محذرة (وإن شرط) الإمام بهم (ردة من حيا) منهم (مسماها) باسمها (أو لا  
 بدكر ردة اجابات امرأة) مسماة (لم يجب) بارتفاع نكاحها بإسلامها من بدحول أو بعد  
 (دفع مهر إلى زوجها في الأظهر) لأن البصع ليس من حيا حتى يتمد لأمن كما لا يشمل الأمن  
 وحته ولأنه بوجوب ردة بدلها كان مهر من دون اسمي لأنه لا يجوز فيه فساد لم يجب مهر التمن  
 لم يجب المسمى، وأما قوله تعالى - وأما قوله - أي ذروا - أي من المهر فهو  
 وإن كان ظاهره في وجوب العزم عتق له به الصدق عدم وجوب لواق الاتص، ووجود  
 على الوجوب لما قام عندكم في ذلك. وأما غرمه صلى الله عليه وسلم لهم لمهر ثلاثة كان قد شرط  
 بهم ردة من جاءنا مسماة ثم سح ذلك قوله ور جمعوهن في النكاح - فمزم حينئذ  
 لا شاع ردها بعد شرطه، والثاني يجب على الإمام رد مسماة زوج ردة في دفع ربه ما لا من  
 كل الصدوق أو بعضه من سهم المصالح، فإن لم يبدل شيئا فلا شيء له وإن شئت المرأة لا تعلى  
 شيئا ولو وصفت الإسلام

(قوله قل شرط ردة من  
 حيا) أي تخليته ليوافق  
 مأمور يأتي (قوله ولأنه  
 وجب رد بدلها لكان  
 مهر مثل الخ) غرضه من  
 هذا الرد على الثاني القائل  
 بوجوب المسمى كما في  
 (قوله الصدوق بعدم  
 لوجوب) عبارة المحقق  
 في رد ربه عام بوجوب  
 وهي أولى كما قلنا من قاسم  
 (قوله لا امتناع ردها بعد  
 شرطه) أي ذنبه لا منع  
 ردها لأنه لا مسحة وكان  
 قد شرطه بهم أي فعارض  
 عليه وجوب ردها بشرط  
 وامتناعه بالفسخ فرجع  
 في سنة ثمان

(قوله ولم يسكنوا) كغيره وإن في هذا (قوله حرم الاتص) أي في وقتها من ينقص  
 أولا فيه نظر والأقرب الذي، ويحتمل لأول مسماة عليه من حيث إنه من ردة وإن حرم فعله  
 (قوله صحيح ولم يتحجره) أي في وقتها شرط ردة من جاء مسماة لا كغيره ردة من لا يجوز ردها  
 إلا على ردة، ونو قال ولم يشتم مرء كان أولى ثم قوله قل شرط ردة من جاء مسماة صحيح حيث  
 قال لأن جاءنا مسماة لشموله النساء (قوله ولا محذرة) حيث في مأمور بغير هذه الصورة وإذا  
 بعد رته السابقة في قوله وكذا شرطه فسد على الصحيح منه لغيره (قوله ور ححوه) أي لئلا  
 قد شرط لهم) أي أو أنه فعله لكونه مندوبا كما تقدم.



من لم ترل محونة من أهنت رددناها له نعم حجه إسلامها وروايل صحتها ، فان لم يبق لم ترد ،  
وكذا إن جاءت عليه وهي كافرة لا إن أسلمت ثم حنت أو شككتنا فلا ردة (ولا يرد) من  
جاء آيا بكلمة أسلم وطلب رده (صلى وعصوى) وأشأها (وكذا أسلم) بالغ عاقل أو أمة  
ولو مسولة جاء إليها مسما ثم إن أسلم بعد الهجرة أو قبل الهدية عتق أو بعدها وعنته سيده  
فواضح وإلا باعه الإمام لمسلم أو دفع لسيده قيمته من الصالح وأعتقه عن المسلمين وتولاهم  
(وحرر) كذا (لا عشرة له على المذهب) لضعفهم ، وقيل رد الأحرار وتوهمها بالهبة غيرها  
وقطع البعض بالردة في الحر والجمهور بحسنه في العبد (وردة) عند شرط ردة لأبعد الاحلاق  
رد لا يرد فيه ردة مطلقا (من له عشرة طلبته إليها) لأنها تذهب عنه وتحمله مع قوته في نفسه  
(لا إلى غيرها) أي لا يرد إلى غير عشيرته العبد له (لا أن يقدر المأثور على قهر المالك أو  
الحرب منه) فردة إليه (ومعنى الرد) هذا (أن يحنى منه وبين حاسبه) كما في يودعه ويكوه  
(ولا يحرر) المصنوع (على الرجوع) إلى صلبه لأنه لا يجوز إحداث مسيل على الانتقال من الله إلى الله  
في دار الإسلام فكيف يجبر على دخول دار الحرب (ولا يأنه الرجوع) إليه ، وخصية كالأمة  
أن له الرجوع لكن في النفس أن عنه في الأصل أن يهرب من المالك إذا علم أنه قد جاء من نفسه  
وهذا صاهر ، لاسيما إذا حننى على عنه الفسخ الرجوع (وله قبل الفسخ) دها عن نفسه ودينه  
ولذلك لم يسكر صلى الله عليه وسلم على أبي نصر أممعه وذهبه طائفة (وبت التعريض له) أي  
فقهه وو بتعصية الإمام خلافا لمعنى ف روى أحمد في مسنده والبيهقي أن عمر قال لأبي حنبل  
حين رده النبي صلى الله عليه وسلم في أنه سبب أصرا أن حبله في مشركون وهذا دم حده  
عند الله كدم الكلب يرضى له من أسفه (لا الصريح) فيمنع ، نعم من أسلم منهم بعد الهدية  
له أن يصرح بذلك كما نصحه كلامهم لأنه لم يشرع على نفسه أن يصرح ولا يتدول شرط الإمام كما  
قاله لركن الشئ (ولو شرط) عليهم في يده (أن يردوا من جاءهم مريدا من ربهم لوفاء) بذلك  
عملا بشرط سواء أكان رجلا أم امرأة حرا أم رقبة (فان لم يردوا فقد نقضوا) العهد معهم الشرط  
(وأنه حوار شرط أن لا يردوا) من جاءهم مريدا من ولو امرأة ورقبة فلا يبرمهم رده لأنه  
صلى الله عليه وسلم شرط ذلك في مهر مريش و يرمون مهر المرأة وقيمة الرقيق ، فان عاد إليها  
وددنا لهم قيمة الرقيق دون مهر المرأة لأن الرقيق يذبح فيه من ماله ملكا لهم بن قلنا أصح  
لأنه بالكافر لكن الأصح خلافه والمرأة لا يصر ربيعة وشأن المبيع بل لأنه من استرداده لا إقامة  
حكم المريد من عنه فعلمه فكيف منه والنخبة دون التسم

(قوله كذا) أي بالغ  
عقل

(قوله من لم ترل محونة) أي في حال حيوتها (قوله فان أهنت) أي ور لم يصف الكفر كما دها  
تعليله (قوله ولا يرد صلي) أي وهو حوض فصي حرم مستل عدو (قوله أو قبل الهدية عتق) أي  
بفس لإسلام (قوله أو عتق) أي الهدية أو هجرة (قوله ولا يرد الأحرار) هي الفسخ والحر  
(قوله أي بعد في الإسلام) علم من هذه العبارة أن ما وقع من يرمين في ريب من أنه إذا خرج  
من ماله وأرد سفتين غيرها أحرره على العود غير حائر وإن كانت العدة حرة  
برعه وأصوله في ذلك التربة (قوله عن أبيه) أي نعم بعد ذلك وحسن إسلامه رضى الله  
تعالى عنه .



عافره وحشد نظر لعضه  
 لكن الظاهر أن مراد  
 الشرح الأول بتدليل قوله  
 لأنها تكون ناسكين  
 وناسهم وخالجوا روح وقد  
 سمعوا للدائح فما يم  
 يتسبب وعنه فكان  
 معنى في الرحمة ب  
 نصير ولدخ والدائح  
 أو الدائح أي الشامل  
 في الدائح فتأمل ( قوله  
 لأنها ) أي ناسك أي  
 دخها ( قوله لأن طوبى  
 لذي ليل فرض على ) هذا  
 كما أن من سببه لذكرها  
 لعل على أيضا مناسبة  
 لذكره عند الشهاد  
 وثاني ما مر أن صاحب  
 الروضة انما ذكرها هناك  
 لمهمة لأصحية لا هي  
 لأشراكها في أكثر  
 دحكا ومن ثم ذكرها  
 عند قول أتيد والدائح  
 ( قوله ما معنى حاصل  
 من ) أي الاندماج  
 وإنما فسره بهذا بيفرق  
 ما هو الآي الذي هو أحد  
 لأركان ثلاثا ينزم اتحاد  
 شكل والخروج ( قوله وروى  
 الدارقطني والسيوطي ) أي  
 بسناد صحيح كما أنه  
 عليه لا يدرى يمكن رواه  
 اشفي موقوفا على أن  
 عمر وابن عباس رضي  
 الله عنهم قال الأدرعي  
 ولا أعلم لهما معانها من

(کتابِ افسید)

أفرد له مقصداً (والفصح) جمع دابة وجمعي لأهلها يكون سلكين واسمهم و. خورج و. أوص  
 به قوله في: أحسن لكم صيد البحر وفوقه - إلامه كسم وفوقه - وإذا أحسن صيد و. ومن  
 السنة مائة كمد و. رمي كره. التصد و. تاج وأربعة والد ر. و. عة انصبه و. و. في  
 و. أكثر لأصح و. حده في روضة قد كره في أخور مع الغائب من باب المثل و. من عي  
 وأما كان المصحح ما في بعض المصادر ر. ت. د. ع. و. ت. ج. و. ح. و. (كاه الطوبى و. كوا)  
 الري مطبوعة ثم عاثر أكره ع. (بدحه في حو) وهو على العنق (أوله في) ت. ج. و. ح.  
 وهي سمه (إن قدر ع. د. ه) ما د. ع. و. و. ل. د. ر. ف. و. و. أسبق عن أي هر. د. و. في  
 على الله ع. و. سم. ع. د. لا. ع. في شرح م. في. ل. د. ك. في ح. و. و. د. فلا. ع. في. و. من  
 طيوس. أ. كول. من. ع. ر. ك. (و. د.) أي و. ب. د. ر. د. (و. هر. م. ح. ك. و. و. الكاه  
 في المصحح استق. لا.

(كتاب الصيد والذبح)

(قوله مصدر) أي في الأصل ولا فهو بمعنى المصدر المجمع على صيغة واحدة وكان الخرج  
بمعنى الخرج أي وهو المخرج الذي هو المخرج الخاص في ما خرج به ذلك كقولهم خرجوا منه  
لأنه يخرج منه ولا يخرج واحد من ذلك منه (قوله وأله) أي أله أي وقوع الهم منه هو  
عادل أو محرم فمن أجل ذلك لم يذهب خبر والأول لأن ذلك نص في وقوعه على ألسنة المحترفين وفي  
حاشية شحما يردى قوله منه حياه مستقره الخ وفي الشرح الحاشية لا تفرق بين ما يخرج  
خارجا وبين ما يخرج من دماغه وأوله أنه لو كان منه عند وقوعه على ألسنة المحترفين  
مع بعض الحقايق انتهى في حركة ما يخرج منه الخ لكان ذلك اقتصر وقوع الهم منه  
وجودها في الآحاد وفي الشرح إلى هذا قوله قوله يخرج من ذلك يستخرج ما يخرج  
في الخرج لا تأتي بحيث يظهر من هذا القول أنه وقع الخ في حركة ما يخرج من ذلك الخ  
وهذا ما خرج من أن الشرح وجودها في ذلك ما خرج منه كقولهم خرجوا منه أي خرجوا  
إلى حركة ما يخرج وهذا ما يخرج من الأولى هو خارج ما يخرج من ذلك الخ  
أن هذا ما يخرج من الخ في حرف الأول أنه (قوله مثله) هو بدل من حرف الخ في أنه في  
الاسمية وطلبه عن أي شيء قال «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم من يذهب الخرج على  
حمل أو رعى الصبح في خارج من كل بيت من كل بيت ولا يخرج من بيت من يذهب الخرج من  
أهله كل واحد واحد» رواه الشيخان أي أنه وقد ذكره الشيخان في حقه في قوله في قوله  
الأول من الذين لهم صحة وذكر بعض الحديث في كونه من الخ في (قوله في خارج من)  
أي وإبراهيم (قوله الذين لا كراهة في الخ) أي في قوله في قوله في قوله في قوله في  
هو الأولى



فلا يرد حينئذ ذبحه بذبح أمه تبعاً لخبر «ذكاة الحنين ذكاة أمه» (وشروط ذابح وصائده حل  
من كفته) وإن يكون مسلماً أو كفتاً بشرطه المذكور في كتاب النكاح فمحرم ذبيحة محوسى  
ومرمد وعند وش وواكره محوسى مسلماً على الذبح أو محرم حلالاً حل وشمل كلامه زوجات  
النبي صلى الله عليه وسلم فحين ذبحهن حنن لله صلى الله عليه وسلم وهو رأس المسلمين (وكل  
ذكاة أمه كذبحه) وإن حرمت من كفتها لعموم لانه ولأن برق لا أثر له في الذبيحة بخلاف  
الذبح (ولو شارك محوسى) أو ذبح أو مرمد (مسلم في ذبح أو صبيد حرم) لا خلاف  
والحاصل أنه متى شارك من ذكاة من تحمل حرم لأنه متى احتضن السبع والمحرم غلب الثاني  
(ولو أرسله سهمين من سبق آلة للسلم فقتل) الصيد (أو انتهاء إلى حركة مذبح حرم)  
(أو مرمد أو يذبح أحدهما) بإعجام وإهمال أى لم يقتل سريعاً فهلك بهما (حرم) تقيماً  
لأحرمة وقوله أو جهل من رده أمماً صائده مسلم بكار المحوسى خلال قطه وواكره  
نحو محوسى سهمين على صيد ثم شتم ووقع تصادم على نظر الأمامين وواكره مسلم  
حالي الرمي ولا صيد وحديث رده سهمين يحس صا (وكل ذبح صبيد) سواء كان مسلماً  
أو كفتاً لأن قصده ذبح (وكذا غيره من) طيق الذبح (ومحسوب وسكران) لا تغيرهما أصلاً  
فيحس بهن (في ذبح) ذبح لعموم وإرادته في الذبح ومنه وحده عدم حرم ذبح النائم، ثم  
كره ذبحهم قد يخطئ الذبح. وإسنى لمع في الشارع لم يعدر قصده ومن ذبحهم صيدهم سهم  
وكاب فيحس كافي المجموع (وسكره ذكاة أمه) لأنه قد يخطئ الذبح وشمل كلامه الحائض  
والألف والحنن والأخرس فتحل ذبيحتهم.

(قوله لأن ذبحه بذبح  
أمه) عبارة التهمة لأن  
الشارع جعل ذبح أمه  
ذكاة (قول المتن فقتل)  
أى الكاب أو السهم المعبر  
عنه بالآله (قوله ويحل  
ذبح صبي) أى مذبحه  
وإذا هو لا خلاف من  
ولا حرمة وكذا يقال في  
قوله لا يذبح كره لكن  
التعسف قد يقتضى أن  
المراد كراهة التعسف  
بأن يقال المراد من  
التعسف أنه يكره ذبح  
المذكورين لأنه يحتمل  
أنه قد أخطأ الذبح  
فتمل.

(قوله فلا يرد الحنين) ويشمل الحنين حين في طيه إن تصور (قوله ذكاة أمه) هو ما رفع بهى أن  
الذكاة التي أحلت أمه أحسنه وبحر صفة برع الحنن وهو الذكاة لأن الكاب كما قوله الحننية  
(قوله كفتاً بشرطه) أى وإن لم يعتقد حله حجج راد في شرح الروص كالآل وبعبارة وسواء  
مفسد أو يحسنه أى لا يوجب كافتة والمهم أو غيره كذا (قوله عن الثاني) أى في هذا الباب  
وعنه (قوله من سبق) اسم (أى من سبقه من قوله لا يذبح أو جهل) قوله أمماً صائده (أى  
ومن صاده المحوسى بكار الذبح طراً قبلها) قوله خلال فصاعاً) وثق ما لو أرسل المحوسى كفتاً ولمسلم  
آخر فذبح كفت المحوسى ومنع السهم ذكاة أمه (وهو يحل أولاً من حجر الأقرب  
عنه على لأنه مساك كذا المحوسى صر مقدور عنه هو معنى أقول قال بصر مقدوراً عليه  
كتاب المحوسى من كذا مسروق من الروص وشرحه: ويحرم لو أمسك واحد من الكفتين  
صدائمه غيره آخر أو شتم فيه أى عاقره ثم قال وتغيره ثم بدل الواو المعبر بها في الأصل  
بمد الحرف في مد قدم العقر الأمساك أو قارنه وهو ظاهر (قوله يطبق الذبح) أى بالنسبة لما  
يذبحه (قوله يكره) أى أكل ما يذبحه (قوله وتكره ذكاة أمه) ظاهره ولو دله بصير  
على الذبح لكن مقتضى التعليل خلافه ولعل وجه الكراهة فيه أنه قد يخطئ في الحلة وقياس  
كراهة أكل ما ذبحه غير المذبح كراهة أكل مذبح إلا أن يقال إن علة



(ويحرم صيده برمي) سهم (و) إرسال (كتاب) وسرد من الخورج (في الأصح) عدم  
 صحة قصده فشه استرسان السكاب عنه والذي يحل كدبحه وعن خلاف ما إذا دله نص  
 على الصيد فأرسل فما دام يذله أحد فلا يحل قصده ، نعم لو حسن التصير قصد في طامه أو من  
 وراء شجرة أو نحوها فرماه حل بالإجماع فكأن وجهه أن هذا مبصر بالقوة ولا بد من عرق رماه  
 عنه بخلاف الأعمى وإن أحمر ، ويؤخر فاسق وكذا في أنه دكى هذه أشاد قضاء ذمه من ثمن  
 الكاه وبه وحديثه مدبوحة وم يدر دبحها سهم أو بحوسى فإن كان في اليد بحوسى لم يحل  
 (ويحرم تسمية السمك والخراد) بالإجماع وسواء في ذلك ما قصد حبه ومات ومات حبه أنه ، واسم  
 السمك يقع على كل حيوان البحر حيث كان لا يعيش إلا به ، أو إذا خرج منه صدر عنه عيش  
 مدبوح وإن لم يكن على صورته المشهورة (ووصاهم) أي السمك والخراد (بحوسى) وعوه محل  
 ولا اعتد به على وكذا لو دبح سمكة ، ونكره دبح السمك ما لم يكن كثيرا بطول أو قصر فسد به  
 إراحة له ويؤخر تحراد أو قول دفع كصائل فإن قيل إحراره طرما لدبحه حل (وكذا لو د  
 دوا من طعام كحرقه وكافه) إذا أكل معه (أو أومس خرا) (في الأصح) مرسى مرسى ذمه  
 كثرته بها وما كان معدود حرم وعمل ما ذكره حيث لم يفته من موضع إلى آخره ولم يره  
 الكراهة في أولئك ما ذكر مع حرمان الخراف في مدبوحهم عرف ذمى فانه لم يذكر خلافه  
 في حل مدبوحة (قوله ويحرم صيده) وقوله غير مقدور عليه ه حرج وسأل في ذلك في قول  
 الشارح نصير لغيره (قوله ويؤخر فاسق) خرج به الذي ولد وطوب ودمع نوع غير فلاش  
 حارها فيحرم ما أحمر بذخه وظاهره وإن صدقهما المهر (قوله وإن كان في اليد بحوسى لم يحل)  
 وحمل المؤلف إطلاق التحريم على ما إذا لم يطلب للسلهون كما صرح في باب الجهاد ، وعنده ثم قس  
 قول المصنف ويحرم استعمال كل بناء ظاهر ، ولو وجد قطعة لحم في إبه أو حرقه سله لا بحوسى فيه  
 وهي ظاهرة أو مرمية مكشوفة فحصة أو في إبه أو حرقه والحوس بين اليد وليس لاسمون  
 ألعاب فكذلك فإن لعب لاسمون مظاهر فتوته هذا كان في اليد بحوسى أي حبه وم مات  
 غايه لاسمون إن كان لحوس كثر أو مساوين لاسمين وإن كان مظهر إطلاقه لمول الواحد  
 (قوله حبه أنه) أي لا سمك (قوله على صورته المشهورة) أي نوب كان على صورة  
 ملايؤكل في اليد ككتاب وآدمي (قوله ولو صدق) عنه (قوله بحوسى) أو عرقه اه حرج  
 ظاهره أنه لا يحرم عليه ولا على غيره (قوله وكذا لو دبح سمكة) وذولى أن يكون الذبح من  
 ديبها وعن ذلك فيما هو على صورة السمك المعروف ، مما هو على صورة حر أو آدمى فسمى  
 أن يكون الذبح في حلقه أوليته كالحيوانات البرية .

فرع - وقع السؤال في لدر من عمالوصل عليه حيوان ما كول قصر به سيف فقتل رأسه  
 هل يحل ولا فيه نص والظاهر لأول لأن قصد الذبح لا يشترط وإما الشرط قصد القتل وقد وجد  
 بل ويسعى أن من قطع الرأس ماله أصاب عرقه كيدته مثلا فخرجه ومات ولم يحكم من دبحه  
 لأنه غير مقدور عليه (قوله فإن نعين إحراقه) أي بأن لم يتسمر له دفعه نفيه ولا لغيره  
 ولو بأخرة .

(قوله فإن كان في اليد  
 بحوسى) أي ولم يعب  
 المسامون كما نقل عن  
 الشارح (قوله فيندب  
 ذمعه) اطرحه من المراد  
 خصوص الذبح الشرعي  
 وإن حصل القصد  
 بغيره (قوله كالصائل)  
 قصته أنه يحرم قتله إذا  
 اندفع بغيره والظاهر أنه  
 غير مرسى (قوله لأنه  
 كثرته) أي الصعد وما  
 فاده لتشبهه من حل  
 أكله منفردا غير مراد  
 كذا (قوله ولم يره)  
 أما إذا غييره فانه يحرم  
 ما فيه الدود لنفسه  
 حيث كثر في الظهارة  
 سكر هذا إما يكون  
 في السائق كما هو ظاهر  
 فيراجع















وإن تيقن موها بعد يوم أو يومين وإن لم يكن فيها حاد مسفرة لم يكن (و سحبت قطع يودحين)  
 لأنه أوحى وأسهل لخروج الروح فهو من الإحسان في ذلك وهو شبح الأرواح والعرش في صحن  
 العنق من مقامه عيطان بالحقوق وقد يحيطان بمرى، وتغير التسمية بالذودج من باب إصلاق  
 جمع على اثنين وهو صحيح (ولو دعه من قده) أو من صفحة عسه (عصى) للعدل عن عن  
 الشيخ وب فيه من التعذيب ولأنه لم يحسن في الدخ والدفع من صفحة العنق كالقطع من است  
 (فان أسرع) في ذلك (فقطع الحاقوم والمرى وبه حيدة مسفرة) ووطب ترسه كما مر (حل)  
 لصادقة الدكاة له وهو حي كما لو قطع يده ثم دكاه (والا) بأن لا يوحى به حيدة مسفرة بأن وصل  
 لحركة مذبح لما انتهى إلى قطع المرى (فلا) يحل لصيرورته مية فم قد فيه لدكاه (وكذا)  
 إدخال سكين بأذن ثعلب) مثالي قطع حاقومه ومرينه دحل الحيد لأحل حيدته منه التضمين لاسار  
 وب فيها، ثم يحرم ذلك لتعذيب (ويس بحر لال) ويحويه مما دل عقه وهو قطع مية استن  
 النسي لأنه أسهل لخروج روحها طول عقه، ولا بد في البحر من قطع كل الحاقوم والمرى، كما  
 حرم به في المجموع (ودع مقر وعم) «لأنه دلى لتعذبه وسم دح عن سانه البحر يوم البحر وصحي  
 اثنين أو بين دبحهما وكسر ووضع رحله على معاههما» (وتعور عكده) أي دح الإسر  
 وحر غيرها لا كراهة لكنه خلاف الأولى لعدم ورود معنى فيه، والحل كما عفر وكذا حر  
 البحر وقوله (وأن يكون العرق قائم معقول ركة) يسرى بلا ساع (والنرة والنشة مصححه)  
 بالإجماع، وقوله في الدقائق إن لفظة البقر من زوائده صحيح باعتبار بعض نسخ المخر، ولا  
 فيه وجودها في بعض حر (لحمها الأيسر) لأنها تسهل على الدخ في أحد أذنه اثنين  
 ومساك رأسها باليسار، ولفظة الأيسر من ربوبته وهي حسنة، فيكون أعسر استعمله  
 تشبه غيره.

(قوله لأنه أوحى) هو  
 الخ. لمهذه أي أسرع  
 (قوله والقطع من صفحة  
 العنق كالقطع من القفا)  
 مكرر مع ما مر قسبه.

خلاف مئذ وصلت إلى حركة الذبوح وفس في تلك الحركة ثم دبحت فشتت حركتها أو بحر  
 دها فتحل وواو في قوته ودفته معنى وكما عر سها قد (قوله وإن دخن مونها بعد) سن ع  
 من تدبر على مشاهدة حركة حيارية تترك لمشاهدة أو بحر اندم بعد دحها أو وجود الحركة  
 «شديدة كاعلم عما سبق في كلامه وكان الأولى أن يقول وإن تيقن مونها «لدخلة» (قوله وإن) نج  
 مع الودحين) دراسة على الحاقوم والمرى، والودحين قبل بحر ميتها لأنه يردد في التعذر والرح  
 لجوار مع الكراهة كما يؤخذ من قول الشارح الآتي وبكره وردد القطع.

فرع — لو اضطر شخص لأكل ملاءك أسامة فهل يجب عليه دعه لأن لا يجرى  
 العقوبات أم لا لأن ذبحه لا يفيد وقع في ذلك بردد وأقرب عدم انجواب لأن دعه لا يرد على  
 وله بأي طريق الحق لكن يسمى أنه أولى لأنه تسهل لخروج الروح (قوله وسهر) غثف عسر  
 وقوله وقد يحسن المرى) عبارة لمحى وفيه يحسن المرى، فاعل ذلك روح بشر إلى أن مذهب  
 إليه صاحب النفس يوجد في بعض الحيوان (قوله فتدح حاقومه والمرى) أي وصل اليهما قبل  
 انتهاء قطعهما، وفيه حيدة مسفرة بعد أخذ من قوله الب في ون سكت في حصولها وادع (قوله)  
 ففيه التفصيل المار) أي المذكور في قوله فان أسرع في شدة العنق حارحة ومن ثم استترك  
 الشارح بها ونوذجها في معد التثنية فعلى في التحصيل والعصيان كان أولى (قوله وسن بحر من)  
 خصص الإبل والبحر والبقر لأنه حيوان لا يجرى دح وهو في قول السكت. وكان لجوان











فلا تله من سبيل مبيع وحرم فعد الذي منه الأصل في ثبوت وأما إذا أصابه سهم فوقع على  
 حل ثم سقط منه فلا تله لأنه لا بد من أنهما مات ويحكم بما يلقى أن مقتول شخص خارجة كالقتول  
 بحرجه وقد عسر من قرأه أن مراده بالأرض من عبيته ثم سقط منه إلى غيره بدليل قوله  
 وأحسن فسقط الأول أنه لو عسر هذا أرض يستحق كما أصبه والشرح وأروضة كان أولى (و  
 أصبه) سهم (بالأواء) أو عن شجرة أو غيره (فسقط الأرض وما ح) لأن وقوعه على  
 الأرض لا تله منه يعني أنه كما لو كان الصبي قد وقع على حبه ما تله به السهم وتصدم بالأرض  
 وكلامه مقيد بما إذا حرجه السهم في أهوه حرجه مؤثرا فهو كحرجه من كسر حياحه فوقع ومات  
 أو حرجه حرجه ذبوت فعلى حياحه فوقع فمات لم يحل لعدم مبيع بحال موته عليه ولو رماه  
 فوق شجرة أو ما عداها وأصاب عصبه ثم وقع على الأرض أو وقع في بئر لا ماء بها وأصاب جدارها  
 حرم من رمى صبر على وجه الماء ولم يصبه السهم فعد واداء له كالأرض أو في هواء  
 له ويرأى كسكك حرجه ويرأى كسكك حرجه ويرأى كسكك حرجه ويرأى كسكك حرجه ويرأى كسكك حرجه  
 وهو في حركة من يوح من وصل إليه حرجه وما ولد أرسل كلما معالما في عقه فلا تله يضرب بها  
 حرجه من الكسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه  
 وعمر صبره من لا يصب (وهو ورهشهم) قوله تعالى أنحر سكم الصبي وما عنتهم من  
 الحواجر فكذلك أي وصدمه عنهم (سوطكهم معصية) من لم يكن كسكك لم يحرقه فعد  
 أدركه وفيه حية مقدره فلا تله من حرجه لأنه صلى الله عليه وسلم لا تله في ثلثة «مصدق بكسكك  
 لعمر وقد كرسه الله عليه فكل وما حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه  
 ويشترط في كون ذلك ونحوه معصية مؤثرا في حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه  
 صاحبها وتسترسل بإرساله أي تهيج بإغرائه (وعسك الصدم) أي كسكك حرجه كسكك حرجه  
 فإذا جاء صاحبه تخلى بينه وبينه

(قوله فان رمى طيرا) يعني  
 من طيور الماء وهي التي  
 تعيش فيه (قوله وإن كان  
 خارج الماء) الصغير فيه  
 للطير بقربة ما بعد وقصبة  
 قوله قبله والرامي كذلك  
 أن الحكم كذلك لو كان  
 الرامي خارج الماء والطير  
 فيه وهو كذلك (قوله  
 لا ماء بها وأصاب جدارها)  
 بخلاف ما لم يصبه  
 من أن وقوعه بالأرض  
 معفو عنه وبخلاف ما إذا  
 صكان بها ماء فإنه يحرم  
 مطلقا إحالة للهلاك على  
 العرق وحرارة النجاسة ومن  
 ثم لو وقع ستره ماء أو  
 صدمه جدارها حرجه (قوله  
 فان لم يعلم) لمن مرده  
 بهد ليس ما يقبل العلم  
 من هذا النوع والإفتاد  
 الحرج كونه معصية بالعلم  
 لا قنونه وأبصر فلا يحق  
 أنه لو علم صبره ثم كسر  
 وهو على معصية أنه لا فرق  
 بينه وبين الصغير فله حرج

وما كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه  
 بعد على الساع حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه  
 عالية كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه  
 مصحح لما ع (قوله لا ماء) أي إنما كان من ماء في حرجه صدم جدارها أم لا (قوله  
 وأصاب جدارها حرجه) أي لا يحل أن يصبه من أو جدار ومصدقه أحد أنه لا تله في العس  
 من كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه  
 في لمر له دون غيره حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه  
 لأن مراده على وجه الماء فعد نحن إلى آخر ما هنا وكلام الشارح يقتضي أنه لا فرق بين مير  
 الكسكك حرجه وهو محرم (قوله ويرأى كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه  
 غير ذلك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه  
 كما في انصاف (قوله ويحل الاصطد بخارج السبع) وعمر حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه  
 من حيث الاصطاد فله حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه  
 (قوله ويرأى كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه كسكك حرجه)



من غير مدافعة (ولأن كل منه) أي من خفه أو نحوه كخفه وحشوه من قبل أو عتبه ولا  
 شح في حين ذلك أن يكون معمر بخرقة محو (و شرط برك لأكل في خروقة النحر في  
 الظاهر) كما في حوارح السباع والثاني لأن تركه يكون ماضيا وهي لا تتجوز وأما قوله  
 هذا الشرط يقتضي عدم اشتراط غيره فيها وليس كذلك فلا بد كما في قوله تعالى من سجد لله  
 قال الإمام ولا مطمع في انجرارها بعد طيراتها (ويستبعد تكرار هذه الأمور تحت نظر ذب  
 الخروقة) ومرجعها فعل الخيرة - حوارح (ولو ظهر كونه معصيا لم يكن من لحم صدق) من  
 ذب أو عتبه (لم يحل ذلك الصدق في الظاهر) لأن عدمه إذا كان شرط في العلم بصدقه  
 فكذلك دوماً والثاني يحل لأن الأصل هو عدمه على الذب وكل يحتمل أن يكون شدة جوع  
 أو عتق على الصيد ولو أراد الصائد أخذه منه فامتنع وحار يقاتل دونه فكأن لو أكل منه لأنه  
 أمسك على نفسه وقوله ثم أكل بعد بركة كما في الخبر يخرج به ما يكره منه إذا كان قد ر  
 عاد له فإنه يحرم ما أكل منه فداؤه بنبوه ذلك الصيد على أنه لا يعطى الحر ثم على ما صاده  
 منه وهو كذلك ومعظم أنه لا يخرج إذا كان من العلم بصدقه فلا بد أن يكون من سجد  
 العلم بصدقه فكل من يفتح في علمه حرماً وقوله من لحم صدق مثلاً خفه وحشوه وأنه  
 وعنده منه ويبنى كما قاله ابن ركن الدين (مقتضى الحار في البول شعرة إذا لم يمس عاده إذا كان منه ومنه  
 الصوف والريش) في البول - محرم (يعني حديث) الصدق العلم الأول من حبه  
 لا من أصله (ولا أثر للعلم) لأن الجمع موقوف في الخبر إذا كان من العلم بصدقه ولو لم يمس  
 لم يمسول شيئاً من مقتضود الصائد فكأن كونه المرفوع (بمعنى الكتاب من الصيد تحس) في  
 حكمه من محس منه (ولا يصح أنه لا من عتبه) كما وأصاب نوب فلا بد من عتبه وعنده  
 والثاني نعم لعسر الاحتراز فإنه يتم البس في العروق (وأنه كان عليه ثوب ورب) - صدق  
 كونه معلوم بالمرء بذلك (ولا يجب أن يترجى وخرج) لأنه مردود في بحث لأن موضع  
 يشرب له ولا يتحلله (ولو كانت الخروقة على صدق صدقه ثقلها حين لا بد) (وأنه)  
 معلوم قوله تعالى - فكأنها أمكن عليكم - ولأنه - صدق - ما أن لا غسل إلا حرماً وليس  
 كالإصابة بعرض السهم فإن ذلك من سوء الرمي. والثاني لا لأنه آله لم يكن مثله كما لا يخفى  
 لله سبحانه حوارح فينبغي أن يخرج وإذا قل الخوارج الكوسر - والله وثبت هذا الخروقة  
 وذكرها فيما مر نظراً للفظ نارة.

(قوله الفرث) هو داخل

في كرش.

(قوله من غير مدافعة) أي كان دفعه لم يحل كما في قوله ولو أراد الصائد أخذه الخ (قوله ولا  
 مطمع في انجرارها) أي فلا يشترط ذلك (قوله فإنه يحرم ما أكل منه) مراده أنه يحرم ما أكل  
 منه وما بعده ولو لم يأكل منه بل شرب له بهي حديداً بحيث يصب على طبعه (قوله  
 يقتل من كل من يقتل في نفسه) وكذا كل ما استرسل عليه نفسه فقوله غير إرسال لعدم  
 الاصطيات به فأشبهه ما لم يقتل السكين على حلق شدة فقطعته (قوله يد من غارته لا كل) أي  
 عادة ما صاده - فلا يقال أكله منه بدل على أنه ما على ما اعتاده قبل النعم من الأكل  
 فالنعم لم يؤثر فيه (قوله ثقلها حين) أي وإن لم يخرج أحد من قوله ولأنه يجرى تعلمه  
 أن لا يقتل الخ



وبعض أخرى واختار فيه عملوا من أرب منه أو بشدة عدوه فلا يحل قطعا وحل الخلاف ما لم  
يخرج الكتاب الصيد من حرمة ثم يحامى عليه حال قطعا (ولو كان بيده سكين فسقط وانخرج به  
صدا أو اختك به شدة وهو في يده فاصح حاقومها ومروئها أو استرس كتاب) مثلا (بعضه  
بدل لم يحل) من صيد يغير فيه الله ولم يوحى في الأولى والثانية وإن لم يشرط في الصيد  
لأنه يوجع ولا يفسد في ربي السلة وقد قد صلى الله عليه وسلم حوار الأكل لا يرسل قتل  
إلا أريدت كائنا من فكل (وكذا له استرس وعزاه صاحبه فرب عدوه في الأصح) لاجتماع الحرم  
والصبيح لعن الحرم والى في نخل جمهور الإغراء بعدوا فاصبح به لاسترسال وصار كأنه خرج  
بغيره صاحبه واختار قوله فرد عدوه عما لم يزد فانه يحرم جزما ونقوله فأغراه عما إذا  
رحله منه إن وقف ثم أعتد وقفا على حرم وإن لم يجر ومنه على وجهه حرم حرما وأنهم  
قوله صاحبه أنه أو أغراه أحسن لا يكون حكم كدك ونس كدك فقا قال الثاني في الخصم  
وسواء استناله صاحبه أو غيره (وأنه أصح) أي الصيد (سهم ما به ربح) صرا فهو بها بعد  
إرسال أو قبله كما قصده إيتهم وكان يصير منه ولا ربح (ح) لأن الاحتراز عن هوها  
لا يمكن ولا يغير حكم لإرسال (ولو أرسل سهم لا يحترق فونه أو على عرض فاعترض صيد فقتله  
حرم في الأصح) لا عاء قصد والى يحل لو حود قصد الهم وكذا لو أرسل على مالا يؤكل  
كدك فصاب صيدا فيه حل (ولو رمى صيدا طيه حجر حل أو سرب صيدا فصاب واحدة  
حلت) أما في الأولى فلا بد فيه منه ولا احتراز طيه وإنما في الثانية لأنه قصد السرب وهذا  
منه (فان قصد واحدة) من السرب (فصاب غيره) من ذلك السرب أو غيره (حلت في  
الأصح) وحود قصد الصيد والى أن لا إصاثة غير مقصده ولو أرسل كتابا على صيد فعدل  
إلى غيره وهو إلى سرحه الإرسال فصابه وما حل وطهر كلامهم حله وإن ظهر للكتاب بعد  
إرساله سكن دفع الإمداد غيره فمدا السرب الرسل به وقصد آخر كما نقل في الروضة وحري  
عاه الله في وإن أي عصفور وهو لا يخالف ما قاله الفارق من أنه لو أرسله على صيد فأمسكه ثم  
عن له آخر فأمسكه حل سواء كان عند الإرسال موجودا أم لا لأن المعتبر أن يرسله على صيد  
وقد وجد ولو قصد عاه الصيد كان من سهم أو أرسل كتابا على حجر أو عصف فصاب صيدا حرم  
وكذا لو قصد وأخطأ في الظن والإصابة معا

(قوله وليس كذلك) انظر  
ما المراد به فإن كان المراد  
أنه يحرم ما سرب عن  
صاحبه كدك حله ولا يحل  
أنه معلوم منه بطريق  
مفهوم الموازنة لأولى أنه  
إذا لم يحل باسترسال  
صاحبه فغيره أولى ولا  
يقال إن كلامه أفهم ما ذكر  
وإن كان المراد أنه يحرم  
فيه الخلاف فليس  
كذلك إذ لا خلاف في  
حرمة حينئذ كغيره من  
من كلام الأدرسي (قوله  
وكذا لو أرسل على  
مالا يؤكل) أي على الثاني  
الصحيح .

(قوله وبعضى أخرى) أي وهو أنها اسم للحواشى لدى يخرج وإن كان ثقب ولقد الحواشى مدكر  
فليس المراد بلقى أنها اسم مدكر خاصة وعنده غبار وجوارح من السباع وأقصر داب السبيد  
(قوله وإيت لم يشترط في الصياد) أي ثقب ثقب شيء فعنه صمه وإن لم يقصد إيلافه ذلك  
(قوله وسواء استناله) أي ترسله حل في اصبح شملت الكتاب وغيره إشلاء دعوته وشليته على  
الصيد مثل أغرسه وره ومعنى هله من الأغراس وحماعه (قوله وإن ظهر) أي الصيد وقوله  
بعد إرساله معتمد (قوله لكن قطع لإمام) أي فيقيد ما قبله بعدم الاستدبار وكأن الفرق أنه  
بالاستدبار أعرض بالكلية عما أرسله إليه صاحبه بخلاف عدم الاستدبار فإن الحاصل معه مجرد  
الاحتراز فكانه لم يعد (قوله ولو قصد غير الصيد) ومن ذلك ما لو رمى سهمها على حلة مثلا  
قصد رمى بلحها فأصاب صيدا فلا يحل ذلك .



كأن رمى صده ظله حجرا أو حجر أو قصب صيدا غيره حرم لا يملكه كحجر (ولو لم يملكه الكلب  
والسبد) قل أن حرمة الكلب (ثم وحده ميتا حرم على الصحيح) لأجل ما رواه بسبب آخر  
ولا أثر لاصححه منه في حرمة الكلب وأما حرمة أخرى (وإن حرمة الكلب أو نصابه  
منهم حرمة) (وعلى ثم وحده ميتا حرم في الأظهر) - أما ما رواه الترمذي عن عبد الله بن  
ذلك عن الجمهور وهو المذهب لعنه الله قال «قلت يا رسول الله إنا أهل صيد وإن أحدنا يرى الصيد فذهب  
منه اللابئس والثلاث فيجده ميتا» فقال «وحدثني عن أبي هريرة أنه سبغ وعصب  
أن سهمك قتله فكل» فهذا مقيد لقصة بروايت ودان على الحرمة في محل البرع وهو ما رواه لم يعلم  
أي مطلق أن سهمه قتله - والذي عن «وحدثني العري» وقال في لروحه إنه أصبح ديارا  
وفي المجموع إنه الصحيح أو الصحيح ونسب فيه أحدث صحفة ومحل الخلاف ما إذا لم يكن قد أنجاه  
«خرج إلى حركة مد» ح قال «فإنه حل» وما رواه لم يحد فيه على حرمة من وجد فيه حراصة  
أخرى أو وحده في ماء حرم قطعا .

### ( فصل )

فيما يملك به الصيد وما يذكر معه

(قوله الصيد) الذي يحرم اصطاده ما لم يكن حرم وليس له أثر في كسبه وقصص حجاج وم  
يكن صائده محرما (اصطاده) أي لا يملك ولو غير مملك . «إن لم يكن له نوع غير غيره  
فهو لملك الغير لأنه له حصص (بده) لأنه مباح في موضع اليد عليه كذا في الحديث سواء قصد  
ملكه أم لا حتى لو أحده لا يغير له ملكه . ولا فرق بين كونه ميتا أو لا ، ولو كان  
لهما أو حكم الله بشئ من الصيد فلا يملكه أبديكم ورماكم -

(قوله كمن رمى صده) أي في سبب الأمر (قوله وعنه) أن سهمك قتله أي أصابه

### ( فصل )

فيما يملك به الصيد

(قوله يملك به الصيد) أي وهو غير مملوك (قوله الذي يحرم اصطاده) ومن ذلك الإوز العرق  
المعروف فيجوز اصطاده وأكله . ولا علة عما اشتهر على أنه من أن له ملكا معروفا في دأه  
لأعرة بذلك ، ويتقدر محتمه فيجوز أن ذلك الإوز من شح الذي لا يملك له من وحده علامة  
بدل على الملك كحصب وقصص جراح فيسبب أن يكون غنطة كغيره مما يوجد فيه ذلك (قوله ثم يملك  
حرميا) ينبغي أن يرد ويحكم على أمر بقتله كالغرس في الحب لا يملكه (قوله وم  
يكن صائده محرما) ولا من ثبات على رده أنه حجاج (قوله نعم إن لم يكن له نوع غير غيره) أي  
أو أعميا يعتقد وحرم طاعة الأمر ، لأنه آله له حصص وخرج على من ماله ثم يملكه أحد فيملك  
ما وضع يده عليه ولا يصر في ذلك عدم تميزه (قوله بده) ومنه ماله يقتل نحو شكة صده ثم  
أحدها الصياد عما فيها وانقلت منها الصيد بعد أحدها فلا يزول ملكه عنه .

(قوله لا يملكه) أي بأن  
رمى حجرا أو حصى  
منه صده أي وصاب  
صيدا ومات فانه يحكم  
صوره في شرح ابروص  
يكن هذا مائة في  
تلام الشارح .

### [ فصل ]

فيما يملك به الصيد  
(قوله أي الإنسان) انظر  
علا قديمه عند قول المتن  
يملك كما هو ظاهر لا يملك  
عند «أما صر شكة»  
في أن يملك متى لا يجهل  
واطر ما رواه تميمه مع  
أن ماله للعامة فسد من  
حيث تضمنه النص على  
الملك .



(قوله فيه الوجهان في تلك  
 المساح) عبارة الدميري  
 فيه الوجهان في التوكيل  
 في تلك المساح انتهت  
 فعل لفظ في التوكيل  
 مستند من الشرح من  
 الكنية (قوله لا عر عن  
 اوصول إلى الله) أي  
 سبب المخرج (قوله له)  
 أي لا يسهل في معرف  
 ما إذا نصبا لا للصيد فلا  
 يملك ما وقع فيه كاصح  
 به ابن حجر خلاص الدميري  
 (قوله نعم إن قدر الخ)  
 هو مفهوم قوله وقوة  
 لا يتدر منه على الخ  
 وسر أي أنه يكره في قوله  
 أما إذا قصد معه الخ  
 والتعبير بما سيأتي هو  
 المناسب لكن في بعض  
 النسخ إسقاط الآتي  
 المذكور مع قوله قد  
 وقوة لا يشتر معه على  
 الخلاص والاقتصار على  
 هذا الاستدراك (قوله  
 وخسرج بنصها) أي  
 للصيد كما مر (قوله  
 ويعود) أي في مستند من  
 (قوله لكونه صغير الخ)  
 لعل الوجهان كان صغيرا  
 الخ إذ لا يحسن علة لما قبله  
 من هو قدير

دفع ما لا بد من الضرر وله ذكر الله غير ميم كالمجسم وعنون ولم بأمره به أحد ملكه  
 وإن أمره به غيره هو في كل حين حر أو سبي من كان قد أو الأمر فيه بوجهان في تلك  
 المساح ، ثم الذي لا يحل اصطدا في تلك فته ، وهو سبي جمعه بوقف بعبارة أو حرجه بوقف  
 حسب عدم إبداء غيره من اوصول إلى الله كنه حتى أخذه (وبخرج مذهب) أي مسرع  
 مثل (وبخرج وكسر حرج) أو نفسه تحت حجر عن الطيران والعدو جميعا لأنه يمتد بذلك  
 استوي عليه ، وكوفي في ذلك إجمال شدة عدوه تحت سهل أخذه ، ولو قطع خلقه ومريته  
 أو أخرج حشونه من موحته كن كفا ذوى (أو توقوعه) وقوعا لا يقدر معه على الخلاص  
 (في شكة) وهو مذكور به (تسم) به ، غير من قدر على حركته منها لم يملكه ، وهو أخذه غيره  
 ملكه له لا يوردي ، وذلك كنه من حركته إليها بقتله حتى يصيبها ، ويخرج منها ما لم وقعت منه  
 فقتل بها صيد ويعود الخ ، ويقع فيه من قدر على قطعها فانهت وملكه أخذه ، وإن قطعها  
 غيره فانهت وهو بقى على ملك صاحبها ، ولا كنه غيره ، فإن ذهب بالشكة وكان قادرا على  
 امتناعه فهو من أخذه ، ولا فهو صاحبها ، ولو أرسل عليه كنه ولو سير معه أو سببه له على ذلك  
 يملكه ، وهو تحت من يحول الكاب ولو مد من الشكة صاحبه في تلكه ، ثم إذا قدر معه على ذلك  
 يملكه صانعه قادرا من أخذه ملكه (والمخافة في مذهب لا يثبت) بضم أوله وكسر اللام أي  
 يثبت (منه) أن يلدخه ، ويخذه لأنه صر مقترا عليه ، ولو أدخل ملكا حوصا بحيث لا يمكنه  
 خروج منه لكونه صيدا يملكه صاحب ماله ملكه ، فإن كان كنه لا يمكنه أحد ماله  
 (قوله أراد به له لا يسهل في معرف) أي من السند (قوله ولو كان الصند) هذه عمت من قوله  
 قوله ولو كان ملك الخ (قوله وم أمره به أحد) عبارة شعبة الزبدي وصانده غير محرم أي  
 ولو صيدا وشعوب وإن أمره به أي من كان له نوع ، غير (قوله وإن أمره) أي أمر الصند  
 بأي يمتد قصده كما يدل منه الذي لا شعر منه في الاضداد له (قوله أو الأمر فيه الوجهان)  
 الراجح منهما أنه لا أمر حيث لا صيد لأحد يملكه لنفسه (قوله لا عر) أي أنهم شبهه بوجه  
 موقف شرا عن اوصول إلى الله ملكه ، ولعل وجهه من وقوفه بعد المخرج طاهر في أن غيره  
 عن الجرح فأشبهه ماله بأصل متعته ، بخلاف ماله وذهب عتدا فان عطشه القضي لاوقوف  
 بسبب شتا عن الجرح ، وكذا إغياؤه فيما لو سبي خلفه ليس جعل أوحده فيه وإن كان الإغية  
 تحت عن سببه به ويجري ويعرف ذلك بالقرائن (قوله خلقه ومريته) أي أو أخذه فقد  
 (قوله حشونه) هي جميع الخاء وكسرها الأمعاء وأخرجت حشوة الشاة أي حشوها مصحح  
 (قوله نعم إن قدر الخ) ذوى فإن هذا مفهوم قوله قبل لا يقدر معه على الخلاص  
 (قوله وم أمره به) أي ويصدق في كون ذوى له من به ماصيره به غير مقدور عليه  
 (قوله ومثل ما عند) أي فلا يملكه لعدم فعل منه (قوله ويعود الصيد الواقع فيها) راجع نقول  
 المصعب ووقوعه في شكة نصها الخ ، وقد يشكل روال ملكه عنه بقطعه ها مما يثني في كلام  
 انصبت من أنه متى ملكه لا روال ملكه ، فلهذا إلا أن يقال إنه بقطعه لها تبين أن وقوعه فيها  
 غير مانع من ملكه بخله منه وقد جعل عدم إمكان التحاوص شرطاً لذلك (قوله وإن قصصها  
 غيره) أي غير الصيد (قوله فهو بقى على ملك صاحبها) أي ويضمن الناطع أرض القطع (قوله ثم  
 إذا قدر) محذر وقوة لا يقدر معه (قوله ولو أدخل) أي نسب في إدخاله كما هو ظاهر .



لا يحسد ويب أو يفتد شكته لم يملكه ولكنه أولى به من غيره فليس لأحد صيده بدون رده  
(ولو وقع صيد في ملكه) اتفاقا أو بما يحل له الاتماع به ولو عار به كقصة كبره (وصار  
مقدورا عليه نوحا وغيره لم يملكه في الأصح) إذا لا يقصد بشبه الأصح والفساد في التفتيش  
هم يصير حتى به من غيره ، والثاني يملكه كاشكته ، وعنه ما ذكره نصيب ما يتعد به  
الاصطياد ، فإن قصده به واعتيد ذلك ملكه ، وعنده يحسن ما فيه انصافها في ترؤفة عن  
الإمام وغيره وإن لم يعتد لاصطياد به فلا ، وعنده يحسن ما فيه إحياء أموال من ذمه أخص ،  
ولو أغس على الصيد باب البيت مثلا يتخرج ملكه إن أمته منه من به من ذمه له  
على البيت ولو عشت في أرضه وحص وخرج لم تملكه كقصة وفرجه لأن من ذمه لا يتعد به  
الاصطياد ويكون أحق به ، فإن قصد ببنائه ذلك واعتيد الاصطياد به ملكه خبر مامر (ومنى  
ملكه لم يزل ملكه) عنه (بالأصل) كما يروى في الحديث ، ومن أحده رمة ذمه وإن نوحا  
(وكذا رسالة مالك في الأصح) لأن دفع اليد لا يقتضي إخراج الملك كما وسبب ذمه بل  
لا يجوز ذلك لأنه يشبه السواك في الهدية ، وقد روى الله تعالى ما جعل الله من نعمه ولا  
شأنه ، ولأنه قد يحتلط بالمباح ففسد ، وسواء قصد بذلك التقرب إلى الله تعالى أم لا ، والثاني  
يرول كعتق عبده ، وعنه كلامه في غير الحرم ، أما لو حرم وفي ملكه صيد فله رمة إرساله  
ويرول عنه ملكه ، وسننى من عبده إخراج ما إذا حلف على ولده بحرمه ففسد ذمه وحرم  
إرساله صيانة لروحه كما يشهد لذلك حديث العلاء بن ربيعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لأجل أولاده لم استخرجت ، وحديث آخر روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ردة  
فرخها عليها ،

(قوله من لا أحد صيده) أي وحرم عنه (قوله بدون إيمه) أي كمن أو نحوه ملكه  
كلمة تحجر (قوله من له) أي وهب (قوله وحص وفرج لم يملكه) أي والحال نعم  
يقصد بهما الاصطياد أحد من قوته الآتي فإن قصد ما فيه الخ (قوله ملكه) أي الصيد وفسد  
وفرجه (قوله ما جعل الله من نعمه) أي البصوى في سائر آياته ، وهي إني قد سمعته  
من آخرها ذكر كالواحد يحرم أدم : أي يشتهر به حلال سبيلها فلا ترك ولا تحريم ، وكان  
الرجل منهم يقول : قد شققت هفتي سنة وسنة ، كما حرمه في حرمه لا ساع ٣٠ ، وقد روى  
الثقة أني سمعته لم ، ومن ولدت ذكرا فهو لآلهم وإن ولدتها قالوا وصفت لأنني سمعته في  
له الله كره ، وقد تحت من صب التحل عشرة : أن حرموا ظهوره ، ولا يمنعوه من ماء ولا مري  
وقالوا قد حرمي صهره ، وأشار بقوله وكان الرجل منهم الخ إلى تعريف الساتبة بقوله وإن ولدتها  
وصاب إلى تعريف بوضعه وقوته وإذا سمع الخ إلى تعريف الحاء (قوله ولأنه قد يحتلط بالمباح  
فيصاح) أي وهو يؤدى إلى الاستيلاء على ملك الغير بغير رده (قوله ويرول) أي تحرد  
الإحرام (قوله فيتحجره وحرم إرساله) أي ومع ذلك ذرول ملكه منه وهو يلى ملكه  
(قوله وحديث الحرمه) بضم الهمزة فم مشددة ، وقد تحجره كالعصفور اه حج وشجرة  
سيرة الشامي روى أبو داود الطيالسي وثبوته في كتابه في الشجر في كتاب الهمزة والميم  
عن ابن مسعود قال كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رة شجرة فم حرمه

(قوله من لا أحد صيده) أي وحرم عنه (قوله بدون إيمه) أي كمن أو نحوه ملكه  
كلمة تحجر (قوله من له) أي وهب (قوله وحص وفرج لم يملكه) أي والحال نعم  
يقصد بهما الاصطياد أحد من قوته الآتي فإن قصد ما فيه الخ (قوله ملكه) أي الصيد وفسد  
وفرجه (قوله ما جعل الله من نعمه) أي البصوى في سائر آياته ، وهي إني قد سمعته  
من آخرها ذكر كالواحد يحرم أدم : أي يشتهر به حلال سبيلها فلا ترك ولا تحريم ، وكان  
الرجل منهم يقول : قد شققت هفتي سنة وسنة ، كما حرمه في حرمه لا ساع ٣٠ ، وقد روى  
الثقة أني سمعته لم ، ومن ولدت ذكرا فهو لآلهم وإن ولدتها قالوا وصفت لأنني سمعته في  
له الله كره ، وقد تحت من صب التحل عشرة : أن حرموا ظهوره ، ولا يمنعوه من ماء ولا مري  
وقالوا قد حرمي صهره ، وأشار بقوله وكان الرجل منهم الخ إلى تعريف الساتبة بقوله وإن ولدتها  
وصاب إلى تعريف بوضعه وقوته وإذا سمع الخ إلى تعريف الحاء (قوله ولأنه قد يحتلط بالمباح  
فيصاح) أي وهو يؤدى إلى الاستيلاء على ملك الغير بغير رده (قوله ويرول) أي تحرد  
الإحرام (قوله فيتحجره وحرم إرساله) أي ومع ذلك ذرول ملكه منه وهو يلى ملكه  
(قوله وحديث الحرمه) بضم الهمزة فم مشددة ، وقد تحجره كالعصفور اه حج وشجرة  
سيرة الشامي روى أبو داود الطيالسي وثبوته في كتابه في الشجر في كتاب الهمزة والميم  
عن ابن مسعود قال كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رة شجرة فم حرمه



واخذين صحيح لكن من الحافظ السجوى عن ابن كثير أنه لأصل له وث من سبه إلى  
النبي صلى الله عليه وسلم قد كذب ، ثم قال الحافظ إنه ورد في عدة أحاديث يدوى بعضها بعض ،  
ثم لو صاد الولد وكان ما كولا لم يتعين إرساله بل له دية ، ومحل مامر من الحرمة ما لم يقر مرسلا  
أبنته فإن قال ذلك وهو مطلق التصرف وإن لم يقر لمن يأخذه حل لمن أخذه أسكاه بلا ضمان ،  
ولا سدد تصرفه فيه ببيع ونحوه ولا بإعطاء غيره منه خلافا لما بحثه بعض المتأخرين ومن أخذ  
كسر الخمر والسب ونحوها انطروحة من ملكها تعرض عنها وإن نعلق بها الركاك ويعد تصرفه  
فيها بالنسب وغيره ، ثم محل حوار أحد ذلك كما هو واضح ما لم تدل قرينة على عدم رضا المالك  
بذلك كأن وكل من استقله له ، وبه يعلم أن مال المحذور لا يملك منه شيء ، بذلك لعدم حضور إعراضه  
ولو أخذ حله منته تعرض عنه صاحبه ودفعه ملكه وبرول احضار العرض عنه ولو وحده دره  
غير مشقوقة في خوف محكة ملكها الصائدا لها ،

(قوله أنه لأصل له) يعنى  
حديث المروية كما أوضحه  
في النسخة (قوله ثم قال  
الحافظ) أى أن فيه بعد  
الذكر أى السجوى أى  
قال ذلك بعد نقله عن ابن  
كثير ما ذكر قصد الرد  
عليه ويراجع (قوله لم  
يتعين إرساله) قصيده أنه  
يجوز (قوله ولا مامر  
غيره منه) هذا ظاهر فيما  
لو قال أبنته لمن يأخذه  
أما لو اقتصر على قوله  
أبنته فلا وكلام النسخة  
كالصريح في التفرقة  
وبيراجع .

وأخذه في باب الخمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى نمرش . يعنى قرب من الأرض  
ورمى في شحها ، وقيل من شح هدد مرحبا ، قال قتادة ، قال ردوها فرددناها إلى  
موضعها ثم ترجع اه (قوله والحديثان صحيحان) بقول ذلك جميع عن زرارة (قوله ومن  
مامر من الحرمة) ثبى حرمة إرسال (قوله ما لم تدل قرينة) أى سواء قال لمن يأخذه  
ثم لا (قوله حل لمن أخذه أسكاه) هذا لا يصح حولا بقوله ومحل مامر من الحرمة الخ وإما  
جوابه أن يقول حل فقبل ذلك إرساله ولو أخذه أسكاه ، وقصده على حل لا كل لأخذه  
لا يستتر من إرسال بل قد يصحى بناء حرمة الإرسال بغير جمع ، وكتب أيضا نصف الله به قوله  
حل من أخذه أسكاه أى فقط ، وجرح ما كذب كل ما يؤخذ منه فلا يجوز لأن الإباحة لم تشأله  
فإرساله لمن يأخذه ، وكتب أيضا نصف الله به قوله حل من أخذه أسكاه أى قال كل الصيد عسير  
ما كقول فيسعى أن من أخذه لا يتماع به من نوحه الذى حرث العادة بالانساع به منه ، وكتب  
أيضا لنصف الله به قوله حل لمن أخذه أسكاه ومثله عزاله فيما يظهر من النصديق به على من يأكله  
فيأسا على ما يدفع للعق من لحم لأصحة فيه تصرف فيه غير الله ونحوه فيصدق منه ويضم  
النصف لكن قصة قوله ولا يذبحهم غير من حرمة رباك ، وعنايه فانتظر الفرق بسببه وبين لحم  
الأصحة ، ولعله أنه هادى على مالك صاحبه ، بخلاف لحم الأصحة فإن يهدى إليه يملكه مكا  
صراعى (قوله ومن أخذ كسر الخمر) ثبى ومن كان الآخذ عسير يمر وم يأمره غيره بذلك  
وتملكه أخذه ، وحث ثمره غيره ملكه لأمر ومن أدن له إذا سدد كأن قال له النقط من  
السنابل موحدة أو يمسك ويبرأ حتى فمن أدن من غيره عن إيسر الأمر ، ووأذن له أبواه مثلا كان  
ما ألتقه منها مكا هم ما يتصدق الأجدد بسببه (قوله انطروحة من ملكها) ثبى ومن عزم  
من المالك عزمه بركة عزمه ثبى منه ذلك لأن هذا ما يقصد الإعراض عنه وكان  
الركاك لم يتعين به (قوله ويعد تصرفه) قصية نفوذ التصرف أنه ملكها بنفسه الأخذ ، وعليه  
هو صاحب ملكها ردها إليه ، غير دفعها له وهو ظاهر (قوله أعرض عنه صاحبه) أى فإن لم  
يعرض عنه ذو اليد لا يملكه لدفع له ، ولا شيء له في نظير الله سبحانه ولا في ثمن مادى به ، ويصعب  
أنه لو احتلف الآخذ وصاحبه صدق صاحبه لأن الأصل عدم الإعراض من ، بل قرينة على الإعراض  
كما قلناه على نكاح الكو







وصرفه ل يجب صرفه و تصرف في الدق حار للصرف ولا يجوز لورغ وقد من بعضهم يسمى  
 للثقي احصاء صير انحرج و سته ( و هو حرج العبد ثمن معاقل من دفع الثاني أو أرمس دون  
 الأول ) أي ل يوجد منه بدفع ولا يرمس ( فهو الثاني ) لأن حرجه هو مؤثر في متاعه ولا شيء  
 على الأول بحرجه لأنه كان مساحا حينئذ ( و إن دفع الأول منه ) بدسوق وعلى الثاني أرمس  
 ما عمن من عه وحده لأنه حتى على ملك غيره ( و إن أرمس ) الأول ( فله ) لا يرمس به ( ثم إن  
 دفع الثاني قطع حقه ومضى فهو حلال وعينه للأول ما قص بالدخ ) وهو ما بين قيمته زمانا  
 ومدة كد كره في الروضة وعلى أيضا بفساده ما عمن كره دح شه غيره بعد يده قال  
 لمام و إنما يظهر الترتيب إذا كان فيه حرج مستأجره من كان متألف بحيث يوم يدع هب في  
 عسدي لة بعض يسبح شيء ورد له فبشي لة لحد بعض ساطع ويرم الثاني نفسه وعليه فلا  
 يتعين في ضمن الدقة أنه ما من و منه رمت و بوح ( و إن دفع لا يقدهما أو لم يدفع و مات  
 بالخرجن خرم ) ما في الأولى و إن مدور عنه لآخر لا بدعه و إنما في الثانية فلا حرج المصح  
 وأمره كما لو اشترك في الدخ مسم ومحموي ( ويدفعه الثاني للأول ) لأنه فسد ما كره فو كات  
 قيمته صححا عشرة ومد بوحا سعة بشر في قيمته ما بوحا ثم إن لم يتمكن الأول من دفعه فاب  
 كات ثمانية فاه ثمره ثمانية ونصف لأن فعل الأول وإن لم يكن إسادا لكنه يؤثر في حصول  
 رهوق فله رة فاب عملها فله نصف ونصفه وإن لم يتمكن الأول من دفعه ودفعه بعد  
 حرج الذي رما في ش إن حصل بحرجه فقص و إن لم يدفعه حومات ضمن الثاني زيادة على  
 د ش د جميع لأن حرج الأول صرفه إسدا فيصير كح حرج عسده مثلا وحرجه آخر  
 فتقول مثلا قيمة العبد أو الصيد عشرة دية فقص بالخرج الأول دية ثم مات بالخرجن فتجمع  
 القيمة من الأول والخرج الثاني والمجموع تسعة عشر فيقسم عليه ما قواه وهو عشرة  
 السمة والسمة ب ك يكون عد التراضي وهو منصرفه فله صرفه فيما يجب صرفه فيه مبرله  
 السمة للصرفه وفي حج ما يرضي كلام الشرح وعده بعد كلام ذكره وفي المجموع سريته أن  
 يقرب قدر الحرج إلى ما يجب صرفه فيه و تصرف في الدق ب ك ر د ( قوله ل يجب صرفه له )  
 أي إما برده لما لك إن عرفه وإلا فليت المال أو صرفه هو نفسه لمصالح يلب المال إن عرفها  
 ( قوله يعني للثقي احصاء صير انحرج ) أي حرجه كره فكون بورع ترك ذلك مع حوار  
 في عه وعن محله إذا كان القادة حرجه لأنه بد حرج من البرح حفظ عما يعرض عنه أصحابه  
 أو من خدش المساح أو كان يصعبه ما كره في البرح إذا أحده وأرسله لأ كره من من غيره  
 وز ع حرمه لا يحاد وإرسال دون أ كره منه والتصرف فيه وجوار بيعه لعدم زوال ملكه  
 عنه وعلى حرمه بخره الخ كرهه من إرسال كان يلق عليه باب البرج ( قوله و بنائها ) يعني  
 أن يح حواره حلا لم يصعبه صعب حرج العبد أن يتسبب في إحاطة فيه وإلحرم لأنه طريق  
 لاسيانه على مال غيره ( قوله ولا يتعين في ضمن النص ) أي بل إما ذلك والتفاوت بين قيمته  
 مقسوع اخذ وسببه ( قوله و بخرم ) أي العشر ( قوله ريد على لأش ) أي ميسوي مأفده  
 بالمعنى الثاني .

له التصرف عقب التميز  
 كما هو ظاهر العبارة  
 والطاهر أنه غير مراد  
 وقد مر في الشرح عن  
 فتاوى المصنف نحو ذلك  
 فليراجع في مظنته ( قوله  
 وعن أيضا ) بطر موقع  
 أيضا هنا ولعل الوجه  
 حذره والتجليل ليس في  
 الروضة ( قول للثقي ومات  
 بالخرجن ) أي ولو بالقوة  
 أي بأن كانا يزهران  
 الروح لو ترك ليتأني  
 التمهيل الآتي في الشرح  
 أنه أكره أن يكون من دعه  
 وكره لا و إذا تمكن من  
 دفعه بدفعه وكره  
 لا لسكر قول المصنف مطرام  
 إنما هو فيما إذا كان  
 نافع من ( قوله بخرم  
 في قيمته مد بوحا ) أي  
 لو عرض أنه دح ثم هذا  
 النظر إعمالا يحتاج إليه في  
 بعض أحوال المسئلة لأق  
 كلها كما يعلم تأملها خلاف  
 ما يقتضيه صريحه . واعلم  
 أن هذا التفصيل كله  
 بالنسبة للسئلة الثانية في  
 كلام المصنف وهي ما إذا  
 مات بالخرجن أمامه  
 التذليل فحكمها أنه  
 يصمن قيمته من زمانا وهي  
 تسعة مطلقا وأعمالها  
 الشرح ( قوله ضمن  
 الثاني ريد على لأش



ثلاثة ذؤن وكان صاماً عشرة أجراء من أصل سبعة عشر حر من عشرة و ستم إلى سبعة  
أجراء من أصل سبعة عشر حر من العشرة و كانت لحماة ثلاثة و رثن كل حياية دينار حمت  
السم إلى هي عشرة وسبعة وثمانية فيكون المجموع سبعة وعشرين فتقسم العشرة على ( و إن  
حر حمة و دونه أو أرمه فلهما ) لأشركهما في سب ذلك ولا حرة لأحدهما على الآخر ( و إن دفع  
أحدهما أو أرم من ذؤن لآخر فله ) لا عر ده نسب لذلك ولا صير على آخر لو قوع حر حة حين  
كان مباح ( و إن دفع واحداً ) لا تنصع أحدهم ( و رثن آخر وحمل السابق حرم على ما ذهب )  
لأجمع الخصر والاحاة فإنه يضمن سبي التذويب فيحر أو أخره فحرم فلا يحل إلا تنصع الخصور  
وم يوجد الطريق الثاني حكاه قوين كما هو حرج الصية وثاب ثم وجد ما و من قن الأول فرق  
أن هذا حرج سابق فقال عليه أبو وهو معهود في القدام وعمره وهما تغلظه ولا عتد في  
المرتب والبيعة بالاحاة لا تنصع الرمي

### ( كتاب الأضحية )

نصم المذبة وكسرها مع جميع الباء وتشديدها و قال صحبة فتح الصاد وكسرها وأضحية فتح  
المذبة وكسرها وجمعها صحايا وهي ما يذبح من السم قربا إلى الله تعالى من يوم عدا البحر إلى  
آخر أيام التشريق كاسأني وهي مأخوذة من الضحوة سمكت نول رمية فعبها وهو الأصح .  
والأضحية قبل الإجماع قوله « فصل لربك وانحر » أي صلاة الرب وانحر السك وحرهم عن  
أس رضى الله عنه قال « صحى النبي صلى الله عليه وسلم تكبثن أممحين فربين ذبحهم بسده  
وتمنى وكبر ووضع رجليه على صحاحهما » والأضحية قبل الأضحية الخاص فقبل نسي بصره أكثر من  
سواده وقبل غير ذلك ( هي ) أي الضحية إذ كنز ما عتق لأضحية و « ادب » العمل بالانقرب  
به ( سنة ) مؤكدة في حقنا على الكفاية ولو لم يكن إن تعدد أهل البيت والإلانة عين ومعنى كونه سنة  
كفاية مع كونها نسق لكل منهم

### ( كتاب الأضحية )

( قوله « فتح الصاد » أي مع التشديد ( قوله وجمعها صحايا ) أي على المعنيين في ضحية وعارة شرح  
الروص كتاب الصحاح جمع ضحية فتح الصاد وكسرها و قال أضحية نصم المذبة وكسرها مع  
تجميع الباء وتشديدها وجمعها صحاحي تشديد الباء وتجميعها و قال أضحية نصم المذبة وكسرها  
وجمعها أضحية كإطرده وأرعى وسما سمي يوم الأضحية ( قوله وهو الأصح ) غيرة حج وهو وقت  
الصحي ( قوله ولو لم يكن إن تعدد أهل البيت ) قال م روالأقرب أن المراد بآهل البيت من يرمع بغيرهم  
قال والقياس على هذا أن شرط وقوعها أن يكون المضحى هو الذي يرمعه البقرة حتى يوصحي  
بعض عبيله لم يقع عن غير ذلك البعض سواء من يرمعه البقرة وغيرة أو ورد عليه أن مقتضى كونها  
فرص كفاية فتوقفها بعض أي بعض كان سواء من يرمعه البقرة وغيرة بقتل لأمناهاه بين كونها  
فرص كفاية وتوقف السقوط على بعضهم معينا وهو من يرمعه البقرة اه سم على مسيح وفي حج خلافه  
وهو الأقرب لأنه المناسب لكونها سنة كفاية .

### [ كتاب الأضحية ]

هي ضم المذبة وكسرها  
فتح جميع الباء  
وتشديدها ( قوله وجمعها  
صحاح ) صوابه وجمعها  
صاحي لأن صحاحا إمعا  
هو جمع صحبه كاسيا أي











ولا أن يكثر ، والله الذي أتى به فصل منه حديث ، وعلى ذلك حمل قول الشافعي والأئمة أحب  
 دى ، وحمله بعضهم على حرمان الصيد بقوته لإخراج الطعام والأشياء أكثر قيمة (وخصي)  
 بلاساع (و) يتجرى (والعمر والعمره عن سبعة) للصبي منه كما يتجرى عنهم في التحصن بالإحصار ،  
 لحرمه وسوءه ، أراد بعضهم الأصحية والآحر اللحم أم لا ، ولهم قسمة اللحم إذا هي إمرأه ، وخرج  
 سبعة مائة دية ، فيه نظر أنهم سبعة فلا يتجرى عن واحد منهم (والثالث عن واحد) فقط ،  
 بل لو اشتراه نس في شابين في فصحية أو عدي لم يتجرى وفرق منه وبين حوار إعتاق نسو عديين  
 عن الكسرة فإن الواحد يختلف إذ لم يتجرى عن واحد من مرق وقد وجد هناك وهذا التصحية  
 دية ولو وجد نس ، ومحر ، منهم هذا عن محمد ومحمد فمحمول على أن المراد التثنية  
 في الثوب لأى الأصحية ، ونوصى بسبعة أو بقرة بدل ثمة فالأند على السمع لنطوق بعصره  
 مصرف لنطوق بن ش (و قد هنا) عند الامران فلا يتأى قوله الآتى : وسبع شياه الخ (يعبر)  
 لكثرة اللحم (ثم مرة) فمنها كسبع شياه (ثم من) ظله (ثم معر) وقول الشارح ولا حاجة إلى  
 ذكر الآخر ، بل لا يتجرى بعده يحتاج عنه بأنه يجرى ذكر ثم الآخره لأن بعده مرات أخرى يعلم من  
 كدومه وهى شرث من بدنة ثم من بقرة (وسبع شياه الفصل من يعبر) ومن بقرة لأن لحم الغنم  
 أغيب والله امرق أكثر (و قد أنص من مشاركة في معر) بلا مراد بارة الدم ولطيف اللحم  
 وس كثار السمعة أنص من العدد خلاف العنق ولحم حمر من اسجهم والبيضه أفضل ثم الفهر .  
 ثم الملقاء ثم السوداء .

(قوله بدل شاة) أى  
 واحدة كما هو ظاهر  
 (قوله فالأند على السمع  
 لنطوق) أى أصحية  
 لنطوق هكذا ظهر فليراجع  
 (قوله واستكثر الثمن  
 الخ) عبارة التحفة الثمنا  
 فصل من كثره العاد  
 (قوله واستكثر الثمن (١٦)  
 أهله في الموضع واحد

(١) قول المتن  
 (واستكثر الثمن) ليس  
 موحودا بسخ الشرح  
 اتى بأيدينا اه مصححه .

(قوله ولا أن يكثر) أى صدره لأى (قوله والثالث عن واحد) وقع السؤال عما لو مسحت الشاة  
 بعير أو عكسه من عرى أى ذؤلى عن سبعة ، ولا يتجرى العير في الثانية إلا عن واحد ولا ،  
 والجواب عنه أن هذا معنى على أن السخ هل هو تغيير صفة أو ذات ، فإن قلنا بالأول لا يتجرى  
 الشاة مع موجه معر إلا عن واحد ، ويجوز البعير المسوخ إلى الشاة عن سبعة ، وإن قل  
 بالنسبة انعكس دخل ذلك الشاة المسوخة إلى العير ذات بعير ، والعير المسوخ إلى الشاة  
 دية شاه (قوله أو هاهى لم يتجرى) ومثله ما ذكره من عشرة عشر في سنتين لأن كلاهما حصل له  
 سبع الدتتين فلم يحصل له من كل واحد سبع وذلك لا يكره لأنه لا يكره إلا سبع كامل من  
 دية واحدة وقد مر وفيه عدم الإجماع ، ويشرك في نسبة في بدنين إذ يخص كلا من كل دية  
 ثمن لا يكره اه سم على مسيح (قوله معنى عديين) أى فيهم حر أو سرى العنق إلى باقيهما  
 ولا فلا يتجرى لعدم حصول المقصود من الكفارة (قوله بدل شاة) أى مندورة في الدية بقرة  
 قوله فالأند الخ (قوله ثم الآخره) أى لمتنم في قوله ثم معر (قوله ولطيف اللحم) ظاهره وإن  
 كانت الشربة أكثر المعر ، وبه صرح حجج (قوله ثم الملقاء ثم السوداء) قال في المختار ، الذى  
 سواد وبيض وكذا السمعة باصم ، والظاهر أن المراد به ما هو أعم من ذلك ليشمل ما فيه بياض  
 وحمرة من سعى نفسه على ما فيه بياض وسود بقرة من البياض بالسمعة السوداء ، ويسعى تقديم  
 الأحمر الخالص على الأسود وتقدم الأزرق على الأحمر وكل ما كان أقرب إلى الأبيض يقدم على  
 غيره ، وعمدة شرح الشهب بعد الصغراء ثم المعر ، ثم الحمراء ثم الملقاء ثم السوداء .



ثم يفتن السمن على اللون عند تعريضها (وشرتها) أي الأصححة بحري حيث لم يلزمها  
 بقصة (سلامة من عيب نقص لحم) أي ما كولا يد مقطوعة لألية لا تحرى مع أنه يست  
 جم على أنه قد يطلق عليه في بعض الأنواع كما في قولهم يحرقه سبع ارجم طيبون ، وسواء كان  
 النقص في اللحم كقطع فتحة من عود خذ ، أو في كعرج من لأنه نقص رغب مهمل ، ويعبر  
 سلامة وقت الذبح حيث لم يتقصها الخشب ولا فوقت خروجها عن مكانه ، وقصة لزمه عدم  
 جلاء التصحية باحتمال لأن اللحم يهرلما وهو العمد ، فقد حكاه في المجموع في آخر ركاه نعم  
 من الأصحاب وما وقع في الكفاية من أن يشهور إخراجها ، لأن ما حصل من نقص اللحم يحتر  
 عيب عن معول عايبه ، فقد لا يكون فيه حرج أصلا كعنته ، وثبت في يده الماحية لا تحتر عيب  
 كعرجاء أو حرنا سمية ، وبعد عنو الخدم كامة في ركاه لأن النقص فيها السمن دون  
 ياب اللحم وما جمع به بعضهم من حمل الآخر ، على ما يدها من عيب من عيب فحش ، ومنه له  
 في خلافه مردود بما تقرر من أن اللحم نفسه عيب وأن العيب لا يحتر وإن قل ، نعم حجة  
 جلاء قريبة العهد بالولادة لروال المحذور بها أما لو التزمها ناقصة كأن يد الأصحية عيبه وصغيرة  
 وقال جماعة أصحية فيه يهرمه دبحها ، ولا تحرى أصحية وإن حصل دبحها بوقت ، لأصحة  
 وحتر عرجاء في الصرف ، وعلم بما قررنا أنه لو نذر الأصحية بهذا وهو سمن ثم حاش به عيب  
 حتى به وثبت له أحكام التصحية ، وستنص مع أوله وصم ثالثه بسط لمصنف يدهى لغة  
 «قرآن» (ولا تحرى عرجاء) وهي التي ذهب عنها من الهرل ، وقد يكون حقة أو لم يدرم  
 ومريض للحر المصحح «أو مع لا تحرى» في الأصاحي العوراء السمن عور ه وأربعة السمن مرضها  
 والعرجاء السمن عرجها والمكسرة « وفي روايه « والعرجاء التي لا تقي » من التي تكسر اللون  
 (قوله نعم يفتن السمن على اللون عند تعريضها) أي وعلى المذكورة أيضا كما قد يؤخذ مما قدمه  
 من أن لا شيء إلى لم به فصل من الذكر الذي كثر رويته ، وما قول شحنا روي عن حجج  
 ويظهر عند تعريضها السمن كالكورة فعبه من كذا من السمن والمذكورة يفتن على  
 اللون الفاص فيفتن الذكر الأسود على الأني السواء (قوله مع أنها) أي ذئبة (قوله على أنه  
 لا يطاق) أي اللحم (قوله كقطع فتحة) أي وإن فتت خلاف ما يأتي في الأية من المصنف فيهم  
 دعما هو الكثير لأن قطع بعض ذئبة قصد به كذاها فتم حبر (قوله لم يفتن حبر) أي حبر  
 (قوله وإلا فوقت خروجها) أي فلا يضر تعيها وقت الذبح كما يأتي في قوله ويرى أنه  
 يضر التصحية بها بل (قوله سمن عرجاء فريسة) أي عرجاء (قوله أو صغيرة) أي لم يسلح  
 سمن بحري فيه عن الأصحة (قوله ولا تحرى صحة) أي الأصحية لم يدره والمذكورة في دمه  
 (قوله وهو سليم) أي واللحم (قوله وثبت له أحكام التصحية) قصته إخراجها في لأصحية وعليه  
 فيرق بين يدره سمية ثم تعيب وبين يدر الأصحة ذات قصة أنه لما التزمها سمية خرجت  
 عن مسكه بمجرد الدار حكم بأنها صحة وهي سمية ، بخلاف لقصة من النذر لم يتعلق بها  
 إلا بالقصة ولم تثبت لها صفة السكمال محل (قوله وصم منه) ويحور فيه نصا صم الباء مع شديد  
 انقاف وكسرها .

(قوله مهمل) هو مفتوح  
 انشاء وكسر الراء من  
 باب فقل مفتوح العين يفتح  
 تكسر هاء مبدية لا فاعل كما في  
 مقدمة الأدب للرحماني  
 وعيه قول الشرح الآتي  
 يهرلما كما لا يخفى وهذا  
 خلاف ما شتهر أن هرب لم  
 يسمع إلا مبدية للجهدول  
 فتنبه لذلك (قوله لزوال  
 الحار) أي يورس (شار  
 من قاسم إلى معناه) (قوله  
 كسندر لأصحية عيبه  
 الح) من الصورة أنها  
 معيبة .



وسكون اللف وهو ناع (ومحسوبة) لأنه ورد اللفي عن التولد وهي المحسوبة التي استندت لغيره ولا رعى إلا القيد من ذلك بوث الخصال (ومشروعة بعض أدن) أي وإن قلّ لذهب جزء ما كؤل ، ونعم كدالة عدم إجره متطوعة كلها بالأولى وكذا فاقدتها حلقه ، ولا يصح فقد آلية حقة بد العر لألية له ولا تد صرع إذ لا ذكر لاصرع له ، ويقارق ماصراً في فقد الأذن بأنها عضو لازم ، نعم لو قطع من الألية جزء يسير لأحر كبره ، فالأوجه الأحزاء كما أقرى به الوالد رحمه الله تعالى بديلين فوهم لا صرع فقد حقة يسيرة من عضو كبير (ودت عرج) بين كبره صحت نسبة عن المشية في الرعي ، ويد صرع وتوصطرها عند دعه فكسر العضو وفقدته أولى (و) دب (نور) ونعم منه ما مد اع العماء بالأولى ولا صرع صرعها ولا عدمه ليس (و) دب (مرص) بين كبره منه الخزل (و) ذات (حرب بين) لأحر المار ، وعطف هذه على مقايها من عطف الحصر على العاء بد عرب مرص ، ولا رقى بين بعضها هذه العيوب أولاً (ولا يصح - مره) أي سائر الأجزاء له في الجسم (ولا فقد قرن) إذ لا يتبع في سائر كبر عرص وبين كات القرء أصل ، ثم إن ذكر كبره في الجسم صرع كما شرب من قوته وشربها من وتحرى فاقدة بعض الأساس (وكذا شق أذن وخرقها)

(قوله ومقطوعة بعض أدن) ومن أدن أدن بالأولى وهو مثل قطع بعض الأذن مالم يصاب بعض أدن آفة أذهبت شدة ما كؤل كل نحو اسر دلتي منها أولاً ، وخرق مشقة التي تقصس بريدة الاحترار عن مثل ذلك فيه صرع ، وذقرب التي لأن ما لا احتسار به فيه حث لم تقصص للجه مصدر كما في العرج البسير وكالمرض الذي لا يحصل به شدة هزال ونحوه (قوله وكذا فاقدهم) أي أن لا يحسن لها أن أصلاً أما صفة الأذن فتعزى لعدم نقصها في نفسها كصغيرة خشة (قوله بد العر لألية له) مبهوم أن أصعب شدة من العز يضرب ، وفي حجب وألقا الدب بالألية ، واعتراضا تصريح جمع بأنه كالأذن بل فقدته من ذلك الأذن ، وفي مالمو خشتت العز بلا ذنب هل تعزى أم لا ، ثم رأيت متن الروض صرح بالإجزاء في ذلك (قوله بأنها عضو لازم) وظاهره أنه لا يرق في ذلك بين كون الألية صغيرة في ذاتها كما هو مشاهد في بعض السم وكوسا كبيرة ، ولا ينافيه قوله فقد فلقه يسيرة من عضو كبير لأن المراد الكسر الذي فالأية وإن صرع فهي من حث هي كبيرة بصفة الأذن ، وهذا يعني الصرع ، وحديث لية قطع جزء منه وشدة في أن القطوع كان كبراً في الأصل لا تعزى ما فقدت منه لأن توصيفاً وجرى فيه صرع ، والأقرب الإجزاء لأنه الأصل فيما قبعت منه وأودق به في أن الذي يتدفع كبره لأسنة صغير (قوله وبذا صرع) أي العرج (قوله فكسر العضو) ومن ذلك مو قطع بعض العروق ككبره في نيت لا دعي لا سبب مع الذهب مع للرعي فيه مع سادات ثم سدد إردده للشيخ يتمكن للشيخ من رعيه ، تحر على ما مضاه قوله في مر وسواء أكان النقص في الحال كقطع دابة مع ومن قوله هـ ، وإذا صرع وهو يصطربها عند دعه فكسر العضو وفقدته أولى (قوله إذ لا يتعلق قرن) فحده منه إجزاء فقد ذكر لأنه لا يؤكل وهو صرع ، نعم إن أثر فضعه في نجه (قوله وتحرى) فاقده بعض الأساس) أي خلاف وفدة كل لأسن ، وقال خري محبة به الأساس انتهى وكان الفرق أن فقد جميعها عد وجوده يؤثر في الجسم ، عذف وقد جميع حصة وسحر انتهى سم على مخرج

(قوله وكذا فاقدتها) أي لا تعزى إذ ليس مما أهمه التقي بديلين أنه يصح قطع بعض الألية ولا يصح فقد جميعها حقة (قوله لأحل كبره) أي لأحل أن تكبر











(قوله لأنه لا يمكن أن يملك نفسه الخ) قد قيل أيضاً لو قلنا بربوالة ملكه نفس لا نعلم يستحيل إثباته عن البره وهو الاعتاق  
نفس العتق من آلاف مقصود الأصحية وهو ادخاله في قولنا بربوالة نفس فاشتمل (قوله ويصعب تأخير ذكرها  
لا غير) هو مفهوم قوله فيما مر ولم يتمكن (قوله ولو كان عسها) يعني (المراد مطلق الأصحية (١٣١)

لا خصوص الشاة اشارة  
مذكورة فليراجع (قوله  
أوضحت) أى بشرط  
أحدًا مما مر عند قول  
المصنف فإن تلفت وكذا  
يقال فى قوله أوسرقت  
(قوله أى روفى) وهو  
(ح) هذا ذكره الشهاب  
ابن حجر وبناء على كلام  
هم لم يذكره الشارح  
وهو أراد بقوله أنه  
يخرج منه وابن مامر  
في هذا الشرح هنا ولم  
ذكر مامر مع أن قوله  
أى روفى كان وقتها  
لا يستقيم مع قول ابن  
لآنى وأن يدبجها فيه

[illegible]

منه منقول من كتابي "لا اله الا الله"  
يختلف ما في شرح الروض  
وعنه كما أشار إليه بن  
قاسم ( قوله ) وتحصيل  
( مثلها ) عبارة غيره وقيمة  
مثلها يوم البحر ( قوله  
أوزادت عنه ) أي زادت  
القيمة عن المثل وفيه أن  
هذا عين ما قدمه في قوله  
فان كانت قيمتها يوم  
الإتلاف أكثر الخ فيلزم  
التكرار مع الإيهام

(قوله وحيا أصح) أي بالسر (قوله على الأرض) أي وحي دلتها (قوله وهو) أي الأرض (قوله ولوراء عيها م مصر أصح) أي تتبع أصحته إلى حي ١٥ على كوس ١٥ منه الأصحية فيجب دلتها ولست أصحية فلا تخط ١٥ فاب لأصحه البدوية ولا يوحده بل كان التمرها بسر في دمه ملائيتين (قوله فأبصر) أي فانه لا يجوز عن الكفارة وسد عتقه (قوله صرهما مصرهما) أي وحويا (قوله وأردفها سابعه) أي ثم دل به سدة الأصحية (قوله فبأله) أي وحويا (قوله لا لكها عن الاحتصاص) هل جوابه كما كره عن الاحتصاص باليد نسيم فقبل الابدان لا تنصرف فيها سبيع ولا غيره أم معث تجرد العصب وصلاتها فيه نظر وقد يشعر ذكره بعد الأدل من ما كره لا رول إلا بالادل ١٥ هل (قوله أو دلت تنصرفه) ومعه ما يوح دلتها بعد دخول وقتها حتى تمت وبل كان السحير لأشعله الصلاة الغيره لأن الساحر وإن جاز مشروط سلامة العاقبة (قوله وبين ما مر آسا) أي قوته ولم تمسك من دلتها ولا تقع منه في جميع الحالات تاربط (قوله أو نحو) كالسرقه (قوله وشري به) أي لأكثر (قوله أوردت عنه) الأولى أوردت عنها أي مثل عن القيمة .

التناقض في الحكم ولا يصح أن يكون محرفاً عن قوله: "وراد عنها أي راد انتل عن التهمة الذي هو قسم زيادتها عنه الداخل معها تحت قوله: "كثير الأمرين لأن قسم الشيء لا يصح أن يكون قسماً به كما لا يخفى فتأمل والذي في شرح الحلال فوص انتل فيها راداً تساويتم راد عليه ما إذا راد أحدهما .







في ماله ووجهة معينة عن طريق دمه تمام على لا كسبه عند الإفرا في ركعة واحدة  
وقد دفع كما دفعه جميع ذلك فونه من لم الخ وقد يهتف عدم وجوب بية عند الذبح في لفظة  
بنداء بالنذر وهو كذلك بل لا يجب له بية فلا يذبحه يكتفي بغيره ولا حاجة إلى التجدد  
كما لو قال لعبدك أعتقتك وعلى الأول لو نكحها فصول عن ذلك في عقب واحد لما لم يحرم  
وفرقه على مسئلة أخرى وقع الوقع وقول رافعي بن عبد الله الأول أن العنق يعني عن بية  
أخبر عنه أن ماها منروس في أعين بالنذر وما حرم في التعيين بالحمل ويرد في الخرش مع  
وإن كانت معقده لا يذبح كالموتكة ومصرفه مصرف رأس من فرقة المقبول وقيل في سريره  
وكما يذبحه ( وإن وكل ما يذبح مولى عند إعطاء الوكيل ) ما صحى به وإن لم يحرم كونه ضحية  
وبحث الزركاشي اعتبار بية حنابلة ( أو ) عند ( ذبحة ) ولو كافر أو كسبه أو يبيع  
فيه لم يحرم وكفى في الخ أو غيره لا كافر ولا نحو محسوس وسكران لا يذبح أهليهم لها وكرد  
استنابة كافر وصبي وذبح أخيه حرم نحو ضحية وهدي معان شدة أو عدم في إقامة يدري  
وقته لا يذبحه من وقوعه موقعة مسبقة منه مسعى الشرف لهذه أخيه من غير بية ( وله )  
في مسعى عن نفسه إن لم يرتد ( أن كل من ضحية يسوي ) وهذه من سبب ما واجبة فيسمع  
كبه منها سواء في ذلك بنية أو عدم في سنة وإخراج عن مرتبة ما صحى عن غيره  
وأردت فلا يجوز له الأكل منها كما لا يجوز بضعهم كافر منها مسبقة وفرد من ذلك مساع حنابلة  
الهدى ويهدى إليه منها شاة أو كاهة بد الله منها يرد في المسعى إذا كان لا يذبحه الله ثم  
فم تفر لهم يمكن غيرهم منه لكن في المجموع في مقصدي لذهب شور ( و ) له ( بية )  
الأغنياء ) المسلمين كما عزم مما مر نثا ومطبوخا لقوله تعالى - وأطعموا الفقاع ونعير - أن  
الشر والتمعرض للسؤال ( لا عليكم ) شيئا من ذلك ليتصرفوا فيه بالبيع ونحوه من ذلك مسعى  
الإطعام لا على التحريك، ثم يرسل لهم ذلك على سبيل الهدية وسعفون من نحو أكل وشرقي

( قوله كالموتكة ومصرفه ) أي ذرئ قصاره أنه مصرفه ذراع ولا شترى به لحم ولا ذبح  
( قوله وكما يذبحه ) فترم القيمة الأسوي حنابلة ومصرفه يذبح شترى به ذبحه في وقت  
التضحية وبما يكف سدرين الصوى مع أنهم خرجت عن حيث السدرين ذبحة يذبح بقره  
لذلك التي هي حته ( قوله وبحث الزركاشي الخ ) صريح وقوله بية أي الوكيل ( قوله لا يذبحه  
من وقوعه ) أي حيث وى ذلك بقرته ولا شك بياقه كما مر ( قوله كذا يجوز بضعهم كافر )  
رحم في الإطعام ماله صفت الشتر أو يهدى بانه التي كافر فلا يجوز بضعهم كافر الكاهة  
يجوز ما يدفع ضروره إلا لحم الضحية منه أي أن يدفع به ما يدفع ضروره ويضمنه الكافر  
سبله للفقراء ولو كان الدافع له عسما كذا لو أكل بضعهم بقره بضعه بقره ولو سكب  
الضرورة مسحة به بيه بخان ( قوله مطب ) أي قترا أو عيب مسخرة أو وجهه ( قوله يؤخذ  
من ذلك ) أي حرمة الإطعام ( قوله والهدى إليه منها شاة للكافر ) أي ولو تبع كذا في ( قوله  
وله إطعام الأغنياء ) لم يبيحوا للراد بالقي هنا وحقه أنه من يحرم عليه الركاة والتفريه من  
تعمل له الركاة انتهى سم على مذهب ( قوله لا يبيحهم ) أي كان يتوب ملككم هذا فنصرفوا  
فيه على شتم .

( قوله يكتفي به مسبق )  
أي قوله حنابلة ضحية  
وقوله وعلى الأول يذبحها  
أصول ( الصواب حذف  
قوله على الأول ( قوله  
وغيره ) أي مسبق  
قوله لا يذبحه الخ ( قوله معين  
ابتداء ) أي غير الحاصل  
( قوله لكن في المجموع  
أي مقتضى المذهب الجواز )  
أي وهو صريح كذا في  
أي قرأ في الشراح  
( قوله أي الباقى ونحوه من  
أي قوله لا يذبحه حنابلة  
بقره أو ذبحة فإن ملك  
وأحسن ما سمعت من الأصابع  
الشر والتمعرض للسؤال  
أي قوله لا يذبحه حنابلة  
للسؤال انتهى



وصاحبه حتى أو غير ذلك من الهدى إليه أن يكون كالصحي ، نعم تحته كما تحته الدقيق منكم  
 لا ينفذه باسم لهم من صحبة بنت ال (وكل من) أي صدر للصحي عن نفسه أن لا يريد  
 في ذلك عنه لأن أراد بذلك كل ذلك مقدار إلا السنة لا كل من لا ينفذ يسيرة  
 يتحرك به وكون ذلك أكل است والتدقيق والحق ودونه أكل ثلث وتشتق ثلث وإهداء  
 ثلث فيه على هدى المضوع الوارد فيه - فكلوا منها وأطعموا الناس الفقير - أي الشديد  
 الفقر (وفي قول) قدم ذلك (فيه) أي من لا يريد عليه ويتصدق بالباقي (والأصح  
 وجوب صدق) أي ينفذ ولو من غير ذلك كما كادوا أن ينفذوا عليه حيث أصدقوا  
 التصديق وعبروا في الكفاية به لا بد من ثلث وما في المجموع عن الإسم وعبره أهم  
 في هذا معيها ونحوها من غير أحد من كلاء لأدري أنه قد يبرق بأن المقصود من النصيحة  
 مجرد الثوب فيكون فيه مجرد بإعطاء ثوبه شخصه ومن الكفاية مدار الحثاية بالإطعام فأشبه البدن  
 والبدن به من على ذلك البدل فوجب به على واحد (بعضها) مما يطلق عليه الاسم محرم  
 عليه أكل جمعه لأن يتدور به في كل ولا يحسن ذلك مجرد إرفاق الاسم ولا يبي عن ذلك  
 احده ولا أحد وعوه من كد وكشر وكاد ولد من له كبه كبه وإن فصل من ذلكها ، نعم  
 يتجه عدم الاكتفاء باليسير التافه جدا وتبديده إصلاهم وحب دفعه انفسر الواحد من لا قد بدا  
 والأوجه عدم الاكتفاء بالنجم إذ لا يسمى ثوبا والفقير التصرف في الشهود يسع وعبره أي من  
 كما علم مما مر وأتى ولو أكل الجميع أو إهداء غرم ما ينطلق عليه الاسم ويحدد ثمة شعفا إن  
 أم من وإلا فلا تاحره عن الوقت لا الأكل منه ومقابل الأصح لا يجب التصديق وتكون في  
 الثوب إرفاقه من يدية الثوب (والأفضل) تصدقه (نكاهها) لأنه أقرب إلى التقوى وأبعد عن  
 حد من (إلا من كد كد) والحد والأخبار ويؤخذ من ذلك أن الأفضل كبدها لغير  
 السبق أنه صلى الله عليه وسلم كان كل من كد أصحته «وحيث صدق بالعض وأكل الباقي  
 ذهب على الصحة على وعلى ما صدق به وله من غير كراهة أذكار ثوبا ونور من علاه والنهي  
 عن ذلك مرسوم ويجوز صرفه إلى مكاتب لا عبدا ما لم يكن رسولا لغيره ولو مات المصحى وعنده  
 شيء من ثوبا كان عوره له أكله فلوارثه أكله ويمتنع نقلها عن بلد الأضحية كالركاة ،

(قوله كل جمعه)  
 الطاهر جميعها (قوله إذ  
 لا يسمى ثوبا) أي غالبا  
 وإلا فقد يساه كما قدمه  
 في سابق قولهم ولا مع  
 اللحم بالحيوان (قوله  
 والأخبار) عبارة التحفة  
 وذلك ما ذهب إلى به  
 منها قوله مدوية خدم  
 ذلك ما ذهب إلى

وقوله (قوله أي ولا يصرفون فيه نحو السبع) (قوله منكم) أي الأغنياء وطائفة أهم  
 تصرفون به حتى بالسبع (قوله وما في المجموع) أي وأما ما في المجموع الخ يدين الغناء في قوله  
 في صاهر الخ (قوله بعضها) أي لغيره (قوله ولا يبي عن ذلك الهدية) أي للأغنياء (قوله  
 بالسبع الثوب حد) أي فلا بد أن يكون له وقع في ثوبه كركن (قوله من كد أصحته) أي  
 غير الأولى من بقية ثوبا واحدة عليه ومنه يؤخذ أن ما يجب يسقط بالأولى (قوله أنسب على  
 النصيحة) أي ثوب واحدة لغيره (قوله وعلى ما صدق) ثوب الصدقة (قوله ويجوز صرفه)  
 أي لأضحية (قوله وسبع ثوبا) أي ثوب لأضحية مطلقا سواء البدوية ولوحة والمراد من  
 بدوية حرمة من ما يجب التصديق به منها وفصية قوله كالركاة أنه يحرم العقل من دخل السور  
 إلى حارجه وعكسه



(وَيَتَصَدَّقُ بِحِلِّهَا أَوْ يَمْسُقُ بِهِ) مَسَقَهُ أَوْ يَمْسُقُهُ بِحِلِّهِ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ وَعَلَى وَارثِهِ سَعَهُ كَأَنَّهُ حَرَّمَهَا  
وَيَحَرِّمُهُ وَإِعْصَاؤُهُ أَحْرَقَ لِلْحَرَارِ لِحَرِّ « مِنْ بَاعَ حِلَّهَ صَحَّتْ فَدَارُصِيَّةٌ لَهُ » وَأَرْوَالُ مَلِكَةٍ عَمَّا  
سَاحَهَا فَمُتَوَرِّثٌ عَنْهُ لَكِنْ يَتَحَدَّثُ كَمَا تَحَدَّثُ الْمُسْكِيْنُ وَارثُهُ وَلِذَا قَسَمَتْهُ وَالْمَعْتَةُ كَقَوْلِهَا أَمَّا الْوَاحِدَةُ  
فَيُزِمُهُ التَّصَدَّقُ بِحِلِّهَا (وَوَلَدُ الْوَاحِدَةِ) لِمَنْفَعَتِهِ كَمَا تَعْبُرُ بِهِ الْعَبْرُ بِوَلَدِهِ بِمَنْعِهِ كَمَا يَمْنَعُ  
ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي بَابِ التَّوَقُّفِ بَيْنَ أَحَدٍ قَبْلَ تَصَدُّقِهِ لِيَسْمِيَ وَدَ (يَسْمُو) وَحَوَّاءُ أَيْ لَمْعَةُ أَسَدٍ  
أُمُّ عَمٍّ فِي الدِّمَةِ عُلِقَتْ بِهِ قَبْلَ الْمَدْرُ أُمُّ عَمِّهِ لِمَنْفَعَتِهِ لَهَا فَانْ مَاتَتْ أُمُّهُ فِي أَصْحَابَةِ (وَلَهُ) كُلُّ  
كَرْمٍ (لَأنَّهُ حَرَّمَ مَعَهَا عَمْرًا مَسْقُونًا بِأَصْحَابَةِ قُشَّةِ الْإِنِّ لِأَنَّ التَّصَدَّقُ بِمَا حَبَسَ بِهِ شَرَعَ عَلَيْهِ  
مَعَهَا الْأَصْحَابِيَّةُ أَصَالَهُ وَأَوَّلَهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَلَرُومٌ دَعَا مَعَهَا سَلْطَانًا كَمَا تَعْبُرُ أَكُلَ حَبْسٍ لِلْمَدْرُ كَذَلِكَ  
مَعَهَا وَكَانَتْ دَخَّ مَعَهَا وَلِهَذَا حَرَّمَ لِلْوَقُوفِ عَلَيْهِ كُلُّ ثَوْبٍ حَرَّمَ وَهُوَ يَكُونُ وَقْفًا فَكَلَّمَ بِهِ لَدُنْهُ  
وَهَذَا مَقْرُونٌ فِي الرُّوْحَةِ عَنْ تَرْجِيحِ الْعَرَاءِ وَحَرَّمَ بِهِ أَنْ يَفْرَى فِي رُوحَتِهِ وَهُوَ أَيْضًا مَدْرُوسٌ مِنْ مَدْرُوسِ  
بَنِي الْقُرَى بِحُجُورِ أَكْرَمِهِ مِنْ مَدْرُوسٍ حَالًا لِمَنْعِهَا مِنْ تَحْرِيسٍ وَعَمْرٌ بِأَوَّلِي حَبْسٍ حَبْسَهَا بِدَكِّي بِدَكَايَهَا  
وَلَا يَأْتِي مَا يَنْقُرُ عَنِ الْأَصْحَابَةِ عَمْرًا وَأَنْ يَسْبَغَ تَبَعُ الْأَحْرَاءِ كَمَنْ مَاتَ إِذَا الْخَامِسُ لَمْ يَتَّعْ  
أَصْحَابِيَّةً وَإِنْ تَعَيَّنَتْ بِالْمَدْرُ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ وَقُوعُهَا أَصْحَابِيَّةً كَمَا لَوْ عَسِبَتْ بِهِ مَدْرُوسَةٌ تَعْبُ  
عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَبِلَ يَوْقُوعُهَا أَصْحَابِيَّةً وَحَمَلَهَا عَلَى حَمَلِهَا يَبْدُو التَّفَرُّقُ وَوُجُوهُهَا قَبْلَ التَّصَدَّقِ بِمَدْرُوسَةٍ (وَلَهُ  
(شَرِبَ فَاصِلٌ لَهَا) أَيْ الْوَاحِدَةُ وَمِثْلُهَا بِأَوَّلِي الْعَرَبِيَّةِ عَنْ وَلَدِهِ وَهُوَ مَدْرُوسَةٌ فَاصِلَةٌ صَرَرًا  
لَا يَحْتَمِلُ كَقَوْلِهِ رَكْبُهَا لَكِنْ مَعَ الْحَاحَةِ كَأَنَّهُ عَجَزَ عَنِ الْمُنَى وَهُوَ يَحْدُدُ عِبَادَتَهَا بِأَحْرَقَ شَرِبَ  
عَمْرًا وَلَا أَثَرَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى اسْتِعَارَةِ مَا قَدَّمَ مِنْ أَمَةٍ وَالْعَبْرُ وَوَرَكْبُهَا الْخِجَابُ مِنْ عِبَادَةِ أَحْرَقَ  
صَمْنٌ يَقْصِدُهَا فَإِنَّ حَبْسَ الْقَصَصِ فِي مَدْرُوسَةٍ كَمَا هُوَ الدَّمْنُ لَهُ وَتَعْبُرُ عَنْهُ عَمْرًا بِمَدْرُوسَةٍ  
وَيَسْتَقْبَلُ لَهُ التَّصَدَّقُ بِهِ وَلَهُ حَزْنٌ صَوْفٌ ضَرَّتْهَا بِقَاوُذٍ وَالْإِتِّفَاعُ بِهِ وَدَبَّ بِهِ التَّصَدَّقُ بِحِلِّهَا  
وَقَوْلُهَا (وَلَا أَصْحَابِيَّةً لِرَبِّهِ) وَلَوْ مَدْرُوسًا وَأَمَّا وَلَدُ مَدْرُوسَةٍ أَيْ مَدْرُوسَةٍ بِمَدْرُوسَةٍ وَهِيَ  
مَدْرُوسَةٌ مَلَاكٌ

(قوله أم عما في الدمة) يجب  
حذف ثم لانفاء شرطها  
هنا (قوله وعلم بالأولى حل  
حينئذ) في الأولوية نظر  
لا يخفى وإنما الأولوية في  
حرمة كراهة مباحرة  
أكل له فصل كفي في المصلحة  
(قوله ولا ما في مقرر)  
لا يخفى ما في هذا الكلام  
وعامة النجاسة فإن قلت  
كيف يلائم هذا ما مر أن  
من عيب يسمع الإحرار  
من لم يقرروا به إن  
الحبس وقعت أصحابة وإما  
الذي دل عليه كلامهم إن  
الحاصل إذا عيبت بشر  
تعينت ولا يلزم من ذلك  
وقوعها أصحابة كالموعيت  
به مدممة عيب آخر على  
أهم وصرحوا بوقوعها  
أصحابة يعني حرمه على  
مدرسة تحت بعد المدر  
ووضعت قبل الدخ والتفت  
(قوله ولو أركها المحتاج)  
عامة الحاجة وإزكائها أي  
وله إزكائها المحتاج بلا  
أحرار لكن يصح المصحح  
انقصها الخ

(قوله ويتصدق بحلها) هل يكفي في حصول السنة أن يتصدق بالخلاص من الدماء الذي يتصدق به  
على المذموم بأن يقرمه وينسب قيمته إلى قيمة الأصحابة بكاملها ويضم له من المصروف ما يسمع به  
قيمة ثلث الأصحابة أو لا تحصل السنة إلا بالتصدق بثلث اللحم وأما الخلاف فلا يفتقر إليه في شيء من  
الأحوال التي طلعت في الأصحابة بخلافه فيه نظر وقصة قول النصف السابق وله ذلك من  
أصحابة شتوع إلى آخر ما ذكره من التفصيل هو الأول حيث لم يقيد الثلث الذي يتصدق به منها  
بخصوص اللحم لا يقبل التعبد بالأكل تصحى الخصص من لحم الأكل هو هو غير الأكل في  
الأقسام الثلاثة من قال وله الأكل من أصحابة شتوع فعمل لأصحابة كلاً ولا أكل مما فيها  
وهو لا يقتضي تخصيص الأصحابة اللحم (قوله والنصف) أي مؤن من مبيع وقوله لا تقتضي أي هذه الأكل  
(قوله وله كل كرم) أي ما لم يمتد منه لأنه نونها بعد أصحابة فيجوز للتصدق بجميعه (قوله خلاف ما)  
منهم حجج (قوله كرم لو عيب به) أي المدر (قوله عيب آخر) أي مدر آخر (قوله بعد المدر)  
ووضعت (قوله) أي يسمي أنه حيث مدر الصحة بها حلالاً ثم تحت أنها تحريم أصحابة بغيره له بعد  
قول النصف فإن تعبد قبله فلا شيء عليه من قوله أو تعبت مصحابة ولا شيء عليه (قوله كان هو)  
أي المستعير (قوله صمن) أي الركب (قوله والاتقاع به) خرج به البيع فلا يجوز به



ثم مضى فيه ذلك لأنه تأمّن على مسكته بحصة الجز (فإن أدن) له (سيده) ولو عن  
 عنه (وقعت له) أي بسبب ذلك ثم عنه ويعبر قوله له عن مسكته بعدم مكانه ولقاعده وهي  
 إذ ظل مخصوص بقى العموم إذ يذنبه منصوص فيه وفوقها ضمن الصبح له ولا صالح لها غيره فالحصر  
 بوقع فيه ، وبذلك ضم الجواب عن قول أدن كك كيف منع عنه من غير نية منه ولا من العبد  
 بنية عنه (ولا يصح مكاتب بلا أدن) من السيد لأنها مترفع وعوض عنه حق سيده فإن أدن  
 له فيها وقعت لا ككاتب (ولا يصح) أي لا يجوز ولا يقع (عن الغير) أي العبد (بغير إذنه)  
 كسائر العبادات بخلاف ما إذا أدن له ككاتب وبلا أدن والحد فعل ديث عن ولده محجور من مال نفسه  
 كما له إخراج فطرته من ماله لأن فقيد فم ماله دون غيره ذنب لا يستحق مسكته فتصعب ولا يذنب  
 عنه في هذه النصيحة ، وينجى حوار إصعاق ثوبى - له منها ، وعدم حوار إشراف غيره في ثوب  
 أصحبه وأنه لو صحى وحدث من أهل البيت أحدا منهم من سعة منهم وإن الإمام يدفع عن  
 المسلمين من بيت المال إن سعى ولا يرد ذلك عنه لأن إشرافه في الثوب من أصحية عن الغير  
 وبعض أهل البيت والإمام جعلهما الشارع قعس مقام الكل وحدث أصحبه عن الغير وقعت عن  
 الضحى إن كانت معينة وإلا فلا (ولا) تنور ولا يقع أصحبه (عن ميت إن لم يوصى به) لا مر  
 و رق الصدقة منهم لهذا ، بنفس وقعت على (إذن) ولا ككاتب الصدقة ، أما إذا أوصى به  
 فصح له من ، قال الفصل وفي حوار النصيحة عن ثوب لا يجوز الأكل منها لأحد من يتصدق  
 بجميعها لأن لأصحية وقعت عنه فوجب حوار لأكل على إذنه وقد نذر فوجب التصديق بها عنه

(قوله ثما انصص) أي ولو في ثوبه بالسيد (قوله ولا يصح مكاتب) أي كسبنة صحبة اه حجج  
 (فوق وقعت لا ككاتب) صحح الاء (قوله عن وسه محجور) أي وكأنه مسكته له ودفعه عنه بأذنه ويقع  
 ثوب النصيحة ، وفي الثلاث ثوب أهبة الكس في حجج ومرة ثوبى ذنب فحدث النصيحة عن  
 موافقه وعنه فربما ، قال مالك فيها للثوبى (قوله وإن للإمام) أي وينجى أن للإمام الخ أي  
 وقد يستدفعه الأب عن الأعداء ، وحدث فالحصول من سعى عنهم مجرد حصول الثوب لهم ،  
 وبمعنى أن مثل الأصحية من الإمام عن سعي النصيحة بما شرط النصيحة به الواقف من ع  
 وفيه أنه يحصر من شرط صرفه لهم ، ولا تسلط له النصيحة عنهم ويكافون منه ولو أفسد ،  
 ومن هو أصحية عن أوقف بل هو صدقة مجرد كسبية فاه بوقف (قوله وحدث أصحبه عن  
 الغير) أي ثوب أدن له (قوله إن ككاتب معينة) أي في حوار غيره عنه فاه من دخت عن  
 غير النصيحة كانت معينة (قوله ومن حوار النصيحة الخ) معناه أي ثوب أوصى به (قوله لا يجوز  
 الأكل منها لأحد) أي من الأئمة فربما قوله من تصديق جمعهم وعلى هذا لو كان لا يقع  
 عنه فقير أجاز له الأكل منها عند الشكر الكس في حجج وقعه أنه تصديق جمعهم ، لا على  
 نفسه وموابة لأحد الخاص والخاص ، وليس من هذا ما منع في الأوقف من سهم ثوب ثوب بل يقع  
 في كل سنة ككاتب ويصرف على الشكرين من ذلك يرجع فيه لأنه من باب تصرف عام م  
 أعبد ، حيث كان يقرهم في مصدق صحح

(قوله عنه) أي عن ذكر  
 من الأب والجد ، وكان  
 الطاهر عنهم (قوله دون  
 غيره) أي من لأوسه  
 (قوله وإن للإمام) بعينه  
 بكسر هـزة إن استلحاقا  
 وإلا فهذا لم يمر ، والذي  
 يصحبه من بيت المال يذنبه  
 يدعها في الصلى ، فإن لم  
 يتيسر فشا (قوله إن  
 اصع) ليس هذا من جهة  
 ما تقدم (قوله وبعض أهل  
 البيت الخ) في التجنة قبل  
 هذا مانعه ولا ترد عليه  
 هذه أي المسائل الثلاث إذ  
 الإشراف في الثوب ليس  
 أصحية عن الغير وبعض  
 أهل البيت الخ فهل صدر  
 العبارة سقط من نسخ  
 الشارح من الكسبة (قوله  
 لأن الأصحية وقعت عنه  
 الخ) قصيته أنه يجوز له  
 الأكل مما ضحى به  
 عن الحي بآذنه وانظره  
 مع ماسر في شرح نول  
 المصنف وله الأكل من  
 أصحية بطوع .



ولایصح جامعہ بین المعی  
اموی ندی ذکرہ و بین

اماموی لای د کمره و بی

اللعن الشرعي و، مبيطهر

علی اسمی الہی ذکرہ

ان عند البر أن على لغة

مقام قطع وصالی

نصف الكفة من

الحمد لله رب العالمين

المعنى مدكور و مكور

لسامع قد أشار في

4 - ١٤٣٥ هـ / ١٩١٤ م

سکھل من امدیدیں : شاہ

وَمِنْهُمْ مَن يَتَّبِعُ لُبًّا

— 114 —

و قد سئل عن اسم السور فقال:

وكان النهر الخ (قوله)  
كذلك في نسخة ١٤

دُعا

... ..

وہابیہ کے امام احمد

وہی ہے جس نے ان کو

وہی ہے جس نے ان کو

م.م. ١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

[illegible]

في ذلك فاللائق بحلالة

$$d_1^* = d_1 + \frac{1}{2} d_2 + \frac{1}{4} d_3 + \frac{1}{8} d_4 + \dots$$

م د ن ا ب ج د ه و ز ح ط ق ك ل م

١٠٠٠

مكة في احدى

أَمَّا نَبَا سَكَنَةِ

اشرح و: لا فخر في احاسنه

سنة لا تشيئ أله م

”الاعمال فوقية كالإيمان

(مولد سفة مؤكدة) مكرور

(قوة ولاق) ی م

انظر هذا متعلق بعبادة

( 1-24 )

في العقبة

[illegible]

(1-429)

في المصنفه

(قوله ويكره تسميتها) ضعيف (قوله وعند حاشي ثور) أي عند طيب حاشي ثور. وإن لم يتبين  
وإرادته يخرج عما ولده وقوله لأن عليه زعفران أي وإياه يسمى ما يخرج من ثور مدحج (قوله  
حاشي مدحج) أي والشعرية سمي عقدة كاصدم (قوله كذا العنزة الخ) أي العنزة به لأن يعق  
الولد به أكثر من الذي قصد جهنم على فعل العنزة، لا لأن في كذا (قوله ولحقه) (قوله  
هو معقول ليعني ونسب) عنده (قوله والعنزة) عطف على (قوله كالاصمية) أي قدس على  
الاصمية (قوله أن ينسك) يضم السين كفي شمر (قوله يشع في) (قوله) أي لا يزال في  
الشفعة وإن كان أهلا لكونه مات صر أو كبر وهو من أهل الجرح (قوله وبجده) أي حمده  
(قوله إفراده) أي عذره (قوله فمرو من الصدق بغيرهم) ومرة في الصدق بغيرهم يكون  
حقيقته وقد خوله ما يأتي من أن من يكون من غير الصدق لا يكون من الصدق في  
عققة الذكر (قوله كافي روحية كاصد) وهو أراد أن يخرج عن صدق الصدق  
قيمها مع كونه بغير حقيقته (قوله رخصه) أي عذره وقوله حاشي حاشي (قوله لا) (قوله  
أي لأن من لم يقر عقدة







و يثبت عليهم ان هذه عقيدة من وجوه عدة لا حاشية على ذلك و انهم  
 ولا يكسر عنهم ) ما يمكن تصولا لسلامة اعتقادهم و قد بين انهم لم يردوا لغير ثبوت معنى فيه كنه  
 حرف الأولى و اقرب كما قاله الشيخ انه لو لم يكن معنى صحيح لم يكن معنى صحيحا و كسر المعنى  
 بحال ترك الكسر بالجميع إذ ما من حرف لا يعقل فيه حجة ( و قد بين يوم ) و لا بد  
 و بحسب يومها كما من في الحجاب مع سرق منهم غير ولد له لم يحسب يوما من يوم  
 ثلث ليلة ، و قد بين معنى من مات بعد أيام السبعة و انما كان من الله و كذا في كافي الصنوع  
 ( و ) ان ( اسمي فيه ) للحجر الصحيح و ان من قبله من سب اسم الله سبحانه و روح طيب لم  
 يم له ذكره و لا يؤمنه - مني اسم الصحيح لما كسحبه و هذا ووردت أحاديث صحيحة فيمنع من يوم  
 و لده و حرمه الجحيم عن من لم يزل على من أراد و قد بين ان هذا و قد بين ان هذا  
 الله ثم من رحم ، و لا يرد من مني يوم من حاشي الله صفة محمدا فسأل حجة و رد  
 يرجح كسر و صرحه و ما سبب فيه كذا و جامع و بركة و مدرك ، و تحرم ذلك في حديث صحيح  
 منه تعالى و كذا في الكعبة و انما هو على أو لحسن لإيهام الله بركته و مثله عند النبي على ما دله  
 لا كثرون و لا ذواته حوزة لاسم الله و الله تعالى في الله تعالى و قد بين ان هذا حجة  
 السجدة بذكر الله و رفق الله و يحوه .

و قوله ( و انما ) عطف على ما قبله و انما في معنى لا يثبت و انما في معنى لا يثبت لا يثبت  
 في غيرك ( قوله اللهم ان هذه عقيدة ) يؤيده ما في قول في أدلة من و قد بين ان هذا كبر  
 بالله ثلث و انما فيهم هذه أصح من لا يصح و حجة و شوق و قد بين ان هذا ( قوله مع البرق )  
 وهو صحيح و عدم صحة ما قبله ( قوله و من الله ) و من الله ( قوله ) و من الله  
 فلهذا ، أو بعدها و لم يمكن من الله من الله و انما في معنى لا يثبت و كذا في حديث صحيح و غيره  
 فلا يبقى مدرك ( قوله و انما كان من الله ) و في حجة و كذا في كافي الصنوع و قد بين ان  
 هذه السجدة ( قوله ان اسمي فيه ) و انما في اسم الله من من الله و قد بين ان هذا  
 عليه بقرينة ثم الحجة و يدعي أن كون التسمية من الله و يؤيد من قوله ان  
 و يقول عند دخوله اسم الله الخ

فائدة - قال الأديني عن بعض حجة عصره انه أتى مع اليهود و نصارى من اسمه  
 محمد و أحمد و أتى بكر و عمر و الحسن و الحسين و عوج و ان بعض علماء السوء سمعهم ثم من  
 لأديني و لا أدرى من أين لهم ذلك و ان كانت النفس تمسك من الجمع من لأديني حوجب الالب  
 و السجدة و فيه شيء ، فان من اليهود من سمي - و النصارى تسمى أي و قد بين ان هذا  
 ولم يسكن على محمد من و انما عند ذلك في من ذلك و قد بين ان هذا و قد بين ان هذا  
 نصارى الشام أن يكتنوا بكى المسلمين و تولى ذلك في ضمن مدح و شرفا تأتي في حق  
 و النصارى و انما سموا باسمهم و انما سموا باسمهم و انما سموا باسمهم و انما سموا باسمهم  
 نحو استهزأهم أو سبواهم و انما سموا باسمهم و انما سموا باسمهم و انما سموا باسمهم  
 لا يباح انتهى مناوى عند قوله صلى الله عليه وسلم « إذا سمعتم محمدا فلا تصروا و لا تحرموه »  
 ( قوله و من ذلك ما يقع التسمية له من نحو اسم الله ( قوله و معنى ) أي عند النبي و قوله  
 و الحسين أي أو عند الحسين ( قوله و مثله عند النبي ) أي أو عند الرسول ( قوله و ذووجه حواره )  
 أي عند النبي مع الكراهة

( قوله معنى استحباب  
 ترك كسر ما عليه )  
 طر هل الراد تعاقه  
 قبل سمة أو بعدها فان  
 كان الثاني فهو ممنوع  
 كما حذر من كان الأول  
 من بعض أسوئه و يأتي  
 مستمرا فأنه قائل  
 ( قوله و انما في )  
 من رده أنه سمي في  
 السماع و انما في  
 و قد بين ان هذا  
 و سمي أنه عند في أصل  
 التسمية لا يتبدل كونه في  
 السماع و قد جمع ( قوله  
 و لا قول عن من أراد )  
 عن هو ش من لم يرد  
 بعد سابع







رب تكى أهل أصله كور ولدت ورب لم يكن لهم ولد ولا تكى كبره من مستدع إلخوف  
 ولة أو تعريف ولا ناس بكية الصعر ويعد بكية من أولاد ناكير أولاده وذو ن لا تكى  
 به في كتاب أو غيره إلا من كتاب أشهر من الاسم أولاد عرف بذها، ويحرم بكية ن يكره  
 من كان فيه (و) يسق أن (يؤذن في أذنه اليمنى) ويقسم في اليسرى (حين يولد) خير « أنه  
 صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن حين ولد » والحكمة في ذلك أن الشيطان يهجم عليه حين  
 يشرع الأذان والإقامة لأنه يدير عند سماعهما، وروى البيهقي خبر « من ولده موبود فذن في  
 أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى لم تضربه أم الصبيان » وهي النابعة من الخن وقيل مرض يحدثهم  
 في الصعر، ويسق أن يقرأ في أذنه اليمنى كما هو الظاهر - وإني أعينها بك ودرستها من الشش  
 حرم - على إرادة التسمية ورب كان دكرًا ويريد في ذكر التسمية وورد « أنه صلى الله عليه وسلم  
 قرأ في أذن موبود الإخلاص » فمن ذلك أنه (و) ن (تحت حمر) - كرا كان أو أنى ش  
 يصعبه وبذلك أنه حكمة حتى لا يهجم على خوفه فإن فقد عمر خبوه عنه البر والأوجه شرم  
 الرطب على عمر ظير مامر في الصوم، ومعنى كون الممك من أهل الخير والصلاح يحصل  
 لا يولد بركة تحسه ربه خوفه، وسبب تسميته ولد وتعوده عند ولده بركته في قوله  
 لموهوب وشكرت موهوب ومع أشده ورقت برته، ويسبب الرزق عليه من حركته لله حرم،  
 والأوجه امتداد ذلك منها ثلاثا بعد العبر أو التسميم من السحر أحدا، مرة في العربية.

### (كتاب)

بين ما يحل ويحرم من (التسمية)

وهي جمع دعاء ومعرفة من كده معرب تدعى لأن معرفة خلال والحرم فرض على، وقد  
 ورد نوعين الشديدين على أكل الحرام بقوله صلى الله عليه وسلم « أي لحم يلبس من حرام الناس  
 أي به » - وذئب منها قوله تعالى - وحسن لحم الضأن ويحرم ما بهم لحاش - قوله  
 - يسألك ماذا أحل لهم قل أحسن حكم الطبيب -

(قوله وث تكى أهل أصله كور ولدت ورب لم يكن لهم ولد ولا تكى كبره) أي لا يجوز ذلك  
 (قوله ولا ناس بكية الصعر) أي ووثى (قوله ناكير أولاده) أي ووثى (قوله ومن كان فيه)  
 أي لا بد أن يعرف بانه (قوله ويسق أن يؤذن) أي ولومن امرأة لأن حد ناس ذران ندى  
 هو من وظيفة الرجال المفضولة بحمد الله كرمته وهما في أصناف فعل ذران ورب  
 كان لموبود كرا وهو قريب لأن استود أن قول ميعرج سمعه ذكر الله ودفع الشيطان عنه ورمي  
 يكون دفعه عنه مؤتيا سقائه على القطرة حتى يكون ذلك سبب لمدايته بعد بوعه (قوله فسق ذلك)  
 أي ويكون في اثنين كما في الذكر السابق (قوله في الولد) أي دكرًا كان أو أنثى (قوله وررت  
 برته) ويحصل أصل السنة بالدعاء بعير ذلك للوالد أو الولد.

### (كتاب الأطعمة)

(قوله ما يحل ويحرم) أي وما يباح ذلك كالأطعام المصنوع (قوله وشي جمع صغره) أي شعبي مصغره  
 (قوله ومعرفة من) أي ما يحل ويحرم.

(قوله ويحرم سكرته)

(سكره) لعل عمله إذا

عرف سكره بقرينة

ما قبله (قوله وإن كان

دكرًا) يلغى حذف

أواو (قوله ويريد في

الذكر التسمية) كذا في

المسحخ يريد بالراي

والسمية غنة فوقية

فكر السبي وشنه بكية

بعد التيم وهو تعريف

والصواب يريد بالراء بدل

أراي من الإرادة والتسمية

سوي ثم سلق ثم ميم ثم

ما ساقا كما هي عبارة

شرح بروص على أنه

لاحاحه به ذنه مكتر

مع قوله قد له على إرادة

التسمية

[كتاب لأطعمة]



في مستطبة السوس وشبهه ، ولا يجوز أن يراد البحر لأنه سوسه على كل لم يفسد فهو  
 أحسن لكم الحبل (حيوان البحر) وهو ملائم لنسب الإغريق وداخر من عيشه عيش مدحج  
 أو حتى ديكه لا دوم (السماك منه حبل كسمك مات) سمك ثم غيره مدحجاً ثم راسه لقوله تعالى  
 لا أحل لكم صيد البحر ونعمته أي مدحجاً وهو مدحج ، وفسر جمهور الصحابة والتابعين مدحجاً  
 على طهارة وحده الماء وصحح غير ذلك وهو الضمير ماؤه على مائة رطل نعم إن انتفخ الطافي وأضر حرمه  
 ويحل أكل السمك في ما مضى في حرمه ولا ينحس به الدهن ويحل شيه وقيله ونعمه ونحوه  
 ولو وجد سمكة في حوف حريمي وماء طلع وحر حرم ولا فدا (وكذا) يحل كسب ما  
 (عنه في الأصل) ثم لم يكن على صورة السمك المشهور فلا يفي تصحيحاً لروضة أن جميع  
 مدحه يسمى سمكاً ومنه القرش وهو المدحج باسمه ولا يفسد ولا يفسد في حرمه لأن  
 صعب ولا يفسد في بحر البحر خلاف تصحيح مدحه في البحر (وهو لا) يحل غير السمك  
 انحصار الحل به في حرمه أحل لنا ميثاق السمك والخراد ووردت مرتين ثمرة كل مائة  
 سمكاً (وقيل إن أكل مثله في البحر)

(قوله مستطبة السوس وشبهه) أي ولو لم يرد نص ، منه (قوله ولا يجوز الخ) دفع به ما يرد  
 من مدحج السمك بقوله أي ما نستطيعه بأن التفسير عاذاً ذكر بنافي ما حرم العادة به في القرآن  
 من أن يراد بالسمك البحر وحده أن يحل من الذباب في حرمه فلم يمنع منه مانع (قوله وهو  
 ما لا يعيش) ففسره بما ذكره في كل عيشه قول الجمهور وما يعيش دائماً في بر وبحر  
 فإنه صريح أو دهر في أنه من حرم البحر مربية ذكره من حيوان البر ويمكن القول بأن  
 مدحجه منه ما لا يعيش الخ وهو فصيل سمك وغيره ومنه ما يعيش في بر وبحر وسباني (قوله صار  
 عيشه عيش مدحج) أي أما الحيوان الذي نشأ في البحر ولكنه يعيش فيه وفي البر فإن كان له  
 في البر أو كل من مدحج كسمكه وورد حرمه تصدع وشبهه قيل ومن لأن الحيوان  
 متى غلب البحر من البحر من له عيش في البر من كونه وهو يعيش في البر والبحر فإن  
 مدحج حرمه ولا يفسد وهو مدحج (قوله أو حتى) صعب على مدحج ، وعنه قاله أو حتى حياة مستقرة  
 في وقت حركة حركة مدحج مدحج عيشه في حرمه

فروع استنباطية في وقوع السؤال عن البحر وماهية البحر وماهية البحر ثم فتن فيها فوجد  
 فيها سمكة مائة فأحل البحر ما بين يديها ، ظهر في مدحج ، وأجواب أن الظاهر بل المتعين  
 المدحج لأن سمكة السمك ماهرة وشبهه مدحج لا ينحس ثم إن لم يتصل منها خرافة تنطأ لئلا  
 يفسد وهو ما يورد لأن ماله من البحار ولا فهو غير ظهور من كثر المدحج بحيث يمنع إطلاق اسم الماء  
 عليه (قوله حرمه) أي سوسه من حيث الضرر وهو في مدحج مدحج (قوله ويحل أكل السمك)  
 وكذا الكرمين ، صحت أن يبي الكرم وشبهه ولما تضمنت في ذلك ما يفسد حرمه  
 وأمره سم على مذهب وسبق أن الرد المدحج ما يصدق عليه عرفاً أنه صغير فيدخل فيه كبار  
 السمك من العرومة تصح وإن كان قدر أصبعين مثلاً (قوله ولا ينحس به الدهن) أي فهو باق  
 على طهارة ورائس الدهن ينحس معونه عنه (قوله ويحل شيه وقيله) ولما صاحب العباد بحرم  
 قلى الحرد وصرح في أصل الروضة بخوار ذلك فيسب على السمك اهـ والأقرب عدم الحوار لأن  
 حياته مستقرة بخلاف السمك في عيشه عيش مدحج فالحق بالمت.

(قوله أو حتى) الحكمه  
 لا ينسوم (هـ) عيشه  
 قريفة ما قبله أنه لا يصح  
 هب الحياة المستقرة  
 وسباني عيشه في قوته  
 دائماً عيش قول لاصف  
 وما يعيش (قوله ونحوه)  
 شمل حياة المستقرة على  
 ما مضى وفيه ما فيه (قوله  
 مما لم يكن على صورة  
 السمك المشهور) لأن  
 المراد مما يشترط باسم  
 السمك وإن كان في  
 صورته حتى في قوته  
 بعد ومنه القرش وإلا  
 فهو على صورة السمك  
 كما هو مذهب (قوله منه  
 صعب) لأن السمك  
 للبرش منه ويكون  
 مدحجاً مدحجاً مدحجاً  
 في البر وأول قوته ولا  
 يشبهه المدحج عظم مدحج  
 أو من عطف العلف على  
 المدحج وإلا فاعول صعب  
 باب البرش مخالفت هذه  
 ويدل ما ذكره قوته  
 في التصحح لأن قوته  
 في حياته في البر .







ويخص (وصف) وهو حيوان له ذكر منه ذكر ب ولا أنثى فرحان ، ولا سقط أسنانه حتى يموت  
لأنه أكل حصصه صلى الله عليه وسلم وبين حبه وإن ركه به لعدم إلفه (وأرب) لأنه صلى الله  
عليه وسلم أكل منه وهو قصير اليدين طويل الرحين عكس الرافه نظاً الأرض بمؤخر قدميه  
(وتعلب) مثله أوزة ويسمى أبا الحصين لأنه من الطيبات والخيرات في تحريكه صعبان (ويروغ  
وهو حيوان قصير اليدين طويل الرحين لونه كالون العرال لأنه طيب أبيض وسهما ضعيف ومشهد  
وبر وأم حتى نهمله مسمومة فمؤخرة فضة شبيهة الصب وهي أنثى الخراف وقصد  
(ومك) فتح الفاء والنون وهو دوسية يؤخذ من حدها السروايب وحدها وسر معاد وفاقم  
وحاصل (وسور) فتح السين وصم اسم اشتدده أعجمي معرب وهو حبوب يشبه السور لأن  
العرب يستنبه وما دونه في ذلك الأنثى والذكر ومن زعم أنه طير أو ببت أو من الجن فقد  
عبط وتحل دهنه وس عرس (و شرم) وشي (و) سبه سبه كالخر وم خير وسولده من  
حلال وحرمة فعله غيره سواء كان الحرام ذكراً أم أنثى ويجزى ذلك في كل متولد بين ما كول  
وعبره ومنه كفاية لعدم برائة فويوت من فرس وحمار وحشى مثلاً من بالاداق (وحمار أهى)  
لما ذكر (وكل دى ناب) قوى يعدونه (من السباع وحش) وكسر الميم شى صغر (من الطير)  
لللهي عنهم فاذنول (كأسد) وفهد (وعمر وذئب ودب وقرد و) الثاني نحو (بار وشاهين  
وصتر) هو عام بعد خاص لشموله لماراة والنواهي وغيرها من كل ما يصيد وهو من الصيد  
والزوى (واسر) وهو مسح النون شهر من صيده وكسرها (وعقاب) تصم ثوبه وجميع حواج  
الصيد . وذهب جمع إلى أن حرمة الأسر لا حصه لأن له محال وإيمانه بغير كذا من الصيد  
(كند ان آوى) بالذلل العرب يستحبونه وهو حيوان كربه الريح فيه شبه من الثوب والتعلب  
وهو موه ودون الكاب (وهو وحش في الأصح) لأنها تعدو بابها . والثاني الحل لأن ناب الأوز  
صعب وشداس على الجا الوحش في الدى ، وفي وجه عن المهره لأهسة أيضاً ، وبحرم الخمس  
لأنه ينسب لدهاج وتو مفرص على الأصح (و بحره مائد فته) لا يوحار كاله لم يؤمر بقتله  
(ككة وعقرب وغراب أيقع) أى فيه بياض وسواد (وحدأة) بورن غنية ،

(قوله ومشهدا ور) هو  
بساكن الوحدة دويبة  
أصغر من المراكلة  
العين لأدب لها (قوله  
وبن مفرص) هو بصم  
اليم وكسر الراء وبكسر  
الميم وفتح الراء وهو الدلق  
بفتح اللام .

(قوله عكس الرافعة) بفتح الزاى وضما لعتان مشهورتان وهي غير مأكولة . قيل لأن الباقية  
لوحشية بدور ذلك ، طرفه أنواع من الحيوانات بعضها مأكول فتولد من ذلك هذا الحيوان  
ومن اشتمل على أشبه حيوانات بحافاة فكان متولداً بين ما كول وعبره حرم تبعاً لغيره لما كول  
وسمى حكمه من الحرمة في كلاء الناح (قوله وقصد) بالذلل معدمة اسمى دميرى وتصم القواف  
وصحها انتهى مختار ، وفي الأصح تصم اسمها وتسح بالحدف (قوله سوء في ذلك لأنى والذكر)  
هذا عدم من قوله السابق ، والترادف في جمع ما مر وفي الذكر ولأنى (قوله حل بالاداق) شى  
لأنهما مأكولان (قوله وهو موه) أى فوق النعس (قوله وبحرم الخمس) وهو دويبة حو لمرة  
شوى الساتين غالباً . قال ابن فارس ويحلها مدنى وقال الدارقى دوسية مثل النعس ،  
واجمع عوس من حمل وحمول انتهى موضح .



























الروح وكذا مراق الدم  
من المسلمين وهو متمكن  
من إسقاط النفس بسوءة  
كثرت الصلاة ومن قبل  
في قطع الطريق انتهت  
خص التمكن المذكور  
فيه لأنه كما صرح  
لشارح (قوله) لم يتوقع  
وصونه خلال) نعم المراد  
بذلك أنه في هذه الحالة  
كأنه لا يزال أهله  
بمرجع (قوله) وبإساره  
باعتبار خالصه (قوله)  
غيره بجهة وفيه  
لهم ما في هذا سوء لم  
يعر له ذلك (قوله)  
وأنه في عدم  
وغيره (قوله) كذا في النجدة  
ومراد كذا لأن من  
كلامه تصوير الشيء  
كل أي فلا قل إن  
أما إذا قدموا ولا حاجة  
لن البحث فصوره يعنى  
والمخبر إذا أكل من  
حصة من الأكل ليس  
مستأثم أكله بأن  
هدد غير محتاج إليه  
لن لا يتبد رأى غيره  
والشرح فهم أنه أن  
مرده التصوير يعنى  
والمخبر إذا أكل أحدهما  
الآخر فأشار إلى رده  
تأوله ولمحه خلافه لم  
ولا يخفى أن هذا غير مرد

لتمكنه من إسقاط النفس بسوءة كسائر الصلاة والقاس في منع الصبر ولو وحده سنة خلافا  
به تقديمها على حرام (قال) توقع خلافا) تحدد (قربا) أي على قرب من غش محذور أص  
وصونه (م يحرم غير سنة) بالهجنة على المشهور أو العجعة (الروح) وهو شبهة روح على المشهور  
وأنه على مقابله (ولا) أن لم يتوقعه (هو قول) شيع (لأنه في الآية أي يكسر سورة  
جوع بحيث لا يسمى حائلا لأن لا يتحدد بطعمه من أن مرد على ذلك حرام قطعا وهو شيع  
في حالة امتناعه ثم قدر على الحل لزمه ككل من تناول محرما التيقن أن أطعمه من لم يتحمله  
به مشقة لا يتحمل عادة (والأظهر من يرمي) فقد لا يفسد الإضرار به نعم من يوافق قصده  
رده مملوكة على الشيع وح (إلا أن يحذف له) أو محذور هم (من أفسد) غاشية أي على  
ما الرمي فيشيع وجوبا أي يكسر سورة الجوع قطعا لبقاء الروح وعنده التردد من وقع  
صدوله خلال ولا حرج لصرح بقوله بعدم مفعول من حرمه لم يفسد وإن لم يفسد ضرورة  
في ذلك (قوله) أي لعدم من غشه (كل آدمي من) محرم حرام عند ميتة غيره ومفعول  
من حرمة الخي أعظم نعم نوكا سنة بين أوسع إذا كل من حرما وكذا إذا لم يفسد  
من وأوجه كاهو ظاهر كلامهم بعدم النظر لأفضلية السمع مع حرمه بمراد وعجعة قد  
فيهم عدم اعتبار اتعادها بسوءة ويتصور في أي وحده من الله وبه على مساه  
وعنده وانتهى خلافه بدهم حرام فلا يصح التيسر ورد حرام أكل آدمي حره بصدقه وش

(قوله) تمكنه من إسقاط النفس بالسوءة) هذا ظاهر ومن أهدر لبره الصلاة فإنه متمكن من سوءة  
بمعظم اختلاف الرائي المحض وقاطع الصبر من فهمهم بعد ظهور حمله للأداء بوجهين  
العجعة ويصرح بذلك قول حج و ظاهر ومن لا يستط بوجهين كرس محرم أنه يأكل لأنه  
لا يفسد بقتل نفسه، اللهم إلا أن يصرح بكلامه فيمنع ببيع أمره الإمام (قوله) ربه (قوله) أي  
ومن لم يفسد بقتل نفسه ثم يفسد من الحرمة من دفع به الصبر ودون ذلك بقتلها كالكلام فيقول  
الكل من حرام (قوله) وهو شبهة روح على المشهور) ولأن وجه الدعوى بقتله الروح أنه من  
ما ضاعه من الجوع مرة ذهب بعض روحه إلى ما حرمه فهو من حرمه أي ومن إليه سنة  
الروح بخارا وإلا فالروح محرم (قوله) ولو شيع في حالة امتناعه) فصلته أنه حرام لا يفسد  
عائده تناولها أو امتنع لكن لم يفسد بعد الأول على المن لا يجب عليه التيقن في كل منهما  
ويأتي ذلك ما تقدم له في قول لأمره من قوله وبمره ككل أكل أو قرب حرمه بوجهين  
أطافه كافي المجموع وغيره ولا نظر إلى غيره وإن لزمه التناول بسوءة في السوء لا يفسد  
بها وهو محرم وإن حل ابتداءه لزوال سببه فأنه استبعاد الأدرجي لئلا يتمكن من حرم  
بعدم ماصر من الوجوب على ما لو سافر في حوقه ربما اتصل معه خاضعة في البدن بحث لا يفي في  
بقائه في حوقه بغير وما بعد على خلافه (قوله) امتنع (أكل من) أي لم يفسد في شيء فيه (قوله)  
فيمن وقبسه) فإنه حج (قوله) بدهم حرام فلا يصح انقباس) قد نقل هذا حذف مفعول المشقة  
الكلام في لوم أحد من دون الآخر فلا يفسد في شخصية أحدهم من حتى يأكل من الميت وإن  
كان أفضل منه إلا أن يقال مراده أن الذي حي بعد موته فهو كمن لم تمت فلا يجوز أن يأكل من  
أب وبقياس هذا أن غير الشهيد وبعض الشهيد مع بعض لا يجوز أن يأكل من شبهة لا يصح  
من أن الشهيد أحد في قوله



نعم فيه ذلك الأذرى كما في كل محرم والأوجه لأحد مدلولهم وقيدوا أيضا معصوم بما إذا  
 أمكن كراهه ما وؤدده تعليلهم بدفع الضرر بدون خوف حبه وشبهه (و) لا من عليه (ق)ر  
 مردو حرى) وإن محسن وبأية حلافة بوجه فيه شرعا ومن لا يحق عليه القتل وإن لم يأت به  
 لأما بصورته ويؤخذ من شدته أنهم لو كانوا قد أربى من إمره حله أذا لمعه لهم (لاذرى  
 ومسئول) لاعتنتهم (وصى حرى) امرأة حرمة قتلهم (و) الأصح حل قتل الصبي وأره  
 آخر من) ومنهم الخشي والخصون (كل) والله أعلم) هذا عدم حرمة قتلهم وهو غير  
 العنصر ومن ثم لم يحل فيه كراهة وحل ذلك في حقه المستحب لم يستول عليهم ولا صاروا  
 أرقاء معصومين لا يجوز لهم قطع غير العنصر وبحث من عند السلام حرمة قتل صبي حرى مع  
 وجود حرى مع وندع على والد من ولده كل وسد من قتل ذلك قال ابن الرخصة إلا أن  
 يكون الذي يملك حرى وذات حلاله (و) واحد) معسر (طعام غائب) ولم يجد سواه (أكل)  
 منه حتى يفسد رفقته حفظ أو ما شاعه غيره وإن كان معسرا للصورة ولأن الدم تقوم مقام  
 الأكل (وعمره) عند قدرته من بين كان وفيه إن كان معسرا حله طلق ذلك فإن  
 كان ما كنه العنصر معسر حله مع أكله إن كان قد ما حلت يمكن من به لاضطراره  
 دون غيره وعدة من المحجور كونه حله ودوره كدونه وحله له مع ما سئل عنه. وإن  
 رهن بغيره ورة وإن امتنع في غير ذلك (أو) واحد وهو غير معسر (حذر من يلزم حرمة  
 بانه) له (إن لم يملك منه) في هو أو في غير «بدأ» ذلك» الذي يجب على غيره إن شاعه  
 منه ومن لم يملك ولو كان سائر من معسرا فإنه ما ذل الدماء غيره كراهة حلالا  
 لقضى من أصل عن سدة رفقته شيء به بدله كراهة (ركب) وإن احتاج إليه (لا) من  
 (أو) في حله شيء وهو غير معسر على لوجه على حسب مقتضى (ما) معصوما (جار) من سائر  
 من على وفؤدده على أنفسهم ولا كان لهم حصة أو سائر المضطر والضعف والبهيمة  
 وسائر وسائر (أو) واحد معسر حاصر (سائر من ربه) أي مالك الأعم  
 (سائر) في سائر من (معسر) أو شيء من معصوم مسلم (أو ذرى) أو مؤمن  
 وإن أحدهم مالك ما لا يحرمه ذال حره وكذا بهيمة لغيره بحرمة بخلاف نحو حرى ومرد  
 وإن محسن وكب عقور وغيره شيء لا يصح كراهة منع به وله الأكل من سائر لأهله  
 تحت كل ويحب بغيره خوف صبي ومرد حرى من سائر قتل أسبارة عسرها وسائر  
 ولا يعارضه معسر من جنسها لأنه لم يضره ضرورة فيمكن له لاحتراهما هـ. وإن

(قوله لا يجوز قتلهم قتلهم  
 لحق العامين) المراد بحق  
 العامين هنا حق الملك  
 بخلافه فيما مر قبله فافترقا  
 (قوله دون غيره) أي غير  
 ذلك الطعام (قوله وغيبه  
 ولي المحجور كعبية لذلك  
 الخ) ومعالم أنه لا نظر  
 لاضطراره وإنما يشر  
 لاضطرار المحجور وإن  
 وهم النشبه حلاله (قوله  
 لأهله تحت الأكل) يوم  
 أنها إذا ثبت لغير الأكل  
 لا تحل وظاهر أنه غير  
 مراد

(قوله وحرمة قتلهم) أي هو حق الله تعالى (قوله متى ذك أنه حرم قتل من قتل عند نفسه  
 بيا كره وليس مرادا كما سيأتي فكأن ينبغي ألا يدرى قوله بغيره أو أرقاء معصومين الخ فإن  
 يجوز قتلهم لاعتنتهم (قوله والأقرب حلاله) أي فلا فرق بين معسر وغيره (قوله وما شاعه غيره)  
 أي أن لا يخشى عدوا قبل وجود غيره (قوله وغيره) أي قدرته (قوله) لا كل (قوله) ويحرم  
 هـ) أي القوي وقوله سبع بدله في شجور وقوله معسر وره أي ضرره (قوله) وغيبه  
 دج حلة لإصعاف كراهة يسع به) فليس تقدم له أن ما لا تمنعه فيه ولا معسرا دج حله هـ  
 وانقضى في حكمه لا سيما كراهة بغيره ١٦٥ أصل شره لحرمة وقوله روجه







صدق بذلك خمسة مدونه يستحقه لعن الله من عصى وصام وتصبر وأتقى ذلك إلى العسر (ولو وجد مضطرا مائة) عند آدمي محرم (صوم عرفة) العائنه لزمه أكلها على ما ذهب لإباحته له بالنسب الذي هو أقوى من الاجتهاد. حج له بدل عرفة ببر إذنه أما الحاضر فإن بدله له ولو ضمن منه أو بريدة من السبب وهو معه ولو بدل سنة عورته حيث لم يخف هلاكاً بسجود برد أو رضى بدله لم يخل له سنة أو ذبته من سبب حلت ولا علة له إن منع مطلقاً (أو) وحده مضطراً (محرم) أو بالحرم (مئة وصدا) حرام (صدمه) أنه يلزمه (أكلها) لعدم ضمانها ودفع الصيد حرام وأصبر به منه ثم وعده أكره ويحب فيه الجلاء في لأول تكريم وحده مكات نجف أو مية ولحم صيد ذبحه محرم غير ماله لا تعد محرم أو من بالحرم إلا صيدا ذبحه وأكله واقتدى أو مية أكلها ودمية أو صيد وطعم العبر في شاة من ابني ذبها وإن نكح في العجا فضعه العبر حلال ونسبه يجر مية في المحرم ولو علم حرام الأرض جازله الاستعمال منه بقدر ما من حاجته إنه دون مسمى ذلك وعده إذا توفى معرفة أو بانه وإلا صار مالا ضائعاً فيقتل لبث المال ويأخذ منه بقدر ما يثبت حقه (و) لأصح تكريمه قطع بهفه) أي بعض نفسه (لأكله) بلفظ المصدر توقع الله لك منه (فت) نصه حوله) بغيره أو أكله على ما أمر إذا هو قطع بعض لاسد كل فتشه قطع بهفه (وتنصه) أي حل قطع البعض (عند المية ونحوها) كطعام العبر في وحده مانع كحرم ذلك فعلة (وإن) لا يكون في ذممه خوف أصلاً أو (يكون) خوف في قصه (فإن) منه في تركه فإن كان ماله أو أكثر أو الخوف في الذم بعد حرم مية وإما حاز قطع الساعة في حاة أسوي الخضر من لأنها حرام رائد ورواها النبي بقصدها وتعد به الشيء وهذا تصوير وإسناد لا مية لأصله فسكان أخص ومن لم يكن ماله قطعته نحو مائة أو مائة متأكلة حارها بحيث يجوز قطعها في حاة الاحترار في الأول فله التقصير (و) يحرم قطعها (أي البعض من نفسه) (لغيره) وومضطراً ما لم يكن ذنب العبر بها فحده به ذنب (ومن معدوم) لأجل نفسه (والله أعلم) والمعصوم بها ما يمنع فيه إلا كل ثم علة المندوب كبريد وحري وبحور قطع البعض منه لأكله وما ذهب إليه الماوردي من تحريمه من العبد ردائه نجف الضرر من ولو وجد مريض معاملة أو لم يعرفه بصره ولو برادة مريحة فيه أكل مائة وكبره دم الطعام لأصعته ولزيادة على الشبع في ملكه منه ولا حرم عليه فيها والتمار والزرع في البحر سم على غير ما سكبها وحل له كبرها ولو حارب العادة بأكل ما ساقط منها حار إلا أن حرم عليه فوضع منه لما كان فيه الأكل من طعام عاب على منه رضا المالك به فإن شاك حرم وبدل ترك نسيط في طعام إلا في حق الصيف.

(قوله والزيادة على الشيع  
في ملك نفسه) أي أم  
في ملك غيره حرام ومعلوم  
أن محله إن لم يكن رضا

(قوله صدق الله عليه) ولما تناقروا على ذكره واختلاف في قدره فكأنما تم إحداهما أو أحدى  
أو الخ كما يرجع إلى المثل والقيمة فلو اختلفا في قدر القيمة بعد ذلك صدق العارم (قوله  
وإنه من نفس لأول) وفي نسخة الثاني لأنهما وإن اشتركا في الضمان فطعام الغير حلال والصيد  
صيرته مباح لمخرو (قوله ووعده الحرام الخ) وهي الطهارة لما علل له وفي حاشية شيخنا رضي  
عن أبيه عن الأصيل ملا عن شرح السهجة (قوله قدر مائة حجة إياه) أي وزن مائة إلى حد  
الضرورة (قوله أو بعد متسكة) أي أو كعب (قوله في حالة الإحسان في الأولى) عبارة حجة  
الأولى وهي أولى (قوله وكرد دم اشعاء لاصته) قد قل دم صغته يستبرم دمه (قوله  
ويترك مطلق) أي توسع (قوله إلا في حق الضريب) أي فلا يترك ترك الستر من صاحب  
الدمه ولا كره ما يصعب



## ( كتاب المسابقة ) على نحو خيل

و - منى ارمها وقد تم ما عهد على صغر كلام ذرعى بها موضوعة فما تعنه العصف لآلى  
عصف خاص على عام من السبق يكون الماء وهو الاسم وثما ما سحر لك فهو ل اوصوع بين  
اساق ( والمناصبة ) على نحو السهم من يديه على حابه والأصم فيها من لإجماع قوته تعالى  
- وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة - وحذر الكبحين أنه صلى الله عليه وسلم أخرى ماضر  
من خيل من الحفيا إلى ثنية الوداع وما لم يصغر من التثنية إلى مسحة و روى وهو ما الباب  
لرسق الشافى رضى الله عنه أحد إلى تصديقه ( ها ) أى كل منهما ( سة ) لهاتين الحيد  
من الساميين الرجال ككما يأتى لما ذكر دون النساء والحائى لعدم تأهلها لهما ، ووجه  
حرمة ذلك عنهما يدل لا يبره ، ويكره كراهة شديدة لمن عرف الرمي تركه خير من من  
هم الرمي ثم تركه فليس منا أوفقد عصى « والمناصبة آك من شقيقتي بدمه وخبر الذين  
« اارصوا واركبوا ، وأن ترموا خير لكم من أن تركبوا » ولأنه ينفع في المضى والسعة ، وب  
الركبى من أنه ينبغي أن يكونا فرض كفاية لأنهما وسيلتان له يمكن رقه مع كونهما  
وسيلتين لأصله الذى هو العرص وإياهما - من لإحصاء بدمه وإحصاءه الذى هو كى  
وحيث أن فالتجعة كلامهم ، أما بقصد مناح فبالحان أو حوام كدفع من غيره ( و حل أحد عوض  
عليهما ) لأخبار فيه وسيأتى بيانه ،

تمة ... فى إعطاء النفس خطها من الشهوات الباطنة مذهب د كره د وردى أحدث  
سما وقهرها كى لانظنى ، والثانى إعطوها تحيلا على نشاطها وبغتها بوجدها ، والثالث من  
وهو الأشبه التوسط لأن فى إعطاء السكل سلامة وفى منع السكل ملادة اه عمره .

## ( كتاب المسابقة )

( قوله أخرى ماضر ) من باب قعد وقرب مصباح وعبارة مة تمة الفتح انصهر وراى محمد  
لما لاسق ومنه الخيل الق صمرت وفى رواه صمرت وفى انصهر وفى انصهر وفى انصهر  
بالبناء للمحول من الإضرار والتضمير أى فهاها بضم الصاد وشديد ليع لمكسورة لا غير وما  
الحذر بان للحد منه وهذا مزيد قل فى مصباح صمره وتصمره أعيدته للسبق وهو أن  
تعنه قوه مد الزمن ( قوله لما د كره ) أى من الآلة والخبر ( قوله أوفقد عصى ) أى حاتم  
وهو محمول على الكراهة لمكسورة ( قوله وخبر السك ) أى المروى فى السكس اه وفى  
لسجة أس ( قوله أما قصد مناح ) محتمل ما فهمه من قوله للذهب ، جهاد إذ محس سهما فمن  
قصد بهما التقوى على قتال العدو ( قوله فخرمان ) أو المكرهه فمكروهان قياسا على  
ما ذكر .

## [ كتاب المسابقة ]

( قوله من حفياء إلى ثنية  
الوداع ) قال سميان إنه  
حصة أميل أوسنة ( قوله  
لها ) عذرة النجدة  
تسبب الذهب للجهاد  
ما د كره وهو الآلى  
فى قول الشرح أما قصد  
مناح فالح فكل عليه أن  
يعبر هذا بمنى التحنة  
ما د كره ( قوله  
من الآلة والخبر تعليل  
بسيطة .











ويحور أن يعسا عنه إن أسى سقى عسده وإلا فعديه أخرى عساها بعدها لا ش يتفق على أنه  
 إن وقع سقى في نحو وسط المداين وقعا على العية لأن السقى قد سقى ولا أن المال لمن سقى  
 بلا عاية (وتعني) الرا كيب كالمسقى باثارة لاوصف و (الفرسين) مثلا بإشارة أو وصف  
 سلم لأن اتصد امتحن مبرها (ويعني) كما يعين را كيان والرايين كما يلقى فيمتنع بدين  
 أحدهما فإن مات أو عمى أو قطعت يده مثلا فبذل لاوصف وانفسح في المعين ، نعم في موت  
 الرا كك يقوم وارثه ولو ساه مساهة فإن أتى استتاب عليه الحاكم ومعهوم أن محله حيث كان  
 مورثه لا يحور له السسخ كونه مبرها ويبرق بين الرا كك والرايمى أن القصد حودة هذا فم يتم  
 غيره مقامه وو مرض أحدهما ويرجى اتصرو ولا حار السسخ إلا في الرا كك فيصح إيداه (وإمكان)  
 فصعها المسافة و (سقى كل واحد) متهما لأعلى مدور وكذا في ارايين فلو بدر الامكان لم يحور لأن  
 نسبة الساق توقع سقى كل نفس فيعين أو يعين منه وهل الإمام لو أخرج أحدا من يتقطع فتجعله  
 حر لأنه كالنادل فعلا وو أخرجاه معا ولا محن وأحدهما يتقطع سسقه فاساق كالخبر لأنه لا يبرم  
 شتا وشرد المال من جهة لعوده وهو حسن وعبر من هذا شرط اتحاد الجنس لا النوع وإن  
 ساعد النوعان إن وحده لا مكان لمذكور ، نعم لو وقع الساق بين رجل وحر حار سقاها  
 وأحد حصصهم من ذلك أعبر ككون أحد أنوى المال حديرا (وإنهم بالمال المشروط) حسبا  
 وقدرنا وصفا كثر الأعواض ويحور كونه عيبا ودسا حالا أو مؤحلا أو عصبه كذا وعصبه كذا  
 فإن كان معيب كرهت مشاهدته وفي لعممة وصف هو عتدا على مجهول فسد العقد ويستحق  
 أن يسأ أحرة مثله ولا بد من ركوها لهما ولو شرط حرانها بآههما فسد العقد واستحق  
 أن يسأ أحرة مثله ويهتدرا حسب الشرود البعدة كإصع السقى لأصحابه أو إن سسقه لانساقه  
 في شهر وبسلامهما كما تحته الافيي لأن مسحه عرض الجهاد (ويحور شرط المال من غيرها  
 أن يقول الإمام أو أحد الرعية من سسقى مسكافله في مت المال) كذا وهسد محص بالإمام  
 وأبائه (أو) له (عنى كذا) وهذا عام لكل أحد حتى الإمام لما في ذلك من الحص على  
 عم القروسية وبدل مال في ثرية ويؤحد منه بد ذلك (و) ويحور شرعه (من أحدهما  
 فيقول إن سسقى ملك على كذا وإن سسقتك فلا شيء) لى (عليك) إذا لا قسار (فإن  
 شرط أن من سسقى متهما له على ألا حر كذا لم يصح) يردد كل بين أن يعين ويبرم وهو

(قوله بأن القصد حودة  
 هذا) أى وفي ذلك القصد  
 حودة الفرس .

(قوله ويحور أن يعسا) أى تتداه (قوله لأن الساق) متصلة بلا (قوله نعم في موت الرا كك)  
 أى دون موت الرايمى (قوله يقوم وارثه) أى وإن لم يكن له ورثت فبسحت وليس من الوارث  
 مات المال (قوله لدمى معا) أى معروف (قوله وهو حسن) قد يتوقف في هذا بأنه يشترط لصحة  
 المسابقة مكان سسقى كل متهما فلا بدور حيث قطع سسقى أحدهما صح العقد فليتأمل (قوله وأحد  
 بعضهم) هذا بعيد من العمل فلا يكون أحد أو به حمارا وهو خلاف المعروف من أن النعل إما  
 متولد بين أنقى من الخيل وحمار أو عكسه لكن أخبرني بعض من أثق به أن أحد أنوى المال  
 قد يكون نقرة بأن يرى عليها حمار (قوله وإسلامهما) عدمهما بالاستعانة على الجهاد مبدونة فإن  
 قصد ما مباح فلهى مباحة وعليه فيسمى محميا إذ حرت بين المسلم والكافر ليتقوى بها على أمر  
 مباح أو مكروه ومن ذلك أن تصد اسم التعم من الكافر لشدة حذقه فيه (قوله بد ذلك) أى  
 بدل المال (قوله بد لاشار) هو تكسر الناف كما يؤحد من القاموس .



فأمر حر (إلا بحال) كفه لهما في الركوب وغيره و (فرسه) مثلاً للعين (كفه) تثنية أوله أي مساو (لفرسهما) إن سبق أحد لهما وإن سبق لم يهرم شيء ولهذا سمي بحالاً حلّ المال منه وحينئذ فيصح لغير الصحيح «من دخل فرس بين فرسين وهو لا يهرم إن سبق فليس بقمار» ومن أدر فرس بين فرسين وقد من أن يسبق فهو قمار «فإذا كان قماراً بعد الأمن من سبق فرس آخر فعند عدم الحال أولى وقوله فيه بين فرسين لعل فيجوز كونه يحن أحدهما إن رضى وإلا عين الوسط وتكون عند واحد من كثير من فرسين فاستدعي في كلامه نصف فاعل متناهي للحرمان إذا لم يكافى ففرسه فرسهما فلا يصح ظر ماضٍ ويسمى له بالحل أن يجزى فرسه بين فرسهما فإن أحدهما تحب أحدهما حر حث راحب بذلك والحال كسر اللام (فإن سبقهما أحد المائتين) سواء أحاطا أم مرتباً (وإن سبق واحد معاً) أو سبق أحدهما فلا شيء لأحد وإن جاء مع أحدهما (وآخر الآخر) (فإن سبق) (لدى جاء معه) (نفسه) لأنه مسمى (وإن استأجر له جالساً والى معه) لأنهما سببه (وقد يجرى فقط) سواء على أنه محل نفسه والأصح أنه محل نفسه وأمره (وإن جاء تحبها ثم أخذ ثم لآخر) أو سبقه واحداً مرتين أو سبق أحدهما واحد مع الآخر (فإن لآخر للأول في الأصح) ليسفه لما نعم من كلامه حكم جميع الصور الخفية إلى ذكرها لأصحاب وهي أن سبقتهما وهما معاً ومرباً و يسبقاه وهما معاً أو مرتباً أو يوسعهما أو تصاحب أو توافيهما أو توافيهما أو توافيهما معاً (وإن سبق ثلاثة فصاعداً وشهد) من رابع (لدى من الأول ضد) العقد لأن كلا لا يتحد في سبق بوثوقه بل سبق أو سبق وقد سبق في ذلك المهر لکن الأصح في الروضة كالشرحين الصحة وهو اعتماد لأن كلا يتحد وسمى أن يكون سابقاً أو مصاباً، نعم لو شرط لثاني أكثر من الأول أو كانا اثنين فقط وشهد للثاني مثل الأول ضد (و) إذ شرط لثاني (دونه) أي الأول (يجوز في الأصح) لأنه يسمى ويتحد لتدوير الالاف أكثر والثاني المتبع لأنه قد يكسر إذا علم أنه يهرم انتهى . وعم أن للحال إلى مجتمع بسباق عشرة أسماء اعظمها بعض الفصلاء فقال .

سابق بعده مصلاً مسلاً ثم قال فصا طيف مرناح

سابع فالقوسل<sup>(١)</sup> الخطى يليه لطيم لعدوه يرتاح

عاشر فسكل ويسمى سكيناً عدوها كلها حكمة الرياح

(وسبق إن) وكل ذي حاف عند إطلاق العقد (يكسر) أو يسهه عند السادة ويسمى عنه . يكسد بفتح اللام أشهر من كسرها وهو مجمع الكسعين بين أصل العصى والظهور ويسمى

(قوله إن سبق أحدهما

الح) أي وهذا مشروط

مع ما شرط من شرط أن من

سبق منهما فله مال الآخر

الذي هو ممنوع لولا الحال

كما علم من سبق المتن وعلى

هذا يدل الأحكام والآية

في المتن فتأمل (قوله في

ظنه وهو لا يأس أن

يسبق) هو ساء بأمن

للفاعل وساء يسبق

للفعل عكس ماضياً في

قوله وقد آمن أن يسبق

فانه يسه آمن للفعل

وشاء يسبق للفعل

ليطابق الرواية الأخرى

وبه يتم الدليل فليتأمل

(قوله فعند عدم

الحال أولى) أي ولأن

معنى القمار موقوف فيه

إذ كل منهما يروح الفهم

ويحذف الفهم (قوله

ويسمى للحال أن يجزى

فرسه الح) تقدم هذا قريباً

(قوله فالقوسل) هو بالهمز

ويقال له المرمل بالراء بدل

المهره (قوله فسكل) هو

يكسر الفاء والكاف .

(قوله فهو قمار) قمار (قوله فاستدعي في كلامه نصف فاعل) صوابه مثل (قوله ويسمى له بالحل الح) هذا عم من قوله قبل وقوله فيه بين فرسين لعل فيجوز كونه يحن أحدهما إن رضى وإلا عين الوسط وتكون عند واحد من كثير من فرسين فاستدعي في كلامه نصف فاعل متناهي للحرمان إذا لم يكافى ففرسه فرسهما فلا يصح ظر ماضٍ ويسمى له بالحل أن يجزى فرسه بين فرسهما فإن أحدهما تحب أحدهما حر حث راحب بذلك والحال كسر اللام (فإن سبقهما أحد المائتين) سواء أحاطا أم مرتباً (وإن سبق واحد معاً) أو سبق أحدهما فلا شيء لأحد وإن جاء مع أحدهما (وآخر الآخر) (فإن سبق) (لدى جاء معه) (نفسه) لأنه مسمى (وإن استأجر له جالساً والى معه) لأنهما سببه (وقد يجرى فقط) سواء على أنه محل نفسه والأصح أنه محل نفسه وأمره (وإن جاء تحبها ثم أخذ ثم لآخر) أو سبقه واحداً مرتين أو سبق أحدهما واحد مع الآخر (فإن لآخر للأول في الأصح) ليسفه لما نعم من كلامه حكم جميع الصور الخفية إلى ذكرها لأصحاب وهي أن سبقتهما وهما معاً ومرباً و يسبقاه وهما معاً أو مرتباً أو يوسعهما أو تصاحب أو توافيهما أو توافيهما أو توافيهما معاً (وإن سبق ثلاثة فصاعداً وشهد) من رابع (لدى من الأول ضد) العقد لأن كلا لا يتحد في سبق بوثوقه بل سبق أو سبق وقد سبق في ذلك المهر لکن الأصح في الروضة كالشرحين الصحة وهو اعتماد لأن كلا يتحد وسمى أن يكون سابقاً أو مصاباً، نعم لو شرط لثاني أكثر من الأول أو كانا اثنين فقط وشهد للثاني مثل الأول ضد (و) إذ شرط لثاني (دونه) أي الأول (يجوز في الأصح) لأنه يسمى ويتحد لتدوير الالاف أكثر والثاني المتبع لأنه قد يكسر إذا علم أنه يهرم انتهى . وعم أن للحال إلى مجتمع بسباق عشرة أسماء اعظمها بعض الفصلاء فقال .

(١) (قول الشارح مع وقوسل الح) هكذا في النسخة التي بيد السيد الأول عدم مسهم وإن لم يجز



















(قوله ألفاظ مترادفة) أي  
في الحلف كما هو ظاهر  
(قوله وأصدا) يعني الصبي  
وإن ذكر صميرها مع مر  
(قوله لأنهم كانوا إذ  
جاءوا الخ) عاين بخلاف  
أي وإن سعى أحد  
يعني أنهم الخ (قوله  
بالنظر لوجوب تكفيرها)  
أي وإلا فالطلاق مشا

يعين أيضا. وحاصل الزاد  
أنه إنما قيد هنا بقوله  
عما يأتي المراد به اسم الله  
وصفته لأن الكلام  
في هذا الباب في اليقين أن  
يجب تكفيرها في حق  
اليمين جوهرية لا في  
(قوله تحقير) أي كتمان  
إعما غير هنا كغيره بأمر  
لأنه كما مر في الحلف  
في باب الاعتناق لشبه  
الحث والعم أيضا إذ هو  
في الحث فاصد حقيقة  
باليقين وكذا في بيع  
سكن انظر موجه المارة  
بين ما هنا وما مر في الحلف

(قوله بداته) متعلق  
تصور انسي (قوله مالم  
يقيد لأحبر) انظر هلا  
كان مثله ما قبله وإن حذر  
لم يقيد بهذا القيد لكون  
شمل إطلاقه الأول وفيه  
نظر لا يخفى (قوله لعمري  
منه بالأولى) نظر فيه

ابن قاسم بأن الأولوية لا يعتري في التعريف (قوله أي اسم دل عليها) شمل نحو:

والذي يعنى بيده فهو اسم كما اقتضاه كلامه وصرح به: فصار من أقصى كلام غيره أنه قسم للاسم لعمري اصطلاحا.

وذلك من وجهين أحدهما في صحة ما من في قوله أي من المسموح فليس على أحد  
تصور من معناه شحيح وروضة (وشرط في وقت) السهم المرفوع (وثاب) فيه (ثم سئل) وفي  
السلامة) معناه من ثبته (فمنه حد) حدته ويذهب حضور شهادتي عند العرض بينهم  
على ما مر من معناه وبعده ونسب من ثبته الصيب ولا أن يلما الخطي لأن ذلك يحل  
بأنه حد في كل لو، لكن من من يذهب يحلها بها أنفسهم كالقدرة على رقي حل  
أو بلال صخرة أو أكل كذا أو خذت كان من أكل أموال الناس بالباطل وكله حرام، ومن  
عند التمس ما فعله العود في حان من حرك من موضع كذا إلى مكان كذا وإحراق الساعي  
من صريح المسمى في الأمور كل ذلك وأوجه مع من يذهب من ذلك الصواب  
وفهم من كتب

(كتاب الأيمان)

والسج جمع من وهو واحد في اللفظ والجمع في المعنى وأما في قوله أي من المسموح فليس على أحد  
تصور من معناه شحيح وروضة (وشرط في وقت) السهم المرفوع (وثاب) فيه (ثم سئل) وفي  
السلامة) معناه من ثبته (فمنه حد) حدته ويذهب حضور شهادتي عند العرض بينهم  
على ما مر من معناه وبعده ونسب من ثبته الصيب ولا أن يلما الخطي لأن ذلك يحل  
بأنه حد في كل لو، لكن من من يذهب يحلها بها أنفسهم كالقدرة على رقي حل  
أو بلال صخرة أو أكل كذا أو خذت كان من أكل أموال الناس بالباطل وكله حرام، ومن  
عند التمس ما فعله العود في حان من حرك من موضع كذا إلى مكان كذا وإحراق الساعي  
من صريح المسمى في الأمور كل ذلك وأوجه مع من يذهب من ذلك الصواب  
وفهم من كتب

(قوله وليس لهما) أي لا يجوز (قوله وكله حرام) أي يعرض أو يفيره.

(كتاب الأيمان)

(قوله نحو الدلق) أي كاعتق (قوله غير بعيد) أي بضمه انفع من اعتناق عليه كتصن  
الحلف بالله ليدل (قوله تحلف لا يموت) أي ويحث به في الاعتناق حالا (قوله وأصعدن السماء)  
أي من يحرق الله له فاصعبه (قوله يحرق الله) مقابل لقوله بخلاف لا يموت (قوله ومكره)  
صهره ولو يحرق ويهجم لم يبد كروء إلا سعدة أو عديتقو (قوله لومق) لا فاعلة ومفعولها  
مخدوف يدل عليه السياق كما لو قيل هلا كان كما قيل في حربه لا أي لم يكن.

(كقوله)

(قوله أي اسم دل عليها) شمل نحو:

والذي يعنى بيده فهو اسم كما اقتضاه كلامه وصرح به: فصار من أقصى كلام غيره أنه قسم للاسم لعمري اصطلاحا.



(قوله رب على وجود

خالقه) عبارة التحفة

علامة على وجود خالقه

انتهت فهو تعليق لتسمية

الخواص بالعالين (قوله

وما صرح به المصنف من

أن الجلالة السكينة اسم

للذات) قد يقال هذا

لا ياسب ما قدمه في حل

التي الذي حاصله أن مراد

المصنف باسم الذات

ما اسم ما دل عليها مع

صحة (قول المتن وكل

اسم) أي عزم كرموه

مهم من (قوله

أما (١) أي كما يدخل

على التصور الذي هو

دور (قوله وبعدها)

أن وجوده على تصور

عزم الذي هو مدبر

مدبره من هنا وبعدها

يخص الله وخصه

بخص الشراح من

مدبره من هذا على أن

مدبره من هذا على تصور

بذكره الله تعالى

قول المصنف يخص به

ثم قد فهم على عبارة

روية والشرح لها في

عبارة المصنف هنا على

ظاهره الموافق لعمارة

أروسة وذكره ما في

(١) قول الخشبي (قوله أيضا)

والقوله التي بعدها ليست

موجوبتين بل هي الشرح

التي بأيديه مصدقة

كتوبه والله ورب العالمين) أي ذلك منه فبأن كل مخلوق دال على وجود حقه ، وأما  
مع أن كل الخواص (واسم الذي لا عوت ومن معنى بده) أي في ربه يصره كيف شاء  
ومن معنى أحسن (وكل اسم يختص به سبحانه وتعالى) كإله وملك يوم الدين من ذلك من سمعت  
من سمعت حرمته ورب مدبره ، ويحلى هذا محض الله تعالى ورسمه مخلوق كوحى الذي  
الكعبة وحده ، ومكره الحبر ، من الله يصره كيف شاء ، من كل حال ، كيف شاء  
ويعلم الله كبره ، قال الشافعي : وأخشى أن يكون اسم الله به محبة ، نعم به اعتقاد الله  
كما يعلم الله كبره ، وما صرح به اسم من اسم الكعبة اسم الله هو الصحيح ، وهذا  
خبر عنه الصفات فتقول لله الرحمن الرحيم ، وقيل هو اسم الذات مع حرمه الصفات ، فإذ كانت  
الله فقد ذكرت جملة صفات الله تعالى ،

(قوله كقول الله ورب العالمين) لو قال ورب العالمين لكان من لوازمه ، لكان  
فإن لأن ما قاله محتمل (قوله لأن كل مخلوق دال على وجود حقه) وعلى هذا فالعلم ليس محصور  
بالعقل وهو ما عليه الأرماءى ككثير من ، ودع من مالك من اختصاصه بالعقل ،

فائدة - وقع السؤال في الدرس عما يقع من قول العواء ولانسم الأعظم هل هو من فلا  
وقد بالدرس عن مرادنا من ذلك (قوله والله) مع العلم كل شيء من ذلك  
بالكل الشكل المجموع على معنى حرمه الخواص دال على كل مخلوق دال على الخلق فلهذا كل  
وحد من الخواص أو كل نوع منها (قوله ومن معنى حقه) منه أو حد من الخلق أو من الخلق  
عالمه تعالى وبه صرح بعضهم (قوله وكل اسم يختص به) لأن الراد من ذكره من الصفات  
على ذاته تعالى من كونه محمداً به أو ملكاً به أو غيره على كونه في ذاته تعالى هو  
لاسم المختص به أو ما في فيه أي آخر ما في في الشرح ، فإما من الصفات ، فإما من الصفات ،  
وم يجعل الحلف هو مقصوراً على قوة ودان الله لنقول صحت كقول الله ، في (قوله كرموه  
التي) ووجه دلالة على النهي عن منه قوة في حرمه ، فمن كان حاله الخلق ومنه يعلم أن قوله  
أن تحموا بأنكم إنما أفصح ما فيه يكون ذلك مكان من بعده لا ذكر من غيره  
(قوله والكعبة) أي بحيث تكون عند شريعة موحدة بكبره يوم الدين من لغة روية يكون  
شرعية على ما فهم من قوله فيما سبق وهي في الشرع لا يشرع له حرمه كبره كبره ومنه  
نظر لأن الحلف بهذه المذكورات لا كعبة فيها (قوله ومكره) هذا واسم الحلف من ذلك على  
في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب لمكافأة سبانه حرمه على أنه لا يعلم  
فإن ذلك قد يجر إلى الكفر لعدم تعظيمه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا شدة فبه (قوله و  
ليصمت) بابه نصر ودخل اه مختار وفائدته اختلاف المصادر فإما نصر مصدر صفت ، يكون  
وباب دخل صموتا (قوله اسم للذات) قد يقال المصنف لم يخص الذات بلط خلاصه وما معه بدل  
حرمه بين الأسماء على أنه لم يرد أن هذه أسماء لذات غير معبر في مفهومها الصفة في لغة التصريح  
المصنف بأن الله اسم للذات غير معتبر في مفهومها الصفة نظر .



(قوله ودعوى صوب  
 حصر دخولها على المقصور)  
 أى فى كلام المصنف هذا  
 وقوله لأن معنى كلامه أى  
 المراد منه (قوله وأورد  
 على المصنف) أى فى قوله  
 لا يعتقد إلا ذلك الله (قوله)  
 على أن جمعا متقدمين  
 ذهبوا إلى اعتاده  
 وأشار إليه إلى تصحيح  
 هذا فى حاشى شرح  
 الروض وذكر صورا  
 يظهر فيها فائدة الخلاف  
 ثم نقل عن البليغ أنه  
 لا خلاف فى المذهب فى  
 اعتقادها وأن من قال  
 من الأصحاب بغير  
 معتقدهم رد ما فى  
 حصة إله لا كرامة  
 فيها وإنما أراد أنها ليست  
 معتقده اعتقاد يمكن معه  
 الرد وحاشى لا يعتد به  
 مستقيمة لليد بين من غير  
 إمكان الرد وإل الكلام  
 فى ذلك فراجع (وهو)  
 بالنسبة للحنيف الله دور  
 عتق الخ) يعنى أن ما ذكر  
 هذا لا يأتى بطريقه فى العتق  
 وما بعده كما مر فى أوامره  
 فلو كان مثلاً تطلق وقال  
 ردب إن حدثت النار  
 لا يفسر ظاهرا (قوله رد)  
 أن أصل معناه استعماله  
 عبارة التحفة ورد أن  
 أصل معناه يستعمل فى غير  
 الله تعالى

وإدخاله على تصور بديه صحيح لا هو لغة كما مر فى قوله ويرى كل أن تصحح دخولها على  
 المقصور انتهى عنه به فى الروضة ودعوى تصور حصر دخولها على المقصور فقط لأن معنى  
 كلامه لا يسمى به غير الله وهو المراد هنا ، وأما كلام الروضة فمعناه يسمى الله به ولا يسمى غيره  
 وليس مراد مردودة ، وأورد على ذلك أن الله تعالى لا يسمى بغيره أى الله تعالى لا يسمى بغيره  
 كما يسمى الله ولا يعتقد أن حاشى الله تعالى لا يسمى بغيره ، ورد أنه شقاه من قوله أن  
 المقصور لأخر والمقصود به قول ، وليس كذلك بل قد رتب أن تصور فيه هو الجزء الأخير ،  
 فاعتدنا هو المقصور والسمي ذات والألف هو المقصور فيه ، فمعناه كل عين معتقده لا يكون إلا  
 باسم ذات أو صفة وهذا حصر صحيح لأن كل مذهب يسمي الله أو صفته لا يكون إلا معتقدا على  
 أن جمعا متقدمين ذهبوا إلى اعتقادها (ولا تن) بغيره ولا غيرها (قوله) أراد به اليمين) يعنى م أراد  
 بما سبق من أسماء والصفات لله تعالى لأنه صلى فى معانيها لا يسمي غيره ، أما لو قال فى نحو الله  
 أو لله لأفمن أريد بها غير اليمين كقوله أو والله المستعان أو ونعت أو استعنت بالله ، ثم انتد  
 بقوى لأفمن الله شى صهرا ، لكن بديهة لا يسمي الله دون عتق وحاشى وإزالة قدر نقل ظاهر  
 لتعنى حق المذهب (وما المصنف بآله سبحانه عما يطارق) سألنا وإلى غيره بالتقسيم (كالرحمة  
 وحاشى والرافى) والمقصود بالحس والتكبر والحق والقاهر والقادر (والرب) تعتقده اليمين  
 لا تعصاف الإعتقاد بآله ، بل وكل مذهب يكفل (إلا أن يريد) بها (غيره) يعنى أن أراد أو تسمى  
 بخلاف ما أراد بها غيره لأنه قد سعمل فى ذلك كرحيم القرب وحاشى الكذب وما استشكل به  
 من الرب بل أنه لا سعمل فى غيره يعنى يعنى بآله ، لأنه لا شأن فى معناه استعماله  
 فى غيره تعالى فتصح فيه به ، وكل مذهب معتقده لأفمن على إلغاء ذلك التصديق (وما استعمل  
 فيه وفى غيره) يعنى (سواء كالتى) ونحوه والعباد كسر الله (والحنى) والسمع والصبر والعلم  
 وحاشى والحنى (ليس يسمي إلا الله) بأن أراد به ، بخلاف ما إذا أراد بها غيره أو تسمى  
 لأنها لما استعملت فيه وفى غيره سواء شئت كسب الطلاق ولشئت إلغاء جميع الحرمة والعظيم  
 عند الله البتة ، وكثير ما منع أصحاب من القوام بالجناب الربيع .

(قوله ويردح الله على تصور) أى فى قوله بذات الله (قوله مردودة) أى بأنه لغة كما مر ولأن  
 ما ذكره فى غير ذلك لم ينع من جعلها داخلية على المقصور غير صحيح لأنه ليست الذات مقصورة  
 على الاعتقاد بها بل اعتقاد بغيرها هو المقصور على الذات (قوله المقصور الأخير) هو قوله بذات الله  
 وقوله والمقصود به الأول وهو الاعتقاد (قوله ذهبوا إلى اعتقادها) معتقده أى الله تعالى ،  
 ويظهر فائدة ذلك فى التعاليم (قوله) أما لو قال فى نحو الله) أى من كل حاشى مما يدل على أنه  
 أو صفة لأن المراد نحوه صيغ مخصوصة بما يدل على ذاته دون غيرها ، واحتقر بذلك عن قوله  
 بعد دون عتق وطلاق الخ (قوله لتعنى حق المذهب) مفهومه كشرح السج أنه يقس منه «اعلمنا  
 (قوله وإلى غيره بالتقسيم) ليس هذا معناه سألنا لأن ذلك مذكور عند الإطلاق وماها ليس  
 مصدق عليه بل ما حصر به بقوله ذلك ، وبالله ما ذكره فى قوله وما استعمل فيه وفى غيره الخ ، ومع  
 ذلك فيه شىء (قوله تصح فيه) أى الغير (قوله بأن أراد به) أى وبمع غيره كأن أراد  
 بالعمبرى يعنى وحاشى آخر كالتى أو غيره



و يريدون به الباري تعالى وعلا مع استحالة ذلك عليه إذ حجاب الإنسان عنه دارة فلا يبعد وإن  
 وى به ذلك كما قاله أنور علة لأن السببية لا تؤثر مع الاستحالة (و) الثاني وتخص من المصنف  
 مشاركة فيه وهو (الصفة) لصفة وهي (كون صفة الله وخرقه وكلامه وسلامه وقدرته  
 ومشيئته) وإرادته (ع) وإن أتى لها صفات لم يرل سبحانه ونهى عنه، مما قد شئت  
 لاسم المصنف به (إلا أن يوصى بالعلم والقدرة والتدبير) وبالصفة وما بعدها فهو  
 كثره فلا يكون عينا ويكون كانه قد ومعجزه فله ومقتوره وكان يريد بالكلام الحروف الدالة  
 عليه ويطلق كلامه عليها حقيقة شائعة في الكتاب والسنة ولا يكون عينا لأن الله تعالى  
 بذلك ويعتقد كتاب الله وبالنسبة والإحسان ما لم يرد الاستحالة كما هو واضح والشرع ما لم يرد به  
 حروف الخطبة والمصنف ما لم يرد به ورقه وجعله لأنه عند الإطلاق لا يصرف عنه إلا ما فيه من  
 القرآن، ويؤخذ منه عدم الفرق بين قوله والمصنف وحق المصنف وأحد من كون العظمة صفة  
 مع قول السبع سجن من بواضع كل شيء عظمته، لأن الواضع بصفة عظمته ولا يبعد  
 به الذات وهو محدود من العظمة هي المجموع من الذات والصفات، فإن أراد به هذا  
 الصحيح أو مجرد الصفة لم يمنع ولم يبيح حكم الإطلاق، والأوجه أنه لا مع فيه، وعدم كونه  
 الصفة أن أراد بالاسم جميع أسماؤه الحسنى التسعة والذين سواء من صفة ربه كاسم  
 أودعه كالحق (ووهو وحى الله) أو حرمة لأفعان ولا تعاب كد (صعين) وإن أطلق ماله،

(قوله الذاتية) أخرج

المصنف كالحنى والرق  
 إلا تعتقدها كما صرح به  
 الرافى وأخرج السنية  
 ككونه ليس بجسم ولا  
 حوهر ولا عرض لكن

حيث يركبها الأسماء  
 سواء لأنها قديمة متعققة  
 به تعالى (قوله تسعة  
 والسمين) أى أوماني  
 معناه

(قوله ويريدون به الباري) ويسمى أن مثله في الخبرية موقوفة به تعالى حسبى الله عليه وسلم  
 (قوله إذ حجاب الإنسان عنه دارة فلا يبعد) أى ويجوز إطلاقه عليه تعالى سواء فاداه أو طوى  
 وإن كان عينا سكنه، د صدر من يعرف ما عدا إليها عر، ومنه في المصنف الإطلاق عليه  
 تعالى ما يقع كثيرا من قول العوام انككت على جانب الله أو الخلة على الله كما تقدم في السبعة  
 (قوله يمين) حصر عن قول شارح وأبى وما منهم اعتراض ومع ذلك فتول المصنف بيان  
 من أنه لا حاجة إليه لاسم الله من قوله أولا يبعد، لأن الله تعالى أوصاه به بل فيه دلالة (قوله  
 ما لم يرد به كونه صفة) أى والأصل من الحروف أخذنا مما تقدم في قوله وكان يريد بالكلام وإن  
 انتهى قوله وبنا وإرادوا لإحليل ما لم يرد الألفاظ وقوله والقرآن ما لم يخلفه لما يند في سورة  
 وعدم اقتضائه في القرآن (قوله لا يصرف عرفا إلما فيه من القرآن) وهو يستعمل في معنى  
 التسميم التسمى به تعالى وفي الحروف الدالة ماله، وصفة الخصص قوله إلا أن يريد بوق  
 الخلف عند الإطلاق أو إرادة الحروف وهو مخالف لما اعتبره في قوله وكلامه لله تعالى مد كره  
 هنا مجرد شين (قوله وتوجد منه عدة الفرق) تميز وجه واحد من أبن، وأبعد أن حق  
 المصنف يصرف عرفا من شدة مدى صرف فيه ولا كتاب المصنف فيه إذ يصرف لما فيه  
 من القرآن (قوله غير المجموع من الذات والصفات) هذا قد يفسر ما قصد من جعل الصفة  
 في علة الله مع تقدير الذات ثم يدل على أنها واحدة مع الصفة (مورد ولم يبيح حكم الإطلاق)  
 أى في قولهم سجن من بواضع كل شيء لعظمته (قوله تسعة سمين) أى وكذا من غيره،  
 وعمارة السبع أو من غير شدة الحسى أى من كل صفة من شأنه تعالى



أشبه له فيها ولأن معناه وحقيقته إلهية ، وقيد بعضهم حالة الإطلاق بما إذا حرّ حق وإلا كان  
كناية ويعرق نفسه وإن ما أتى أنه لا فرق بين الحرّ وغيره من تلك صرائح لم يؤثر فيها الفرق  
ولا كذلك هذا ( بلائز ورد ) أي ( العباد ) فلا يكون يجب قطعاً لأنه يطلق عليها ، وقصة  
كلامهم الآتي في الاستدلال أن الخائب العبد المذنب لمهلك صريح في الجحيم ، واعتبر ذلك  
أنه تعالى توفيقه على الأصح وهو رد شيء منها فلا يجوز إطلاقه عليه ، أحيط عنه أنهم حروا في  
ذلك على من الأصح للصلح فقد سحسوها من قبلها من الخلاله ووردع للحلف عن الجحيم  
العموس ( أحرف السهم ) المشهورة ( باء ) موحدة ( دو و واء ) توفقة ( ك الله و والله وتالله ) وهي  
صريحة سواء أرفع أم تصب أم حاتم سكن لأن الحرف لا يمنع ولا يعقد ونداء الله لأهل الأصل في  
القسم لغة والأعم لدخولها على الظاهر ، وصح ، ثم هو أو لم يسم بغيره من محض من رها من الله منها  
ولأنها أعم من البناء لأنها وإن احتلت بالهجر من الخلاله وعبره وذلك قبل أن الباء بدل من  
( وتختص الباء ) التوفقة ( بالله ) أي سجدت له وحده ، والكلية وتشاء الله وتنازل عن ، ثم تحته  
عدم لافعة د بها لافعة من شيء لا يسم بها وحده و ردا على كلامهم قد دهم ويكنى في احتياجه  
للبيان ، وده وده له فته بانه ، والله بالانتهاء ، وأهل الباء على ، تصور عليه كاسم وهو صحيح  
( ووقف الله ) مثلاً ففهم كذا أو حو من الألف وعدمه إذ حكمهما واحد ( ورفع أو نصب أو جر )  
وسكن أو دل أنهما بالله أو عمر الله أو على عهد الله ومشيروا ، والله وأما أنه لا فاعل كذا  
( فاعل جبين إله ) باسم لاختاره بغيره أحداً ، وذا بصر المحن فيما ذكر حتى أنه قبل معناه  
فاخر بحرف الحرّ و بانه عمله والنصب ينزع الخافض والرفع بحذف الخبر أي الله أحلف به  
والأكون بجره أو من بحرف أو ب ، وسو في ذلك النحوى وغيره عند ، والله وقوله الله  
تعالى الم وحذف الألف عين إن بواو على ما راجح حذف جمع ذهبوا إلى أنها مع ( ووقال  
فصم أو أوفم أو حلف أو حلف ) أو أدت أو أدنى ( والله لأفعلن ) كذا ( فيمين إن نواه )  
لأنه العرف بالعلماء يسم مع الباء كذا ( أو نطق ) يعرف المذكر وكور وشهد بالله كناية  
لعدم اشتهاها في الجحيم وإن كان صريحاً في اللعان ،

( قوله استعماله فيها ) أي الجحيم ( قوله وقد بعضهم مع ) معتمد ( قوله ويعرق منه وإن ما أتى )  
أي في قوله وحروف القسم من قوله سواء أرفع أم تصب أم حاتم سكن لأن الحرف لا يمنع ولا يعقد ونداء الله لأهل الأصل في  
القسم لغة والأعم لدخولها على الظاهر ، وصح ، ثم هو أو لم يسم بغيره من محض من رها من الله منها  
ولأنها أعم من البناء لأنها وإن احتلت بالهجر من الخلاله وعبره وذلك قبل أن الباء بدل من  
( وتختص الباء ) التوفقة ( بالله ) أي سجدت له وحده ، والكلية وتشاء الله وتنازل عن ، ثم تحته  
عدم لافعة د بها لافعة من شيء لا يسم بها وحده و ردا على كلامهم قد دهم ويكنى في احتياجه  
للبيان ، وده وده له فته بانه ، والله بالانتهاء ، وأهل الباء على ، تصور عليه كاسم وهو صحيح  
( ووقف الله ) مثلاً ففهم كذا أو حو من الألف وعدمه إذ حكمهما واحد ( ورفع أو نصب أو جر )  
وسكن أو دل أنهما بالله أو عمر الله أو على عهد الله ومشيروا ، والله وأما أنه لا فاعل كذا  
( فاعل جبين إله ) باسم لاختاره بغيره أحداً ، وذا بصر المحن فيما ذكر حتى أنه قبل معناه  
فاخر بحرف الحرّ و بانه عمله والنصب ينزع الخافض والرفع بحذف الخبر أي الله أحلف به  
والأكون بجره أو من بحرف أو ب ، وسو في ذلك النحوى وغيره عند ، والله وقوله الله  
تعالى الم وحذف الألف عين إن بواو على ما راجح حذف جمع ذهبوا إلى أنها مع ( ووقال  
فصم أو أوفم أو حلف أو حلف ) أو أدت أو أدنى ( والله لأفعلن ) كذا ( فيمين إن نواه )  
لأنه العرف بالعلماء يسم مع الباء كذا ( أو نطق ) يعرف المذكر وكور وشهد بالله كناية  
لعدم اشتهاها في الجحيم وإن كان صريحاً في اللعان ،

( قوله ولأن معناه وحقيقته  
الإلهية ) عبارة الخلال  
بعبارة استعماله فيها على  
استحقاق الله الإلهية ( قوله  
ويجوز منه الألف ) أي  
التي هي حرّ من الخلاله  
بدليل قوله بعد ولا يضر  
الحرف الخ فهذا غير كونهما  
ألف الاستعمال الذي مرّ  
وعبر كون ذلك حرّ  
الذي بقله ابن حزم وإن  
توقف الشك أن قام  
في هذا ( قوله وسواء في  
ذلك النحوى وغيره عند  
تشاء البينة ) عبارة  
التحفة ، وفي يعرق بين  
النحوى وغيره ورد أنه  
حدث لم يسم عين سوى  
غيره في احتمال لفظه .



















أثبتت كما مر ، وهو فصلها ، وبكأن كان من سائر حلالها ليس عليه إلا لامة ( ويصعد عشرة  
 مساكين كل مسكين مدحيت ) أو عشرة من صرى في الدرة معدة ( من ثلث قوت يده )  
 أي الكفر ، فأو أذن الأجي في أن يكفر عنه أعداءه الذين له لادن في صبر ، وقد مر  
 أن قياس ما في العطرة اعتبار الله المكفر عنه لأن ترك طهره لادن عشر يده وذلك  
 قيل ، وأوجه عشر له الآدم كانه . وفهم كلامه عدم حوار صرف أن من  
 لكل واحد ولا تسون عشرة وبه في عشرة ثمة ( وكسوه ) يسمى كسوه ( كسوه )  
 معهم ذلك على جهة لئلا يكون له ( كسوه ) ولو بر كس ( كسوه )  
 وإلا فلت أحد من آخر من الله ( كسوه ) أو مسعه أو رداء أو متديل يحمل في يد أو كس  
 قوله تعالى - فاعترته طعام عشرة من كس - ذاية ( لا ) ما لا يسعي كسوة ولا مالا له -  
 كالماء ، فإن اعتدت حرأت من الأول نحو ( حب ) وفانين ( ودرع من نحو حديد )  
 ومنه من وخورب وقسوة ووع وطافية وعرقية ، وقول النبي في شرح منجحة ، حرأنا ثمة  
 على شيء آخر يجعل فوق رأس النساء ، يقال له عرقية أو على ما يجعل على الدانة تحت الدرع  
 ونحوه ( ومضقة ) وسكة ومعدنة وحام ومن لادن بركة وسطة ومن وثوب من ثمة  
 عشرة قبل مطيعة بهم لأنه ثوب واحد ، وبه فارق ماله وضع لهم عشرة أمداد وقال ملككم  
 هذا بالسوية أو أطلق لأنها أمداد مختصة ، وأفهم الجبر اسماع السعد كان نفعهم خمسة و  
 خمسة ( ولا بشرط ) كونه غبطا ولا سارا للعورة ولا ( صلاحته للذبح إليه فحور من )  
 ونحو قيس ( صبر ) أي دفعه ( لكبير لا يصح له وطان كس وجور ) ووقوف وخسوة  
 ( لأمراء ورجل ) لوقوع اسم الكسوة على الكل ولو كانت حساكن بركة بركة بركة  
 به . وقضيته أن كل من أعطى غيره ملكا أو عارية مثلا ثوبا من ثمة حتى غير معق به  
 بالنسبة لا اعتقد الواحد عنه إعلام به حذرا من أن يوقه في صانده فاسدة ، وقد مر فوهيم ، من  
 رأى مصلياه نجس غير موهو عنه أي عنه لامة لامة به ، وفارق النسب السرور بالله  
 الناس لا يصح ولا يمتد سار عورة صفة أصلا عن غيره ، من فرض أنه بعد ستة عود دعه فهو  
 السراويل الصغير ( وليس ) وإن كثر ليسه و ( لم تذهب ) عرقا ( قوته ) باللاس ، حذوف مائة  
 إلى أن السفية في معنى العبد ، وكتب أيضا قوله الرشيد عنه فحور بركة من أحد :  
 ( قوله أو بانت كما مر ) أي بأن أعتقه على ظن موته فإن حيا فيجزي عنه راتب في نفس الأمر  
 وقياسه أنه لو دفع في الكفارة ما لا يبطه ملك غيره من ملكه أو دفع مائة سبعا عشر مائة  
 للكفارة فإن حلاله أحزاه ذلك ( قوله وإصعد عشرة مساكين ) وبكأن عنه كسوه  
 إعطاء ما وجب فيها العشرة مساكين ويدفع لكل واحد أمداد معددها ( قوله أي الكفر ) أي  
 المخرج للكفارة ، وإن كان غير الخاف أحد من قوله لآي ، وأوجه عشر لادن من لادن  
 هو المكفر عنه ( قوله كد قيل الخ ) كذا وحاج هذه الزيدة خط اموات على هذه سبعة ( قوله  
 وإن قلت ) أي كد راع مثلا ( قوله أو مضقة ) أي صرخة ( قوله من الآدم ) أي ما لا يسعي كسوه ( قوله  
 وتسا ) اسم اللباس لا يصح وعصرة اختار والثمن الصم والتشديد سراويل صغير مقدار شبر  
 يستر العورة المعلقة وقد يكون للراحين ( قوله وهيمان ) اسم سكس الدراهم ( قوله وقضيته أن كل  
 من أعطى غيره الخ ) معتمد .

( قوله ولا تسون عشرة )

منه و عدم حوار صرفه

لادن عشرة ( قوله أن

يعلمهم ذلك ) يعني الطعام

و كسوه ( قوله غير معق

عنه ) فسه أنه لا يكت

حاله إلا أنه لا كان

معدنة وهي موصوفة

لادن صفة لادن

العتو ( قوله ولا يمتد سار

عور دمه الخ ) فصر دمع

فولا رولا تر العورة

( قوله كسوه ) لواء

رائد الخ الخ للجل كال

لادن



قوله كانه بل السج لذي لا تقوى على الاستعانة ( ولوجه بدا ومرقع ومنه من جهة واحدة وإن كان  
معد كالأني (فان سحر) سحر في السابق في كعارة الصهار (عن) كل من (الزينة) المذكورة  
(لرمه صوم ثلاثة أيام) ثلاثة (ولا يحسن فيها في الأصغر) لإحراق الدليل ، وأما في سحر  
ثلاثة من مسعود وثلاثة من كبر مسعود والعقارب الثلاثة كحركاتها في وجوب العمل بها وحب  
الأول ثم سحر حكا وملاوذة (وربما سحره غيره ولم يتم) لأنه واحد وإنما تسبح الصوم  
من عند خلاف التمتع إذا أعسر بالدم بمكة فإنه يجوز به الصوم لأن القدرة اعتبرت بمكة لأنها  
عن مكة أو حبها ولا دار إلى غيرها ولا كذلك الكفارات تعتبر فيها مطلقا أي وإن عاب  
ماله فوق مسافة انقصر خلافا لبعض المتأخرين لو حوسها على التراخي أصالة (ولا يكفر عبدا) أي  
رقص (ع ل) لعدم ملكه (إلا إذا ملكه عبده) أو غيره (نعاما أو كسوة) كغيرهما أو  
مطبخ (و د ا) به (تلك) وهو ربي مرحوج ثم أدن له في الكعبة فانه يكفر ، ثم يوصف  
بسيادة الكعبة عنه غير العمل من إيمانه أو كونه أهدم استبداد دعوته في ملكه حيث يختلف  
عن الخائف وروى رضى بنون وليد المكاتب أن كبر عنه بذلك بادية وله الكعبة ملك عن  
شبه بادية ، وفيه من ذلك أن أهل اللولاء (بل يكفر) حتى في الرتبة كالصهار (بصوم)  
معد عن غيره ، ومثله في الكعبة به محجور به فوسل فمضاعف لغيرهما بالمال ، ثم يوصف بالحب  
من الصوم متبع بداعسار خوف فداء لا حول (فان صرته) الصوم في خدمة (وكان حاتم  
وحدث من سيده صام به أدن) ود يجوز به ما يسكونه أدن في سببه ولا يملك الكعبة على الرعي  
(أو وحدا) أي حاتم وحدث (عن لم يتم لا يملك) لعدم أدن في سببه ، وفرضه شبهة  
يصره من شرع منه الله منه من إيمانه فان يصره ولا تضعه لم يحل له منه منه مقصدة (ورب  
أدن في أحدهم فالأصح عسار الخلف) لأن أدن منه إسن فها يرت عليه وقد سمع في ذلك اهرار ،  
والأصح في أروضة وعسار حدث من قبل إن الأول سبق فم لأن يمين مائة منه ولا يكون  
إذنه في ذلك إذنا في التزام الكعبة ، وبه فرق مائة من ثلث الإذن في الصمان دون الأدن شبهة في  
الرجوع بخلاف حكمه ،

(قوله الذي لا تقوى على الاستعانة) أي قسم من حب الفهم سمي حج (قوله ومرقع)  
داهره وإن كان حديد وحدث منه من سبي رصعه (قوله ما يطر من السابق) أي من لم تملك  
ريده على كسبه العمر العال معترجه في الكعبة وعسرها ثم ويشترط كون ذلك فاصلا عن  
كفاية العمر العال على الأصح ، وما وقع في الروضة هنا ونسبه الشارح من اعتبار سنة مبنى على  
لمرجوح المدة في قسم الصدوق (قوله لمن لم يجد) أي من كان ماله عاب (قوله وليد المكاتب)  
فصته من غير المكاتب لا يجوز لسيده أن يكفر عنه ولو بادية ولا أن يأذن به في الكعبة من مال السيد  
وكسب السيد (قوله أدن) أي العبد ، وقوله منه أي المكاتب ، وقوله بادية أي السيد (قوله  
ومثله في الكعبة به محجور منه) ولا يكفر عن مستأر به لخصال قيمة من معين قلها أو أحدها  
إن استوت قسمها اه حج - قول - وصهر من الكلام في ذلك كان في لورته محجور عليه ثم دين  
ولا ولا يتمتع على أو رت الرشيد أن يكفر بالأعلى (قوله فله منه من إيمانه) أي ولو أحمره  
معصوم عنه بعد مائة قرينة لأن حن السيد موري ولا يتم على فريق في عدم الصوم بغيره عنه  
(قوله لم يجوز له منعه منه محض) أي سواء احتاجه لخدمته أم لا ، وقوله فالأصح اعتماد الخلف  
صحيح ، وقوله والأصح في روضة الخ معتمد .

(قوله كانه بل السج لذي لا تقوى على الاستعانة)  
الكاف فيه للتطير (قوله  
ومرقع) معطوف على  
ما من قسواه ما ذهبت  
(قوله وثبت الأول بأنها  
استغنت الخ) وأجاب  
لأدعى أن الشدائد  
يكون كغيره وثبت قرنا  
ومثله (قوله ولا كذلك  
الكفارات) عبارة القوت  
فإن مكان الدم مكة فاعتبر  
بإسارها ومكان الكعبة  
مقصودا غير يسار مطلقا  
(قوله أصالة) أي والإفقد  
يجب العور لعارض (قوله  
أن يكفر عنه بذلك) أي  
بالإعدام والكسوة



وخرج بالعبد الأمانة أي تخلى له فلا يجوز لها بعد إيداعه صوم معتد بغيره لاستماتته لأنه باهر  
 الأمانة لا تحل له فكالعبد قيا مراً وما يحته الأمانة من أن الحث وح كالحث المأثور فيه  
 كما ذكر لوجوب التكفير فيه على الفور محل نظر ولا أقرب إلا أحد باصلاحهم لأن السيد لم يصر  
 حقه بدينه وتعشى العبد لا يفتنه ، هم لو قيل إن دينه في الحلف يحرم كادته في الحث لم يعد لأنه  
 حثه بالبر للسكران لوجوب الحث المستلزم لها فوراً . قال بعضهم ولو انتقل من ملك زيد إلى  
 عمرو كان حث في ملك زيد فهل لعمره المنع من الصوم ولو كان زيد أدن قبهما أو في أحدهما  
 ، كان السيد عائداً فهل على العبد أن يمتنع من صوم لو كان السيد حاضراً لكان له معه أولاً .  
 لا يهره . نعم ولو أحر السيد عن عبده وكان الصوم حينئذ معتداً لم يهره . نعم ولو أحر السيد عن عبده  
 كان له حث دون إيداع السيد فيه . ولا فرق بين أن يهره مع عبده أو في نفسه . نعم ولو أحر السيد عن عبده  
 من كونه حث واحد أو غيره ولا بين أن يكون السكران على الفور أو بالراجح انتهى والراجح  
 في مسئلة الأولى وفي لو حث في ملك شخص واحد في ملك آخر أن لا يؤن إن كان في صوم أو  
 في الحث لم يكن الثاني منعه من الصوم وإن صرده ولا فرق بين صومه في صوم أو غيره . نعم ولو أحر السيد عن عبده  
 وله مال يكره بطعام أو كسوة ( لا صوم لأنه واحد ) ( لا عتق ) لعتقه عن عبده أولاً . نعم ولو أحر السيد عن عبده  
 عتق سيده عتقه بشكائه بالعتق كل أعتقت عن كفايته فيسقط منك حرته أو ماله صرح كما  
 قاله البلقي برؤال . نعم ولو أحر السيد عن عبده كان له مال فسكر بالصوم أي في نفسه بعد إيداعه وفي غيره  
 . نعم ولو حث لأبيه بالدين فلا بد من إيداعه .

وهو له العهرها نعم أي  
 في السيد التي هيصة أما  
 ثوى فستحكم عليها

( قوله وخرج بالعبد الأمانة ) باهره وإن لم يكن معتد به في الحثمة وإن بعد في العدة  
 عنه بها ( قوله فلا يجوز لها بعد إيداعه صوم معتد بغيره ) أي سواء صردها الصوم أولاً . ولم يهره  
 لها للروحة الحرة هل له معها من الصوم ثم لا ، وعنده في باب العتق قد نزل قول نصف  
 والأصح أنه لا منع من محين مكتوبه أول وقت نصها . وكذا أيتمها من صوم الكفارة إن لم  
 يصره سيده أي كان حث على أمر ماض به لم يكن كادته ( قوله بتدبير الاستماتة ) أي لم يصر  
 استماتة ( قوله كالحث المأثور فيه ) أي وهو يقتضي السكران فلا بد من ( قوله فيما ذكر ) أي  
 من جواز التكفير إلا بين من السيد في حث وإن لم يأت له في الحلف ( قوله العهرها نعم )  
 قد يقال الأقرب في الأولى أنه ليس لعمره منع لأنه بعد عتق له العبد بعد سجنه بصوم لا  
 يهره . وقد قال في كثير من الأحكام إن المشرى يهره من ماله الرجوع . نعم رأيت ما في أي في قوله  
 وفيه وحلف الخ ( قوله والأقرب أنه ليس له معه هبة ) أي أن يكون حقاً للمستأجر  
 ( قوله بين كونه الحث واحداً ) كأن حث في لاصي لعمره مثلاً ( قوله في مسئلة ثوى )  
 هل قوله بين كونه الحث واحداً أو غيره ( قوله لم يكن يهره ) منه في ذلك بالثوى ماله  
 حث وحث دون الأول في مسكه . نعم تنقل من السكران ( قوله بالإذن فيه ظهر ) أي حث  
 به إذاً له في الحث كما في غير المص































(قوله فيما مر آنفا) أي

في قول المصنف ولو

استهدمت باعتبار ما صورته

به الشرح ثم (قوله وعملا

تحت الثانية) عطف على

قوله نفيا للإشارة فالأول

تعليل للثاني والعطوف

تعليل لما زاده بقوله

أو يريد أي دار (قوله

و، عما ظن السمع في بحث

هذه الشذوذ) مرة قرنا

في السمع أقوى من

الإشارة وهذا منه قد

احتج به إلى جواب سؤال

(قوله من غير الإشارة

البدوية بالأدلة) أو

أو (قوله) قال ابن قاسم،

أي الأدلة، وسواء في

حين فيه قال، وكأنه

أراد حال ملصقه وبعد

رواها (قوله العلاج) أي

أو خاتمة كما في التحفة وهو

الذي يظهر فيما نحن فيه

(قوله وأدق) أي أو

أراد مادام مستحقا لثبته

كما هو ظاهر خلاف

ما في نوى مدد، فقد

إحارته بآلة، لم يقص مدته

فانه بحث لأن إحارته

دقة لم يراع ولم ينص

قال ذلك أبو العباس

أيضا (قوله أخذنا ما قالوه

في رأيت مسكرا إلا

رفعه للقاصي الخ) سيأتي

في شرح مسألة القاصي

أن الرحمة كالزوجة (فدخل) الدار (وكلم) العبد والروحة (هـ) بحث) نفيا، حقيقة، بـ

السمع والروحية ما غلط وو شري، بيعهم، عهدهم، من طلق أو أراد أي دار أو عند ملكه

التي أو السقيفة الأول فلا (لا أن يقول داره هذه أو روحه هذه أو عنده هذا) أو

أو عند حري عنه مكة أو أي امرأة حري عنها بكاحه (في بحث) تعجب للإشارة إلى الإضافة

وعلة التسمية عندها من، لأنها أقوى لأن الهم يسكن إليها أكثر وعملا تحت الثانية وألحق

بالتعجب بالإشارة نيتها، وإنما بطل البيع في بحث هذه الشذوذ، هي سرور، لا

ما أمكن ولو حلف لا يأكل لحم هذه السحرة فكيف وأكله لا تحت وهو قد نوى داره هذه

أن الإضافة فيها عارضة فلم ينظر إليها بل بمجرد الإشارة الصادقة، لا بد، وبسواء في بيت داره

أو المذموم أو الصفة ولأن رواها يتوقف على ما يراه علاج، فثبت مع الإضافة

فإذا زالت إحداها سكوتها سحرة في ذلك المكان زال المحلوف عنه وبها يعرف أنه

بعتقه وأبطل الدار بحلفها، لم يحتج وإن أراد أن يرد قوله الذي

لاسم (لا أن يريد) الحلف بقوله هذه أو هذه (هـ) مع (مكة) رفع والتعجب في بحث، حول

أو تكليم بعد رواها، تحت أو ملاق ذنبا، أراد في بيت في حله، تحت أو متى

ماهر، ولو قال مادام في إحارته وأطلق فالتبادر منه عرفا كما قاله الولي العراقي إنه مدد مستحجا

بمعناه فدخل عنه، ابتاعه ذلك بعينه ثم استجره منه لا يصح لتبوعه وأقوى ضمن حلف لا حل

هذه دام فلان فيه خرج فلان ثم دخل الحلف ثم فلا بأنه لا تحت سرامة مكة لأن سرامة

الدخول ليست بدخول، ويحتج بعوده إليه وفلان فيه سقاء، فمن أين أريد مدد دوامه فيه

الدوم وما بعده، أو أطلق أحدا ما قلود في لأرب مسكرا، إلا رفعه للقاصي، فإن

قاصيا من أنه قد رآه بعد عمله لا تحت ولا تحت، فمن أين رفعه إليه وبها،

فإن أراد ما لم فيه هذه المرة اعلمت بخروجه اه والفرق بين ما هو وما

عليه، من لم سمعه أحدا من قوله لآتي وكان تحت يسمعه، ومن لم سمعه

بمعناه (قوله) لأن روحه كالزوجة) أي أو عني دمه فثبتها

في بحث ما تنها على المطلق رحي (قوله تعجب للإشارة) وفي نسخة على الإضافة

عنها فيما مر آنفا، لأنها أقوى لأن الهم يسكن إليها أكثر

وعلم، سئل قوله لما مر الخ فيه لا بد له ذكر في كلامه إلا أن

قال مراده من قوله لو حلف لا يحل هذه الدار فصار الخ (قوله

بمعناه) أو أن قوله لو حلف لا يحل هذه الدار فصار الخ (قوله

بمعناه) أو أن قوله لو حلف لا يحل هذه الدار فصار الخ (قوله

بمعناه) أو أن قوله لو حلف لا يحل هذه الدار فصار الخ (قوله

بمعناه) أو أن قوله لو حلف لا يحل هذه الدار فصار الخ (قوله

بمعناه) أو أن قوله لو حلف لا يحل هذه الدار فصار الخ (قوله

بمعناه) أو أن قوله لو حلف لا يحل هذه الدار فصار الخ (قوله

بمعناه) أو أن قوله لو حلف لا يحل هذه الدار فصار الخ (قوله

بمعناه) أو أن قوله لو حلف لا يحل هذه الدار فصار الخ (قوله

بمعناه) أو أن قوله لو حلف لا يحل هذه الدار فصار الخ (قوله







من الدرس إطلاق الفت  
على الدر ووجهه أن  
العرف العام مقدم على  
العرف الخاص ويصرح  
بهذا كلام الأديب فإنه  
ماد كرم مثل الإصلاق  
الذي في الشرح ها وقال  
به الأصح عقده بقوله  
ومن القاصي في الصيب  
من إلى الحث أي فيما  
هو حيث لا بد من ذلك  
فدليل ذلك هو أن  
محمداً أو غيره من جميع  
الذين روي عنهم الإجماع  
قال في الدر على قلت  
وغيره غير أكثر من  
الذين يروون من فلان  
وغيره من غيره له فعلم  
من كلامه أن الأصح  
في الدر على ذلك وهذا  
غيره حيث أن قاسم أن  
من هذا في غير محو مصر  
قال وإلا فهم يطبقون  
الفت على الدر من  
ذلك ومن كروا لدر  
لا يعطى الفت (قوله  
لاستيد بعد عنه بحيث  
لاسمع) فيه أن شرط  
الحث كونه بحيث يسمعه  
كما مر

## [فصل]

في حلف على كل وشرب  
بقوله ولا يشرب مثلاً  
أي خلاف نحو لا يتكلمها  
ولا يمسها أحداً عما مر  
آه صراح

بحث أولاً على حله وحله وحله وحله (أو لا يدخل على من لا يدخل عليه فيه ربه  
وعنه حث) بوجود صورة لا حول حث كل عام به داكر لا يدخل محله، وخرج من دخوله  
به في محله وحده لا حول حث (أو لا يدخل على من لا يدخل عليه فيه ربه) وحده لا حول حث  
كأي في الدائم عنه، وخرج الأول بأن لا يقول فصل لاستيد شرط الأديب، ومن ثم صح  
م منهم ولا ريب (أو لا يدخل عليه خلاف حث الدسي) والحلف والأصح عدم حثه كالمكره،  
ثم وقال لا يدخل على ولا حول حث وكذا في سائر الصور (قلت ولو حلف لا يدخل عليه فيه  
على قوله هو فيه) وكان حث سمعه وإن لم سمعه بعمل أو كان به جون بشرط أن يكون  
عنه مع الكلام (وغيره) حثه (لم يحث) لما مر (وإن أطلق حث) إن علم به (في الأظهر  
والله أعلم) لأن العلم على عمومته من يتخصص وهو حث بإسلام عنه من صلاه ولا  
هو كلام إلى حثه به وإن لم يتخصصه واستمد من الدافع وحرمه لا تولى لكن يرفع فيه  
شأنه ووجهه يكتفي بغيره ولا لاسم إلا بعد عنه حث لا سمع منه، ومعه من لا يطع سمع  
لما مره من سمع ولم يسمع

## (فصل)

في حلف على كل وشرب مع من لا بد منه من  
هو (حلف لا يدخل على كل) وهو الشوي حثه باسمه كما في الدر على أولاً كل (أو لا)  
لا يشرب مثلاً (ولا ية به حث ٢ دوس) بل أو شرب

(قوله حيث كان علماً به) أما لو دخل ناسياً أو جاهلاً فلا حث وإن استأجره من لا يحث له  
(قوله وخرج من دخوله عليه في محله لا حول حث) ومنه اليهود ومن ربحه من منى أن مثل ذلك  
ما وجب لا يدخل على ربه وجميعها ولحقه في حث لأن موضع الإجماع لا حول حث، ف  
هـ حث نحو الحرام وصورة المستند في السجد وحده عند لا يرق، وهو قصد أنه لا بد من مكانه  
ر يد أصلاً حث ما حله على سمعه ووجع السؤال من شخص حلف ما رقب أنه لا يجمع مع فلا  
في محل ثم ربه دخل محلاً وجاء الخفاف عنه عدم ودخل به واحدة في المكان هو حث أنه  
صق عليه أنه اجمع معه في المحل أملاً والجواب أن الله تعالى حث به إيجاب حلف على فعل  
سمعه ولم يوجد (قوله وحرمه لا حول) معتمد (قوله من لا حول حث) أحد مدكره  
يقضي أن ما قبله يقتضي الحث وإن لم يسمعه، وقد صرح أنه لا بد من سمعه بحيث يسمعه  
ومن لم يسمعه

## (فصل)

في حلف على كل وشرب  
(قوله مع بيان منه قوله) أي وفي يجمع ذلك حلف كما في حث (قوله حث ٢ دوس)  
أي صاوماً ومراهم شرب في الحث بها كونه مشرباً ولا يكون معنى دوس مشرباً دوسه  
أو دوس، أي من شأنها أن شوى به شر، والتأخر الذي



لا يصح على لأصح إذ أراد بعد جمع هـ حسن . بخلاف ما لو قال رموس فلا يبحث إلا بثلاثة  
(سبع وحده) أي من ثمنها ثلث سواء أوفى عرفه بالخالف أم لا وهي رموس القرو والإبل  
والعميد هو النعارف (دضر) وحق (وحيث وجد) يرى أو يحرق كالصبياء لأنها لا ترد في بيع  
فلا يسم من لم يقط عند إطلاق (ب) إن كان الخلف (ب) أي من ثمنها ثلث عم ثمنها (سبع فيه  
متردد) عن ثمنها كرموس الأنعم في حق عمره ، وقد هر كلامه عدم حمله بالكلية في غير  
ذلك البتة ويصح في تصحيح التسمية لكن أقوى الوجوه في الترخيص والرواية بحث وقالوا  
الأقرب إن ظهر النص وهو يعتمد واحداً قوله ولا يملكه عمره يرى مسمى رأسه في بحث  
عما بيع وحدها أو يوثق منها في بحث عمره (والنص) بدليله ولا يملكه ولا يملكه (يحمل على  
مراعاة ما ذكره في حقه) أي من ثمنه ثلث في حقه وفي كل متردد (كذلك حقه ومعه وحده)  
وهو ورواية أخرى أنه الفهوم عند الإطلاق سواء في ذلك ما كقول اللحم وغيره لمن أكله  
مما كلف حرمه فغيره بحث به في حقه من ثمنه مع عمره وهو فيه صورته .  
بخلاف الناصب ، ولا يملكه من ثمنه في كذا وقد حلف لا يأكل البيض وكان ماله في كذا يبيض  
حرمه في ماله وكان معه ولا حقه (ب) بضع (مملك) لأنه إنما يراه بعد الموت بشق الحوف  
وإن لم يره لم يملكه لأنه منقوداً لأنه قد تجدده اسم آخر وهو البطارخ (وهراد) لأنه لا يؤكل  
متردد من ثمنه ثلث عمره (ووجه) راجع لما ذكره في بحثه عند إتيانها في ماله (على)  
مدكي (نعم) وعلى الإنسان وأخيه والعبد (وحيث ووحش ومنه) وقوع اسم الناصب عليها حقيقة .

(قوله لا يصح على لأصح) حرمها جمع رموسه ولا بحث إلا بثلاثة (أي كامه وفي أثناء عبادة شيخه  
رموسه من حقه ثلث فرق بين جمع وانحس ، وإن حلف بالطلاق فلا فرق بينهما فلا يبحث إلا  
ثلاث قسميه (قوله من ثمنها ثلث) سبع وسبعة (عبارة نعم على مبيع قال هر  
بد اعتبه في ثمنها مبيعة حقه من ثمنها سواء كان في ذلك أم لا منها أو من غيرها  
كغير ذلك انتهى ، ووجه الشرح أي من ثمنها حقه (قوله أو يوثق منها) لم يبحث بعمره)  
وهو أنه يقل منه ذلك ظاهراً ، وخرج بقصد نوع منها ما لو قصد غيرها وحده فلا يقبل على  
حاشية وقوله من ثمنها ثلث في ثمنه ثلث إرادته الخ إذا كان متارفاً وأراد دخوله مع  
الحقة (قوله يملك على حرام) أي ماله وقوله ثمنه ثلث أي من ثمنها كقول اللحم كيف  
عده ويحويه (قوله مبيع) أي من ثمنها كقول اللحم وعمره (قوله خرج منه لم يملك) فاد كلامه  
أنبوب لا يحس به النص بتمامه وهو ظاهر (قوله بخلاف الناصب) هو نوع من الخلاوة يعتقد  
بعض الناصب مبيعاً وهو يسمى كان بشعوش (قوله ولا بحث عليه) ولو قال ليأكله هذا  
النص مبيعاً في حقه في نصف تهي حجه ، وانتهى أن من هذا النص ما لو قال ليأكله أيضاً  
بعدم وجود الاسم كذا في ماله لا يأكل حظه بحث لا يبحث بدقيقها ويحويه (قوله فإن نوى  
بشئ من ثمنه) وقد هر أنه من ثمنها صهره (قوله وقوع سهم ثمنه عليه) أي في بحث  
لا كان منها ، وهل بحث بذلك وإن صغر في ذلك ، لا يجد عمره أم لا لأنه مكره شرعاً على  
من لم يملكه من ثمنه ثلث في ماله ، والأقرب أنه في

(قوله أي من ثمنها ثلث الخ)  
هذا واجب الإصلاح كما  
فيه عليه والله الشارح  
في كذا على شرح مبيع  
وفيه عنه ابن قاسم أنه  
مضى على الصحيح وهو  
أن الرواس إذا مبيع  
في ماله بحث ما ذكره  
الخالف من أهل تلك البلد  
خاصة والصحيح عدم  
الاختصاص لأن العرف  
إذا ثبت في موضع عم  
وهذا يحصل ما كتبه  
ابن قاسم على التحفة  
الموافقة لما هنا (قوله  
بخلاف الناصب) هو  
خلاوة تعتد ببيض  
البيض (قوله ولا بحث  
عليه) أي وير



ثم نتجه عسر اعتقاد الخلف في حرمة بعضه (فذلك) وحده فإنه لا يسمى في  
 حرف الخ وإن كان اسمه في اللغة كما في سراسر كما لا تحت تدبسه في شمس من حرف الخ  
 في سراج وإن سماها الله سراجا ومن حرف الخ على ر م تدبسه على الأرض وإن سماها الله  
 ساجا ، وعم ما تقرر عدم حشيه عينة وحبره وذنب هذه كبره عند إندلس فإن يرى شفا حمل  
 عليه ولا فرق في اللحم بين النشوى والنشوح والنش والندبة (و) لا (شحم غلي) وعين غدهما  
 بلحم سما وصفة (وكذا كرش وكبد وحمل وصف) ومع أفعاء ورثة (في الأصح) لأنه صح  
 بطريق عدم صدق اسم اللحم عليها ، والباقي الحث ذهب في حكم اللحم ولا تحت تدبسه لندبة  
 نصف ولا تحت لحم ، إن رقت بحيث يؤكل أخيه اعثت به (وأنصح بدوله) أي اسمه (لحم رأس  
 و) أي ولحم لسان والإصافة لـ ة أي ولحم هو لسان وحدة وأكاع لصدق اسم اللحم على  
 نكت كاه ، والثاني أصح لأن مطابق اللحم لا يصح إلا على لحم البدن ، وثم في سبيل الإضافة كالحجم  
 رأس ونحوه (وشحم ظهر وحبر) وهو لأخص من ذي لاء طه أحر لأنه لحم سمى ولحم تنمر  
 عند الهرل ، والثاني لا ، لأنه شحم ، قال تعالى - حرمتنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهم -  
 فسميه شحم (ه) الأصح (أن شحم الظهر لا يدونه الشحم) ، ذكر أنه لحم بخلاف شحم العيين  
 والنظر بدوله الشحم (وإن الألية والسسم) سمح أو لم (د اشحم ولا سم) حذف  
 الاسم والصفة ، والثاني هما شحان ليرسما من لحم السمك (والألية) متا بد لا خلاف في  
 هذا (لا يسمون سدا ولا ينسولط) لاختلافهما كدك (ولسسم) وهو لوزله إذا حلف لا كاه  
 وأدس (شماولطس) ينسول (شحم ظهر) وحبر (وسس) وعين (وحمل دهن) حيواني  
 حيواني أي ما كونه كاه هو دهن أحياهما مرته لا تحت في اللحم بعد مذكي الله في لحم  
 بكل ذلك ولا شكل ذكر شحم يظهر هـ مرته لحم ولا تحت في سسم مع هـ  
 الكاهة لـ اللحم الذي فيه دسم يدخل فيه فما دهن حو - سسم ود - دهن سسم على ما ذكره  
 الدعوى .

(قوله وحبر وذنب)  
 هما دحلان في الميتة (قوله)  
 لأنه يصح خلق عدم  
 صادق اسم اللحم الخ في  
 العبارة فبرقة لا تنكح .

(قوله ثم يتجه عسر اعتقاد الخلف) إن كان محال للذهب (قوله عدم حشيه سمه) أي  
 وإن اعتبر (قوله لأنها في حكم اللحم) أي من جهة أنها معدن طليح وحده فتقوى مقدر اللحم  
 وليست الخاصة كذلك (قوله ثم إن رقت) أي كان فقفا في الأصل فكيف العراج (قوله فسمه  
 شحم) أي حيث استنسه سمه (قوله وهو لوزله) أي لدهن ويسمى لدهن لوزله لا بسبب  
 ما جرى عليه في قوله لآني أما دهن كوسمسم الخ من تحول لدهن لدهن السمسم وأور من  
 كلاهما لا يسمى ودكا إذا هو كما في اعتد اسم اللحم فمن به سيرة يشك باستقرار الأصل بعة (قوله  
 وكل دهن حيواني) في ما حلف لا يأكل دهنه فهو كالدسم وكالشحم فيه حر والأقرب  
 الثاني لأن أهل العرف لا يطلقون الدهن بلا قيد إلا على الشحم .

فرع - لو أن كل مرفة مشبه على دهن ففاس ما سمي فيها لو حلف أنه لا يأكل كل سمه في كاه  
 في عصبه أنه إن كان الدهن ممرا في لرق حث به من حلف لا يأكل دسما وبلا فلا (قوله  
 على ما قاله الخوي) اعتمده شيخنا الزياي وعمره .







(قوله وإن لم يبعد ببلده)

يبحث ان قاسم عدم البحث  
إذا أكل شيئاً من ذلك  
على ظن أن الخير لا ينافيه  
أخذاً عاماً في الطلاق  
(قوله وشمل مادسك  
بضم السين ورفاق) وكذا  
الكفاية والقطايف  
لعمروية وما السنوسك  
فان حبر فهو حبر ورس  
في فلا ورس كان رفاقه  
بحر أو لأنه وحده امم  
آخره وحكا اربع  
الاسيوي لأنه يعني ورس  
كان دقة عمسور أوذا  
لأنه لاسمي بعينه امم  
ممد كمد بفتح السين فامم  
عن الشا ح وده يؤحد  
أن ما ستمر على اسمه عند  
الحمد بحث به ورس كمد  
له سم غير نوحوا عند  
بحثه لأنه بحث به  
كاسموسك عمسور رفاقه  
كان عند حبر سمي  
رفاقه في حبر سمي  
سنوسكا حبر  
السنوسك عمسور على  
هيئته كذا فهمته من  
بعضهم مثلاً ومن جمع  
(قوله نعم من حبر ثم سن  
بحث به) نظر العرق  
بده وبين مالو دق الحبر  
وسم الآتي عن ابن لرمعة  
(قوله إذ القاعسة أن  
الأفعال الخ) الصواب ذكر  
هذا عقب قول المصنف  
وإن جعله في ماء فشر به فلا

بحث بالمصنف أو سره لم بحث بمصنفه لأنها لا تسمى رمية ولا سرية (ووقف) ولا به  
له (لا) كل عند الرطب مسرفاً كنه ولا كنهه (والتي فكاهه) بعد أو شد أو (شدة فلا بحث  
في ذصيح) لروان لاسم كافي غطاة وكذا لا كنهه عند القيد فعنى ولا آكل لحم هذه السحبه  
فصار ككشا أو هذه المسرفساريسه، والذي بحثه في الصورة من غير رمية بعثت الرمية  
(والخير يتناول كل حبر) أي كل ما يجبر (كحبة وشعر وزر) هذا (بفتح اللام) ح القصر  
على الأشهر (ودرة) بمعجمة وهو عوص عن واو أو به (ومحس) كسر ففتح وكسر وسو  
المتخذ من الخبث وإن لم يبعد ببلده كأو حنف لاسم بوه فانه بحث بكل نوع وإن لم يبعد  
بلده وكان سدر عدم نظره المعروف بما خلافة في عوارضه والنسب أنه عام بشرط لا حرمه  
بختلاف البلاد حكمت فيه اللغة بخلاف دينك وشمل ما ذكره البقياط والرقاق دون اللبس بعد  
من حبر ثم سن بحث به (وه زده) بالفتح (فأ كنهه بحث) لصدق الامم، نعم لو صار في لرمعة  
كالخسو فبحده لم بحث كأو رس الحبر اللبس ثم سعه كنهه من لرمعة لأنه مسحة اسمها آخر  
وم بأكل حبر (وبه حنف لأكل سوه ففتح وتو له فصح) مسوله وحمه على أصح (حبر)  
لأنه يعدل لا إذا القاعسة أن الأفعال الخمسة لأحد من كالأعم من لاسموسك فلهذا كنه  
اللس شربه وعكسه (وإن جعله في ماء فشر به فلا) لأن الحنف على الأكل ولم يوجد  
(قوله حث بالمصنف) قد يشكل ما من منه لو حنف لأكل رؤه ساو كنهه من ثم سعه  
فان سم على حج ماحصله فلا أن قل إن حواء رمية مد وبه حنف فحنس في ضمن اللبس  
ولا كذلك الرأس  
فأما قصة مؤن القاموس القمع كسر والفتح وكنت بالفتح في رأس حبر وسر  
ونحوها أن رأس ثمرة ما لاسي ثمرة ووجهه مسهم ثم خرج ثوبه كخرج رأس حبر  
ولاديه أولاً حج (قوله أولاً آكل لحم هذه السحبه) هذه قد مررت في الفصل السابق في قوله  
حنف لأكل لحم هذه السحبه فكنت الخ وهو قوله نقله في العيم من الصنف وهو ما  
وضعه ذكره كان أو أني وجمعه سجل بوزن فاس وسحب ككسر له حبر (قوله وسحب  
كل خبز) أي وإن لم يقتل اختياراً فيما يظهر (قوله على الأشهر) بفتح السين ح ح  
فان في حمار الدفلا إذا شددت قصرت وإذا حنف مدت و هذه بفتح أو بفتحة (قوله عوص  
عن واو أو ياء) أي لأن أصلها إما ذرى أو ذرو ففتحت الباء أو ووه (قوله وشمل ما حكر  
القساط) عبارة شيخه ريدي وبحث مصنفه الحث بالرقاق والعصيط والفسس و يمكن  
حمل عبارة شيخه ريدي على ما حبر ثم سن وما في الشارح على خلافه (قوله دون اللبس)  
وهو يسمى الآن بالعجمية وكذا ما حنف بالشمس ولم يحكر (قوله نعم و صار في لرمعة كالخسو)  
أراد منه أنه خلطت أحرأوه بعضها بعض بحيث صار كاسمي بالعصية أو نحوها مما سوس  
بلاصع أو البعقة بخلاف ما إذا بقي صورة الفنت لتمام حبر عصف عن بعض في السوس (قوله  
ولو حلف لاياً كل سويقاً) أي أو دقيقاً والسويق اسم للذيق الحظرة







لا تشفى حروجهما عنها لأنه من عدم الخاص على عدم ورغم أنه يقتضيه خلاف إجماع أهل  
اللمعة كما قاله الأزهري والوحيدى والأوجه دخول مورى تحت فيها لا يابس وجاهر قوتهم رطب وعيب  
أنه لا تحت عام يصحح وبطيت فقد صرح فى التثنية بعدم دخول بلح وحصرم فيها ، ثم هو مقيد  
بما حلى من نحو سر ومزط بعبه قوله التثنية (فان : ولحمون وسق) مسح فكون أو كبر  
وخرج ولحمون طريين كما قبده الفارقى لخرج المصنع واليابس ومن فى من هو انه لم يزل يعلو غلط  
قوله بر كشى (وكذا مسح) همدى أو صبر (وب فتى) يضم ثالثة وصفه (وسدى وغيرهما)  
كحور ولور (فى الأصح) أما الأصح فلاش له صحا و ديا كما كتبو كما توفى التثنية فاعتدها من يابس  
انها ككة والثانى المصنع بخلافه بطيخ ، الخير (لا فتا وحار و نادى) كبر المصنعة (وحرر) مسح  
أوبه وكبره لأنها من الحصرات لأمس الفو ككة (ولا يدخل فى التثنية) يابس ، وثله أشهر  
لأن التثنية اسم للرطب ولا يابسه دخول الياس فيه وحده من ذلك المصدر من كل ما ذكر  
(وبه أصح) فى الحذف (مسح وثر) مسحة (وحرر) يدحر همدى فى الجميع للمخالفة فى  
الصورة والطعم وهمدى من المطمع هو الأخصر وسبيل عدم دخوله بأن العرف عاد الإطباق  
فى هذه الدار لا على التصحيف إلا عيبه وما سواه به كمر مقصد وحيد فاذوجه الحث  
به ودعوى أنه لا عبرة بعرف العرب كنعرف الحرف منوعة ولا يكون الحذر حذر  
الشعر (والطعم يتناول قوتا وفا ككة وأدم وحوى) له قوته على جميع لا ادواء كمر  
لأنه لا يتناول عرفا وحوا لا تناول ما تحسه حامص كعب وإحص ورمال . وبه لوى  
خصص بالمعمولة من حوا (ولو قال لا آكل من هذا الدرة تـ ول ثهما) لأنه

(قوله وكذا يطبخ همدى) أى أحضر (قوله هو الأخصر) أى سائر أنواعه حامص كالأو غيره  
أحر كان أو غيره حامص كان أو غيره وقوته فاذوجه الحث به لى لا حصر (قوله لا غيره) يعرف  
الطيارى) منه يؤخذ حث فملو حامص لا يدخل فى ذلك فاحص وهو دقان عرف مصر لإطباق  
الميت على جميع ذلك سيما بد ذاب القرية عليه كمن حاف لا يدخل تحت أمر الحاص مثلا فانه لا يهتم  
عرفا من ذلك إلا ما حث العادة بدخوله لا على النوبة مخصوصة فتدله كدو حاف بدخول دمر به  
فانه تحت بدويرها وعبره لأنه مقصود الحث لوصع (قوله لا ادواء كمر) ودياسه أنه  
لا يشتمل الماء لعدم دخوله فيه عرفا سكن مر فى قوته لو حاف لا أنهم تناول الاكل والشرب  
حمما لى والماء بما يشرب وعيه فيدق قوته لأنه من صعب قوله لا تعلم لا أمل (قوله لا تناول  
ما تحسه حامص) لى ما فى حصة حموضة مريحة لا خلوة بل يكون صعبه فيه حموضة وخلوة  
وإن قلت حموضة (قوله واخوى) تخص بالمعمولة من حوا) أى على نوجه الذى يسمى به  
حوى بأن عقت على النار ما التـ ليطوح بالعسل قد يسمى عرفا حوى يسمى تـ لا تحت  
به من حلف لايا ككها بل ولا بالعسل وحده إذا طبخ على النار لأنه لا بد فى الحوى من كمر  
من حسيين فاكث (قوله ولو قال لا آكل من هذا الدرة) اسماء فيها لموحدة  
فتشمل الثور.

(قوله ولحمون) مكرر مع

ماى امتى (قوله ولا يابسه

دخول الياس الخ) عبرة

التحفة واستشكل خروج

الياس من هذا ودخوله

فى الفاكهة وكتاب بأن

المصدر من كل ما ذكر

(قوله وحيد فاذوجه

حث به) لى وعدم الحث

بعبره كما نقله ابن قاسم

عن إلقاء وابن الشارح ثم

قال وعليه فهل يعم الحث

بالأخصر غير الديار

لمصر به التسمية على يابس

مفيل فى حر الأرز وفى

الرؤوس فيه نظرا له

ومعنى القعدة أن يعرف

إذا وجد فى بلد عم العموم

هذا وهو قضية إطلاق

الشارح (قوله والطعام

يتناول قوتا وفا ككة الخ)

توقف فى ذلك لأدعى

وسط القول فيه فى قوته

وبإرجاع



مفهوم من ذلك (دو ولد واین) فلا بد ولحم بخلاف ماء واحد مما حرق في النجم إلا أن كل منها يشمل جميع ما هو من أحرقها لأصالة التي تؤكل (أو) لا يأكل (من هذه الشجرة فثمر) مما مأكول هو الذي يكتسب به (دو ورق و طرف شبن) حملا في الشجر لتعارف لتعبر الحقيقة عرفا ويحق به اسم ركهة الذي هو جانب لا شرب من الشر أو من ماء البيل حيث يشرب منه ببله أو فيه أو في إله أو كرع منه أو لا شرب ماء البس أو ماء هذا الشر أو العذير لم يكتسب شرب بعضه .

(فضل)

في مسائل مشهوره بيقاس بها حركتها

يو (حذف لا) كل هذه تتولد من حذف حرف فاء كانه (لا تارة) أو بعضها وشئت هل هي  
اشد من حذف ثوبها (م بحث) لان الاول هو دمه من الكسرة والآخر من الهمزة فان  
كل الكل حيث سكن من آخره أو كانه بعد في حقه يلاق من حيث لا يند استس (أو)  
حذف (ب) كانه فحذف (م) و (م) و (م) (لا تارة) أي أ كانه لا يحمل كونه متروكة  
هي شذوذ من فحذف (م) كانه و (م) و (م) و (م) من الصلة أو هو أو هو أو غيره  
وقد حذف لا كانه حيث لا تارة في حذف اللاحق وهو هو أو هو فحذف (أو) كانه

( قول الماتن أو من هذه

الشجرة فثمر قال ابن  
ابن قاصم بقي مالوم بكر  
لها ما كؤل من ثمر  
وعيره هل تحمل البمين  
على غار الماء كؤل نسيمة  
عدم الماء كؤل

[ 5 - 41 ]

في مسائل مشهورة

(قوله لأن الأصل حرة  
ذمته من الكفارة) أى  
وعدم نحو الطلاق (قوله  
لم يحش إلا بأكله مما فى  
حاجب الاحتلام) أى  
ويبرئ بذلك مما توجب  
بأكله كما هو مذهب

(قوله دون ذلك) قياس ذلك أنه لو حذف لانا كل من هذه الصفحة مثلا لم نثبت فيها ولا ما نخرج  
 به وفيه ما لو حذف ذلك كل صفحة من شمل ذلك فذلك ما كان لأن الماء في الصفحة  
 لا يوجد أم لا فيه اضر والافوت الاول (قوله وان) أي وما ولد معه (قوله ونحن به) أي اشر  
 وفي نسخة ونحن به في الجرح (قوله أومن ماء السلق) واور دعاء السلق الخاص في أنه  
 يورده في دمها دون غيره (قوله حيث ما شرب منه) وإيما حيث في ذلك سواه مع أنه حقيقة  
 في الكرع لعلم بخلافه في غيره ثم كثر في الحار والحقيقة وورد به جميع أمم لم يتعارف الحقيقة ويحتمل  
 عليهم مع اطار راجح كما لو حذف لا شرب من ماء النهر إذ خدعة الكرع بغيره وكثير ما يورده  
 ويحتمل مشهور الأجداد له ولأنه لو حذف ما لكل لأمرهم حيث كفا في كل قوة ايدت في الآخر  
 استوي في وجوب العمل به في الأمر راجح

(فصل)

في مسائل متشعبة

(قوله وجرع أن يكسر) أي في الصورتين (قوله غير لا يجمع) أي فان كانت العادة أكله بعد الشرب وبعثي أو لا (إن حذف عن حالة العدد) كان حذف الكور في ثور وحافظ ليشترى ما عد من الكور في البحر حيث حال لأنه حذف على ما تحير فأشبهه بالوحاف ليصدق السماء و... على أنه كثر حذف بشر من ماء هذا الكور فأعذر بعد حسه أن كان بعد أو فحين











لأنه معقول لثبات أفعاله وكما سبب انعدامه في غيره كان أمكاً مراعياً في غيره (وأي في  
 موته وتوسيته (قله) أي التمكن من ذلك (فقد كره) وقد ظهر عدمه عند واحد أقدم  
 قولاً المكره فإرادهم الإكراه على الحث فثبت ما يرد أكره على الحث فثبت عدمه (وإن  
 ثبته) (عندنا عالم مختاراً) (بأكل وغيره) كأذنه ليس في حضوره إلى مقتضاه وهو أنه لا يجوز  
 أدائه عن العبد (فمنعاً) أو عده وقبل ثبته (حدث) (مقتضاه الترتيب) (وغيره) (أن يتبعه  
 في ثبته كما تلافه له ثم لأصح أنه إما يجوز بعد محيى الحث (ويعني روى عنه فيه ذلك بخلاف  
 عيبه فإومات قبل ذلك لم يثبت (وإن تلف) الطاهر عيشه (أو ثبته حتى) (فمن أحد أو التمكن  
 ولم يقتصر فهما كذا مر) (وذكر كره) فلا خلاف في ثبوت الترتيب (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره)  
 لأصحيه حقه أولاً فإمرن بمسألة الطعام فيما ذكر فيها هو أن قدس كره لوجوبه في ثلاث أمور  
 في هذا الشهر ثم طالع بعد تمكنه من العبد (في جمع عيبه الثلاث من الجمع) (وغيره) (وغيره)  
 البر باختياره كما مر مبسوطاً في كتاب الأثر (وأيضاً في حث) (عنه) (أي لكانه فإصحاح  
 عيبه رب الدين حث وإن أرسه به خلاصه به (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره)  
 إلى زمن ثبات بعد تمكنه من قصائه حث قبيل موته لأن ذلك (من لا يمين ولا يمكن حرج  
 العمر) (ولته) (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره)  
 ما سبب رما وما هذا وعد وهو غير محض أوله مع عدمه (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره)  
 بالله أو لطلاق أو إلى أمه

(قوله فإومات قبل  
 لك لم يثبت) قال  
 من قسم في الفرص أنه  
 أن لا يملكه عالم مختاراً  
 ول العبد كره هو صريح  
 العبد وحيداً فإصحاح  
 الحث هذا مشكل على  
 قوله ليس ومن ثم لحق  
 منه حقه الخ إذ هو في  
 كل منهما يثبت للبر  
 وحيداً فإصحاح به وقد  
 يترك

يعرض في روى عنهم عادة أنه لا يهضم طعام فيه أول محيى الحث (وغيره) (وغيره) (وغيره)  
 كما لو أنفقه أولاً في نظر والأقرب الأول لما ذكره (وأيضاً في حث) (عنه) (أي لكانه فإصحاح  
 لا يمكن دى برمة مثلاً فوجدتها عافته ناعفها الأعرس وحواله (وغيره) (وغيره) (وغيره)  
 ويكون كالأكره على عدم الأكل أمالاً (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره)  
 فثبت بمقتضى البر ما حث به وكتب أيضاً لطف الله به قوله حث لا يصبر (وغيره) (وغيره) (وغيره)  
 لا يحمل في العادة وإن لم يحج منهم كرههم قوله كره الخ (قوله فإومات قبل) (عنه) (أي لكانه فإصحاح  
 عجزه لا يقتضي الحث لما تقدمه فإومات قبل العبد من أنه مباح روى في الحث (وغيره) (وغيره)  
 لم يملكه (والتيسر أنه لا حث وإن كان عده وراجع إليه (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره)  
 البر والحث ولا قول البر ما حث به (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره)  
 يظهر من قول عده عدوان وقس (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره)  
 كأذنه (البر) (السكاف) فيه (للمصير) (للمصير) (للمصير) (للمصير) (للمصير) (للمصير)  
 (قوله التي قدماها) أي من قوله أول قبضته حقه

فرع - وقع السؤال في السرس عن رجل حثي المذهب قال إن تزوجت فلا تهي صبي  
 ثلاثاً ثم تزوجها شهادين حثيين فهل أحسنه صحيح أم لا (وغيره) (وغيره) (وغيره)  
 صحيح ولا يبار لكون الشهود حثية ولا يكون الزوج والعبد له كره وله عند الحث في عدم  
 الوقوع إلا أن يكون المنقول عنده (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره)  
 بوقوع الطلاق يقتضي إعلين وطلب الترتيب بينهما (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره)  
 ليرتفع الخلاف (قوله لتفويته البر) (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره) (وغيره)







من لا يسكنكم رد من عرف الشرع مستند . وقد عرفت من الخبر أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
الإعراق على أن العادة لما رده من حاله كذا . وقد عرفت من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
مرحجا ، وكذا نحو بعض النور دون الحين (أو لا تكلمه بغير عسيدة) وهو من صلافة كاسرته  
قال له قم مشد أو دق عسيدة له ، وقال له عسيدة من (حدث) إن سمعته ، وشيئا شرط  
حيث فهمه لم سمعته وهو بوجه أو لا كل محسن . وقصة من سمعته لآق . ولأدب عسيدة  
كان حدث بسمعه لكن منع منه عارض كان كذا سمعته . وقد عرفت من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
عسيدة بكلام ليفهمه به أو ذكر كلاما من غير أن سمعته من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
في دراهم آية في ذلك (وإن كانه أو را به أو شربا به عسيدة أو صرعا فلا) حيث عسيدة وإن  
كان أحسن أو أصح (في عسيدة) لاسم كونه كذا عسيدة . وقد عرفت من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
والقديم نعم أقوله تعالى . وما كان لعشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل  
رسولا . فسمي رتبة له من الكلام ، وقوله تعالى . من سكا الناس أمرته إلا يرسل  
رسولا من الكلام قد عرفت على فهمه من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
يرد به ثانية وجعلت نحو إشارة الأخرس في خبرها أو خود كذا به بغير رده (وبل فرأى  
فهمه من مقصوده وقصده قراءة) ولو مع قصد الفهم (حدث) لاسم كونه (وورد) من  
قصد التفهيم وحده أوله مقصود حدث (حدث) لأنه كذا ، وما عرفت من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
أقراؤه حيث للحب لادلة على ما سمعته به بلاد لآق . وقد عرفت من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
وأعظمه خبره من الخبر أن يقول . سمعته من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
قل أحمده بجميع الحمد أو أحمده بجميع الحمد لله حمدا أو في عمله ويكفي مراده أو ذلك من  
على النبي صلى الله عليه وسلم قصص النبوة من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
من والله لا يكلمه الله على ذلك من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
في الحكم أيضا للقرينة .

(قوله وقد علم من الخبر)  
في خبره أن هذا لا يسمى  
كلاما عسيدا  
من كلام الناس إنما هو  
السمع وحده . وبغير رده  
القرآن (قوله سمع خبره من  
خبره أن هذا لا يسمى

(قوله وكذا نحو بعض التوراة) أي فلا يبحث به أي إرادته تحت من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
وخرج بالسمع ما عرفت من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا . وقد عرفت من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
من كذا كذا كذا كذا كذا (قوله لكن مع من عارض) خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
وقصية من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا ولا فعل عسيدة من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
والراجع . ثم رأيت في حج ما سمعته نعم في الشارح كالحلية أنه لا يبحث بكلمة الأصم . وقد  
يتجه في صمم مع السماع من أصم . وقصية من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا . وقد عرفت من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
وكونه كذلك وقوله وإن عسيدة (قوله لأن المحرر من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا) وقصية من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
بهم . وقصية من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا . وقد عرفت من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
يكون المحرر معارفا ويريد دخوله فيدخل أيضا خلافة ، ويؤيد الحث ما قدمه الشارح من أنه لو  
حلف لا يدخل دبره ويقال أردت مسكنه من الحث بما يكفه وليس ملكا له . وقد عرفت من خبره أن هذا لا يسمى كلاما عسيدا  
سند حيث حلف بالحق (قوله أن يقول) أي حاصل أن يقول الح .















(قوله نعم بئرهم الخاكم)  
 (قوله نعم الخ) قال شيخنا  
 في حاشيته قد شكك  
 على ما قسمه في المتن من  
 أنه يجب أن لا يكلمه  
 حتى يكلمه الخاكم على  
 كونه حيث لا يفعل  
 مع الإكرام المحقق  
 كالأحد. قال نعم هو  
 ظاهر على ما قسمه من حشر  
 من عدم الخاكم (قوله  
 من حيث) أي الشرط  
 من كونه مقصودا وإن كان  
 لا يرا (قوله كرام) أي  
 أو قلة رقبته فليس  
 من حيث وإن رآه  
 أو رآه أو حيث  
 في وقت رقبته فوقع  
 الأمر من رقبته وهل  
 في وقت رقبته فوقع  
 الأمر من رقبته وهل  
 (قوله ما اعتقد)  
 الخاكم (ظاهره وإن لم  
 يكن مسكرا عند القاضي  
 وفيه وفيه بدلا لاند في  
 رجع ربه أيضا وفيه  
 من العين على من ذلك  
 (قوله أي الله خاف لاله  
 الخاكم) في بعض النسخ  
 عكس هذا وهو موافق  
 لما في شرح الروض  
 (قوله أو يعبرها) لأن  
 أرا غيرهما هو في  
 حكم قصصهم وإلا فعبه  
 نظر

نعم بئرهم الخاكم (قوله نعم الخاكم)  
 (قوله نعم الخ) قال شيخنا  
 في حاشيته قد شكك  
 على ما قسمه في المتن من  
 أنه يجب أن لا يكلمه  
 حتى يكلمه الخاكم على  
 كونه حيث لا يفعل  
 مع الإكرام المحقق  
 كالأحد. قال نعم هو  
 ظاهر على ما قسمه من حشر  
 من عدم الخاكم (قوله  
 من حيث) أي الشرط  
 من كونه مقصودا وإن كان  
 لا يرا (قوله كرام) أي  
 أو قلة رقبته فليس  
 من حيث وإن رآه  
 أو رآه أو حيث  
 في وقت رقبته فوقع  
 الأمر من رقبته وهل  
 في وقت رقبته فوقع  
 الأمر من رقبته وهل  
 (قوله ما اعتقد)  
 الخاكم (ظاهره وإن لم  
 يكن مسكرا عند القاضي  
 وفيه وفيه بدلا لاند في  
 رجع ربه أيضا وفيه  
 من العين على من ذلك  
 (قوله أي الله خاف لاله  
 الخاكم) في بعض النسخ  
 عكس هذا وهو موافق  
 لما في شرح الروض  
 (قوله أو يعبرها) لأن  
 أرا غيرهما هو في  
 حكم قصصهم وإلا فعبه  
 نظر

(قوله نعم بئرهم الخاكم)  
 (قوله نعم الخ) قال شيخنا  
 في حاشيته قد شكك  
 على ما قسمه في المتن من  
 أنه يجب أن لا يكلمه  
 حتى يكلمه الخاكم على  
 كونه حيث لا يفعل  
 مع الإكرام المحقق  
 كالأحد. قال نعم هو  
 ظاهر على ما قسمه من حشر  
 من عدم الخاكم (قوله  
 من حيث) أي الشرط  
 من كونه مقصودا وإن كان  
 لا يرا (قوله كرام) أي  
 أو قلة رقبته فليس  
 من حيث وإن رآه  
 أو رآه أو حيث  
 في وقت رقبته فوقع  
 الأمر من رقبته وهل  
 في وقت رقبته فوقع  
 الأمر من رقبته وهل  
 (قوله ما اعتقد)  
 الخاكم (ظاهره وإن لم  
 يكن مسكرا عند القاضي  
 وفيه وفيه بدلا لاند في  
 رجع ربه أيضا وفيه  
 من العين على من ذلك  
 (قوله أي الله خاف لاله  
 الخاكم) في بعض النسخ  
 عكس هذا وهو موافق  
 لما في شرح الروض  
 (قوله أو يعبرها) لأن  
 أرا غيرهما هو في  
 حكم قصصهم وإلا فعبه  
 نظر



فإن يفتد في الله خبر وإن حصن كل تحب فلا تفتد فاصي شوق فاعل مسكر حاله لاس الرعدة  
 إذ رفع فعل المسكر للقاضي مسود ما حذر به لا يوحوب يحانه فاعله ومعومه أن إزالته ممكنة  
 منه ولو رآه تحصرة القاضي فالمسححة أنه لا بد من إحصاره به لأنه قد يقيض له بعد عطلته عنه  
 ولم كان فاعل المسكر القاضي فإن كان ثم قاص آخر رفعه إليه وإلا لم يكلفه كما هو الظاهر بقوله  
 رفعت إنك سمعت لأن هذ لا يراد عرفا من لاريت مسكرا لا رفعته إلى القاضي (أو إلا رفعه  
 إلى قاص من كل قاص) كل من كان لصد في الاسم وإن حصلت له ولاية بعد خلاف (أو من  
 القاضي ولا يراه) أي الخالف المسكر (ثم) لم يرفع له حق (عزل فإن نوى مادام قاصيا  
 حث) بعه (ن) مكنه رفعه (إليه قبله) (فتركه) لأنه قوت البر باختياره، ولا ينافيه ما في  
 روضة من عدم حثه عليه من الرفع إليه بعد ولايته ثانيا لأنه عبر في الكتاب هنا بالديومة  
 وهي قطع بعه، ولم يصر في روضة بعه، ولا يقال إن الظرف في لاريت مسكرا  
 لا رفعت له إلى القاضي ويرى مادام قاصيا هو طرف برفع والديومة موحودة في رفعه إليه  
 حال العف، لأن كلامهم في نحو ذلك كله مادام في اليد مخرج من عاد يقضي أنه لا بد من إبقاء  
 الوصف ليعمل بعه من خلاف إلى خلاف، ثم قال بينهما فلا حث عملا بالمبادر من عبارته  
 (وإلا) أن من تمكن من الرفع به ليجو حسن أو مرض أو تحب القاضي ولم تمكنه مراسلة  
 ولا حث به (فكركه) فلا حث (وإن لم سو) مادام قاصيا (بتر) يرفع إليه بعد عزله  
 سواء أرى عنه أم لا، وشئت به في اليمين بعبه وذكر الله لا يعرف فعبه قوله لا أدخل  
 باريد هذه فاعلها ثم دحها فانه حث تعييا للعين مع أن كلاما من الوصف والإصافة يظرا  
 وبره، وبذلك فرق ما مر في ذلك كله هذا الصدد فكلمه بعد عتقه لأن الرق ليس من شأنه  
 أن يظرا ويرون، ولو حلف لا يظرا لم يجرأ شمل ذلك النهر العظيم كما في في الوالد رحمه الله تعالى  
 وقد صرح الجوهري في صحاحه بأنه سمي نكرا، فإن حلف بغيره من تفسيره،  
 والأقرب الاكتفاء،

(قوله يذرفع فعل المسكر  
 للقاضي الخ) انظره مع  
 ما مر قيل قول أصعب  
 حق ممت (قوله ومعومه  
 أن إزالته ممكنة) مراده  
 به بعد المسئلة بأن  
 القاضي قادر على إزالته  
 (قوله سواء نوى عبه)  
 أي حثه و، ذكر  
 الله، مر، ونس  
 ذلك قول الأذري هـ  
 صورتان، حث من نوى  
 عين ذلك القاضي ويذكر  
 القضاء تعريفا له فسير  
 بالرفع إليه بعد عزله قطعاً  
 والثانية أن يطلق في  
 ربه بالرفع إليه بعد عزله  
 وجهان، من انظر إلى  
 النعيين والصحة اه  
 فالنارح أراد ما ذكره  
 التعميم في حكم بين  
 الصورتين .

(قوله فإن يفتد) أي إلى صبي وقوله خبر أي وإن كان المحلوف عليه لا يقضي عليه من رفعه له  
 في القارة بغيره ولا حثه لاعتصمه على الصورة .

فائدة وقع السؤال عن رجل شاجر مع زوجته فبته منه بشكاية فقال لها إن اشتكيتني  
 فانت مني بعثت عليه رسولين من قضاة الشرع فهم شفع عنه الطلاق أم لا، وخواب عنه أن  
 الشجر يوقوع لأن أدعان مباها على العرف وأهل العرف يسمون ذلك شكاية فاقهمه ولا تقتر  
 عنه من عن هذا العصر من عدم الطلاق معلا ذلك ما لا يجرى (قوله مادام في الله شرح)  
 فشره وإن قل الخروج وم يكن تتعدى مذهب في محل آخر (قوله أو تحب القاضي) أي  
 ونعمه به لا يمكن من الرفع به إلا بدراهم بغيره أو لن يوصل إليه وإن قلت (قوله شمل  
 ذلك النهر) أي وإن نفي عتقه في بعض الأحيان كعمر مصر وسافر في حين مدى أسى عظمه فيه  
 كرمي القصف .



بوصوله محلا يترخص منه المسافر ، ويجب فيه ما إذا كان في بلد من بلدان مكة على وجه الخصوص  
رحضه تحقيرها الحاجة ولا حاجة فيها دون ذلك

### (فصل)

#### في الحلف على أن لا يفعل كذا

لو (حلف) لا يشتري عينا عشرة فاشترى بعضها خمسة ثم نكحها خمسة فهو يباحث أولا الأوجه  
الثاني سواء قال لا أشتري قبا مثلا أو لا أشتري هذا لأنه يصدق عليه عند شراء كل جزء الشراء  
بأشيرة وكونها استقامت عليه عشرة لا يبعد لأن المدار في ذلك حاله عند إطلاقه على ما يباح في  
عليه اللفظ فلا يقدح النقص عدم دخول في ملكه عشرة وقد وجد أو (لا يبيع أو لا يشتري فعقد  
لنفسه أو غيره) بوكالة أو ولده عقدا صحيحا فلا بأس (حيث) انشأه في الأول وشمون بالمراد ذلك  
في الثاني ، ثم بحث في الحلف بمسده وبما يشترطه من حرمة بغيره فمسدها ثم ذكره عنها أنه  
كسحيحة لا بأس به ، ولو قال لا أبيع قسدا فباع فمسده بعه وحيث أوجهها كما رجع الإمام الحديث  
ومال إليه لأدري وعنده وإن كان ظهر كلامهما عدمه وحرمة في الأثر (ولا يباحث بعد  
وكيله له) لأنه لم يعقد وأخذ الركن من يد غيره بغيره من النقص في قوله يباحث المسعر  
أن ينفع لا يؤجر والمستاجر المتبعة فيؤجر أنه لو أتى بها بالصدر كالأفعى المبردة أو برع حيا  
فباع وكيله وفيه نظر ،

(قوله وإما فيسود ذلك  
عاشق فيه الخ) عبارة  
التحفة : وإما قيسوا  
حو النسل على الداء  
مائل أو عدم سماع الداء  
لأن ذلك رحمة الخ .

[ومن]

في الحلف على أن لا يفعل

(قوله بوصوله محلا يترخص منه المسافر) أي مع كونه قصد محلا بعد عودته مسافرا في الموضع  
فلا يكون مجرد حروجه من السور على نية أن يعود منه لأن الوصول إلى مثل هذا لا يسمى  
ومن ثم لا يمس منه على الداء ولا امر الداء (قوله ولا حاجة فيها دون ذلك) أي بل اندر على  
ما يسمى مسافرا ، ومجرد الخروج من السور نحو درع مثله على مسافة أو عودته لا يسمى مسافرا  
ولا أنه من قصد محله مسافرا وإن أتى عودته بعد حروجه من السور قبل وصوله إلى محله  
المذكور لو حود يسمى المسافر .

### (فصل)

#### في الحلف على أن لا يفعل كذا

(قوله لا يشتري عينا عشرة) حرج به ما لو قال لا أشتري هذه العن ولم يذكرها فبحث إما أن يشتري  
بعضها في مرة وبعضها في مرة أخرى لأنه يصدق عليه أنه اشتراها وبذلك ما سألني فيما لو حلف  
لا يدخل دارا اشتريها يريد فدخل مالها فترك على ما سألني (قوله الأوجه الثاني) ويسمى أن  
يأتي من ذلك فيما لو قال لا أبيعها عشرة فباع بعضها خمسة ثم نكحها خمسة فلا يباحث (قوله  
لا يبيع) أي في الحث (قوله عقده صحيح) ولا فرق في ذلك بين العمد وغيره (قوله لا بأس به)  
قال حجاج - وقضية فرقهم بين الناطل والفاسد في العارية والخلع والكنانة إلحاقها بالخلع فيما ذكر  
من الحث بمسده دون نكحها وفيه نظر ولم يتعرض كالشرح للعبرة فيما هو حالف لا يستمر  
فاعتبر فأسدا .



[illegible][illegible][illegible]

(25)

می انکار فلیشمن (فون ورس نم بپیشی لاندن در دار الخ) حالف

في هذا فتاويه جعل لي معقفاً سدحر عكس مذهب ومذهب موافق ما في والدته (قوله قدم عليها سكوس) (سكرة) يعني لما أريد إعرابه حالا قدم لأحل تكبير صاحبه بعد أن كان وصفا في حال تأخيرته .







وبأنى في الإقرار بها مأمراً وقد اشترط لغيره بوجوبه لاعتدائه له ولكنه أو عاد إليه سجد  
يعيب أو يهاله أو صلح أو قسمة من فيها لعدس بيع لأنها لا تسمى بوجاهة الإطلاق (ولو احتفظ)  
فيما لو حلف لا يأكل طعاماً أو من ضمن شرائه ربه يد التكبير يقتضي الحنسية فلم يشترط أكل  
الجمع (ما شراه) ربه وحده (بمشرى غيره) بمعنى أنه لو كان له شره شره (ثم بحث حتى يفيق)  
أى يظن (أأكله من ماله) بأن أكل قدر صالحاً كاللحم ونحوه لأنه لا يعلم بحث بخلاف نحو  
عشرين حبة ، ولا يفيقه مأمراً من أنه لو حلف لا يأكل حبة واحتفظت ثمرها فأكله إلا واحدة  
ثم بحث لاسفاه ، فقهه أو ضمه عدة ما شئت ثمرة ولا كذلك هنا ولو نوى هنا نوعاً ما ذكر تعلق  
بحث به (أو لا يدخل داراً شرها ربه لم يبحث بدار أخذها) أو بعضها (بشفعة) لأن الأخذ بها  
لا يسمى شراء عرفاً ولا شرعاً ، وصور أحد جميع لدرها بأن يكون شفعة أخوار ويحكم بها  
حكم ربه وأن ذلك إنسان نصف دار وبيع شره بملكه نصفها فيأخذها ثم يبيع ماله بملكه  
لآخر فمدعه اشترى لآخر وأخذ الشريك بها وصدق حيث أنه أحد جميعها بها ، ولو حلف  
لأنس حساً حيث لم يدخل وسور ودمج وبلوق وحاتم ذهب وقصة أو لا ينس حساً لم يبحث  
بفسه في غير الحصر ، ولو من عليه رجل حلف لا يشرب له ماء من عطش فشرب له ماء من  
غير عطش أو أكل له حبة أو أنس له رزقاً لم يبحث أو لأمست فأخذه فصرى أو فعل حيث إلا  
صلاة الحنسية فلا بحث بها .

(قوله إذا التمسك  
بقتضى الحنسية) انظره  
مع التمسك (قوله ويحكم بها  
حكم) ليس قيد كما أشار  
إليه ابن قاسم فيمكن  
التقليد (قوله ثم يبيع ماله  
بملكه) انظر ماوجه  
حصر ما يبيعه فيما يملكه  
والله عز وجل ما يبيعه شئ  
في ملكه بالشفعة وفيما  
ملكه بغيرها (قوله ثم  
يبحث بنفسه في غير  
الحصر) ظاهره وابن  
كان الخائف أنى وهو  
ما في جامع المرنى لكن  
رد ابن الرافعة غير راجع .

(قوله وبأنى في الإقرار بها) وفي نسخة أو يقرر حصته إذا حلف بالمشاع وقوله أو يقرر الخ يتأمل  
هذا مع قوله قبل ولو اعتد إقراراً بفسه (قوله ليس فيها لفظ بيع) أى يدخل في ذلك قسمة  
التعديل حيث لم يجر فيها لفظ بيع فلا بحث بها ، من وقصة عدته أن قصة الرد لو لم يجر فيها  
لفظ بيع لم يبحث بها ، وقصة قوله قبل فداها ربه يحدى الحنيتين خلافه (قوله لأنها لا تسمى  
بوجاهة) يعنى لقوله أو عاد إليه سجد ربه عيب وهو هذه (قوله تعلق الحنث به) وقياس مأمراً من  
عدم القول فيها ، قال رزق بدره مسكه حيث حلف بالطلاق عدم قوله هذا (قوله ماله يملكه)  
وهو حصته لأصبة (قوله لم يبحث بنفسه في غير الحصر) فصلته أنه لا فرق في ذلك بين الرجل  
والمرأة وعدة حج نعم ، فإلا عن جامع المرنى أنه لا بحث بين الحنث بين الحنث لأنه خلاف  
العادة ، واستدل له العموى بما لو حلف لائس القلمسوة فائسها في رجله ، ورد ابن الرافعة بأن  
يبنى بمعنى فبسه حيث المرأة لا ترحل لأنه العادة فيها ، واستصر له هو وغيره بأنه الموافق لما مر  
في الوديعه ، ورجح لأدري قول ابرو ينى عن الأصحاب بحث مطلقاً لو حلف حقيقة اللبس وصدق  
لاسم ، ثم بحث أنه لا فرق بين لفسه في الأمانة العيب وغيرها ، وهذا هو الأقرب بقاعدة اللبس ،  
وليس كما ذكره العموى لأن ذلك لم يعتد أصلاً وهذا معاد في عرف أقوام والمدان مشهورة ، وما  
يؤيد أنه غير الحصر بين من خصوصيات النساء مأمراً من كراهته لرجل حلالاً من رعم حرمة  
بحثاً بأنه من خصوصياتهن (قوله أو ليس له ثوباً لم يبحث) أى وإن أراد تبعية نفسه عنه ،  
ويبنى أن المراد بالعطش الذى يبحث به ما يصدق عليه عطش وإن قل .



( قوله عبادة الله ) نعم

صوابه عبادة الله بحذف

الألف من الحذالة وإلا

فالإضافة تنفيد المسموم

فيقضي أنه يتعذر نكل

عبادة الله تعالى وهو محال

فليراجع ( قوله أو لا يزور

فلانا ) عبارة الروضة

وغيرها أو لا يزور فلانا

حدا ولا ميتا ثم بحث

بشبع حارته فلهن حب

ولامتا سقط من الخارج

من الكنية لأن شيع

حارته يعنى يتوهم بحث

به فيما لو حلف لا يزوره

ميتا كما لا يخفى

[ كتاب النذر ]

( قوله لأن أحد واجبه )

يعنى لأن واجب أحد

قسميه وهو نذر الجاج

وقوله كفارة اليمين أى

على مذهب الرافى وقوله

أو التخيير الخ أى على

مذهب النوى كما يأتى

( قوله عدم الكراهة )

أى من البدن كما يعلم من

قوله بعد إذ هو وسيلة

بطاعة الخ ( قوله فيما

يشدده ) هو بضم المعجمة

وكسرهما ( قوله كصانه )

نئى فلا يصح إلا نادى

السيد .

كما قاله النزال لعدم إطلاق العرف اسم الصلاة عليها أو يبعد أن عبادة الله تعالى مما أن يطوف  
بالبيت منفردا أو يقوم بالإمامة العظمى أو ليروج مبرا فترجح نوى وشاهدنى عندل حيث لأن  
البروح لا يصح بدون ذلك أو لا يكتب بهذا القول وكان مبريا فكسر برينه واستف بر به أخرى  
لم يبحث لأن القلم اسم للبرى لللقضية ، وكذا لو حلف لا يفتلج هذه الكس ثم أطل حلتها وحمل  
الحل من ورائها وقطع بها لم يبحث أو لا يزور فلانا شيع حارته فلا بحث .

### ( كتاب النذر )

عقب الأعداء به لأن أحد وجبه كفارة يمين أو السحب سها وبين ما لزم به وهو بمحمة نمة  
الوعد شير أو شر ، وشرعا لو وعد بغير ما لزم فرب به على وجه نئى ، فلا يرم بسنة وحده وبين  
نكد فى حقه أيضا ما رواه . والأصل فيه الكس والسسه ، ولأصح أنه فى الخارج الآتى مكروه ،  
وعليه يحمل إطلاق المجموع وغيره هذا قال صحة السهى عنه وأنه لا يأتى بغيره ويعنى يستخرج به  
من السحين وفى التمر عدم الكراهة لأنه قر به سوء فى ذلك المعنى وغيره إذ هو وسيلة لطاعة ،  
والوالتى يعطى حكم المقصد . وأركابه بدر ، ومندور وضعه وشرط النذر إسلام ، واحتبىر  
وهود تصرفه فيما يشدده ، فصاح بدر سكران لا كافر وغير مكاف ومكروه ومحجور سته أو فلس  
فى قر به مائة عبية وسر القن ملا فى دمه كصانه حلالا لبعض الشاخرى ولأنه من إمكان فعله  
المندور فلا يصح نذره صوما لا يطيقه .

### ( كتاب النذر )

( قوله نمة الوعد بغير أو شر ) هذا أحد معديه المعوية وإلا فى شرح ما بهج دمه هو نمة الوعد  
شرط أو الترم ما ليس بالرم أو الوعد بغير أو شر ( قوله وإن تأكد فى حقه ) ويسعى أن مثل  
النذر غيره من سائر اقرب فسكد بينها ( قوله عبية ) كهذا النوب وخرج الى فى الذمة فيصح  
نذر لمحجور لها كما اعتمده مر اه سم على مهج وصهره أنه لا يرى بين حجر السسه والفلس  
ثم اضطر بعد الصحة من أن يؤذى السفيه هل هو بعد رشده أو يؤذى بوى من مال السعه  
ما لزمه أو كيف الحال ، ثم رأيت فى شرح بروص أن السفيه يؤذى بعد رشده وفى مالو صاب  
وم يؤذى ، والظاهر أنه يخرج من ركبه بعد موته لأنه دس بره دمه فى الحياة ، وفيما سبى سفيده  
ما وصى به من القرب ( قوله كصانه ) نئى وهو صله بد كان بغير بدن سيده ، وأما باده فصحيح  
ويؤذيه من كسه يحصل بعد النذر كما يؤذى الواجب بالسكاح بإذن من كسه بعد السكاح  
لا بعد لإذن



ولا يعيد عن مكة حجاج هذه السنة ، وسواء في الصيغة كتاب أو كسبه مع مية أم يشاره  
 أحسن بدل أو شعر ، بمراد كيفية العتق ، ويأتي في صرحه صرت لك كذا ، وإن لم يقل لله  
 (هو صرح من مدر الخ) فتح الاله وهو الذي في حذو مية ، وسمى بدر وحل الخج وعصب  
 وحسن مسح محجمة واللاه ، وهو من مع منه أو غيره من شيء ، أو بحث عليه أو يفتق حبرا  
 محصا بمرام قرية (كأن كاه) أو إن لم آكله أو إن لم يكن الأمل كما قلته (الله على) أو معنى  
 (عنى أو صود) أو عنى وصوم وحج (وقيه) عند وجود العتق عليه (كفارة عني) لانه مسلم  
 «كفارة الله» كسره يمين «وذا كسره في بدر الزهر حرما فتعين حمله على بذل الحاج (وفي قول  
 ما لزم) الخبر من نذر وسعى فعليه ما سعى » (وفي قول أبيهما شاء) لأنه يشبه النذر من حيث  
 إبه الزمان قرية أو مثل من حيث إن مقصوده ما قصود اثنين ، ودليل الجمع بينهما من حيث  
 موحهما ولا يسميهما فعلى المحرم (فب) أن لا يظهر ، ووجه العرق قول ، والله أعلم  
 لا محذور ، ثم إن الزهر من قرية «كل خبر مسرمة كسره تن» ومثله ما يعتاد على أسسة  
 لغوء العتق يرمى ، أو يرمى على عتق من أو العتق لا نذر ، أو لأعتق كذا ، فإن يرمى  
 العلم بموته من خبر يرمى من خبر أو عتق أو عتق نحره مسقا أو الكفارة وأراد نحره  
 شهر سنة واحدة بجزء ، أو من بعد كذا ، فعلى حذو مية عتق كما في المجموع خلافاً  
 وقع من كسرى لأن هذا محص من من من الاله من عتق أو عتق قتي فلان  
 يرمى أو والعن ما عتق كذا هو لأنه لا يرمى منه ولا يرمى ، والعتق لا يرمى إلا على أحد  
 دعت وهم من من مقصودين (ولو قال إن دخلت على كفارة يمين أو) إن دخلت على كفارة  
 (من كسره كذا) في الضررين (بالدخول) تعليها لحكم اليمين في الأولى والخبر مسلم في الثانية ،

(قوله ولا يرمى عن مكة) أي ما لا يرمى معه الحج في تلك السنة على السير المعتاد (قوله يرمى  
 من مكة) أي ما لا يرمى ولو قال يرمى من مكة لم ينقصد ويظهر أنه لو نوى به الإقرار  
 بأنه لا يرمى معه فصرفه من مكة ذكره الشارح من الخطأ يدل على الإشاء بحسب العرف  
 كما في حديث هذا خلاف ذلك السهم منه لا يرمى منه يات (قوله قلت الثالث أظهر) أي وإن  
 من ماله ما يرمى كان كذا الله على من عتق هذا مثلاً (قوله كلا آكل الخبر) كأن قال  
 من كان يرمى الله على من لا آكل خبر ولا يوم اتحاد هذا مع ما سبق في قوله ويؤثر فعل مسح  
 أو يرمى كذا ، والزمه على الصوم ما كور أنه مثل بقوله الله على عتق أو صوم الحج ، وقوله  
 هذا الزهر الحج أي من قوله عتق أو صوم مع ملاحظة قوله الله على الحج (قوله ومنه) أي نذر  
 الحاج (قوله قرب من الله) أي عتق الالتزام ، وقوله مطلقاً أي سواء كان يحزى  
 في الكسرة فلا (قوله نذر) أي حيث لا ضرورة له في الصوم ، وبن نوى الأعيان بخلاف ما تقدم  
 في قوله ومنه ما عتق من صوم من نذر من كسرت مالا من يرمى ، ثم أتت من من  
 حج كذا لا شك في (قوله أحد من) أي اليمين والآخر (قوله وهو من من ودين)  
 وعنه هو قصد اليمين من قوله ومن من من لا يرمى الله على من كسب فعليه  
 يرمى الله في قوله

(قوله نذر أو نذر) أي  
 كل من اللفظ والكتابة  
 والإشارة (قوله يرمى  
 نذر الحاج الحج) في نسخة  
 ويسعى نذر ويعين الحاج  
 وعصب وسدى (قوله أو  
 يحقق خبراً) انظره مع  
 قوله الآتي وقوله العتق أو  
 عتق قتي فلان يرمى أو  
 العتق ما فعلت كذا لم  
 ولم أر قوله أو يحقق خبراً  
 في كلام غيره إلا في التهمة  
 وشرح المسح وع  
 الروص كالروضة هو من  
 مع نفسه من شيء أو  
 يحمله عليه سدى  
 الزمان قرية وكذا عتق  
 الأذرعى (قوله ومنه  
 ما يعتاد الحج) أي من نذر  
 الحاج (قوله لأنه لا تعلين  
 فيه ولا الزمان) كذا في  
 كلامهم إنما يكون  
 في الاستقلال حقيقة  
 ولا يرمى هذا تصوير  
 التعيين بالمص في إطلاق  
 لأنه تعلين أظنى فيلحرج ،



















































(قوله سواء أهدى هذا أم لم يهدى) في الحرم من  
 كان حيواً لا يحرق في الأصحية وحده ودفنه ودفنه عنهم ودفنه في غيره أو لا يحرق  
 أعضاء من حيوان فان دمه فرق وعمره ما نقص من دمه ولو بوي سوى الصدق كالصرف لغير الكعبة  
 أو غيرها يعني صرفه فيما نواه وإطلاق بعض الشرح جميعه فيها وفي ارتجاءه في مصدحه تحول  
 على ما إذا أصاب الدر ولو وحيث لك ذلك منها وإلا سح وصرف منه لمساخها كما لا يخفى ولو غلب  
 التصديق بعينه كأثره في دمه وفرق منه عنهم ثم إن سنون قيمته في يده والحرم به في ثمنه  
 وإذا لم يبعه في أعلاه قيمة عدد كاه في مكة فثمنه لا ينال لم تكن أو غير كفارة ورجح  
 وفرق ثمنه ولو تلف المعين في يده فلا قصره ضمه واستوى لبيع جميع ذلك الدر كما عو  
 ظاهر كلامهم وأما الصدق مكة برع منه ، نعم سحبه أنه ليس له بهما كقيمة لهدمه في محله  
 بهمه ولا اتحاد القدس والقدس (أو) بدر (الصدق) أو الأصح أو البحر من ذكر التصديق به  
 و نواه سامة لغير الحرم (على من يد) وإن لم يكن مكة (معين زمة) ما كنهه وهاء بغيره  
 وقياس مامر تعمم المحصورين وحوار لاقتصار على ثلاثة منهم في غير المحصورين ، نعم لو تمحص  
 أهل البلد كغير لم يتم لأن الدر لا يصرف لأهل مكة (أو) بدر (صوما) أو نحوه (في الله) وبوكة  
 (لم يتعين) فيلزم الصوم ويقهره في أي محل شاء لأنه لا فرق بينه وبينه في محل مخصوصه ولا ضرورة  
 نواه فيها ولذا لم يحرم صوم البصر فيها لم يحرق في محله (وكذا صلاة) واعتكاف كصوم بدره  
 لا يتعين بذلك ، نعم لو عين المسجد للقرص رمة وله وجه في مسجد غيره وإن لم يكن مكة حرمه  
 فيما يظهر خلافاً من قبله في ذلك أو وجد المسجد لأنه فرقه منصوصه في العرض من حيث حكمه  
 مسجداً فليحز كل مسجد لذلك وينتج إلتحاق التوافل التي يسن فعلها في المسجد يارس (ولا يسجد  
 الحرم) فيتعين بالدر لعظم فضله وتعلق التمسك به والمراد به الكعبة والمسجد حول مع دار مكة  
 (وفي قول) إلا المسجد والحرام (ومسجد مكة والأقدس) لغير كونه في بعض حدود الحرم  
 « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد »

بيع حصه لذلك سواء أقل أهدى هذا أم حصه هدى بمكة ثم إن حصن الهدى في الحرم من  
 كان حيواً لا يحرق في الأصحية وحده ودفنه ودفنه عنهم ودفنه في غيره أو لا يحرق  
 أعضاء من حيوان فان دمه فرق وعمره ما نقص من دمه ولو بوي سوى الصدق كالصرف لغير الكعبة  
 أو غيرها يعني صرفه فيما نواه وإطلاق بعض الشرح جميعه فيها وفي ارتجاءه في مصدحه تحول  
 على ما إذا أصاب الدر ولو وحيث لك ذلك منها وإلا سح وصرف منه لمساخها كما لا يخفى ولو غلب  
 التصديق بعينه كأثره في دمه وفرق منه عنهم ثم إن سنون قيمته في يده والحرم به في ثمنه  
 وإذا لم يبعه في أعلاه قيمة عدد كاه في مكة فثمنه لا ينال لم تكن أو غير كفارة ورجح  
 وفرق ثمنه ولو تلف المعين في يده فلا قصره ضمه واستوى لبيع جميع ذلك الدر كما عو  
 ظاهر كلامهم وأما الصدق مكة برع منه ، نعم سحبه أنه ليس له بهما كقيمة لهدمه في محله  
 بهمه ولا اتحاد القدس والقدس (أو) بدر (الصدق) أو الأصح أو البحر من ذكر التصديق به  
 و نواه سامة لغير الحرم (على من يد) وإن لم يكن مكة (معين زمة) ما كنهه وهاء بغيره  
 وقياس مامر تعمم المحصورين وحوار لاقتصار على ثلاثة منهم في غير المحصورين ، نعم لو تمحص  
 أهل البلد كغير لم يتم لأن الدر لا يصرف لأهل مكة (أو) بدر (صوما) أو نحوه (في الله) وبوكة  
 (لم يتعين) فيلزم الصوم ويقهره في أي محل شاء لأنه لا فرق بينه وبينه في محل مخصوصه ولا ضرورة  
 نواه فيها ولذا لم يحرم صوم البصر فيها لم يحرق في محله (وكذا صلاة) واعتكاف كصوم بدره  
 لا يتعين بذلك ، نعم لو عين المسجد للقرص رمة وله وجه في مسجد غيره وإن لم يكن مكة حرمه  
 فيما يظهر خلافاً من قبله في ذلك أو وجد المسجد لأنه فرقه منصوصه في العرض من حيث حكمه  
 مسجداً فليحز كل مسجد لذلك وينتج إلتحاق التوافل التي يسن فعلها في المسجد يارس (ولا يسجد  
 الحرم) فيتعين بالدر لعظم فضله وتعلق التمسك به والمراد به الكعبة والمسجد حول مع دار مكة  
 (وفي قول) إلا المسجد والحرام (ومسجد مكة والأقدس) لغير كونه في بعض حدود الحرم  
 « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد »

(قوله بيع حصه لذلك) أنهم أنه لا يصح الدر بغيره من المساجد وقبر النبي صلى الله عليه وآله  
 ولكن ينبغي استثناء قبره صلى الله عليه وآله وسائر أكرامه (قوله ثم إن سنون قيمته) ومن ذلك  
 ما لو نذر إهداء بهيمة إلى الحرم فإن أمكن هذا نذر سقاه إلى الحرم من غير مشقة في شقه ولا  
 نقص قيمة لها وحب وإلا أعادها عندها وبش فيها (قوله والأولى لبيع جميع ذلك الدر) أي  
 ولو غير عدل لأنه في يده ومضمون عليه فولا يبعه (قوله إن ذكر التصديق به) أي بمسجده  
 (قوله رمة لمساخه) أي التميمين أو المستوطنين أي ولا يجوز له الأكل منه ولا من يرمه عقوبتهم  
 قياساً على الكفارة (قوله وقياس مامر) أي في قسم الصدقات وفي قوله حب وحبهم  
 المحصورين (قوله ولا ينظر لزادة نواه) يؤخذ منه أن الصوم يند نواه في مكة على نواه في غيره وعن  
 يصعب التوفيق فيه قدر مضاعفة الصلاة أولاً بل فيه مجرد زياده لأن كل مضاعفة الصلاة فيه  
 نص وقصة كلام الشارح في الاعتكاف أن المضاعفة خاصة بالصلاة .











## (كتاب القضاء)

الشيء وهو في اللغة يحكم الشيء و يمسوؤه و أتى معنى آخر ، وفي الشرع بولادة الآية وحكم المرتب  
عنه ، أو براه من له الإلزام بحكم الشرع خراج الإفتاء ، والأصل فيه الكتب والنسب والإجماع  
وفي الخبر « إذا حكم الحاكم » أي أراد الحكم « فاحتج ثم أمس به أجراً وإذا حكم فاحتج  
ثم خطأ به » وفي رواية صحيحة بدل الأولى « فيه عشرة أحور » وقد أجمع المسلمون على أن  
هذا في حكم عام يحتج به . أما غيره فاتهم بجمع أحكامه وإن وفق النصوص وأحكامها كلها مردودة  
لأن إصابته بأربعة وروى الأربعة والحاكم والسبق خبر « النصة ثلاثة - قاص في خمسة »  
وقاصيان في ثلثين « وقيل الأول بأنه عرف الحق وقضى به والأخبار عن عرف وحذر ومن قضى  
عنى جهل وليس يستعمله بولادة يظهر حكم الشرع و يمسوؤه في رفع إبيه بخلاف المتق فإنه  
معتبر لأخص ومن ثم كان انقسام تحمة أقصر من الإساءة ( هو ) أي قوله من متعددين صالحين  
( فرض كتابه ) من هو أسنى فروض الكتابات حتى ذهب العراقي إلى انفصله على الجهد  
وذلك بالإجماع مع لاستمرار إبيه لأن طبع النذر محموله على التظلم وقت من يدفع من نفسه  
والإمام الأعظم مشتهر به هو ثم منه فوجب من يقوم به ، فإن امتنع ذلك لحول له أتوا وأحضر  
الإمام بعده . أما عقيدته فرض عين على الإمام فورا في قضاء الإقليم ، وبعضه فرض عين على  
قاضي الإقليم في محضره كما يأتي ولا يجوز إخلاء مائة العدوى عن قاص أو خليفة له لأن الإحصار  
من فوقه متق وبه فارق اعتبار مائة الفرض بين كل ميتين . أما إيقاع القضاء بين المتخاصمين  
فمريض عين على الإمام أو نائبه كما قاله السبكي و عتبع عليه لعدم رد أقصى التعطين أو طول راع ،  
ومن صريح الدولة ولينك أن قد ثبت أو قومت إيسك القضاء ، ومن كتابها عقوبات وعمدت  
عديك فيه ، ولا يعتبر القول بمطال بكى فيه الشروع بالنظر كالكوكل كما أفق به الواحد رحمه الله  
عالي ، نعم يرتد بالرد ( فإن تعين ) له واحد من م يصلح غيره ( ربه حبه ) ولو عمل فبر  
عليه فاصلا عما يعتد في الفطرة فيما يجر ، وسواء في ذلك خوف إيل أم لا علم أن الإمام علم به  
ولم ينصه منه أم لا . عليه الصب والقول والنحر ما أمكنه ، فإن منع أخره الإمام .

## (كتاب القضاء)

( قوله و يمسوؤه ) عطف معبر ( قوله وأتى ) أي نمة . وقوله معان آخر أي كالوحي والحق  
( قوله و يمسوؤه ) عطف معبر ( قوله بل هو أسنى ) أي أعلى ( قوله أما نقيدته ) أي توليته  
لمن سواه ( قوله ولا يجوز إخلاء مائة العدوى ) والمخاطب بذلك الإمام أو من فوض إليه  
الإمام الاستخلاف كقاضي إقليم ( قوله فاصلا عما يعتد في الفطرة ) ظهره وإن كثرت المال ،  
ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع التي صرحوا بها بنقص الموقوف حيث طلب منه مال وإن قل  
أن النصة بمرتب عامة مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذله لتقيام تلك المصلحة ولا كذلك غيره .

## [ كتاب القضاء ]

( قوله أما غيره ) يعني  
الاحتج غير العالم بأن  
يحكم « حبه » من غير  
تقييد وهو متوفر فيه  
شروط الاجتهاد بدليل  
قوله لأن إصابته بأربعة  
مخرج الملة بشرطه لآتي  
( قوله وأحكامها كلها  
مردودة ) محبة إن لم يوله  
ذو شوكة كما هو ظاهر  
يأتي ثم رأيت ابن الرفعة  
أشار إلى ذلك ( قوله أي  
قبوله ) قال ابن حجر  
ففيه استخدام ونازعه  
ابن قاسم بما حاصله أن  
هذا متوقف على ورود  
القضاء بمعنى قوله والظاهر  
من هذا التعبير أن  
الصبر على حذف مصدق  
وهذا غير الاستخدام  
( قوله أي قوله ) لهله بمعنى  
التنلس به والإفسائي  
أن قبوله لفظا غير شرط  
( قوله أما إيقاع القضاء  
بين المتخاصمين ) أي  
بعد تداعيهما كما هو  
ظاهر ( قوله على الإمام )  
يعلم منه أن الإمام له حكم  
القاضي في القضاء وما يترتب  
عليه وهو كدبك ( قوله  
أوائته ) أي من النصة  
كما هو صريح .



(قوة وليس مهنة) من البرد أنه لا يحكم عنه ولا يفتن لا ياعد

(२२०)

ظاهر العبارة (قوله فليد)

(الأصلح) لا يخفى أنه  
 حدث في عهد الخو  
 لا من ركة شرط  
 كمن قد يأتى في المثل  
 دعاء به وقوله ذكره  
 من حجر قوله فان سكت  
 من قول المحدث وكان  
 مع ذلك كذا لأصح  
 لم يكرهه راجعه  
 (و قد عرفت من  
 دأبه أنوع في  
 (قدوة أو أقرب  
 للمعاد) من رة التجدد  
 "قرب إلى الله" (قرب  
 من وأمر من به) "عز  
 من به" "تعد  
 ليدب له كذا في  
 من به (قدوة من  
 من به) قال ابن قاسم  
 من به سؤاله الآتي  
 و قد عرفت من أحد  
 من الأسباب الذرية لـ  
 من من به من  
 من ما إذا وجد أحد هذه  
 لأسباب قلبه فلا معنى لنقله  
 عن النفسى ومن كان  
 من الأسباب له من به  
 من به (قدوة من  
 (من به) قال  
 من من به من كان  
 كذا التمسون خلاف ذوى  
 من به ورق فيه من  
 من كذا من به من  
 من من به من  
 من من به من

[illegible]

بطلب أم حاتمة فيجوز له (قوله ...) في حقه مع قوله في وسقته، وهو له في بكره في نفسه

للمساهة والاستعلاء، كذا قيل والأوجه أنه حرام بقصد هذه أيضا استهت.

Λ - ۲۱۱۶۴ - ۲۹







في المجموع بشره في لائق قال صلى الله عليه وآله لا شرع بعد منة الله وانه  
 أي حيث كان ثم عدل يعرفه بلعنهم ويعرفهم بلعنهم كما هو ظاهر. ومن من في تعقوب  
 امدار في هذه الأمور على ما في سنن لأمر لا على ما في سنن الكفا. ومن من في زاهر في  
 هذه الشروط قسرين اجتماعها فيه صحت توليته وللولي إن لم يعرفه لم يصح في البيع في  
 شهادة عدلي عرفي بما ذكر. ويندب له احساره ليرد عليه احساره (وهو) في الجهد  
 (أن يعرف من القرآن والسنة ما يقع بالأحكام) ولا يصح في بيعه من قبله ولا يصح  
 ذلك في حمله لأنه لا يحمي له حديث الاستدلال في قول من الغرض ونواصيذ وندب  
 وأن المشاهدة قاضية بطلانه في الذي. فإن أراد القائل بالحقير في ذلك بالمدسة  
 الصحيحة السالمة من الطعن في. فوجهه في الأحكام حجة لاحتياطه كان في بيعه من قبله  
 قول من الحصري إجماعاً لأنه لا بد من معرفة من يبيع له من حكم  
 وأدب شرعي أو ساسة دنية، ولكن سيرة من يبيع من متحجج به جمع من حديث  
 الأحكام كسأل في داود في مع معرفة أصابعه، ما يبيع من نفسه من (وخصه)  
 مطلق أو لدى أراده الخصوص (وسنة) راجع دونه أو الذي أراده العموم ومطلقه  
 ومقيده (ومحله ومصلحة ومسحقة ومفروحة) وأنصت ما علمه من الحكم (ومنه راسه ووجهه)  
 وهو آحادها اسم الحكم من راجع عند تعريفه إذ معرفة ذلك (و) الخاثر (من)  
 تأسيس رواه إلى الصحيح فقط. ومن أوقوف أو يبيع على الله تعالى ولا يبيع على لفرقه  
 (وندرسل) وهو مستند في الحديث. وسجح أن ما يبيع من نفسه يبيع من نفسه  
 بالمتصل (وحال الزاوة وقوله وجعله) أنه يبيع من نفسه إلى غيره أو حكمه. ومن يبيع من نفسه  
 وأجمع السلف على قبوله راجع عن غيره من نفسه لا كمن يبيع من نفسه من غيره من نفسه  
 في الجرح والتعدي (ولسان العرب لغة وحو) وحرفه. ومنه أنه لا يبيع من نفسه في بيعه  
 والسنة (وقول المصنف من السجدة من يبيع من نفسه يبيع من نفسه في سبيل الله  
 يريد المصنف أن يبيع من نفسه لا يبيع من نفسه من يبيع من نفسه يبيع من نفسه  
 ومن الأتوب، وكذا أن في معرفة السامع والمسلح (والأشياء) من حلي. وهو  
 ما يقع فيه سبي الله رفق كمن يبيع من نفسه على التأليف أو مسو، وهو ما يبيع من نفسه  
 الفارق كقياس إحراق مال اليتيم على أكله أو دونه، وهو ما لا يبيع من نفسه كقياس التماسح على  
 البر بجامع الظلم صحة وفسادا وحلا. وحقه وطرق استجراح العسل ولا يبيعه ولا يبيعه  
 (قوله ويندب له اختباره) أي فإن لم يكن أهلاً للاختبار كمن يبيع من نفسه يبيع من نفسه  
 أي وقول نحوه (قوله أو الذي أراده) عصف على قوله وعنه (قوله ولا أكسأ تعديين  
 إمام) أي راوي حديث (قوله وهو ما يبيع فيه) سواء الفارق الأولي كما عرفت حجج ما يبيع  
 فيه الفارق بين إحراق مال اليتيم، وأنه ليس مستبعد بل هو الغريب من أنواع حرام في كل  
 مهم. بل لا بد من أن يكون مسوياً وقد يخاف أن المتصور ما يبيع فيه يبيع فيه سواء الفارق  
 لأحده في مقابلة القياس الحلي لموصوف بأنه يقع فيه سواء الفارق فكانه قبل القياس الحلي

(قوله في يبيع من نفسه أي  
 والمراد ما أشعر به هو  
 بوضوح وهو الاجتهاد كما  
 علم من قوله فانه هو  
 لا يبيع من نفسه أي يبيع من نفسه  
 فون يبيع من نفسه أي يبيع من نفسه  
 فاعني ولا يبيع من نفسه  
 الشخص من الالجاب الخ  
 (قوله راجع) أي مطلوب  
 ما أو كان لأولى بقائه  
 عصف قوله وخاصة (قوله  
 ذي كل من في المسألة  
 الريبة الشرفها) نظره  
 مع من هذه شروط لمن  
 يبيع من نفسه أي يبيع من نفسه  
 فوجهه في مسأله من  
 مسائل، من قبل المعنى  
 أنه يقدر على تخصيص  
 ذلك في المسألة التي يريد  
 التمسك فيها بحدوث عن ذلك  
 فيه فهو ليس عارف بجميع  
 المسائل بهذا المعنى فلا وجه  
 لهذا التمسك لأن يكون  
 التمسك في هذه المسألة من حيث  
 هو بناء على أنه لا يبيعه  
 في بعض مسائل دون بعض  
 فليشتمل (قوله ما لا يبعد  
 فيه ذلك) يعني الفارق.



(قوله مع الاعتقاد الحرام) معاني قول مستحب و يشترط في القاصي مسلم الخ أي يشترط فيه مامر مع الاعتقاد الجازم تأمور  
 العتقاد وإن لم يحسن قوبين غير الكثرة المدونة فليس إحصائها شرطاً في المجتهد أي على الصحيح (قوله تعذب أحكامه) أي ومنها  
 التولية وهو صريح في صحة ما به حيث هو الأصل مع وجود الأصل - وفيه منه (قوله حيث م يهـ ١٩١) لاجابة إياه مع قولهم  
 ولم يخمس (قوله ويح) (٢٢٨) (قوله ربيعة الأس) فيه يأتي وكان الأولى تأخيرها عما بعده (قوله وما ذكره في المقلد

في كل ما ذكر من كافي في شرحه في ذلك مع الاعتقاد الحرام وإن لم يحسن قوبين علم  
 الكلاء لمؤنه لأن واحصى ذلك كله في هو شرطه للجهيد مطلق أي في جمع أبواب  
 السنة ثم مثله لا بعد ومده ريم حصص فليس به غير معرفة فواته إيمانه . وليرع فيه  
 ما به من السنين في قوبين الشرع فدم مع المجتهد كالمجتهد فيصوص الشرع . ومن ثم لم يكن  
 به جدول عن صف إيمانه كما في حوزة الاحكام مع النص (قوب من جمع هذه الشروط)  
 قوله تعذر كما هو صاهر في أي ذكر التعذر وهو د غير (قوب سطر) أو من (له شوكة)  
 أن يكون ساحة بقطع عيوب السنين فيها . وهو إلا إليه ، وظاهر كلامه عدم استلزام  
 إيمانه بشوكة ، وبوراث شوكة استلزام سحر وحسن وم شمع نفلت أحكامه حيث لم  
 يبق له وجود من جمع ولا حجة به ساحة (قوب أو مقلدا) ولو جاهلا (نفذ  
 قوله) قوبين مذهبه لعمدة به وإن ادعته (بغير ورة) لما يتعطل مصالح الناس ، ولو  
 السس به امرئ قوبين أو قوبين أو قوبين في خطه مدونة ضرورة كما سبق به الولد  
 حقه لله عي ، ونحو من عبد السلام الصبي بالمرأة ونحوها لا كافر ، ويجب عليه رعاية الأمن  
 فالأمن رعاية مدونة لبيده ، وما ذكر في قوب به من كان ثم مجتهد وإلا فذت تولية المقلد  
 وهو من غير أي الشوكة ، وكذا الدس ، فإن كان هناك عدل اشترطت شوكة وإلا فلا .  
 ومعه عدم أنه يشترط في ساحة أهل معرفته خوف من الأحكام ، وحال الذي يبرر من ولده  
 دونه شوكة . وفي شوكة من السنين هو قضاء أي خلاف مدونة أو فاس مع فقد عنهم  
 والعين ولا من ولا من ذلك بعد موقوفه على الشوكة كما مر . ويرم فبني الضرورة أن  
 صفة مدونة في ساحة أحدهم كما في ساحة مدونة لمرجه لله ، ولا من قوله حكمت بكما من غير من  
 مدونه به وكأنه ضعف ولا به . وألحق مقصده به الحكم ، وخو تخفيض تر حال خاص  
 والسبب آخر ، ولو عرض منه أسى وى عدل فتم فآوى عنه جمع والى عبد آخرين ،  
 هو ما اضطر فيه ساحة سارق ، ونحوه ما بعد فيه القطع بالاتقاء فيكون الفرق محتملا في ساحة  
 فيه حجة في الاتباع ماشاء الفرق صار لسوق في نفسه قربة (قوله حيث لم يفعلوا) أي الخلع  
 (قوله لا كافر) تعذب على امرئ (قوله ويجب عليه) أي السنين (قوله في سائر أحكامه)  
 أي ولم يذهب به ، وكنت فيما حقه لله قوله في سائر أحكامه أي مامر به مويسه عن طيب سان  
 مسند به حج في حصص شرح الشارح مثله نقلا عن والده (قوله وألحق بعضهم به الحكم)  
 معتمد (قوبه وخو كخصيص الرخص خاص والسبب آخر) ونحو في الرجل والمرأة إذا بعده  
 ساحة منهم به حج وقوبه والمرأة أي إذا كان من رخص والمرأة خصوصاً ، وكذلك الأمر  
 بينهم رجلا

عنده مع) هذا وقد يثنى  
 لو أتى المتن على ظاهره  
 لموافق كلامه . وفيه  
 بعد أن حوله إلى مامر فلا  
 موقع يجب فيه واحد  
 أمر ذكره في حد من كلامهم  
 أن السلفين في وقاص  
 شوكة في ساحة حوسه  
 مطلقا سواء أ كان هناك  
 أهل للقضاء أم لا . وفي  
 ولده لانا شوكة أو ولده  
 في النصاة كذلك  
 فيمدد في صحة تولد  
 فتد ثمن ثلثه . (قوب  
 من مدونة) أي  
 سئل عنه كذا فصح  
 في السحمة وسألني أي  
 وأراد عتبه ما استفد  
 إليه من بينة أو نكول  
 ونحو ذلك ، وعدة  
 الحدم فإن ساحة المحكوم  
 عليه عن السبب الحرام  
 صاحب المدوى وسعه  
 الرو إلى بأنه مرمه به  
 إذا كان قد حكم بسكوله  
 وبين الطاب لأنه اقتدر

على دفعه بينة وكان . ساحة عيين فده تدر  
 على مقاسمها ثم في حج ساحة صاحب اليد . فإن ولا يبره إذا كان قد حكم بالإقرار أو باليمين بحق في الذمة وخرج من هذا تخصيص  
 قول الأصحاب إن الحاكم ذيل في شؤون اعراس أما سؤال من يطلب الدفع عن نفسه فيعين على الحاكم الإبداء ليحدد المحكوم  
 عليه التخصيص انتهت لكن كلام لخدم هذا كما ترى شامل بقاصي الضرورة وغيره للتعيين التي ذكرها .

(ويظهر)



ويظهر كما قاله بعضهم أن من العلم أن كان الحق الله تعالى فهو أولى ، أو سظم وترشوة فاعل  
 أولى ويرجع العلماء ( ويبدأ للإمام ) أو من الخلق ( إذا وى قاصداً أن يأتى له  
 في الاستخلاف ) ليكون أمهون له وفرب فصل الخصومات ، وما كد بك عند سماع الخطة  
 ( فإن شاء ) عنه ( لم يستخلف ) استخلاقاً عاماً لعدم وضاد نظر غيره ، وإن كان مخصص به  
 أكثر مما يمكنه القيام به اقتصر على الممكن وترك الاستخلاف ، وهو ولاء في شدي من عدس  
 كعدد والصورة احذر الماشرة في إحداها كما في محوري وإن اعترضه البعض ، ولو احذر  
 إحداها فهل يكون مقتضياً لاعتزاله عن الأخرى أو بشر كلامه ، وجهان أوجههما نعم وهو  
 الاعتزال ، ووجه الزكشي وجمع أن السدر من عدس في مدس متاعدي ليس كمدس  
 لأن غيبته عن إحداها الماشرة الأخرى لا يكون عذراً ، ووجه آخرون عور وسبب وضعه  
 المحرر بن عبد كرام الله والقدس أما الخصص كتحليف وسامعة فمقتضى الفصل عواره  
 للصورة إلا أن يصح على اسم منه ومقتضى كلامه الأكثر أنه على الخلاف ، ثم الدروخ  
 والطار في أمر اليتيم تمتع حتى عند هؤلاء كالعام ( فان أسس ) الاستخلاف استخلف مطلق  
 أو التولية فيما لا يقدر إلا على بعضه ( استخلف فيما لا يقدر عليه ) لاحتاجه إليه ( لا غيره  
 في الأصح ) لأن قريضة الحد تقتضي ذلك والثاني يستخلف في الكل كالإمام ، ثم لو أمكنه  
 القيام بما تولاه كقتضاه مدة معينة فبئس له الاستخلاف ، ولو مرأله عدم القدرة بعد التولية  
 سحر مرص أو سدر استخلف حرماً ، وقول الأديعي مالم يمه عنه بطرقه العري أنه غير من  
 الماشرة ، ولا يسأل لا محذور عن ذلك علماً فسكن مدس من الهوى عن النيابة وعن حمل  
 الأول على مبه عنها ولو مع العسر . والساقى على حذره من طلق الهوى عنه ، ولو فووس له ليه  
 لإنسان وهو في غير محل ولايته مدس وحكمها صح التوسيع كما أتى به الولد رحمه الله تعالى  
 ودعوى ردة ساقطة ( وشرط استخلف ) مع العلم ( كالتص ) لأنه حص ( إلا أن يستخلف  
 في أمر خاص كبيع ينة ) وتحليف ( فيكون علمه ما يعنى به ) من شرط الية والتحليف  
 ولا يشترط فيه رنة الاجهاد ومن ذلك نائب القاضي في القرى إذا فووس له سماع البينة فقط يكفيه  
 العلم بشرطها وو عن عقيد ويس لصوب الخرج والهديل منه في ذلك لأنه حاكم وله استخلاف

( قوله ويظهر كما قاله بعضهم ) هو الحسنى اه حجج ( قوله ) كد ذلك عند اتساع الخصة  
 قال في المصباح . الخصة لمكان الاختصاص للمارة ، والجمع حظوظ مثل سدره وسدر وبت كمره  
 لأنها أخرجت على مصدر الفعل مثل اختطبت خطبة وأرتد ردة وأقرى قرية . ثم قال : والخطة  
 بالصم الحالة والخصة ، وفي القاموس والخطة بالصم أحد الأحسن عكة وموضع الحجر ه وهو  
 مدس المعنى أولى من الكلام فيه فقرأ بعضهم الخاء فقط ( قوله ليس كمدس ) يعنى أن توبيه لا مدس  
 ( قوله ورجح آخرون الحوز ) معتمد ( قوله وقعه المحرر عاكر بالشام والمدس ) وكائن من  
 الخطب إذا وى الخطة في مسجد أو إمام إذا وى إمامة مسجد ، وكذا كل وطيفتين في وقف  
 معين يتعرضان فيه ( قوله أما الخصص ) محذر قوله عام ( قوله فقطع النقال عواره ) معتمد  
 ( قوله إنه على الخلاف ) أى الآتى في قوله فان أطلق استخلف فيما لا يقدر عليه الخ ( قوله وهو  
 في غير محل ) أى المولى .

( قوله ليس كمدس )

السواب حذف المظ ليس  
 لأن تركبى إنما يختار  
 عدم صحة ولايته على  
 اندرستى كيم مراعاة  
 كلامه ويصرح به تعليقه  
 ومقايده الشارح ( قوله  
 إنه على الخلاف ) أى خلافاً  
 لا نقال ( قوله حتى عند  
 هؤلاء ) يعنى العدل ومن  
 ندس ( قوله وهو ) أى المولى  
 وساقى بسط هذا  
 في الفصل لآى



أصده وعرعه كاصرح به الماوردي والنعوى وغيرهما ، نعم لو قوض له لإمام حصار قاص أو توبته  
 رجل لم يحصر له احبارها لأن الشهادة هنا أقوى للفرق الظاهر بين القاصي المسقل والسب  
 في التولية وإعلاء بحر لقاص ، حكم شهادتهما لأنه يتضمن الحكم لهما بتعدين ، وهذا لو  
 ثبتت عدالتهما عند غيره حار له الحكم شهادتهما . ومحل حوار استحلالهما إذا ظهر فيه عند  
 الناس اجتماع الشروط انتهى ، والأقرب أنه حيث تحت توليته وحدث سترته حار له توليتهما  
 إن كان كذلك (والمحكم) الخلق (باحتداده أو باحتداده مقلده) فتح التلام (إن كان مقننه)  
 وصافي عدم حوار حكم غير لغيره مع عدم مدحه وانسحابه ، شرط ذلك عليه ولو عرف  
 (ولا يحور أن شرعه عليه خلافه) لأنه بعد طلاقه ، والله تعالى إنما أمر بالحكم "الحق"  
 وقضية كلامهما عدم حوار حكم لمقدم مذهب مقننه وهو كذلك ، وذهب الماوردي وغيره  
 إلى حوارهما ، وجمع الأدرعي وغيره بينهما بحمل الأول على من م ينه لرتبة الاحتدادي مذهب  
 إمامه ، وهو المقلد الصريح الذي لم ينهل نظر ولا ترجيح . والثاني عني من له أهلية ذلك ،  
 ومع ذلك بعضهم من حيث إن العرف حار بأن تولية المقدم مشروطة بأن يحكم عده مقلده  
 سواء الأهل وغيره ، لاسيما إن كان له في عند التولية على عادة من تقدمك لأنه لم يمتد مقلد  
 حكم غير مذهب إمامه . واعلم أن ظاهر الرخصة في السنة على العتب أن مصب مجمع لدعوى  
 والنسبة والحكم ما يخص بالنقاصي دون الإمام الأعظم ، والأصح خلافه على أن مراده  
 بالنقاصي ما يشمله بدليل أنهم لم يسهوا على عاب أحكامهما ، بل في بعض المسائل كاعراض القاصي  
 بالنسب دون الإمام الأعظم على أن صريح ما في الحور كما هم من قوله وتحكم له ولهؤلاء الإمام  
 أو قاص آخر (ولو حكم حصان) أو إنسان من غير خصوصية كني سكاك أو حكم أكثر من  
 اثنين (رحلا في غير حدة) أو تعزير (لله تعالى جاز مطلقا) أي مع وجود قاض أفضل  
 وعدمه (شرط أهلية القضاء) لانه لا في خصوصية لواقعة فقط لأن ذلك وقع لجمع من  
 الصحابة ولم يكر مع اشتباهه فكان جماعا . ثم حده يعني أو تعزيره فلا يحور التحكيم فيه ،  
 إذا لا طالب له معين ، وهذا الاستثناء من ريدانه من الحرر . وحده منه أن حق الله تعالى  
 الذي لا طالب له معنى لا يحور التحكيم فيه . وإنما غير لأهل فلا يحور تحكيمه : أي مع وجود  
 الأهل والإحار ولو في السكاك ، نعم لا يحور تحكيم غير مختد مع وجود قاص ولو قاصي  
 ضرورة . قال السقبي . ولا يحور لو كس من غير دين موكله تحكيم ولا لوى إن أصرت بموكله .  
 وكوكيل مأذون له في التجارة وعامل قراض ومثل من نصرت عرما ومكاتب إن أصرت به (وقى  
 قول لا يحور) التحكيم لما فيه من الأضياف على الإمام وتوابعه ، ورد أنه ليس له جلس ولا  
 ترسيم ولا استعفاء عتونه لآدمي ثبت مواعدها عنده لئلا يخرق أسهم فلا اضياف قبيل وقضية  
 كلامهم أن للحكم أن يحكم بعينه وهو صاهر وإن رعم بعض المتأخرين أن اراجح خلافه ، وقول  
 الأدرعي لم أر فيه شتبا ،

(قبوله فوض له) يعني  
 الشخص ، وقوله لرجل  
 متعق توبته ولترجع  
 عبارة السحمة (قوله فيه)  
 أي المتولى (قوله أي مع  
 وجود الأهل) أي شخص  
 أهل للتحكيم .

(قوله وإعلاء بحر لقاص الحكم شهادتهما) أي أصله وعرعه (قوله إذا ظهر فيه عند  
 الناس) أي في القاصي والتولى لأصله وعرعه (قوله ومع ذلك بعضهم) هو الحسن بن كافي حجج  
 (قوله مراده بالنقاصي ما يشمله) أي الإمام (قوله وهذا الاستثناء) هو قوله في غيره الخ .



في صريح شرط احتجاده وكونه ظاهر التوى والورع لكن العتد منع ذلك لا يحطاط رتبته  
عن القضي (وقيل) إما يجوز (شرط عدم فاص باسد) لمصرورة (وقيل يختص)  
الحوار (من دون فصاص وسكاج وعسوها) كطمان وحده قدف (ولا يستحق حكمه إلا على  
أص) فعلا فلا أثر للسكوب أحدا من بطرته ، ولا بد من رضا روحين معا في السكاج ،  
والأوجه الاكتفاء بسكوب السكر في استئناسها في التحكم (به) أي بحكمه الذي يتحكم به  
من استثناء الحكم إلى الانتهاء منه لأنه التفت لولائه فلا بد من شتمه ، ثم لو كان أحد  
الخصمين ممن له ولاية القضاء لم يشترط رضاه لأن ذلك تولية منه ، وقول من الرقعة نقلا عن  
جمع التعاكم شخص ليس بولية له يمكن جملة على ما إذا لم يجر غير الرضا ، وحين الأول على  
ما إذا نصم له فقد عييد التوبيخ كالحكم بها مثلا ، وفي كلام الماوردي ما يدل على  
ذلك (فلا يملك رضا قاض في صرح منه على عاقبه) بل لا بد من رضا العاقبة لأنهم لا يؤخرون  
بقرار حتى فكيف يؤخرون رضاه (وبن رجوع أحدهما من الحكم) ولو بعد استثناء  
شروط السنة (امتنع الحكم) لعدم استمرار الرضا (ولا يشترط رضا أحد الحكمين في  
لأظهر) كحكم المولى من جهة الإمام ، ولا بد من حكمه إلا من حيث مقتضى حكم القاضي ، وله  
أن يشهد على حكمه ويثبته من في محله خاصة لا مفر له ما سرق ، وإذا بولي القضاء بعد سماع  
بينة حكم بها بعده من غير إعادة ، والذي يشترط لأن رضاه معصية في الحكم فكذلك في رومه  
(وإن نص) الإمام أو نفسه (فأصيب) أو أكر (سد وخص كذا مكان) منه (أو من  
أو نوع) كأن فوض لأحدهما حكم في الأموال والآخرة في الدنيا ، وبين الرجال والنساء (حار)  
لعدم سارعة أسهما ، فإن كان رجل أو امرأة وليس هناك إلا قاضي رجل أو نساء لم يحكم  
بمنهما ، بخلاف ما إذا وجد قاض العدة ببال على ما مر (وكذا إن لم يخص في الأصح)  
كصب الوصيين والوكيلين في شيء وإذا كان في مد فاصيان ، فإن كان أحدهما أصلا أحب دأبه  
وإلا فمستحق دأبه من حار معا ففرع ، فإن سارعا في اختيارها أحب المدعى ، فإن كان كل  
طالبا ومطلوبا كأن أحدهما يفتضي تحاك ففرعهم ، وإذا فارقعة ، وصية كلامه حميد على  
الاستقلال عند عدم شرط اجتماع أو استئلال ، وفارق بطرته في الوصيين بأن الإجماع هنا  
ممتنع فم يحتمل عليه تصحيحا بكلام ما أمكن ، والاحتجاج ثم حار لمع عليه لكونه أحوط .  
والثاني لا يجوز كالإمامة العظمى (إلا أن يشترط اجتماعهما على حكم) فلا يجوز فعلا لأن

(قوله بخلاف ما إذا وحدا)  
(الح) انظر الفرق (قوله)  
على ما مر (هو تابع في هذا)  
لابن حجر لكن ذاك قدم  
هذا عن بحث بعضهم ،  
بخلاف الشارح (قوله)  
أجيب داعيه أي رسوله  
(قوله فإن تنازعا) أي  
المدعين في الصورة  
أنه لا داعي من جهة القاضي  
(قوله أجيب المدعى) محله  
إن لم يطلب المدعى عليه  
القاضي الأصل وإلا فهو  
الحاب إذ من طلب الأصل  
منهما أجيب مطلقا كما قاله  
الإمام والعراقي ، وأفتى به  
والله الشرح .

(قوله أي صريحا) خبر وقوله لكن العتد الخ من مر وقوله مع ذلك شيء ولو عتهدا (قوله)  
ولا بد من رضا روحين (أي فلا يكتفى برضا من وإلى المرأة وأرواح بل الرضا إنما يكون بين  
روحين حيث كانت لولاية للقاضي وصرح بذلك أنه قد يتوهم من كلام المصنف عدم رضا  
الزوجة إذا كان لها من يتكلم عنها) (قوله ولا يفتض حكمه إلا من حيث يقتض حكم القاضي)  
أي وذلك فيما لو حالف نص أو قبضا حلف (قوله لا مفر له ما سرق) ويصح أن لا يكتفى في الفرق  
هذا عما كتبه في الفرق بين المسابغين بل لا بد من وصوله إلى منه والسوق مثلا (قوله وإذا  
بولى) أي للحكم (قوله فإن العدة بالنصب على ما مر) اسر في أي محل مروا له أحال على ما قدمناه  
عن حج (قوله أحب دأبه) أي سواء كان مدعى أو مدعى عنه (قوله ففرعهم) أي  
وطالب أقر بهما يجب ويجوز رفعه أيضا أي فأقر بهما بحال طالبه .



اجتهادهم مختلف عما ولا ينفصل الخصومات ، وقصده أنهما لو كانا متقاربين لإمام واحد ولا أهلية لأحدهما في صرح ولا رحيح أو شرط احتج بهما على البطل المتفق عليها صح شرط احتج بهما لأنه لا يؤدى إلى كمال اجتهاد ولا رحيح ونحو حكم نبيي شرط احتج بهما بخلاف ما ذكر في الناصبي لظهور الفرق ، قاله في المطب ، ولأنه من تعيين ما يولى فيه ، نعم إن اطرده عرف شعية بلاد في توبته حديث سعالق وسعيد سواليه القضاء العام سائر الولايات وأمور الناس حتى يحوز كرامة وحسنة لم يفرض أمرها لغيره ، نعم يحج في قوله حكم بين الناس أنه حص بالحكم لا يتجوز تغييره ، ويعرق بينه وبين ويبعث القضاء بأنه في هذا المركب معنى إمضاء الأمر وسائر تصرفات القاضي فيها إمضاء الحكم بخلاف الحكم .

### ( فصل )

فما يقتضى انفعال القاضي أو عرله وما يذكر معه

در ( حق حص وانعنى عنه ) وبين من الزمن ، ومصر من مرضا عبر مرحو برول وقد عثر معه عن حكم ( أو عني ) وصار كالأعني كما عرفنا من قوله نصرا ( أو ذهبت أهلية ختبه ) أطلق أو انفسد نحو عقله ( و ) كذا إن لم يكن محمدا أو صحبا ولا أنه نصرا إذهب ( صسته اعنه أو سبان لا يبعد حكمه ) لانعزاله بذلك ، وكذا إن حرس أو صم ، نعم لو عني بعد ثوب فسه عسده ولم يبق إلا قوته حكمت كذا وم يحجج معه إلى إشاره بعد حكمه بها ( وكذا لو فس ) أو رد فس من لم يعلم موليه بفسقه الأصلي أو لاند حال توبته كذا هو ظاهر فلا يبعد حكمه ( في الأصح ) لوجود ما في والثاني بعد كالأمام قال الركني : ولو جهن إذا قلنا إنه لا يتعزل بالفسق ، فأما إذا قلنا إنه يعلم بالفسق لم يبعد قطعه ، ذكره الإمام في كتاب السكاح ، وهو حسن صحيح ، وبه رول بخلاف التكرار في كلام المصنف فانه إعاد كره في أوصيه بامنة لا لعزل لا لعود الحكم ، ولا يضر أنهم أن أفراد بعدم العود عدم الولاية من قوله ( فإن زالت هذه الأحوال لم تعد ولا تفسد في الأصح ) إلا توبة جديدة ككوليه ، والثاني تعود كالأب إذا حق ثم هو أو فس ثم باب ( ولا يمان ) نى يجوز له ( قوله ونحو حكم نبيي ) أى من كل من الخصمين ( قوله لظهور الفرق ) نى وهو أن التوبة للحكم إنما هي من الخصمين ورصاهم معتز بالحكم من أحدهم دون الآخر حكم بغير رضا الخصم

### ( فصل )

فما يقتضى انفعال القاضي أو عرله وما يذكر معه

( قوله وم يحجج معه إلى إشاره ) أى بأن كان معروف لاسم والنسب ( قوله ولا يضر لهم الخ ) أى لأن التكرار يضره خصوص ما تقدم ولا يكره فيه أنه يعلم من السابق أن لرد به ما تقدم ( قوله والثاني تعود كالأب ) ومثل الأب في هذا الحكم الحد والحاصة والبطر شرط التوب

( قوله نعم لو اطرده عرف ) شعيته لبلاد الخ ) عبارة التحمة ، نعم إن اطرده عرف شعية بلاد لبلاد في توليتها دخلت تبعها لها فلم في عبارة الشارح سقطا .

### [ فصل ]

فما يقتضى انفعال القاضي ( قوله بشفلة أو سبان ) قال في التحفة بحيث إذا به لا ينسبه له وظاهر صبيعه أن هذا لا يشترط في عفة المتهمة ووجهه ظاهر إذ أصل العفة محل بالاجتهاد كما علم من مرته وبه يندفع توقف الشهاب سم ( قوله من لم يعلم موليه بفسقه الأصلي أو الرائد ) لا يبنى ما في هذه العبارة إذ لا يتأتى التفصيل في الفسق الطارىء والرائد بعد التولية بين علم المولى به حال التولية وعدم علمه لعدم وجوده إذ ذاك فيتأمل ثم رأيت عبارته فيما كتبه على شرح الروض نصها ويظهر لي أن يقال إن كان ما طرأ عليه لو علم به مستنبه لم يعزله بسببه فهو حق على ولايته وإلا فلا .



(عزل فاص) لم يتعين (صهر منه حار) لا يصحى انفراله ككثرة الشكاوى منه أوطن أنه صعب  
أورالت هيته في القلوب وذلك لما فيه من الاحتياج إلى مسعى انفراله وثبت ذلك فعزل  
به ولم يحدج لعزل ومن من قرأ من أنه كأول ويحتمل فيه فلب عزله وإحدى من  
عبد السلام وحب صرفه عند كثره الشكاوى منه محار له (وإن ظهير) منه حال (وهذا أفضل  
منه) فله عزله من غير قيد كأي في نفس عن المصالح للمعين ولا يحذر من قبله ولا  
لوصول غير منعقدة مع وجود الفاضل لأن العرض حدوثه من قبله ولا بد من مدح فيه (و)  
هناك (مثله) أودونه (وفي عزله به مصاحبة كتسكين فتنه) لما فيه من الصلحة للمعين (ولا) أن  
لم يكن فيه مصاحبة (ولا) يجوز عزله به لأنه غير معروف الأمام من مسعى به ذكر  
المصاحبة عن قول أصله هنا وليس في عزله فتنه لأنه لا يتم له جهة من جهة واحدة  
فول من ربه أنه ليس عنه فهو يكون الشيء من جهة واحدة من جهة أخرى (سكن  
عزل العزل في التصحيح) مع أنه أوى والمضى ذلك في ذلك والى لأنه محار في الأول  
ولا مصاحبة في عزله أن يتعين بأن يمكن من مدح من غيره من غير عزله  
لم يعزل وسكت عن عزله عزله عزله وأصبح أن له ذلك كما يمكن في الأمر لم  
أما لو سلمت لخصه كإمامة وذل وصحة وذل وصحة وذل وصحة وذل وصحة  
بالعزل من غير سبب كما أتق به جمع متأخرون وهو العتد وعمل ذلك حيث يمكن في ذلك وقت  
ما يقتضي خلاف ذلك (والذهب أنه لا يعزل قبل بوجه عزله) فله ذلك من غير  
التصريف مع ما علم خصم أنه معزول لم يقدح حكمه له لعدم ذلك كما ذكره في وردي  
فان رصيا بحكمه كان كالحكم بشرطه هذا والأوجه خلافه في أن لخصه عزله فله ذلك في آخره  
عن كونه قاصيا ولم يتعرضوا بذلك بحسب به النوع عزله عزله وفي الحق ذلك تكبر الدولة  
من أوى حتى يعبر فيه شهدت وهي لا بد من ذلك والظاهر الذي حكاه فويل كالحكم  
ومر الفرق في باب الوكالة وأوجع لخصه عزله دون التفت أو يمكن عزله من لخصه ذلك  
دون غيره خلافا للمقبى ويتجه أن العبرة في مدح عزله عزله لخصه ذلك من غير  
(وإذا كتب الإمام إليه إذا قرأت كتابي فأنت معزول فترد عزله) أو حواء منه وكذا  
لو سلمه وفهم ما فيه ومن لم يقطعه (وكذا إن قرأ ما فيه في التصحيح) لأن الفهم  
إعلامه بعزل لا قرأته منه سواء أكان قارئاً أم أمياً والثاني لا يعزل وهو الصحيح

(قوله والأصح أن له ذلك)  
كالوكيل) عمله إن لم يتعين  
للتضاء كما صرح به ابن  
حجر (قوله بالعزل) أي  
عزل العزل (قوله خلافا  
للتصحيح) يعني في صورة  
العكس والإفاسقين فأن  
في مورد الرد على قوله  
أن ربح (قوله لأن) فله  
إعلامه في ذلك فله  
وغير ذلك من في مسعى  
في ذلك من مسعى ثم  
أدفعه عنه أنه عزله  
وأما عزله في مسعى ولم يقدح  
منه في مسعى فله  
في مسعى فله عزله أو  
عكسه أنه لا يعزل حتى  
يخبره بذلك فله عزله  
ثم رأيت ولد الشارح  
صرح بعدم انفراله في  
الأولى

(قوله فيحتمل أنه كالأول) أي وهو قوله وللإمام عزله فاص الخ فمحذور بوجه (قوله ويطلق  
ابن عبد السلام وحب صرفه) أي عزله عن ولاية (قوله ومن قبله ولا بد من مدح فيه) متبر  
منعقدة) أي سكتا بقول به في منعقدة مع وجود الفاضل (قوله مع ثم) أي السبب  
(قوله كما أتق به جمع متأخرون) وهو العتد والعبرة في ذلك من غير عزله فله ذلك  
(قوله ما يقتضي حذف ذلك) أي أن كان فيه أن لا عزله لا يحججه (قوله لا يعزل قبل  
بوجه عزله) بالرفع عن نوع (قوله ذكره في وردي) صريح (قوله عزله من مسعى ذلك)







وم يدكر فعلا ، وانما الملع لأنه قد ريد منه فصح اليقين من ذلك ولا أثر لاحتمال  
الاعتقال على الآراء ومن ثم يوجب أنه يوجب حكمه لا يثبت وإما قيد بقوله حذر حكمكم لا يثبت  
حكمكم لا يجوز حكمكم كحكم الشرع من ذلك ( وقيل قوله قبل قوله حكمكم لا يثبت )  
تصدرته على الآراء ، حيث قد قيل على سبيل الحكم ، وهذه اشترطه موال من ثروته  
قبل وعمله كما يحسنه الأذرع في محضورات ، ولا فهو كلاب يحرف وفي قصص عنده ولو في مذهب  
إمامه قال ولا ريب عندي في علم نفوذه من فاسق وجاهل ، ولا يثبت في الصلوة من  
بيان مستنده ، وقال حكمت بوجه أوجبت الحكم شرعا ومنع من بيان ذلك لأن حكمكم كما  
أفتى به الولد رحمه الله تعالى لا يثبت من يثبت ما ليس له من مستند وأفتى أنه يحكم  
بغلق امرأة شهدين قتلا ، فهذا يفتى به مستند بوجه وهو من نصيبه ،  
قوله إن لم يثبت في ذلك لعنه وأما قوله ( فان كان في سيرة عن ولادته ) وهو خارج عنه لا يثبت  
حكمه ودعوى من أراد الثاني أن مولده قد ولد له من قبله ( فحكمكم ولا )  
لأنه لا يملك إنشاء الحكم حينئذ بل يورثه ، وقيل قوله كقولك علم نفوذ تصرف منه  
استباحة بالولاية كإيجار وقف شرعا ، وصح من علمه في قوله وهو كقولك كونه  
من ليست في ولايته ، نعم لو استخلف وهو في علمه ولا يثبت من حكمكم ، وهو قوله صح  
كما أفتى به بولده رحمه الله تعالى إذ لا يثبت من حكمكم حتى يفتح في غير ذلك فهو كقولك  
وكل من يورثه بعد الجرح أو في ورثة عتبه منه أنه يثبت من استباحة بالولاية من  
مخصوص فكيف يثبت منه من بعده ، وفي الناس من كور من نفسه ذلك الجرح من  
عمود ، ومن مائة مائة والى من بعده ، وفي قوله شرع ، في علمه ولا يثبت من حكمكم وإما قوله  
أن قد تصرف الوكيل ، ولا يثبت من كونه كقولك كونه الوكيل في حوزة من يورث  
منه وهو في غيره من بعده ، وفي الناس من يثبت من كونه في كونه ، وفي قوله  
في ركن الإحرام وصح منه أن كونه كذلك يسمى بمنع عنه الحكم في ذلك المكان الخارج

(قوله من بيان مستنده)

قد مر هذا في (قوله)

وهو من مالك المذهب)

ومنه كما هو مذهب يونس

القاضي الأديب في محسن

حكمكم وهو خارج عن محسن

حكمكم لمسمى بالحكمة

كقولك (وهو قوله نعم

في استخلافه) قد مر

هذا أحد (قوله بعد

وصوله) في حليته (قوله

أفتره) متعلق بالتوكيل .

من التمسود ما يثبت عليه من الجرح ، وقوله مع أن شهادته الخ وجهه أن تعود من لا يرفع  
حصول الباب في خوف الفصل فيه بعبء الجرح وهذا معنى يتناول بوضع العسقة (قوله ولا  
تذكر فعلها) لعله إما اقتصر على ما ذكر لتتم التشابه بين المقيس والمقيس عنه ولا يرفع من  
شهادتها وإن ذكرت مع نفسها على ما مر (قوله لاحتمال أن يظن الناس من بعد مسنداً) أي  
ما لم يثبت عليه من طيب ما من مستنده أحد مما تقدم عن حج عبد قول نصف اسنان من  
أعذر جمع هذه اشترط العلم (قوله من رد الذي) هو قوله لا يحسن حكمه (قوله قد ولادته)  
أي فان لم يثبتها مجلس الحكم للعتاد نفذ حكمه في محل عمله كله وإن كان قيد لم يثبت حكمه  
في غير محسن الحكم كسجد مثلاً ومحل عمله ما يصح موبه عليه أو غيباً عنه من يوجب محسن  
الذي ولاه ليحكم فيه (قوله نعم لو استخلف وهو في غير محسن ولايته) ومثله ما لو أرسل لمن يحكم  
عنه في محل ولايته إلى أن يحضر القاضي (قوله بعد وصوله) الصواب راجع بقصدي استخلف لائل  
كما يدل عليه تشبيهه بالحرم



عن محل ولاه وصح فيه فأنشأ (أو ادعى شخص على معروف) ومراره بذلك الإخبار  
فتمسكه دعوى غير لائمه لا تكون إلا بعد حضوره (أنه أحد ماله برشوة) أي على سبيل الرشوة  
كما أنه وهي منسوبة إليه وعنده المصنف تبعاً لأن مراده بالرشوة لأمرها أي ما حصل فادفع  
القول أن عماره الأصل أو لى لا يهاجم عماره المكاتب أن رشوة سبب من ير لأحد وليس كذلك  
(أو شهادة عسدين مثلاً) واعتصم لعل ومدهمه عدم قبول شهادتهما (أحضر وقضت  
حضورهما) بعد ثبت ذلك بعينه حضوره وله أن يوكّل ولا يحضر فادفع حصر وكيه استؤذنت  
لادعوى وإما يجب إحصاره به ذكر شئت يقضي المتأينة شرعاً كما مثله فادفع طلب إحصاره  
محاسن الحكم ولم يعين شئت لم يجب إليه إذ قد لا يكون له حق وإما يقصد ابتدأه بالخصومة (وإن  
كان حكم عسدين) أو عسدين أو نحو ذلك من ابن أربعة وهو بعدم ذلك وأنه لا يجوز وأنا أطالبه  
بعدم وقال عماره لا أعز منك وإما سمعت عماره بدعوى مع أمها أدت على فواءه بدعوى  
المرءة إذ لا بد من حسن ادعى أن استند بها لغيره إلى إرضاء الخصم (وإن يذكر مالا أحضر)  
يجب عن دعواه (وقيل لا) يحضر (حق تقوم بينة بدعواه) لأنه كان أميناً بالشرع  
وإن هر من أحكامه بقية وهو عيسى وفي الدخلة قد يعادل عن الظاهر بلائمة حيازة تولد  
بشأن عن البيلة ويرد بين هذا الدهر وولاً لا يمنع إحصاره من أصل (فإن حصر) عد  
الدة ومن غير بينة (وأكثر) أن من لم يحكم عماره أصلاً أو أحكم بلائمة عدة عدلين حزين  
(صدق بلائمة في الأصح) صدقه عن لائمه (فإن الأصح) أنه لا بد من (إلا) (عن والله أشد)  
لعموم خبره وتعيين على من ذكره ولأن خبره أنه ليس وهو كالأمر مع لائمه من حيازة هذا كنه  
ومن غير خبره أنه ليس عماره أمام من شهر فستة وحجوه وعلمت حيازة هذا كنه أنه خلاف خبره  
وإن أمده من خبره عماره ثم أحد ذخيرة إلى حوسب بعضهم في حيازة شيء فإن أحضر هذا  
للائمة أخره على محلي وصار يعرفه لا يعول في تنصيقه ويسترد منه ما يزيد على أخره بالئمة (ولو  
ادعى على وحسن) ممول (جور في حكم لم نسمع) الدعوى عليه لأجل أنه يخلف له وكذا لو ادعى  
على شاهد به شاهد دور وأراد تفرغه لأن كلا منهما أمين الشرع (وتشترط) لسماع الدعوى  
عليهما بذلك (بينة) كحضرها بين المدعى عليه أخره حتى يحضره إذ وفتح باب تخايفهما  
لكل مدعى لائمه أو أمر ورعب الدس عن التمسك والشهادة (وإن) ادعى على متول شيء  
(لم يعلق تحككه) كعصا أو دس أو مع (حكم بينهما خليفته أو غيره) كواحد من الرعية يحكمه  
قل السكي هذا إدعى عليه لا تقدر فيه ولا يخل بنفسه ولا لم سمع الدعوى قصداً ولا  
يخلف ولا طريق للمدعى حينئذ إذ لائمه قل أن يلقى أمها لا تسمع وإن لم قدح فيه حيث لم يظهر  
للحكم صحة دعوى صباه عن لائمه بدعوى والحليف انتهى .

(قوله فادفع القول الخ)  
لا يخفى أن مدكره لا يدفع  
الأبوية والأبوية ثمرة  
ما ذكره أنه تصحيح لعبارة  
المصنف لادفع للإبهام  
(قوله فإذا حضر وكيه)  
لأنه سقط لعد أو قل  
قوله وكيه أي فإذا حضر  
هو وكيه (قوله ممول)  
أي في غير محل ولائمة  
يعم مما يأتى حراله من  
(قوله وتشترط لسماع  
الدعوى عليهما بينة)  
انظره مع ما يأتى أن  
الترو لا يثبت إلا بالبينة.

(قوله وأعضاء) عطف على أحد (قوله وقل ابن أربعة وهو) أي وقال في دعواه وهو يعلم الخ  
(قوله لا يصدق إلا بينين) ومعلوم أن محل ديث حيث لم يبق سسة على ما ذكر المدعى ولا تقضى بها  
بلائمة (قوله ما يزيد على أخره بالئمة) أي ثم إن كان له مائت معلوم دفع له وإلا فليت لئمه (قوله  
ولا يخل بنفسه) كأن ادعى عليه أنه استأجره لخدمة منزله مثلاً .



وفيه مامر و تعرض محنته بتعيين تقييده فاقص حسن الرد ظاهر بدائه والعتة ، وحرج عا ذكر  
الدعوى على متول في محل ولايته عند فاص أنه حكم بكذا فلا تسمع بحلافه في غير محله وبخلاف  
المعزول فتسمع عنه الدعوى والسنة ولا يخلف كما في الروضة ، وأصلها لما مر في المعزول محله  
في غير هذا .

### ( فصل )

في آداب القضاء وغيرها

(لكتب الإمام) أو نائبه كالقاضي الكبير ندبا (الذي يولي) كتابا بالتولية وما فوضه إليه وما يحج  
إليه القاضي ويعظمه فيه ويعطه ويبلغ في وصيته بالقوى ومثيرة العناء والوصية بالنهضة ،  
اتباعه صلى الله عليه وآله وسير في عمرو بن حزم ، وله من وهو ابن سبع عشرة سنة ، رواد  
أصحاب السنن ، واقتصر في مماذ لما يشه إليها على الوصة من غير كفاية (و يشهد بكتاب )  
يعني لا بد من إيراد العمل بذلك الكتاب أن يشهد عنه من التولية (شاهدين) صحاب عدول  
الشهادة (بحرجل معه إلى السيد) أي محل التولية وإن كان قريبا (بحرجل بالحق) لئلا يطعن  
على أهل البلد والاعتدال على ما يشهد أن به لأعلى ما في الكتاب ، ولا بد من سمعهم التولية من  
المولى وإذا قرئ بحضرته فبعضها أن ما به هو الذي قرئ للابن أمرا غير مامر ثم إن كان في البلد  
قاص قده عنده وثبت ذلك بشروطه وبذلك في إحرازها لأهل البلد أي لأهل الحق والعتد منهم  
كما هو ظاهر وحديثه يتعين لاكتفاء عدله لا يستعمله شوبه عند غير فاص مع الاستمرار  
في ما شهدان به ، فقولهم بصفاء عدول الشهادة إذا ما في إن كان ثم فاص ، واحترار الذي  
لاكتفاء بوحده (وسكنى الاستفاضة في لأصح) لأنها آكد من الشهادة وأنه لم يقص عنه  
صلى الله عليه وسلم ولا عن الخلفاء الراشدين إظهار ، والثاني النع لأن التولية عقد والعقد لا يثبت  
بالاستفاضة بالإسار وبتوكاله (لا بحد كتاب) ولا يكتفى (على الذهب) لاحتمال التورير وإن حوت  
القرآن بصدقه ولا يكتفى بإخبار القاضي لاتهامه ،

(قوله وفيه مامر) أي من أن محله فيمن لم يظهر فقهه وحججه وعلمت حجة الخ (قوله وتعرض  
محنته) أي محنة كلام السبكي (قوله فلا تسمع) أي الدعوى لأنه نقل قوله في محل ولايته حكمت  
فالدعوى مع قبول قوله تحلل عنه وسأني في كلام الصف من السنة وشهدت أنه حكم بكذا  
لم يعمل به حتى يتذكر فلا فائدة في سماع الدعوى إذ ما بها إمامه سنة (قوله محله في غير هذا) أي  
الدعوى عليه بأنه حكم بكذا .

### ( فصل )

في آداب القضاء وغيرها

(قوله وإذا قرئ بحضرته) أي حضرة المولى (قوله أدبا عنده) أي لفظ الشهادة (قوله واحراز  
اللقيني الاكتفاء بوحده) صعب (قوله وسكنى الاستفاضة) أي في لزوم الصفة .

(قوله وفيه مامر) أي  
من أن محله فيمن  
لم يظهر فقهه وحججه الخ  
(قوله أنه حكم بكذا) أي  
حورا (قوله بحلافه في غير  
محله) أي لدى هو صورة  
التي المارة كما مر (قوله  
فتسمع عليه الدعوى)  
أي بالجوهر (قوله لما مر  
في المعزول محله في غير  
هذا) مراده بذلك الجمع  
بين تصحيح المصنف هنا  
بكتاب المعزول وتصحيحه  
في الروضة عدم تعليفه .

### ( فصل )

في آداب القضاء وغيرها  
(قوله يعني لا بد من إيراد  
العمل بذلك الكتاب الخ)  
أي وإلا فالمدار إنما هو  
على الشهادة لأعلى الكتاب  
(قوله وإذا قرئ بحضرته)  
أي المولى بغير اللام  
وعادة الرافعي ولقرآه  
عنه أي الشاهد أو  
يقرئ الإمام عليهما وإن  
قرأه غير الإمام عليهما  
فالأحوط أن يقرأ  
الشاهدان فيه انتهت  
فقول الشارح فليعلم أي  
بالنظر في الكتاب (قوله  
للا يقرأ) أي القاري .



فان صدقوه لهم في أوجه أبو حبيب (و بحث) بالرفع (القاضي) بها (عن حسان عطاء الله)  
 أي عمل ولا يشبه (وعملونه) إن لم يعرفهم قبل دخوله ، فان بعبر فعليه ليعلمهم عما يبين لهم  
 (و يدخل) وعليه عمامة سوداء أقصد به صلى الله عليه وسلم ما دحل يوم فتح مكة والأولى دخوله  
 (يوم الاثنين) صححه لأنه صلى الله عليه وسلم دخل المدينة فيه حين أشد الصبح ، فان بعبر  
 فاحتمس ثم السبت ، وورد " اللهم اركل لأمي في تكورها ، ويسى كما قاله المصنف رحمه الله بحريها  
 بعبر وصاف الناس وأسيا فيها ونقص السجد عقب دخوله ليصلي به ركعتين ويأمر قراءة العهد  
 وسدى من كانت له حاجة يأخذ في العمل ويستحق لري ، وقصية ذلك عدم استحقاقه من  
 وقت النبوة ، ومنه صرح الساوردي (و يرل) إن لم يكن ثم عمل مهي للقضاء (وسط) بهشع  
 الين في الأشهر (الد) ليعسوى ههه في السرب منه (ويستلر ثولا) بدأ بعد تسامه دون الحكم  
 من ذون ، وهو الأوراي المعقبة بالنس ، وأن يبدى في الد متكررا إن القاضي يريد السار  
 في الخمسين يوم كده من كان له محوس فيحصر (في أهر الحس) إن لم يكن ثم من هو أهر  
 منهم من يستحقونه أولا لأنه عدا وبسأ شريعة من حصر له حصر حصمه وفصل بينهما  
 وهكذا (من قال حسب يحي دامة) أي وفاته أو موت إعبره وبعد ذلك يبدى عليه لاحتيا  
 ظهور عريم آخر له ولا يحس من الداء ولا يسأل الكسب لى روت وإن كان حق حقا أقامه  
 عليه وأطعمه أو يعبر راورأي إلفاقه فعل (أو) قال حسب (عما فسي حصمه حجة) إن كان  
 حاصرا فإن أقامه دامة وإلا حاصره وثائقه لا كعسل إلا أن راه حسن (فان كان) حصمه (عند)  
 عن البلد (كتب به يبحصر) انص الحصومة بينهما أو بوكل لأن التصد إعلامة يبعث تحتته  
 فان عم ولم يحصر وم بوكل حسب وأما نقصر اله لب حيث (ثم) في (الأوصياء) وكل متصرف  
 عن غيره يعبر موت ولهم عنده لأن رب المداق لا يثبت المداق بماله فب الف صلى عنه لأنه  
 ولله العام إن كان عنه وإن كان ماله سلة أخرى ف مر من الولاية العامة الحاكم الله له ذلك  
 (من أذى وصية سأل) الناس (عما) ألقا حقة فة وما كيتية شومها (وعن حاله) من توفرت فيه  
 الشرود (وتصرفه من) فن فرقت وصية أو صرف لموصى عليه م يتعرض له إن وحده عدلا  
 وإن (وحده هاست أحد لمال) وحوما (منه) إن كان ناقا وعمره من مافوته ومن شك في عداسه  
 لم ينزعه منه كما روجه الأذرعى فل : وهو الأقرب إلى كلامهما والجمهور ، وإن رجع اللقيس ،

(قوله فان صدقوه لهم) أي كاهم وإن صدقهم بعضهم وكذبه بعضهم فلكل حكمه حتى لو حضر  
 مندعيان وصدق أحدهم دون الآخر لم يقد حكمه عليه (قوله وعليه عمامة سوداء) فيه إشارة  
 إلى أن هذا الدين لا يشتر أن سائر الأوب يمكن بعبرها بعبرها بخلاف السواد (قوله ويسى كما قاله  
 المصنف بحريها) أي الكور (قوله من كان له محوس فيحصر) بها عند اجتماع الخصوم ، فلو  
 حضروا مفرقين نظر وحوما في حال كل من قسم أولا ولا ينتظر حضور غيره (قوله ولا يطالب  
 بكفيل) عاشره وإن حيف هر به ، ويوجه شالم نعم لأن ثوب حتى عليه حتى يحبس لأجله  
 (قوله لأن التصد إعلامة ليحن) أي يوضح بها وقوله حيف أي وحوما (قوله وعمره من مافوته)  
 أي حيث لم تقم بية نصره في سرقته الشرعى ولا فلا عرم .

(قوله بالرفع) قال ابن قاسم  
 كأنه احترق عن الحرم  
 بالعطف على ليكتب  
 لكن ما المانع اه (قوله  
 قبيل دخوله) متعلق  
 بحث (قوله وأن يبدى)  
 معطوف على تسه أي  
 وبعد تسامه وبعد  
 مناداته لكن عبارة  
 التحفة بعد أن يتسم  
 فالعطف فيها ظاهر (قوله  
 لا حيل ظهور عريم آخر  
 له) أي عريم هو محوس  
 له أيضا وإلا فلا وجه  
 للمادة على كل عرمانه  
 وإن لم يكن محسوا لهم  
 كما هو ظاهر وعارة  
 الروص وغيره ظاهرة  
 في ذلك (قوله حله) أي  
 المحوس (قوله وحسن  
 متصرف عن غيره) أي  
 بولاية فليس المراد  
 ما يشمل نحو الوكيل  
 وعام القراض كما لا يخفى  
 (قوله أو صرفت) عبارة  
 التحفة تصرف .



وعنه خلافه ، أما رد تمت عدته عند الأول فلا يؤثر فيه الشك وإن طال الزمن لاتحاد التسمية  
وبه فارق شاهد أركي ثم شهد بعد طول الزمن فلا بد من اسر كانه ( و ) وحده ( جميعا ) عن  
قيامه بها مع أماته ( عضده عين ) ولا يتزعزع منه المال ثم ينظر بعد الأوصياء في أمناء القاصي  
المصوبين عن الأطعماء ومعرفة لوصد ، نعم له عزهم ولو تلاسف وتولية غيرهم لأهم موبون  
من جهة خلاف الأوصياء وليس به الكذب عن أب واحد متصرف إلا بعد ثبوت قاذح عنده  
فيه ثم يطر في الأوقاف العامة ومتوليها . قال الماوردي والرويانى : وعن الخاصة لأنها تشول لمن  
لا يتعين من الفقراء والمساكين فيطرهل آلت إليهم وهل له ولاية على من تعين منهم لصغر ونحوه  
ثم في أمر الاقطعة التي لا يحور تملكها للثقل أو يحور وه يحتر تملكها بعد الحول ، ثم في السؤال  
فيحصد هذه الأموال في بيت المال مفردة عن أماله وله حصص مثلها حيث قدمت لمصلحة ذلك  
إذا ظهر المال غرم له من بيت المال وله بيعها وحفظ ثمن لمصلحة ماليتها ( ويتخذ ) ندبا ( مزيكا )  
نصفه الآية وأرد به وعامده الحس إذا لا تكفى بواحد ( وكاتب ) لاحتياجه إليه ككثره شمله  
ولأنه صلى الله عليه وسلم كان له كتاب فوق أربعين ومحل ذلك إذا رزق من بيت المال وإلا لم  
يسبب اتحده إلا إلى تعين كالتقاسم والعموم ومبرحم والسمع والمركى مند يسوا في الأجرة ونفاسى  
وإن وجد كفايته أخذ ما يكفيه وعياله نفقة وكسوة وغيرها من بيت المال إلا إن تعين القضاء  
ووجد كفايته وكفاية عياله فلا يحور له أحد شئ به وعمر حور الأحد للسكنى وغيره إذا لم يوجد  
منطوق بانقصه صلح به وإلا فلا يحور صرح به الماوردي وغيره ، ولا يحور عقد الإجارة على  
القضاء ، ولا يرزق من خاص مال الإمام أو الآحاد وأجرة الكاتب ولو قاضيا وعن ورق المخاض  
والسجلات ومحوها من بيت المال فإن لم يكن فيه شئ أو احتيج لما هو أهم من ذلك فعلى من  
شاء الكتابة ، وبلازم أن يأخذ من بيت المال لنفسه ما يلزم به من حيل وعمد ودار واسعة .  
ولا يلزمه الاقتصار كالصحابة رضى الله عنهم وبرزق منه أيضا كل من كان عمله مصالحة عامة للمسلمين  
كالأئمة والفق والمفتى والمؤذن والإمام للصلاة ومعلم القرآن وغيره ،

(قوله إذا لا يكفى بواحد)  
وبه تعليل بالنسبة  
للكاتب شعاع بالنسبة  
إليه أنه لا يجب (١) الاقتصار  
على واحد (قوله ولا يرزق  
من خاص مال الإمام)  
استشكل بأن الرافى  
رجع في الكلام على  
الرشوة حواره وأجاب  
في شرح الروض بأن  
ما هناك في المحتاج وما هنا  
في غيره ،

(١) قوله إنه لا يجب  
سحة المؤلف إذا لا يجب  
شئ .

(قوله عن لأصهار) أى للتصرف عنهم ولو غير على لكان توضح (قوله وعن الخاصة) كالوقوف  
على الدرية مثلا (قوله وعياله نفقة) هل للمواد منهم من مرمه مؤنتهم أو كل من في نفقه وإن كان  
يسبق عليهم مرموه كعمه وحالته مثلا فيه نصر ، وقياس ما عمنده في قسم الصدقات بالنسبة من  
يأخذ الركة الأول ، وقد يقال وهو الأقرب إنه يأخذ ما يحتاج إليه وهو من لا يرمه نفقه ويصرف  
أن هذا في مقابلة عمل قد يقطعه عن اكتسب بخلاف ركة هاشميا لمخص لمواساة (قوله وعن)  
حوار الأحد للمكفى) أى حيث لم يتعين (قوله ولا يرزق من خاص مال الإمام أو الآحاد) لعل المراد  
أنه لا يجب على الإمام أن يعطى من خاص ماله ولا على الآحاد أما لو دفع أحدهما مرمى لم تمنع قوله  
(قوله ولا يرزق منه) أى يجب عليه ، وقياس مامر عن الماوردي أن يحور في السكنى إذا لم يوجد  
منطوق بالعمر غيره . وكتب أيضا لطف الله به قوله ولا يرزق منه أى وإن وجد ما يكفيه قياسا  
على القاصي لأن ما حده في مقابلة عمله فلو لم يعط رما ترك العمل فتعطل مصالح المسلمين .



من العلوم الشرعية (و شرط كونه) أى الكتاب حراد كرا (مسمما عدلا) لتؤم حسنة (عارفا  
تكنه محاصر وسجلاب) وسأنى الشرق سهم وقد مراداهن عسار بإسلاقه ما عى مطلق  
المكتوب وسائر الكتب الحكيمية لإفساد الخامل بذلك ما يكتنه (و يستحب) فيه (فقه) مما يكتنه  
أى رادته من التوسع في معرفة الشروط ومواقع الفت والتحرر عن التوهم والمختمل مثلا يؤتى من  
الحمل ومن شرط فقهه أراد معرفته عما لا بد له من أحكام الكتانة وعمه عن الضمع مثلا يساهبه  
(و وفور عدد) اكتفى ليردد دكاؤه وقطنه فلا تعدع (و حوده حظ) وإصاحه مع صحت  
الحروف، ورتابا، وصيقتها مثلا يقع فيها إلحاق وتديبها مثلا يشنه نحو سعة تسعة ومعرفته  
تعداد الموارد وعمرها لاضطراره إليه، وصاحته وعمره سباب الخصوم (و) يتحد بدنيا أيضا  
(مترجم) لأنه قد يحل لمن الخصوم أو الشهود والمراد بانكده كونه عارفا باللعاب الغالب وجودها  
في ذلك العمل فإن كان المسمى يعرف لغة الخصوم م يستعد (و شرطه عدالة وحرية وعدد) أى  
ثان ولو في رت، وإن كان شهوده كاهم تخمين لأنه مقر إلى القاضي قولاً لا يعرفه فاشه، باركي  
والشاهد بخلاف الكتاب فإنه لا شئت شئت، ثم يكى رجل وامرأتان فيما شئت بهما وقس بهما أربع  
سوة فيما شئت من وأنشط من الأصل اشتراط التكليف لدخوله في العدالة وشرط المأوردى  
إتقاء الشهمة فلا نفس برحة الولد والولد كالنفس شهادتهما، وهو طهر إن كانت الترجمة عن  
القاضي بالحكم أو عن الخصم عن بصمن حقا لأبيه أو أمه فإن كانت فيما يتصمن حقا عنهما لم  
يظهر لامتدعه وجه ويكى ننان عن الخصم كشهود الفرع وعم من شرط العدد اشتراط لفظ  
الشهادة وهو كذلك (والأصح حوار أعنى) لأن الترجمة تفسر للعد ولا تخسح إلى معاية وإشارة  
بخلاف الشهادة وعيه يكلف القاضي من حصر السكوت مثلا نكاح عن الخصم والثانى لا كاشهد  
وقد علم أنه لا يلزم من هذا تفليهم شائبة الرواية إذ هي شهادة إلا في هذا لعدم وجود المعنى المشترط له  
الانصار هـ (و) الأصح (شرط عدد) ولا يصح المعنى هنا أيضا (في إسماع فاص به صمم) م يستص  
سمعه كالمترجم فإنه يستل عين المصطل كما أن ذلك يستل معناه، والثانى لا يشترط لأن المسمع هو غير  
أكثر عليه الخصم والمحاصرون بخلاف الترجمة ومترجمها مامراً في المترجمين وخرج بإسماع القاضي  
الذى هو مصدر مصاف معوله إسماع، الخصم ما يقوله القاضي أو خصمه فكفى فيه واحد لأنه يحارخص  
(و يتحد) نداء (درة) تكسر المهمة (للمأديب) اقتداء بعمر رضى الله عنه ثم مع ابن دقيق العيد  
نقاه من ضرب المستورين بها لأنه صار مما يعبر به درية القربوب وأقاربه، بخلاف الأردال  
وله التأديب بالسوط (وسجنا لأداء حق ونهر ر) كما فقهه عمر رضى الله عنه مدار اشتراها بمكة  
وجعلها سجنا وإذا هرب المحبوس،

(قوله وإن كان شهوده)  
أى الزنا (قوله لم يظهر  
لامتناعه وجه) قد قل  
إنه قديكم شيئا عذوب  
عليهما (قوله اشتراط لفظ  
الشهادة) هو ظاهر في  
نقله كلام الخصم للقاضي  
إذ الشهادة تكون عنده  
أما في نقله كلام القاضي  
للخصم فيه وقفة لا تنق  
(قوله يدعى شهادة) يعنى  
يشترط فيها ما يشترط  
في الشهادة حتى يتأني  
الاستثناء (قوله وقد علم  
أنه لا يلزم من هذا الخ)  
انظر من أين عم .

(قوله من العلوم الشرعية) أى إلى لها تعلق بالشرع فيشمل الفقه والحديث والتفسير وما كان آلة  
لها (قوله لتلا يؤتى من الخليل) أى يدعى عليه الخلل من الخ (قوله وقصه) عتافه تسيير (قوله  
لأنه إحصار محص) لم يذكر مثله في الترجمة فافضى أنه لا بد من العدد في نقل معنى كلام القاضي  
للخصم حتى لو نقل اثنين كلام الخصم للقاضي ونقل واحد كلامه القاضي للخصم لا تكفى وقد يتوقف







(ويكره أن يتخلى في حال غضب وجوع وشبع مقرطين وكل حال يسود خفته) فيه كرم  
ومداحة حدث وشدة خوف أو حزن أو هم أو سرور لصحة السهوى عنه في الغضب وقيل به الدقيق  
ولا حائل فيه ومكره ذلك ومع ذلك عدم حكمه وفضية ذلك عدم الكراهة في الأعمال والاجتهاد  
فيه وقد شرب ربه في اللطيف وحزم به ابن عبد السلام وقد ينظر فيه بعدم أمن التقصير في مقتضات  
حكمه ومقتضى إصرار مدافع رحمه الله عدم الفرق بين الغضب لنفسه أو لله تعالى وهو كذلك  
كما في نه نواله رحمه الله مع الذكر على خلاف مقتضى ومن سعه لأن المحذور شوش العكر وهو  
لا خلاف بذلك ، ثم يدعى الكراهة بدو ذلك الحاجة إلى الحكم في الحال وقد يبين الحكم على  
القور في صور كثيرة ولو قضى حال غضبه ونحوه نفذ قضاءه (ويثبت أن يشاور) عند تعارض  
الأمر وحذف الآراء (المقهاء) العدول لقوله تعالى : وشاورهم في الأمر - بخلاف الحكم المعلوم  
عن أو جمع أو من حيث ولا يشاور غير عالم ولا عالما غير أمين فإنه ربما يضل ، وإذا حضروا  
فإنه لابد كرون من ذلك ولا بد من الاستعانة به في غرضه إلا أن يفت نفسه كما ينبغي ، وشي  
ذلك مناوره من هو دونه فإنه قد يكون عند حصول المسائل ما ليس عند المقصود وتحرر  
حقيقة قد لا يسهل ولا فلا (من لا يشترى ويبيع) أو يبيع مع وجود من يوكبه (سفسه)  
في غيره كرهه فلا يشترى ، ثم يدعى أن يستثنى به من أصوله وفروعه لاسفاه المعنى إذ لا يبعد حكمه  
لهم في معنى البيع والشراء ، السهم بإحدى وسائر المملات ونص في الأم على أنه لا ينظر في نفقة عياله  
ولا أمر صفة من كل ذلك إلى غيره ليشتفر قلبه (ولا يكون له وكيل معروف) لئلا يباحي أيضا  
فإنه يكره وكما لا يدل به ، ومن كان حقا فإنه بنفسه للضرورة وإن وقعت خصومة للمامد  
أبى في دعواه (من أهدي إليه) أو وهبه أو صيغه أو نصتق عليه قرضا أو نفلا (من له خصومة)  
ومن تاب على صفة أنه يخصص ولو أفضاله في يتجر لئلا يمتنع من الحكم عليه أو كان يهدى  
بإله قبل مولاه (أو) من لا خصومة له (أو لم يهد) إليه شيئا (قبل ولايته) أو له عادة بالإهداء له  
و - عليها قدر التحول على الولاء غير متمم فوصفه في محن ولايته (حرم) عليه (قبولها) ولا يملكها  
لأنه يوجب بين يديه في الأولى وبحال سبب على الولاية في الكسفة وقد ورد في الأحكام الصحيحة  
«عنه العمل بسبب» وإذ حسب له صلى الله عليه وسلم لم يدر بحضرة وفي الخبر أنه أحله للمعاد ،

(قوله أو سرور) في هذا  
الغضب تسهل (قوله  
قضى حال غضبه ونحوه  
نفذ) تقدم هذا (قوله  
المعلوم شخص) أي ولو  
بمن إمامه إذا كان مقصدا  
كما هو ظاهر ويرجع  
(قوله وفي معنى البيع  
والشراء السهم الخ) سفسه  
منه من هدا في حل  
التي (قوله أو أهدي  
عليه) سأن في هذا  
حلال السهم وغيره  
(قوله لئلا يمتنع من  
الحكم عليه) فلا قيل  
مثل هدا في مرتبة  
معاملته .

(قوله قد فتوه) هدا عن من فتوه ولا مع ذلك بعد حكمه (قوله ولا يشاور غير عالم) أي  
لا يجوز (قوله وحرم المأخضة) أي مع غير الأمير (قوله إن قصد بها إيناسه) أي إيناس الفاسق  
وفي نسخة متحده وعينها ، وقيل ذلك رخصته (قوله لا يطر في فتة عياله) أي يستحب له  
ذلك (قوله فإن وقعت خصومة معامد) أي من عقد معه سفسه لئلا يهتم بتحجانه ، وقوله أبى أي  
بنا (قوله أو صفة) وهن يجوز غير القضي من حصر صيافته الأكل منها ، أم لا فيه نظر ، والأقرب  
لجواز لاسفاهه فيها ومعظم من من ذلك إذ يجب تربية على رضى لذلك أكل الحاصر من  
من صيافته ولا يجوز لأنه يخصصها بقضي ويثني مثل هذا التخصيص في سائر النعمان ،  
ومن مدح العادة من إحصار طعام الشد البند أو نحوه من المرد أو المكاتب







(قوله وابن كان وصيا عليه قول القاص) في حاشيائنا في هذه العجالة، وسنأتي بإشارة للفرق بين هذا وبين واقع هو  
 مطرود قبل أولاد في هذا مع جمع بحرف د ش و من نون كان و يرتفع صجج، كما في (قوله شرط سرقة ص هو بعد ١١١)  
 قال الشهاب اس قسم يخرج عالو شرط البصر له خصوصية في و ب منه قولنا: دعي في و و ب شرطه قبل أولاد، اهـ (قوله  
 في مافصله الأدرعي) عبارة الأدرعي هل يحكم له حجة وثبت كان رخصا، حاصل قبل أولاد و لمدرسة هو مدرستها وما شابه ذلك  
 والظاهر تفهيمه لاقتلا المنع [ ص ١٤٤ ] وحكمه منه وشره في كان مدرسا، سنشره وكوني اليمين ثبت

[illegible]

فقوله إذ هو الحضم تغليل  
لمسئلة النظر وقوله وحاكم  
اسسه وشركه بديس  
لمسئلة التدريس ( قوله  
فيكون كالوصي ) أى  
فيبعد حكمه وإن كان  
مدرساً أو بائناً قد  
القضاء ( قوله ورد بعضهم  
الأول ) أى إفتاء العلم  
الملقى وعبرة النجعة  
بعد الحل المارة بها :  
وهذا أولى من رد بعضهم  
لكلام العلم بأن القاضي  
الح . واعلم أن هذا الرد  
يشير محمد بن الأدرعي  
لإحسان له خلافا لما  
يوهمه كلام الشارح  
كالنجعة لأنه إذا رد  
بفتاواه في رد  
المصدر للقاضي بوجه  
القضاء بدليل قوله ذو  
ولايته على موقف جهة  
القضاء تقول مع ربه  
فهذا أراد موافق للعلم على  
المع في القاصي بغير  
عنه قبل الولاية وأعم  
أيت أنه قد يتال بغير  
من مسئلة الأدرعي

ومستند العلم أن القاضي في مستند التعديل كما يقول الله تعالى في سورة البقرة وهو لا يحرر خلقه في مستند

الأذرعى ، وقد نقل الأذرعى عنه عن شرح الزوايد في مسئة الوصى الترقى بين ما يوجبكم القاضي الوصى للفقير مثلا ليس كان لأنه صحيح و بين ما يوجبكم له ليس تبعدت فلا يصح ومن ( قوله لا همة في حقه ) أى الوصى أقوى أى ومع ذلك صح حكمه وقاضي المدكور ( قوله لمن ورث موسى بمفعلة خ ) أى ناقص ورث عند موسى بمفعلة لا حرش يحكم بالسلب فهو موسى بمفعلة لدى هو وصف لموصوف عذوف كما تقرر معموث ورث ( قوله والشهادة على الشهادة ) عبارة النجعة والشهادة على شهادته .



(الصحيح) كدعية الحكماء ، والثاني لا يجوز من شأنه سهمه (ورد ) الدعي عنده من حار  
و مؤخر أو يعين بموكة أو وقف أو غير ذلك ثم ( أقر الدعي غلة أو شكل خشف لم يأت ) أو  
خلف من عمر سكرول من كانت يجيب في حاشية المحلول أو بدمية شاهد مع إرادته الخلف معه  
(وعار) الدعي (القاضي أن يشهد على إقراره عنده أو بحية أو) سأل ( الحكم ) له عليه  
(بثبت والإشهاد به لزمه) إباحته لا ذكر ، وكذا وحلف مدعي عليه وسأل لإثبات يكون  
حجة له فلا يطالبه مرة أخرى وذلك لأنه قد ينكر بعد فيفوت الحق نسحو بسبب الدعي أو  
بعزله ، ولو أقام دية بدعوه وسأله الإظهار به بتوسط رمة أف أنه مضمون بعد بدل الدية  
وإثبات حقه ، وخرج بقوله سأل ما إذا لم يأنه لامتناع الحكم للدعي فسن أن يسأل منه  
كاستناعه قبل دعوى صحيحة إلا فيم قبل فيه شهادته الحسية وصيغته الحكم الصحيح الذي هو  
الإلزام النفساني المستفاد من حجة الولاية حكمت أو قضيت له به أو أعيد الحكم به أو ثبوت  
حسمه الحق ، وعلم ١٤ قرر أنه إذا عدلت الدية لم يحرم الحكم إلا بطرف مدعي ، فادانته قبل  
لخصمه لك دافع في هذه المسألة أو قاذج ، فإن قال لا أو نعم ولم يشته حكم عنه وقوله ثبت عسدي  
كذا أو صحح دية الدله أسس حكم وإن كان من ذلك متوقف على لدعوى سواء أكان الذات  
أحق أم منه ، فإن صرح بالنسب كان حكما تعددها ومتدعيا فلا يحتاج حكم آخر من الضر  
فيها وأفاد الشيخ أنه لو قال ثبت عسدي وقف هذا على المقر ، لم تكن حكما ولكنه في معده  
فلا يصح رجوع الشاهد بعده ، بخلاف ثبوت دية كونه وإن توقفه على نظر آخر ، ومن ثم  
منع على الحاكم الحكم به حتى يصير في شروطه و جوار سمع الحكم في الدية فقطع من غير  
دعوى ولا حلف في نحو ذلك ، بخلاف بعد الثبوت لحرد فيها فإن فيه حذرا ، والأقرب حوار  
ناه على أنه حكم بقبول البينة . والحاصل أن تنفيذ الحكم ليس بحكم من البينة ، بل هو واجب  
فيه شروط الحكم عددا وإلا كان بمثابة الحكم الأول فقط ، وقد قضيت في باب هبة الله في أن  
الحكم بالوجوب والحكم بالصحة فالأول يتناول آثار لوجوده ولانها في خلاف الثاني فإنه لا  
يتناول الموجودة فقط . واعلم أن الحكم به أقوى من حيث به يسره الحكم تأنيث القائد مدبر ،  
ومن ثم امتنع على الحاكم الحكم بهذا إلا بحجة عند ذلك تحريف الحكم بالوجوب ، ولو حكم  
بالصحة ولم يعر هل سند لحجة الملك أو لا حجة حكمه على لاسد لأنه مدبر ، ثم سجد أن  
يكون محبة في قاص موثوق بدية وعنه كمثل حكم أحسن وه نعم ، بديه وذو شروطه ولا تنزل إلا  
من ذكر (أو) سأله الدعي ، ومثله الدعي عنه كما من نصرة ( أن يكتب له ) شرط من حذره  
من عنده حيث لم يكن من بيت المال (محضرا) بفتح الميم (عما جرى من غير حكم أو سحلا  
عما حكم ستحب إباحته) لأنه يذكر ويعالم عب ثبوت الحق بالشهود دون الكتاب (وبين  
يحب) توفقة لحقه ، نعم إن تعلقت الحكومة بصي أو محبون له أو عليه وحب السجن حرما ،  
وألحق هما بتركشي العذاب ونحو وقف مما يختص به ، وأشر المصنف إلى أن المحصر ما عني فيه

والكسب الحاصل للتوصي به بالصحة (قوله ما ذكر) أي من الإشهاد والحكم (قوله قبل أن  
يسأل) أي ولا يصح ذلك لو وقع منه (قوله ولكنه في معناه) أي الحكم (قوله واعلم أن  
الحكم به) أي الثاني (قوله ونحو الوقف) كالوصية وإحارة الطولية .

من تعبير الحكم بهذا  
أنه إذا حكم في نفسه  
في مختلف فيه لم يتأثر بتقص  
خلف قال الشهاب  
من حذر وصاهاه أنه بعد  
حكم بخلف يقبل ادعاءه  
ذلك الحكم لأنه لا يعلم إلا  
من حفته . قال وفيه نظر  
والذي يتحه أنه إن كان  
أشهد به قبل حكم المخالف  
ببينة يحكم المخالف وإلا  
اعتمد به أم فاشهاد  
موفق لابن عبد السلام  
من الحكم النفساني  
في رده الخلاف لأنه لا نظر  
في كلامه من حجة قبول  
قول القاضي حكمت في  
بني من غير شهادة (قوله  
حكم عليه) أي وإن وجد  
مبارك به يس لها مستند  
حرفا لأن حقيقه كذا  
في الحق (قوله لم يكن  
حكما) أي بلاء مع الخلاف  
(قوله كوقف فلان) هو  
صيغة الفعل المدعي (قوله  
ويجوز سببا حكم) قال  
في النجدة وفانديه تأكيد  
حكم الأول (قوله ليس بحكم  
من المنفذ) أي ولهذا  
لم يشترط فيه تقدم دعوى  
(قوله إلا إن وجدت فيه  
شروط الحكم) أي أن  
يتقدم دعوى وطلب من  
الحصم وغير ذلك من  
المعتبرات (قوله أن الحكم به) أي بالصحة .



واقعة الدعوى والحوار وسمع النسخة فلا حكم ، والسجن ما تضمن بشهادة على نفسه شبه حكم  
نكدا أو مئدة (ويستحب سجن) أي كنهه (إحدى) تدفع (له) الاحتم (والأخرى  
تحت في ديوان الحكم) محسومة ويكتب عليها اسم الخصم وإن لم يكتب الخصم ذلك لأنه  
طريق التذكر لو صاعت ذلك (وإذا حكم بجهده) وهو من أعنه أو بجهده مقدسه (ثم إن  
كون محكم به (خلاف نص الكتاب أو السنة) المتواردة أو لأحد (أو) فإن خلاف  
(الإجماع) ومنه ما يجب شره ووقف (أو) خلاف (قياس حلي) وهو ما يعم الأولي  
والأدوى قال التراقي أو حذف التواعد الكافية قول الجمعية أو كان حكما لا يدل عليه : أي  
قصه فلا يلزم لما سواه على ذلك من النقص في ما تن كثره من غيرهم مدية عندهم . فإن  
الشيء أو حلف المذهب الأربعة لأنها كالحلف بالإجماع (نقصه) وهو : أي أظهر بطلانه  
وإن لم يرجع إليه (هو وغيره) سحره قصه أو فسحه أو أخلله (لا) ما من خلاف قياس  
(حق) وهو ما لا يفسد الحق المتعارف فيه كقياس بكرة على البر تمام الطعام فلا يتقصه أحباله  
(والقضاء) أي حكم الذي يستعده القاضي بولائه فيما يأنس لأمر فيه بحلف مدهره  
بعدا كان أو غيره (بعد شهادته لأحد) فالحكم بشهادته كاديين شهادته العدالة لا يبعد الخلل  
باطنا لمال ، ولا لضع الخبر الصحيحين «لعل» بهحكم أن يكون الحن تحفه من بعض لا يفسد  
له سحر ما أسمع منه ، فمن قصص له من حق حية شيء ، ولا تحفه فاع أقصع به قطعة من الدر  
وغير «أمرنا بأشاع الصوهر» والله تعالى سولي أمره » سكن قال لدرى تكسر ليم لأمره  
وغيره المحكوم عليها سكاك كلاب الحرب من والدل إن قدرت عليه كانه من على الدرع ، ولا  
نصر لا ينفذه بإخته كما يجب دفع الصبي عنه وإن كان غير مكاف أما ما يأنس لأمر فيه كمدهره ،  
فإنه يمكن في محل أحرف المحدث كالمسلط على الواحد بالخدمة ، فإن ترتب على أصل كاذب  
كشهادته زور فكاذول أو صادق ، فإن لم يكن في محل خلاف الشهادتين نقض باطنا وظاهرا  
وإن كان محسوما كالحكم بشهادة الخور بعد شهادته قطعا وباطنا على الأصح ، نعم لو قصي  
قاص صحة سكاك روضة المتقون بعد أربع سنين ودية العدة أو في خيار المجلس وفي بيع  
العراس ومع التناقص في مثل وصحة بيع ثوب وصحة سكاك النعير وسكاك المتعة وحرمة  
الزناح بعد حولين وفصل مسلم بدى ونورث بين مسلم وكافر أو مسلم حسان فاسد استنادا  
لأحد الناس من غير دليل أو على خلاف الدليل قص قصوه كما ذهب إليه لأكثر من ، وحرر  
من انقضى في روضه وفتى به بولد رحمه الله تعالى (ولا يقتضي) أي لا يتصور له القضاء  
(خلاف غيره) أي طه انؤكد (بالإجماع) كما لو شهدت عمده برة برق أو سكاك أو ملك  
من يعم حرته أو سوتها أو عدم ملكه لأنه فاطح بطلان الحكم به حيثما والحكم بالباطل  
محرم ، ولا يتصور له القضاء في هذه الصورة بعلمه لمعارضته بالبيعة مع عدائها ظاهرا (ولأظهر أنه)

(قوله أن يكون الحن) أي قدر (قوله بل والقتل) ومنه من عرفت وقوع الطلاق على زوجها  
ولم تمكنها لخلاص منه (قوله إن قدرت عليه) أي ولو سمح إن تعين طريق (قوله فكاذول)  
أي كالحلف للنص الذي ينقضه أحاكم وغيره (قوله نعم لو قصي قاص) كان الأولى له أن يقول  
ونما ينقص فيه الحكم تخاضعه مامر مالو حكم صحة سكاك الح .

(قوله فيما يأنس الأمر فيه)  
بخلاف ظاهره (أي بأن لم  
يكن إنشاء بأن كان إمضاء  
لم قامت به الحجة (قوله  
(قوله الحن ببحته) أي  
أصح وعلم (قوله ما يأنس  
لأمر فيه كمدهره) أي أن  
كان إنشاء كالمسقط على  
الشبهة الآتي (قوله نيا  
فإن لم يكن في محل خلاف  
المجتهدين) لا حاجة إليه  
لأنه المقسم .



في القضي للجهل وحبوا الظاهر القوي وانورع بنا (تقصي علمه) إن شاء أي بظنه المؤكد الذي  
 يجوز له الشهادة مستندا إليه وإن استند ذلك لولايته كأن يفتي عنده بمال وقد رآه أقرصه  
 يده أو سمعه بقرته له وإن أحسن لإبراء وعبره ولو سمع دائما أقرأ مذهب فاحذر بذلك فقال مع إيمانه  
 ديه باق على عمل به وليس ذلك على خلاف العلم لأن إقراره لتأخر عن الإقرار رافع له ولا بد أن  
 صرح بمسندة فيقول علمت أنه عليك ما ذهبت وقصصت أو حكمت عليك بمعنى من ترك أحد  
 اللطيف لم يبعد حكمه ومقاس الظاهر على أن فيه تهمة ويقضي بعلمه في الخرج والتعويل  
 قطعا وكذا على من قرأ محسنة أي وسمعت على إقراره لكنه قصده لإقراره دون العلم من أسكر  
 كان قصده به ولم ير أي وحده هلال ومساكن قصي به قصدا على ثبوته بواحد أما قصي الضرورة  
 فيمتنع عليه القضاء به حتى لو قال قضيت بحجة شرعية أوجب الحكم بذلك وعلل منه من  
 مسنده لزمه ذلك فإن أسمع رددياه ومعه من كما أتى بولد رحمه الله تعالى مع بعض التأخر من  
 (إلا في حدود الله تعالى) كحد زنا ومخاربة أو مرقاة أو شرب وكذا تعريضه لسقوطها بأشبهة  
 مع يد ستره في غيره، نعم من ظهر منه في مجلس حكمه ما يوجب عزره وإن كان قضاء  
 بغيره وفديتكم بعلمه في حدود الله تعالى كما قاله جمع متأخرون كما إذا علم من مكاتب أنه ستم ثم أظهر  
 الردة فيقضي عليه بموجب ذلك قال النبي وكما إذا اعترف في مجلس الحكم بوجوب حد ومخرج  
 عنه فيقضي فيه بعلمه وكذا إذا صهر منه في مجلس الحكم على رؤوس الأشهاد أما حدود الآدميين  
 فيقتضي فيها سواء مال ووقود وحد الفان (ولو رأى) إنسان (ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد)  
 عليه أو غيره (شاهد أنك حكمت أو شهدت بهذا لم يعمل به) انقاضي (ولو شهد) به الشاهد  
 أي لا يجوز لكل منهما ذلك (حتى يشكر) الواقعة مفضية ولا تكفي بذكره أن هذا خطه فقد  
 لاحبال التروير والعرض غير الشاهد ولم يوجب حد وخرج يعمل به عمل غيره إذا شهد عنه حكمه  
 (وفيها وجه) إذا كان الحكم والشهادة مكتوبين (في ورقة مصونة عندهما) ووثق أنه خطه  
 ولم يتم عنده فيه رتبة أنه يعمل به ولا يصح عدم الدرق لاحبال الرتبة ولا يداني ذلك من الشامي  
 رحمه الله على حوار عنده للثمة لما لو لم يكتول الخصم، لأنه يعتبر في الوصف ما لا يعبر  
 في الأصل، ويؤخذ منه أنه لا يفتي بالكول في ذلك كل ما في معناه، وأما السكس أنه كان في  
 رهن قصاته،

(قوله بأن على عمل به) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصه دس على  
 آخر فأقر الدائن بوصول حقه له من الدس عدد جمعة ثم أبلغ الدس ذلك فقبل حراه الله حرا فانه  
 قرأ شحلا مع بقاء حقه بدمي وثمة أصل السهوى ثمة وهو أنه يعمل بعول الدس ويحمل قول  
 الدائن وصر إليه على أنه أقر على رسم انقضية مثلا أو إن وصافى على معنى أنه وعده بالإصال أو نحو  
 ذلك (قوله رافع له) لعل ما راد أنه متضمن للاعتراف من الدس بعدم صحة الرتبة أو معنى  
 أن ديه ثابت على أي صهره أن يحدد بعد البراءة منه ولا فالبراءة بعد وقوعها لا ترجع  
 (قوله ربه ذلك) أي علمه (قوله فان امتنع) أي من البين (قوله نعم من صهر منه الخ) هذا علم  
 من قوله من بعد قول نصف ولا يبعد حكمه لنفسه وإما حاره تعريض من أساء أدبه عليه الخ  
 ومع ذلك لا يبعد تكراره لأن ما به قصده بين الحكم وما يقتضيه عرد الدرق (قوله وكما إذا  
 ظهر منه الخ) أي موجب الحد كأن شرب حمرا في مجلس الحكم،

(قوله وإن استفادته) أي  
 العلم (قوله أبرأ مديته)  
 ومثله بالأولى ما إذا أقر أنه  
 لادين له عليه كما لا يخفى  
 وقد أخذ منه شيخنا في  
 حادثة حكما في حواشيه  
 (قوله فاحره ه لك) لعله  
 مثال (قوله رافع له) قال  
 شيخنا في حواشيه عمل  
 بالرد أنه متضمن  
 للاعتراف من الدين بعدم  
 صحة الرتبة أو معنى أن  
 ديه ثابت على أي بظنه  
 أن يحدد بعد البراءة مثله  
 وإلا فالبراءة بعد وقوعها  
 لا ترجع له (قوله حتى  
 لو قال) يعني مطلقا  
 في أي حكم كان كما مر  
 (قوله نعم من صهر منه  
 في مجلس حكمه ما يوجب  
 تعزيرا عزره) ظاهر  
 سياقه أن هذا في المجتهد  
 أيضا والظاهر أنه غير  
 مراد (قوله وكما إذا ظهر)  
 أي موجب الحد (قوله  
 ولم يرجع عنه) لكن  
 الحكم هنا ليس بالعلم  
 كما مر بغيره قريبا (قوله  
 في اللان أو شهدت بهذا)  
 أي تحمت الشهادة عليه  
 كما لا يخفى.



يكتب على ما ظهر بطلانه أنه بمن وبن مآذن ملكه ويظهر أن لا يعطى له بل يحط في ديور  
لحكم لراه كل قاص (وله الخلف على استحقاق حق أو أدائه اعتدادا على) إخبار عدل وعلى  
(حد) منه على الأرجح وعلى نحو حط مكانه ومأذونه ووكله وشريكه (مورثه رد ونق بحظه)  
بحيث اتى به أحبال رويته (وأما) بأن علم منه عدم التأهل في شيء من حقوق الناس  
اعتد صالقرية وصا ط ذلك أنه لو وجد مثله بأن لم يد على كذا سمحت به بدفعه ولم يحط  
على به وفارق ما قبلها بأن حصرها عام بخلافها لعلها نفسه (والصحيح حوار رويته لحديث  
حط) كسبه هو وغيره وإن لم يذكر كرهة ولا امتناع ولا حرمة (معتوض عنه) أو عنه غيره لأن باب  
لرواية أوسع ولحد عمد به السب والخاف ولو رنى حط شجعه له بالإذن له في الروية وعرفه حار  
اعتماده أيضا . والثاني النع إلا أن يتذكر كالتجادة .

### (فصل)

#### في التوبة وما ينبغيها

(سؤ) وحويا (بين الخدمين) وإن وكلا وما حارب به بعدد كثيرا من التوكل للمخلص من  
ورقة التوبة منه وبين حصصه جهن فيبح و رد استوب في محس أربع ووكلاهما في محس ذوب  
أو حاسا مسنوبين وفيه وكثيرهما مسنوبين جار كباخته الأذرى (في دخول عليه) بأن يأذن لهما  
وه معا لأحدهما فنفذ ولا قل الآخر (وقيام لهما) أو ركه (وسمع) دكلامهما ونظر إيهما  
(وملاقة وجه) أو ع. وه (وحويا سلاء) إن ساءا (ومحس) أن شرهما بيه على اسود أو  
يحبس أحدهما عن نفسه والآخر عن يساره أو بين يديه وهو الأولى والأولى أيضا أن يكون على  
الرك لأنه نهيب إلا أن له في حقا الأربع لأنه أستر ويبعد الرجل عنها وسائر أنواع  
بكره فلا يجوز له أن يؤثر أحدهما شيء من ذلك ولا يترجعه وإن شرف بهم أو حرية أو والدية  
أو غيرها لكسرت الآخر وبصره والأولى ترك الصدم بشرى وبصيص لأنه يعلم أن القيمة  
لأحد الشرى ولو قدم بين يديه محاصي فليس له حله بخلاف ذلك فله لحصصه أو اعتسره له أما  
إد - أحدهم فقط فلا تس أن يقول الآخر سم وعثر هـ التكلم ما حصى ولم يكن قاطعا  
لرد لذات أو يصر حتى سم فيحسبهما جمعا ويصدر دون الفصل للصورة وفهم قوله ومحس  
عدم تركهما فثنين وهو الأولى وتليه يحتمل قول الماوردي لا تسمع الدعوى وه قائمان (والأصح  
قوله مكت على مظهر بطلانه) أي فيدنى لمن ظهر له من القصة ذلك أن يفس مثله (قوله وعلى  
حط منه) أي وإن يشكر (قوله بأن حصرها عام) أي التقصير والشهادة (قوله بخلافها)  
أي المذكورات من قوله وله الخلف على الخ .

### (فصل)

#### في التوبة وما ينبغيها

(قوله ونظر إيهما) أي رد على أنه نظر لأحدهما فصدر بآخر (قوله لأنه يعلم) أي التوضيح  
(قوله ويعثر طول الفصل) وبقى ما لو عثر من التي عدم السلام بمره هل يجب عليه أن يقول  
له سم لأحكما فلا منه نظر وأقرب الأول .

### [فصل]

في التوبة وما ينبغيها  
(قوله بأن يقر بهما إليه  
على السوء) عبارة التحفة  
بأن يكون قريهما إليه  
فيه على السوء أحدهما عن  
يحييه والآخر عن يساره  
أو بين يديه استمراده  
بقوله كالشرح أو بين  
يديه أن يصكونا بين  
يديه جميعا وإن كان خلاف  
الظاهر لكن صدر عبارته  
أصوب من عبارة الشرح  
كما يعلم بتأملها (قوله وسائر  
أنواع الإكرام) معطوف  
على ما في المتن .







كان ثوبى وإمامه يسمي من كيسة لا دعوى ولا الشاهد كيسة لشهادته لتوة الإهام بذلك  
 قال يعقوب وقد بنى الشهادة عليه أعده به فنه العري ( فان قال لي بدة وأريد تحليمه فله  
 ذلك ) أنه من بورع وأقر سهل الأمر وإلا فقام السنة عليه لتشتهر حياته وكسبه ، نعم لو كان  
 متصرفا عن غيره فله وهو محجوب عنه بحججه و قدس بعدت بقامة أندية كما تحته الباقي  
 إلا أن حاج دمر يدعون من يدى من لا يرى السنة بعد الحجب فيحصل الضرر وبورع فيه أن  
 لمصلحة منه ما لا يفي ولا مع حرجه إلا من سمع السنة من الحجب بتقدير أن لا يمتصل ثمره  
 عند الأول ( أو ) قال ( لا دعوى ) و قدس لا حجة ولا علة فكل سنة تقعها رور ( ثم  
 حضره في ذلك ) ( دحض ) حجب سنة و عدم عنه محجوب وقضيته أن من ادعى عليه شرض  
 من فسكر حده من حجه من ربه فله سنة ، أو إياه قبلت كما جرى عليه الولي العراقي  
 نحو من حجب لا يكره كذا كذا فصل في الدعوى التي أتت ذلك أو ردة قبل المحلل ولو  
 كان دعوى عن ثوبى فله سنة وقد مضى من سنة ثوبى ، أو شهادتهم ولا فلا ، فان قال  
 هؤلاء آخرون حجه ثوبى فله سنة ، أو من دعوى لا يمتنع إلا أن يذكر  
 سكراته أو من كسبه سنة أو حجه رور ( أي مدعون ) ( قدم ) وجوبا ( الأسبق )  
 فان من سمع ذلك بعدل ولا حجة من دعوى عن ثوبى عليه وعلى ذلك من يعين عليه فصل  
 الحجة و تحت الدعوى أنه لو جاء مدع مع خصمه ثم خصم الأول قدم من جاء مع  
 حجه ور أن حجه الأول إن خصم من دعوى الثاني قدم لأول سنة من خصم مقرر  
 أو من جاء مدع من الثاني فلا لأن سنة الأول وقد دعوى الثاني غير ممكن لا لظلال  
 حق الأول وهو لا صورة له من حجه ، أو ما هو ظاهر وأما الكافر فيقسم عليه المسلم  
 المدعوق كما حجه أيضا وبقيه الفزاري وأما إذا لم يتعين عليه فصل فيقدم من شاء كمدرس  
 ومقت في عم غير فرض في كان في دعوى عن ثوبى أو كفاية وحج تقديم السابق ولا فقرة ( فان  
 حجب من دعوى ( أو حجه معا قرع ) دعه لم حجه ومنه أن يكذب ثوبى ثم يرفع يده ثم يرفع  
 رة رة فصل من حرج سنة سنة والأوى ثم يقدم مريض متصرف رة حجة ،

(قوله مع أو كان متصرفا  
 عن غيره) الضمير في كان  
 للدعي (قوله وورع فيه  
 بأن لحظ به معناه  
 بالدعوى) وهو أن مدعى  
 عنه في قضية المدعى  
 الأصل من وجه مدعيه  
 بحج (قوله ورع قال  
 هؤلاء آخرون حجه ثوبى  
 سماعهم) فسمعه أنه يرفع  
 يده في حجه المدعى  
 يقل هذا قدر بورع  
 يقل ذلك محتمل اعين  
 والسماح بغير مامر (قوله  
 وأما الكافر) كأنه ربه  
 أنه قدم التقيد بسم  
 كالحجة في مرجح من  
 حق أحد هذا الخبر له  
 أو أنه يرفع يده ويستأنس  
 الكلمة .

(قوله كان ثوبى) شموله لغيره ولين (قوله فأدى الشاهد بتعليمه) أي أو المدعى بذلك أيضا  
 رة بعدت إيمه سنة ( أي سنة ) (قوله لتلا يحتاج الأمر للدعوى الخ) فيحصل الضرر (قوله  
 وبورع فيه أن لا يمتنع رة رة) يرد عليه أنه ليس ذلك على إطلاقه بل قد يجاب المدعى  
 عليه كان أصل دعوى غيره و من السائب لا دعوى عليه أو نحو ذلك على ما مر بعد  
 من دعوى ور من دعوى الخ من دولة وير كان في دعوى الخ ولا يرفع عنه سنة إلا من  
 سمع سنة بعد حجب (قوله ثم رة رة) أي في دعوى (قوله وقد مضى مدة متبرأ)  
 دعي سنة (قوله و د ر حجه الأول) أي بعد من حجه أولا حجة حضر خصمه من دعوى  
 ي (قوله وأما الكافر) أنكره في أن قول مضاف وبه أردحم حصول الخ أي مسموع  
 أو حجة (قوله بقاء عليه خبر مسروق) أي ما أكثر مسموع و يؤ إلى الضرر كما تقدم له  
 عينة الكافر (قوله في غير فرض) كالحجوس من سنة سنة (قوله وحج تقدم السابق)  
 في حجة يعين حجة من شهادته من (قوله وإلا فقرة) و دعوى أن من هذا المنه فصل











(قوله فإنه مفصل لإطلاق) قال ابن قاسم قد يقال إما تكون مفصلاً لإطلاق (٢٥٣) إذا صرح بمحقق به الصلاح

مع أنه لم يصرح به (قوله)  
ومع معرفته حجة الخ (الخط)  
الصواب حذف لفظ  
معرفته فحجة في المتن  
محروور عطفًا على معرفته  
(قوله في ما سبق نصحة  
وحوار أو معاملة) أي  
أشدة حرص وهذا هو  
الذي يتأتى في المزيّن  
النصوبين من جهة الحاكم  
عليها (قوله وعم ما تقرّر)  
انظر ما مراده عما تقرّر  
وفي التحفة عقب قول  
الحذف أو معاملة ما نصه  
«...» ثم قال أما عبر  
التدريج من هذه الثلاثة  
كأن عزمه في أحدهما من  
خوشه؛ بل لا يكون (قوله)  
عدم الاكتفاء بمعرفة  
أوصاف الثلاثة (قوله)  
عدم الاكتفاء في هذه  
أوصاف الثلاثة عدم  
معرفة (قوله) بل عن  
حجة ذلك (في هذه العبارة  
قلافة والأولى حذف لفظ  
حجة (قوله كما يأتي) لدى  
يأتى خلاف هذا وأنه  
لا يثبت التوقف كما سيأتي  
انصبيه عليه وفي حاشية  
الشح أن في بعض النسخ  
هذا يدل على يجب  
يبدد وهو الذي يوافق  
ما يأتي (قوله) أما سبب  
إعادة فلا يحتاج للذكره  
هذه مكرّر مع قوله فيما مر

فيه تفصيل للإطلاق (و) مع معرفته (حرة) سؤل اليه أيا ما حقيقة (بعض من يعتنقه  
اصحجة أو حوار) بكسر أوله أفصح من صمه (أو معامد) بعد شهادته عند عمر ابن قيس ثم  
لا تعرفكما ولا يعرفكما ثانياً من يعرفكما ثانياً رجل قال له عمر كذب تعرفهم  
قال بالاضح والامانة قال حسن كذبت حراً ثم تعرف صاحبهما و... ومذبحهما ومذبحهما  
قال لا قال هن عاميهما مبدء لمراميهما التي تعرفهما ثانياً رجل قال لا قال  
هل صاحبتهما في السفر الذي يسفر عن أخلاق رجل قال لا قال وثقت لا تعرفهم نعم من  
يعرفكما ويقبل قولهم في خبرتهم بذلك . والمضى فيه من أساليب الحديث حبيسة ثم ولا بد  
من معرفة الزكي حال من يزكيه وهذا كما في الشهادة بالافلاس وعلم مما تقرر عدم لا كفاء  
معرفة الأوصاف الثلاثة من مبدء قريظة كمدحوا شهر بن وهب عن حمزة ذلك اسمه عند الله  
عنده من يحرم صمه وتلقى ابن الزمعة بذلك ما كرر ذلك على منعه مره بعد أخرى حدث  
يخرج عن حد الوثوق وخرج من يمدحه من يحرمه فلا يشترط حرة مبدء لاشترط تفسير الخرج  
(والأصح اشتراط نطق شهادته) من ارزكى كفيه الشهاد . والسائل لا ركني أمه وتحتن وهو شار  
(وأنه يكنى هو عند) قوله تعالى . وشهدوا ذوي عدل مسك . وثائق العدد قد اشهد أنه عند  
قد أثبت العدلية التي اقتضتها الآية (وبين بره على) حوار أن يكون عدل في شيء دون  
شيء (ويجب ذكره في الخرج) كراهة وسرقة وإن كان مقبلاً للاختلاف فيه بخلاف سب الأهلين  
ولأن الخارج يثبت لنفسه معرفة نفسه عن . أمه والمعدل كأنه يقول لا أعرف في ذلك بيان  
ولا يحسن ذكره . فانه وإن أعرد عنه مسئول فهو في حقه فرض كفاية أو عين مختلف  
شهود الر . بقصوا عن الأربعة فأنهم قدوة لأهلهم ممدون في الأمر فهم مقتضون ولو عد  
به مخرباً اقتصر على واحد بعام خاصة لا أكثر منه بل قال ابن عبد السلام لا يجوز حجه  
بالأكثر لاستعانة غيره بالأصغر من من سمعه عدل سكن بحر الواجب عن الاحتجاج به  
في أن يحدث عن ذلك الخرج كما نفي لمسبب المدة ولا تحتاج له كراهة كثرة أسندهم وعبر  
عنه . قال جمع من المتأخرين ولا شرط حضور ركني والمخروج ولا اشهاد في حقه أي في  
حكم بالخروج والعدلين حتى لا يضمن ثم كفت بهم شهادة الحسنة . ولا بد من سمعه مبدء  
لإحصاء لبأني بدافع أمكنه (وهو مبدء) أي خارج (منه) ليجوز له والباع ليجوز مبدء  
(والاستصانة) عنه في محرمه ومن لم يبلغ أو روعه من ذلك أعمال التواريخ الأولى ولا  
يخبر عتماد عدد قليل . بل أن يشهد على شهادتهم ووجد شرط الشهادة على الشهادة في الآية  
ذكر ما يعتمد من معاشة وتكويها وحال أحدهم وهو لا يشترط نعم وثبتهما وشه  
الأقل لا وهد أو حه (ويقدم) الخرج (على السعدن) لريده عدم الخرج (قال في  
المعدل عرف سب الخرج وثاب منه وأصلح قسدم) زيادة علمه وقاد يقوه وأصالح عنده  
الاكفاء بذكر الشهادة . ولا يلزم منه قبول شهادته لا بشرط مضي مدة الاستبراء بعده  
كما يأتي فهو تأسيس لأن كد سكن ظاهر كلامه لا كفاء بمجرد قوله وأصلح وليس مرد  
(قوله الذي يسمر) أي يكشف (قوله ويص عن حرة ذلك استصانة عدلته) هي قوله اصحجة  
أو حوار أو معامد (قوله لكن يجب التوقف) وفي نسخة لكن يتوقف عن الخ أي بده أحدا  
مما يأتي له .

بالتحالف سبب التعديل لا يقبل إلا معنى دس تحالف سبب التعديل فإنه ليس بخلاف فيه لأننا نقول هذا خلاف لواقع كما لا يخفى (قوله أو لتساع  
لنحو قوله) المصدر مضاف لقاعبه (قوله لأشراط معنى مدة الاستعداد) أي ودكر أنه لم يقيد ذلك أي باعتبار مقصود المصنف.



بل لا من ذكره حتى يكلفه ذلك من غير مخرج وإلا لم يحتج إلى ذلك وكذا يقسم التعديل  
حيث أرحت السينان وكانت سنة المعدل مشفرة قال ابن الصلاح : إن علم تعدل حرجه ولا  
فيحتمل اعتداده على حاله بل مخرج قول القاضي ولا توقف الشهادة به على سؤال الحاكم لأنه  
سمع فيه شهادة الحصة ونصيبته أن المعدل كذلك سمعها فيه نصا ونقل قول الشاهد قبل الحكم  
بشهادته أنا مجروح أو فاسق وإن لم يبين سبب المخرج حلالا لاروحي وغيره ، نعم يدعي أن محله  
فما لا يعد عادة عامة بأسباب المخرج وما في شرح مسير من توقف الحاكم عن شاهد حرجه عدل  
ولا بين السبب صريحه على ذلك الموقف من قويت الرواية لاحكام المصالح القادح فان لم يتصح  
حكم ما يأتي من عدمه عتبار رتبة الاستدلال ( والأصح أنه لا يكفي في التعديل قول المدعى  
عنه هو عدل وقد غلط ) في شهادته على ما مر أن لا ينهزم حق له تعالى ولهذا امتنع بحكم  
شهادة فاسق وإن رضى الخصم ، وبما لا يكتفى بذلك في الحكم عليه لا في التعديل وأنس  
شيء ، وقوله غلط ليس بشرط وإنما هو بين لأن ! كاره مع اعترافه بمداه مستتر ليستنه  
للعدول وإن لم يصرح به ، فان قال عدل فيها شهد به على كان إقرارا منه . ويسد للحاكم  
شركة الشهود عند اربابهم منهم ويسأل كلا و يستقصي ثم يسأل الثاني كذلك قبل اجتماعه بالاول  
ونعم مما علب على ظنه . والأولى كون ذلك قبل التركة ولا يلزمه ذلك وإن طسه الخصم ،  
ولا يلزم الشهود إحاسه من إن أصرروا ربه بحكم شروطه ، ولا عبرة رتبة محالها ونو قال  
لا داعي لي ثم قام سنة على إقرار المدعى بأن شهادته شرع الحرج مثلا وقت كذا ، فان كان بينه  
وبين الأداء دون سنة ردًا وإلا فلا ولو لم يعين بالشرب وقتنا مثل الخصم وحكم عما بقصيه بينه ،  
فان امتنع من التعيين توقف عن حكمه . ونو ادعى الخصم أن المدعى أقر سحوقه متى  
وأقام شاهدا ليحلف معه من على ما لو دل بعد به شهودي فسقة والأصح بطلان بيته لادعواه  
فلا يحكم الخصم مع شهادته لأن العريس المدعى في البسة وهو لا يشك شاهد و بين ولو شهدا بأن  
هذا مسكه ورثه فشهد آخران أنهما ذكرنا بعد موت الأب أهمالهما شاهدين في هذه الحادثة أو  
أنهما ابتاعا الدار ردًا وما في الرواية مما يؤم خلاف ذلك ليس بمبرر .

(قوله يظهر محله) في نسخة  
بدل هذا يجب محله .

(قوله ولا توقف الشهادة به) أي بالمخرج (قوله و يظهر محله على ذلك الموقف) يشمل هذا  
مع قوله السابق فإن لم يكن معه لم يقل لكن يجب التوقف الخ ثم رأيت في بعض النسخ  
إسقاط قوله السابق يجب (قوله ولو لم يعين بالشرب وقت) أي بعبه ، وبه غير حجج (قوله وما  
في الرواية) أقول : الصانع ماق الرواية كما تقدم للصف من أنه لو قال لا بيته لي ثم أحضره  
فت لأنه راع لم يعرف له بيته أو نسي أو نحو ذلك فكذلك البسة هما يحصل أهمال حين قوما  
لسايت هذين في هذه القضية يا



(قوله وتمكنه) أي بعد  
حضوره (قوله وليس له  
سؤال القاضي) قيده  
في النجعة بالقاضي الأهل  
وأسقطه لشرح لعدم قصد  
المراجع (قوله واعتصره)  
أي الدليل أيضا (قوله)  
واتفاقهم على سماع البينة  
عليه) أي بعد سماع  
الدعوى عنه في حضوره  
كما هو ظاهر (قوله وإن  
اعترضه) أي اعترض  
اشتراط علم القاضي بالنية  
كما هو صريح السياق لكن  
الواقع أن البلقيني إنما  
نارح في اشتراط علم المدعي  
بها بل وفي وجودها حينئذ  
من أصلها كما يعلم من  
حواشي والدال شارح (قوله)  
أو تمكنها) هو بالرفع أي  
وحدث تمكنها وليس صورته  
أن تسمع إقرار الغائب بعد  
وقوع الدعوى (قوله وهو  
الأوجه) انظر هل هو  
راجع لاعتراض البلقيني  
أولما قبله فإن كان راجعا  
لاعتراض البلقيني فكان  
يسفي حلف لفظ إن من  
قوله وإن اعترضه الخ (قوله)  
وأنه يلزمه تسليمه الخ)  
صرح بعد مع قوله فيما  
معر يدة شروط أخرى الخ  
أن ذكر لزوم التسليم  
والمطالبة من الرائد على  
الشروط الآتية وليس  
كذلك .

## (باب القضاء على الغائب)

عن انس أو المجلس لتور أو تعبرر مع ما يذكر معه (هو حائر) في كل شيء سوى عقوبة الله  
بما كان الغائب في غير عمره للحاجة ولمسكه من بطلان لحكم عليه ناشت طاعن  
في السنة نحو وصى أو في الحق نحو أدء وليس له سؤال القاضي عن كيفية الدعوى لأن تحريرها  
فيه ، نعم إن سجدت فيه القدر ، بداهه مطبل لها كما هو ظاهر ولأنه صلى الله عليه وسلم قال بعد  
مرقة أني سفيان رضى الله عنهم ، شكك له من شحه « حدى من ماله ما يكفيت وولدتك  
المعروف » فهو قصده عليه لا يقته وإلا لقن لك أن تحدى مثلا ، وردة في شرح مسلم « أنه  
كان حاصر بمكة غير متوار ولا متعز لأن وقعة في فتح مكة لما حصرته هدا للبيعة وذكر  
صلى الله عليه وسلم فيها أن لا يفرقن قد كرت هدا ديك ، وعرضه غيرة أنه لم يحفظ ولم يقدر  
لحكموم به لها ولم تحرر دعوى على ما شرطوه ، ولديك الواضح أنه صح عن عمر وعنه رضى الله  
عنه القضاء على الغائب ولا يحتاج من الصعدة وهاهم على سماع البينة عليه فالحكم منها  
ونقياس على سماعها على ميت وصغير مع أنها تحجز عن دفع عن الغائب وإنما تسمع الدعوى  
عليه بشروطها الآتية في سماعها مع ريدة شروط أخرى منها أنها لا تسمع عليه إلا (إن كانت عنه)  
حجة بتمامها الحكم وقت الدعوى على مدل عليه كلاءهم وإن اعترضه البلقيني وحقر مذهبها إذا  
حدث بعدها علم البينة وتمتعها ، وهو الأوجه . ثم إن الحجة إما (سنة) ولو شاهد وعيها فيها  
يقضى فيه سماع وإما علم القاضي دون ما عساه لتعذر الإقرار واليمين المردودة (وإدعى المدعى  
حجوده) وأنه يلزمه تسليمه له الآن وأنه يطالبه بذلك

## (باب القضاء على الغائب)

(قوله وتمكنه) أي لدعى عنه (قوله عن كيفية الدعوى) أي الأولى وقوله لأن عمره  
إليه أي القاضي (قوله واعتصره) أي القول بأنه قضاء (قوله والقيس على سماعها) اعتصم على  
قوله القضاء (قوله ولو شاهد وعيها) هل يجب مع هذه اليمين بين الاستسهار أم يكفي ما الأقرب  
الأول . ثم رأيت الدميري صرح بذلك حيث قال ما نصه فرع يجوز القضاء على الغائب شاهد  
وعين كالحاضر وهل يكفي يمين أم يشترط يمينان أحدهما لتكبير الحجة والثانية لئى لمسقط  
وجهاً أصحهما الثاني اه ويصرح به بقائه الشرح للئى على إسلامه في قوله الآتي ويجب أن يحلفه  
بعد البينة قال الظاهر منه أن اللام للعهد وأن المراد البينة الثالثة في قوله ها إن كان عليه بينة  
وقد شرحها الشرح كما ترى بقوة وله شهدا ويجب أن اجمع بين العاتين فإد أنه لابد من يمين  
ثانية للاستسهار بعد لئى مسكه للحجة وهب فرصة في الدئ ، ثم قال ويجري في الصى والمخون  
وزاد الشارح الميت وبين المراد من قوله ويجريان بقوله أي الوجها كما قبلهما من الأحكام ، وهو



(فإن قال هو مقر) وما أهم البينة استظهارا بحده أن مسكر أو ليكتب بها القضي إلى قاضي  
 يد العتب (لم تسمع دمه) وإن دل هو مسمع وذلك لأنها لا تقام على مقر، ولا أثر لهوله  
 بحده أن مسكر خلافه بالقبلي، ويؤخذ منه عدم سماع الدعوى على نائب توديسة المدعى في بده  
 لا تسمع، الحاجة لذلك لكون التودع ممكنا من دعوى التالف أو الرد، وما تخشاه العراق من سماع  
 الدعوى بأن له تحت يده ودبسة وسماع بيته بها لکن لا يحكم ولا يوفيه من ماله، إذ ليس له  
 في دمه شيء ومن ثم لو كان معه بينة بإبلاغه أو نفيه عنه بتقدير سمعها وحكم ووفاه من  
 ماله لأن مدعى حشد من حرم الدور، قال، وإب حو، ذلك لأجل حدود التودع وتعتبر  
 البينة فصطها عند القاضي بإفتقار لديه وبشهادة على صفة شوب ذلك يستعفى بإقامتها عند  
 حدود التودع إذا حضر لأب قد تعذر حيث مضي على ما حرر إليه شيخه الديني من أن محدة  
 إسكارة مسوع لسماع الدعوى عليه، ويستثنى مبدد، كان له نائب عين حاصره في عمل الحاكم  
 الذي وقعت عنده الدعوى، ولو لم يكن بيلده وأراد إقامة البينة على ديبته ليوفيه فسمع البينة  
 وإن قال هو مقر، وما استثناء البينة من أنه لو كان من لا تشمل إقراره بده أو يحسبه لم يسمع  
 قوله هو مقر من سماعه أو كانت بينه شاهدة بإقراره بده بقول عند إرادة ملاحظة دعوه  
 بده هو مقر إلى تكديا إلى سنة مسوع في ذخيره (وإن أنسى) ولم يتعرض لحدود ولا إقرار  
 (فالأصح أنها تسمع) لأنه قد سمع بحدوده في غيبته وتحتاج إلى إثبات لحق فتجعل غيبته  
 كسكوته والذي لا يسمع إلا عند انصراف لحدود ولأن البينة يجب بحسب الحال عند (و)  
 الأصح (أنه لا يلزم القاضي حسب مسعر) منع الحجة أشدده (يسكر عن العتب) ومن  
 في معناه مما يأتي لأنه قد يكون مقرا فيكون إسكار المسكر كذبا، نعم يستحب بده كما صرح  
 به في الأثرار وعسره، والثاني يرمه لكون البينة على إسكار مسكر (ويجب) فيما إذا لم يكن  
 مدعى وكذا حضر، سواء أكانت الدعوى مدس أم عين، ثم تصح عقد أم إقراره كان حال  
 العتب على مدس له حضر فاذعى إقراره لأجل الدعوى أنه مكره عليه (ثم يحكمه بعد البينة)  
 ومعه لها (ثم لحق بات له في دمه) إلى أن حيايت بالحكم عليه لأنه لو كان حاضرا لم يما  
 ادعى ذاه أو إقراره أو يحسبه، ولا بد أن يقول مع ذلك وأنه يرمه سلبه إلى لأنه قد يكون  
 عليه، ولا يرمه تاديه لأجل أو يحسبه وسدده كما قاله النقيب في هذه، لا يأتي في الدعوى عين  
 بل يحلف فيها على ميسر بها وكذا يحسبه لإقراره كاشي، واعتبر أن يتعرض مع الشبوت وبروم  
 التسميم إلى أنه لا يرمه أن في شهوده فادعى في الشهادة مفسدا أو بينة للعتب كفسق وعداوة وتهمة  
 بده على الأصح أن المدعى عليه لو كان حاضرا وصاح بخلاف المدعى على ذلك أحيب ولا يثبت الحق  
 متأخر هذه البينة،

(قوله أو ليكتب بها) الطر  
 هو معطوف على ماذا (قوله  
 في المتن وأنه لا يلزم القاضي  
 نصب مسخر) هو معطوف  
 على الخزاء مع قطع النظر  
 عن الشرط واعتبر هل  
 مثل ذلك سماع (قوله نعم  
 يستحب بده) انظره  
 مع البينة قبله (قوله وطاهر  
 كما قاله النقيب أن هذه)  
 أي مالى المتن (قوله مطلقا  
 أو بالبينة للعتب) ظاهره  
 أنه يكتب منه أحد هذين  
 والظاهر أنه كذلك  
 تنالهما كما يعلم بالناس

صرح في أن أراد بالبينة في مسائل السلات ما يشمل الشاهد والمعين كالدعوى على العتب، وأنه  
 حيث كانت البينة شاهدا مع عين فلا بد من عين بينة للاستظهار كما مر (قوله فإن قال هو  
 مقر) أي وهو عين بصر إقراره كما يأتي (قوله ويؤخذ منه) أي من قول مصنف هو مقر  
 (قوله من أنه لو كان) أي العتب (قوله في ذخيره) هي قوله أو كانت بينه شاهدة الخ (قوله  
 كما صرح في الأثرار) أي وسعى له أن يودي في إسكاره على العتب (قوله بل يحلف فيها على  
 ميسر بها) أي كأن يقول والعين باقية تحت يده يرمه سلبها إلى الخ (قوله ولا يثبت الحق متأخر  
 هذه) أي عن البينة التي وقعت فيه الدعوى.











(قوله أول بحكم) هذا الاسم جمع معه بقدر ما ليس الآتي ليس من حده إياه الحكم من (قوله ثبت بها الحق) الأولى حذفه - لاشو - إلا بعد المعدل ومن هو في جمعه وهو خرج ٣٠٠ (٢٥٩) أي ثبت أن بحكم كما يسم

[illegible]

وعنوانه وقيل حتمه بقرؤه هو أو غيره تحصيله مع ، ووجه وجعل حتمه هو بالاء أو وحدة بعد التثنية كما لا يخفى فكأن الشارح ظن أنه بالياء ابتداء من تحت وأنه قول مقاص لما مره من غير أنه مع أنه لا يفتقر ذكر مقابل وإمع سقطت عبارة التحفة برمتها لزيادة العائدة .







(١ - حكم) وجوباً ورفع في سبها (بما لم يحد) لسبب المكروب له عن عداسها وسبها حتى  
 حكم ١٢، وبحث الأديبي عن بعدتها إذ علي أنه ليس في له المكروب إليه من يعرفها (وعد)  
 بأن عدلها (فالأصح جواز ترك التسمية) ولو في غير مشهورى العدانة كما قصده إصلاقيهم لكن  
 حصه ١٠٠٠٠٠٠٠ عن م شهرها وديك كتمان تعدس الكائن إياها كما أنه إذا حكم سعي عن  
 تسمية اشهود، ثم إن كانت شاهد و... أو غير مردود وحسب سبها لأن إياها قد يصل من  
 لأرى قبولها وحكم بالعلم، ولو ثبت الحق بالإقرار مرة ثانية، ولا يحرم ثانية عدسه فصول الإقرار  
 لا سقوط بدعوى أنه على رسم أعداء فطر... حتى حصه قد ذهبت فوجدت بالإقرار، ومقابل  
 لأصح المبع لأن الآخر إنما تعني بوجه وسبها محبسة من تملأ يرى الجسد بقولهم ولا حاجة  
 في هذا إلى توصف المتعنى (والمكاتب الحكم تعنى مع قرب السبقة) وعدده (وسبع) لعدة  
 لأقس على لصحيح لافي مائة قول شهادته على شهادته) فمفسر من الحكم وهي فوق مسافة عدوى  
 الآمية لسهولة إحصار الحاجة مع اقرب وأحد في المطلب من ذلك أنه لو تعذر إحصاؤها مع تقرب  
 لنحو مرض قبل الإتهام، وأما في المسافة فما بين القصر من لا يما على تعنى اسمى وأمره،  
 والمتعة قبول ذلك من الحكم.

### (فصل)

في غيبة المحكوم به عن محاسن الحكم سواء أكان محل ولاية الحكم ذكراً أو أنثى في ربحه  
 انماصة لها، ولا فرق فيما ذكر في حضور المتعنى عليه وعده

إذا (ادعى عينا غائبة عن البلد) وإن كانت في غير محل ولا بد كدس (بأن من شاهده كذا  
 وعدد ودرس معروفات) بالشهره أو تحديد الأول (جمع) ١ حتى (١٠٠) وحكم ٣) عن حاشه  
 وعاد (وكتب إلى قاضي له بدل لاسمه بدمعى) كما سمع السنة وحكم ٣، على العاد في مرس  
 وعاد عبر العاقول على خلاف العادة لأكثر من كدس بدمعى - مسح لله ملى السموات وم  
 في لأرض... بدعوى أنه خلاف الصواب،

(قوله أو عينا مردودة) في ماضى مر في القصة، على العاد مثل عن بين مردود في بدعوى  
 على العاد كيف تصورها ١ فثبت تصورها إذا كل لدمعى حاشه وردت المنس على تسمى  
 ثم عاد والله أعلم، ثقول وتكون صورته بما لو ادعى على نائب ولم يكن للدمعى مئة وقتها  
 بما يأتي بعد قول انصف في الفصل الذى لا يواريه أو تعذر من أنه يجعل العاد كما كل  
 فيجذف المتعنى بين الرد (قوله ولو ثبت حق بالإقرار) أى سبها شهد على قرر العاد.

### (فصل)

في غيبة المحكوم به عن محاسن الحكم

(قوله ولهذا أدخه في الترجمة) وهي قوله كتاب القضاء على العاد (قوله أو تحديد الأول)  
 أى العقار.

(قوله إليها) انظر ماموتيه

(قوله والحكم بالعلم) اعلم

أن هنا سقطا في النسخ

وعبارته التهمة وحكم

العلم قال بعضهم لأصح

أن له نقله وإن لم يبينه

وفيه طرأ اختلاف العلماء

فيه كالذى قبله انتهت

وفيما نظر به في التهمة نظر

ظاهر لافرق الواضح بين

الحكم الذى قد تم وارتفع

به الخلاف وبين مجرد

الثبوت اللهم إلا أن يكون

المخالف لأبواه حكماً

معتقاً به بحيث يجوز له

قصه من راجع (قوله ولا

حاجة في هذا) أى فيما إذا

كان لإتهام مجرد سماع

المدعى

### [فصل]

في غيبة المحكوم به

(قوله ولهذا أدخله في

الترجمة) أى في باب القضاء

على العاد، وقد كتب

الشهاب ابن قاسم على

هذا ما لفظه بتأمل فأشار

إلى التوقف في هذا

الكلام







لم يشهدوا بعينه (فعلى المدعى مؤنة الرد) كإلهاب ظهور عديه وعليه مع ذلك أحده ناك  
 ستة إن كان له مصلحة لأنه عظم، على صاحبه غير حتى ومقابل الأظهر أن القاضى يبعثه لمدعى  
 ثم يقتض منه ثلثين ونصه عند عدل أو يكتمه بانحرف من سدد المال وبن خلال البيع  
 وإلا فهو صحيح ويسمى ثلثين لمدعى عليه وهذا مع تولد الدعوى له مصلحة كأن يبيع الأصول (أو)  
 رضى عينا (عامة عن الناس لا أحد) أو قربة من الله وسهل إحصاها كما قاله الأذرى كاب  
 الرفعة في المطلب حيث قال العائنه عن اليد بمسافة العدوى كالى ناسد لأشرا كهم في وجوب  
 الإحصار والقاضى لا يعرف عينا وأست مشهورة بناس (مما يحصر ما يمكن) أى يتسرع من  
 غير كبر مثقة لا تختمل عادة كاهو واضح (إحصاره يشهدوا بعينه) ليسر ذلك أما غيره الذى  
 لم يشهر كعقار فيجده ويصف ما يعسر إحصاره ويقيم القيمة بمحدوده أو صفاته أو يحضر القاضى  
 دعيه أو يثبته ولا يشهدون هناك لعدم الحاجة لحلافه فى المانة عن الله فإن من الشهود يعرف  
 عنه فقط نعين حضور القاضى أو يثبته بتبع الشهود على عيه فإن كان هو المحدود فى لدعوى  
 حكم ولا فلا وفى مثل ومثبت وكل ما يعسر إحصاره يخصر هو أو يثبته كما ذكر وأما ما يعرفه  
 القاضى فإن عرفه الناس أيضا قد لحكم به من سدد إحصار وإن احصر به الدعوى فإن حكم  
 بطلانه بعد أو ما يثبت فلا لأبى لا يسمع بالصفة كما قال (ولا يسمع شهادة صفة) لعين عامة عن خمس  
 حكم لعدم الحاجة بهم من شهود ستة بقرار مدعى عنه باستلانه على كذا ووصفه الشهود  
 سمعت وقما يد من يسمع يؤمر بإحصارها لتسمع البصة على عينا وي سمعت فى العائنه عن الله  
 بالحاجة فيها كما مر وعم بما تقرر فقول الشهادة على العين وبى ثابت عن الشهود بعد التحمل  
 وهو كذلك خلافا من اشترط ملازمتهما من التحمل إلى الأداء (وبذا وجب إحصار عين)  
 هندية عين بهذه الصفة لكنها غائبة غرم قيمتها للحيولة (أو) ليس سدى على شهادة الصفة صدق  
 بيمينه) على حسب حو به لأن الأصل معه (ثم) بعد حلف المدعى عليه (للمدعى دعوى القيمة)  
 فى الموقوف وثلث فى مثل لا يحال فيها هكت (فان سلك) لمدعى عليه (حلف المدعى أو أهم بية) وب  
 العين أو صوفة كانت بيده وبى قات لا علم أنها ملك مدعى (كأن إحصار) يشهد الشهود  
 على عيه كدسى (وحس عليه) لا متسعة من حو (رمة ما لم يبين له عدل فيه) ولا يصدق إلا بإحصار  
 بوصوف (أو دعوى تلف) له مع احلف عليه وحيلند فشح منه البصة أو امن وقيل دعواه  
 وإن باقى قوله لأول الضرورة، ثم وأوصاف التالف إلى جهة صهر بطول مدة ما ثم يخلف على  
 التالف بها كالودع كما يحثه الأذرى (ولو ثبت) على من سمعت العين فبدعى قيمة ثم لا) الأصح  
 أو (فيدعيها فقل: غصب منى كذا فإن بقى لرمه ردة ولا قيمته) فى الموقوف ومثله فى مثل  
 (سمعت دعواه) وإن كانت مرددة للحاجة ثم إن أقر بشئ فذلك وإلا حلف أنه لا يرمه ردة  
 ادعين ولا يندب وإن سلك حلف المدعى كمدعى كاهو موصى حكلامهم (وقيل) لا يسمع دعوه  
 للرد (بى يسمعها) أى العين (ويجده) عينا (ثم يدعى القيمة) إن كان متقوما ولا

(قوله والقاضى لا يعرف الخ) ليس هذا من كلام  
 المطلب بل هو من كلام  
 الشارح تقييدا للثن (قوله)  
 ولا يشهدون هنا بصفة  
 لعدم الحاجة) هذا فى  
 مسألة الثن مع أنه سياتى  
 فى قول المصنف ولا يسمع  
 شهادة بصفة فاللائق  
 الصرب على هذا (قوله)  
 فإن قال الشهود إننا  
 نعرف الخ) راجع لقوله  
 أما غيره الذى لم يشهر  
 (قوله وفى ثقل ومثبت  
 الخ) لاحاجة إليه لأنه عين  
 ما قبله (قوله وأما ما يعرفه  
 القاضى) هذا معهوم قوله  
 البار والقاضى لا يعرف  
 عينا الخ فهو بما يسم  
 إحصاره (قوله وإن  
 عابت عن الشهود) لا يحى  
 نه يسمع تقييد هذا بغير  
 لذيات أما هى فلا حفاء  
 أنها لا تتأق الشهادة على  
 عينا إذا احتاج الأمر  
 إليه إلا معص اللازمة  
 المذكورة إدهى مجرد  
 عدم عن الشهود تنهم  
 عليهم لعدم شئ يميزها

(قوله فإن حكم بطلانه) أى إن قلنا بحكم بطلانه من كان محمدا (قوله غرم قيمتها) أى وقت  
 طلبها منه لا أقصى القيم فيما يظهر .



فمثل (ويحرران) أي الوحران (فيمن دفع ثوبه لدلال لبعده فحده وشك هل باعه فيصير  
 الثمن أم ألقاه) يطلب (قيمه أم هو باق فيصير) فمن لأول لأصح سمع دعواه مبررة  
 بين هذه الثلاثة فيدعى أن عليه رده أو ثمنه إن باع وأحده أو قيمته إن ألقاه ويحلف الخصم  
 بما واحدا أنه لا يبرمه تسليم الثوب ولا ثمنه ولا قيمته فإن رده حلف المدعى كما ادعى ولا كاف  
 المدعى عليه البيان ويحلف إن ادعى الثمن من رده حلف المدعى أنه لا يعلم الثمن ثم يحبس له  
 (وحيث أوحسا بالإحصار فثبتت للمدعى استعرت مؤسرة على المدعى عليه) لأنه المحرج لذلك  
 (وإلا) من لم تثبت له (هبة) أي مؤنة الإحصار (ومؤنة الرد) للعين إلى محلها (على المدعى)  
 لأنه المحرج للمعسر وعليه أقصى أجرة مثل مائة الكائنة إن عاتت عن البلد لا الخامس فقط وقد وثقتها إلى  
 أن تثبت في بيت المال ثم يفرض ثم على المدعى . واعلم أنه لو غاب شخص وليس له وكيل وله  
 مال وأنهى إلى الخاكة أنه إن لم يبعه احتسب معضمة لزمه بعه إن تعين طريقا لسلامته وفي فتاوى  
 القفال أن مقاصي بيع مال له تسعة أو قيمة إذا احتاج إلى ثقة ، وكذا إذا حلف فوته أو كان  
 الصلاح في بعه وذا بحاله بالثقة وإذا قدم لم يقصص بيع الخاكة ولا إجاره وإذا أحرر بعث ماله  
 ولو قبل عينته أو كجحد مدسه وحشي فبسه فلا يحبس من يذعيه ولا يسره وديعته وفي الأدرعي  
 فيمن طالت عينته وله دين حشي بعه من الخاكة يحبس من يسوقه ويسق على من عليه مؤسرة  
 وقد ساقص كلام الرافعي والمصنف رحمهما الله في المأنت من دين وعين فبشهره في موعده مع  
 الخاكة من قصصهما وفي آخر حوارهما فبسه وفي آخر حوارهما في العين فقط وهو أقرب لأن بقاء  
 الدين في الثقة أحرر منه في بد الخاكة لصعوبة أمسه من غير ضرورة ومرة في الفليس عن الفرق  
 أن محله إذا كان مديون ثقة ملبثا . وإلا وح أحده منه وبه يأنه مادكرناه عن القفال  
 والأدرعي . والخاص أن لأوجه أن ما عتب على البطل فواته على ما نسكه لعاس أو جحد أو فسخ  
 يجب أخذه .

(قوله في بيت المال) أي  
 بما نأيد دليل عطف القرض  
 عليه فليراجع (قوله أو  
 كان الصلاح في بيعة) شمل  
 محو ردة ورع والظاهر  
 أنه غير مراد

(قوله إن ألقاه) أي أوقف في يده بتصوير (قوله فإن رده حلف المدعى كما ادعى) أي وعاه  
 فبدا بمره أي ادعى عليه من الأمور الثلاثة فيه بقاء والأقرب أنه يحبس ويقتل منه ما بين به  
 (قوله ثم يحبس) أي المدعى عليه (قوله وعليه أقصى أجرة مثل) أي فواحة أجرة مثله  
 كأن كانت مدة الحصور ولرد شهر أو مائة في بعضها عشرة وفي البعض الآخر عشرون فإنه  
 يحبس عليه ثلاثون ومقتضى قوله أقصى أجرة المثل حلاله فليأمل (قوله وثقتها) مسداً حره في بيت  
 المال (قوله في بيت المال) ظاهره أنه مؤناته وقياس ما بعده أنه قرض (قوله ثم يفرض) ظاهره أنها  
 حيث تثبت في بيت المال تكون تبرت (قوله وشيء) أي الخاكة (أي اتفق أن شخصاً من أهل محله  
 أحرر الخاكة بذلك ، ويسمى وحبوب ذلك على سبيل الكفاية في حق أهل محله (قوله وفي  
 فتاوى القفال أن للقاضي) قصده حوز ذلك وقياس ما قبله في وحبوب (قوله ولا يجاره) أي لأنه  
 مأمور بفعل ذلك شرعاً قبل تصرفه بمره صرف وكن ذلك (قوله وإذا أحرر) أي القاضي  
 (قوله وأتق الأدرعي ومن طالت عينته) قصده أنه لو عتب ورث من تحب عليه بقتهم بلام من  
 لا يجوز للقاضي قبض شيء من دمه ليصرفه على غيره ولو قبل بوجوبه رعاه بصحة من حب  
 نقمهم عليه لم يكن بعيداً .



عينا كان أو دبر وكذا يوجب من العين في يده فمعه من أو يحود وما ذكرنا كذا في  
العين دون العين وعن ذلك في خاص أمين كما عرفت من في عدة وقد أثنى في تحب أنه يرمي إلى  
فصل دين من حصر مجمع من فوهة في غير والعاب مثله ولو لم يكن شخص ومرة في حصور وفيه الحكة  
لزمه طلب وقصص جميع ماله من عين ودين

### (فصل في)

في أن من يحكم عليه في عهده وما يدرك معه

(المراد الذي لا مع) لا عوى و(الدية) عليه (ويحكم) منه من بمدة بعدد (المسبوبة) إحصار  
المراد وقصة كلامه أنه أو حكم على نائب من كونه حيتما تنبأه في سنة من صدر عنه  
وهو كذا في دعوى أن من كونه الدية المحسوبة وسبغ في ذلك في صبي أو محمول  
أو عليه من كونه ولا قدم له في وقت ومدة كاتت أو تمت في مع من كونه  
المراد عسرى لم يكن كونه ولو لم يكن في ماله من كونه في سنة من كونه  
لكن من صلاته من كان له من مؤخر من كونه لا لا لأن من يارمه وقاؤه حالا انتهى وإما  
يسلم له ذلك في الحال إذا كان معسر لانه لا يسع أو يملك من كونه في مع مع  
لو ظهر له الحال قبل التصرف أخذنا مما عرفت في "من ولا من أن ليس من لا مع كذا في  
(وهي) أي الدية (أو لا يرجع من) مع من (مكرر) موصلة (أو) أي أو به وهو  
مستحب في مع من الناس غالب قاله اللقيط وذلك لأن في أن من يحصور من من كونه في ذلك  
والو من لا ولا وإنما عتبا منها بمكر لتوقف صحة الراد عليه مع جهر في موصلة من من  
الحصري لا يرجع مكر منها في الحكم إلى أن من من مع من قول الدية من  
غير مستقيم لأن من يعود بعدد وهي من إلى لا يرجع من من إلى لا من من من  
بكرة من موضعه إلى بلد الحاكم، فلو قال إلى لو خرج من كونه من كونه لا يرجع إلى  
لوعاد في يومه بعد فراغ الحاكم لوفى بالمقصود انتهى وظاهر أن العبرة في ذلك بالسنة  
ويشع أن المراد من الخاصة المعتدلة من دعوى وحواب وإقامة بينة حصره أو حصره  
وأن العبرة بسير الأتقال لأنه لا يصح (وور) هو (مفصلة) لا عتبه في الشهر في أما كونه  
(قوله عينا كان أو دينا) أي ماله من كونه عن الحضور به في الحضور إلى أن من من مع

### (فصل في)

في أن من يحكم عليه في عهده

(قوله ويجزى ذلك) أي بعد الحكم (قوله من كونه) أي بعد دعوى من وفيه (قوله وور)  
وتو بلاصة (أي ووقاها وكثرا) وهو سوف يملك على من لا فيه روم في سنة  
(قوله وهو ما يذهب فيه سفر الدية) أي وبن كونه في ذلك في الشهر في أما كونه  
نبت المير .

### [فصل في]

في أن من يحكم عليه  
في سنة من

(قوله أسبوبة) حصر  
(أي) أي الذي في  
ولا في سنة من  
(قوله كونه) الذي من  
في سنة من  
في سنة من  
في سنة من  
في سنة من  
في سنة من  
في سنة من  
في سنة من















## ( باب النقسمة )

تكسر القاف وهي تميز الحصص بعضها من بعض . والأصل في قس لأصناف قوله تعالى وإذا  
 حضر القسمة الآية وأخبار كثر الصحيحين كقول من صلى الله عليه وسلم يقسم الله ثم من  
 ثلثها واحدة دينية إلهية ثم ثلث من ثلثه أو ثلثه لأصنافه بالتصريف  
 وأدراجها في القسمة لاحتياج القاضي إليها ولأن القاسم كالقاضي على ما يأتي ( قد قسم )  
 اشترك (الشركاء) الكاملون تمام الكمالين ولا يقسم لحم بينهم إلا إن كان لحم في ذلك عظمة  
 (أو مصوصهم) أي وكلاهما (أو مقصود لهما) أو الأقسام خمسة وإن كان أحد من الأقسام  
 عظمه أو المحكم لمقصود كل من ركز ويجمع على أحد الشر يمكن أن يحدد من القسمة  
 حصته إلا بدون شريكه قال الله تعالى أو متاعه من ثمنه فقط ما على الأصح الآتي من  
 قسمته إلا إن كان حصص من شركائه لم يحد من حصصه من مدعى شر  
 له منه حصة أو كانهم جميع عينة شريكه عندنا في عكسه منه كما ساعه (وشرط مصوصه)  
 أي لا مانع ومثله المحكم عنهم ما تضمنه قوله (ذكر حر عدل) فنقل شريكه ومن لا مانع  
 أو كافي وإسلام وغيره مما يأتي أول الشهادات من عوصع وعصر وصط وطول أو  
 ولأنه في وفيها إلزام بالقضاء إذا التزم عتد مساحة وتقدر انتم بمرء بالافراج (يعبر) إن كان  
 ثلثه مطلقاً أو فيما يختص مساحة وحسب (مادة) كسر لحم وهي غير عرق به برف  
 استعمال المجهولات له مدونه خاصة للثوب وهي قسم من الحساب فحصة عتده من عتد  
 الأعم (والحساب) لأنها لها كائنه لجهده وعدم جمع كونه به قس لأصناف وحج  
 مصوصه مصوصهم فحده فكانه فقط لأنه وكل في ثوبه كونه قد أمره وهو في  
 كل منهم محجور عليه شريكه ممر (فإن كان قسم هو موصوفه) حيث عتد من كافي  
 القويم (قاسم) أي مقوم لأن القويم لأن الأقسام الثمانية العتد من حيث

## ( باب النقسمة )

(قوله وهي) أي عتد وشرط تميز الحصص الخ (قوله لهما) أي الأقسام (قوله فليس النقسمة  
 حصته) أي كماله أو شدة من لأن كل جزء مشترك وأحد الشر يمكن أن يحدد من القسمة  
 أو امتعه من الثمنين) صاهره ولم يكن عند حصص وهو ممر (قوله من مدعى) أي به وهو مانع  
 ثلثي وانتقوم وقصة قوله لآي وكلاهما جميع عينة شريكه لأمساعه كخصه عدل (قوله ومثله  
 المحكم عنهم) ما تضمنه قوله دفع ما يرد من شريكه وما عتده من شريكه لأنه من دوت ولا حكر  
 به عن اسم المعنى فشر إلى أن الشرط كونه ذكر الحر الخ (قوله وصط وطول) أي وعدم سهمه  
 بأن لا يكون هناك عداوة ولا ألفة ولا فرعة ولا سدة له منه في الصاء (قوله واشترط جمع  
 كونه نرها) أي بعيداً عن الأقدار (قوله فيعبر بكافه) دخل فيه الذي فيجوز أن يكون  
 قاسم (قوله حيث لم يحفل بما كافي القويم) أي أما إذا حصل ما كما فعل فيه عدلين كما يأتي  
 في كلام المصنف .

وحب وإن لم يكن فيها  
 عظمة لغير الكاملين كما  
 في الهبة (قوله وإن غاب  
 أحدهم أنظر هل يرجع  
 هذا إلى مسألة المتن (قوله  
 من الثمنين) هو راجع  
 إلى كلام القفال أيضاً  
 أي إذا عرفت ما من عتد  
 فيه وهو يحدد الشرط  
 (قوله وما قص من  
 شريك) مشترك هذا في  
 نحو لارت خاصة كما هو  
 عليه وهو لا يختص بما إذا  
 كان الشريك عتد بل  
 يخبر أي فيما إذا كان  
 حاضراً فقط لا يستدرك  
 لآي إذا كان الشريك  
 حاضراً لا يخبره لاستقلال  
 بقصص خلاف ما إذا  
 كان عتد لآي لاستقلال  
 ولأنه قصص مشترك في  
 استثنى فقد نقل  
 الشهاب من قاسم عن  
 شرح الروص في مسألة  
 العينة في الباب الرابع  
 من ثوب الشهادة أن  
 القائل إذا حضر يشارك  
 الحاضر فيما قصه ويراجع  
 ما مر آخر باب الشركة  
 وما ساقى في الشهادات  
 عند قول المصنف  
 ولو ادعت ورثة مالاً مورثهم  
 الخ (قوله له منه حصة)  
 هو جملة من مبتدأ وحبر  
 وصف للمدعى وليس قوله حصة فاعلاً لثبوت .



( قوله لأن قسمته نازم

نفس قوله) في النسخة قبل  
هذا ما نصه لأنه ما كنتم  
قال لأن قسمته الخ فقوله  
لأن قسمته الخ تعليل  
لكونه ما كما قلناه سقط  
من نسخ الشارح (قوله أو  
مع الأخذ منه) لمن منع  
منى للفعول ونبه فاعنه  
صير القسم (قوله فيه  
مال) لا يخفى أن ذكره  
عقب المتن بعيد قصر المتن  
عنه فيكون قوله وكان  
ثم ما هو أم الخ قد رارا إذا  
على مفاد المتن فتعوت  
السكنة التي لأجلها حذف  
المصنف هذا القيد فكان  
مناسب غير هذا الخ  
(قوله ولا يصح حينئذ)  
أي حين أذ لم يكن يت مال  
كما يصرح بذلك صليح  
التحفة (قوله أما مرنا)  
أن استأجره واحد في  
حصته ثم آخر كذلك  
وهكذا كما صوره الزبدي  
(قوله على حسب الحصص  
مطلقا) أي سواء من كل  
قدر أم لا فالإسناد في ذلك  
تفصيل المتن ومعلوم مما مر  
أنه في قسمة التعديل يكون  
على حسب الحصص الخارئة  
للاصلية ويعلم هذا من  
التعليل البار أيضا (قوله  
لأن العمل في الصب  
القليل كهو في الكثير)  
لا يخفى مصادمة هذا التعس  
البار وقد علل الخلالها  
بقوله لأن العمل يقع لهم  
جميعا .

التقويم لا القسمة (وإذ) أي يكس فيه خوم (فقسام) واحد يكتي وإن كان فيها حرص  
لأن قسمته ترم نفس قوه ولا يحتج وبن مدح الشهاده لأنها سنده إلى عمل محسوس  
(وفي قول) يشترط (إنسان) بناء على إرجوح أنه شهد لاحاكم ، هذا في مصوب الإمام  
أما مصوبهم فيمكن أخذه فضلا ، وفي الخوص القسمة بأنه يقتضيه الاحتياط وهي تعتمد  
الإحصاء في هداية وي كذا (وإذ) جعله في التقويم (وحيث) (فيعمل فيه  
بعض) ذكر من يشهد بحدوده لا قبل منها (و تقسيم) نفسه وبه لعمل فيه بعده كما  
علم من كلامه في القضاء ، وعبر من كلامه عدم سراط معر به بالقيمه فيرجع بقول دليل  
حسب ، ثم سلب ذلك بخروج من خلاف (و نحن) لأنهم ررق مصدوره من بلى المال  
من سهم ، صليح لأنه من حرمه الخ العامة (فإن يكن) منه مال وكان ثم ما هو أهم منه أو  
مع أحد منه منها ، وهذا العموم لمساعد من عبارته حذف قول فيه من (فأخرته على  
الشركاء) إن استأجروه وسك أنه عمل لهم مع التزامه له عوض لا إن عمل ساكت فلا شيء  
له . أن لو استأجره بعضهم فالسك عليه وإذ حرم على الغاصي أحد أجرة على القضاء مصدرة  
لأن الحكم حق لله تعالى والقسمة حق لأبي وابن سهم عملا بدائره فلا أجرة في مقدار  
والحكم مقصور على الأمر والهوى ، ولا يجب حينئذ فمعا بل بدع الناس . تأخرون من  
شأوا (فإن استأجره) كلهم مع (و يسمى كل) منهم (قدر) كما سأخرناك لتقسيم هذا  
بما يدبر على فإن ود ريس على فرب أو وكو من عدم لهم كذلك (رمة) أي كلما سماه  
ولو فوق أجرة مثل سوى حصته أو لا أما صرحت بخبر عمدة القاضي ، وعمدة البديوي ورد  
على الأسوي اعتداده بغيره (وإذ) بأن سهم كل منهم قدرا . أطلقوا (فالأجرة موزعة  
على الحصص) لأنها من مؤن الملك كصفة الخواص المشترك ، وبحل ذلك في غير قسمة التعديل  
أما هي فتوزع فيها على حسب انحود قبه وكثرت لا حسب الحصص الأصلية لأن العمل في الكثير  
أكثر منه في القليل هذا كما إن كانت الأجرة واحدة وإلا ورت أجرة مثل على حسب الحصص  
معد كما و أمر القاضي من يقسم لمن منهم . حرا (وفي قول على الرموس) لأن العمل  
في الصب التدين كهو في الكثير (ثم ما عظم الضرر في قسمة كجهره ونوب بغيرين وروحي  
حقت) أي قودسه (إن صر الشركاء كلهم في ماله لم يحكم القاضي) إن بطلت مفعله . بكايه  
بل معهم من قسمة أنفسهم لأنه مفعله وبما ع به المقتضى في صورة روجي حقت بأنه ليس في قسمتها  
بغال مفعلة . وتنسبها ردها إلى كايه . أكثر من المال كما من هذا القسم أو بين اثنين كما من  
القسم الآتي فلا اعتراض (ولا يمنعهم إن قسموا لأنفسهم إن لم ينقل مفعله) بكايه . أن تقت  
(قوله وفارق الخوص القسمة) أي على هذا الثاني حيث لم يكف بواحد بخلاف الخوص (قوله  
وإما حرم على الغاصي أحد أجرة على القضاء مطلقا) أي سواء استأجره أم لا ، وظاهره ولو  
فقرا وعبارته في تقديم (قوله ولا يصح) أي بد (قوله فإن استأجره كلهم معا) أي اتفاق  
أحدا من قوله الآتي أما مرنا الخ (قوله لأن العمل في الكثير أكثر منه في القليل) قال شيخنا  
الريدي كأرض بينهما نصفين . بعدل تنسبها فليصير إليه الثلثان يعطى من أجرة القسم ثلث  
لأخيرة ، ولو استأجره لسكنة التملك فلا أجرة أيضا على الحصص كما حرم به الرافعي  
آخر النسخة ،



(كسيف يكسر) لا يمكن الانتفاع بما صار إليه منه على حدة أو بغيره سلباً ، ولا يحبسهم إلى ذلك ما فيه من صناعة المال ، وكان مقتضى ذلك منعهم غير أنه رخص لهم فعل ما ذكر بأنفسهم تحسب من سوء المشاركة ، نعم بحث جمع أحداً مما مر من بطلان بيع حره معين من نفس أن ماها في سيف حسن ولا معهم (وما ينص نفعه المقصود كحمام وطاحونة صغرى) بحيث لو قسم كل لم ينتفع به بعد القسمة من أوجه المقصود منها قبلها ولو بإحداث مرافق ، وتعمده صغرى فيه بحيث لا يترك على المؤث لأن الحمام مذكور والطاحونة مؤنثة ( لا تحاب ساب قسمة ) إخبار ( في لأصح ) ما فيه من إصرار لآخر ولا معهم منها مما مر ( فإن تمكن جمعهم جميعاً ) وطاحونين ( أحيب ) وأحرر لم يمنع لاسفاه الضرر وإن احتاج إلى إحداث نحو شر ومشتوق لغير السارك ، والباقي بحث إن تنفع به بعد القسمة بوجه ما ورعاه عن مع مالا يجره وإن أمكن خصه بعد لأن شرط تبيع الاستماع به حال (ولو كان له عشر دار) أو حمام أو أرض (الأصح : سكي) أو كونه حماماً أو ما يشبهه من بيت ذرير (والذي لآخر) وهو يصلح لذلك (الأصح : إخبار صاحب العشر بطب صاعده) لاسفاهه وصرفه صاحب العشر عما يشاء من قبله نصيبه ، والذي لم يصرف لغيره شركته (دون ملكه) ذبه متبوع مثله متعبد ، نعم إن ملك أو أحد منوصم في عشره صريح أحيب وأحرر وأحرر وأحرر في أنه لو كان في أرض مشتركة بينه أو غراس لهما فإراد أحدهما قسمة الأرض لم يجبر الآخر ، وكذا عكسه لئلا العلاقة بينهما ، أما ربها فمحور ذلك قاله إرافعي والمصنف ، ولو كانوا ثلاثة واقتسم ثلث على أن حق حصة الثالث شفعة مع كل منهما لم يصح ، ونقل غيرها الاتفاق عليه وإنما أحرر اجتماع على قسمها مع غراس هو دون ررع فيه لأن له أمداً بغيره ، وإن سارع الشريك فيما لا يمكن قسمته فإن تهاينوا صفقة ذلك مساومة أو غيرها حر والسكك الرجوع ولو بعد الاستيفاء لكن يعزم بدل ما استوفاه ويسلك بد ثمانية كالمستأجر ، فإن ثلثوا لهاياه أحررهم إلى كم عبي إغاره أو أحرره عليهم سنة وما قاربوا وشهدوا كانوا عابداً كهم أو أنفسهم ، فإن تعدد صاحب الإحار أحرره وحواليه من بره أضح وهل له إغاره من بعضهم رد في الشوبح ، ورجح غيره أن له ذلك إن رآه أي

(قوله لأن الحمام مذكور)  
أي كما يؤث أي وقد نظر  
هنا إلى جهة تكبيره (قوله)  
لأن شرط البيع الانتفاع  
بمصلحة) أي طر مع ما مر من  
حور نحو المحسن الصغير  
(قوله وكذا عكسه) أي  
فممة الساء والمرس (قوله)  
لكن يعزم بدل ما استوفاه  
كان الأولى هنا الإخبار  
أي يعزم المستوفى بدل  
ما استوفاه (قوله كما لو كانوا  
كلهم أو بعضهم) يتأمل  
(قوله إن رآه مصلحة)  
لفظ مصلحة ساقط في بعض  
النسخ وكذا الباء في قوله  
بأن لم يوجد .

(قوله أن ماها في سيف حسن) وإسلامهم بحاجته ، وعرق بين ماها ونحو أن ذلك الهم منه ما يؤذي من القصد بقدر ، وقد منع الشرع من التبعيض فقلنا مساده ولا كدك هذا من كسر السيف مجرد التراضي فأنه ماله قطع ذراعه من ثوب نفس لغيره البيع وهو حائر كما مر (قوله) شأن من قبة صفة) ظاهره وإن كان العشر لمحجور عليه ، وهو صاهر (قوله أو أحيا ماله صم إلى عشره صلح أحيب) وإذا أحيب فدا كان الموب أو ملك في أحد حواص الدار دون بقية فهل ينبغي إعطاؤه ما يلي ملكه لا قرعة ، ويكون هذه الصورة مستثناة من كون القسمة بما تكون بالقرعة أو لا من القرعة حتى لو أحررت حصته في عشر حصة ملكه لا تتم القسمة أو يصور ذلك بما إذا كان لموت أو إماموك محظا بجميع حواص الدار منه نظر ، ولا يعد الأول لندحة مع عدم ضرر الضرر حيث كانت الأحرار مساوية ، وسيأتي ما يصرح به بعد قول المصنف ويحذر الخ من قوله وأحد من ذلك أنه لو كان بينهما أرض الخ (قوله ولو بعد الاستيفاء) قد يشمل ما ذكره البعض إذا هاباً سيده وهو ظاهر (قوله وهل له إغاره) مشترك



أن لا يوجد من هو مثله كما لا يخفى ، وأنه لو صلب كل منهم استبحر حصه غيره ، فإن كان ثم  
أخى قديم ، ولا أفرع منهم . فإن تعدد إبحاره أى لنحو كساد لا يرول عن قرب عادة كما بحثه  
بعضهم . قال ابن الصلاح ماعه لعبه واعتمده لأدعى . ويؤخذ من غلته أن المداينة تعدد  
لعبه بعضهم أو أساعه ، فإن تعدد البيع وحصر جميعهم أحدهم على انتهاءه إن ضلها بعضهم  
كما بحثه الركني وإما لم يعرض عنهم إلى الصلح ، ولا يحرمه على شيء . ثم ذكر على قياس  
ما مر في العاربه لإمكان الفرق بكثره الضرر ، لأن كلا منهما لم يمكن أساعه منصفه بخلافه  
ها ، وأن الضرر لم إنما هو على المنع فقط وهذا الضرر على الكل لم يمكن فيه بإعراض  
( وما لا يصح ضرره قسمه أنواع ) ثلاثة . وهي الآتية لأن التقسيم إن تساوت الأنصباء منه  
صورة وقيمة فهو الأول . وإلا فإن لم يخرج إلى ردة شيء آخر فالثاني . وإلا فالثالث ( أحدها  
بالأجزاء ) وتسمى قسمة المشاهات وقسمة الآخر ، ( كثنى ) متفق النوع مما يصور ، ومر  
سأه في الغيب ، ومنه فقد ولو مفضوشا لحواز العاملة به . وأما إذا اختلف النوع فيجب عند  
عدم إحصاء قسمة كل نوع وحده ( ودار متفقة الأنصبة ) بأن يكون ما يشرقيها من بيت وقسمة  
كي يريها . ( وأرض منسبه الأجزاء ) وحده ككراس لا ينقص بقطع ( ويحذر امتنع )  
عليها استو السواء لأنها لا تخلص من سوء المشاركه مع عدم الضرر ، نعم لا إحصاء في قسمة  
رابع قبل شديده عدم كمال انصافه . فإن التذوق برؤوس إلى الآن يدرا لم تصح قسمة  
للجول به ( فتعدل ) أى سارى ( السهم ) أى عند عدم البرعى أو حيث كان في الشركاء  
محمور عليه كي قسم مما ياتي ( كيللا ) في المكيل ( أو وزنا ) في الموزون ( أو ذرعا )  
في الذرع ( وعدا في العدود ) بعد ذلك ( إن استوت ) فإن كانت بين ثلاثة أثلاثا حسب  
ثلاثة أجزاء وتوحد ثلاثة رقع متساوية ( ونكس ) عدوفا ياتي من بقية الأنواع ( في كل  
رقعة ) إما ( اسم مريدك ) ان كتب أسماء الشركاء ليخرج على السهام ( أو حزه ) بالرفع كي  
يصرح به عبارته لروضة أى هو مع مبرز كما ياتي ان كتب السهام لتخرج على أسماء الشركاء  
( عمر ) عن السنة ( تحت أو حبة ) مثلا ( ودرج ) الرقع ( في - بق ) ويصحب كونه  
في بنادق ( مستوية ) وزنا وشكلا من نحو طين أو شمع لأنها لو تفاوتت لربح ساقط اليه من  
الكبيرة وفيه ترجيح لصاحبها ، ولا يصحصر فيما ذكر بل يجوز شحوا أو ظلم وعطف كونه وقمر ،  
ثم نوصع في حجر من لم يحصر وكونه معبدا أولى ( ثم يخرج من لم يحصرها ) أى بقية  
( رقيقة ) أما ( على الجزء الأول ان كتب الأنصبة ) في ارتفاع ( فيعتدى من خرج سهمه ) ثم  
يؤمر بإخراج أخرى على الجزء الذي يليه وتعطى من خرج اسمه وتعين الآخر الآخر بلا قرعة ،

( قوله وأما لو طلب كل منهم  
استبحر حصه غيره ) أى  
أن قال كل منهم أنا استبحر  
ما عدا حصتي ( قوله فإن كان  
ثم أجنبي قديم ) انظر هل  
يشترط هذا أن يكون منهم  
( قوله فإن تعدد إبحاره )  
هو قسم قويه أحدهم الحاكم  
الح ( قوله ولم ير ) أى كالبتر  
في سبله بخلاف نحو الشراء  
( قوله إن يكتب اسم  
الشركاء ) أى إن أراد ذلك

( قوله بأن لا يوجد من هو مثله ) ظهره أنه إذا وجد مثل لأخى يقدم على الشركاء ، ويؤاخذ  
قوله الآتي فإن كان ثم أجنبي قديم ، ولو قيل هنا إن الأجنبي إنما يقدم حيث كان أصلا لم يعد  
ويفرق بين هذه وما ياتي بأن كلا فيما ياتي طالب فقدم الأجنبي قطعا بغير اختلاف ماها فإن  
الطرب للاستبحار أحدهما والآخر براد الاستبحار نفسه في كل في بحار أحد الشريكين بقويت  
شيء غلته الآخر لنفسه ( فونه فإن تعدد البيع ) منه ما كان لشريعه فيه وهو ما عليهم ( قوله  
أحدهم على المداينة ضلها ) قصته ون مسع العص الآخر وقصته قوله قبل أو امتناعه  
يعين البيع في هذه الصورة لأن مساع العص صادق بمساعه وطالب الآخر ( قوله ككراس )  
اسم لعبت الشيب







(قوله عز كل منهما) من العدد كل ميم وكذا ما تأتي (قوله في لحن مصدح كل واحد) في على الإيهام بحمد  
ما قصد به السرعة كما لا يخفى (٣٧٤) (قوله من كتب بورا أو عدلا) أي تحلف ما به كتاب ردا

[illegible]

إد لا حصار فيها ( قوله  
الوحيون ينتقمان ) عن  
مرده ينتقمان في كراه  
العقب أي نارمان أو  
المكان وإن احتلت  
الكيفية في الله أي  
وعسارة لروعيه  
لله إفع مهيأه ملاءمه  
ومشاهه ومساهة وتعلي  
أن كى أو ع ه ا  
مكاه وه مكاه ( قوله  
وما ع ه ا ع ه ا راحة  
وأعصم إ ) ع ه ا  
الأحمة ع ه ا وما فعت  
عسارة ا وحصة وقصبي  
واحد من راء أفع  
حفظاً ع ه ا و ع ه ا ع ه ا  
مراراتهم عسارة الاحمة  
( قوله وما كى قسميه  
د و ع ه ا ل ا ح ) أي كى  
إذا كان بعض الأرض  
عاصراً و ع ه ا ع ه ا و  
ع ه ا ع ه ا ع ه ا و ع ه ا  
قوى أو ع ه ا ع ه ا ع ه ا  
لائماء و ع ه ا ع ه ا ع ه ا  
الأشعر أو ع ه ا ع ه ا ع ه ا  
مسيل ماء ع ه ا ع ه ا ليس  
كذلك كما ع ه ا ع ه ا  
الموردى وهو صريح في  
أن جميع صور الآدميين  
يأتى فيه الرد فإراجه  
( قوله و ا اشترط سقيم  
لح ) في ع ه ا العارء حين  
وعاره سوردى وع ه ا

اذا كانت الأرض في موضع من المدين وورد في دعوى جدهم و اسعد و آخر في اورد  
 فان احره على قسمة المدين في كاهو لمذهب اوجب الاداعي فيها ولا وقف على راضيها ما جدها .



من نحو خير وشعده هم لا يقر ، فثبت وقوعه في رتبة منتهية ووجه صدق شيء  
أن من يأخذ القيس رتبة وأن يحكما القرعة لرد من خرج له (وكذا المعدل) في رتبة  
مع (على المعدل) لأن كل جزء من كل مجموع والظن من سائر رتبته في رتبة منتهية  
(وقسمة الأجزاء) في رتبة أولوية (بموجب) في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
مسكه كالذي في الدمة لا يتبعين إلا بالقص (في الظن) في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
جزءها الاعتماد على القرعة . ولا يشكل ذلك بقسمة التعديل فانها مع ودخلها في رتبة منتهية  
الاعتماد فيها على رتبة لأن كلا منهما في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
كان الآخر ولم نقل بالتبيين كما قيل به في الإقرار للتوقف هنا على التقويم وهو تخمين قد يخطئ  
ومن ثم كانت قسمة الرد يبعيا لذلك وإعنا وقع الإخبار في قسمة التعديل في رتبة منتهية  
الحاكم مال المدين جبرا ولم يقع في الرد لأنه رتبة على دفع مال من مسكه وهو في رتبة منتهية  
أنها بيع لأن ما من جزء من المال إلا وكان مشتركا بينهما فلا يمكن بيع كل منهما بماله  
له في رتبة صاحبه بما له في حصته ومصلحة الشرائع في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
قسمة الوقت من حيث أو وقف آخر من كانت إقراره لا بأس به كان القياس في رتبة منتهية  
ثم ما توقف عليهم ، وهذا في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
بحر القسمة إن كان بها بيع على المعدل في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
قال القيس : هذا إذا صار به من واحد على واحد واحد ، فمن رتبة منتهية في رتبة منتهية  
المورد في خوار القسمة كما خور قسمة به من رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
به انتهى وكلامه متدافع فيما إذا صدر من واحد على واحد في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
ما قاله الحوار في الثاني عنده : هم رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
لرؤسها (وشرط في) قسمة (لرؤسها) رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
بالقرعة فافقر إلى الرتبة منتهية (وشرط في) رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
(اشترط) فيما إذا كان هناك رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
أو بهذا (أو بما أخرجه الترمذ) في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
فقياسا عليها لأن الرتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
وإن لم يحكما القرعة كأي رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
الحسيس والآخر القيس ورد زائدة في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
الرؤسها لافضل القرعة ولا رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
وقسمة الرد فقد ورد شرط رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
بالأصح وفي الرخصة بالصحيح وأنه عكس ما ذهب إليه من رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
الإجبار فكانه في الكتاب أراد أن يكتب ما فيه إجبار فكذلك ما إذا رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
ملا إجبار فيه خرافة وهذا يزول التكرار والتناقض والتعاكس وأنه أصح خلاف .

(قوله من كانت إقراره) في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
بمع لا تمنع الهدية (وكلمهاية) من رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
واحد يسكن في جانب مع بقاء منفعة الوقت مشتركة على ما شرطه الواقف .

(قوله وث) في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
المرتب الثالث كما إذا  
بهم شر كاه حد  
وركا حد مع أحدهما  
رداه كحد من رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
لأرسي (قوله لأن كلا  
بهم في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
نكح عن رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
(قوله من حد من رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
نكح) صدق في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
بهم في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
نكح فافقر مع قبول  
نكح في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
ما في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
وأما أمضى خلاف) هذا  
بهم في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
الهدية وأنه أصح الخلاف  
وبعد حيث حكوا في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
مسوون في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
وكلامهم في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
بعد القرعة قصه وكذا  
لو لم يسموا في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية في رتبة منتهية  
ولم يذكر هو ولا تشارح  
الحوار عن هذا .







ما يثبتهم به يحكم حتى ينسبوا ما كلفه وإن كان خبر مباح لأن تصرف أحدكم في قضية عب  
منه فصلها حكم وهو لا يكون يقول دى الحق وتجب البتة له وهي غير شاهد وعلى كما حرم به  
أن المقرى في روضه مع عدم سبق دعوى الحاجة ولأن العدد منهم من لا تحتاج به تصرف  
على كتم وخبرج المفقيد من هذه الشكوى لا يحكم بالوجوب بخبر آخرى لتعقد بين مسيح  
ولا مجرد إفادة البتة عنهم بل تصرف منهم لأن الحق أى من هذا نأى هناك مردود لأن معنى  
الحكم بالوجوب أنه إذا ثبت الملك صحح فكان حكم صحة التبعة والله أعلم

### ( كتاب الشهادات )

جمع شهادة وهي إحصاء عن شئ منطوق أو دلل فيه آيات كآية « ولا تكلموا بالشهادتين »  
وأخبار كخبر الصحيحين « ليس بك إلا شاهدك أو بحسبه » وأركانها شهاد ومشهد وله ومشهود به  
ومشهد عنه وصيغة وكلمة نعم أو لا التسعة وهي مثل أشهد لأمر كقوله ( شرط الشهادتين )  
أوصاف صحته قوله ( اسم حر مكاتب عدل - و مروءة عزمهم ) معنى غير محجور عنه لأنه  
متيقظ ولا سئل ثم رده فصار له لا ككفار بل على مثله لأنه أحسن التماسق وما حذر « لا تقبل  
شهادة أهل دين على غير دينهم إلا لمسلمين فاسم عدول على أنفسهم وعلى عزمهم » قد عيب  
وقوله نعمى - أو أحسن من غيركم - أى غير عشرين سنة أو مسووح بقوله نعمى - أو غير دوى  
عدل منكم - ولا من فيه رقى - قصه ومن ثم نأى به لأنه مضاف ولا صى ومحجور باسم جمع  
ولا فاسد لحده لأنه وقوله - من ترصون من الشهداء - وهو ليس عدل ولا مرضى وما أحسنه جمع  
كالأدري والعري مع البعض لما كلفه أنه لا يوجب العدالة وعظم الله في معنى خاتم الشهادة  
لأنه فالأمر بالضرورة مردود كقوله من عدل لانه من مضافها مسدود بالشهود عنه  
ولا غير دى مروءة لأنه لأخيه ومن لا حجة به يسمع مثله الخبر صحيح « إن لم يسمع فاصح  
مشتاب » وسياق في عصر مروءة ولا منهم انبوه على - كذا أدنى أن لا - ويرى حاصه  
بأنهم ولا أخرس وإن فهم إشارة كل أحد لا يكون من أجل ولا محجور عنه لنفسه وما اعترض  
به من أنه لأخيه كره - هو إما « قص على نفسه من يسمع عنه رقى » من نقص عنه  
لاؤدى إلى - حبيته محبونا لأنه مكاتب ولا معص ولا أصح في مسووح ولا أعظم في مسووح كذا في  
ومن التمسك بسبب أنه لا يشهد عنه بخروجه من غير رضى ولا من ثم كان لشدة عدم  
حوار الشهود بالحق ولا تأس بالرواية الصيغة ولأن عدلها على عتة لا يحكم لا تشهد

### ( كتاب الشهادات )

( قوله كما يأتي ) أى في كلام الشارح ( قوله أى غير عشرين كتم ) أى ومعه من غير عشرين كتم  
والمراد بهم غير الأصول والفروع ليوافق ما يأتي من قبول شهادة مدح لأخيه ( قوله أو مسووح )  
أى أو المراد به غير المسحوق كونه مسووح ( قوله ومن ثم نأى به لانه لو لا بد منه ) أى عدلا كان  
أو غير عدل فما كان أو مدر أو مسووح به كانت مولاه وغيره ( قوله لا من ) أى ديار قوله  
المشهد عنه ) أى كمن رعيه تلك المسحة قد تؤدى إلى - من لا يحكم به جمع منها على مشهود عنه  
صريح لا يتحمل لأن العرص مدر العدول ( قوله لأنه مكاتب ) أى وعرفه منه في محرم لا يستلزم التمسك  
( قوله ومن ثم كان المسحة عدم حوار ان يادد ) أى أى هو كانت صيغة البيع مثلا من المانع بعد ومن  
المشترى اشترى بثلثه من المسحة إلا - قال تشهد أن المانع قد بعث والمشرى قد اشترى بخلاف  
ما لو قال تشهد أن هذا شئى هذا من هذا فلا يكتفى بعبارة منه بل ينظر فيه كثيرا

بأنه هو غير شاهد على

عبارة ابن المقرى ويقبل

شاهد وامرأان لا شاهد

وعلى لأن اليقين شرعت

أثرت عند الشكول ولا مردة

لها ثبت

### [ كتاب الشهادات ]

( قوله منطوق ) أى على

وجه خاص أن تكون

عند قاض بشرطه ( قوله

وأن حذر لا تقبل شهادة

أهل دين ) أى مردة شهداء

دفع ورود هذا الحديث

لدل يفهمه على قبول

شهادة كل أهل دين على

أهل دينهم ( قوله ولا من

منه رقى ) أى حذر

لمظ لا في هذا وفيما بعده

لأنه من جملة الأصماد

التي هي مدحون لا وليس

معد لاله ( قوله كما في ) أى في

الأصم والأعمى . ومراده

بهذا الاعتبار عن عدم

اشتراط السمع والبصر

هـ



هنا يجوز له الشهادة  
بما هو وقصية هذا التعليل  
بهم فليراجع (قوله  
ويجوز ذلك) أي عدم  
التصديق فأورجح وشهد  
بما شهد به الآخر قس  
(قوله فلا يكفي) لعل هذا  
فيما إذا شهدا على إثبات  
الحكم بالثبوت لا على  
إقراره بذلك حيث يعتبر  
وإلا فأي فرق بين هذا  
وما قبله (قوله بخلاف  
مالو شهدا كذلك في  
العقد) انظر ما مراده به  
(قوله محمول تعليله  
لعدم كونه على ما قررناه الخ)  
أي كما تدل له أنه  
(قوله ولو شهد له واحد  
ألف الخ) ليس الدعوى  
ألفين لتصح الشهادة  
بالألف الثاني فليراجع  
(قوله ولو أقر الشاهد  
عدل) لعله عدس رومة  
يد المدار على ما مر به  
العلق صدقه كما يعلم من  
قوله إن غلب على ظنه  
صدقه بل قياس النظائر  
أن القاسق كذلك  
فليراجع (قوله لزمه  
الإخبار به) انظر ما قلناه  
مع أنه مؤاخذ بإقراره وفي  
حاشية الشرح ما لا ينشئ  
(قوله ولا يقدح في ذلك  
الخ) انظر ما وجه عدم  
القدح وما في حاشية  
الشيخ رد عليه أن أحد

فقد يحذف أو يغير ما لا يؤثر عند نفسه ويؤثر عند الحاكم ، نعم بقرب القول بحوار التعديل أحد  
المراديين عن آخر عند عدم الإيهام كما نشر ذلك قولهم . هو قال شاهد وكه أو قال قال وكه  
وقال الآخر قس إليه أو أنه قبل أو قس واحد قال وكه وقال الآخر قال قسوت إليه لم يقل  
لأن كلا أسند إليه لفظا مغايرا للآخر وكان العرض أنهما اتفقا على اتحاد اللفظ الصادر منه وإلا  
فلا مانع أن كلا سمع ما ذكر في مرة . ويؤيد ذلك قولهم لو شهد به واحد سمع وآخر لا يقر به  
لم يسمعه ، هو رجع أحدهما وشهد بما شهد به الآخر قبل لأنه يجوز أن يحضر الأمرين ويجوز ذلك  
في قول أحدهما قال القاصي : ثبت عندى طلاق فلانة والآخر ثبت عندى طلاق هذه فلا يكفي ،  
بخلاف قول واحد ثبت عند طلاق فلانة وآخر ثبت عند طلاق هذه وهي تلك فلا يكفي اتفاقا  
وقول الشيخ معا يجرى في تطبيق الشهادة ولو شهد واحد بإقراره أنه وكه في كذا والآخر بإقراره  
أنه دهن في المصروف منه أو سلطه عليه أو قسوه إليه لفتت الشهادتان لأن اليقين بالمعنى كالدين  
باللفظ ، بخلاف ما لو شهدا كذا في العقد أو شهد واحد أنه قال وكه في كذا وآخر أنه قال  
سلطك عليه أو قسوته بذلك أو شهد واحد بامتناعه ، الدين والآخر بالإقرار منه فلا ينافيان انتهى  
محمول نعلم أنه قد كور على ما قررناه من حوار التعديل عن السمعوع ثم دونه المسدود به من كل وجه  
لا غير ، ولو شهد له واحد ألف وآخر ألف ثبت الألف وله الحذف مع الشاهد بالألف الزائد وبه  
نعم صحة قول القاصي ولو شهد واحد أنه وكه سمع هذا وآخر أنه وكه يسمع هذا وهذا اتفاقا  
فيه وإن استمر به المروي ، ولو أخبر الشاهد عدل بما ينافي شهادته جاز له اعتياده إن غلب على  
ظنه صدقه وإلا فلا كما يؤيد ذلك من قول القاصي رحمه الله تعالى . لو أخبر الحاكم رجوع الشاهد  
فإن طعن صدق الخبر يوقف عن الحكم وإلا فلا ، ومن شهد بإقراره مع غيره باطلا عما يحمله ربه  
إخبار به (وشروط العدالة حساب) كل كسرة من أنواع (الكسرات) إذا مرسكتها فاسق وهو  
ما فيه وعيد شديد نص كتاب أو سنة ، ولا يقدح في ذلك عدم كبرائ ليس فيها ذلك كالتظاهر  
وأكل لحم الخنزير ، وقبل هي كل حرفة تؤدى أكبرها مرسكتها بالدين ودفعة الثانية ،  
واعترض بشموله صغر الحصة ، وقبل هي ما يوجب الحد ، واعترض بشموله الإصرار على صمرة  
لآتي (و) احتساب (إصرار على صمرة) أو صمتر من نوع واحد أو أنواع ثلث لا تغلب طاعته  
معاصيه فهو فاسق ويثبته ضبط العلية بالعد ،

(قوله لم يقل) أي في هذه الأخيرة (قوله ويجوز ذلك) أي عدم التناول (قوله ثبت عندى طلاق  
هذه فلا يكفي) أي ما رجع أحدهما وشهد به الآخر أحد ، مما قلناه (قوله لفتت فيه) أي  
في استقامته من المعين (قوله طار عياده) أي وترك الشهادة ، وقصية قوله حار أن له الشهادة  
بما يفي بإحبار العدل ، ولو قبل بامتناعها لنفسه لظلمها لم يعد ، ويحتمل أن يحكم عليه قوله  
حار لأنه حواز بعد منع فيصن ما يوجب (قوله ربه الإخبار به) وفائدة ذلك أن الحاكم يثبت  
في بين الحق لا يحال أن الشهود عنه أفتر باسبا أو صا بقاء حق عليه مع كونه في الواقع غير ثابت  
(قوله ولا يقدح في ذلك عدم الخ) أي لجواز أن المراد أن كل مدعى وعيد شديد كبيرة وأن ما ليس فيه  
ذلك فيه تفصيل (قوله ودفعة) عصف سبيري (قوله واعترض بشموله صمتر الحصة) كسرة لقمة  
(قوله واعترض بشموله) لعله لعدم شموله وسيأتي في كلامه أن الإصرار على الصمرة لا يصيرها  
كبيرة حقيقة وإن سقطت به العدالة وعليه فلا اعتراض .



(قوله فان غلب الأول لم يؤثر ولا ردت شهادته) هذا من مدخول المنفى فكأنه قال والأوجه أنه لا يجري ذلك في المروءة والمحل بها بحيث أنه إن غلب الأول المحل ومقابل المنفى إنما هو الإضراب الآتي وهذا ظاهر وبه يدفع ما في حاشية الشيخ (قوله وإن لم يشكر) هذا بحسب الظاهر قد يبقى مسألتان له استبحانه من اعتبار الإكثار من خاتم المروءة حتى يرتد به الشهادة إلا في نحو قلة زوجته على الوجه الآتي إلا أن يقال إن الحارم هو الإكثار والمنفى هنا هو تكرير الإكثار. فالخاص حينئذ أنه متى وحده الإكثار انخرمت المروءة وردت الشهادة وإن لم يتكرر ذلك الإكثار سواء كان ذلك الإكثار معادلا لحصل المروءة أم أقل فبيئنا مل وليراجع (قوله فالعطف صحيح) فيه أن القيل المار لم يدع صاحبه عدم صحة العطف وقوله ولا حاجة إلى التأويل بل ما مراد بالتأويل والى مرة تقيد لا تأويل

من جاني الطاعة والمعصية من غير نظر بكثرته نواب في الأولى وعقب في الثانية لأن ذلك أمر تحري لا على نه ع مح فيه ، وهذا قرب عن صسطه بانعرف ، وفي المختصر صسته بالأظهر من حال الشخص ، والأوجه أنه لا يجري ذلك في المروءة ونحوها فان غلب الأول لم يؤثر ولا ردت شهادته ، بل متى وجد حارمها كفى في ردّها وإن لم يشكر ، ومعلوم أن كل صغيرة باب منها مرتكبها لا يدخل في إعتاد لإذهاب التوبة الصحيحة ثم رأينا ، وما قبل من قوله والإصرار من باب عطف الخاص على العام لما تقرّر من أنه ليس المراد مطلقه بل مع عتة الصائر أو مساوئها للصاعات وهذا حينئذ كبيرة محل نظر لأن الإصرار لا يصير الصغيرة كبيرة حقيقة وإنما يدخنها بها في الحكم فالعطف صحيح ولا حاجة إلى التأويل ولا عارض ذلك قول جمع كاس عبس والأشعري والأسد ما أدى إسحق لس في الذنوب صغيرة لأنهم إنما كرهوا تسمية معصية الله صغيرة بحلاله مع اتفاقهم على أن بعض الذنوب يندرج في العدالة وبعضها لا يندرج فيها وإزاء الخلاف في التسمية والإطلاق واعلم أنه يجب أن يكون ترك نعم الله برك نعم موقوف عليه محبة ما هو فرض عليه كبيرة لكن من المسائل الشاهرة دون خفية ، نعم مأمرة في شروط الصلاة في العمى ندى نعمتان جميع أفعالها فرض المحل يكون ترك نعمه ذلك كبيرة ولا محس بصر ، والأوجه كما قلناه إفتاء الشرح أن من لم يعرف أركان وشروط نحو وضوء أو الصلاة لا قبل شهادته أن ذلك كبيرة (ونحو الملعب «الرد على الصحيح» الحرام مسير «من بعد صلاة» فكأنما يحس يده في لحم حرام ودمه « وفي روايه لأبي داود «فقد عصي الله ورسوله» وهو صغيره وطارق الشطرنج من معتمده الحساب السقي والسكر الصحيح فعليه تصحيح الفكر ونوع من التدبير ، ومعتمد الرد والحرر والتحصين المؤدّى إلى غاية من السفاهة والمحل . قال الرافعي ما حصله : وتقسيمها ما في معصاتها من أنواع اللهو ، فكل ما اعتمد الحساب والفكر كالمقابلة حرام وحصوله بقتل منها وإليها حصص ما حسب لا يحرم ويحدها في لبقه إن لم يكن حسابها بعدد ما تفرحه الطاب الآتي وإلا حرمت وكل ما اعتمده التحمين يحرم ومن القسم الثاني كأفاده السبكي وركنكش وغيره السب وهو عصي صر يرى وينظر لونها ويرت عليه مقتضاه الذي اصطالحوا عليه .

(قوله من جاني الطاعة والمعصية) أي أن يشاء كل صناعة معصية في جميع أذيم حتى لو عدلت الطاعات على المعاصي في بعض الأيام وحلت المعاصي في باقيها بحيث لو قولت حميد لمعصي بحداية الطاعات كانت المعاصي أكثر لم تكن عدلا (قوله فان غلب الأول) أي المخصوصة على مروءة أمثاله (قوله بل متى وجد حارمها كفى) أهمل المروءة بوجود الحارم أن يوجد منه ولا نه المروءة عليه فترد شهادته وإن لم يشكر ذلك الحارم فلا يبقى مقدمه من أنه إذا عدلت المروءة على ما يحل بها لا ترد شهادته لأن ذلك المحل مع عامة المروءة لا يعتد بحارمها لكن في من عصى بعد قول حجج ويجري المح ماضيه ، والأوجه أنه لا يجري ، من متى وجد حارم ردت شهادته وإن لم يشكر شرح مر ه (قوله لا قبل شهادته) أي وإن كانت صلاته صحيحة حيث اعتقد أن الكلي فرض أو أن بعضها فرض والآخرة من غير تعيين (قوله أن ذلك كبيرة) خلافاً لشيخ (قوله ويجرم الملعب «الرد» وهو المسمى لأن بالصلة في عرف العامة (قوله ومن القسم الثاني) أي كل ما اعتمده التحمين صاهره ولو فلا من فيحرم وتؤيده النقصد في الحرام وما بعده بالخلاف عن العوض لكن قد يقتضي كلامه في المسألة حورده حيث خلا عن العوض



ومن ذلك أيضا الكنفجة ، ويجوز اللعب بالخمارة والخاتم حيث حبا عن عوض لكن من كثير  
الأول ردت به الشهادة ما عرف من أهله من جهم حباب ، واردة والعصب ويتسهم  
ما كثير واشتهر من أنواع حدث كاحرى وحمل لأحد من النيلة والندح وهو الكش وعبر  
ذلك من نوع فهو والسنة ومقابل الصحيح أنه مكروه فقط (ويكره) اللعب (بشطرنج) بكسر  
تاءه وهو معهما ومهملا لأنه يلهى عن ذكر الصلاة في وقتها القصبة من كثير ما يستغرق  
فيه لاعتبه حتى يخرجها عن وقتها وهو حديث من غير مدور يسير به كذكره الأصحاب والخاص  
أن اللعبة مذنب من عصبه بعض من يلهى عن ذلك فكان كالتعمد لتفويته  
ويجوز ذلك في كل هو وألف مكروه مشعل بالنس ومؤثر فيها تأثرا يستولى عليها حتى تشتت  
به عن معالجها الأخرى وعن ما ذكر من الكراهة إلا لعله مع معتقد حبه وإلحرام كرهه  
جميع متأخرون لإعاقته على معصية حتى في طرفة الشافعي لأننا نعتقد أنه يرمي العمل بأعداد يمانية ويغنا  
اعتبر في الحالكه عمار منه لا خصم لأنه يرمي ويرى لا يستاد لخصم بعض القضاء ولأنه  
يرمي بالإسكار عليه لما مر من من فعل ما يعتقد حرمه غير (بسكر عليه ويؤمن يعتقد إباحته  
(فان شرطه فيه من من الحسب فمماز) محرم وإن كان من أحدهم ليس له أن يعبه ويمسكه  
إن لعب فليس بمعاصاة لكنه عت مسامحة على غير أنه قبل فهو محرم من جهة ، يدعوا اعتقاد  
الفاصلة حرام وهذا كونه صغيرة لكن أحد لما ذكره وغير فمماز محرم حرام عن غير من  
الإمام على إطلاقهم المحرم بأن المحرم هو ما اقترن بالشطرنج لاهو فانه لا يتغير بذلك وترد الشهادة به  
إن ابنه به أحد بل أولئك أودوا عليه من ما وردى أوامره على الناس وكان فيه صورة  
حيوان كقوله غيره ومن ثم صرح بعضه أنه يحرم لعب بكل ما في له صورة محرمة (وإن  
الحدود) بضم الحاء وباء (وسماعة) واسمعه ما في من إيد منقوشة وشبهت ليس للسفر ولأنه  
صلى الله عليه وسلم أقر فاعبه وهو ما يقال خلف (بل من ربح ونحوه وهذا أولى من تفسيره بأنه  
تحسين الصوت النحوي بشعر الخثر (ويكره اللعب) كسر أوله والبد (بالالة وسمعه) يعني  
استماعه لا مجرد سماعه من غير قصد بفتح عن ابن مسعود ومثله لا لعب من قبل الرشي فيكون  
في حكم المرفوع إنه ثبت الاتفاق في القاب كعب ماء الدق وما ذكره في موضع من حرمة مخون

(قوله ومن ذلك أيضا الكنفجة) وهي أورد في فيها صور ه حح (قوله وناس هم) أي ناس  
أهم من في رد الشهادة فقط أنه جرى فقه ما يرمي إلى برب سايه أصغر للسلس لا عرس  
(قوله غير معذور) أي المراد من قوله وناس هم ما كثير الخ (قوله وهب) أي تعدي العقود  
الفاصلة (قوله صغيرة) نقل عن حح في الزواجر أن ما طو العقود الناب مدة كبيرة فيرجع  
(قوله أولعبه على الطريق) ظاهره وإن لم يكن السلس عظم ويعني أن محل ذلك حيرة مكر  
(قوله وهو ما يقال خلف الإبل) ويستثنى هذا من اللعب الذي كنهى بالإشارة إليه في قوله فان  
الأدري أما ما اعتيد الخ (قوله أنه يثبت النطق) أي من أنه يستلج أي يكون مع حصول  
التفاق في قلب من يعمله بل أومن يستمع لأن فعله واستماعه يورث مكررا وشهلا على فهم منه  
كمحس النساء وغير ذلك وهذا قد يورث في مكررا مكررا ثمور نحن فانه على أن يظهر خلاف  
ما يظن

(قوله الكنفجة) هي  
أوراق مرققة بأنواع  
القبوش كقوله لأدري  
وعبرة التحفة وهي  
أوراق فيها صور (قوله  
كالتعمد) قصته أنه يعبس  
بمراج الصلاة عن وقتها  
مرة واحدة حتى يفرغ  
الشيخ عميرة وسيرة أنه  
لا بد من تكرار ذلك  
ويوقف ابن قاسم في صراط  
التكرار (قوله في مثل  
فمماز) أي ذلك الشرط  
أو المال كما يعلم مما ناتي  
(قوله فهو محرم من جهة)  
انظر مرجع الصميرين  
(قوله هم الحاء) وكذا  
يكسرهما حكما ذكره  
لأذري .







في القاء مع (أ) وما حكى من أن عبد السلام بن دقة ألغى من حرمة كان سمعان ذلك فكذب  
 (و بخور دف) أي صده وسبغه (عرس) لأنه صلى الله عليه وسلم أقرحوا يريات ضربين به حين  
 بنى على عتبة كثرتم لله وحبتهما بل قال لم يمت بهوفيا نبي يعلم ما في غد في هذا وقولي بالتي  
 كسبت فتواي نبي من مباح بعض المشولين بيدر وصح خبر «فصل ما بين الحلال والحرام الصرب  
 بالدف» وروى الترمذي وغيره خبر «أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساحد واضربوا عليه  
 بالدف» وقد أخذ المعوى وغيره من ذلك بدنه في العرس ونحوه (وحتب) لأن عمر رضي الله  
 عنه كان يفتد به كالنكاح ويكره في غيرها (وكذا غيرها) من كل سرور (في الأصح) لخبر  
 أنه صلى الله عليه وسلم لما رجع إلى المدينة من بعض غزاه قال له جارية سوداء: إني نذرت  
 إن رأيت الله سمعت من أصدرك بين يديك بالدف فقال له: إن كسبت بذرت أوفى بشدرك»  
 وأما في منع ومن الحرف كاحية سابقا إذا لم يصربه لنحو قدوم عالم أو سلطان ويباح أو يسق  
 عنه من دل سده (ومن كان ١٠٠ حل) أي لا يلقى الحرف ودعوى أنه لم يكن حادلا محتاجا إلى إقامته  
 وهي به نحو حرم من أحده كالف ١٠٠ وقد وجع عرض من ١٠٠ من عمل من حروق دائرته كدف  
 العجم وقد حزم محل هذه في الحواشي الصغر وغيره ومما رعى الأذرى فيه بأنه أشد اضطرابا من الإلهي  
 من على عرقته و ١٠٠ من جمع حرمه مردود وسواء ضرب به رجس أم أي وخصص طبعي  
 حرمه مردود كالف ١٠٠ لا يكره (و شرب الكوة) قسم قوله واستبعه أفت (وهي صر)  
 صول (صبي ١٠٠) ومع الدارين ومنه أيضا بوجود في رمت ما أحد حرمه أوسع من الآخر  
 أي لا أحد حرمه كالف ١٠٠ لا يكره حرمه ١٠٠ أي القمار «و الكوة» ولأن في صرهما تشبها  
 بالذين يربوا لآله ١٠٠ حرمه ١٠٠ حرمه ١٠٠ هو الصحيح وإن قسرها بعصم «لرد ومقتضى  
 كذا من حل مسووم من الأول وهو كذا» وفي نفي العرفيون تحريم النحول واعتقده  
 لأسوى ودعى أن الموحود لائحة المذهب تحريم ماسوي الدف من الطول (لأنه قص) فلا يحرم  
 ولا يكره لأنه مجرد حركات على استقامته وأعوذح وإقراره صلى الله عليه وسلم الحبشة عليه في  
 مسجده يوم عرفة واستثناء عصبه باب الأحوال فلا يكره لهم وإن كره لغيرهم مردود كما أفاده  
 استنبط منه أن كان من دونه فم كبره وإلا لم يكونوا مكنته ونعت مردد ذلك في سائر  
 ما حكى عن الصوفية من حرم دهر الشرع فلا يخرج به، ثم لو كثر الرقص بحيث سقط البرودة  
 حرم على ما قاله السابقي

(قوله في التوردة) انضم  
 المال وفتحها (قوله من  
 كل سرور) فصيحة أنه  
 لا يجوز غير السرور  
 فدرج (قوله ويباح أو  
 يسق الخ) مردود به  
 الدخول على

(قوله في القاء مع (أ) أي قاء) حرم مع الدف حرم دونه (قوله و بخور دف) وهو  
 يسمى الدف (قوله حين بنى) أي دخل بها (قوله وقولي بالتي) أي بالكلمات التي (قوله  
 من كل سرور) قد سبهم تحريمه لالسبب أصلا فليراجع ولا يفتد فيه لأنه لم يحد (قوله لنحو قدوم  
 ١٠٠) أي والإلهو حذر فضعه ويدين من الحواشي كور حات لا يمان من السرور بالفتح  
 سبه ١٠٠ وأفت في راجع راجع لأول فمصرف له بالدف (قوله ومنه أيضا الموحود في رمت)  
 أحد الصبر منه أن الكوة لا يحصر فيها أحد حرمه بل يحد دون الآخر بل هي شاميه لذلك  
 وما يستدركه (قوله حل مسووم من النحول) حذر ١٠٠ من يضرب به الدهر ويسمونه بطن  
 الله ومنه سائر سحر فم حذر (قوله وإن كره لغيرهم) عذره حجج ذلك قوله وإن كره أخ  
 وإن عدا كرهه التي حرم عليها جمع وهي واضحة ومما ذكره الشارح في زيادتهم يشهد مع  
 قوله «ولا يكره ولا يكره»











(وحرفة دينية) «طهر» (كحمة وكس وذبح) وحراسة وح كة وحرارة وكسفة حمم  
(من لا يبيع) عادة (به سقصفها) ذنه شعر سبه ل لاد (فان اذ اذ) أي لاحت به (وكات)  
مباحة سواء أ كانت (حرفة منه) ثم «مكن» كارجحة في اربعة قد كره ها ذن السب كون  
بولد يتبع حرفة أمه (ولا) يستطير (في الأصح) لانتها سمره ذك والثاني نعم مرة

أما ذو حرفة محرمة كقصور ومنهم ولا تنس شهم مطر من اركشي . وم عه . دوى  
الكسب بالشهادة مع أن شركة الأيمان «م» فسدح في العدة لاسع لإامدا أذ ذخرة على  
التحمل أو كان أحده ولا كس . إذ سوس شركته لا نسب به . من بعض المنحرفين : وأما  
صريق فيه أن يشترى بوري شركة وكسب وسهم لكل على قدر مسخه من من اوراق فم  
الشركة لا يشترط فيها المساوي في العمل سوي وقه . ولا يحق (والأهم) بصم ففتح في الشاهد  
(أن يجر) شهادته (أما) «وأي من لا شيل شهادته» (مع أو مداع) «ه» (عنه) «وعن ذكر  
(صرا) وحدوثه» ول حكم مصر لا بعده فلو شهد لأخيه بمال فبات وورثه قبل استيفائه فم  
كان بعد الحكم أحده وإلا فلا وكذا لو شهد قبل فم لأخيه الذي له من ثم سب وورثه فم صر  
ورثه بعد الحكم لم يفسد أو فقه امتنع الحكم (فرد شهادته لعمده) أي لأذن به في الحرة وعمره  
وبعيد الأصل له بالأول مثال إذ ما يشهد به يكون به وقصدته قوله له من فلا فقه وهو كذا  
كما يحتمل الثاني (ومكاسه) لأنه «مكن» فيه علة بماله دليلين معه له من بعض القسرات ولأنه  
بصدد العود إليه «عمر» «وعجز» وقدر كة في الشريك حيث قال «أو سب خلاف» لو قال في «أو  
فتصح بالنسبة يريد لاله ، أهم . «أو أن لا هو» له من «أو سب» «أو سب» «أو سب» «أو سب»  
ما ثبت لأحدهم يشركه فيه صاحبه (وغيره له من) «أو سب» «أو سب» «أو سب» «أو سب»  
كما تحتمل العراق (أو عده حجر وس) لأنه إذ أثبت «أو سب» «أو سب» «أو سب» «أو سب»  
إذا لم يتجر عيبه وتبين شهادته له وإن كان معصرا لتعلق الحق بعمه (و «أو سب» «أو سب»  
الذي بأصله (هو وكيل) أو وصي أو قيم (فيه) لأنه يثبت لعمه «أو سب» «أو سب» «أو سب»  
به ، ولا فرق بين أن يشهد به لموكاه أو شيء معه به كعقد صدر منه ولا شيل من مودع  
لمودعه وممن ربه سمة نقده به ، فم من الوكيل عيه ولم حص في حصة وس  
أو بعدها فلا وإن طال الفصل «أو سب» «أو سب» «أو سب» «أو سب» «أو سب»  
متاحين بعد ذلك قبلت عليه كما أقر «أو سب» «أو سب» «أو سب» «أو سب» «أو سب»

(قوله وكسفة) هذا  
يس عه ما في المتن ،  
وعبارة التحفة والقامة  
حرام (قوله وإلا فلا)  
نبي وإلا فلا أحده هذه  
الشهادة بل لانه من  
إثباته نظريته (قوله  
أن فلا فقه) هل مثله  
به صر به مثالا إذا لم  
يوجب مالا (قوله مراده  
الجا) «أو سب» «أو سب»  
لشموله لما إذا لم يكن  
«أو سب» «أو سب» «أو سب»  
شي من مع قد به (قوله  
أو سب) «أو سب» «أو سب»  
وكان الأولى حذف قوله  
«أو سب» (قوله نعم لو وحدا  
متاحين) تأمل

(قوله وحرفة دينية) أي مباحة لما يأتي من قوله أما ذو حرفة محرمة الخ (قوله وكسفة) «أو سب»  
الكاف قاله في المصاح (قوله من لا يبيع) أي سواء كانت حرفة منه أم لا اعتمادا على تعني ولا  
(قوله قال بعض المنحرفين الخ) معتمد (قوله ثم مات) أي لاس (قوله إذ ما يشهد به) أي قصة  
التعليق (قوله فتصح بالنسبة يريد) «أو سب» «أو سب» «أو سب» «أو سب» «أو سب»  
ينسأ أولنا فهي شهادة واحدة لا يمكن تعيضا ، وقريب من هذا ما وقيل في عيبه لا أنس هذين  
فهو عيب واحد بخلاف لا أنس هذ ولا هذاهما يتبين (قوله نعم لو وحدا) أي من بينهما  
عداوة (قوله قلت عيبه) وبسبب أن عمن دك حيث مضى لعمه على دك سنة كما يؤحد من  
قوله الآتي وكذا من العداوة كارجحة اس الرقة .



المشترى الممن أو شترى شئ وقد عني حتى يساع وم تعرف وكاتبه فإنه يشهد لموكله أن له عليه  
 كذا أو أن هذا ملكه حيث لم يعرض لكونه وكيلاً وعن له ذلك بغيره لأن فيه توصلاً لا محض  
 صريح مباح وتوقف الأدرعي فيه أنه يحمل على حكم لو عرف حقيقة بطلان ما عليه مردود  
 أنه لا أثر لذلك لأن العرض وصول على المصلحة من صريح صحيح فإنه يجب على وكيل إطلاق أنكره  
 موكله أن يشهد حصة من روحه مطوعة وبؤد الحور مأمرة في الخونة غيره فمن له دين  
 غير عن ثباته معرض من آخر قدره وأخاه به وشهد له فيجانب معه إن صدقه في أن له عليه ذلك  
 ليس بنظر دلت شهوده حاكم معقول بحكمه حصة شهود على حاكم حار حكمه حكمه كما مر  
 (و براهين صمدية) الشاهد أو أصبه أو فرعه أو رفقته لأنه يدفع بها الحرم عن نفسه أو عن  
 ذل شهادته له واحتمال العبارة شهادة الأصيل براءة من ضمته مع أنها مقبولة لأن عدم مهمته  
 فيها غير مردد كما يدل عليه السبق، ثم قول السند والاصل بالوصول بالإبراء أو لأداء أصرح  
 (و خروجه مورثه) غير بعينه عنده (قل اندلجها) وبها عمل عدوها بهمة فانه لو مات أحد  
 الأرض وكان له شهود له وشمل موكل عليه من يسرق أرضه وهو كذلك ما عني أن ليس  
 في بيع الإرث وحق في كونه مورثاً في شهادته وحرره ما مؤيد شهود ذلك في المخرج وهو وراث  
 به ثم وبذلك المخرج من فلا قبل شهادته وخرج به مو شهود بذلك والمخرج من ثم مات ليس بشاهد  
 شهادته ثم إن صار وراثاً وقد حكم شهادته لم يستصحب ولو سرق الفسوق ولا فلا يحكم بها وخرج قبل  
 أن يمال شهادته بعد الادعاء لمفعولة لاسفاء الهمة قال القس ولو كان المخرج عند ثم اعتنته  
 سيده بعد المخرج والتمس به على المخرج وأنه لم يستحق لإثباته لأنه كان ملكه فشهد له وراث المخرج  
 قبلت شهادته لعدم انبغاضه للوحد (ولو شهد مورث له مريض أو حرج قبل أن يمال  
 قبلت في الأصح) لاسفاء الهمة إذ شهادته لا حرج له بها وكونه إرثاً مورثه يدفع إليه بعد سب  
 آخر لا يؤثر والثاني قبل لا كالمخرج وورث الأول بأن المخرجة سبب موت القاتل بحق إليه بخلاف  
 المال وهذا لا يدل على نفس قصده لا ماء مادكر (ورث شهادة عاقبه بمسوق شهود قتل) بحملونه كإفنده  
 ذلك في دعوى لدم والتبعية ونحوها وبما فيها معقولا في حذف قبده المذكور على ما قدمه  
 فذكره ذلك هنا مثال لهمة فلا يكر (و) برث شهادته (عروة معلس) حرج عليه (بمسوق شهود  
 من آخر) صهر عليه ذمهم بدفعون من صهر من حمله لهم وما أحدهم المقتضى منه وهو قبول شهادة  
 عزم لهم رهن يقي بدسه ولا مال بعينه غيره وله مال ويقتنع بأثر الرهن يوقي ليس المرهون  
 به صحة خلافه لأن فيها مع ذلك بها تقدر خروج رهن مستحق وهو لا مانع به في الأولى ولو شهد  
 مدين غوب ذاته قبل وإن صممت بقول ما عده بوارثه لأنه حليته وشغل من فقير بوصية أو وقف  
 لعقراء حيث لم يصرح بحصرهم ولو وصى بعتاؤه فله العوى وحاشا أن أتي لدم حيث انحصرو وإن  
 لم يصرح بحصرهم وهو الأقرب لهمة استحقاقه (ولو شهد الانبي بوصية) مثلاً (فشهدا) أي الإنسان  
 الشهود لهم (مشهدين بوصية من بيت الحركة) ولوقوع عين واحدة أتعنى كل نصفها (قبلت الشهادتان  
 في الأصح) لانفعال كل شهادة عن الأخرى مع أصل عدم الموازنة المانع من معاودة الشهادتين وأحد من ذلك  
 (قوله فيجانب معه إن صدقه) يتأمل يقدم المقرص على الخلف بمجرد التصديق فانه يؤدي إلى  
 إثبات الحق لغيره من غير تحقق.

ويؤيد بخبر مأمرة الخ  
 هذا إما ذكره في صحة  
 الشهادة ولا تأييد فيه  
 لجوازها الذي هو محل  
 النزاع (قوله نظيره) هو  
 يدل من ما في قوله مأمرة  
 أو حال منه أو خبر مبتدأ  
 تدفوع وهو على الأول  
 والآخر مرفوع وعلى  
 الثاني منصوب والضمير  
 يرجع للمؤيد بفتح  
 التختة ولا يصح أن  
 يكون فاعل مأمرة لأنه  
 يوجب أن يمارى لجوانه  
 بطريق المؤيد تكسر التختة  
 لا معه وليس كذلك  
 (قوله يقي بدسه) انه سقط  
 قبله لفظ لا البدية من  
 المكتبة لإلا يصح التصدير  
 إلا به وببلاقيه قول  
 الشارح الآتي وليس من  
 له في الأولى وحاصل المراد  
 أن المقتضى أحد من  
 الهمة يدفع ضرر المراجعة  
 أنه لو اتقى ذلك أن كان  
 يبيده رهن لا يقي بالدين  
 ولا مال لا فاس غيره لا ترد  
 شهادته أي لأنه لو ثبت  
 ما ادعاه ذلك العزم لم  
 يرجح المرهون في شئ  
 ورد الشارح بحسان  
 حدوث مال بعينه  
 فيراحمه العزم في مكتبة  
 ماله منه أما إذا كان  
 رهن يقي بالدين فالسقي  
 يقول بقول شهادته وإن



(قوله وخرج بذلك ما إذا

بقى للعصوب منه شيء) أي ولم يقدر الغاصب على أدائه وإلا فهو مردود الشهادة لأن حيث الاتهام كمن علم بامرئ (قوله ولا تقبل من مشتر شراء صحيح الخ) عبارة التهمة كغيرها ولو اشترى شيئا فاسدا وقصه لم يقبل منه بغير مائة إلا أن رده ولم يبق عليه للمانع شيء أو صحيحا ثم فسخ فارتضى آخر ملكه رمن وضع المشرى يده عليه لم يقبل منه بغير مائة من المهر عن نفسه واستيفائه العدة لها (قوله ولاية للفرع) أي أو الأصل وكان الأولي لأبض (قوله كأن ادعى على زيد شراء شيء الخ) عبارة الروص وشرحه فرع نو قال لزيد وفي يده عبد اشترى هذا العبد الذي في يدك من عمرو وعمرو اشترى منك وطالبه بالتسليم وأكر جميع ذلك وشهد له بذلك ما عمرو وأما زيد قبلت شهادتهما (قوله لا تنفع التهمة) فيه نظر وقد شمل قوله أو الولي عليه ما إذا كان المشهود به من جملة ما للوصي لولا يده عليه وقد مر أن الوصي لا تقبل شهادته فيما

له بركات بيد اثنين عيين وأدعاهما نكح وشهد كل بآخرا به اشترى من ادعى قبل إدلائه لكل على ما ادعى به على غيره حتى يدفع شهادته الصواب عن نفسه بخلاف من ادعى عليه شيء وشهد به لآخر والثاني اتسع لهمة بوجهة وتقبل شهادة بعض القاييد لبعض على الشفاعة حيث لم يقد أحد مانسا أو نحوه وشهادة صاحب بعد الرد والنوبة بما غصبه لأخيه كافي في الجواهر وأقهر قوله بعد الرد أنه لا بد من رد العين وبدل ما معها البوقف محبة نوته على ذلك عند قدره عليه وخرج بذلك ما إذا بقي للعصوب منه عليه شيء لاتهامه بدفع الضمان له عنه كما تقرر وظاهر أن المردود بعد أن حتى في بد اعصاب حصة مضمومة كالتلف فلا تقبل شهادته ولا تقبل من مشتر شراء صحيحا لبيع بالبيع إن فسخ البيع كأن رد عنه بعض أو إقته أو خيار لاستيفائه العدة منه إن كان ادعى بدعي الملك من تاريخ مقدم على البيع ولا تقبل عوب مورثه أو موصى له (ولا تقبل) الشهادة (الأصل) للشاهد وإن عدا (ولا فرع) له وإن عدل ونو بالرد أو تركيته له خلافا لما نقله ابن الصلاح وإن شهد له لأنه بعضه فكانه شهد بنفسه والركعة وإن كانت حقه الله تعالى فهدا إنساب ولاية للفرع وفيها تهمة وقت أحدها وبكاهه وشركته في المشرى ككذلك وقصة بعلاقه كغيره عسدم قنوها بعض له على بعض له آخر وبه حرم العربي وحرم ابن عمه السلام وغيره بالتسليم لأن مورع الطمحي قد تعرضت لهمة مقررته معه إذ كثيرا ما يتزوجون في الغمة والميل فالتهمة موحودة وقد تقبل شهادة البعض صما كأن ادعى على زيد شراء شيء من عمرو والمشرى له من زيد صاحب اليد وقصه وحده بالام تقبل شهادته إن زيد أو عمرو له بذلك لأههما أحبيان عنه وإن نصحت الشهادة لأههما بالملك وكأثر شهد على به بإقراره بسبع مائة وقيل مع صحتها الشهادة بحصته ولو ادعى الإمام شيئا لميلت المال قبلت شهادة بعضه به لأن الملك ليس للإمام ومثله باظر وصف أو وصى ذي شيء خفية أو ما ولو لم يبق عليه شيء وشهد به بعض المدعى لنفسه التهمة بخلافها بعض المدعى أو وصاه ولو شهد لنفسه أو على عدوه أو الناساء يعضه من الحق والحق كما يحسن ذلك فإن من عند السلام المختار حواراه لأههم لم يحسموا الحاكم على باطن من عني إيمان الحق مستحقه من يأنم الحاكم لعدوه ولا الخصم لأخذه حقه ولا الشاهد لإدعاه قال الأدرعي بن صاهر عبارة من حوز ذلك أو حوز اه ويتجه حمالة أبي تعبيه طرفا لوصول الحق لمستحقه (وصل) منه (عليهما) لاستفاء التهمة ومحل حيث لا مداوة وإلا لم تقبل كما حرم به في الأور ويؤيده ما مر أنه لا يبي إحراز كالح استه حيث كان بينهما عداوة صهره (وكذا) تقبل شهادتهما (عني أيهما بطلاق صرة أيهما) صلا دنا وأههما تحت (أو ودوها)

(قوله عند قدره عليه) أقهر أنه إذا حذر عن رد ما عدل به صحه وشه ومحل حيث كان في عزمه رد من قدر (قوله وظاهر أن المردود) أي رقيب المردود الخ (قوله ولا تقبل شهادته) أي العصب (قوله لاستيفائه) أي المشرى (قوله كأن ادعى) أي بكر عبارة الروص وشرحه فرع نو قال لزيد وفي يده عبد اشترى هذا العبد الذي في يدك من عمرو وعمرو اشترى منك وعنه بالتسليم فأكر جميع ذلك وشهد له بذلك ما عمرو أو زيد قبلت شهادتهما الخ به سم على حجج (قوله وصله) أي بكر (قوله بن صاهر عبارة من حوز ذلك أو حوز) لا استفاد من ما ذكره وما ذكره من التوقف في مسألة الوكيل الله خوار أن كلام الأدرعي بن به مر التعليل بالحوار وإن توقف فيه أيضا لأنه يحمل الحاكم على حكم لو علم به لامتنع منه .

هو وصى فيه قال الشارح كغيره فيما مر لأنه ينت لنفسه سلطة التصرف في المشهود به .



أى الصرة يؤدى لعن انصبي مرانها ( فى الأصبر ) لضعف تهمة مع أمهما بذلك إذله طلاق  
 أمهما من شاء مع كون ذلك حصة لهما من الشهادة به ، والثاني منع لأما بحرقها إلى أمهما وهو  
 امردها بالأب أما إذا كان الخديق رجعا فقبل قطعه عند كراهة فى شهادته حصة أو بعد دعوى  
 الصرة فإن ادعاء الأب لا ينافى بقاء شهادتهما للزوجة وكذا بدعته أمهما ولو ادعى  
 الفرع عني آخر بدس أو كره فأنكر فشهد به أبو الوكيل قبل وإن كان فيه صدق منه كما تنقل  
 شهادة الأب وإنه فى وثقة وحده كما أفق به من الصراح وهو ظاهر لأن التهمة صعبة جدا  
 وقد أفق أبو بكر رحمه الله تعالى بخوار إبت أو كرهه شهادته بعض أو كل أو الوكيل ولا ينافى  
 ما قدمه من امتناع شهادته له بوصفه فيه من إبت سلطة له لأن سلطة الوصى أقوى وثم  
 وأوسع من سلطة وكيله وتعل ماقرر فى وكالة مام سكني بعض ( إلا رد ) ( وردا شهد  
 فرع ) أو لأصل به ( وأخى قلت بالأخفى فى الأصبر ) وردت فى حق الفرع قطعه مرية  
 للضعف وسواء أفق لأخفى أم لا أحد مع مريى ( فت وتسن لكل من الزوجين ) بالأحر  
 لأن الحاصل منهما عند سرأويرون في منع قول الشهود كذا وشهد الأخير للشاهر وعكسه  
 نعم لا تنقل شهادته برأى روحه هو مع ثلاثة لأن الشهادة عند ذلك بدل على كمال العدو منهما  
 ولأنه سبحانه فى حبه ولا شهادته لها من ولا بد منها كذا رجحه الثاني وتنقل من كل  
 على الآخر قطع ( ولاخ وصدى ، والله أعلم ) لضعف التهمة لأما ذنبتهم تهمة بعض  
 ( ولا تنقل من عدو ) على عدوه عنداوة ديوية ظاهرة إذ الباطنة لا يعمها إلا الله لأنه قد ينتقم  
 منه شهادة بغيره عليه ومن ذلك أن شهدا على ميت بحق فيقيم الوارث بينة بأنهما عدوان  
 له فلا يفتلان غيبته فى أوجه الوحيين لأنه الحقم حقيقة لا تاتى التركة بحسب حلالا لم يمت  
 الروح الفررى وأفق به النسخ محال لأن الشهود عامة فى الجنسية أبت ( وهو من يعمه بحيث  
 على روال نعمته وحرر سروره وشرح نعمته ) شهادة العرف بالملك وما تعرض به المتيقن  
 من أن البعض دون العدو لأنه بالقبال وهى بالعلم وكما يفسر الأعطى بالأحرار  
 تمنع تفسيرها بالبعض فقط بل به شهد ماعده وهذا صاير للعداوة الظاهرة بل أشد منه  
 وقول أدعى بها إذا استت إلى ذلك منى سر لأنه حشد حشد والخمد فسق والفسق  
 مردود الشهادة حتى على صديقه ولهذا صرح الرافى بأن أراد العداوة الخفية عن الفسق  
 برده بأن أراد وصول الأمر لذلك الخفية بخلافه لا فعل وحشد بل توجد منه حقيقة الحسد  
 المعسقة بل حقيقة العداوة غير المعسقة فصح كونه عدوا غير حشد وحصر المتيقن العدو  
 فى الفعل مجموع وإنما الفصل قد يكون دليلا عام على أنه تنى عن الأصحاب أن يرد بها  
 المعسقة حيث لا يشكل أصلا والعداوة قد تكون من أبت ومن وادى من أحد من يخص  
 برده شهادته على الآخر فلو عادي من يريد شهادته عليه ومانع فى خصوصته فلا يحسد وبشهادة  
 عليه والعدوى قبل الشهادة عدو للعدوى وإن لم يسله حشد وكذا دعوى قطع الطريق  
 بصر مدعى عدو لمن رعه ثم ونهى وإن ظهر بينهما بعض من عليه وقد يؤخذ منه  
 ( قوله من ادعاء ) أى الطلاق ( قوله وكذا ) أى المدعى ( قوله فأنكر ) أى مدعى ( قوله )  
 ولا شهادته لها بأن فلا مقدم ( وسبق بين هذا ما تقدم من أنه لو شهد بغيره بأن فلا يرد  
 قلت أن شهادته ها محض بسبب القذف إلى حشانه فى حق الروح لأنه يعين بسبب روحه إلى  
 فد يرد السيد بالعدة عنه ( قوله بأنهما عدوان ) أى الوارث

( قوله وإن كان فيه  
 صدق منه ) فيه مامر  
 كذا ( قوله نعم لا تنقل  
 شهادة روحه ) هذا  
 الاستدراك حقه بعد قوله  
 الآتى وتنقل من كل على  
 الآخر قطع ( قوله من  
 يقدم ما بعده ) قال ابن قاسم  
 يرد عليه أنه بذلك القيد  
 قلبي أيضا إذ الخزن والفرج  
 قليبان وكذا التنى كما يعلم  
 من تفسره فالوجه أن  
 يحجب تأمير أريدوا أعدوه  
 هنا البعض المذكور أعني  
 من أن يترتب عليه فعل  
 أو لا محذور فى ذلك  
 وفيه تسليم العدو  
 لا تكون إلا بعمل وسيأتى  
 معه فى كلام الشرح  
 ( قوله وهذا مساو للعداوة  
 الظاهرة الخ ) نظره مع  
 جملة مما سبق للعداوة  
 الظاهرة هى التى تنقل  
 الباطنة التى لا يعمها إلا الله  
 تعالى المصرح بما ادعاه  
 اللقيط ( قوله أشد منه )  
 كان الظاهر أشد منها  
 ( قوله حيث لا يشكل  
 أصلا ) قال سم شموع  
 كف وما يقفه ذلك الجمع  
 لاوافق قولهم الآتى  
 وتنقل له اهـ .



أن كل من رمى غيره بكثرة في غير شهادة صار عدوا له وهو سار عليه (وقيل له) حجة من قبل  
إلى حشد مفسق لاتقاء التهمة (وكذا) تقبل (عليه في عدو دس ككثير) شهد عليه من  
(ومستدع) شهد عليه - في لأن هذه لاتنع قبوله وجرح القائل في حديث وجوده كذا في  
الصيغة لاتعنيها (وهذه شهادة) كل (مستدع) وهو من حدة في الحديث عليه ظهر التهمة  
بما كان عليه الذي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن بعدهم وأورد في الأربعة ما أخرجه عنه  
أبو الحسن الأشعري وثبوته صور - آثار يدي وأصحابهما وقد جنى على كل مستدع منه شهد السرع  
تحميه وليس مرادها (لا كثره) مدعاه ويزيد - أدعاه من الله عنهم أو استدل أول  
ودعاء لأنه يرغم أنه حق وشهر كلامه لدعوى إلى مدعاه وهو كذا في الحديث وهو ليس بغير  
لأبي خطاب الأندلس الكوفي كان يقول بالوهمية جعفر الصادق ثم ادعاه عنه ولا يفسر  
شهادتهم لموافقهم من غير ذلك لا مدعاه عدم الكتب كونه كفرا عنه أم من بين  
السبب كالأقرار وزمن التعميل ومكانه بحيث زالت التهمة بذلك فقبل منه ولا في مروي في  
مستدع مامر عدم قول الكتاب حكمه وشهادته ليس في الأمة لا يمكن من ذلك على أن مع  
تحميه لخصوصهم احتقار لهم وورد عن بعضهم - وثم من كثر مدعاه كمن سب مدعاه  
لأننا أو في صحة أيها أو أنكر حدوث العالم أو حشر الأجساد أو غيره على بعدهم وافتراء  
ولا قبل شهادته ككفره (لأنهم لا يسلط) أصلا أو على ما أئمة مائة من الدين  
كأقرار ورمائه ومكانه قمت منه حينئذ خلاف من لا يسلط بدرا إذ قل من يسلم منه ويندب  
استعمل شاهد راب الحكم فيه أمر كذا كثير العوامة ولو عدولا من لم يفصل لزمه البحث عن حاله  
حذاه للإمام في دعوى وجوبه (ولامددر) شهادته قبل الدعوى أو بعده ومن سب  
منه في غير شهادة الحسنة لهمه حينئذ ولقد مدعاه صلى الله عليه وسلم من أدعاه في الحسن  
بعد صحتها منه قات ومصحح من أنه خير الشهود محمول على من قبل مدعاه شهادة الحسنة كمن  
شهد ليقيم أو محمول أو بركاة أو كفاية أو على من عدله شهادة من لا يسلط له برأيه  
ليست بها منه بل أو قبل بوجوبه عند انقضاء دعوته مروي في الحديث في الحديث في الحديث  
الله عدم الفرق بين ما يحتاج إليه الخوف له سوى وغيره وهو من الحاكم مع من من  
لا يفسر عن نفسه كالحجور وعاب وحرس لا يثارة له متهمه في حجبها ولقد مدعاه كمن  
من يدعي لهم ذلك ويسأل البيئة الأداء ولا يجوز لهم لأدعاه بدون ذلك ومن يحتاج إلى حذور  
الخصم ولا يقدح في الشاهد حقه عروص نحو صلاة وودعه يؤدبه ولا يفسر في الدعوى ولا  
توقفه في الشهود به إن عاد وحزم به فيعيد الشهادة ولا قوله لاشهادة في حديث من قال  
أو أمكن حدوث الشهود به بعد قوله وهو ما يفسر بعتبة والتجربة (وتقبل شهادة

(قوله أن كل من رمى غيره بكثرة في غير شهادة صار عدوا له) حجة من قبل  
إلى حشد مفسق لاتقاء التهمة (وكذا) تقبل (عليه في عدو دس ككثير) شهد عليه من  
(ومستدع) شهد عليه - في لأن هذه لاتنع قبوله وجرح القائل في حديث وجوده كذا في  
الصيغة لاتعنيها (وهذه شهادة) كل (مستدع) وهو من حدة في الحديث عليه ظهر التهمة  
بما كان عليه الذي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن بعدهم وأورد في الأربعة ما أخرجه عنه  
أبو الحسن الأشعري وثبوته صور - آثار يدي وأصحابهما وقد جنى على كل مستدع منه شهد السرع  
تحميه وليس مرادها (لا كثره) مدعاه ويزيد - أدعاه من الله عنهم أو استدل أول  
ودعاء لأنه يرغم أنه حق وشهر كلامه لدعوى إلى مدعاه وهو كذا في الحديث وهو ليس بغير  
لأبي خطاب الأندلس الكوفي كان يقول بالوهمية جعفر الصادق ثم ادعاه عنه ولا يفسر  
شهادتهم لموافقهم من غير ذلك لا مدعاه عدم الكتب كونه كفرا عنه أم من بين  
السبب كالأقرار وزمن التعميل ومكانه بحيث زالت التهمة بذلك فقبل منه ولا في مروي في  
مستدع مامر عدم قول الكتاب حكمه وشهادته ليس في الأمة لا يمكن من ذلك على أن مع  
تحميه لخصوصهم احتقار لهم وورد عن بعضهم - وثم من كثر مدعاه كمن سب مدعاه  
لأننا أو في صحة أيها أو أنكر حدوث العالم أو حشر الأجساد أو غيره على بعدهم وافتراء  
ولا قبل شهادته ككفره (لأنهم لا يسلط) أصلا أو على ما أئمة مائة من الدين  
كأقرار ورمائه ومكانه قمت منه حينئذ خلاف من لا يسلط بدرا إذ قل من يسلم منه ويندب  
استعمل شاهد راب الحكم فيه أمر كذا كثير العوامة ولو عدولا من لم يفصل لزمه البحث عن حاله  
حذاه للإمام في دعوى وجوبه (ولامددر) شهادته قبل الدعوى أو بعده ومن سب  
منه في غير شهادة الحسنة لهمه حينئذ ولقد مدعاه صلى الله عليه وسلم من أدعاه في الحسن  
بعد صحتها منه قات ومصحح من أنه خير الشهود محمول على من قبل مدعاه شهادة الحسنة كمن  
شهد ليقيم أو محمول أو بركاة أو كفاية أو على من عدله شهادة من لا يسلط له برأيه  
ليست بها منه بل أو قبل بوجوبه عند انقضاء دعوته مروي في الحديث في الحديث في الحديث  
الله عدم الفرق بين ما يحتاج إليه الخوف له سوى وغيره وهو من الحاكم مع من من  
لا يفسر عن نفسه كالحجور وعاب وحرس لا يثارة له متهمه في حجبها ولقد مدعاه كمن  
من يدعي لهم ذلك ويسأل البيئة الأداء ولا يجوز لهم لأدعاه بدون ذلك ومن يحتاج إلى حذور  
الخصم ولا يقدح في الشاهد حقه عروص نحو صلاة وودعه يؤدبه ولا يفسر في الدعوى ولا  
توقفه في الشهود به إن عاد وحزم به فيعيد الشهادة ولا قوله لاشهادة في حديث من قال  
أو أمكن حدوث الشهود به بعد قوله وهو ما يفسر بعتبة والتجربة (وتقبل شهادة

(قوله أن كل من رمى غيره بكثرة في غير شهادة صار عدوا له) حجة من قبل  
إلى حشد مفسق لاتقاء التهمة (وكذا) تقبل (عليه في عدو دس ككثير) شهد عليه من  
(ومستدع) شهد عليه - في لأن هذه لاتنع قبوله وجرح القائل في حديث وجوده كذا في  
الصيغة لاتعنيها (وهذه شهادة) كل (مستدع) وهو من حدة في الحديث عليه ظهر التهمة  
بما كان عليه الذي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن بعدهم وأورد في الأربعة ما أخرجه عنه  
أبو الحسن الأشعري وثبوته صور - آثار يدي وأصحابهما وقد جنى على كل مستدع منه شهد السرع  
تحميه وليس مرادها (لا كثره) مدعاه ويزيد - أدعاه من الله عنهم أو استدل أول  
ودعاء لأنه يرغم أنه حق وشهر كلامه لدعوى إلى مدعاه وهو كذا في الحديث وهو ليس بغير  
لأبي خطاب الأندلس الكوفي كان يقول بالوهمية جعفر الصادق ثم ادعاه عنه ولا يفسر  
شهادتهم لموافقهم من غير ذلك لا مدعاه عدم الكتب كونه كفرا عنه أم من بين  
السبب كالأقرار وزمن التعميل ومكانه بحيث زالت التهمة بذلك فقبل منه ولا في مروي في  
مستدع مامر عدم قول الكتاب حكمه وشهادته ليس في الأمة لا يمكن من ذلك على أن مع  
تحميه لخصوصهم احتقار لهم وورد عن بعضهم - وثم من كثر مدعاه كمن سب مدعاه  
لأننا أو في صحة أيها أو أنكر حدوث العالم أو حشر الأجساد أو غيره على بعدهم وافتراء  
ولا قبل شهادته ككفره (لأنهم لا يسلط) أصلا أو على ما أئمة مائة من الدين  
كأقرار ورمائه ومكانه قمت منه حينئذ خلاف من لا يسلط بدرا إذ قل من يسلم منه ويندب  
استعمل شاهد راب الحكم فيه أمر كذا كثير العوامة ولو عدولا من لم يفصل لزمه البحث عن حاله  
حذاه للإمام في دعوى وجوبه (ولامددر) شهادته قبل الدعوى أو بعده ومن سب  
منه في غير شهادة الحسنة لهمه حينئذ ولقد مدعاه صلى الله عليه وسلم من أدعاه في الحسن  
بعد صحتها منه قات ومصحح من أنه خير الشهود محمول على من قبل مدعاه شهادة الحسنة كمن  
شهد ليقيم أو محمول أو بركاة أو كفاية أو على من عدله شهادة من لا يسلط له برأيه  
ليست بها منه بل أو قبل بوجوبه عند انقضاء دعوته مروي في الحديث في الحديث في الحديث  
الله عدم الفرق بين ما يحتاج إليه الخوف له سوى وغيره وهو من الحاكم مع من من  
لا يفسر عن نفسه كالحجور وعاب وحرس لا يثارة له متهمه في حجبها ولقد مدعاه كمن  
من يدعي لهم ذلك ويسأل البيئة الأداء ولا يجوز لهم لأدعاه بدون ذلك ومن يحتاج إلى حذور  
الخصم ولا يقدح في الشاهد حقه عروص نحو صلاة وودعه يؤدبه ولا يفسر في الدعوى ولا  
توقفه في الشهود به إن عاد وحزم به فيعيد الشهادة ولا قوله لاشهادة في حديث من قال  
أو أمكن حدوث الشهود به بعد قوله وهو ما يفسر بعتبة والتجربة (وتقبل شهادة



(قوله من لا حساب وهو الآخر) عنده النخعة من احتساب بكذا آخره بحمد الله الحمد يسوي به وجه الله (قوله وهو بلا دعوى) قضية العينة أنها قد تنفع بعد دعوى ويكون شهده حسنة وليس كذلك قد صرح لأدري وعندها بعد لدعوى لا تكون حسنة (قوله وركاة وكفارة) صريح هذا اللفظ أنها محض حقه تعالى ، وسائق آخر العمل أن فهمنا حتى الآن أي فيحجر (قوله من لا نسم) أي الدعوى (قوله (٣٩٠) قل رد المأثم) أي خلافه بعده فإنه بعد محض حد لله تعالى وقوله وحديث

(خمس) مأخوذ من الاحتباب ، وهو الأخذ قبل الاستشهاد ولو بلا دعوى بل لا تسمع في محض حدود الله تعالى ، وحينئذ تسمع في السرقة قبل رد مالها ( في حقوق الله تعالى ) كدور كذا وكذا وصود وحج عن مباح ش يشهد بركها وحق لدعو مسجد ( وفيه له ) وهو حجة مؤكدة ( وهو ما لا يثبت به ) أي أن يكون حدث لدعوى أما أشهد أو عدى شهده على أن كذا وهو سكر أو حشرة أو شيء من ذلك ، ويجوز سماعها عند الحاجة لها حالاً ، وهذا ما لا يثبت به من الرضاع اعتد فيه أن قولاً وهو يريد أن يشكحها ، أو أنه اعتقه أنه هو يدينه - فقه ، ودعوة قولهم شهد لنا يسكنكم ( كطلاق ) بأن أو رحمي ولو حده سكر أو غيره من ذلك ( أو عدى ) بأن شهد به أو بالتعليق دون وجود البينة أو مع موت أو عجزه كإدراكه ، ولا تسمع في شراء قريب لأهله شهادة بالملك والعين بغير حلف ، وفي رواية أخرى في إخراج المال فيه مع التوافق وهذا الحق مع المال ، ولو دعى قول على ما سكره أنه شرب خمره وحده به سمعت وإن كانت الدعوى فاسدة ، ودعوة طلبة بعتق عن تقديم دعوى ، ويتجه فرصة فيما لو حضر السيد أو غاب غيبة شرعية ، إلا أنه قد من حضوره ، وأخذ منه ترجيح القول بأن كل ما قبلت فيه شهادة الحسبة ينفذ الحكم فيه وإن دعى دعوى فاسدة ( وعنى عن قصاص ) لأنه شهادة باحياء نفس ، وهو حجة لله على ( ودعوة عتقة أو قصاص ) لا يرتب على الأول من صيانة الفرج عن اعتد به من جهة ومنه في الشيء من الدين والتعفف بالسكاح ، ومن ذلك تحريم الرضاع ومنعه وبيع والإبراء والاستسلام ، وأوجب ووصاء المرأة لا إن كانا خفية خاصة ( وحده ) على كابر وأشرار وأصح الظن في سكر البكر في الحدود ، فصل ، وحرر لمصنف عن حق لأن ما لا يثبت به كقصاص وحد قذف وبيع وإقرار ( وكذا النسب على الصحيح ) لأن فيه حجة لله على في الشرع كذا ما لا يسمع وطعها فقه في الخلاق والمعاوي وإساق لا يتعلق حتى دعى فيه ( وهي حكم شاهدين فساد كثر من أو عدى أو صدق ) أو من أحدهما كذا عند ذلك أو حكم واحد كذا في قولهم ( نفعه ) وهو ما لا يثبت به بغيره وإن لم يصدق محلاً ( قوله أو أنه اعتقه ) أي أن تكون وهو مدعى ( قوله لنا يسكنكم ) أي وإن كانا من يدين به وإن كانا من يدين بهما ( قوله لكن محله ) أي في الخلع ( قوله وفاتت به بينة سمعت ) أي سمعت منه في حلفه ، وهو ما لا يثبت به من حلف الله ( قوله ولا تستلام ) أي بأن تقول طمعت منه في حلفه ( قوله وحده ) أي قوله في حقوق الله الخ ( قوله إذ الشرع أكد ) أي حث على حله .

الحق أولى من قول الشهاب  
 صحيح لا لبس على ما هو  
 آدمي كسرقه قبل ردائه  
 إذ لاستثناء فيه صورة  
 بقوله أو مدعى مع وجود  
 الصفة أو مع عدمه (و  
 في حصر مدعى من صور  
 السابقة مدعى وسبقه  
 عليه قوله أو مع سبقه  
 في ردائه استثناء آخر على  
 من أن مع عدم قول  
 الشهود مع عدمه  
 المتعدد في حداد المسد  
 وقبل وجود الصفة في  
 الملبوس وجود الصفة في  
 الشهود مع عدمه  
 (قوله فإن في مرضي جمع  
 الجمع) قد تباين في  
 لهذا الفرق في مرضي  
 شهادته حسبه لا أثر له  
 في الب في مسئلة جمع  
 أصلا والفرق يومه تأثيرها  
 فيه فتأمل (قوله من  
 الصيانة) لأنه من وجده  
 روج في راجع وتال  
 هذا فهو محصن من  
 (قوله والاستسلام) سر  
 معصية ومثله في المسمى

وفي حاشية الشرح أن معناه السلام ثم السلام بعده ( هو )  
ولا يخفى أنه حيث يدعى معناه السلام في قوله ( قوله المهمة ) وصف لما وصفه من عبارات أفراد بوجاهة ( قوله ) وحده والوصف  
عن حق ( آدمي ) أي الأول ، فأجده عن قول المصنف وكذا السبب على التصحيح ( قوله ) وثاني ( لاسمعي ) حق ( آدمي ) فيه ( عبارته  
اخرى ) والذي هو حق ( آدمي ) وثاني السبب ( قوله ) معناه ( لو حكم ) يعني ما رُد عن أنها كانت معناه ( لآداء ) أو لحكم كدناك ،  
ومعروف أنه في الثاني لا يصح إلا سبب الكفر فاعطى ليس متعده سان وأمل







عالي) في نسخة من النسخ  
 لنحو انقوت وانصب  
 الصواب (قوله وإن كان  
 قدوة بصورة الشهادة)  
 انظر هذه العبارة فيما إذا  
 كان صادقا في نفس الأمر  
 وما الفائدة ذكر ذلك عند  
 الحاكم مع أن الحد لابد  
 من إقامته والتوبة مدارها  
 على ما في نفس الأمر وكلامه  
 المصنف إنما هو فيما إذا  
 أتى العصية (قوله القذف  
 باطل) لعله سقط قبله  
 لفظ قوله (قوله و  
 مساوية لعدم قصد)  
 يتأمل (قوله كالتقوية  
 أيضا) أي حالها لما قد  
 وجهه من (قوله لا حاجة  
 له) أي بقيد الحثية (قوله  
 رد) الظاهر ردت (قوله  
 بأن فيه تسليما لرحم  
 (قوله) أي حيث لا شره  
 لإحلاله وإحلاله  
 مرادف للحيثية المذكورة  
 (قوله وتصح من سكران)  
 أي إن تأتت منه الشروط  
 التي منها التمسك كما لا يخفى  
 (قوله في المتن إن تعلقت)  
 أي الظلامة بمعنى العصية  
 وتصح رجوع الصواب  
 للتوبة بمعنى موحى لكن  
 عبارة الشرح صاهرة في  
 الأول (قوله سبب انقراض  
 وعزم بدله) هذا فيما إذا

استهك من عرقه وما سحره جميع متقدمون من اشتراط الاستعانة في التعصية القولية أيضا محمول  
 على الندم وخرج بالقوة العينية فلا يعتبر فيها القول لبعض الحق فيها له تعالى فأدير الأمر في  
 ذلك على الصدق أيضا خلاف القذف لما تقرر فيه (فيقول القاذف) وإن كان قدوة بصورة  
 الشهادة لعدم عدم العهد (قد في نفس الأمر ولا يعود إليه) ثم ما كتب صادقا في قدق  
 وقد كتب منه ويحتمل ذلك ولا يتعين عليه التعمد لكونه قد يكون صادقا لا يقال حصل  
 اعتراضه به بقوله قدق باطل، وإنما غير أصله بعد ذلك أكثر اعتداف باطل - لأنما يقول المحدثون إلى إرامه  
 يصح كسبه لا يصح بطله، وهذه فيه تعريض لا تصريح، فلا يرى أنك تقول لمن قال لك  
 شيء باطل ولا غسل له به كسبه، مثله ولو قبله كسبه حصل به عانة لحق وقد علم أن السطرن  
 قد خص لإحلال بعض المتدبرين في متن الصدق بخلاف الكذب وهذا علم أن الاعتراض  
 على غيره الباطل وأنها مبنية له ردة أصله - وإنما قد إن وصرح بذلك لعلم القاصي بأقرار  
 وتوبة اشتراط أن يقول ردت تخبره وإلا فلا فيما ظهر، نعم لابد أن يقول ذلك بحضرة من  
 ذكره تخبره ولا وليس كالحذف في ذكر كما تخبره بنفسه، وتوقف الأمر بإحليل أو يسمعون  
 منه لم يشرع في نسو به منه قول لا سقاء بوجه صادق فانه حق صدقه خلاف القذف (وكذا شهادة  
 الزور) بشرط في صحة نسو به منه قول يخبره به ككسبه في توبة وأما عدم علمها ولا أعوذ بها  
 وتكون ككسبه فيما ثبت ولا أعوذ بها منه (فب) أحد من روى في الشرح (و) العصية (غير  
 رواية) لا يشهد به منه قول كما مر وبه (يشهد) في صحة التوبة منه كالتقوية أيضا (يصرح)  
 من، حاله إن كان ما ثبت بها أو صرحا على معاودة (و) من حيث التعصية لالحول عقوبة نوعا  
 عنه فوجب مال ونحو ذلك، ودعوى أنه لا حاجة له لأن التوبة عبادة وهي من حيث هي شرطها  
 لإحلال ردت من منه سببا لا حاجة له (وغيره أن لا يعود) إياه ما شئت إن مؤتمنه وإلا كمنسوب  
 من رده من شدة من العزم على عدم العود له لا يخفى، ويتوسط أيضا عدم وصوله لحالة العزلة  
 وعدم خروج الناس من معر بها، ويصح من سكران حاله سكره كإسلامه، وعن كان في محل  
 معصية، ثم صرح، مهمه في منع الاعتداف به قال (ورد صلاة آدمي) يعني الخروج منها أي  
 وجه قدر عنه ما كان أو عرفت بخوفه وحده فب (ب) تعصية به (سواء) تنحصر له أم كان  
 مع ذلك حتى لله تعالى مؤكدا كعقابه فورته وركاه (والله أعلم) بتوبته على الله عنه وسلم  
 من كان لأخيه عتد معصية في عرض أو مانع من استحقاقه اليوم فمن أن لا يكون ديار ولا درهم  
 من كان له عمل يؤخذ منه تدبره عنه وإلا أحد من سنت صاحبه حمل عليه « فإن أقس  
 وجه عليه الكسب كما مر، فإن عجز عن الميت وورثته دفعه حاكم ثقة، فإن تعدد صرفه في  
 شاء من المصالح عند انقطاع خبره بنية القرض وغرم بدله إذا وجدته

(قوله رد) أي هذا البول (قوله حاله بعد عزة) لعله لأن من وصل إلى تلك الحالة أيس من الحياة  
 فتوته، إنما هي منه باستحبة حوده في مثل ما فعل (قوله مؤكدا ككثارة) أي ككثرة (قوله فإن  
 تعدد صرفه في شاء من المصالح) المتبادر أن المراد منه ما يستعمل لكن قوله بنية القرض يقتضي  
 أن المراد ما شاء من مصالحه ولكنه غير مراد وإنما احتيج لنية القرض حتى لا يصح على ذلك  
 إذا ظهر لكونه نائبا عنه في الصرف.

كانت الظلامة عيب كما لا يخفى وإلا فما في التوبة لا يتعين إلا بقص صحيح، فإن  
 صرفه في المصالح ثم ظهر لذلك يتبين أن التوبة مشغولة كما هو ظاهر وقوله بنية القرض لم أره في عبارة غيره وليس حذوه.



فإن أعسر عزم على الأداء عند قدرته ، فإن مات فيه فلا مضلة عليه في الآخرة إن لم يصب  
بمرضه ولم يرحو من فعله تعالى أن يعقوب المستحق ، وإلا است الغيبة العتب اشترط استحلاله ،  
فإن تعدد موته وتغير لعبته الطوبى به استعمر له ولا ثمر لتحليل وارث ولا مع جهن لعنت بما حل  
فيه . أما إذا لم يصبه فيكي فيه الدم والاستعمر له ، وكذا يكي الدم والإفلاج عن الجسد ، ومن  
برمه حتى أمره بدب له السر على نفسه ، فإن طهر آتى للإمام قيمة عليه ، ولا يكون استيفاءه  
مربلا للعصية بل لاندعه من التوبة إذ هو مسقط لحق الآدمي . وأما من الله تعالى فيتوقف على  
التوبة كما عزم مما مره أو من كتب خراج ، ونصح التوبة من دس وإن أصر على غيره وعما  
تأب منه ثم عد إليه ومن مات وله دس لم يستوفه وارثه كان المطالب به في الآخرة هودون لوارث  
على الأصح .

### (فصل)

في بيان قدر النصاب في الشهود المختلف باختلاف الشهود به ومستند الشهادة وما يسمع ذلك  
(لا يحكم شاهد) واحد (إلا) استثناء منقطع لما مره أول الصوم كذا قيل من أنه لا يتصور الحكم  
فيه من الشهود فقل يد الحكم يستدعي محكوما عليه معينا ورد عما قدمته أول الصوم عن المجموع  
من أن الحاكم لو حكم بعد وجب الصوم بالاحلاف ولا يقص حكمه إجماعا ، وقد أشار إلى حقيقة  
الحكم به الشارح هنا بقوله فيحكم به (في هلال رمضان وتوابعه) ،

(قوله فإن أعسر عزم على الأداء) هذه ظمري في ليس وماله غيره من سائر الحقوق كالصلاة  
والصوم الذي فاته امر غير قادر فقه أن يهرم على أنه من قدر على الخروج منه فقه (قوله فإن  
تعد موته) وليس من العسر ماله عتب صغيرا كبيرا ولعله فلا يكي الاستعمر له لأن العصى ثم  
يتصور وهرص موت النصاب يمكن مستحلال ورت است من النصاب بعد بومه (قوله استعمر له)  
أي حسب له المعرة كأن يقول أنا لهم أعسر فلان (قوله ثم عد إليه) أي ولو تكرره دس  
مرار .

### (فصل)

في بيان قدر النصاب في الشهود

(قوله لما مره أول الصوم) أي من أن ثبوته بالواحد من الاكتفاء بالإخبار دون التوقف على  
الحكم حتما ، والصوم ، وكتب أيضا لطف الله به قوله لما مره أول الصوم كذا في سجع وفي نسخة  
بعد ما ذكر ما نصه كذا قيل من أنه لا يتصور الحكم فيه من الشهود قط إذ الحكم يستدعي  
محكوما عليه معيب ورد عما قدمته أول الصوم عن المجموع من أن الحاكم لو حكم بعد وجب  
الصوم بالاحلاف ولا يقص حكمه إجماعا وقد أشار إلى حقيقة الحكم به الشارح هـ بقوله فيحكم  
به اهـ وعليها فيكون الاستثناء متصلا (قوله وتوابعه) كتعجيل ركاه الفطر في اليوم الأول  
ودخول شوال وصلاة التراويح .

(قوله ولا يكون استيفاءه

مربلا الخ) عبارة النجفة

وليس استيفاء نحو القود

مربلا للعصية الخ .

### [فصل]

في بيان قدر النصاب

(قوله كذا قيل) سواه

ذكره قبل قوله ويرد

لبوق من في النجفة (قوله

لو حكم بعد وجب الصوم)

أي لأن الصوم من

حقوقه تعالى فتقبل فيه

شهادة الحسبة من غير

تقديم دعوى .



(قوله ولو داحجة) (قوله ولو داحجة) لاوجه لأخذ هذا غاية في الشهر الذي يدر صومه ولعله سقط قبله لفظ بخلاف غير ذلك أي غير رمضان والشهر الذي يدر صومه فإنه لا يثبت بواحد ولو داحجة أي خلافا للأوجه القائل بأنه يثبت به كرمضان (قوله) لا يوقف على دعوى صحيحة (الصواب حذوه وإلا فلهال رمضان لا يوقف على دعوى صحيحة وقوله مراد به الحكم الحقيقي كاف في الحواش على أنه قد يقال إنه لا يرد شيء من ذلك على عبارة المصنف وإنما يتبعه وروده على من غير ما ثبت لا بالحكم (قوله) ولأنه فسح الموقوفات) هذا بالنسبة للربا والأموال خاصة (قوله) ويثبت دون الأربعة سقوط خصاصة (العدة) انظر صورة الشهادة بذلك في النجعة

ومثله شهر يدر صومه ولو داحجة (في لأصبر) كما مر في الصوم وأعادته هل للحصر وأورد على الحصر أشياء كدعي مات وشهد عدل أنه سمع قسلا مونة لم يحكم بها بالنسبة للثبوت والحرمات وكفى بالنسبة للصلاة عليه وتوابعها ، وكالتوث يثبت بواحد وكإيجاب النعوت الثقة بالنسبة للحصر لا ينعز فيعبره بقوله ، ومنه إلا كنفه في القسم بواحد وفي الحصر بواحد ، ويمكن أن يحجب عن الحصر أن مراده به الحكم الحقيقي لا يوقف على سب دعوى صحيحة فلا يراد (ويشترط للربا) واللوام والذين البينة والبيعة (أربعة رجال) فلا يثبت الحجة أو التعزير في ذلك بدوهم لقوله تعالى - ثم لم يأتوا بأربعة شهداء - ولأنه أفصح القبح وحش وإن كان القتل أعظم منه على الأصح فعانت الشهادة فيه سرا من الله تعالى على عباده ، ولأنه من تفسيرهم له كرايتاه قدح مكافأ محاربا حشفته فوجدوها من فقدته في فرج هذه وفلانة ويدكر سبها بربنا أو نحوه والأوجه عدم اشتراط ذكر مكان إربا وربانه حيث لم يذكره أحدهم ولا وجب سؤال باقيهم لاحتمال وقوع سب وسقط شهادتهم ، ولا يشترط قولهم كليل في مكعبه ، نعم سبب بوقالوا بعددنا النظر لا لأجل الشهادة قلنا شهادتهم لأن ذلك عمدة لاستظهار ، وثبت بدون الأربعة سقوط الخصاصة والعدة به شيوع ذلك برحمتين وكما مقتضى الربا ووجه شبهة قصد به اللبس أو شهيد به حسنة يثبت برحمتين أو مال ثبت متهما ورجل وامرأين وشاهد وعين ولا يحتاج فيه لما مر في الربا من رأيا حشفته إلى آخره (و) يشترط (بأن يقرر به ثبات) كمره (وفي قول أربعة) لأنه يترتب عليه الحجة وفرق لأقول بأن حدة لا يحتمل (ومال) عن أودس أو سمعة والكل ما قصد به المال (وعقد) أو فسح (مالي) ما عدا الشركة والقراض والكفالة (كبيع وإقالة وحولته) هي من عصف الخاص على العام ، والأصح أنها بيع وأما الإذابة فسح على الأصح لا بيع (وصمان) ورهن وصنع وشفعة ومساواة وعوض جمع (وحش من خيار وأحد) وحاشه بواجب مالا (رجلان أو رجل وامرأتان) نعموم الأشهاد ،

(قوله ومثله شهر يدر صومه) حرج به سؤال ودوا الحجة فلا يثبت واحد منهما شاهد واحد لا بالنسبة للحقوق المعنوية ولا بالنسبة لغيرها على ما فهمه بقصد ما يصوم لكن في حاشية شيخنا الرندي ما نصه : قوله في كفى بصوم كما مر ومثل رمضان الحجة بالنسبة للوقوف كما قال بعضهم وكذا في سؤال بالنسبة لإحرام ما خرج كما قاله أبو نؤير وكذا في الشهر المسدود صومه إذا شهد برؤيته هزله وحده خلافا لما سارح حيث قل ولو بصوم واعتمد خلافا فيثبت بواحد (قوله) ويثبت بدون الأربعة سقوط الخصاصة والعدة (وقد يشكل عليه ما مر في باب حدة القذف أن شهادة دون أربعة بربا تسقطهم وتوجب حذم فكيف يجوز هذا ، وقد يحجب بأن صورته أن يقول شاهد بربا قصد سقوط أو وقوع ما ذكر ، فقولهم بقصد الخ يبي عنهما أحد والقسط لأنهما صرحا عما يعني أنه قد يكون قصدان إحقاق العار به الذي هو موجب حدة القذف كما مر ثم مع ماله تعلق مما هما اه حرج أو يقال إنما يجب الحجة بشهادة ما دون الأربعة إذا لم يكن قولهم حواش بالقاضي حيث طلب الشهادة منهم ويمكن تصوير ما هنا بذلك (قوله) ووجه شبهة قصد أي الشاهد (قوله أو المال) قسم قوله اللبس (قوله) بأن حدة لا يتحتم أي لنفسه من إسقاطه رجوع عن الإقرار .



المستمر بعموم الأحوال إلا ما حصّ يدين في قوله تعالى - فإن لم تكونا رجلين فرحل وامرأان - مع عموم البلوى بالمعاملات ونحوها فوسع في طرق ثبوتها والتحجير مراد من الآية بالإجماع دون اشتراط الذي هو ظاهرها والحد في ما الشركة والقرض والكفالة فيعتبر فيها رجلان إلا أن يريد في الأولين إثبات حصته من الربح كما يحتمل من اربعة (ونحو ذلك) أي ما ليس من ولا يقصد منه المال (من عقوبة الله تعالى) كقطع طريق وحد شرب (أو لادى) ككذب وقود (وما يصنع عليه رجال) كسكاح وطلاق ورجعة وعتق (وإسلام ورة ورحل) وبعديل وموت (وعسار ووالة) ووديعة ادعى مالها عصب دى البد لها ودوا اليد أنها وديعة لأن المقصود بالذات إثبات ولاية المصنف له وعدم النقصان يثبت على ذلك أي والحال أن العين باقية (ووصاية وشهادة على شهادة رجلان) أقول امرئى تمت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في السكاح ولا في الطلاق، وهذا حجة عند أى حصة وهو الخلف ولأنه تعالى نص في الطلاق والرجعة والوصاية على رجلين وصح به خبر في السكاح وقس بها ما في معاهد من كل مالمس قال ولا هو انقصود منه ولا بطرار حوع الوصاية بوكالة للمنفذ القصد منهم إنباب التصرف لا المال ونقل عن العراى وأقراء أنه لو دعت خلافا من الوطاء وحسبه بشرط صداقه أو بعد وطأه بالجميع أو أن هذا الميث روحها وصفت ربتها منه قس نحو شاهد وعين لأن القصد المال،

(قوله في قوله تعالى - فإن لم تكونا رجلين فرحل وامرأان - فإن لم يكونا رجلين) أى لأنه نسوة في سياق الشرط (قوله فيعتبر فيها رجلان) أى لما فيها من الولاية (قوله ووديعة ادعى مالها) أى فلا يقبل إلا رجلان أى من الوديع أخذا من التعديل أما المالك فيكفيه رجل وامرأتان لأنه يتحقق عوض المال (قوله والحال أن العين باقية) فلا قبل رجل وامرأتان إذا كان المودع بطلبه ببدل المنافع نصير مامر في نحو الشركة.

(قوله إثبات حصته من الربح) أى فيثبت سهمها ورجل وامرأتين ورجل وامرأتين (قوله كسكاح) بما يعمل عنه في الشهادة بالسكاح أنه لا بد من بيان نية كسح كما صرح به ابن العماد في توفيق الحكام فقال ما فيه : فرع مح على شهود السكاح ضبط التاريخ بالساعات وحضبت ولا يكون الوسط يوم العقد فلا يكون أن السكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لا بد أن يريدوا على ذلك بعد النمس مثلا بالخطبة أو خطبتين أو قبل العصر أو المغرب كذلك لأن السكاح محلى به لحاق لونه سنة أشهر وخطبتين من حين انعقد فعليه ضبط التاريخ لذلك حق النسب ه سم على حج ويؤخذ من قوله لأن السكاح يتعلق به لحاق الولد الخ أن ذلك لا يخفى في غيره من التصرفات فلا يشترط لقول الشهادة بها ذكر التاريخ ويبدله فولهم في تعارض السنين بد، أطلقت بحداتها ورجحت الأخرى أو أطلقت ساقطتا لاحتمال ما شهد به في تاريخ واحد وم يقوى بقول المؤرخين بطلان مطلقة (قوله وطلاق) هل من ذلك ما هو أو طلاق روحته يسكح أحبا مثلا وأكرته الرجعة فلا بد من إقامة رجلين أم يقس قوله مجرد فيه نظر والأقرب الأول بالنسبة لحرمتها عليه فلا يسكح أحبا ولا أرب سواها إلا بإقامة رجلين على ما ادعاء وبإحدى بقراره اطلاق فيدرك مهم (قوله ووصاية) وفراض وكفالة اه شرح مبهج أقول وبو عاب المكفول بدينه وعم محبة فتطلب من الكفيل إحصاء واداء لئلا لا تمتناعه من الإحصاء فأكره الكفالة فأقام المكفول به رجلا وامرأتين فهل يقبل ذلك منه لطلب المال أو لا فيه نظر ولا سعد لا كفاء بذلك أحد من قوله وألحق به قول شاهد وعين نسب إلى ميت فيثبت الإرث لا النسب وكتب أيضا بطلب الله به قوله ووصاية هي اسم للمنفق نص من يتصرف في أمر أطفاله بعد موته أو بعده وصاياه مثلا.



(قوله دون القصد والطلاق) أي والسرقة (قوله وألحق به قول شاهد وعين بالنسب) لعل الصورة أن الدعوى بدخول كره  
سياق ما قبله (قوله لأن حسن) (٢٩٦) ذلك يطعن عليه لرحل) هو تعميل من جانب الدعوى كيع من الدمري

كما في مستأنق السرقة ودمي الصلاق بالنسب فانه ثبت شاهد وعين دون القصد والطلاق، وأحسن  
به قبح شاهد وعين بالنسبة إلى ميت فينت الإرث لا النسب (وما يخص معرفته النساء أو لا يره  
رجال عاد كسكاره) ونسوة وقرن وورث وولادة وحبس لتعسر اطلاع الرجال عليه لأن الاسم  
وإن شوهه يحتمل أنه استخاض وهذا مردها بقومهم في الصلاق لتعذر ذلك إذ كثيرا ما يطبق  
التعسر ويراد به التعسر (ورضاع) ذكرها للتشليل وما مر في بانه معرفة حكمه فلا تكرر وعده  
إذا كان من الثدي أما شرب لبن من إبهه فلا يقبل فيه، نعم قسم في أن هذا من فلاة (وعيوب  
بخت النيب) التي للنساء من برص وبخه ولو في حرج على المخرج حرة كات أو أمة خلافًا للدعوى  
لأن حسن ذلك يطعن عليه الرجال عاد (ثبت بالنسب) أي رحلي ورحل وامرأين (وشرع  
اسوء) وحدهن بحاجة إليهن لها ولا ثبت برحل وعين وحرج بخت النيب ومرد ما لا يظهر  
منها عيب بوجه والبدين من آخره فلا بد في نسوة إن لم تستد به مال من رحلين وكذا فيما  
يبدو عدم مهمة الأمة إذا قصد به فسح التكاح مثلا أما إذا قصد به بركة بالنسب فيثبت برحل وامرأين  
ورحل وعين إذ القصد منه حينئذ المال وهو أقامت شاعدا بقرار روحها بالدخول فلها الخلف معه  
ويثبت مهرها فان أقامه هو على إقرارها لم تكف الخلف معه لأن قصده ثبوت الرحمة والعفة وهي  
ليسا مال وما فرماه في وجه الحرة وبها وما يبدو في مهمة الأمة هو المعتمد وانقول أنه إذا  
على المرحوح القاتل عن نظره فما على الأصح من حرمة فيثبت بالنسب مردود بحالف نصري  
كلامهم سببا ما يبدو في الأمة فان تخصيصه لآبائي على قول لمصنف رحمه الله إنها كالحرمة ولا على  
قول الراعي عن ماعدا ما من سرتها وركبتها فعدم ذلك أنهم أعرضوا عما ذكره وحيد فوجه  
كلامهم أنهم لم يستروا لها حل نسو ولا حرمة إذ يشاهد المظهر للشبهة ولو لا مخرج كما مر وإما  
نظروا لما من شبه اطلاع الرجل عليه عاد أولا وما ذكر يسهل اطلاعهم عليه كذلك لعدم تعذر  
النساء في ستره عسا قد يقبلن فيه مطلقا (وما لا ثبت برحل وامرأين لا ثبت برحل وعين) لأنه  
إذا لم يثبت بالأقوى فما دونه أولى (وما ثبت بهم) أي برحل وامرأين وعده لشرفه (ثبت برحل  
وعين) لأنه صلى الله عليه وسلم قضى بهما في الحقوق والأموال ثم الأئمة من بعده ورواه السهقي عن  
سبع وعشرين صحابيا فادفع قول بعض الخصمية أنه حر وحد ولا يسح القرآن على أن السح  
للحكم وهو ضي فليثبت بمثله ولو ادعى ملكا تضمن وقفية كأل قال هذه الآثار كانت لأبي وقفا  
عبي وثبت عاصب وأقام شاعدا وحلف معه حكم له بأشك ثم نصبر وقفا بإقراره وإن كان الوقف  
لا يثبت بشاهد وعين قاله في البحر (إلا عيوب النساء ونحوها)

وفي بعض نسخ الشارح  
لا يطعن بريادة لأقل يطعن  
والصواب حدها ما عمت  
(قوله ولو في حرج على  
الفرج) هذه العاية بالنسبة  
لقول لمصنف ثبت عسق  
(قوله فاندفع قول بعض  
الخصمية الخ) قال الشهاب  
ابن قاسم فيه بحث لأن  
مجرد روايته عن العبد  
المذكورين لا تحقق نوازه  
لما استقر أنه يعتبر فيه  
وحد عدد التوري  
سائر الطباق فليتنامل  
اه ولك أن تقول ما ذكره  
الشارح كالشهاب ابن حجر  
نيس هو تمام الدليل على  
وجود التواتر بل هو  
متوقف على مقدمات  
أخرى تركاها لأسهامعومة  
وهي أن من المعلوم أن  
ذلك الحق منازعته إنما  
هي مع صاحب المذهب  
الإمام الشافعي رضي الله  
عنه وهو من تابع التابعين  
وبعد عادة أن يروي  
ما ذكر عدد قليل عن  
هذا العدد من الصحابة  
بن الطاهر أن الراوي له  
عن الصحابة المذكورين  
عدد أكثر منهم من  
التابعين لما عرف  
بالاستقراء أن الخبر  
الواحد يرويه عن الصحابي

(قوله كما في مستأنق السرقة) قصيته أن الثالث بانه شاهد وعين في دعوى الصلاق قبل لوطه أو بعده  
المهر دون التلاقي وهو ظاهر (قوله خلافًا للدعوى) حيث سنشه وعليه ما ذكر من قوله لأن الخ  
(قوله إن لم يتصد به) أي الشهادة (قوله ثم الأئمة من بعده) فصار إجماعا (قوله ثم نصبر وقفا  
بإقراره) أي ثم إن ذكر مقرر بعدة صرف له وإلا فهو مقطوع لآخر فيصرف لأقرب  
رحم وأوقف

الواحد عدد من التابعين لتوفرهم على تنقي الأحاديث وحبسها من الصحابة بظهور حينئذ أن خبر المذكور  
وصل إلى الشافعي من عدد كثير من التابعين أو عزم من الصدر الأول من الصحابة من ما يبلغ نحو البيهقي عن هذا العدد من  
الصحابة مع تراخي رتبة عنهم سبع الشافعي عن عدد أكثر منهم لقرنه من رتبهم وخلافه لمقرر في هذا العلم كبره فتأمل.











فإن ما وقع شاهد ثم مات فإلزامه آخر ، وخرج قوله سكوت برحمته عن أنه بين من لم  
 به حجة منها ، فلو لم يكن السكوت حجة حلف وإلزام كما فهمه كلام الرافعي ثم خصص لم يخرج  
 ولم يشعر فكفى أو يجوز ( فإن كان ) من لم يحلف ( عند أو صبي أو مجنون ، فذهب  
 أنه لا يفتقر إليه ) بل يرفق الأمر إلى عمه أو حضوره أو كاله ( فإن كان غيره ) ذلك أمر  
 وقسم أو أمق ( حلف وأحد ) حصته ( بغير إعادة شهادة ) ما دام الشاهد باق حيا ولا يفتقر  
 دعوى لو حوذاها أولا من الكامل خلافة عن الميت ، ومن ثم لو كان ذلك في غير ذلك كاشف  
 وأخى وهو عند مثلا أو وصى لنا بكذا وحثت إعادتهما . أما إذا حضر حال الشاهد  
 بحال كما رجحه الأذرعى وغيره لأن الحكم لم يتعل بشهادته إلا في حق المات أولاد من  
 وبحث هو أيضا أن محل عدم الإعادة في كذا إذا كان ذوقا دعوى الجمع ، فإن  
 بقدر حصته فلا بد من إعادة حرمها ( ولا يجوز شهادة على فعل كبري وص ) ورجع  
 ( وإن اختلف وولاده إلا بالإقرار ) هب وبهاها بوضوح السبب به . قال تعالى إذا من شهد  
 بدينهم وهم يعلمون - وفي خبر : على مثل هذا أي الشمس فاشهد ، نعم يأتي أن ما يدر  
 فيه اليقين تكفي فيه البرهان كالكامل والعدالة والإقرار ، وقد عمن من ذمعي بعض كاشف ، وقد  
 ينافي ما تقر في الولادة دعوى من ادعى ثبوتها بالسماع لإمكان حمله على إرادته ذلك منه من  
 أمه ( وقيل ) الشهادة ( من أدم ) بالحدود العظمى بالعدالة ، وحكم من كلامه عدم سماع  
 الشبهة قيمة على إلا بمن رآها ، وعرف جميع أوصافها ( وأدعوى كعادته ) ورجع ( إن  
 سمعها وإقرار قائمها ) حال صدورها منه فلا يكفي سماعه من وراء حجاب وإن علم صوته  
 ما كان إدراكه ممكنا بإحدى الحواس يتحقق العمل فيه بقية الشك حوزة له ذموا ، وفي  
 يحاكي الإنسان صوت غيره فثبت به ، ثم لو كان صوت واحد وعلم بذلك حوزة له غيره صوت  
 وإن لم يره ، وكذا لو علم اثنين صوت ثالثهما وسمعتهما بعد ذلك وعلم أن صوتهما من  
 القابل لسمعه بذلك السمع وهو ذلك فلا بد ، ثم سمعه بهما ( وقد عمن أعني ) لا بد  
 طريق المعرفة مع اشتداد الأصوات ومكان السمع فيها ، ومنه من يدرك الأشخاص ولا يفرق  
 وإنما جاز له وطء روحته اعتيادا على صوتها لكونه أخف ، ولذا نص الشافعي على حنيفة  
 اعتيادا على لمس علامة يعرفها فيها وإن لم يسمع صوتها ، وعلى أن من ركب به وحته أن يسمع  
 قول مراد هذه روحك ويلطوهم من ظاهر كلامهم حوزة اعتياده على قرينه فثبت أنها  
 وإن لم يتخذه أحد بذلك ( إلا أن يقر ) إنسان لمعروف باسم واللب ( في ربه ) يجوز  
 أو صلاق أولا في أذنه بأن تكون يده بيده وهو بصير حال الإقرار ( فيتعلق به حتى يشهد عند

( قوله وقيل من أصم ) أي  
 على الفعل المذكور أولا  
 ( قوله وحكم من كلامه )  
 فيه ممن ( قوله أو طلاق )  
 مسنة . فيه أنه لا يجوز  
 الشهادة بدارق إلا بالضرورة  
 بالاسم والنسب وظاهر أنه  
 من كذا ( قوله ولا في  
 أنه أي والضرورة أن  
 من مجهول كإيهامه ، أي .

( قوله أو لم يشعر ) الأولى حذف الأنف ( قوله أو استناب دعوى ) أي واستناب  
 ( قوله ومن ثم ) أي من أجل أن كلامهما صدر من الكامل خلافة عن الميت ( قوله عني مثل  
 هذا ) أي الكوكب ( قوله إلا بمن رآها ) أي وإن طال الزمن حيث كانت مما لا يثبت بغيره  
 في ذلك المسئلة وتسمع دعوى من عصبها مثلاً ، فعبثت صامها عن وقت رؤيتها له وتسمع بذلك  
 ( قوله وإن علم ) غاية ( قوله نعم لو كان ) أي شتر مثلاً ( قوله وإن لم يره ) أي سواء كان  
 عدم الرؤية لطلعة أو وجود حائل بينهما .



قصر به عن الصحيح ) حصول العلم به لشهود عليه وإن لم يكن في حياوة وتقبل شهادته أيضا  
بالسبب كالموت وغيره على إدام محتج على تعيين وإثارة ، وكذا في الترجمة أو مع وضع  
بده على ذكر مرجح فمسلما حتى شهد عليهما بذلك عند قس لأنه أتبع من رؤية وحسب  
كان حاله في شمسيرة فيمعلق به حتى يسأله عليه ، والثاني مع حسب الساب ( ولو ح )  
أي الشهادة ( بمرتم على شهد إن كان لشهوده و ) لشهود ( عليه معروف في الاسم واللسب  
مثل أشهد إن كان من دون فعل كذا أو فمقر به لأنه في هذا كالمصير ، بخلاف ما ذكره لم يعرف  
ذلك ، وما تحته ذكر على من دون شهادته على زوجته في حال حياوة بها وعلى بعضه إذا عرف  
حياة به لئلا يفسد حجة جرحه بوقت ، والفرق بينه وبين ما مر في قولنا نعم لوعلمه ببيت إلى  
آخره ما عرفه المصير بمرتم من يسميه به ، بخلاف الأعمى وإن ادعى به ( ومن سمع من  
شخص أو رأى غيره ، فإن عرف عينه واسمه وسببه ) أي أنه وجده ( شهد عليه في حضوره  
إثارة ) عليه ولا يكتفى بحزبه ذكر الاسم والسبب ( و ) شهد عليه ( عده عيشته ) أي حوزته  
للدعوى عليه ( وموته واسمه واسمه ) مع حصول التمسك بهما دون أحدهما ، كما لو لم يعرف اسم  
حده ويحضره أو قضا على ذكر اسمه إن عرفه أحدهما بذلك وإلا فلا كما أفاده في المطلب جامعة  
به من كلامهم الفاهر الثاني ، وكذا في حبص كسلف من مصر وابن عبد مونة ، قال غيره  
وبه رول الإشكال في الشهود على عتق العتق والأمراء وغيرهم فإن اليهود لا يعرف أسمائهم  
مع عدم معرفتهم من رؤيتهم ، وعليه العمل عند المحاكم ، ورأى القس وغيره قال بعض  
الشرائح وقد اعتمدت شهادته من شهد على وزن البحر بذلك كذا في سوق كذا إلى وقت وفاته  
وعلم أنه لم يسكنه في ذلك الوقت بده وحكمته ، وبذلك قد منع كثير اعتمد اليهود في  
الاسم والسبب على قول للشهود عليه ، ثم يشهد بهما في عيشته وذلك لا يجوز اتفاقا كما  
فاته من أي جهة ، وصريح كلامه في الذي في قوله لا الاسم والسبب ما لم يشهد ذلك عليه ،  
وبمرمه مثلا أن كان فمقره لا من ذكر أن اسمه واسمه كذا ، ولا يجوز وزن ابن فلان ، نعم  
لو لم يعرفهما إلا بعد الحمل به بمرمه من دون معرفة من أن يقاتلهما بده حسنة  
بما مر من مونة من إثنين من عتق من قبل من اتفق من لو سمعه من أحد رجل لم يكر  
حتى يسكر ويستقص عنه وكأنه أراد بذلك مجرد مسألة ولا فها بمرمه عتق العتق الضروري  
وقد تاهلت جهة الشهود في ذلك حتى عظمت به البلية وأكثرت به الأموال فإنهم يمتدحون من  
تردد عنهم وسحبون ذلك ،

( قوله أو مع وضع بده )  
الخ ) انظر هذا وما بعده  
معطوفان على ماذا  
( قوله فيمسكهما ) أي  
التمسك بهما كما هو مدعى  
( قوله إذا عرف خاتمه  
به ) قال أعمى الأذرى  
ويعرف كونه حاليا به  
باعتراض الشهود عليه  
كما هو في وقت الذي  
نسب إليه الإقرار فيه  
( قوله على ذكر اسمه )  
اعلم سقط بعده لفظ  
واسم أبيه ، وهو كذلك  
في الترجمة وغيره ( قوله  
بده مونة ) ساربه الترجمة  
ولو بعد مونة ( قوله مع  
بمرمه ) قيد في الشهادة  
على اعتقاد السلطان  
( قوله نعم لو لم يعرفهما  
إلا بعد الحمل ) لاوجه  
لهذا الحصر ( قوله إلا أن  
يسمعهم ) في بعض النسخ  
ما لم يسمعهما الخ وهو  
غير صحيح ( قوله ولا  
فهذا تواتر ) قال ابن  
قاسم قد يجمع ذلك الجواز  
استناد الألف للسمع من  
بحر واحد والتواتر لا بد  
فيه من جمع الخصوص  
في سائر الصاق اه وهو  
أعم يظهر وكأنوا بغير  
لمعرفة السبب عن غيرهم  
والإفالوجه ما قاله الشارح  
كان حصر ( قوله فإسمهم

يعتمدون الخ ) قال في التحفة فإسمهم يثبتون  
عن واطنوه بقر عند قاص بما يروونه ويدكر اسم وسبب من يريدون أحد ماله فيسجل الشهود بهما ويحكم به القاضي اه .



و يحكم بهما التهمة (فان جهدهما) أي لاسم والد أو أحدهما (بما شهد عند موته وعنده)  
 ذلك فانه لا يثبت له خلاف ما يدعى حصصه ويشار إليه فان مات ولم يدفن أحضر لشهيد على عيبه إن لم يثبت  
 على ذلك نقل محرم ولا تعبر له أما بعد فإنه قد حصر وإن أمن بعينه وشدت الحاجة خصوصه  
 حذرا للعرائس كما في حديث (ولا تصح تحمل شهادة عن مسلمة) سون ثم إنه من اتقن الأدلة  
 عليها (اعتماد على صحتها) كما لا يتحمل نصير في لغة عامة بحجة لاشده الأصوب ولا أثر لحائز  
 ومن وثقهم قوله اعتماد أنه لو سمعها فعلى ما إلى حصص وشهد عليها حذر كالأعني شرب أن يكشف  
 ما لا يعرف القاضي صورته قال جمع ولا يصح كالحج مستثناة إلا إن عرفها الشاهدان اسمها ونسبها  
 وصورة ما لو تحملت على متقنة نوب كد محبس كد وشهد آخران أن هذه الموصوفة فلانة بنت  
 ابن حار وثبت الحق باليسين ونو شهد على امرأة سمعها وشهدا فالحكم أن يعرفون عيبتها  
 ثم اعتمد صحتها لم يرفعهم إحسانه ومجده كما علم من مرقى مشهورى ليدية والوسط قوله الأدرعى  
 ويركشي وعندهما (فان عرفهم سمعها أو سمعوا سمع حار) حكمه عليها ولا يصح النقاب من لا يتصور  
 كشف الوجه حينئذ (ويشهد عند الأداء بما يسمي) مما من اسم وسبها لم عرف ذلك ككتف  
 وجهها وصفت حينئذ وكذا كشفه عند الأداء (ولا يجوز التحمل عليها) أي مشتبه (تعريف عدل أو  
 عدلين على الأشهر) لدى عيبه الأكتفون سمع على مذهب أن السامع لابد من جمع يؤمن بواحد  
 على الكذب نعم إن قالوا شهد أن هذه فلانة فلا كان هدى أصل فحور الشهادة على  
 ثم ادتهما شرعه (والعلم) من اليهود لاسم الأنساب كما أنه البقي (على خلافه) وهو  
 لا كنهه بالعرف من عدل وحري عليه جمع حتى بلغ مصمم وحور اعتماد قول ولله الشعر  
 وهي بين سورة هذه أمي (ووثقت سمع على عيبه حتى) ثوبت لهم لما كتمتلا (فطلب المدعى  
 نساجيل) بذلك (سجل) له (القاضي) حور (بما يسمي والد) فسمع سمعها (بما  
 شها) عيبه بالسمعة ولو على وجه الحسنة أو بغيره بعد المدعى على العير فيكتب حصر رجل  
 ذكر أنه فلان من فلان ومن حديثه كد ويدكر أوصافه الظاهرة خصوصاً ببيتها ومرا أنه لا يكتفى  
 فيهما قول مدع ولا قول مدعى عليه فان نسبته لا يثبت بإقراره (وله الشهادة) (السمع) حيث لا  
 مازعه أقوى منه كما يكره مدع إلى أنه وبعض أحد في الأنساب بسمة سمعها أنه لابد من  
 طهر لم يرق قرية على كسب فاته (على نسب) لذكر أو أنى كائن (من نسب) كنهها ولد فلان

(قوله ويحكم بهما التهمة) أي حكمهم في هذه الحجة ناصر بحسب الدهر فيوثق من مطابقة  
 ما ذكره الشهود للواقع كأن حصر الشهود عليه بعد وعلم أن اسمه وسببه ما ذكره الشهود بين  
 صحة الحكم (قوله خلافا لعرض) يدعى في المصنف عن العرائس أنه سمع ولا يرفع من مثله إحصاره  
 فعل الشارح رد بالأحصر ما يشمل العشر (قوله ولا أثر لحسن رقيق) أي في قول الشبهة  
 عليها لأن وجوده كعدمه حيث لم تنع معرفة صورته من تحته باليسين (قوله فان عرفها بعينها  
 أو باسم واسم حار) كأن طلقها روحها والشهود يعرفون أن روحه فلانة بنت فلان فتحملوا  
 الشهادة على أن فلانة بنت فلان مصفة من روحها أو روح شخص به مثلاً بحصورها فادعى  
 أرواح سكاها بعد وأكرت شهد عليها بأنها بنته (قوله والعمل من الشهود الخ) ضعيف .

(قوله فتعلق بها) المراد  
 بالتعلق بها هنا ملازمتهما  
 (قوله بشرط أن يكشف  
 نقابها الخ) هذا شرط  
 للعمل بالشهادة كما لا يخفى  
 (قوله وثبت الحق باليسين)  
 من يخبر هذا في بطنه  
 كاشفة على من يجهن  
 سمع وسبها (قوله  
 فالحكم) أي ويرمه السؤال  
 كد في السجدة (قوله سمع  
 على لمذهب أن السامع  
 لابد من جمع) قضيتهم  
 لو مع العدد لدى يسوع  
 الشهادة بالسمع يكفي  
 يعرفهم وسياق أن المراد  
 بهم جمع كثير يقع العلم أو  
 الظن القوي بحجهم فاطر  
 هذا مع ما مر عن القفال  
 في قول المصنف فان  
 جهدهما الخ (قوله حتى  
 بالغ مصمم الخ) هذا  
 المعنى يدل قول ولله الشعر  
 الصغير كجارتها ولا يقبل  
 العدلين ويحتاج أن قول  
 يحول ولله فيفيد الظن أكثر  
 من العدلين قال الأدرعى  
 وهو بطريق قول الحديث  
 أحضر في وقت دون  
 المؤذن .



ومن قسبه كذا لعدم اليقين فيها، ومثله لولادة لا تقيد إلا بالحق فموجب ذلك في الركنين  
أو على كونه من كذا كذا المستحق من ربيع أو وقف على أهلها ويحوي ذلك (وكذا ثم) فحقن  
بالتسامع على نسب منها (في الأصح) كالأب وإن يقن مشاهدة الولادة . وإن شئت لمع لإمكان  
رؤية الولادة بخلاف العتوق (وموت على اندهب) كالمسب وقيل فيه وجهان كالولادة وما في معناه  
لأنه يمكن فيه لعينة (لا عتوق وولاء ووقف) أي أصبه (وبكاح وملك في الأصح) لأن شهادته  
متسرة وأسماء غير متعبرة (قلت: الأصح عند المحققين والأكثر في الجميع لحوار، والله أعلم)  
لأنها أمور مؤبدة فادع حال عتوق رباب تدنوها فثبت الحاجة إلى ربابها، فسمعت وصورة شهادته  
ذلك أن يستصحب أنه ملك فلا من غير إضافة لسبب فإن استفاض سببه كالبيع لم يثبت بالتسامع  
إلا الإرث لكونه يثبت من السبب والوفاء وكل منهما يثبت بالتسامع وخرج بأصل لوقف شروطه  
ومعناه في ريبان به و تحت الدنقى ثبوت شرط سبب في عتوق ككونه على حرم مكة قال وعن  
خلاف في غير حدود العقار فهي لا تثبت بذلك كما قلناه من عبد السلام وإن اقتضى كلام أبي  
حامد خلافه وما يثبت بذلك ولاية قاص واستحقاق ركاه ورصاع وجرح وتعتيد وإعسار ورشد  
وأن هذا وارث فلا ولدا وارث له غيره (وشرط التسميع) يستد له في الشهادة ما ذكر (مسألة)  
أي المشهود به فهو مصدر مضاف للمفعول (من جمع يؤمن بواطؤهم على السكوت) ويحتمل أن  
السوى بعد فهم وهذا لازم مضافه فستطال القول أنه لا بد من ذكره ولا يشترط فيهم حرية ولاد كونه  
ولا عتوقه، وقصة شبيههم هذا بالنوار لعدم اشتراط إسلامهم لكن أوفى لولد رحمه الله ما شرطه  
فيهم وورق منه وبين النوار ضعف هذا لإلزامه النص القوي وقط بخلاف النوار فيعيد العلم الضروري  
(وقيل بكى) التامع (من عدلين) إذا ملك القلب لحرهما وعلى لأول لاد من تكرره وطول  
مدته عرفا كما يعلم بما يأتي وشرط من أي الدم أن لا يصرح أن مسنده الإفاضة ومنها الاستصحاب  
ولأوجه أنه إن ذكره على وجه الرتبة والبرزخ فثبت أو بقوله كلام أو حكاية حال فثبت وكيفية  
أدائها أشهد أن هذا ولد فلان أو وقفه أو عتيقه أو ملكه أو هذه روحته مثلا لا نحو اعتقه أو وقفه  
أو روحها لأنها صورة كذب لا صدق أنه رأى ذلك وشهد له لمصر في الشهادة بالقول والفعل (ولا  
محور الشهادة على ملك محرد يد) لأنها لا تسير به . نعم له الشهادة بها (ولا يبعد وتصرف في  
مدة قصيره) لأجل كونه وكلا عن غيره (و محور) الشهادة بذلك إذا رآه تصرف فيه و . حق  
كأن إجراء اليد على سطحه أو رصه أو طرح الثلج في ملكه إذا رآه الشاهد (في مدة) (ولو أنه)  
عرفا (في الأصح) لأن أحد دلائلي والتصرف مع طول الزمن من غير مراع يعطى على الظن لذلك  
والذي ليسع لأن العاصب والمكثري ووكيل أصحاب يد وتصرف فأد اعصم إلى اليد والتصرف  
الاستفصاة وسعة الناس الملك إليه حررت الشهادة قطعا وإن قصرت المدة ولا يكفي قول الشاهد  
رأيا ذلك سنين ويستثنى من ذلك أرقب فلا محور الشهادة فيه محرد اليد والتصرف المدة  
الطويلة .

(قوله يؤمن بواطؤهم) أي شرط أن يحكوا بواطؤهم مكلفين (قوله وهد لازم) اسم الإشارة  
راجع لقوله وبحصل الظن (قوله وورق منه وبين النوار) أي أنه حيث أطلق شمل الجمع  
المؤمنين والكفار .

(قوله وإن يقن مشاهدة  
بالولادة) عبارة التحفة  
بمشاهدة الولادة انتهت  
ولعل الباء سقطت من  
سبح الشارح وإلا فلا بد  
منها إذ مات فاعن يقن  
صغير النسب كما يعلم من  
في تعديل ثبوت النسب من  
الأب أو القريب (قوله  
لأنه يمكن فيه المعايير)  
هذا تعين لوحه البيع  
لأحراريان الوحيين فكان  
الصواب أن يقول بعدد  
ذكر الوحيين وحده البيع  
أنه يمكن فيه المعايير  
كما صنع الخلال (قوله  
وخرج بأصل الوقف شرطه  
الح) قال الدقيقي عنه  
عندي في إذا نصيب إلى  
ما يصح الوقف عليه فأما  
مصدق الوقف فلا لحوار  
يكون مالكة وقفه على  
منه واستفاض أنه وقف  
وهو وقف بطل قال وهذا  
ما لا يوقف فيه اه (قوله  
ويحصر الظن القوي)  
الظاهر أن قاض هذا  
أراد به بيان من التصرف  
بمقاله وأنه ليس المراد منه  
ما يفيد العلم خاصة كما هو  
ظاهره وإلى المراد  
ما يفيد العلم القوي  
وحيث فلا ينفي قول  
الشارح فسقط الخ تأمل  
(قوله إذا سكر) في  
السحة إذ يمكن ولعلها  
الصواب فيتأمل (قوله في



(قوله للاحتياط للحرية)

(الح) يؤخذ منه أن صورة المسئلة أن النزاع مع رقيق في الرق والحرية مالمو كان بين السيد وبين آخر يدعي الملك فظاهر أنه يحوز الشهادة فيه بمجرد اليد والتصرف مدة طويلة هكذا ظهر فراجع .

### [ فصل ]

في تحمل الشهادة وأدائها

( قوله وهو المراد بقوله

تحمل الشهادة ) قال

في التحفة والمراد الإحاطة

بما سئل الشهادة منه

نه فيه قال وكما هو ذلك

الإحاطة بالتحمل إشارة

إلى أن الشهادة من أعلى

الأمانات التي يحتاج حملها

أي الدخول تحت وظيفتها

إلى مشقة وكلفة فيه

عذر من لاستعمال التحمل

والشهادة في غير معناها

الحقيق اه . واعلم أن

الشيخ عميرة ذهب إلى

أن المراد بالشهادة في متن

الأد . قال نعم هذه ابن

قاسم ومعنى عمله أثر ما اه

وقد يستبعد ما ذكره

شيخ عميرة في السكاح

فتأمل ( قوله إلا إن كان

من تقبل شهادته )

عبارة التحفة ولا يرميه

الذهب للتحمل إن كان

غير مقبول الشهادة مصدق

وكذا مقبولها إلا إن عذر

والشهود عليه معذور الخ

إلا أن يصمم إلى ذلك السماع من الناس أنه له للاحتياط في الحرية وكثرة مسجدهم الآخر (وشرحه) أي التصرف المفيد لما ذكر (تصرف ملاك من سكنى وهدم و بناء وبيع) وفسح وإحرة (ورهن) لأنها تبدل على المالك ولو أو في كلامه معنى أو ولا يكن التصرف مرة واحدة فإنه لا يشترط الظن قال الأدرعي دل ومرتين ومرارا في محسن واحد أو أنهم قلناه ( وبني شهادة لإعصار على قرئ وعين النصر ) وهو سوء الحال ( والإضافة ) مصدر صاق أي ذهب ماله لتصدر اليدين فيه فاكنتي عما يدل عليه من قرأ في أحواله في حياته نصره على الصبي والصبر ، وهذا شرط لعدم الشاهد وقسم في النفس اشترط حرية الناسة وهو شرط نقول شهادته أو أن ماها ظري بالحرة مشرطة ثم .

### ( فصل )

في تحمل الشهادة وأدائها وكتابه الصك

وهي معنى الشهادة تطابق على معنى عملها وعلى معنى أدائها وعلى المشهود به وهو المراد بقوله ( تحمل الشهادة ) مصدر بمعنى المفعول ( فرض كدية في السكاح ) لتوقف عقاده عليه ولو اجمع الجميع أموا ولو طالب من اثنين لم يصب إلا واحد وعرضه بصفة الشهادة راد الأدرعي وطن إجابته العبر ولا تعيب ( وكذا الإقرار والتصرف الذي ) وعنده كعق وصلاح ورجعة وعندها التحمل فيه فرض كفاية إلا الحدود ( وكتابه ) بالرفع عطفا على يحمل ( الصك ) في السكاح وهو الكتاب فرض كفاية أيضا ( في لأصح ) للحدثة إليه لتحديد إثبات الحقوق عند السارح وكتابة الصك لها أثر ماهر في الذكر وفيها حفظ الحقوق عند الصاع . والثاني المنع بصحتها بدونه وقولنا في التحفة إشارة لما مر أنه لا يبرم القضي أن يكتب لتخصص ما ثبت عنده أو حكم به و سبب للشاهد تحصيل الحكم واردة في اتفاقه بالحق ويكره الدعاء به نحو أسأل الله بذلك ولا يبرمه الذهب بالحمل إلا إن كان ممن تقبل شهادته والشهود عليه معذور نحو حسن أو مرض أو تخدير أو دواعي قاص إلى أمر ثبت عنده بشهده عليه ( قوله إلا أن يصمم إلى ذلك السماع من الناس ) أي فلا يكن السماع من ذي اليد من غير سمع من الناس ولا عكسه ( قوله وعين النصر ) عطف تصعر .

### ( فصل )

في تحمل الشهادة وأدائها وكتابه الصك

( قوله وأدائها ) إما قدمه على كتابه الصك في الذكر لمناسته للتحمل وقدم نصف الكتابة على الأد . في بين الحكم لأنه يطلب بعد التحمل بالتوثيق به ( قوله وعلى المشهود به ) أي بإصلاح محرم يملك يأتي من قوله مصدر معنى الخ ( قوله إلا الحدود ) أي فليس التحمل فيه فرض كدية لم يذكر حكمها هل هو حائز أو مسحب ولأقرب الأول لطلب السكاح في أسباب ( قوله من ثبت عنده أو حكم به ) ويظهر أن الشهود له أو عليه وطلب من الشهود كفاية ما جرى تعين عليها سكن ما حره المثل كالأد . وإلام يبقى كقول كذا الصك فرض كفاية ثم و عرق بينهم وبين القضي بأن الشهادة عليه تفنى عن كتابته ولا كذلك هنا اه حج



(قوله أو دعا الروح أربعة الخ) (٣٠٤) اعظمه مع قوله المار إلا حدوده تعالى (قوله ولم يكن ثم من نفس غيره)

أو دعا الروح أربعة إلى الشهادة مرة واحدة بحرف دون أربعة وبخلاف دعاء غير الروح قال  
اللقيني فلا عن جمع أولم يكن ثم عن شين غيره وقسم هذه في السير إجمالا وله طلب أحرة الكسبة  
وحسن التملك وأحد أحرة التحمل وإن عيب عليه حيث كان عده فيه كلفة مشي أو عوده لئلا  
وإن لم يتمين عليه لأنه فرض عليه فلا يستحق عليه عوضا ولأنه كلام يسير لا أحرة لشيء وفارق  
التحمل لأن الأحد للأداء يورث تهمة فوه مع أن ربه يسير لا عوت به مفعلة مسقومة بخلاف  
رمن التحمل نعم إن دعي من مسافة عندي فأكثر فلا نفقة الطريق وأحرة الركوب وإن  
ركب وكس عطل عنه فيأخذ قدره لا لمن يؤدي في البلد إلا إن احتاجه فلا أحده وله صرف  
العتلى إلى غيره وله أن يتول لأذهب معك إلى فوق مسافة الدوى إلا بمصعد وإن كثر وعبر  
أنه يكون مشي التهد من به إلى الله مع قدرته على ركوب حرما بهروءة ولا تحته متناعه فيمن  
هذا شأنه وله الأسوي قد الأذرعى بل لا يثبت ذلك سبب في التملك الواحد ويهتد بال  
حرما بهروءة لا أن يدعو حذرة إليه أو سعة بوجه (وإذا لم يكن في القضية إلا بيان) كأن  
لم تحمل غيرها أو من النافوس أو حوا أو فسقوا أو سوا (رهمما الأداء) لقوله دعوى - و  
بأنب الشهد إذا مادعوا - أي بالأداء وقبل له والتحمل وقوله ومن مكسها فانه آثم فله  
وهي وحب لأداء كان فوريا نعم له التأخير لعراغ حمام وأكل ونحوها ويؤخذ منه أن أعد  
الشعة أعذار هنا (فلو أتى واحد وامتنع الآخر) بلا عذر (وقال) للعتلى (احلف معي  
عفى) وإن كان الحكم يرى لحكم الهد وعين لأن معصدا الإشهاد اسورع عن الحلف  
وكذا لو امتنع شاهد نحو وديعة وقد احلف على الرذ (وإن كان) في الواقعة (شهود  
فالأداء فرض كعبه) عاين لحصول العرض بعضهم من شهد منهم إنسان قد كش ولا يثبو  
كاهم سواء ادعاهم جميع أم منصرفين وانسع قول أكثرهم بما لا يمتنع كآب شيب ولأكثرهم  
أحرار تلك (موظف) الأداء (من اثنين) بأعياسهما (رهمما) وكذا في لوصف من واحد منهم ليحلف به  
(في لأصح) مثلا بعض إلى النواكل والى لا كالتحمل وفارق الأول بأنه هناك صحتها شحمن  
أمانه وهذا لأرائه وبحل الخلاف ما إذا عم المدعوى في الشهود من يرغب في الأداء أولم يعلم من  
حدهم شيء أما إذا عم بهم رهمما فله (وبم يكن) في القضية (إلا واحد رهمما) الأداء إذا دعي  
له (إن كان فيما يثبت شاهد وعين) والقاضي لم دعوا الأداء عنده يعتقد ذلك (والأول) بعدم  
حصول التصود به (وقيل لا يبرم الأداء إلا من عمل قصد لا قصد) لأنه لم يوجد منه انبرام  
ورذ أنها أمانة حصص عنده فبرمه أدائها وإن لم يبرمها كما لو صيرت لغيره فإي داره ويتجه

أى وإن لم يكن للشهود عليه معدورا كما هو قضية السياق وعن وجه يعين الذهب عليه مع تبسر حضور الشهود عليه بما إذا كان حضوره أيسر من دهاب الشاهد الاستناد إلى قوله تعالى - ولا يأت الشهاد إذا مادعوا - بناء على حملها على التحمل ثم رأيت الأذرعى قال ينبغي حمله على ما إذا ادعاه الشهود له والشهود عليه يأتى الحضور قال أما إذا أجابه للحضور ولا عذر لو حذمه فلامى لارم الشهود السعى للتحمل اه (قوله لأنه فرض عليه) فيه أن التحمل أيضا فرض عليه كما مر (قوله وفارق التحمل الخ) ما قبل هذا فارق أيضا فكان حق التعبير ولأن الأخذ للأداء يورث تهمة الخ (قوله والتعنه امتناعه) اعظم مرجع الصمير والطهارة القول فكان الأسوي يقيد كون المشي خارما بمجرى من أنه لا بد من التكرار شراده بأنه شأنه أنه تكرر منه ويحتمل رجوع الضمير للحرم أى امتناع كونه خارما ومعنى قوله على هذا فيمن هذا شأنه أن

يكون لا تق به لكن هذا إما يحتاج إليه لوقيل إن المشي حرم منه فيحتاج إلى هذا التقييد لكن الذى قدمه أنه قد يكون حرما أى وقد لا يكون حرما ومعنوم أن الأول فيمن لا يبين به ذلك فيراجع أصل كلام الأسوي



خلق الله في عقله شهادته في ذلك وإن كان معهن في التهمة ربح وذو حه  
 عدم كسب الخمر الخمر بل برسر اليه من شهد عامه ولو دعى لشهادته في وقت واحد  
 في سم خوفهما قوما ولا تضر (وحووب أداء شروا) أحدهم (أن يدعى من مسافة  
 المدي) فقل ومن تبها صحة إلى الألف وبعد به شهادته على الشهود لعد به فهو  
 - شهد فإن دعى لها فوقها لم يجب للضرورة واستثنى المأوردى من الوحووب مبداء بعد شتى  
 ولا مركوب له أو أحضر له مركوب وهو ممن يستنكر الركوب في حقته فلا يلزم لأداء  
 وخرج يدعى مبداء لم يضر فلا يضره لأداء لا في شهوده فيه فوريه للسكر (وقل)  
 أن يدعى من (دون مسافة قصر) لأنه في حكم الحضر أما يدعى من مسافة القصر فلا يجب  
 لأدائه حرما، ثم بحث لأدعى وحووبه إذا دعا الحاكم وهو في محله أو الإمام لأعظم مسئلا  
 محل عمر رضي الله عنه واستدلاله بما يتم من الإمام دون غيره وانصرف مما صاهر (و)  
 فيها (أن يكون عدلا من ادعى موافق مجمع عنه) صاهر (وحي لم يضر عنه أداء لأنه  
 عدل من يحرم عليه وإن حلف فسته لأنه عمل الحاكم على حكمه من سكن مرعى من عند السلام  
 وأن ألب حواره وهو صاهر إلى الحضر خلاص الحق فيه ونفى به الولد رحمه الله تعالى  
 وصرح المأوردى عوفية من عند السلام في الحق لأن في قوله حله (قيل وعرف فيه)  
 كشرب ما لا يسكر من التمثيل (لم يجب) الأداء لأنه يعرض نفسه برأي القاضى له من بعده  
 الشاهد غير قاذح والأصح أنه يرميه وإن اعتد هو أنه متى أن الحاكم قد يرميه سواء كان  
 عن رأي التفتيش وإذا الشهادة به أم لا فقد سمع حواره ويرى قومه وقبيلة أهله من عدم  
 الأروم إذا كان القاضي مقلدا لمن سبق بذلك وهو صاهر قد سمع أنه شمر أن لا يرميه  
 وحبب أن ادسار من هذا بعيد ولو كان مع المجمع من قومه حال يرميه أداء فلا يثبت  
 شاهد وعين إذا فائدة له فيما اعتداه وخور بالعدل الشهادة به غير من الناصي يرب عنه  
 ما لا يثبت هو كسب عنه من يرى بيات التهمة بخبر وإن كان هو لا يراه أو شهد به ويخرج  
 صبرة بولي غير غير عنه من راء والشاهد لا يرى ذلك وإن شهد ويخبر به بحمل ذلك  
 ولو قضا به لم لا يجوز له أن شهد بصحة أو استخفى ما اعتد منه ولأن سبب في وقوعه

وقل (وهدى لأشهادين)  
 لا يوجب لشهادتين أو  
 لأداه شهادتين (فصوله)  
 سكن مرعى من  
 عند السلام أو أن الداء  
 حواره (من من يستجاء  
 حواره ما يثبت له حواره  
 راءه ما يثبت له الشاهد  
 غير قاذح) نصه أن  
 الكلام في إذا اعتد  
 الشاهد غير قاذح لحو  
 الب - وهو ما في قوله  
 مثله ولا يصح أنه يرميه  
 وإن اعتد هو أنه معفى  
 بالنظر هذا التعليل .

(قوله ونودعى أشهادين) أى معا فترتب فداء لأولى (قوله واسترق دمه) أى الإمام والحاكم  
 وقوله طهرنى وهو شدة لاحتلال محاسبة الإمام دون غيره (قوله وهو صاهر) من الحضر خلاص  
 حق فيه أى وإن لم يكن نفسا ولا بصا ولا عرضا وإن قيد الأذرى ظهوره بهذه الثلاثة وأنه  
 أنه لو لم يحضر خلاص الحق فيه يكره له الشهادة ويحسب كونه لم يثبت شدة به على خصم  
 الحق لكان متحيزا ومع ذلك لو سئل بالحق كحاله بعد الحكم من سئل به وحاشى شحاحا  
 الرىادى مانعه قال الأذرى في تحريم الأداء مع القسنى الحق نصه أنه شهد به وإعده عنه في  
 من الأمر ولا يتم على الناصي إذا لم يقصر بل سمعه وحووب عليه إذا كان في الأداء لا يفسد  
 أو عسوا ومع قال به صرح المأوردى وهو سيد الخوار لا يحضر الحق فيه والحووب إلى  
 الحضر (قوله هو كسب عنه من يرى إثبات التهمة) قصه هذا أن الشهود لا يسمع ليست سمع في  
 حصول التهمة التي لا يراها إذ لو كانت سببا لحرمته لما يأتى من أن التفتيش فيما لا بد منوع حيث  
 لا يهيب فيتأمل .



إلا إن قيل إن ذلك (و) شبه (أن لا يكون مع دور يرض ونحوه) من كل عنصر مرخص  
في قوله بخاتمة كالحمد، نعم مرشأن المدة بعد دون غيرها (فإن كان) معذورا بذلك (أنه)  
على شبهة (و) مع الهمزة من (معها) دفعا للشبهة عنه وأهم اقتضاه على هذه الشبهة غير  
شروط ريبه سيما فيما يتعلق بالأداء عند شكوته ورض فاسق لم تصح توليته إن تعين وه  
حق لمصلحة طريقته أو عند رضه عت أو حاشى لم يفتش منه على نفسه كما هو واضح  
ولو قل أن عند فلان شهيد وهو يتبع من أربها من غير حذر، يحسب لاعتقاده أنه  
يختلف ما بينه وبين من غير شهيد لاحتماله وسعيه على التوصل إلى شاهد فلا يكتفى مراده كالحمد  
لأنه أجمع في الشهادة ومرة أو من الباب حكم محي، الشاهد يردف سماعة ولو عرف الشاهد السب  
كالأدوار فلا بد أن يشهد بالاستحقاق أو الملك فيه وحيث أحدهما لا قال من أني أدين إياه  
الأشهر وهو ظاهر نص المختصر وإن كان قتيها موافقا لأنه قد يظن ما ليس سبب سند ولأن  
وصفه نقل ما سمعه أو رآه ثم يظن الحاكم فيه ليرتب عليه حكمه لا ترتيب الأحكام على أوصافها  
وإنهما نعم وبه صرح ابن الصنع وغيره وهو متفق كالأوصاف وهو الأوجه ولو شهد واحد  
شهادة صحيحة نص الآخر شهيد بما أو مثل ما شهد به فكيف حق قول من قال ويستوفيه  
نظرا للأول لأنه موضع أن لا يحاكم وقد عمت الدوى بغيره لجهل أكثر الحكماء قول جمع ولا  
كنى أنهم بما وضع به حتى ولا يسمونه وخو ذلك بما فيه بحال وإسهم ولو من عام ويوافق  
فمن أن عند الهم وعنده الأثر على غيره ولا كقول القاضي الشافعي وأبي عبد الله  
على من كان في دوى السوى ما يستحق إذا كثره يدين بها قبل لأخيرة يدعى الشاهد والقاضي  
ما منبه الكتاب وقرئ به لأخيرة من قول جمع إن عمن كثر على الاكتفاء بذلك في الجمع  
ولا هم من قال شهد عتيث بمسب الملك في هذا الكتاب إلا أن قيل له ذلك بعد قرأته عليه  
وهو يسمعه وكذا أقره من أن قل أعلم بما فيه وأما مقر به كفى وأقوى ابن عبد السلام بجوار الشهادة  
على أن كفى من غير أحد في منه بإقصاد به ضبط الحقوق لئلا يربها إن وقع عدل ويكنى  
فمن شهد أن كاح أشهد أني حصر العبد أو حصره وشهد به ولو قال لأشدة لنا في كذا ثم شهدا  
في زمن خصم وفوق احتمال فيه، مؤثر وإلا أثر ولو قال لأشدة في عني فلا ثم قال كبرت  
نسبت آتجه قبولها حيث شتهر دونه

(قوله من كل عنصر  
مرخص في ترك الجماعة)  
دخول فيه أكل دى ربح  
كبريه ونحوه وقد قدمت  
التوقف فيه في أوائل  
كتاب الفقه ورأيت من  
قاسم بن يوسف وهو أني  
فيه كلام في الفصل الآتي  
(قوله فيما قبل الأخيرة)  
يعنى بما تضمنه خطي  
(قوله ولو قال لأشادة لنا في  
كذا الخ) هذه قدمت  
كأنى بعدها

(قوله لم يحسب) أي القاضي لصاحب الشاهد (قوله ومرة أو من الباب حكم محي) الشاهد  
في وهو القول فيما هو صريح في معنى مراده (قوله لكن في فتوى السوى الخ) ضعيف (قوله  
من قبل لأخيرة) هي قوله ولا يكتفى قول القاضي (قوله مؤثر) أي قولهما أولا لأشادة لنا  
(قوله حيث اشتهرت ديارته) معهومة أنه لو لم يقل ذلك أو نحوه لم تقبل شهادته



## ( ففصل )

## في الشهادة على الشهادة

(عنه الشهادة على الشهادة في غير عقوبة لله) تعالى من حقوق لآدمي وحقوق الله تعالى كركاه وهذان نحو به صان لم حاجة إلى ذلك بخلاف عقوبة الله تعالى كتحريم ومثرب ومرفه وكذا إحصان من نسب ربه وما يتوقف عليه الإحصان ، لكن بحث النص في قول فيه من نسب ربه ما قرره بإمكان رجوعه وردت أنهم لم يظروا لذلك . وحيث كان كذلك فذكروه في البراءة بقرينة إمكان الرجوع وليس كذلك وكذا الإحصان وذلك أن مسأله على الله ما أمكن (وفي عقوبة لآدمي) كسود وحتة وقذف (على المذهب) لبناء حقه على المضايقة وخرج قول في ذلك من عقوبة من . . . على أن علمه أن العقوبة لا يوسع بابها ودفع التحريم من العبد من حق الله تعالى على مسأله بخلاف حق لآدمي وذلك غير المذهب فيه بامدح ، وهذا الخلاف والله حسيح والراجح به ذكره الرافعي في الشرح في التمسك على العبد والكسب في قصي الله تعالى عليه وحكم الشهادة على الشهادة واقترع على تصحيح القول في الشئ ذوق ولعل في الثاني وجه في الأول ساري لزوجة وغير بالمذهب خلاف تبعه في المنهج في القضاء بالظهور (ووجهه) اعلم أنه يمكن ثلاثة أمور إما (أن يسرع به) لأصل أي يسمى منه صفة شدة أو يوجب عنه لأنه سانه في غيرهم إبان المنوب عنه أو ما يقوم مقامه بما يأتي ، ثم لو سمعته سري عنه حربه أن شهد على شهادته وبينه يستقرعه هو بخصوصه (فيقول أنا شاهد بكذا) ولا يكتفي أنا عالم ونحوه (وشهدت) أو شهدتك (وشاهدت على شهادتي) أو إن استشهدت على شهادتي أنه أدركك أن تشهدا ونحو ذلك (أو) (سمعه يشهد) أي يد أن يحميه (عند قاصر) أو يحكم من الذين أو نحو غيرهم في تصور الشهادة عنده لما مر من قول دلائل في عند هؤلاء إلا عند التحقيق فإنه ذلك عن إبان الأصل له فيه (أو) أن بين السب كان سمعه (يعول) ولو عند غيركم (شهادة) فلا على فلا أنها من عن مبيع أو غيره) لأن السب مع احتمال الله من صحيح لإدبه أيما (وفي هذا) الآخر (وجه) أنه لا بد من إدبه أنه قد يتوسع في العبارة ويحكم عند سب الشهادة منه

## [ فصل ]

في الشهادة على الشهادة  
(قوله بخلاف عقوبة  
لله تعالى) كان ينبغي  
تجريد عن قول المصنف  
الآتي وفي عقوبة لآدمي  
على المذهب

## ( ففصل )

## في الشهادة على الشهادة

(قوله في الشهادة على الشهادة) أي وما يتعلق به كقبول التزكية من العرع (قوله بخلاف عقوبة) أي موجب عقوبة (قوله وما يتوقف عليه الإحصان) أي كالكساح الصحيح (قوله وفي عقوبة لآدمي) أي وفي عقوبة لآدمي الخ (قوله في الشئ الأول) وهو قوله في التمسك على العبد (قوله ولعل في الثاني) وهو قوله والكسب إلى قصي الله (قوله وبمعناها) مسأله حربه يخص ثلاثة الخ (قوله ونحوه) أي كأعرف أو أعم أو خير (قوله تصور الشهادة عنده) أي أن تعيين وصول الحق لاستحققه طريقا (قوله لأن إسناد السب) أي إليه (قوله ويحكم) أي يتبع .



ويتمنى ترجحه في لودات الترتيب المتبعة من حال الشاهد على تساهله وعدم تحريره العبارة  
( ولا يكتفى بسمع قوله اعلان على فلان كذا ) وشهد كذا أو عندى شهادة تكذا ) وإن قال شهادة  
حارمة لا أورد فيها لأجل عدة الألف واللام والحق كثيرا ( وأما المرفوع عند الأداء حقه  
التحسين ) كاشهد أن ذنبا شهدتك كذا وأشهدني أو سمعته يشهد به عند قاض أو بين سببه ليتحقق  
التصديق صحة شهادته إن كثر أو يرد لا تحسبها هه ( هه ميم ) حجة تكمله ( وثيق الناصي  
بما لا يس ( لا يسهل ) المذهب والمذهب هو موافقه له في ذلك المسئلة أيضا ، نعم يستدركه  
استعماله ( ولا يصح التحمل على شهادة مردود الشاهد ) فقام مسمع به مطلقا أو بالنسبة لتلك الواقعة  
لأن عبارة الألف واللام هي صلاص المرفوع ( ولا ) يصح التحمل ( الحاشي ) مدة إشكاله ( و ) لا يحسن  
( المردود ) ولو على منتهى في كونه مرفوع لأن الشاهد على الشهادة مما يطعن عنه الزحال عام وشهادة  
الفرع بآلة سبب شهادة الأصل لا يسهل به الأصل ومن لم يسهل به الأصل يحتمل مرفوع وحسن الأصل  
واحد فيما يشب الشاهد وتبين وإن أراد أن يثبت التحمل مع المرفوع ( فإن ما الأصل أو عا أو مرض  
م مسموع شهادة المرفوع ) لأن ذلك ليس به حسن بل هو أو تخوذه المرفوع في قول شهادة المرفوع كما  
سند كره وإليه قدمه بوجوه لقوله ( وإن حدث ) بأصل ( ردة أوفسق أو عداوة ) بينه وبين  
المشهود عنه أو كره بأصل كان ذلك من التحمل ولا أسنده من الحكم ولو بعد أداء المرفوع  
( سمعت ) ثم رد المرفوع ذلك فلا من غير لأجله لانهم دفعة فيورث رتبة فيما مضى إلى التحمل  
ولو كانت هذه الأمور شرط لعدم حيدد أن حدوث ذلك بعد الحكم فغير مؤثر ، نعم لو كان  
عقوبه ولم يسوف أحرب أحد في يثني في رجوعه عنه المرفوع ( وحسنه ) المطلق ( كونه على  
الصحيح ) هو أو لا يرفع رتبة في الناصي وأطلقوا الحنون هنا وإن قيد في الحصانة وحينئذ  
فيؤدي عنه حال الحنون منه ويترك بينه وبين الإعماء برجاه زواله غالبا بخلاف الحنون وبين  
ماها والخلاف أن الحنون ثم نالت له فيه من عنه لا يتحقق صدق الخصوم وحسن يوم في سنة  
لا يصحبه ومثله حرس ، عني وكذا إعماء ، إن عا وبلا استقر رواله فقرة أي باعتبار من شأنه  
ولا ينافيه مامرة في ولي الشكاح من التفصيل بإمكان البرق خلاف نحو ارض لا يستقر رواله لعدم  
مساافته للشهادة ، والثاني كاشفة في منع شهادة المرفوع ( وبه يحتمل مرفوع فاسق أو عا ) أو حتى  
( فذى وهو كما من قبل ) شهادته كالأصل إذا حكم ماها ، وأدى بعد كاله ( وسكني شهادة نفس على )  
كل من ( الشاهد من ) كما يد شهد على بقرار كل من رحل على شهادة واحد وحده عني هذا وواحد  
على هذا ولا واحد عني وحده في هلال رمضان ( وفي قول بشرط سكل رحل وامرأة نفس ) لأنها  
إذا شهد على أصل كانا كاشطة السنة فلا يجوز قسامهما بالمرئائي ( وشهد قموها ) أي شهادة المرفوع  
عني الأصل ( بعد أو بعسر الأصل موت أو عني ) فيما لا يقبل فيه إلا عني ( ومريض ) غير إعماء

( قوله لقيام مانع به )  
متعلق بقول المصنف  
مردود ( قوله كان قال  
نسبت ) لعله يعبر ( قوله  
وأما قول الحنون هنا وإن  
قيد في الحصانة ) أي فلا  
يعارضه الدقيقه ولا يصح  
لأحد ما يعلقهم به  
بدين قوله وحسنه يؤدي  
الحج وحينئذ فيجب حذف  
قوله المطلق الذي ذكره  
في حلال التي ثم رأيت  
محدوقا في بعض النسخ  
( قوله إن غاب ) أي  
الأصل عن الدية  
وقوله وإلا أي أن كان  
حاضر مانع كقوله هه من  
الأبواب خلافه ما وقع في  
حاشية النسخ ( قوله فلا  
تكتفى شهادة واحد الحج )  
أي وإن أوهمه التي لولا  
قول الشارح كل

( قوله مدته إشكاله ) نعم أراد أنه إذا تحتمل في حال إشكاله وأدى وهو كذلك لا يتصل بخلاف من  
تحتمل إشكاله ثم أتى بعد تباعده به يقبل فيساق على أنه سق وانعقد إذا تحتملا بالقبول ثم تدين  
بعد كاهما كأنني ( قوله شرط تحتمل ) أي بعد مضى مدة الاستبراء التي هي سنة ليتحقق روالها ( قوله  
وإن قيد بالحصانة ) أي حيث فيد قصر الزمن وقوله مطلق أي قصر رمة أو طول ( قوله ومثله ) أي  
الحنون ( قوله ولا ينافيه مامرة ) بأن من فإن ماها فرق فيه على ما قررته بين ما يصول رمة وغيره



(قوله ومن ثم بركات أعدد

الجمعة الخ) تقدم التوقف

في مثل هذه العبارة

في موضعين . ثم رأيت

الأدعى سبق إلى التوقف

في ذلك بنسجوا ما قدمه

من شمول نحو أكل ذي

الرجح الكريمة . ثم قال

ولا أحسب الأصحاب

يسمحون بذلك أصلا

وإنما تولد من إطلاق

الإمام ومن تبعه اهـ

ويوقف فيه في شرح

الروض أيضا . واعلم أن

في كلام الشارح هنا أمورا

منها أن قضية سياقه أن

قوله ومن ثم الخ ليس

في كلام الإمام . ومنها أن

قوله وكذا سائر الأعداد

الخاصة يفيد أنها غير

أعداد الجمعة . ومنها غير

ذلك مما يعلم من سياق

عبارة الرافعي ونصها

والحق خوف العسر

وسائر ما نترك به الجمعة

بالمرض هكذا أطلق الإمام

والمعزى لكن ذلك

في الأعداد الخاصة دون

ما يعم الأصول والمروء

كالطمر والوحل الشديد

اتتهت ( قوله وإنما

اعتبروها في عيبة الولي)

أي في انتقال الولاية عنه

للحاكم ( قوله لأنه يمكنه

التوكيل ) أي إذا كان

دونها ( قوله والمراد تسمية

مرّ فيه ( شق ) معه ( حصوه ) مشقة ماهرة بأن يجوز ترك الجمعة كما قاله الإمام وإن اعترض  
ومن ثم كانت أعداد الجمعة أعدادا لها لأن جميعها يقتضي تعذر الحضور . فلا وكذا سائر الأعداد  
خاصة بالأصل فإن عمت المروء أيضا كانصرا وأوجس لم يتصل بسكن الأوجه كما قبله لأدوى وعمره  
خلافه فقد جعل المشقة لخصوصا في دون الأصل وليس من الأعداد الأعكاف كي أعدد كذا منهم  
رؤ عيبة لمسافة عدوى) يعني لفوقها كما في الروضة كأصلها لأن مدونه في حكم البدن من حيث  
المروء في كفاف الأصل المحصور من المشقة ( وقيل ) مدة ( قصر ) ذلك وردت جمعة في هذا الباب  
وإنما اعتبروها في عيبة الولي عن السكاح لأنه يمكنه التوكيل بالمشقة لتلاف ذلك لها ومرة  
في الحركة قبول شهادة أصحابها عن آخرين في المروء وإن قلنا إنها شهادة على شهوده في البدن  
في هذه الحالة لتلك ولو جازم الأصل قبل حكم اعتبار شهادته وليس ماد كرت تكرارا مع مامر  
عنا من أن نحو موت الأصل وحبوه وعماد لا يعم شهادة المروء لأن ذلك في غير طريقه  
وهذا في مسوع الشهادة على الشهادة وإن عم ذلك من هذا كما مررت الإشارة إليه ( وقيل يسمى )  
" المروء " ( لا أصول ) يعرف الله صبي عدلهم أو صحتها وتمكن الخصم من المخرج من عرقه .  
والمراد تسميته بحسن ما يعرفه وصوب لأدوى وحبوب تسمية الله صبي لشهود عاينه في هذه الأروء .  
باعتد على المدة من الجهل والعسق ( ولا يشترط أن يركب المروء ) ولا أن يتعرضوا لبدنهم  
إنما يشهدوا به بل لهم إلهام الشهادة والله صبي بحث عن عدالتهم ( قال ركوه ) ذلك منهم  
بشهود لا تعديل لا جاء بهتهم في مديهم وإن لم تكن بركة أحد شاهدين في واقعة لا آخر  
لأنه قام بأحد شرطى الشهادة فلا يؤم بالآخر وركبة المروء من عدة شهادة المروء في المروء  
على وجهه ومن هنا جمع الأصول والمروء فيه وأفراد كل أخرى ( ولو شهدوا على شهادة عدلين  
أو عدول ولم يسموهم لم يحرك ) لأنه يستلزم المخرج على الخصم ولو جتمع شاهد فرع وشاهد  
أصل فثبت شهادة الأصل قبل شهادة المروء كما إذا كان معه بعض منه لا يمكنه بسببه ثم يسم

فهما مستويان على أن قوله قبل أي باعتبار مامر الخ وإنما يتم له سوى هذا من الأدوى والقصر  
لأنهم إلا أن قال أراد أصول الحق وروء منع لأنه أحد خبره في كجاج  
فانه يعتبر في الطويل فيه زيادة على ثلاثة ثم ( قوله لما مر ) أي من الفرق بين الطويل وعمره  
( قوله وليس من الأعداد الأعكاف ) أي ولو مسدورا ( قوله وليس ماد كرت تكرارا ) وينبغي أن  
يحكم كذلك بوجه القاضى كما يرى من مرجه وإن فرق أن أى الله سناء العبد هنا لان  
لأنه بحضور القاضى عنده لم يبق هناك عذر حتى يقال إنه باق اهـ حجج ( قوله وصوب لأدوى )  
مسئلة استطرادية ( قوله وشاهد أصل ) ومروء ذلك أن يحمل انسان على شاهد أصل وجهه  
عبد القاضى ويحمل انسان على أصل آخر ثم قام بهما عذر فحمل على شهادتهما انسان آخران  
فهذان شاهدان عن المروء ودانك شاهدان على الأصل فثبت شهادتهما على شهادة هذين بحكم  
شهادة الجميع ( قوله فثبت شهادة الأصل ) أى وجوبه حتى ينعكس الحال لما قبل الشهادة على  
ما اقتضته هذه العبارة .

عصل به المعرفة) ومعنى ذلك إنما يتصور فيها إذا سقت للقاضى معرفة بهما فراجع .



## (فصل)

## في الرجوع عن الشهادة

إذا (رجعوا) أي الشهود (عن الشهادة) بعد الأداء و (قبل الحكم امتنع) الحكم  
برoyal منه كالمو صراً ما يمنع قبول الشهادة فيه لمحو سبق أو عداوة أو انتقال المال للشهود به  
لشاهد يرب من الشهود له لا نحو موته أو حوته أو إعدامه كما فيه الأدرعي ولأنه لا يدرى أصدف  
في الأول أم في الثاني ويستقون ويعررون من قالوا بعمد ، وحذون للقدف إن كاتب برأ وإن  
ادعوا العاط ، وشمل كلامه رجوعهم بعد الثوب سه على لأصح الس ، وأنه ليس بحكم ملته  
وسواء أصرح الشاهد بالرجوع ثم فن شهد في بعده أم لا شهادة إلى على فلان أم هي منقوضة أم  
مسوخة لأنه إخبار شهدا لم يقع صحبة من أصدف ، وفي ثبوتها أو فسخها أو ردها وحدها  
أرجحها أنه رجوع ، ولو قل بحاكم توقف عن الحكم وحج بوفقه ، فإن قال له أقص قصي  
لعدم تحقق رجوعه ، نعم إن كان عامياً وحج سؤاله عن سبب توقفه كما علم مما مر ولو قلنا أنه  
بعد الحكم شهد رجوعهم فيه عمل بها وسن عدلته وإن كدها كما تنقل مصفقه وقته أو  
قدرة زمن لا يمكن فيه الاستدعاء ، والأوجه عدم قوطها بعده رجوعهم من غير تعرض لكونه  
فيه أو بعده كما دل على ذلك كلام العرق في صوابه (أو) رجعوا (بعده) أي بعد الحكم  
(وبل استمعا مال له وفي) لأن القضاء قد تم وليس هو ، سقط بالشبهة حتى يتأثر بالرجوع  
وإن كانت الشهادة في شيء من العقود أمضى كالبيع والإيجار (أو) قبل استيغاره (عقوبه)  
لأدى كتمص وحذف أو لله تعالى كتمص ربا وسرفة (فلا) يسوق لأنها سقطت بالشبهة  
والرجوع شبهة بخلاف انان (أو بعده) أي بعد الاستيغاره (لم ينقص) سأ كده الأمر رجوع  
كدهم في الرجوع فقط ، وليس عكس هذا أولى منه ، والثبات لا ينقص بغير محتمل وذلك  
سقط القول بأن هذه الحكم بعد سب خلاف لإجماع و يمنع على الحاكم الرجوع عن حكمه كما  
فيه السكس أي بعده أو بده كما وله عبره لأن حكمه إن كان باطل الأمر فيه كطهره بعد ظاهر  
وبالأن لا يبدل من الحال بعد صهره فم يحله الرجوع ، لأن بين مستنده فيه كما علم من  
في الفت ، وتعاد لأدرعي قبول قوله حكمت بكدا مكرها أو من لي فسق الشاهد لأنه أمين لا كمت  
فاستأ أو عدو للحكوم عاه أو عودك لانهمه ، و صهر ماد كعدم احتياجه في دعوى الإكراه  
لقرينة ومن وجه حروجه عن عاثره خاصة بسبب الحاكم و تعيين فرصه في مشهور بالعم والصداة ومن  
ذلك في الحكم بفسحة بخلاف الثوب والحكم بالموح لأن كلامهما لا يقتضي صحة الثبات ولا الحكم به

## [فصل]

## في الرجوع عن الشهادة

(قوله من الشهود) لهله  
أخرج به ما إذا اتفق إليه  
بالإث من غير الشهود به  
كأن باعه للشهود له  
لمورث الشاهدات وورثه  
الشاهد (قوله ليس بحكم  
مطلقاً) أي ليس بحكم  
في حال من الأحوال (قوله  
وعمل ذلك) أي حوار  
الرجوع عن الحكم إذ  
بين مستنده كما يعلم من  
التحفة (قوله لأن كلام  
مهما لا يقتضي صحة الثبات  
ولا الحكم به) أي أنه  
يكن هناك شيء يتوجه  
إليه الرجوع .

## (فصل)

## في الرجوع عن الشهادة

(قوله إنه رجوع) من أصلها أي عيب من أصلها (قوله ولاؤه عدم قوط) أي البسة الثانية  
(قوله وليس عكس هذا) أي صدقهم في الرجوع (قوله أي بعده أو سنة) أي إذا كان سب الرجوع  
علمه بطلان حكمه أو شهادة سنة عليه بطلان حكمه فليس له أن يرجع عن الحكم لأخر البسة (قوله  
قرينة) أي ولا ليس من أكرهه (قوله وعمل ذلك) أي امتناع رجوع الحاكم الخ (قوله والحكم  
بالموحد) انظر هذا مع ما تقدم في الغيبة .



(قوله وعصا أنه يقتل شهادته) ليس هو قيد بل مثله ما إذا سكو بل وإن قالوا لم نعم ذلك ولا إن قرب عهدهم بالإسلام أو  
 شئوا عصدا عن العاص كمن يعزم من قوله الآتي ولا أثر لقولهم الخ وإن كان معصيه فيما يأتي غير مناسب كما سيأتي التنبه  
 عنه (قوله ما لم يعترف القاتل) يعنى من قبله واستوفيا منه القصاص (٣٩١)

ردة أو رجما مثلاً

فكان الأولى إبدال

لنعت القاتل بمقتول

(قوله أو يحطه وحده)

أى مع اعتراف الأول

بمعدمه (قوله ولا أثر

لقولهم بعد رجوعهم لم

نعم الخ) عبارة شرح

لمسح بعد أن قيد بمثل

ما قيد به الشارح فيما

مرصده وخرج قولهم

وعصا أنه يقتل شهادته

الخ ما إذا قالوا لم نعم الخ

فشار إلى أن انهزم فيه

بمصيل فكان الصواب

في عبارة الشارح مثل

ذلك كما لا يخفى

(قوله ونحو الرابعي

استواءهما) أى المستثنين

أى في وجوب النصف

ونقط (قوله وعصا الخ)

فيه مامر وأعلم أنه نزع

في قوله الخ الشهاد

ابن حجر لكن ذلك

إعما قال الخ لأنه عطف

على ما إذا قالوا عصا

ما إذا قالوا جهنا تفصيله

الذى ذكره الشارح

في قوله بعد ولا أثر الخ

فما كان في عبارته إلى قدمها طول استعنى عن إعادتها بقوله الخ (قوله توريها على الناشرة والسب) يعلم منه

أن محل قولهم إن أناشره معصية على السب بالنسبة للقصاص خاصة لكن يبنى التأمل في فصوله توريها على

الناشرة والسب .

فإن الشئ قد ثبتت عنده ثم يطر في محته وذل الحكم بصحة يتوقف على ثبوت استيفاء شرطها  
 عنده . ومما ثبوت ملك العقد أو ولايته عند حازه بل ربه الرجوع عن حكمه بها إن ثبت  
 عنده ما يقتضى رجوعه عنه كعصم ثبوت ملك العقد (فإن كان المسوق قصاصاً) في نفس أو  
 طرف (أو قتل ردة أو رجماً أو حمله) أى الرء ، ومثله حد العتد (ومما) من التود  
 أو الحتر ثم رجعوا (وقالوا) كلهم (بمعصية) وعصا أنه يقتل شهادته كما مر ذلك مسوقاً  
 أو من الخراج (فعلهم قصاص) بشرطه ، ومن ذلك ما لو كان حله الرء يقتل على إقامته في زمن  
 نحو حر ومذهب الحاكم يقتضى استيفاء فور وإن أهت عاصا وعصا ذلك وسهوا يرد نص  
 من الرخصة والسقي فيه ، وعن ما قرر ما لم يعترف القاتل بحقيقة ما شهد به عنه ، وثم قوله  
 قصاص وحب رعاية لما ذكره فيه فيجوز في شهادته رباحاً التود ثم رجعوا (أو دية) عند  
 ستووه (معلقة) من ما لهم مورعة على عدد رجوعهم . يدهلاك مسوق لهم ، وعمما نقرر  
 أن أو في كلامه للتسوية لا ينبغي أن مر أن موجب العمد انقود واستدل عنه لأحدهم ،  
 وخرج تعميدهما أحصاه عليهم دية محقة في ما لهم لا على عاقبة كدت منهم تصدقهم العاقبة ومن تسو  
 خبيهم خلفوا على أن نعم حلالاً حرى عليه من انقضى في روصه ها . أما لو قال كل ممد  
 وأخطأ صاحبه فلا قصاص وعليهما دية معلقة أو قال أحدهما بعمد وأخطأ صاحبه أو بعمد ولا  
 ندرى أن أحد صاحبه أم لا وهو ميت أو غائب لا يمكن مراجعته أو تقتصر على تعمد وقال  
 صاحبه أحدث فلا قصاص ، وعلى المتعمد فقط من دية معلقة ، وعلى الخطي نفسه من محقة أو  
 قال تعمدت وتعمد صاحبه وهو غائب أو ميت أو قال كل منهما بعمد ولا أعلم حال صاحبه  
 أو تعمدت وتعمد صاحبه أو تقتصر على تعمد اقتصص مهما وإن اعترف أحدهما بعمدهما  
 والآخر بعمده وأخطأ صاحبه أو يحطه وحده أو يحطهما اقتصص من الأول أو رجع أحدهما وحده  
 وقال تعمد لا إن قال تعمدت قصص منه ، ولا أثر لقولهم بعد رجوعهم . يعلم أنه يقتل بقونا  
 لا لقرب عهده بالإسلام أو شأ ساربه بعيدة عن العاص فيكون شه عمداً في ما لهم مؤحلاً ثلاث  
 سبب ما لم تصدقهم العاقبة ، وعمما مر في الخراج أن من ما يقرر ما لم يعلم ما لم يعلم تعمد  
 وإلا فالقود عليه وحده (وعلى القاصي قصاص إن) رجع وحده و (قال تعمد) لا يعرفه  
 بموحه ، فإن أن الأمر للذية كانت كلها معلقة في ماله لأنه قد يستقل بالناشرة فيما إذا قصي بانه  
 خلاف ما إذا رجع هو والشهود فانه يشاركهم كأي شيء ونحو الرامي استواءهما (وإن رجع هو  
 وهم فعلى الجميع قصاص إن قالوا تعمدنا) وعلمنا إلى آخره بالنسبة للهلك إليهم كلهم (فإن قالوا  
 أخطأ فعليه نصف دية) محقة (وعصم نصف) كذلك توريها على الناشرة والسب (ولو رجع  
 مرك) وحده أو مع من مر ،

(قوله ومنها) أى الشروط (قوله بشرطه) وهو التكافؤ (قوله متى سب كلهم) أى العاقبة  
 (قوله فلا قصاص) أى لأن كلا رجع أنه شريك محطى وشركه لا قصاص عليه (قوله ونحو  
 الرامي استواءهما) أى رجوعه وحده أو والشهود (قوله وعليهم) أى الشهود .

فما كان في عبارته إلى قدمها طول استعنى عن إعادتها بقوله الخ (قوله توريها على الناشرة والسب) يعلم منه  
 أن محل قولهم إن أناشره معصية على السب بالنسبة للقصاص خاصة لكن يبنى التأمل في فصوله توريها على  
 الناشرة والسب .



(قوله بانقود أو الدية) هذا كالصريح في أن النود أو الدية على المركب وحده وصرح به قوله في الفرق لآتي فكان ادلحي هو المركبة وقوله آخر السودة لأن الملحي كالركب لكن في الأنوار أنه شارك اليهود في النود أو لدية فيراجع (قوله ليعاومهم) هو عنه ليس (٣١٢) (قوله دم الفرق) أي في الصارفين من يحسن ضمن لأمر فيه كذا

(فالأصح أنه ضمن) بانقود أو الدية لإلحاق المركب لحاكم للحكم بمعنى نفس و يفرق بينه وبين ما يأتي في شاهد الإحصان بأن الزام مع قطع النظر عن الإحصان صالح بلا حجة وإن احصى أحد والشهادة مع قطع النظر عن المركبة غير صالحة أصلا فكان ادلحي هو المركبة ولذلك لا أنه لم يتعرض للشهود عليه و إنما على الشاهد والحكم يقع شهادة الشاهد فكان كالمسك مع الناس ونحو رجع الأصل وفرعه احتص الحرم بصرع لأنه الملحي كالركب (أو) رجع (أو) وحده) دون الشهود (فعدمه قصص أو دية) لأنه لا شرف للنفس ونحو التلقيب أنه لا أثر (رجوعه في قطع الطريق لأن الاستيفاء لا يوقف عليه بل لا يستقطعه هو كأمير (أو) رجع الولية (مع الشهود) أو مع الناس والشهود (فكذلك) لأنه لا شرف فهم كالمسك مع الناس (وقيل هو وهم شركاء) لكن عليه نصف الدية إن وجدت معاومهم على انقش (ووب شهد بطلاق بأن) تلحق أو ثلاث ولو رجعة كما تحته التلقيب (أو رجاع) محرم (أو ليس و فرق القاصي) من المشهود عليه وروحه (فرجعاً دام الرأى) لأن قولهما في الرجوع محتمل فلا يرد انقضاء به وب تحته التلقيب من عدم الاكتفاء بالنظر من لا بد من القضاء بالتحريم ويثبت عليه التبريق لأنه قد يقضى به من غير حكم بحرمة كأي السكاح الفاسد رد ش نصرف الحكم في أمر رجع إليه وصح منه فعنه حكمه كقصة مال لمعود على ما سترتم والديري هاهنا منه فلا حجة في ذكره وقول نصف رحمه الله دام الرأى صحيح فوهم أنه غير مستقيم في الناس فإنه لا بدوم فيه غير صحيح بل المراد دوامه ما لم يوجد سبب يرفعه والناس كذلك (وعينهم) عدم عدم تصديق الزوج لهم (مهر مثل) ساوي المسمى ثم لا لأنه بدل الجمع الذي فوته عليه قال كان محمداً أو عائ صاب وليه أو وكيله وإعادة ضمير الجمع على الاثنين - نفع و توجد ما يقرر أن الكلام في حق ولا عزم في شهود بأن على ميت إذا لا يثبت فقول التلقيب لم أر من تعرض به أي صريحاً (وقيل قول) عنهم (نصفه) فقط (إن كان) العراق (فصل ومطه) لأنه الذي فوته ورد أن النظر في الإثلاف لبدل نصف لا ما فاته به على المستحق ولهذا و أرأته عنه رجع بكنه وخرج بالناس والرجعي فلا عزم فيه إن راجع لانساء النفويت وبلا وحب كالمسك وبمكة من الرجعة لا يقطع حقه لا يرى أن من قدر على دفع متب ما له ولم يدفعه لا يقطع حقه من سريته بذلك وسهد يرد ما قاله التلقيب هب (ولو شهدا طلاق و فرق) بينهما (فرجعاً قامت بنية) أو ثبت بنية أخرى (أنه) لا سكاح بينهما كأن ثبت أنه (كان منهما رصاع محرم) أو أنها سب من قدر (ولا عزم) عليهما بدوم بموا عليه ثبت أن عزمها قبل البنية سرد ولو شهدا أنه تزوجها أثبت

(قوله فالأصح أنه ضمن) أي دون لأصل (قوله ونحو التلقيب الخ) معتمد (قوله والديري هب منها) أي القصة (قوله ما لم يوجد سبب يرفعه) أي كمتجدد العقد (قوله أي صريحاً) خبر عن قوله فقول.

كما هو واضح فيراجع (قوله وما تحته التلقيب الخ) لا يخفى أن حاصل بحث التلقيب أنه لا بد من توجه حكم خاص من القاصي إلى خصوص المحرم ولا يكفي عنه الحكم بالتبريق أي ولو بصيغة الحكم لأنه لا يبرم منه الحكم بالتحريم بدليل السكاح الفاسد فإنه يحكم فيه بالتحريم ولا يحصل معه حكم بحرمة أي لأن التحريم حاصل قد وجبت غواب الخارج كالمحرم غير ملاق أحد البلقبي والجواب عنه عزم من قولنا أي لأن التحريم حاصل قد دل على أن سبب عدم ثوب التحريم على الحكم بالتبريق في السكاح الفاسد أن التحريم حاصل قبل ولا معنى لتحصيل الخاص حق لو فرض أنه ليس فيه محرم كان كسئلنا فيمنع الحكم بالديري فتأمل (قوله والمراد دومه الخ) هذا هو الذي يتفرع

عليه عدم صحة الزعم أنه كور فيه فكان يسمى دفعه عليه وإلا مجرد دعوى صحة كلام النصف ودخل لا يتفرع عنها عدم صحة الزعم كما لا يخفى (قوله فقامت بنية أنه كن بينهما رصاع) انظر لو رجع هاهنا أيضاً هل يكون الحرم عليها أو على الأولى أو عليهما



والاول للحال والمغنى ولو شهدا  
انه تزوجها بألف فترتب  
على شهادتهما أنه دخل بها  
ووجه عزمهما ما يقتض من  
مهر مثلها أنه بالدخول بها  
تقرر لها مهر مثلها إذ هو  
وطء شبهة فقدمنا عليها  
شهادتهما منوعة بضعها  
فكان القياس تفرجها  
جميع اثارها لا أنهما أثنان  
لها أنها بشهادتهما فبقي لها  
ما يتم مهر المثل هكذا ظهر  
فراجع وعائده لم يدخل  
بها وحمله عليهما الألف  
التي غرمها لها (قوله أو أنه  
شدها أو اعتق أمته بألف)  
أي ثم رجع بعد الحكم  
(قوله عرما أكله) عبرة  
ألف أو إطلاق بمال ذي  
شهادته ثم رجع فان شهدا  
على الروح والمال قسر مهر  
اسلم لم يعم أو أقر عرما  
بقبضه وإن شهدا على  
الروحة عرما ما غرمت  
انتوت (قوله إن اصل  
الحكم) أي فان لم يتصل  
بها فالعبرة بوقته لأنه  
وقت مود العتق (قوله حق  
يسترداها بعد موت  
السيد) و ماتت هي قبل  
قتل العوى لا استرداد  
لأنهم أتوا ارق على  
السيد وقال أبو علي  
لا فرق في المذهب بعد موت  
السيد قبل أو بعد (قوله

ودخل بها ثم رجع بعد الحكم عرما ما يقتض عن مهر مثلها على الأصح أو أنه صنفها أو اعتق  
أنه بألف ومهرها أو قيمتها من عرما ثلث وكل القيمة في أمة والبرق عرما أن رقبتي  
يؤدى من كسبه وهو للسيد بخلاف الروحة أو يعنى برقين ولو أنه ولد ثم رجع بعد الحكم عرما  
نقمة كما مر بطريقه والعبارة بلف الشهادة بلف اصل بها الحكم وصاغران قيمة ثم الولد وبدره  
يؤخذ منها للحيولة حتى يسترداها بعد موت السيد وشرط ابن اربعة لاسترداها في اندر ثلث  
تخرج من الثلث فان خرج منه بعضه مرة فمخرج أو شهدا بالولد أو ندر ثم رجع عرما  
بعد موت أو تعليق بلاق أو عتق بصفة ثم رجع بعد الحكم بعد وجود النعمة أو بغيره ثم  
رجع عرما فجميع القيمة في نوجه الوجهين لا يقتض الجود عرما (ولو رجع شهود مال) عي  
أو دس وإن قالوا عطا (عرمو) للحاكم عليه قيمة منتهى ومن ثلثي (في الأصح) لإحسانهم  
منه وبين ماله ومن ثم أو عرموه بصفة كدع ثلثي من عرما لم يردوا كدعته لوردى واعتمده  
المدعي وما قبله من عبد السلام من أن من سعى برجل إلى السيد فعرمه ثلث رجع به على المدعي  
كشده رجع وكى لو قال هذا ريدس بغيره شاد لوصوح لفرق إذ لا بد من الساعي ثلث والى  
سبع لا الضمان بليل أو لا لاف ولم يوجد واحد منهما وإن أتوا بقتضى القوت كس كس  
الملك عن ماشيته حتى صغت به (ومنى رجعو كانه ورع عليه العزم) بأسونه منهم حيث  
يوعهم سواء أرتب رجوعهم أم لا دوا على العتاب ثم لا (أو) رجع (عندهم) ببقى تصاب كأحد  
ثلاثة في غير تنويره (ولا عزم) لقاء الحجة (وقيل يعمر قسطة) لأن الحكم مستند لجميعهم  
(وإن يقتض انتصاب وم رد الشهود شبهة) كان رجع أحد اثنين (فقتض) من التصاب وهو  
التصاب بعرمة الرجع (وإن رد) عدد الشهود على التصاب كائين من ثلاثة (فقتض) من التصاب  
فعليه تصاب لثمة تصاب الحجة (وقيل من العدد) تصاب ثلثين لاستوثقهم في الإثبات (وإن  
شهد رجل وامرأتان) فبى ثلث منهم ثم رجعوا (فعليه تصابهما تصاب) على كل واحدة ربع  
لأنهما كرجل وأخذ منه أنهم سورعون الآخره كدعته وقبضه ولفرق لأن مدار الأجرة  
على التصاب وهو يختلف باختلاف الأشخاص ومدار حكم على الإثبات وليس هر كدعته والحق  
كالاتى (أو) شهد رجل (وزرع في رصاع) ونحوه مما ينشأ من رجعوا (فعليه ثلث وهن  
ثلاث) لا تقرر أن كل اثنين كرجل وما كانت تلك الشهادة كما ليس لغير دها لم ينفع الشطر  
(قال رجع هو أو ثمان) فقط (ولا عزم في الأصح) لثمة التصاب وإساق عليه أو عيها الثلث لثمة  
(وإن شهد هو ورجل من السوء) (قال) رجع (فقتض) كدعته تصاب لثمة أو هو واحد تصاب التصاب  
كس عزم من قوله أولا فقط وبطل له تصاب قوله (و الأصح) أنه (هو) عليه (صعب وهن) عيها  
(قوله عرما ما نص) أي للروحة (قوله كس مرة) أى في قوله وكل القيمة (قوله والندى يؤخذ منهما)  
أي الشاهدين (قوله حتى يردت بعد موت السيد) أى من ركبه (قوله لا تقتض الجود عرما)  
أى النقمة (قوله ومن ثم لو عرموه) أى عزم الشهود المتصور به لاله وفي نسخة قوتوه (قوله وفيه  
وقفة) معتمد من المعتمد أن كلا منهم يستحق أجرة مثل عزمه (قوله في مدار لأجرة على العي)  
وإذا لم يأمروا في قسمه التعديل من أن الأجرة على الخصص لأخوذة دون الأصلية .



(نصف) لأنه نصف وهن وإن كثرت نصف لعدم قبولهن مفردات في المال (سواء رجعت معه أو) تنتم أنه لغة والأصح أن (وحدهن) بخلاف أوضاع ثبتت بمحصن (وإن رجعت ففسان بالأصح) ثم (لا عزم) عليهما لقاء النصاب وبه شهد رجلان ومراة ثم رجعا رهما خمس (و) لأصح (أن شهود إحصان) مع شهود ر (أو) شهود (صفة مع شهود بعين طلاق وعتق لا يعرفون) إذا رجعا بعد ارحمة ووقوع الطلاق أو العتق وإن شحرت شهادتهم عن ر (أو) والتعريق أم يود الإحصان فلا شهم لم يشهدوا بموجب عقوبة وإما وصوه نصفه كان وأما شهود النصفه مع شهود في أو عتق فلا شهم لم يشهدوا بواحد منهما وإما شهدوا بنات نصفه والثاني يعرفون لأن لرحم يوجب على ثبوت الزنا والإحصان جميعا فليس يستوفى بلا شهم وكذلك الطلاق والعتق وقع بقولهم ولو شهد أربعة على آخر ثلثه مائة فراجع واحد منهم عن مائة وآخر عن مائتين والثالث عن ثلثه وأربع عن جميع فيعزم الكل منه أربعاً لا شهم على الرجوع عنها ونعزم أيضاً الثلاثة نصف المائة نصف الحجة منها شهادة الأول وثم اثنتان إلى قياس فلا عزم فمهما اتقاء حجة منهما .

### (كتاب الدعوى والبيّنات)

للدعوى جميع دعوى صحح الوو وكسرها وهي لغة النصاب ومنه قوله دعوى وهم مائة عون - وأما للثبوت وشرع يحصر عن وجوب حتى يثبت عزمه حاكم والنسبة الشهود سمو بها لأن مهم يبين الحق والأصل في ذلك خبر كثر البحري ومدر «و بعض الناس بدعواهم لأدعى «س دم» راجح وأموالهم ولكن الثمن على المدعى عليه « وفي السبق بإسناد حسن « النسبة على التثني واليمين على من نكر» وهو في الكسرة نعر هذه مسم والمضى فيه أن حاب المدعى صعب فدعواه خلاف الأصل فكيف الحجة التوبة وحاب الكسرة قوى فافكتي منه بالحجة الضعيفة ولم كان مدار المقومة على خمسة : الدعوى والمخواب ويمين والكول والنسبة ذكرها كذلك فصار (تخرج للدعوى عند قانس) أو محكم أو سيد (في عقوبة) لأدعى (كفصص وحد فدف) فلا تستقر مستحقها بمسديتها لعزم حصرها كما في الكسح والطلاق (قوله وأعزم أمم الثلاثة) بعد الأول. إيصاحه أن الذي رجح على لادته شهادته بنية بالنسبة ثلاثمائة والذي رجح عن مائتين شهادته بنية بالنسبة لمائتين والذي رجح عن ثلاث شهادته بنية بالنسبة مائة والذي رجح عن الأربع لم يبق شهادته في شيء فقد انقضى الشهود لأربعة على الرجوع عن مائة فيقسم عليهم بعدد الرؤوس والرجوع عن لادته وعن اثنتين شهادتهما بنية بالنسبة لاثنتين الباقيتين فلا عزم لقاء النصاب والمائة الباقية شهادة الأول بنية بالنسبة مائة والثلاثة قد رجعا عن الشهادة بها فبق نصف النصاب وهو الراجح عن المائة فتعزم الثلاثة نصف لادته بقاء نصف الحجة كما ذكر (قوله نصف المائة) أي زيادة على لادته إلى فست منهم .

### (كتاب الدعوى والبيّنات)

(قوله ولم يدعون) أي يطمون (قوله وألها للتأنيث) أي لأشهاوزن فلي (قوله إخبار عن وجوب حق الخ) لم يقيد الحق بكونه له لشغل ما هو دعوى بولي تامل موبه أو لو كليل لموكة أو الناظر للوقف (قوله شمس حاكم) أو ماق معاد وهو المحكم والسيد كما يأتي وما يلحق بهما كمدى الشوكه إذا تصدى لهصل لأمر بين أهل محله كعدم له أنصو تأتي في قوله ومرة أنه يحل الأداء عند نحو مبر الخ (قوله فلا يستل مستحقها) أي ما حلف واستدل وقعت ما وقع وإن أنهم استقلاله على ما يأتي في قوله وأنه لا يقع

(قوله في المتن لا يعرفون)  
أي وإنما يعرف شهود الزنا  
والتعريق .

[كتاب الدعوى  
والنصاب]

(قوله عن وجوب حق  
على غيره) أي له لتخرج  
الشهادة (قوله عند حكم)  
أي على وجه مخصوص  
وعمر عن هذا في التحفة

قوله يباينه به وقد يقال  
إن مدكرته أولى لإدخاله  
جميع شروط الدعوى  
(قوله كما في الكسح الخ)  
أي فإن هذه يشترط فيها  
الدعوى عند من ذكر  
وضابط ما يشترط فيسه  
الدعوى عند من ذكر  
كل ما لا يقبل فيه شهادة  
لحسة وليس عدل كما هم  
في سياتي في كلامه .



والرحمة وغيرها من سائر العقود والفسوح . ثم قال الماوردي من وجه له غير ر أو حد قدوف  
وكان في مادة تعبئة عن السطاط فيه ستمائة وقال ابن عبد السلام في أواخر قومه عدد نو عدد  
نحت لا يرى يدعي أن لا يمنع من القود ولا سيما إذا عجز عن إنشائه . أما دعوى الله تعالى فهي  
إلى أن توقفت على التقاضي أي لم تكن لا تسمع الدعوى فيها . لا تسمع حتى يتقضى فيها ، نعم تقارب  
أريد حجة الدعوى على المقدوف وطلب حله على أنه لم يكن كما مر في كتاب اللعان ليسقط عنها  
حد إن سكت وما يوجب تحرير الحق لله تعالى سماع فيه الدعوى إن يعاقب بمصلحة نفسه كطرح  
حجارة الطريق ومما يشبه الأداء عند كونه غير توقف وصول الحق إلى ربه عليه وفضله صحة  
الدعوى عنده شيء إن توقف ذلك عليه وفيه شغل وحسد فإذا داهم الضرورة لا يستدعي توقفه  
على دعوى وأهم قوله تشترط عدم الأداء . به استيفاء بدون قضائه وأنه لا يقع الموضع وهو كذلك  
في حد القذف لا القود وكل ما يقبل فيه شمول الحصة لا يتوقف على دعوى وخرج ما يقتضيه وما معها  
المال لأن للمالك ونحوه أخذه ظفرا من غير دعوى كما قال (وإن استعصى) شخص (عسا) عند  
آخر تلك أو إجارة أو وقف أو وصية بمسعة كما يحتمل جمع أو ولاه كأن عصى عين موبه وقدر  
على أخذها (فهو أخذها) مستقلا به (إن لم ينفق فتنة) سواء أكانت يده غادته أم لا كأن  
اشترى منصوبا جاهلا بحاله ، نعم من أئتمنه المالك كموعد يمنع عليه أخذ ما تحت يده من غير  
علمه لأن فيه إرعاء نص صياغتها وفي نحو الإجارة المصلحة بالعين شحذ العين لدسوق مصلحته منها  
وفي الدفعة يأخذ قيمة المسعة إلى استحقاقه من ماله ، والأذوية أخذها مما يأتي في شراء غير الجنس  
بمسقة أنه يستأجرها ووجه لزوم إضراره على ما ينقص به قيمة بيت المسعة أو سؤل عديدين  
يعرفها والتمس تقوضها (ولا) بأن حاف فسه شيء مفسده يقتضي إن يحرم كالأخذ ماله لو اطلع  
عليه بأن عذب على سبه ذلك أو استويا كما يحتمل جملة (وحد الوقع) مادام مريدا للآخذ  
(إلى قاص) أو نحوه لمصلحة من الخالص به (أودس) حالا (على غير منع من الأداء) طلبة  
ليؤدي ماله (ولا تخل أحد شيء له) لأن له لدفع من أي ماله شيء من أحد شئ برمه .  
وبذلك إن تلف بما لم يوجد شرط التقاض (أو على منكر)

لموقع الخ (قوله عيادة عن السطاط) أي أو فريضة موقوف من رفع إله عدم التمسك من إنش  
حقه أو عدم دراهم فيه ستمائة حته حيث لم يصح عليه من شئت قوله ومن الصلة (قوله فيه ستمائة)  
أي ومع ذلك إذا بلغ الإمام ذلك أنه تعزيره لأدب به عيبه (قوله يدعي أن لا يمنع من القود)  
أي شرعا فيجوز ذلك له بالكلية (قوله توقف وصول الحق إلى ربه) أي ومع ذلك لم يسمع والتقاضي  
الكبير معه من ذلك عدم ولا يشبه (قوله وهو كذلك) لغيره في غير العتوبه كالسكاح والرحمة  
باعتبار الظاهر فقط حتى لو عمل من ادعى روحيتها أو رجحها معاملة لروحة حاز له ذلك فيما سبه  
و بين الله تعالى إذا كان صادقا فراجع اه سم على حج (قوله في حد القذف) أي إذا كان  
مريضا من السطاط لما مر أن العبد لا يشترط في حقه الزرع (قوله لا يتوقف على دعوى) من  
لا تخور اه حج به للمهج (قوله إن لم ينفق فتنة) عليه أو على غيره اه حج شيء وإن لم يكن  
له به علة (قوله كموعد يمنع عليه) شيء على استعصى (قوله من غير علمه) أي الوديع (قوله  
وفي نحو الإجارة) أي والأخذ في نحو الخ (قوله شحذ العين) أي يحصر شحذ الخ (قوله لتلك  
المنفعة) أي وقت أخذ ما ظفر به .

(قوله لكن لا تسمع  
الدعوى فيها الخ) الطريق  
في إنشائها شهادة الحصة  
(قوله إن توقف ذلك  
عليه) أي على ذلك الغير  
حتى يتقضى السليبر فيه ولا  
يلزم على ما ذكرناه تكرار  
هذا مع ما مر قبله لأن  
الضمير في عليه المار قبله  
راجع إلى الأداء (قوله  
عدم الاستيفاء)  
أي في غير ما مر عن  
الموردي وابن عبد السلام  
(قوله في المتن عسا) أي  
ولو باعتبار منفعتها كما يعلم  
بما ذكر الشارح بعد  
(قوله سواء أكانت يده)  
أي الآخذ (قوله من  
ماله) أي المؤخر (قوله  
أو سؤل) هو بالحر عطفها  
على اقتضاره .



أومس لا يقبل إقراره كاخته النفس وما يرجع به من قول يحكى أن من له مال على صغير لا يأخذ حصة من ماله اتفاقا يجوز سدر حخته على ما إذا كانت له بيعة يسهل بها خلاص حقه (ولا بيعة) له عليه أوله سنة وامسحوا أو صاموا منه لا يرمده أو كان حكم محله حائرا لا يحكم بالارشوة في غير في الصور بين الآخرين (أخذ حصة من ماله) صغر بعينه عن حقه إلا بذلك ، فإن كان منسبا أو متفوقا أحد عنده من حصة لامن غيره (وكذا غير حخته) ولو أمة (من فقهه) أي حلت حقه (على المذهب) للضرورة . وعين ذلك حيث لم يحد قدا فإين وحده امتنع عدولا إلى غيره كما سيجى في مطلب عن لولوى ورعده ، نعم هل ويحده أحد إذا كان العزم مصدقا أنه ملكه ولو كان مسكر كونه له لم يحرمه أحد وحده واحد صريح به الإمام في بؤكاه وقال به متصوع به وهو كان الدين على محجور فمس أومست لم يحد إلا قدر حصته بالمصرحة إن عامها والإحسان وقين فودل وجهه سمع أنه لا تفكر من تلكه وليس له أن يبيع مال غيره لنفسه (وعلى متر) سمع أومسكر وله سنة فكذلك (له الاستئثار) بأحد حخته في دفع من اشتقة ولولوى (وقد يجب الرفع إلى قاض) لإمكانه وعلى هذا لو كان المستحق يحوو قراره أو يحصره عبد القاصي وعرضه عليه وجب إحصاره ، هـ ما كره في حق الأدنى ثم بركة أو امتنع بالملك من نفسه وحفر المستحقون تحسبها نفس له لأحد وإن يحصروا لوقفها على الية ، وفحصه أنه لو عر قدرها ونوى وعلمو ذلك حرر المحصورين أحدها ، ظهر حخته ، والأقرب خبره إذ لا يبيع من

بما ذكر بدليل أن له الإخراج من غيره .

(قوله لا يقبل إقراره) كقضى زعمه لا تحك إلا (قوة) في ويرى (قوله أحد حصة حخته) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا في قري مصر من إكراه الشدة منذ ثمن ورثته على عمل لهم استوى على القرية من الدين على الشدة (وعلى) بره وعلمهم . والحرب عنه أن الظاهر أنه على الشدة لأن المنهم لم يكرهه على إكرههم ، فإن فرض من منهم إكراه للشدة فكل من الشدة وقد برم طريق في الصور وقراره على غيره (قوله أنه) في المال ملكه له (قوله ولو كان مسكر) أي وإن كان متصرفا به بصرف الشدة أو أنه محصور وتعدى ما يحصر فيه أو أنه وكين عن غيره (قوله وحده واحد) معتمد (قوله ولا احتياط) في فأن أحد ما يقبل أن أحده لا يريد على ما يخصه (قوله لتوقفه على الية) حتى يثبت من بره إكراهه يحرر لأحد من تركته لقيام وإرثه مقامه حاصلا كان أو عا (قوله والأقرب خلافه) يتقدم في هذه فصل يجب إكراهه على الفور عن فتوى شحنا الشهاب الرضى أنه لو نوى إكراه مع الإقرار فأحدها صبي أو كافر ودفعها المستحقها أو أحدها المستحق نفسه ثم عر المال بذلك حرره ورثت دمه منها لو حود الية من المحظ بأكراهه مقربة بصله وملكه المستحق ، لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب إخراجها ، وهو خلاف ما ستوجهه الخارج وقد فقه في ذلك الفصل نقل ما أفتى به شيخنا عن بعضهم وردته بم أشرب في هو مته إلى البحث فيه هـ سمع عن حجج أقول : وقد بقا ما ذكره الشرح هـ لا يباقي ما ذكره سمع عن بعض وأند الخارج لحوار أن ما هـ في محرد عدم حوار أحد المستحق لما علل به من أن المالك له إيداع ماله بأكراه وهذا لا يمنع من ملك المستحق حيث أحده بعد تيمير المالك وبته وإن أتم بالأحد .

(قوله أو متفوقا) أي كأن وجب له في ذمته ثوب أو حيوان موصوف بوجه شرعى . أما لو غصب منه متفوقا وأتلفه أو تلف في يده مثلا فالواجب قيمته فهو من باب المثل كما هو صاهر ، كذا قاله الشهاب ابن قاسم (قوله إذا كان التبريم مصدقا) له به معنى معتقدا (قوله أوميت) أي عليه دين كما في النجفة (قوله وعرضه عليه) أي الميمن والصورة أنه لا بيعة (قوله وعلى هذا إلى قوله وجب إحصاره) أي أما على الصحيح فله الأخذ استقلالاً (قوله فليس لهم الأحيد وإن يحصروا لتوقفها على الية) قد يؤخذ من هذا كالمضى بعده أن الكلام في الزكاة ما دامت متعلقة بصين المال . أما لو انتقل تعديها للدمية بأن أتلف المال الذي تعينت بعينه فظهر أنها نصير كسائر الديون فيحرى فيها حكم الطرف هكذا ظهر فليراجع .



ويؤدعي من أحد من ماله على الآخر أنه أحد من ماله كذا فقال مأخوذ من استعاره كان  
له أن يحلف أنه مأخوذ من ماله شيء ولو كان متر ماله يدعي مأخوذ كذا وقد حلف حلف  
فالمستحق الأخذ من ماله مما يظفر به أو كان مقرا لكونه يدعي الآخر وقد حلف بصدق نفسه  
ورب الدين يعلم له مالا كتبه فان لم يقبل على ماله في ذمته وقد حلف قرائه من ماله كتبه  
أو ادعى العجز عنها كاذبا أو أنكر الزوجية فعلى المصدق في قوله كذا إجماعا وهو  
يوم يوما ظنره (وإذا حار الأخذ) ظنرا (فكذلك) وهو ما ذكرنا (لم يصدق به  
حق كرهن وإجارة وحجر فليس ووصية كاسر (لا يصح) (فإن من استحسنه استحسن  
الوصول إليه ولا ضمان عليه كدفع المائل) وكل بيت أحد لم يحرر من ماله ومن  
القب ونحوه في غير متعدد لنحو صفر قال الأديبي في باب ماله وإن حار لأحد ومنه  
لا يصح رحمه الله تعالى من ماله كان ماله كتبه أو أحسنه كذا ماله لا يصح (ثم لا يجوز من  
حلفه) أي حسن حقه (بملكه) بدلا عنه قال الأديبي وقيل من ماله كتبه تجرد أحد وإن  
كذلك ووجهه أن هذا الفعل إنما يجوز لمن يتبع أحد حلفه ريبا وهو الذي روي عنه  
وأخذه لكونها حلفه لم يحرره إذا وجد التصديق في حلفه كذا ولا حلفه إلى شيء  
بعد ذلك ولهذا قال الأديبي فإن قصد أحد من حلفه ماله وهو العوي في أحد حسن حقه  
ملكه انتهى ووافقه الأديبي ثم قال في معنى ملكه ماله وهو ماله وهو ماله وهو ماله  
ما إذا كان ماله أوصية أدب، والذي في معنى ماله من قوله ماله في كل ماله رفع في شو  
كغير الحسن فيما يأتي فيه .

(قوله ولو ادعى من أخذ من ماله) قد شوبه فيه حلفه في حلفه من ماله وهو ماله  
في ملكه بالبريق لآتي بعد ذلك ما يرجع إلى معنى ماله من ماله وهو ماله وهو ماله  
المراد أنه يرى أنه لم يأخذ من ماله يدعي لأحد منه ماله كتبه أو أحسنه كذا ماله لا يصح  
ملك وعبارته في فصل من بيتين في أن كذا ماله كتبه أو أحسنه كذا ماله لا يصح  
شيئا من ماله غير ماله وهو ماله استحق ولا شيء (قوله ماله) من ماله  
لا يصح أو غيره (قوله لكونه) مأخوذ من ماله وهو ماله وهو ماله وهو ماله  
الأخذ في اليوم الثاني وإذا قيل من يأخذ من ماله كتبه أو أحسنه كذا ماله لا يصح  
(قوله استحق الوصول إليه) ومن ذمته هو السبب في ماله وهو ماله وهو ماله وهو ماله  
فإن لم يجد شيئا فهل ضمن ماله كتبه أو أحسنه كذا ماله لا يصح (قوله ماله) من ماله  
فيه نظر والأقرب الأول لأنه إذا حلف ماله ماله وهو ماله وهو ماله وهو ماله وهو ماله  
تبيين حلفه في ماله وعدم العلم بحقيقته حال ماله في المص (قوله وكل بيت) أي كذا  
والقب وحرجه ماله وهو ماله من ماله كتبه أو أحسنه كذا ماله لا يصح (قوله  
فإن فعل ضمن) أي من وكل أحد ضمن لأحد من ماله كتبه أو أحسنه كذا ماله لا يصح (قوله  
صغر) أي حسن (قوله ماله القيمة) أي ووقف ماله كتبه أو أحسنه كذا ماله لا يصح  
بالأولى (قوله ملكه) أي مجرد لأحد (قوله ولأوجه حمل الأدب) مرده بالأول القول  
بأنه لا يحتاج لملكه وبالتالي القول بأنه لا يملكه بنفس الأخذ وعبارته حجج في إيدده عبد المني  
أوضح مما ذكره الشارح .

(قوله كان له أن يحلف  
أنه مأخوذ من ماله شيئا)  
أي وينوي أنه لم يأخذ  
من ماله بغير استحقاق كما  
في شرح الروض (قوله  
كاسر) انظر أين مر (قوله  
فإن فعل يعني الوكيل (قوله  
كما يحلف الأديبي) ظاهر  
السياق أن التشبيه الذي  
يؤدته الكاف بالنسبة  
بممول كلام الصنف  
بذكر ماله هو أنه غير  
مراد وأنه بالنسبة للحكم  
فكان عليه أن يقول  
وهو كذلك عتب قوله  
أو اختصا (قوله ووجهه)  
في ماله ماله من قوله  
من ماله من ماله  
بأنه مجرد لأحدوا طر  
سبب قوله لا شك وما  
في ماله (قوله قال  
روزيك وغيره لو أحده  
ليكون معنا حقه لم يحرر)  
أي فإن أحده كذلك لم  
عليه أخذ من قوله  
بعد وإذا وجد القصد  
مقارنا لأحد كذا (قوله  
وقال العوي قال أحد  
حسن حقه ملكه) أي  
بما وجد ذلك القصد وهو  
بعد كلام دامام قبله .



(قوله لا متاع بولي الطرفين) أي هنا لأن المال في أحد الطرفين لأحس (قوله ولا حاجة إلى اشتراطه) يعني التملك (قوله والأوجه حمل الأول) يعني ما ذكره الأسوي والأدري وقوله والثاني يعني ما في المتن وكان الأصوب أن يعبر بالأول من الثاني وبالعكس على أن الصواب حذف قوله على غير محس والشبهة أن حجر لم يذكره في هذا جمع الذي نقله عن غيره واعلم أنه يلزم على هذا الجمع اتحاد هذا القسم مع القسم الثاني (٣١٨) الذي وصح تفصيله في السكوت عن حكم ما إذا كان نصفه

(و) المأخوذ (من غيره) أي الجنس أو ماله وهو نصفه أرفع كما قرر (بيعه) نفسه أو ثلثه لأحس لأنه لا يمتنع اتفاق أي ولا يجوز له أن يكون ظاهر لا متاع بولي الطرفين وللشبهة وعن ذلك حيث لم يتيسر عم القاصي به بعده علمه ولا نسبة أو مع أحدهما لكنه محتاج لمؤنه ومثقة وإلا شرط إيداعه (وقيل يجب دفعه في قس بديعه) مطلقا كما هو ممكنه حبس حقه بالنقطة والنقاص ولا يبيعه إلا بقدر البلد ثم إن كان جنس حقه بمسكه وبلا شئرى جنس حقه لا يمتنع أرفع وبمسكه وقد عم في تقريره أنه لو كان حقه دراهم صحاحا فليس بمكسرة فله أخذها وبمسكها أو مكسرة فظهر اصحاح حاز أخذها لا بعدد الجنس ولا بملكها ولا يشترى بها مكسرة لا متعصلا للرب ولا مساويا لأنه يجب بالمأخوذ منه يكون بيع صحاح الدراهم بدراهم ويشترى بها دراهم مكسرة وبمسكها (والمأخوذ) من الجنس وغيره (مضمون عليه) أي لأحد لأنه تحدد خط نفسه (في الأصح فيصممه إن تلف من ثلثه) أي الجنس (و) قل (عنه) أي غير الجنس من ويضمن نفسه أيضا إن تلف بعد البيع وقيل شراء الجنس به فيسدر بحسب الامكان فإن أحرر فقصت قيمته ضمن النقص ولو نقصت وارتفعت وبالف ضمن الأكره قبل التملك لملكه. والثاني لا يضمنه من غير أنه يرد لأنه مأخوذ بالتوثيق والتوصل به إلى الحق وأشبه الزهر من وزن السرعة في الأحد يقوم مقام وزن المالك (ولا يأخذ) المستحق (فوق حقه إن أمكن الإفصاح) على قدر حقه لحصول انقضاء به فإن ردد مع مسكه من عدم أحد زباده صممه وإلا كان له ما نه فرأى ثوبا بمائتين لم يضمن الزباده بعدد وبقنصر فما شعره على مع قدر حقه وكذا في غيره إن أمكن والإصاح الكل ثم يرد الزائد لملكه. نحو هذا إن ملكه وإذ أمكنه إلى الامكان (وله أحد مال عريم غريمه) كأن يكون يريد مثلا على عمرو دين ولعمرو على بكر مثله فربد بكر بأحد من مال بكر ماله على عمرو ولا يبيع من ذلك رد عمرو وإقرار بكره ولا يجوز بكر استحقاقه به على عمرو وكذا في الروضة وكأصلها ويؤخذ منه عم العريم بالأحد ويرد مال الذي مرة مال الأول كذا قاله الشارح بكون باثبات أبو الناسه بعد قوله رد عمرو سعد في نسخ الروضة لمعمدة ووقع في غيرها حذفها وهو أوضح من إنشائها وعلى الذئاب يبقى المعنى ولا يبيع من الأحد رد عمرو والحال أن بكر أقبله فلو رد عمرو (قوله والمأخوذ من غيره) ومنه الأمانة لمقدمة في قوله بعد قول المصنف وكذا غير حسنه ولو أمانة فحرم عليه استخدامها والنظر إليها وإن حاز من صلاص مالكها عليها إذا أربد بيعها لأنه يمكن بيعها في غير محنته بحيث لا يضرع عليها وهرص بعد ذلك فهو مادر (قوله ثم إن كان جنس حقه بملكه) يعني أن يأتي فيه ما من عن الأسوي وغيره من قوله قال الأسوي وقصيه الخ (قوله لأنه أحد له حقه حقه) كأنه استامه على قل شيئا ار يادى فيصممه بأقصى قيمه كالمصوب لا قيمة يوم التلف فالنسيبه بالنسيبه لأصل الصمان اه عباب .

أو بصفة أدون فالوجه ماأفاده العلامة الأدرعي رحمه الله تعالى ولا يخفى أنه غير حاصل ماأفاده هذا جمع الذي استوجبه الشارح وإن ادعى الشبهة أن قاسم أنه مفاده وحاصله فيتأمل (قوله مطلقا) أي عن التقييد تنسب عنه وغيره وبين وجود الدية وعدمه (قوله لا يمتنع أرفع وبمسكه) اظهر هل التملك هو على صهره أو بآراء دونه بدخول ملكه بمجرد الشراء وصاهر قوله الآتي بعد المتن إن أم بعد البيع وقيل شراء الجنس الخ إرادة الثاني قوله وبمسكه) يعني عوطف كاسر (قوله من الجنس وغيره) ينظر فيه أن قاسم بالنسيبه للجنس لما مر من مسكه بمجرد الأحد فلا يتصور فيه التلف قبل التملك قال إلا أن رد التملك بالنسيبه إليه ليقول كاسر وهو دفع لزوج أنه لو تلف قبل التصرف

قول

فيه يبقى حقه قال ولا يجزئه بصوره ع بد كان صفة أرفع لأنه من القسم الثاني أي وهو

لا يضمن بيعه كاسر فلا يبيع عوطفه الآتي مع المتن قبل تمسكه أي الجنس وقيل بيعه أي غير الجنس اه بالمعنى (قوله ويعمره على بكر مثله) هل المراد تنبيه في أصل النسيبه لأبي الجنس والصفة أو حقيقة الثلية بحيث يجوز تمسكه لو ظهر به من مال غريمه وإذا قسا بالثاني فهل به أحد غير الجنس من مال غريم العريم تردد فيه الأدرعي (قوله ويرد من مال الثاني مرة مال الأول) أي في اشتراط كون صاحبه جاحدا ولا يئنه الخ كما يعلم مما يأتي في الشرح .



(قوله من رعم أن له) أي لعمره (قوله ووافق بكر الخ) وكذا إذا كان الزاد نكرا فقط (قوله ثم إن كان رد عمرو الخ) هو مجرد تكرير بقوله فالأصوب حذوه إلى قوله أن عمرا عم بالأحد (قوله وأفهم قوله) أي في الروضة (قوله إذ قد يعبر بالأحد من أحده) ثم أفهم هذا معنى فليتأمل (قوله إن أراد أنه يؤخذ الخ) ليس في نسخ الشرح لهذا الشرط حوب (قوله وأيضاً يؤخذ منه برب مال عريم العريم الخ) أي حسب ما ذكره الشرح الحلال فيما مر (قوله ولأحد من مال العريم) انظر معناه وما هو معطوف عليه (قوله وإن الأحده مشروط بكونه واحداً أو بمصلا) انظره مع قول الروضة لما ولا مع من ذلك رد عمرو وإقرار نكره (قوله على أنه يمكن أن يقال الخ) هذا كلام لا معنى له هنا إذ لم يتقدم

(٣١٩)

في كلامه ذكر لروم ثم قوله

وإلا فالتصوير المذكور

يعلم منه الخ هو عين

ما قدمه عن الشرح الحلال

وتعقبه عما مر وعنده أنه

لما نقل الكلام المتقدم

عن مثله عنه ذكر بعده

كلام الشهاب ابن حجر

رغمه من غير تأمل فوقع

له ما ذكره . وحاصل

ما قرره الشهاب ابن حجر

أنه ما ذكر التصوير

لما رآه السواد في قول

الشرح كائن يكون يريد

على عمرو الخ قال عقده

ما نصه وشرط المتولى أن

لا يطر من مال العريم وأن

يكون عريم العريم

حاجداً بمقتضى أيضاً إلى أن

قال ومن ثم لو خشي أن

المرسم يأخذ منه ظمما

رغمه فيما يظهر إعلامه

ليطر من مال العريم

ي يأخذه منه ثم قال

فمن رعم أن له ديماً عبي نكر ووافقه نكر على رد عمرو لما عر بالأحد من مال بكر شيئاً لعدم اقتضى وقوله ويؤخذ منه علم العريتين بالأحد في الأحد بكلف وكأنه لما قال لا مع من الأحد رد عمرو وإقرار بكر فهم بالإشارة أنه لما كان رد عمرو وإقرار بكر لا مع من أن عمراً عم بالأحد وأفهم قوله ولا يجوز نكر دين رد أن نكر يا عريم بأحد رد حتى يتحدد دية وأن لا أحد ولا يخفى ما فيه إذ قد يعبر بالأحد قبل أحده كلاً من الأمرين وينتمى على الأحد من عدهما ، نعم إن أراد أنه يؤخذ من قياسهم أحد عريم العريم على أحد العريم وأن من شرط القياس المساواة فقياس أحد على أحد ، هو من حيث مساوي الأحدثين فالذي يساوي أحد من واحد ولائحة أو مقرر يسع إلى آخره فإذ كان في أحد مال عريم العريم ضرر على رد لم يكر لأحد وذلك فيما إذا أخذ من ماله من غير علم العريم وعريم العريم لأنه يؤدي إلى أن يدفع مال مريض لعدم علمه بأحد رد وكذلك إذا لم يعلم عمرو بالأحد من بكر فالحال يطالب بكرها ظمماً منه ثم ياق في دمه ولا ينافي اندفاع الضرر لأحدهما بالأحد وحيث علم أنه يساوي أحد من العريم يتامع أن كلاً من الأحدثين موصل للحق من غير ضرر وأيضاً يؤخذ منه برب مال عريم العريم قوله مال العريم والأحد من مال العريم وأن حواراً مشروط بكونه واحداً أو بمصلاً فيمكن القياس مثله فإذ أخذ بالظلاله حوار أحد مال عريم العريم لم يرب ماله من ماله مال العريم على أنه يمكن أن يقل من الصريح بذلك الروم زيادة إيضاح وإلا فالتصوير المذكور يعلم منه علم العريتين ثم عر العريم من قولهم وإن رد عمرو وإقرار بكره وأما علم عريم عر منه فنقولهم أو جحد نكر الخ فالدفع بغير العريم قد لا يعلم بالأحد في أحد من مال عريمه فيؤدي إلى الأحدثين وعر عنه قد لا يعلم بذلك فيأخذ منه العريم فيؤدي إلى ذلك أيضاً ووجه اندفاعه أن لمسته مصورة فالعلم لا يرد ذلك (والأظهر أن لمضى) ويعتبر فيه كونه معيناً معصوماً مكلفاً أو سكراناً ولو عجزوا عنه سعة فيقول وولي سسحق ساعه

(قوله ولا يخفى ما فيه) أي لأحد (قوله وحدث علماً به ساوى أحد من عريم العريم<sup>(١)</sup>) (قوله وليكن القيس مثله) ويؤخذ منه أنه كسر باب عريم العريم وقبح حذاره (قوله معصوماً) خرج به الحر في الولد .

(١) قول المحشى قوله وحيث علماً الخ كذا في السج التي تأيدنا

ثم الصريح بذلك الروم أي في قوله رغمه فيما يظهر إعلامه هو ما ذكره شرح وهو زيادة إيضاح وإلا فالتصوير المذكور يعلم منه علم العريتين أماعيم العريم إلى آخر ما ذكره الشرح هنا فاعلم ذلك (قوله ونظر فيه كونه معصوماً) لعله يخرج به ما إذا قال جماعة أو واحد منهم مثلاً يدعى على أنه ضرب أحداً أو قدفه مثلاً وقوله معصوماً الظاهر أنه يخرج به غير المعصوم على الإطلاق أي الذي يس له حبة عصمة أصلاً وهو الحر في لأعركا قد يؤخذ من حوائث ابن قاسم أي بخلاف من له عصمة ولو بالنسبة مثله كالمرتد والحر في المحصن وتارك الصلاة وأما قول الشرح خرج به آخر في وانظره فيقال عليه أي فرق بين المرتد ونحوه في المحصن بالنسبة للعصمة وعدمها .



(قوله وهو براءة الذمة)

( قوله المتصف بخاص )

أَيُّ النَّاسِ مِنْ جَمَلَتِهِ

التكليف والعمل - مردم

المدعى عليه الذى تحرى

فيه جميع الاحكام التي

من جملتها الحواف

والخلف والإفحور الصي

بسم الله الرحمن الرحيم

البيئة كما هي ( قوله

وطلبه (الطاعده) لقي لوف

المبينة على انه لا يجوز

عليه السلام  
عليه السلام

أَمَّا مَعْنَى الْفَتْحِ فَالْمَعْنَى أَنَّ

أول المطبوعات

والذمة لا تقيد بالحدود

(هـ) يسى بالجملة

وادی کے سر (قوله مع

و حوب ذكر القيمة

(عید) لایحی ان ہدای

## الحقيقة تصعب إقناع

المثل عديم وجوب ذكر

القصة ولا تسبح مع قواه

وقیس یحیٰی دگر

القيمة فكان الأصوب

حلاف هذا الصنيع الى

القضاء على العربيد

البعض بالخصوصة ونبأهم

انہوں نے اس پر مبالغہ کیا۔

الملاحظات ذكر الشيء

في نابه وهو هناك تابع

لا بن حجر وأيضاً فقد حزم

به هتاجزم المذهب بخلافه

ثم وأيضاً فن المرححات

تأخر أحد القويين ( قوله

تأخر أحد القولين (قوله ويحب ذكر الحس) يعنى فى استبعاد رتبة التمثيل

والأفملى يجب فيه أوصاف السلم ومن جعلها الجنس ( قوله فيكون عند ترجمته ) أى ما على ما فهمه من محادثة النفس

ولو

14  
2. 15



(قوله ويرى لم تنف) أي حكيه حكم الثأف لما ذكره النقي ، لكن هذا لا موفع به مع ما عمنده الشرح من ذكر القيمة مصقاً وكلام النقي هـ مني على ضمير المتن من أن لوجود لا مح فيه ذكر القيمة فيسبى من هذه الصورة ويصحبها في حكم الداف كما يدس لذلك سياقهم لكلام النقي فكان لأوى منارج حذف هذه لدحولها في أنهم وإسها إر دها بعدد له وما قول الشرب ابن حجر في هذه الصورة كنى ذكره أي السمة وحدها فهو غير كلام نسبي فيسبى (قوله وخرج مصسط غيره كالجواهر معتد ذكر السمة) هذا بصدقه لا يثنى على معنده من ذكر السمة في لمقوم مصق (قوله والدعوى في مستأجر على الآخر) انظره مع ما يأتي من أن النقي عليه إذا أقر لم يمكن محصته بصرف عنه الخصومة وانع هـ بعد ذلك فيكون محلاً د هـ إذا لم تكن لمن العين في بدد حتى لا يرد فيها ، بخلاف نحو الآخر وبعن وجهه أنه لو جعل الدعوى على المؤجر لم يمكنه استخلاص العين من مستأجر لأنه يقول له (٣٣١) وبكأ ما سكا قد أحرى

ويرى لك أحد العين حتى  
سقتى مد الإجارة و  
كنت غير مالك لها فلا  
سلطة لك عليها وحشد  
فيكون مثله نحو الآخر  
وبراجع (قوله و بأحداهما  
ب على سهم) أي  
للضرورة و تحت الأدرعى  
أنه و على أحدهما يقوم  
بآخر ، وقال الرويانى :  
و يحمل على أن يقال  
ينفى أن يفصل بينهما  
في الدعوى ويقوم به  
خس قال الأدرعى :  
و نسبه أن كلامهم  
في مد جهل حقيقة  
مقدار كل من  
أما و عنه فالوجه ما قاله  
رويانى اه ويدل له

ولو غضب منه غيره عيب في بد ثم لقيه في حر وهي باقية ولقبها مؤنة ، ون النقي ذكر قيمتها  
وإن لم تنف لأنها المستحقة في هذه الحالة فإذا ردت العين ردة القيمة كما لو دفع القيمة نفسه ولا بد  
أن يصير في مدبوحة وحامل أن قيمتها مدبوحة أو حاملاً كذا ، ومن في القضاء على النقي  
ما يجب ذكره في العمار والدعوى في مستأجر على الآخر وب كل لا يحصر لأنه بدد لأن دون  
مؤخره بالنسبة لرفع بدد أما بالنسبة لرفع بدد متى الملك فلا بد من إبداء السنة في وجهه ، وخرج  
مصسط غيره كالجواهر فعبر ذكر القيمة وقول جواهر فدمه كذا و يقوم بالنسبة نصف محلى  
بذهب كعكسه و بأحداهما إن حتى سهم (فان) بدت العين (وهي متقومة) تكسر الواو (وخرج  
ذكر القيمة) مع الجنس كما مر كعد قيمته كذا ، وقد نسمع الدعوى بسهولة في صور كثيرة  
كوصية وقرار ودية وعرة وعمر وعمرى ماء تحت المير ، بل تكفى مجرد تحديده إن لم يحصر  
حقه في جهة منه ، من قد لا يصور ولا سهولة وذلك فيما يتوقف بعينه على القاعى كبرص  
مهر ومنفعة وحكومة ورضع ، ويعتبر في الدعوى أيها كونهما ملزمة كما عر مما مر أن يكون  
المدعى به لارماً فلا تسمع بدين حتى يقول وهو تمتنع من أدائه ولا يجوز مع أو هبة أو إقرار حتى  
يقول وقسمته بدين أو هب أو قسميه ويرم البائع أو انتر التسليم إلى ويريد المشتري إن لم يستد  
النق وهدود أو والنق مؤجر ، ولا رهن من قال ، وهذا ملكي رهته منه يحكدا إلا أن  
قال وأحصرت ،

(قوله ردة القيمة) أي لأن أحدهما كان للجهة (قوله أو حاملاً كذا) أي ويصدق  
في ذلك ولو فاسق حيث ذكر فدا لانفا (قوله والدعوى) أي من ثب ، وقوله على الآخر  
أي المستأجر .

بعضهم بالضرورة (قوله مع الجنس كما مر) يعنى في السومة غير النقي ، على اختياره ، فالمقوم حينئذ حكمه واحد باني كان  
أو تهما حصراً بالبد أو عاناً يصسط أو لا يصسط (قوله من تكفى مجرد تحديده) أي من تكفى ، وعنده روضة الحكم  
شرح الرويانى لو ادعى حقاً لا يميز مثل مسيل الماء على صحح حرد من داره أو ضرورة في دار غيره بخلاف ولا بد من تحديده  
بحدى الأمر من أن كاساً متصليتين فيدعى أن له داراً في موضع كذا و ذكر أخذ النقي ينهى إلى دار حصته ثم يقول وأنا أستحق  
إجراء الماء من سطح دارى هذه على سطح دار فلان المذكورة في حذف لأوى وألكنى مثلاً إلى الطريق العلانية وإن كانت  
الداران متفرقتين فلا بد من ذكر حدود الدارين انتهت وما صور به هو من الحق لمحصر في جهة فذلك حذر عنه الشارح  
بقوله إن لم يحصر الخ فإذا لم يحصر في جهة يكفى تحديده لئلا تدعى فيه الضرر أو الإجراء وهو مراد الشارح .



(قوله فيدومه تسليمه إلى إذا قصه) ، هو هلاقل مثل ذلك في الاستدلال (قوله رد بأنه قد يريد التصرف الخ) هذا لا يلاق  
كلام العري لأن فرض كلامه كما هو واضح في الدعوى لظن أنها تخصيل الحق وهي التي بشرط فيها لإلزام ، وأما الدعوى  
المقصود منها دفع لإلزام فلا (٣٣٣)

فيدومه تسليمه إلى إذا قصه وأحد العري من ذلك عدم سماع دعوى مؤخر على المستأجر ، ومن  
قد مضى ، لأنه لا يمكنه أن يقول : ويلزمه تسليم إلى رد بأنه قد يريد التصرف في الرقعة  
فسمعه المستأجر بدعوى الملك فيتجه صحة دعواه وأنه معه من بيعها غير حق ويقوم بينة بذلك  
وأن لا يقسم دعوى أخرى ، ومن ذلك من أنث إعساره وأنه لا مال له طهرا ولا ماضيا ،  
ثم تدعى على آخر مثل به لأنه من نفسه فوضوح لاحتمال حدوثه وإن أرحه من ومن ثبوت  
إعساره فلا زال لم يمس فيه ما يك ادعاء منه وهذا من كذلك لأن الفرض أن المدعى عليه  
مسكر وسمع دعوى دث ميت على من تحت يده مال للميت مع حضور الوارث فإن غاب أو كان  
مصر والأحصى مترتبة **فيها** كمن نومه مع على هذا يحمل قول السكي للوصي ولدت المطالبة  
الجنوى أي مارية ، وأما لو تمها من نف له ولو ادعى ولم يلق من جواب دعوى أو نحوه حد  
نقد من سؤ له وله استدانة عن وصف قبلته لأن شرط أعماله من يدرمه لإعراض عنه حتى يصحح  
دعواه كما مر وليس له سماع بدعوى بعد تجمع على فساد لا لمحو رد الجن وله سماعها بحلف  
فيه الحكم به من ، إذ خلاف الشفعة لا سماع دعواها لا فيما يراه لأنها مجرد دعوى فتسقط برده  
له خلاف بعد الاستدانة منه ممكن من الحكم ، منه ونكت العري سماعها فيها من قال المستأجر  
بب ما يبرضى في اشتريته بلا حق فأنفعه من مراضق وحيث لا ليس له الدعوى بها عند من  
براد (أو) ادعى رجل أو امرأة (سكاها) في الإسلام (لم يك الإساق على الأصح من يقول  
كهم) سكاها صحيفا (بولي مرشد) أو سيد أبي سكاها أو سها في معة (وشهدى عدل  
ورصد من كان يشهد) لكونها غير محبرة وادس وإن كان سميها أو سبيدي من كان عدد  
لأن السكاها فيه حق الله تعالى وحس الأدنى فاحتيط له كالقتل بجمع أنه لا يمكن استدراكها بعد  
وفوعها وإنما لم شرط ذكر اتقاء الموانع كرماع لأن الأصل عدمها ، أما إذا لم شرط رصدها  
كمحبرة فلا يبرهن لها من بزوجها من ثبوت أو عدمها به من ادعى عليها والثاني يكفي  
بإطلاق وتكون العري أدب مسجما كما اكتفى به في دعوى استحقاق المال منه لا بشرط فيه  
ذكر السب لا خلاف وأنه تصرف إلى النكاح الشرعي وهو ما وجدت فيه الشروط ، ومراد  
لصنف المرشد العدل وإثباته لأنه الواقع في قصه حر « لا سكاها إلا بولي مرشد » وما يحكم  
الدعوى من أنه لا يحتاج إلى وصف التهادين بالعدالة لا بعدد المستورين وسعيد القاضي لما شهدا به  
(قوله ، الأحصى مترتبة) وقصته أنه لو كان مسكرا لم سماع لدعوى عنه والقياس سماعها سوفه  
سعي حقه من تحت من الأحصى حيث أنه (قوله حار بقصى سؤله) أي وحار له تركه ولا يدره  
حكمه لا إذا ربه بياه كما تقام (قوله وبحت العري) أي الشرف صاحب ميدان الفرسان  
(قوله وحشد من له) أي الطالب للأحد (قوله عند من رها) أي كالحصى

فتمثل وأن لا يقسم  
دعوى أخرى أي منه  
أو من أصله كما يثنى  
(قوله وعلى هذا يحمل كلام  
السكي الخ) وسأني  
لشرح أي حمل كلام  
السكي على أنه من وأنه  
مكرر الدعوى من على  
عدم العري من ومن  
يوكده الالاف في ظرف  
الادس ووصف الشرف  
من قائم أنه تحت مع  
انشرح في هذا من  
لأن مابع في إيكاره  
وقال لأنه من الرد مع  
لأنكم يوجه من أمين  
كأنه من هذا كان  
ولا تسح الدعوى بوجد  
مهما (قوله لأنه ممكن  
من الحكم ، سأل) غيره  
الشفعة خلاف العقد  
به سد لانه من الحكم  
بانتطاله (قوله وحيث  
من له بدعوى بها عند  
من رها) قصته من له  
الدعوى من أعده من  
براه في المسئلة قبلها  
وحيث قد يفسر مامع  
قسوله قدس برده ها  
(قوله أو امرأة) كان عليه  
حيث أن يذكر صوره

دعواها وإلا فالذي في المس : هو صوره دعوى رجل (قوله بجمع أنه لا يمكن استدراكها الخ) من  
عمارة الأدنى سكاها بضمها لأن سكاها يتن به حق الرب وحس الأدنى ويد وقعوطه لا عكس استدراكه (قوله وإي  
لم يشترط ذكر اتقاء الموانع) أي فصلا وإلا فقد تضمنه قوله سكاها صحيفا (قوله بل لزوجها) أي إن ادعى عليه فقرة ماعده  
إذ المحبرة تصح لدعوى عليها وعلى محبرها وبطر حيث مامعي بعرصه له وعن في العبارة مساعفة وليراجع .



(قوله رَدَّ ثَانٍ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي كِتَابٍ عَرِضٍ مَشَارِعَ فِيهِ الْخُ) صريح ههنا أن ترد بأعدائه في قولهم . وشاهدني عدل  
 لأعدائه المأظمة وأنه لا بد من ذلك ، لكن في حواشي ابن عديم عند قول الحبيب وشاهدني عدل ماضيه هو شامل مستورى  
 العدالة لا مقامه ههنا ، ومعلوم أنه وإن صح الدعوى بذلك لا يحكم به إلا أن ثبت العدالة وبراجع هـ . وقصيده أن  
 المراد بأعدائه العدلية الظاهرة ، وعنده فلا رد تحت التقيي لأنه ساء على أن المراد العدالة المأظمة (قوله نعم يمكن حمل  
 الثاني الخ) لم فهم معناه وهو ساقط في بعض النسخ ، ولعل قوله الثاني بحرف عن الأول وهو كلام الذي ساء هو أول  
 بالنسبة لكلام القموى أي فيكون المراد بتعبد القموى الذي ذكره القموى أنه لا شرط فيه العدالة إذ ساء التقيي الذي لم تنقدمه  
 خصوصاً فهاهنا (قوله وأنه ليس تحت من تصلح للاستماع) منظر ماله على إياه (٣٣٣) بعد ذكر خوف انعت

(قوله ولو لأمة) أي أنه  
 وجهه بين أي ولا يقل  
 به بخلاف فيها كاستكاح  
 بتجامع حصر الولاء (قوله  
 على الناظر دون المستحق)  
 قال الشهاب ابن قاسم :  
 لم فهم معنى ذلك ثم  
 ذكر أنه تحت وجه مع  
 أن روح فوقه فيه ثم  
 فإن بعد ذلك قد أهدت  
 الله على وجه من هـ  
 وقول لأحد في فهم  
 مدد كذا من جهة  
 ما يتصور أن يكون  
 بعض المستحقين يسوى  
 على أربع دون بعض  
 فهذا الذي لم يسأل إياه  
 الله سبحانه لا يدعى به  
 إلا على الناظر دون  
 المستحق المستوي وأما  
 معبر على من فيرم عليه  
 تفسير موضوع كلام  
 الأدرعي وأن يسب إليه

مالم يدع شيئاً من حقوق الروحية فلا بد من الرد كية رَدَّ ثَانٍ ذلك إما هو في كتاب عَرِضٍ مَشَارِعَ  
 فيه ، أما انتشارع فيه فلا ثبت إلا بعدل من بعض مآلوه ، وقول القموى ولا شرط تعالى الشهود  
 لا إن روح أولى بالإحار غير صحيح ، نعم يمكن حمل الثاني على جهة عدم النسخ ، أما استكاح  
 استكاح عبيك في إهراق ماله بذكر استمرار بعد الإسلام قد ذكر شروط تفرده ، ولو ادعى  
 روحية رجل فذكر حقت اثنين مردودة تحت روحيتها ووجه مؤنها وحل به هـ . ولو ادعى  
 إنكار الاستكاح ليس إطلاقاً لأنه لا يردى ، ومحل حل به هـ . أعني الباهر لا الناس إن صدق  
 في الإنكار (فإن كان) بروحة (أمة) أي هاري (والأصح) وجوب ذكر (مصر) مع ذكر  
 إسلامها إن كان مساماً ، و (العمر عن سول) أي مبر الحرة (وجوب عيب) وأنه ليس تحت من  
 يصح للاستماع . والثاني لا يجب كما ذهب إليه بعض المراجع ، ووحدت دعواه بذكر  
 أنها روحية من مدد ساء فقام آخر أمة بها روحية من شهر حكمها للأول لأنه ثبت به هـ .  
 كاحه تمام ثبت الصلح لأحكام استكاح الذي (و) ادعى (عند مالك كسح) ولو سلم  
 (وهمة) ولو لأمة (كنى الإذن في الأصح) لأنه دون الاستكاح في الاحتياط ، نعم بعدل لأن  
 صحة كل عند استكاح أو غيره مع مامر وصيه بالخدمة . والذي شرب كاستكاح ويقول بعاقبه  
 فمن معلوم ونحن جازا التصرف وقرره عن رص . وعده أنه تحت الأدرعي أن الدعوى  
 يجوز ربع الوقت على المر دون المستحق وإن حصر في وقت على بعض مشروء لكل هـ .  
 الناظر على حسنه ،

(قوله يجوز ربع الوقت على الناظر) أي الصب تحليل ربع الوقت على البصر فهو المدعى ،  
 وليس على المستحق صب .

ما مبقه ثم إياه يقتضي أنه لا تسمع الدعوى من المستحق إذا لم يكن صرا وليس كذلك لأن المستحق إن كان موقوفاً عليه  
 كأحد الأولاد فتدقل الشارح به في حوشي شرح الروض عن التوشح بسماع دعواه وإن كان غير موقوف عليه كأهل كان  
 مستحق في ربع نحو مسجد لعمه فيه فقد صرح ابن قاسم به في باب الجواهر من حوشي شرح إمرهة بأنه تسمع دعواه على  
 الساكن إذا سؤعه الناظر عليه على أنه يمكن تصوير الدعوى على البصر من غير المستحق . أن يدعى عليه ناظر نحو مسجد  
 ربع المسجد في الوقت الذي هو ناظر عليه وكان يوقف الشهاب أن قائم المذكور هو الذي حمل شيئاً على حمل كلام الأدرعي  
 على غير ظاهره حيث قال . وله يجوز ربع الوقت على البصر أي الصب تحليل ربع الوقت على البصر فهو المدعى وليس على  
 المستحق طلب هـ . مع أن ما حمل عليه شيئاً كلام الأدرعي لا يلائمه ما في الشرح بعده كالأدرعي على استأمن .



(قوله يعتبر حضورهم) . يظهر هل المراد حضورهم والدعوى عليهم أو مجرد الحضور وعلى الثاني فما الفرق بينهم وبين ما إذا كان الحاضر الشاخص المذكور بعد وكذا يدل في قوله على مدعى الورثة مع حضور باقيهم (قوله لكن الأوجه كما قاله القري سماعه انبي العصى) . أي ولو مع عينة الدين كما يدل له ما بعده أي خلافه لا يتردى (قوله نعم لا تحكم إلا بعد إعلام الجميع) تقدمت له هذه المسئلة في فصل في باب قس (٣٢٤) السبب في الشهود لكن عبارة هناك وكفى في ثبوت دين على الميت حضور

بعض حضورهم وإن كان الحاضر عليهم أساسى المدعى تسدده بالدعوى عليهم قال ومن هذا الأصل الدعوى على بعض الورثة مع حضور باقيهم ، لكن الأوجه كما قاله القري سماعه على العصى في المسئلة ، نعم لا تحكم إلا بعد إعلام الجميع بالخبر ، وشال السكي فيما إذا كانت الدعوى لمس أو عت أو محذور عيه تحت نظر الحاكم أو تحت لمس أو على أحد هؤلاء ثم ستقرر رأيه على أن الصبي لا يبوحه عليه دعوى أصلا ولا على نفسه بل لا بد أن يصب من يدعى ومن يدعى عليه عمده أو عمده غيره فيما يتعلق بوقف أو مال يعوقفه أو يفت مال ، وتخصيصه حسب ذلك بالشخصى الشافعى إنما هو باعتبار ما كان في تلك الأربعة من اختصاصه بالنظر في هذه الأمور دون غيره من الثلاثة ، وما الآن فليس في ذلك من اختصاصه بل يخص ذلك به (ومن قام عليه بنية) نحن (المس له يخلف المدعى) على استحقاقه مدعاؤه لأنه سكايف حجة بعد قيام حجة ولأنه كالظن في الشهود ولقصر قوله تعالى - واستشهدوا شهيدين - نعم له تخليف المدينين مع عدم البينة بعساره خوارج ما لا يصح كما مر في سنة ، وكذا لو شهد له بنية معين وقالوا لا نعلمه مع ولا ذهب لخصمه بحصه أنها مخرجت عن ما كنه بوجه ، ولو أقام المدعى دية ثم قال لا حكم حتى تخلسه فحدث الزاعى لأن البينة لا تعرفه ثم عما لا يجب بحكمها وردد المصنف سنة . قصد بدهور إقدامه على عين فاحره فلا يبدى أن لا يظن وما حربه في كالأمة غير معقول عمده (فلان دعوى) عليه (أداء) له (أو أداء) منه أو أنه سوفاه (أو شره معين) منه (أو هبة) و (بندوبها) أى أنه وهبه بها وقصاها له (حده) أى مدعى حوال الأداة (على عيه) وهو أنه ما نأدى منه الحق ولا أثره منه ولا نعلمه ولا وهبه به ، نعم بين - أى ذلك بعد الحكم لم يحكمه لثبوت حق على حصته بالحكم كما صححه في الروضة والرافعى في الشرح الصهر ، وشبه في الكبر عن الدعوى ، وحذر ذكر دعوى أنه عليه لأنه لو قرع مع حصته وهو مضمضى متى الكتاب كأصحه وصححه الدقيقى إلا أن يترتب له ذم له ولا مطلق في أحد بأقراره وبذكر ما من سبيل ونحوه فيه الخلف كما في نسخة من المراجعة وغيرها ويستثنى منه ما هو حرم المدعى قبل ذلك أما مع شهادته أو عين لاستقصه فلا يخلف بعد هذه الدعوى ولا يسمع دعوى بغيره من الدعوى لأنه باطل (وكذا لو ادعى) حصته (عمه بسبق شاهده) أو نحوه من كل ما يبطل الشهادة (أو كدنه) فإنه يخلف على عيه (في الأصح) لأنه لو قرع بطلت شهادته له وسيعر بما يأتى أن كل ما هو أقر به لرفع حصته لخصمه

بعض الورثة لكن الحكم لا يتعمد لغير الحاضر انتهت وبين العبارتين مابينة قتائل (قوله بل لا بد أن يصب من يدعى) أى فيما إذا كانت الدعوى لمن ذكر وقوله ومن يدعى عليه أى فيما رد كالأداء مدعى عليهم (وسواء نعم له يخلف المدين الخ) أى وبينم يدعى هو يساره وهذا فارقت هذه والى بعده مسيا فى ستدواؤه فى قول المصنف فلو ادعى أد ، أو إر ، أو لا يقدر كان من حق الشرح الأخير استند به عين عمده فاه المصنف (قوله لثبوت الحق على حصته) حتى الصهر أن يقول لثبوت الحق عليه وعمره أنه تابع شرح الروص في هذه العبارة يمكن عبارة شرح روص لم يخلف مدعى ثبوت الحق على حصته وذكر لخصم فيها ظاهر ويمكن أن يكون الصمير المستتر في يخلف

(قوله والمعمد خلافه<sup>(١)</sup>) أى خلاف ما قاله المحوردي .

(١) قول المحققى وأبعد خلافه من في سج شرح ابن أبيديا

بحينه

للحاكم المفهوم من الحكم فالنصير حصته في محبة

(قوله نعم بين ادعى ذلك بعد الحكم الخ) خصه هذا الاستدراك أنه لا فرق في دعوه قبل الحكم بين أن يدعى وقوعه قبل شهادة البينة أو بعدها أى وبعد مصفى رمن يمكن فيه ذلك كما تقدم به في التحفة (قوله ولو ذكرنا أو لا) أى فيما إذا أقر أنه لا دافع له ولا مطلق (قوله ويستثنى منه) سوى من استثنى (قوله فلا يخلف بعد هذه الدعوى) ينسب أن يخلف إن أسد المدعى عليه ذلك إلى ما بعد حلفه وهو ظاهر فيراجع (قوله حصته) كان الظاهر أن يقول بدله من ذكر أو نحوه .



عبيته على نفسه ، نعم لا يوجه حيف على شاهد أو قاص ، ادعى كذبه قطعاً وإن كان لو أقر بضعه لأنه يؤدي إلى قساد عام ، ولو نكل عن هذه ليمين حلف لادعى عليه و يطلب الشهادة ، ومرة في الإقرار أن للقرينة تخفيف الترتيل له إذا ادعى أنه إنما شهد على رسم القضاة ، ولو نكل بالدعوى عليه يعين ملائمتك منها لم تكن به مانع ولم يقر بيته إلا إذا حلف أنها حلف قوله ذلك لم يكن بيده ( وهذا استمهال ) من قامت عليه البينة أي حسب الإمهال ( لما أتى بدفع المهر ) وجوباً لكن تكفيل وإلا رسم عليه إن حيف هربه وذلك بعد تبصرته بالدفع ، فإن لم يتسدد وحسب استسارته حيث كان غائب لأنه قد يعقد ما ليس بدفع ربحاً ( ثلاثة أيام ) لأنها مدة قريبة لا يعظم الضرر فيها ، فإن أحسح في زمانه إلى سبر مكن ما لم يرد على الثلاث ، ولو أحضر بعد الإمهال المذكور شهود الدافع أو شاهداً أو أحداً أمهل ثلاثاً أخرى لتعديس أو التكميل ولو عين جهة ولم يأت ببيعة ثم ادعى أخرى بعد انتفاء مده الهبة وسنمهل له لم يمهل أو أنشأه أمهل يقبض فقط ( ولو ادعى رقباً مع ) حلف بجهول السب ولو سكران ( وهل أنا حبر ) بالأسالة وهو رشيد ولم يسمع إقراره بملك كأمرة قس الحفالة ( ما قول قوله عبيته ) وإن تداولته الأيدي بالبيع وغيره فهو قس الأصل وهو الحر به ، ومن ثم قدمت مدة الرقب على بيعة الحر به لأن مع لأوى رتبة عدم سقائه عن الأصل كد ثلثه العوى وغيره ، وحرم به في الأنور - وحكى المروى عن الأصحاب ثبوت الحر به أولى خلافاً للشيخ أبي حامد وكذا قال شريح في روضته . أما ما عترف به الرقب وادعى ربه كاعتق هو أو غيره فلا بد من بيعة ، وقد ثبت حرية الأصلية بقوله رجع مشترية على مانعه بالثمن وإن أقر له بملك سانه على ظاهر البدن ( أو ) ادعى ( رقب صغير ) أو محمول كبر ( ليس في يده ) وكذبه صاحب اليد ( لم يقبل إلا سنة ) أو محوها كهم قاص وعين مردودة لأن الأصل عدم لملك ( ثوب في يده ) أو بدعيه وصدقه ( حكم له به إن ) حلف لعظم حصر الحرية ، و ( لم يعرف استساده ) فبهما ( من القفاة ) ولا أثر لإسكاره بعد بلوغه لأن اليد حجة بخلاف استساده الأساط لأن المقيط يحكم بحريته ما هرا كما مر بيانه ، وذكر ذلك هنا تقيماً لأحوال المسئلة فلا تكرار ( ولو أنكر الصغير وهو عجز ) كونه قبه ( ما يسكاره ) لإمام عسارته ( وقبل كالم ) لأنه نكره عنه وكذا لا أثر لإسكاره بعد كماله لأنه حكم برقه فلا يرفع ذلك إلا بحجة ( ولا يسمع دعوى بدس مؤجل في لأصح ) إذ لا يتعلق بها إرغام ومطالبة في الحال ، نعم إن كان اعصه حلاً وادعى تخفيفه ليعطيه بما حل وإن قل ويكون المؤجل بعد سمعت كما قاله الموردي ، والثاني تسمع لنفسه في الحال وبطائسه به في الاستقبال ، وبحث التلقيح صحة الدعوى قبل حلاً أو شبه عمد على القدر وإن استنزلت البينة مؤجلة لأن القصد ثبوت القتل ، ومن ثم صحت دعوى عقد مؤجل قصد بها تصحيح العقد قاله الموردي ، وهو ظاهر لأن انعقادها مستحق في الحال ، وهو دعوى ديناً على معسر وفقد إثباته ليطاها إذا أيسر فظاهر كلامهم أنها لا تسمع مطلقاً ، واعتمده المروى وهو المعتمد وأقوى به الوالد

( قوله فظاهر كلامهم أنها لا تسمع مطلقاً ) من هذا يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها ، وهي أن شخصاً شرراً في نظره على وقف من أودق لمسلمين فوجده حراً ثم إنه عمره على الوجه اللائق به ثم سأل القاضي بعد العمارة في رول كشف على المحل وتحديد العمارة وكتابة حجة بذلك

( قوله لم تكن بيده ) لعل المراد لم تكن في ملكه ونصرفه ( إن خيف هربه ) الظاهر أنه رجع لأصل الاستدراك ( قوله حيث كان غائباً ) هو قيد في قوله وذلك بعد تبصرته بالخ كما يحرم من كلام غيره وإن أومر سياقه خلاف ذلك فغير العاين يمهل وإن لم يتسدد ( قوله وإن أقر له أي المشتري للدفع ) قوله لو بحث التلقيح ( فيه أن هذا الحكم وهو صحة الدعوى يتصل خطأ أو شبه عمد المذكور في كلامهم حتى في أسوأ دلاوجه لإساده لبحث التلقيح وإعما الذي يسبب التلقيح التنبية على أن هذا الذي ذكره مستثنى من عدم سماع الدعوى بالمؤجل .



رحمه الله تعالى وإن اقتضى ما قررناه عن لما وردى سمعها لأن القصد بثبوتها مع كونه مسحقا  
ففيه حالا مقدير يسارده القرب عادة ، ومن أن من شروط الدعوى أن لا يباقيها دعوى أخرى .  
ومنه أن لا يكذب أصله ، فلو ثبت إقراره بحسن ثبوت دعواه فادعى فرعه أنه حسي لم تسمع دعواه  
ولا يسته كما أفتى به ابن الصلاح . وعلم أن هذه الشروط الثلاثة انعمومة مما سبق ، وهي العلم  
والإبرام وعدم المسبقة معتبرة في كل دعوى ، ويرد على ذلك في الدعوى بعين سحوق بيع أو هبة  
على من هي بيده وشترها أو هبتها من فلان وكان عكسها أو وسعها لأن الظاهر أنه إذا  
تصرف فيها علكه وفي الدعوى على التوارث بدس ومات اندس وحلف ركة نبي بالدين أو بكده منه  
وهو يريد هذا وهو يعلم الدين أي أولى به بيته .

### (فصل)

في جواب الدعوى وما يتعلق به

إذا ( نصر ) ادعى عده على السكون عن جواب الدعوى الصحيحة وهو عارف أو جاهل منه  
ولم يسه كما نفاذ ذلك كنه قوله نصر وعرف بذلك بالأولى أن متبوعه عنه كسكوته ( جعل  
كسكار ما كل ) فما يأتي ثبته ، وهو أن يحكم القاضي بسكوته أو يقول للدعي احلف فثبت  
بحلف ولا عكس الساكت من الخلف لو أراد . ويستدبر به أن يكرر أحفه ثلاثا ، نعم إن عتب  
على ظنه أن سكوته سحوق ذهنة أو جهل وحده بإعلامه فإن نصرهما كل وسكوت أحرس عن  
بشارة منهمة أو كنهه أحسها كدنه ، ومنه أصم لا يسمع وهو مهم الإشارة ولا فهو كجهل  
على مامر في حجر ( فإن ادعى ) عنه ( عشرة ) مثلا ( فصل لا ترمى العشرة لم يكف )

فدحه لذلك وعين معه كشفا وشهودا ومهندسين فقتلوا قيمة العمارة المذكورة اثني عشر ألف  
اصم وأحرقوا القاضي بذلك مكتبته بذلك حجة ليقنع على المسحقين معالجهم ويجمع من  
يريد أحدهم وقف ، أي أن يستوفى لتقدير المذكور من عده لوقف ، وهو أنه لا يله عمل بالحجة  
لمذكوره وأن القاضي لا يحسه لذلك لم يضر شيء ، إذ ذلك ولا وقت عليه دعوى ،  
والكسابة إنما يكون لدفع ما ثبت منه وادعى به عليه وليس ذلك موحودا هـ ، وطرقه  
في ثبوت العمارة المذكورة أن يقيم بيعة تشهد له بما صرفه يوما فيوما مثلا ويكون ذلك حواجا  
لدعوى مبرمة ثم إن لم تكن له مئة يصدق فيما صرفه عيینه حيث ادعى قدرا لا نق وساع له صرفه  
أن كان فيه مساحة وأذن له القاضي بما يتوقف على إذن كاتر من على الوقف من مال  
غيره أو من ماله أو كان في شرط الواقف أن للمناظر اقتراض ما يحتاج إليه الحال من العمارة من  
غير استدان .

### (فصل)

في جواب الدعوى وما يتعلق به

( قوله وما يتعلق به ) أي بالخواب ( قوله لو أراد ) أي إلا برضا المدعي كما يأتي ( قوله على مامر )  
أي وهو أن الدعوى على وليه .

( قوله لأن القصد بثبوتها )

هو تعيين ما اقتضاه كلام

الماوردى وكان الأولى أن

يقول ووجهه أن القصد بال

( قوله لأن الظاهر أنه إنما

يتصرف الخ ) تعليل

الاكتفاء بقوله وسألها

عن قوله وكان علكه .

### [ فصل ]

في جواب الدعوى

( قوله منه وم يثبته ) لأن

المزاد لم يحب معرو ل سحوق

حاله ، وسبأني في كلامه

ما قد يدل عليه



(قوله لم يكن لها أن تحلف  
على الأقرب) قالوا لأنه  
يناقض ما ادعته أولا  
وظاهره أن حلفها المنفي  
نه تزوجها خمسة مثلا  
وحينئذ يقولهم لا ادعوى  
حديثة مشكل لأنها  
لا تخرج بها عن المناقضة  
والظاهر أن المراد بالذي  
تحلف عليه مدعوى  
حديثة استحقاقها الخمسة  
مثلا لأنه سكتها خمسة  
وعبارة الرافعي أما إذا  
أسده أي إلى عقد كإدا  
فالت المرأة سكتها  
بمحسين ومالتهه وكل  
الزوج فلا يتكهن بالخلف على  
أنه تكهن ببعض المحسين  
لأنه يناقض ما ادعته أولا  
وبن استأنفت وادعت  
عليه بعض الذي جرى  
النكاح عليه فيما رعت  
وحب أن يحوز لها الخلف  
عليه انتهت فقوله ببعض  
الذي جرى النكاح عليه  
صرح فيه كونه معلوم  
ليس لها أن تدعى بعد  
بأنها نكحتها بأقل (قوله  
ولا حلف المدعى) لعل  
عليه ما مر قبله (قوله وقضى

في الحواب (حتى يقول ولا يحلف) إن توجعت العين عليه لأن مدعى العشرة  
مدعى لكل جزء منها فلا بد أن يطابق الإسكار واليمين دعواه وإما ما ذهبنا إلى أن كل جزء  
مهما (فإن حلف على بن العشرة وقصر عليه فكل) عما دون العشرة (فيحلف المدعى على  
استحقاق دون عشرة محر) وإن قل لا تحديد دعوى (وبأحد) ما تأتي من العين مع  
النكول كالإقرار، نعم إن سكت المدعى عنه عن العشرة وقد أقصر القاضي في تحليف المدعى  
عليه على عرض اليمين عاينها ولم يقر ولا شيء منها فليس للمدعى أن يحلف على استحقاق ما دونها  
إلا بعد تحديد دعوى ونكول للمدعى عليه لأنه إما سكت كل من عشرة وأكل كل منها لا يكون  
كلا عن بعضها، هذا إن لم يسدها إلى عقد خلاف ما إذا أسدها إليه كاشدت له سكتها  
أو بقي دارك عشرة خلف ما نكحتك أو ما بعثك بعشرة كفي لأن المدعى للسكاح أو البيع  
عشرة غير مدعى له بما دونها، فإن سكت عن اليمين لم يكن لها أن تحلف على الأقل إلا مدعوى  
محددة، ولو ادعى عليه مالا فسكر وصحب منه اليمين فقال لا أحلف وأعطى المال لم يرمه بدولة  
من غير يقر وله محضه لأنه لا بأس أن تدعى عليه ما دفعه بعد، وكذا لو سكت عن اليمين  
وأراد مدعى أن يحلف على الرذة فقتل حصمه أو أهدل المال فلا يمين فيرمه إذا حكم بأن يقر  
والإحلف المدعى (وإذا ادعى مالا مضافا إلى سبب كافتزتك كذا كناه في حوب لاستحقاق)  
أنت (على شيئا) أو لا يرمى نسيم شيء، إليك (و) تدعى عليه (شعنة كناه) في الحواب  
(لا تستحق على شيئا أو لا تستحق) عني (تسليم النقص) وحلف على حسب حوائدها  
ولا يشترط التعرض لنفي تلك الجهة لأن المدعى قد يصدق فيها ولكن عرص مأسفة لها من نحو  
أداء أو إبراء أو إعسار أو عفو في الثانية وإن أقر بها لم يحدسها فافتقت الضرورة قبول بطلاقه  
ومر في به كيفية دعواها وحواب دعوى الودعة لم يودع أو لا تستحق عني شيئا أو هسكت  
أو دفعتها دون قوله لم يرمى دفع ولا نسيم شيء، إليست لأنه لا يرمه ذلك بل الحية، وحوب  
دعوى ألف صداقا لا يرمى دفع شيء، إليها إن لم تر بالروحانية والإلم بكفه وقضى عليه تهر المثل  
إلا إن نت خلافه، وقد شعوا على جهة القصة عما ذرهم إلى فرض مهر لمن مجرد عجزها عن  
حجة، والصواب سؤاله، فإن ذكر قدرا غير ما ادعته بخالفا، فإن حلف أو سكتا وحب مهر لمن  
أو حلف أحدهما فقط قضى له بما ادعاه، ويكفي في حواب دعوى الطلاق أنت روي، والنكاح  
ليست روي ولا يكون طلاق، فهو صدقها سكت له ولو سكر وحلف حرة نحو أختها، وليس  
لها تزوج غيره حتى يطلقها أو يموت وتنفق عنتها، ونسب لها كتم أن روي به يقول: إن  
كنت سكتها فهي طالق (فإن أحاب سبب السبب المذكور) بأن قال ما أقرصني أو ما نفقني

(قوله وإن فن) شامل لما لا يقول، وهو ظاهر إن ادعى بقاء العين، فإن كانت سالفة فلا لأنه  
لامطابقة عما لا يقول (قوله لم يلزمه قوله) معبومه حوازل القبول، ويقتل عليه قوله وله تحليفه  
لأنه لا يضمن الخ (قوله من غير إقرار) أي من المدعى عليه (قوله وله تحليفه) أي للمدعى  
(قوله في الثانية) أي الشعنة، وقوله ومر في به شيء الإقرار (قوله والإلم بكفه) أي لأن من  
انصرف بسبب يوجب شيئا لا تكفيه في بن ما يوجب ذلك السبب حواب مطلق مثل لا يستحق عني  
شيئا من لا بد من إنست عدم ما توجه السبب بطريقه.

لا يرمى دفع شيء، إياها كيف يستل عن القدر غير راجع (قوله حل نحو أختها) أي صاهرا وكذا ما يطأ إن صدق كاهو ظاهر من بظاؤه.



(قوله ولو تعرض لى السب حار) لاحاجة إلى هدا مع ما قبله وحى العارة ولو تعرض لى السب وأقام المدعى به بينة لم يحج على أنه تقدم له خلاف هذا وأنه سماع (٣٢٨) من المدعى عليه البينة حيث عد كرفير حج (قوله فلا يكتفى بخلعه الخ) أى من

أو ما عرفت (حلف عليه) كذلك ليطاس لى السب حار لكن لو أقام المدعى به بينة سمع بينة المدعى عليه بأداء أو إراء لأنه كدما سمعه السب من أصله (وقيل له الحلف بالنسبة المطلق) كما له أن يحلف به فى الاستداء ، وعلم بقرانه أنه لو ادعى ديد وهو مؤجل ولم يذكر الآخر كفاء فى حوائه لا يرمى سديمه الآن و يحلف عليه ، ولو ادعى على من حلف لا يرمى تسليم شيء إنك بأن حلفك إنما كان لإعصار والآين أسبرت سمعت دعواه ، و يحلف له ما لم تنكر دعواه بحيث يظن به النعت ، ويستثنى من الاكتفاء فلا تستحق على شيئا مسدس كما إذا أقر بأن جميع ما فى داره ملك زوجته ثم مات فأقامت بينة بذلك فقال الوارث هذه الأعيان لم تكن بذلك فلا يكتفى بحلفه على أنها لا تستحقها (ولو كان سيده مرهون أو مكروى وأدعى ما سكه كفاء) فى الحواب (لا يرمى نسيمه) لأنه حواب مقيد ، ولا يرمى التعرض للثالث (ولو اعترف) له (بملك وأدعى الرهن والإحارة) وكده المدعى (فأصبح أنه لا يضل إلا بينة) فى دعوى رهن والإحارة لأن الأصل عدمهما ، وإنشأ نفس لأن البينة صدقه فى ذلك (من غير عها وحاف أولا إن اعترف بملك حجه) معقول حاف (الرهن أو الإحارة حذته أن يقول) فى الحواب (إن ادعت مسكا مطلقا فلا يرمى تسليم) مدعى (وإن ادعت مرهونا) أو مؤجرا عدى (فذكره لأحب) وعلى عكه لو ادعى الرهن وحاف الرهن حدود الرهن لو اعترف بالدين بفصل فيقول إن ادعت لكلى عندك بها كد رهها فذكره لأحب أو أنها مطلقا يرمى (وإذا ادعى عليه عينا) عقرا أو مقولا (فإن يمس هى أو) أصفاها لم لا تكتفى بحاصه كذوله (هى رحن لا أعرفه أو لى الطفل) أو يحسب أو السفيه . سواء أراد على ذلك أنها ملكه ثم وقف عليه ثم لا كما هو ظاهر (أو وقف على الفقراء أو مسجدين كذا) وهو ناظر عليه (فأصبح أنه لا يصرف) عنه (الخصومة ولا يرجع) العين (مسه) لأن الظاهر ملكه لها يده أو مستحقه ، وما صدر منه لمس تزيل ولم يظهر تغيره استحقاق ولا يابيه قولهما نقلا عن الخوى لو قال للقاصى يسدى مال لا أعرف ما سكه فالوجه القاطع بأن القاصى يتولى حفظه لحل هذا على ما إذا قاله لاقى حوب دعوى ، وحيث يهرق بأن ماها قريبة قوية تؤيد البينة ، وهو مهور قصد الصرف بذلك عن الخصومة فم يقو هذا الإقرار على انراعه من يده بخلافه ثم فانه لا قريبة تؤيده بعمل بإقراره (بل يحلف المدعى) لا على أنها نسحوه بل على (أنه لا يرمى التسليم) للعين رجا ، أن يقر أو ينسكل فيحلف المدعى وتثبت له العين فى الأوليين والبدل المحبولة فى الثقة وله بحبفه كدك (إن) كان للمدعى بينة أو (لم تكن) له (بينة) وفيما إذا كان به بينة وأنها يتصى بها وفيه تفصيل للدعوى ، ولو حة الثاني أنها تصرف عه لأنه لا يرا من الدعوى ولا سبيل إلى تخليف لولى ولا طعه ولا تهمي إلا البينة و يرجع الحاكم العين من يده فإن أقام المدعى بينة على الاستحقاق أحدها وإلحظه إلى أن يظهر

يحلف لأعلم أن هذه ولا شيئا منها كان موجودا فى البيت إذ ذلك كافى للنجعة (قوله أو لى الظن) أى بخلاف نحو العمل الملقى وله وللى غيره كاسياني ، وحيث تدعى قولهم لا تكتفى بحاصته أى ببوليه متى أمكنت بحاصته نفسه أو ببوليه انصرفت الخصومة على ماسياني (قوله وهو ناظر عليه) أى الوقت فإن كان ناظره غيره انصرفت الخصومة إليه كاد كرم الله الشارح (قوله وما صدر ليس بمزيل) ومن ثم لو ادعاه لنفسه بعد سماع (قوله والبدل للحيولة فى القبة) هو ناسخ فى هذا كالشهاد ابن حجر ما فى شرح المنهج وقد قال فيه الشهاد البرلى إنه وم وانتقل نظر اه والذى فى شرح الروض أنه إذا حلف المدعى عين الرد فى هذه الصور ثبتت العين له نية عليه ابن قاسم (قوله إن كان للمدعى بينة) أى ولم يقم (قوله وفيه تفصيل للبهوى) حاصل التفصيل أنه إذا كان الإقرار بعد إقامة البينة وقبل الحكم بها للمدعى حكم له بهامن غير إعادة البينة فى وجه المقر له إن علم أن المقر

(قوله ولو تعرض لى السب) متصل بقول السب كفاء فى الحواب لا يستحق على الخ ولو قدمه لكان أوصح (قوله وهو مؤجل) أى فى نفس الأمر (قوله فأقامت بينة بذلك) أى بأن جميع الخ (قوله لم تكن إذاك) أى فكتفى منه بذلك (قوله حجه) سيكون لحاء اه على (قوله أو مستحقه) أى استحقاقه (قوله والبدل للحيولة) أى وحيث كان البدل للحيولة كان القيمة وإن كانت العين مثلية .

ماله

تمت فى قراره وإلا فلا بد من إعادة سكون فرض تفصيل الدعوى فيما إذا قررها من

تكتفى بحاصته ، قال ابن قاسم وعكس الفرق هو بل التفصيل غير مسأ هنا إذا أصبح إقامة البينة فى وجه المقر له هه تناس .



(قوله في اندكور) هو بحر المدكور إذ هو هجر للصخر المحرور وعرضه من هذا ذو من العين إذ مرجح الصمير العين وهي مؤنثة (قوله حمه بين معين وحاصر الإصحاح) فهو كما هو ظاهر وهذا تصرف منه (٣٢٩)

عقب قول الحصر  
وعلمته جمع سها في بين  
محضته وتحيته أيضا  
اسم فطلق المخرج من  
الصخر العين وحصر  
فهره عا ذكره (قوله  
نفس معناه الخ) أي أنه في  
هذا أيضا تصرف عنه  
الخصومة نوى المحرور  
سكن عبره السخنة ليس  
لأفاده أنه إذا أقر به الخ  
وهي أصوب (قوله وهو  
المحرور) تصرف موجه  
هذا الحصر مع أن الوقت  
الذي ناصره غيره كذلك  
كما مر (قوله لا يعترض  
مثله) عبارة التحفة ولا  
يعترض بمثله لا لتسوية  
لأنه امتداد من العبرة  
أدنى تأمل (قوله في  
الصور) بعلة في الصورة  
بزيادة ناه بعد الزاء أي  
إذا أقر بها الحاصر (قوله  
إذ للدعي طلب حله الخ)  
وحديث فلم يبق فرق  
بين قولنا لا تصرف عنه  
الخصومة فيما مر وبين  
وناهيا تصرف إلا  
أنه هناك يأخذ منه العين  
إذا أنما على ما مر فيه وهذا  
يأخذ من طلب مطلق  
والأقوى كل من الموصفين  
لحمته وتقيم عليه لينة

مالكها (وإن أقرته) أي اندكور (بين حصر يمكن محضته وتحفته) جمع بين معين وحاصر  
الإصحاح إذ أحدهما معن عن الآخر وقيل له مكان محضته ليس معناه أنه إذا أقر به من لا يمكن  
محضته وهو المحرور لا تصرف الخصومة عنه من تصرف عنه لوليه وبذلك ذكر ذلك لرب  
عليه قوله (سئل فإن صدقه صارت الخصومة معه) لصيرورة المال (وإن كدبه ترك في يد المقر)  
للمصر في الإقرار (وقيل يسلم إلى المدعي) إذ لا خلاف له سواء ورثه الإمام بن القضاء له بمجرد  
الدعوى محل (وفى بتسوية الحائز كما ظهر من مسكه) كما مر في الإقرار (وإن أقرته لعاب الإصحاح  
انصراف الخصومة عنه ويوقف الأمر حتى يقدم العائث) لأن له لغيره ناصره بقراره بدليل  
أن العائث لو قدم وصدقه أخذه. والثاني لا تصرف وهو سحر نص المحصر لأن المال في يده  
والظاهر أنه لا فلا يمكن من تصرف الخصومة عنه بالإضافة لعائث فجميع وقد لا يرجع (فإن كان  
للمدعي سنة) ووجدت شروط تصدق على العائث (فقدى له) (سها) وسحب له العين لا يصل هذا  
سها من لأن يوقف سها فيه - فزعه عنه وسحب أصله سامة منه - لأن يتول لانهايت فيه لأنه من  
سها التبرع أن قبله متفرا حيث لا سنة ومن هذا صاهر لا يحرص منه إلا نفسه لئلا من العبرة  
أدنى تأمل (وهو) هذا (نساء على عائث ويحلف) المدعي (معها) بين الاستصحاب كما مر من المال  
صار له حكم الإقرار (وفى) من قصه (على حصر) فلا خلاف معها ثم انصراف الخصومة عنه  
في الصور المتقدمة والوقف إلى قسوم العائث إنما هو بسنة معين لأنه أم بالسنة لتحايقه فلا  
إذ للدعي حجب حقه أنه لا يلزمه التسليم بآية من كل حجب المدعي وأخذ بدل العين لمصلحة  
منه على الظاهر أنكر وأحر الإقرار أنه لو أقر له بغيره بذلك لحيث لا يملكها بقراره الأول ويؤلف  
المدعي بنية بدعواه والمدعي عليه بأنها لعائث عمل بسنة إن ثبت وكانه وإلا سمع بسنة لتسوية  
ملك العائث. والحاصل أن مقر مقترع أنه وكيل العائث احتاج في سوابق اثبات للعائث إلى إثبات وكالته  
وأن العين ملك للعائث فإن أقامها الملك فقتل لسمع بالإدعاء السمة عنه ولو ادعى لسته حقه فيها كرهن  
مقبوض وإحارة سمعت بسنة سها ملك من العائث لأن حقه لا تثبت إلا إن ثبت ملك العائث  
فيثبت ملكه بسنة ولا ينفك مامر من أنه ليس له إثبات مال لغيره حتى يأخذ دينه منه  
لأن محل ذلك في أصل العين الذي لا عاقلة فيها وهذا في حق النون أو السعة مع معنى حقه  
سها وقول الشارح وصححه في الروضة كآثارها إثبات حكاية بحسب سبب طوره بد ما صححه فيها

(قوله معين وحاصر الإصحاح) يتبين منه ما صرح به وهو حصر في قوله وبين أقرته لعائث وسنم  
محرر معين في قوله أو هي لرحل لا تعرفه الخ فجمع بينهما بين الأسماء ويظهرها وعمدة حجج  
جمع بينهما وهو ظاهر في عود الصمير لقوله يمكن محضته وتحفته وعنه نوى سامة مما نقله  
(قوله ويوقف الأمر) حيث لا سنة كما في (قوله أن يوقف) أي وبعد الأمر إلى حضور العائث  
وقوله عسها أي على العبارة (قوله عمل بيده) أي سنة المدعي عليه (قوله من قدم ملك فقط)  
أي لئلا العائث ولم يثبت وكالته (قوله إلا إن ثبت ملك العائث) ولا ينفك مامر من أنه ليس له  
اثبات مال القريم -

كما علم (قوله أنه وأقرته) أي بعد أن أقر به لا حرك كما مر من قوله بقراره لا قول (قوله من أنه ليس له) ثبت مال لغيره (يعني مامر  
نابيا في كلامه ولا فقد مر له غيره أن له إثبات لعين كما هنا ومر ما فيه



( قوله على مقابل الأصح )

أي عدم تصرف الخصوم  
إذ ثبت عليه أنه  
خلاف من القضاء عليه  
فيه قضاء على نائب أو  
خمس صحيح مهما في  
الروضة كصاحبها في  
والأقالبي في الروضة  
كأصحابه على الأصح  
من تصرف الخصومة  
هو صحيح الأول ( قوله  
ودعنا في الباب ٢٠٤ )  
هو دليل لعدم قبول إقراره  
وعليه أنه جرى قضاها في  
الدعوى يكون على  
العدد ولا قبل إقراره به  
لأنه يسم وتعلق  
لديه رتبة العدد ثبت  
فهو له لأن يولى قسم  
تعامل سبع الدعوى عنه  
أي لأنه لم يسمع سبع  
الدعوى عنه في غيره  
المسورة إذا تعذر  
رقبته لأن من تصرف  
مما الدعوى تخلف  
الدعوى عنه وهو  
يتخلف فيما يتصل بإقراره  
فيه وهذا لما لم يكن الخلف  
عنه سمع عليه الدعوى  
لاستثناء المحذور

[ فصل ]

في كيفية الخلف

( قوله ولو في درهم ) أي

لأن التصرف من الوكالة

إت هو الولاء

من ذلك عما هو مريع على مثال الأصح ولو قل مدعى عليه هي في يدي فقام المدعى  
بذمة وحكمها كما حكمها كونه في يدي المدعى عنه فلا قرب عدم بقوده إن كان دونه  
خمس وسد إن كان نائباً وبقرت شروط القضاء على النائب وعدم محامه من يدعى حقاً له  
ولم يكن وكلاً ولا ولماً لا تسمع دعواه وعمله إن كان يدعى خفاً بغيره غير مستدل بغيره  
ماداً كان منتقلاً منه إليه ( وما قبل إقرار عبد ) أي قن ( به كعقوبه ) لأدى من قن أو حسد  
وقد ثبت به ( قد عوى عنه وعمله لحواب ) ثبت حكم على قوله انقصور أثره عليه  
بذمة أمثولة لله تعالى فلا تسمع له سوى ما مضى كالمسافر ( وما لا ) قبل إقراره به ( كأرس )  
لغير وجه من وجه ( فعلى السيد ) الدعوى به والحواب إذ منعته برفعة وهي حق السيد  
دون التي فلا تسمع به عنه ولا تخلف كالقاضي بدعيه لأنه في معنى التوحيش . نعم قطع الدعوى  
سبعها عنه إن كان المدعى به إذ قد تسمع بقر شخص شيء . وسمع الدعوى به عليه لإقامة  
الدعوى من السيد دون إقراره بذلك وتسمع الدعوى عليه لأجل إقامة البينة . نعم الدعوى  
والحواب على من في نحو من حصة أو شبهه عند محلي ثبوت مع أنه لا بأس بإقراره وذلك شعور  
لأنه قد يفسد إن قسم الحق وقد يكونان بينهما كافي كالحاجة وسكاح أو كامة لتوقف ثبوت  
على إقرارهما

( فصل )

في كيفية الخلف وصاحب الخلف وما يقع عليه

( السيد ) بدعيه لم عنه خصم من وإن سخطه كإفالة القاضي ( عين متع ) سوء في ذلك  
الردودة ومع الشاهد ( و ) عين ( مدعى عنه ) وعند ذلك ما لم يسبق من أحدهما خالف معجو  
طريق أن لا تخلف من عبادة ولا فلا تعليق والأوجه بصدقه في ذلك إلا عين لأنه يرم من حده  
صلافة حده مساوي الثابت بالنسبة ( في امر من مال ولا يصدره من ) كسكاح وملاق وعين  
وقود عين وولاء ووكالة ولو في درهم وسائر ما مر من ذنبت برجل ومريض وذلك لأن اثنين  
موضوعه يخرج عن العدى فعلق بماله وقد كنده لاردع فيما هو متأكد في غير الشرع وهو  
مأكروم في قوه ( وفي مال ) أوجه كأجل وخيار حيث ( يبلغ ) المال ( نصاب زكاة ) وهو  
عشرون دينار أو ما درهم وما سدها أن سبع قيمته أحدها . والأصل في ذلك ما رواه الشيخ  
والسفي عن سعد بن حماد عن عوف أنه رأى قوماً يحتجون بأن يقدم وأبى فقالوا لا  
( قوه وبقرت شروط القضاء ) أي بأن كان النائب مكر أو مسوريا أو موهراً وفوق مسافة  
الدعوى على مكر ( قوله وقد يكونان عنهما ) أي السيد والتقن

( فصل )

في كيفية الخلف وصاحب الخلف

( قوله سوء في ذلك ) أي وعنده ولو كان ذلك في دعوى لو ( قوله ولا فلا تعليق ) أي  
ولا يجوز للقاضي منك ( قوه والأوجه لصحته ) أي في أنه خلف أن لا يخلف الخ



فتن فعلى عظيم من المال قالوا لا هل خشت أن يتناول هذا المقام . شرح به ل احصا  
 وبالنصاب مادونه كان احتكام متباين في نفس فقال الثلث عشرون واثني عشر عشرة لأن المتباين  
 إنما هو في عشرة وذلك لأنه حقير في غير الشرع وهذا . عن فيه مواد . نعم له رتبة الحكم  
 عراة في مخالف فيه وبحث النفي أن له فيه بالذات . والذات مظنة ( وسبق من التعبد في )  
 كتاب ( العاين ) بالزمان والمكان كغيره . نعم المصنف يحور جمع فيهم ثم عده وتكرره  
 للمظن لأن له هذا ويدب برودة لأستأ . والدعوى أنه هو معروفة ويسبق في ندر عليه . من بين  
 شربون يعبد الله وأنهم إنما قيلوا . وأن يوضع المصنف في حجره . وحسب الثاني . عدمه  
 على راء حتى لا هو ولا يجوز التحالف سحر حتى أو يعلق بل يرد الحكم على من فعله أي حيث  
 كان يعقده كما لا يخفى وقد تضمن النفاذ . أحد الحسن كذا . شاعى من على سيده عنه أو كذا  
 وتكرره السيد فتعلق عنه . من اعت فيه . من رتبة . من على النفي . عدمه مثله . من  
 دعواه ليست بمال ( ويخلف على البت ) وهو الجزم بما ليس عنه ولا ينعى عنه كتاب لعنت الشمس  
 أو كان هذا غير ما ثبت سابق . نعم لا يخفى المودع الحلف ورد في النفي على النفي فيه كغيره في النفي  
 مع أن التلغ ليس من فعل أحد ( في قوله ) نفي أو . . . . . من شانه ديت  
 وإن صدر منه ذلك الفعل حالة خونه كما اقتضاه إحداهم ( ذكره فعلى غيره من كذا ) كذا .  
 ويكلف وعصب ليس وقوف عليه ( وإياك ب ) غير محذور ( فعلى في قوله ) كذا .  
 فعل كذا لعبر الوقوف على المعصية والفرق بينه وبين عدم جواز الشهادة بالنفي حيث كان غير  
 محصور أنه يحكى في النفي الذي من تحذف الشبهة لأنه لا بد فيها من النفي الذي القرب من  
 العلم كما مر ثانياً لمحذور . وحسب فيه على التلغ كما هو قصة محذور . الشهادة به وقول النفي  
 وقد يكلف الحلف على البت في فعل غيره التي تكلف البائع أن عبده لم يأق مثله وكلف مدني  
 النسب البين الردودة أنه ابنه مثلاً وحلف مدني أنه معسر وأحد الزوجين مدني الردودة أن  
 صاحبه به عيب رد أو أنه حلف على فعل عبده وحلف فيه على السوء بما يوجب له الرجوع  
 إلى أنه ولد على فراشه وهو إنزال . وحلف فيه على التلغ وإن لم يكن فعلاً . وأنه في الملاك .  
 على شيء محصور . وراعه أنه فعله على وهو حلف على فعل الغير إنما هو واجب . أنه حلف

( قوله وبالنصاب مادونه ) أي وإن كان لقيم أو وصف ( قوله ثم نورد الحكم ) أي في ما دون  
 النصاب ( قوله مطلقاً ) أي في المال وغيره بلغ نصاً أملاً ومثل ذلك الإحصاء فقصته أن له  
 تعييد البين فيه ( قوله وأن يوضع المصنف في حجره ) أي ويحلف فيه من المصنف خوفاً  
 بخلفه بحصرة المصنف ( قوله ولا يجوز التحليف ) أي من التلغ وهو حلف وفعلى يعبد الله  
 حيث لا إكراه منه ( قوله فتعلق عليه ) أي السيد ( قوله لأن دعواه ليست بمال ) أي  
 وإن كان حله معقوباً للمال على السيد ( قوله كلاً عامه مع كذا ) أي عرى ( قوله كلف البائع أن عبده  
 لم يأق ) عبارة المختار أن العبد يأتي ويقتل كغيره . ( قوله رد أو أنه ) قصة الرداء  
 ذكر أن البائع يكلف بخلف بأن العبد مأثوق عبده إذا اتقى شره أنه كان أبقاه في يد البائع

هي في هذا



في كل عين ، لا يسمي دعواه في نفسه وكذا العاقل يدعي أن الوجوب لائق القابل ، وأورد  
عليه مدعي مرتب في الكيل في القضاء على العتب وفي وكالة في لو اشترى حريية عشرين وثلث  
الشرى لو حبس من النافع أن ساهله للمع فادعي محرم لأن عنه فاشترى فالبه يتخلف على  
بني علمه لغيره (ولو ادعى ديناً لمؤثته فقال أبرأني) منه أو اسوفه أو أحال به مثلاً (حبس على)  
المت إن شاء أو على (في العلم بالبراءة) لأنه حلف على بني فعل العبر ويشترط هنا وفي كل ما يخلف  
السكر فيه على بني العبر العبر في الدعوى بكونه يعلم ذلك قال القليل وعمله إن علم المدعي  
أن المدعي علمه بعينه ولا يسمع له أن يدعي أنه يعلمه أي مخرجه ذلك في بيته وبين الله تعالى  
إلا أن يوجه إدارتهم بأنه قد سوت بل يدعي حبه هذا بكل المدعي عليه فحلف هو فسومح له  
فيه (ولو كان حتى عندك) أي ذلك (على ما يوجب كذا بالأصح جامعة على المت) إن أسكر  
لأن فيه ماله ودينه كدفع عنه وقد سمعت الدعوى عليه ، وإنشأ على نفي العلم بعينه ، فمن العبر  
ما فعل من محرم أو يعتقد وجوب ساعة لآمر فبحلف فيه على المت فقدم لأنه كالمهيمه (قلت)  
ووقوف حث سهمك) على رعي مثلاً (حبس على المت قطعاً ، والله أعلم) لأنه إنما ضمن  
لغيره في حلفه فكان من فعله ومن ثم لو كانت يد من ضمن فعلم أكس حرمه مستعبر بالدعوى  
وإحلف عنه فقط كما تحته الأذرى وعبره وسهله إنه إن الصلاح في الآخر (ويخبر المت بعد  
مؤكد يعتمد) فيه (حطه أو خط أيه) ومورثه أو ثوبه بدعت فترجع عنه بسببه وقوع  
ما فيه خلاف ما استوى الأمران وصاحبه أن يكون ثوبه واحد ومكتوماً أن على ثلاث  
كذلك لم يخلف على بنيه من حسب حرمه بدفعه ومن لأمر من العبرة لا حلف أنه بكون حلفه  
أي نفي لا يتورع مثله عن عين وهو محرم كما شار إليه الدهمى ومهر بطلاقة حوار ذلك وإن  
لم يسكر وهو مدعي الشرحين والروضة هـ وقد نذر على إنه المشهور وهو المعتمد وإن نذر  
في الشرحين والروضة في أول النماء عن التمثل بشرط التذكر (وغيره) في النجس موالها وطب  
الحصم هـ من الحاكم وكتبه كتم لها من بوحث عنه ،

(قوله فيما يفهم) أي من  
فعل أوردت (قوله وكذا  
الدعوى) أي علب (قوله  
ما على أن الوجوب لائق  
القابل) انظر مفهومه  
(قوله ومعه قد وجوب  
طاعة الأمر) أي والأمر  
السيد كما هو ظاهر أما  
إذا كان الأمر غيره  
فظاهر أن الأمر منوط به  
(قوله في الأجبر) أي  
الصادقة بعبارة الأذرى  
(قوله فيه) في هذا تغيير  
موضوع المتبادر  
ضمير يعتمد للشخص  
بعد أن كان لاطن وعبارة  
التحفة الظن بدل قوله  
وه

وقضية ما ذكره في رد العتب أنه بكسبه أن ثوبه ، يرمى بقوله أو لاستحقاق عني الرد ونحو  
ذلك فلعن المراد عما ذكره المتن أنه إذا ذكر السب سمع الحلف على السب فلا يسميه لا كقضاء  
سبح لا يرمى بقوله فبراح (قوله ما على أن الوجوب لائق القابل) أي على راجح (قوله  
هـ) أي المشتري وقوله حلف أي لو أرت (قوله أن يدعي أنه يعلمه) أي وعليه فاولم يقل أنت  
تعلمه وصم على عدم القول مقتصر على قوله ترى مورثك هل سمع على المدعي عليه الحلف  
على المت أو حلف لأن على بني العلم لتصميم المدعي على عدم نسبة العلم إليه فيه نظر وقضية  
قوله إنما يخلف على بني العلم إذا من المدعي أنت تعلم الأول فبراح (قوله ونوقال حتى عندك)  
أي القول الذي لا يعتقد وجوب ساعة لآمر كما يعلم من قوله بعد أما فعل الخ (قوله طين مؤكداً)  
أي قوياً (قوله وهو محرم) أي المدعي عليه محرم يعني أنه إذا كان المدعي عليه من عادته أنه إذا  
كان محتاجاً يقول لا تمنع من نجس ورد النجس على المدعي كان الرد مسوعاً خالف المدعي على المت  
لأن رد المدعي عليه الموصوف مما ذكر بعيد مدعي الطن المؤكد ثوب الحق على المدعي  
عنه (قوله ويعبر في النجس موالها) أي عره ويظهر أن المراد عرهم فيما بين الإيجاب والقبول  
كما في السبع اه حجج رحمه الله ولما رد موالاة أن لا يفتصل بين قوله والله وقوله ما فعلت كذا مثلاً



( بية القاضي ) أو نائه أو الحكم أو التصوب للعالم وغيره من كل من له ولاية التحليف  
 ( استحلف ) واعقاده عتقدا كان أو مثله لاسية الحلف واعقاده عتقدا كان أو مثله أصلا  
 نظر فائدة الأيمان وتيسير الحقوق وغيره من « أيمن على سة التحلف » وحمل على القاضي  
 لأنه الذي له ولاية الاستحلاف أما بوجهه نحو عمره من لا ولاية له في التحليف أو حلف هو شداء  
 « بغيره بيته وإن أتم بها حيث أبطلت حتى عمره وعينه يحتمل خبر » يثبت ما صدقت عليه  
 « صحتك » ( قال ورعي ) الحلف بالله ولم يظهره حصمه كما تحنه الملعن ( أو شؤل حلافا ) أي بمن  
 ( أو استثنى ) أو وص « بغيره شرب » ( حيث لا يسمع الشاهد ) عنه ( إنهم المعلن الصخرة )  
 وإلا لطلعت فائدة يمين من أنه سبب لإقدام عليه خوف من الله تعالى أما من حلف بنحو ملاق  
 بفسعه التورية والتأويل وثم من حلفه حصمه في بعض لأمر كان ادعى عليه وهو معسر حلف  
 لا يسمع ما لو سمعه فيعبره ويعد اليمين ولو وصلها كلاما لم يثبته القاضي معه وأعادها وصا من  
 برمه اليمين في جواب الدعوى أو الكول أنه كل ( من يوجب عليه يمين ) أي دعوى صحيحة كافي لحرر  
 أو ما ادعاه عليه من ولو لم يغير دعوى كطال قاذف ادعى عليه عين تدف أو وارثه أنه مازى وحلفه  
 بدارته أحسن من عبارة أصله فرعها من سق قمر صحيح و ( نوفره بيمينها ) أي اليمين أو الدعوى

( قوله نعم إن كان الحلف  
 الخ ) محل هذا قبل قوله  
 وأما من طامه حصمه الخ  
 فهو مؤخر عن محله ( قوله  
 خلاف ظاهره ) أي اللفظ

( قوله بية القاضي استحلف الخ ) قال الباقر محل ما يراه يكن الحلف محتقفا بواه وإلا فالعبرة  
 بنية لاسية القاضي فإذا ادعى أنه أحد من ماله كد بغيره وشأن ردة وكان إلى أحد من  
 دين له عليه ، فأثبت دعوى الاستحقاق فتدل حصمه للقاضي حلفه أنه لم يأخذ من مالي شيئا بغير  
 يدني وكان القاضي يرى إحاطته بذلك من مدعى عليه أن يحلف أنه لم يأخذ شيئا من ماله بغير  
 ويسوى بغير الاستحقاق ولا يثبت بذلك وما قاله لاساق ما يأتي في مسئلة تحليف الخديفي الشامي  
 على شفعة الحوار فتأمل اه شرح روض وهو مسدد من قول الشارح ولم يظهره حصمه كما تحنه  
 البلقيني ( قوله من كل من له ولاية ) أي أمان لا ولاية له كعض العضد أو الناحية فسمع التورية  
 عنده فلا كفارة عليه وإن أتم الحالف إن لزم منها بغير حق ومنه شد وشبوح الدان  
 ولأسواق فسمع التورية عنده سواء كان الحلف بالصلاق أو بالله ( قوله فالعبرة بنية ) أي  
 فلا كفارة عليه ( قوله أمان حلف بنحو صلاق ) أي من الحلف كما صاهره ويركن القاضي  
 من يرى ذلك وقرن ذلك حجج وبارع فيه وقوة كلامه بغير اعتماد السرعة ثم رثت قوله نعم  
 ( قوله بغيره بيته ) أي التحلف ( قوله أي قسبة ) في نسخة صد وعادة حجج درهم أي قسبة  
 كذا قاله شارح والذي في القاموس إطلاقه على الخديفة ولم يذكر القسبة وهو الأسبها ( قوله  
 واستشكل الاستثناء ) أي المذكور في قول المصنف أو استثنى







(قوله وإن كان لو أقروا)

عبرة النجعة وإن كان  
لو أقروا انتفع المدعى به  
(قوله ومن ثم ادعى أن  
هذا من استنبات) أي  
والواقع أنها ليست منها  
لأن الإقرار بالبوع ليس  
مقصود الدعوى لأنها  
ليست بالبوع من شيء  
آخر وإن توقف المقصود  
على البوع (قوله ما لم  
يكن له سنة ويريد  
إقامتها) يتأمل (قوله عند  
قاص آخر) أي أو أطلق  
كما مر (قوله لا مالك المقر  
لك) نعم الوجه لا ملكك  
لأن الإقرار إخبار عن  
الحق السابق وعبرة  
لا تدرى لو أقر رجل  
بدار في يده لانيان جفا  
رجل وادعى بها على  
المقر فأجابه بأنك حلفت  
الذي أقرني بها تسمع  
دعواه وله بحقه قال  
ولو أقام به تسمع وإن  
نكل فالمقر له أن يحلف  
بأنه حلف هذا إذا ادعى  
مفسرا بأن هذه الدار  
ملكي منذ كذا ولم  
يكن ملكا من تلقبت  
منه فأما إذا ادعى مطلقا  
ولا يقبل قول المدعى عليه  
بأنك حلفت من تلقبت  
الملك منه لأنه يدعى ملك  
الدار من المدعى عليه  
لا من تلقى الملك منه اهـ

لا ريب في صحة ما عن ذلك وإن كان لو أقروا من المدعى به لاسمع المدعى وعدل عن تصريح أصله  
بما لا يستلزم أنه غير صحيح لخروج هذا من قوته توجت عليه دعوى بمر أن عدس  
لا يسمع عليهم الدعوى بذلك وخرج تنوله في حكمه غيره فهو كغيره (ولو قال مدعى عليه  
أدعى) ووقت يحتمل ذلك (لم يحلف) لأن بحقه ثبت صدق والحق لا يحلف (ووقف) الأمر  
على ما (يعني) ثم يدعى عنه وإن كان لو أقر بالبوع في وقت احتاله قبل ومن ثم ادعى أن هذه من  
استنبات من القاصط، نعم لو سأل كافر فثبت فادعى استعجال الاسب بدوا حلف فإن نكل قتل  
(واليمين قيد قطع الخصومة في الحال لا في الزمان) من الحق لأنه صلى الله عليه وسلم أمر حلف بالخروج  
من حق صاحبه أي كأنه عزم كذبه كما رواه أحمد (في حقه ثم أقام سنة) بدعاه أو شاهدا  
بحلف معه (حكم به) وكذا يورد ابن أبي عمير على المدعى فكل ثم أقام سنة والخضر في حقه  
بشهادته أو بيمينه ليس لك بذلك. إمام هو حذر لحقه في التوعين أي لانتهاهما، وما منع  
جميعهما فلا دلالة للحجر عليه وقد لا يفيد السنة كما وجب مدعى عنه بدعاه في الاستحقاق  
بحلف عنه فلا يفيد المدعى إقامة السنة. ثم أودعه لأنها لا تحلف ما حلف عنه من في الاستحقاق  
فإنه الباقي ولو اشتد الدعوى على حقوقه والحلف على بعضها دون بعض لا ينعى كل  
بها عينا مستقلة ما لم يفرقها في دعوى كما قاله الماوردي ولا يكافئ جميعها في دعوى واحدة وهو أقام  
سنة ثم قال هي مصيبة أو كادته سقط تمسكه بها لأصل الدعوى (ولو قال) من توجت له يمين  
ترأيت عنها سقط حقه منها باسم سنة لتلك الدعوى فقط وبسبب دعوى وتخصمه، وإن قال (المدعى  
عليه) الذي حلف بحقه (فدعوى مرة) على هذه الدعوى عند قاص آخر وأدعى (فيجب  
أنه لم يتحصى) عليها (ممكن) من ذلك ما لم يكن له سنة ويريد إقامتها فمعه له ثلاثة نام  
في (الأصح) لأن ما قاله محتمل ولا يحتاج المدعى لو قال قد حلفي أني لم أحلفه وبحلف على ذلك  
تلا يتسلسل الأمر فإن نكل حلف المدعى عليه حين الرد واندفعت الخصومة عنه. والثاني لمع  
لأنه لا يؤمن أن يدعى المدعى أنه حلفه على أنه ما حلفه وهكذا في دور الأمر هذا كله إذا قال قد  
حلفي عند قاص آخر فإن عسبك أي القاصي فإن حلف القاصي ذلك لم يحلفه ومنع المدعى  
عن طلبه وإن لم يحلفه حلفه ولا معه إقامة السنة عنه في الأصح لأن القاصي متى ذكر حكمه  
أمضاء وإلا فلا يعتمد اليمة ولو قال المدعى قد حلفت أني أو باتي على هذا ممكن من تحلفه على  
في ذلك أيضا فإن نكل حلف هو وكذا لو ادعى على مقر له بدار في يده المقر فقال هي ملكي لا ملكك  
بأنك فقال قد حلفته فأحلف أنت لم تحلفه فيمكن من تحلفه (وإذا أنكر) مدعى عليه فأمر  
الحلف فامتنع (وسئل) عن يمين (حلف المدعى) بعد أمر القاصي به الخمين لردوده إن كان مدعيا  
عن نفسه لا يحول يمين إليه (وفصل) له المدعى به فيمكن منه فقد صرح في روضة أنه لا يحتاج بعد  
(قوله لا ريب في صحة ما عن ذلك) يؤخذ منه أن المحكم وجوده من عدمه في النور به تحلف وهو  
ظاهر للعيادة المذكورة (قوله الاستنباء) هو قوته ولا تحلف قاص الخ وهو سبب معنى من قوله  
ومن توجت عليه على الخ (قوله سقط تمسكه به) أي ولا تعزير عليهم ولا عليه (قوله ولا يسمع  
إقامة السنة عنه) أي التحلف (قوله فقال) أي النقص (قوله إن كان مدعيا عن نفسه) قيد  
به أحدا من قول اصعب الآتي وهو دعوى في صبي دينا له على آخر الخ ،



(قوله لم يحك كى اعتمده) أى بعد عرض يمين عليه ثلاثا كى دعى على ما أتى واعلم أن الشهاب ابن حجر قال عقب هذا ما نصه  
وسيعلم مما أتى في مسئلة الحرب أن محل قولهما هما يحك ما إذا وحه التماسي يمين على المتدعى ولو باقباله عليه ليحلفه بقول  
شيعتنا حكيمه هنا فإنه وإن م (٣٣٦) يحكم به مراده وإن لم يصرح بالحكم به إلى آخر هذا كره

يمين إلى القضاء له به (ولا نقضى) له (سكوله) أى الخصم وحده وما دهر به أبو حنيفة وأحمد من  
القضاء به وحده رد سئل مالك رضى الله عنهم في مواساة الإجماع قبلهم على خلاف قولهما وصح أنه  
صلى الله عليه وسلم رد اليمين على صاحب الحق (والسكول) يحصل أمور منها (ن يقول) بعد عرض  
اليمين عليه (أما كل أو يقول له القاضي احتلف فيقول لا تحلف) لصرح بهما فيه ومن ثم لو ثبت  
العود إلى الحلف ولم يصرح بالتدعى يحك كما عتمده وإن صرح فيه جمع ورجع السابق اعتبر الحكم  
لكونه محمدا فيه ومن السكول أيضا أن يقول له قل بالله فيقول بالرحمن كما أطلقوه نعم يتجه بقيمده  
أحدنا مما أتى فيمن يوسه فيه الحلف بإصراره على ذلك بعد غامه بوجوب امتثال أمر الحاكم وكلامهم  
هذا صريح في الأكفاء بالخلاف بالرحمن وهو ظاهر خلافا لما سبق ولو قال له قل بالله فقال والله  
أو بالله فمعه وجهان أحدهما أنه عزم على كل كلفه لوجود الاسم والعداوت به وهو في مجرد التصريح  
فم يؤثر ولو امتنع من العطف في شيء مما مر كان باطلا خلافا للمدعي (فان سكت) بعد عرض  
اليمين عليه لانسحودهنة (حكم القاضي سكوله) بأن يقول له حلفك باطلا أو سكتك بائسدهند  
لامتنعه ولا يصير هذا كلاما من غير حكم لأن ماصدر منه نفس صريح سكول ويمدب ن  
يعرضها الحاكم عليه ثلاثا وهو في الب كت أكد ولو توسم منه جهل حكم السكول وجب عليه  
تعريضه بأن يقول له إن سكولك بوجوب حلف المدعى وأنه لا يسمع بسكت بعدهم براء أو نحوه  
حكم عنه ولم يعرفه بعد إذ هو المقصر بعدم بعامه حكم السكول (وقوله) أى القاضي (للمدعى) أى  
امتناع المدعى عليه أو سكوله (حلف) وإقناله عليه لحلفه وإن لم يقل حلف (حكم) منه  
(سكوله) أى مرل مبره حكمه به فليس للمدعى عنه أن يحلف إلا إن رضى المدعى وبما يقرر هذا  
وبما مر علم أن الخصم بعد سكوله العود إلى الحلف وإن كان قد هرب وعاد ما لم يحكم بسكوله  
حقيقة أو بريلا وإلا بعد له لا رضى للمدعى من لم يحلف لم يكن للمدعى الحلف في عين مردودة تنقصه  
رضاء عنه ولو هرب الخصم من محس الحكم بعد سكوله ومن عرض الحاكم اليمين على المدعى امتنع على

حاصله التسوية بين ما هنا  
والسكول لآتى في أنه  
لا بد من حكم القاضي  
حقيقة أو بريلا والشارح  
أسقط ماد كره ابن حجر  
وعول عليه تبعاله فيما  
يأتى في قوله بعد امتناع  
المدعى عليه وفي قوله  
وبما يقرر علم الخ والظاهر  
أن الشارح أسقط هذا  
قصدا لما لا يعتاده إطلاق  
الشيخين بدلين أنه تراء  
من الحكم في قوله الآتى  
وبوهرب الخصم من محس  
الحكم بعد سكوله قل  
عرض الحاكم الخ حيث  
قال على ما قاله الرافى الخ  
لكنه تبع ابن حجر في  
قوله الآتى بعد امتناع  
المدعى عليه وفي قوله  
وبما يقرر علم الخ فتأمل  
(قوله وهو ظاهر) انظر

(قوله الإجماع قبلهما) أى الإجماع الكائن قبلهما من تقدم عليهما والإجماع حجة لا تخور عما قبله  
(قوله رد اليمين على صاحب الحق) أى وقضى له به ووجه الدلالة منه أنه لم يكتب بالسكول (قوله)  
ومن ثم نوظف (أى المدعى عليه) (قوله العود إلى الحلف) أى بعد حكم الحاكم بالسكول كى  
يعزم من قوته لآتى وبما يقرر هذا وبما مر علم أن الخصم بعد سكوله الخ (قوله من توسم فيه)  
أى ظهر فيه (قوله خلافا لمسبقى) منه به على محضة السابق فيه وإلا فهو معنوم صاهر من  
الأيمان (قوله من غير حكم) أى أو ماى معده من طلب تخفيف للمدعى كى يأتى (قوله وهو  
في الساكت) أى العرض من القاضي على الب كت أكد (قوله فلو حكم عليه ولم يعرفه بعد)  
أى وأنهم بعدم بعلية

هل الخلف خبر الرحمن  
من الأسماء والصفات مثله  
(قوله وهو في الساكت  
أكد) ظاهر هذا أنه  
يعرض عليه بعد  
بصرحه بالسكول (قوله  
بعد امتناع المدعى عليه)  
الأصوب حذفه لما مر أن  
أن لا امتناع صريح بسكول

فلا يحتاج إلى حكم خلافا لمسبقى وبعد مر أنه تسع في هذا ابن حجر (قوله وبما يقرر علم الخ)  
قدما أنه تسع في هذا أيضا ابن حجر ولم يتقدم هو مدعى منه هذا (قوله فان لم يحلف) أى بعد رضى المدعى (قوله الخلف في يمين  
مردودة) عبارة النجعة لم يكن للمدعى حلف المردودة



(قوله على ما قاله الزاوي) ثم وإذا ف قدّمه في صدر مسئلة النكول خلافه وهذا الذي يدل على أنه أسقط ما قدّمه عن  
 من حصر قصدا لعدم إجماده به وإن تعه في سبب عنه (قوله وحيد ولا ينفعه إلا اليقظة) أي ومن له الحلف مع الشاهد  
 (قوله في تحقيقه) سائر الأوراد أن يحلف بهت فالتصريح في ذلك للوكيل (٣٣٧) وعشرة الأوراد أصوب (قوله

في أن وليس له مقابلة  
 الخصم) أي إن كانت  
 الدعوى تتضمن المطالبة  
 فإن كانت تتضمن دفع  
 الخصم كما في التستين  
 لا تستين لم يدفع عنه  
 وهذا يعلم ما في قول  
 الشرح ومحل ذلك الخ  
 كما سيأتي التنبية عليه  
 (قوله كما لو ادعى عليه  
 ألفا من ثمن مبيع الخ)  
 لا يعني أن هذا دعوى  
 الأولى من البيع وهي  
 مقابلة ثمن والكسبة من  
 الشئري وهي دعوى  
 الإيفاء فأمر المشتري  
 بالآلف إنما هو باعتبار  
 نكوله عن الثمن  
 ردودة البسطة أعود  
 في دفع عنه حصته  
 إذ متصور دعواه دفع  
 مقابلة الدفع وهو على  
 فيس ما في كلام المصنف  
 فلا حاجة لدول الشرح  
 ومحل الخ وكذا يقال في  
 مسئلة بعد هذا تأمل (قوله  
 مردود كما أفاده الشرح  
 أن هذا غير محتاج له  
 الخ) قال الشهاب أن حصر  
 وجهه نظر لأن مراد ذلك  
 القول من شاء المدعى

المدعى حلف المردودة على ما قاله الزاوي عن البيهقي وله طلب حلف غيره بعد إقامة شاهد واحد  
 وحيد فلا تنفعه إلا اليقظة الكاملة لتصوره ولو سئل في جواب وكين المدعى ثم حصر لوكيل فيه  
 تحليله من غير تحديد دعوى (والجواب مردودة) من مدعى عليه أو من الحاكم على المدعى  
 (في قول) أي (كسبة) تنبيه للمدعى (وفي الظاهر كما قررنا في المدعى عليه) لأنه مكوله يتصور  
 إلى الحق فأنت به قراره وعليه يجب أن يراجع المدعى سببا إلى ما يحكم به حاكم (وله أقام  
 المدعى عليه) بعدها (بينة) أو حجة أخرى (نداء أو إقرار) وتنتج من الاستطاب (لم نسمع)  
 لتكديسه لها بإقراره ولا فرق في ذلك بين أن يكون المدعى به دعوى أو بقل الدعي  
 عن غيره من غيره أنهم أموا سببا في إقراره كان المدعى به دعوى أو بقل الدعي أو بقل الدعي  
 نداء أو إقرار وما ذكرناه بعد هذا في بناء الركن الخامس من سماتها وصحة التنبية وصفه  
 الركن الثاني مفرع على أنها كالنية والأصح خلافه (فإن لم تحلف المدعى به عن شيء - تط  
 حته من الثمن) لإعراضه فليس له العود إليها ولو في مجلس آخر إذ لم يزل يملك لأمره ولزمه  
 كل يوم إلى قاض (ونسب به مقابلة الخصم) ما لم يتم عنه كما وحلف المدعى عليه. ومن ذلك  
 حيث توقف ثوب - الحق على ثمن المدعى وإلا لم تحلف لئلا كما لو ادعى ألفا من ثمن مبيع فقل  
 بأشري ألفا لك إياه فمكرالنع به صدق عنه فإن سئل وحلف الشئري انتفعت الخصومة  
 وإن سئل أيضا أرم لألف لا للحكم - مكول ل لإقراره بمرور من مباشر - استدعاء - ومثله  
 ما لو ولد وبه ثم قال ولد قد سبق السارق فعدي فقلت بل بعدد مائة في خمسة - فإن سئل  
 وحلف فلا علة ورب - كذا أيضا اعتبرت لا مكول بل لأصل به - الكسح وآثاره معمر  
 به ما لم يظهر دفع (وإن مدعى) المدعى (بإقامة ستة أو مائة حساب) أو مائة أو  
 (أمره) حكما كما أتى به الولد رحمه الله تعالى (ثلاثة أيام) فقط للثلاثة أيام التي عليه في  
 حقه من الثمن بعد مضى من غير عذر (وقيل أبدا) لأن الثمن حقه فيه بأحرف كالمدة (وإن  
 استعمل المدعى عليه حين استحباب سطر حياته) فوصف الإمهال وتعلق كما فهم بالأولى (م  
 عمل) لا إرضاء المدعى لأنه محصور على الإقرار أو التمس بخلاف المدعى فانه محار في طلب حقه  
 به تأخير (وقيل) عمل (ثلاثة) من أيام نوحاة وخرج بشر حياته ما واستعمل لإقامة حجة  
 مدعو أداه فانه عمل ثلاثة أيام كما مر (ووصف في استدعاء لحوا) سطر حساب أو مائة حجة  
 علم (أمره من آخر المجلس) إن شاء المدعى كما جرى عليه من مقرر معك أفاده كلامهم  
 والمقول بأن المراد من شاء مدعى كما جرى عليه الشرح مردود كما أفاده الشرح بأن هذا  
 غير محتاج له إذ المدعى ركن الدعوى من أصله - ومعنى على ذلك حمل ذلك على ما إذا لم يصح

(قوله وإن سئل) أي لشئري (قوله لا مكول) أي ليس عليه العدة مكول (قوله وإن مدعى  
 المدعى بإقامة سنة) أقول - فيه أنه ملق والضيق بوجه العدة ولا تأب دفع لها فإني  
 أن يأتي في وجوبها ما في الرجعة من التفتيل فراجع

إمهاله وإلا لم يعمل قال وإنما الذي يردّه أن هذه مدة قرينة حدادتها بصدقة المدعى عليه من غير مصره على المدعى فم تحجج  
 لرصاه اه لكن مدعى من مدعى ما ذكره - وما ذكره المراد إن شاء المدعى أنه لو كان كذلك لم يمكن التفتيد  
 بأخر المجلس وجه إذ له ركن الحق بالكلية .



الإيهول بالتدعي لكونه منته على جناح سر والأوجه ثم أراد ما غلب مجلس القاضي وكالكول  
 ما لو أقره شاهد ليحلف معه في حلف ، فإن علق امتناعه بعد ثلثة أيام وإلا فلا وأعم  
 أنه لو ادعى عليه ولم يحلفه وصح منه كفيلا حتى تأتي سنة لم يبرمه ، وما اعتدده القضاة من  
 خلاف ذلك محمول كقائه فيم على خوف هربه أما بعد إقامة شاهد وإن لم يرك فبطلت بكاي  
 فإن مشع حسن على مساعه لأعلى الحق لعدم ثبوته (ومن طوابر كاه فتدعي دفعها إلى ساع  
 آخر أو عطف حاص) أو مستقط آخر من تحلفه فإن سكل بطالب شيء (و) أما إذا (أ) الره  
 لتدعي على رضى (فكل وتدعي رضى للمجلس) لعدم انعكاس استحقاق (فالأصح) على هذا الصنف  
 (نعم يؤخذ منه) لا يحكم بالكون في آن ديث هو مقتضى ما يشاء من وطوب تخرية  
 بعد برهانه وكان قد قال أنه قبل تمام السنة وقال العامل بن بعدها حلف السهم ، فإن  
 سكل أحد منه بعد رضى فإن ذلك وهو حاضر لا يقبل وأخذت منه ، ولو ادعى ولد  
 مرقق به عنه ، فإنه لا يثبت منه حلف من سكل لا يعطى لا للحكم بكونه بل لأن أوجب لإثبات  
 حلفه وهو الحلف ، يومه وكل مدعي عنه : من مات لا يرث أو نحو وقع عام وعلى مسجدة  
 حسن إلى أن يحلف أو يقر ، وكذا لو ادعى وصي مات على وارث أنه أوصى ثلث ماله للفقراء  
 مثلا فأكر وكل عن المجلس فيحسن إلى أن يقر أو يحلف (ولو ادعى وثق) أو عسور  
 ووجه صد أوقم (دله) على آخر (فأكر وسكل م خلف الوي) كما لا يخفى مع أنه قد  
 لأن إثبات الحق بإسناد صحيح غيره مذهب فيوقف لدفع وإفائة (وفيل يحلف) لأنه  
 استوفى له (وقر إن ادعى ما نردده) أي ثبوته بسبب بشره بنفسه (حلف) لأن العهد  
 تنعس به وإلا فلا ولا يفيده ، فتقدم في السداد لأنه دعاء حلف ثم على أن العقد جرى على كذا  
 وهو فعل نفسه وإن ترتب عليه استحقاق الوي عليه ذلك بخلاف ما قد حلف عليه في موليه  
 يستحق كذا وهو مجمع ، ومزحكم ما وجب لوي عنه على مثله دين وبن ادعى لموليه دينا وأداه  
 فتدعي الخصم نحو ذاد أحد منه خلافه وأحرب المجلس على من المير إلى كماله كما مر .

(قوله وكالكول) يعني  
 كما سماع المدعي من بين  
 الرد في التفصيل المار  
 (قول وسكول) وهو  
 على ملك (قوله أي  
 ثبوته بسبب بشره)  
 أي بخلاف حلفه على  
 نفس السبب منه حذر  
 كما يعلم مما يأتي

[فصل]

في تعارض البتتين

### (فصل)

في تعارض البتتين

إذا (انتشأ) في ادعى كل منهما (عما في بدنة) ، نسبا أو ولد إلى أحدهما قبل السنة ولا بعدها  
 (قوله دله) أي من وقت الدعوى (قوله مجلس القاضي) أي مجلس هذين الخصمين  
 لا يجوز منه لغيره إلا آخر المهر (قوله لم يبرمه) أي تدعى عليه (قوله على رضى) أي ضعيف  
 (قوله ولا يفيده ما نردده) أي من أنه حلف (قوله فتدعي الخصم نحو ذاد) أي كذا لو ادعى  
 أوصى ما استحقه السهم بالإرث من أبيه وأثبتته فتدعي الخصم أنه دفع المال لأبي اليتيم قبل موته  
 ويؤخذ مال منه حالا ولا يؤخر لدفع الذي ليجب أنه لا يعلم أن مورثه أبراه .

### (فصل)

في تعارض البتتين

(قوله في تعارض البتتين) أي وم تنعس به كذا وذكر مسكا ممتدة والدعة منه .



(قوله في المتن نقب ك)

كانت) قال البيهقي هذا يقتضي أن الحكم باليد التي كانت قبل قيام البيتين وليس كذلك وإنما تنق بالبيعة القائمة قال والفرق بينهما الاحتياج إلى الخلف في الأول دون الثاني اه وعنده فلا يأتي قول الشارح بكيفية وعلى التساقط (قوله نعم يحتاج الأول إلى إعادة بيته الخ) هذا لا يأتي على القول بالتساقط كما لا يخفى وإنما أتى على ما قاله البيهقي من (قوله ثم اليد فيه) الصواب حذف اليد ما كفي في التحية لأنها وقعت على الشيء لا على فلا يصح الاحتجاج به عن قوله وهو ليس هو راجع إلى ترجيح (قوله إذ أصل الحكم لا ترجيح به فأولى حكم فيه راجع الخ) قال الشهاب بن قاسم يومئذ هذا في معارض حكيم أحدهما بالصحة والآخر بالوحش معنى مقدسته كما بعده اه أي مع أن فرض المسألة أن حكم في أحد الحسنات قطعه كان مراد الشارح كالشهاب ابن حجر أن أصل حكم لا ترجيح به فلا نظر لكونه بالصحة أو بالوحش فلا يلزم

(وقدم كل منهما) هما (سنة سقطت) يعارضهما ولا مرجح فاشبه به لبيس إياهما بما لا ترجح وحينئذ فيخلف لكل منهما مينا فإن قررت دو لا بد لأحدهما قبل السنة أو بعدها راجح سنة (وقى قول تستعملان) صيانة لهما عن الإلغاء حسب الإمكان فصرح من دى اليد وعنده (وقى قول قسم) أي العين بينهما سوية فخر في دود بدت وحمد الأول على أن يعين كانت سندهما (وقى قول يقرع) بينهما فمن حرجت له الفرعة رجع الخبر فيه مرسل وله شاهد وأجاب الأول بحمله على أنه كان في عتق أو قسمة (وقى قول يوجب) الأمر (حتى يبين) بدال (أو يصطدح) لأن ردهما صدوقه والأخرى كادته موقف كالأول روج لمرد وبيان وسى الثاني به رجع واحد من الأقوال لعدم اعتناؤه بها لتفرعها على التعسف وتصحهما الآخر (و) على التساقط (لو كانت) العين (في يدها وثانيتها) فتشبهت سنة الأول به بالسكل ثم سنة الثاني له به (أقيت) - اه (كما كانت) لانت سنة أوله أحدهما على الآخر به بخلاف الأول إلى إعادة سنة يذهب إلى سنة لفتح مدة الخرج بالسنة لذلك التعسف وهو شاهد به كل منهما به ما ذهب إلى يد صاحبه حكم له به ونقب سندهما لا يخفى سقوطه ولا ترجيح بيد ما به لا يمكن به أحد وهذا به سنة كل به بالسكل فحصل بينهما ومحل التساقط إياهما وقع معارض حسنة عمر أحدهما مرجح وإلا قسم وهو من قبل أدب على ما أتى ثم ما أتى به للمعنى أو لمن أقر له به أو اتفق به منه ثم شاهد على شاهد ويعين ثم سبق تاريخ مالك أحدهما به يذكر زمان أو من له ولد في ملكه مثلا ثم يذكر سبب ملكه وتقدم أحداهما على مستحقه للأصل ومن تعرضت لكون النافع مالكاً به لا يبيع ومن قامت وسنة بين أو هو - اه كذا على من لم يذكر ذلك ولا ترجح موقف ولا سنة اندم إليها حكم بذلك على سنة ملك لا حكم كذا قاله لأسوى والعراق وغيرها خلافاً لسوى ولا فرق بين الحكم بالصحة وحكم بالوحش كما هو صريح يد حسن الحكم لا ترجح به أقوى حكم فيه زيادة على الآخر من حكام كالأثبت كل أن معه حكماً لكن أحدهما بالصحة والآخر بالوحش انجبه قدم لأولاً لأنه راجح ثبوت ذلك خلاف الثاني وأما في حكم مني حكم

(قوله راجح مدته) وله راد من حاصري محس قبل إلا أن احذف المتن الظاهرة على أن البقية صليون له من قوله إلى آخره فتأولوا سماعهم مع إحصاء إلى جميع مواقع وكان ما لم لا سبب للاحقة في ذلك حينئذ يقع التعارض كما هو ظاهر لأن المتن المصور يعارض الإنسب الخرفي كما صرحوا به اه حرج وقول حرج ولو راد أي صفة مثلا (قوله وتصحهما لأحد) أي تصح الأقوال السعيفة (قوله نعم يحتاج الأول إلى إعادة سنة) أي الذي أقدم السنة أولاً (قوله ولا ترجح سنة) أي بل ما بيته التي أقيمت وعنده شيخنا الرابدي قوله فهو لهما أي ما بيته القائمة لا باليد السابقة على قيام البيتين والفرق بينهما كما قال بعضهم لما حله في الخلف في الثاني لا الأول (قوله أو من أقر له به) أي فلو أقرت به لهما جميعاً بقياس ما يقرر أن يكون بينهما نصيبين فينبغي أن يسم على مسجع وقوله ثم شاهد من وكالشهادين رجل وامرأتان أو أربع نسوة فما يقسم فيه على ما أتى مع ما ذكره (قوله ولا فرق بين الحكم بالصحة) أي في بيته يذهب لإحدهما بالملك والآخرى بالحكم فينب ويان سواء شهد بيته لحكم به مطلقاً أو مع الصحة أو بالوحش .

الأولوية إذ لا يرم من عدم الترجيح بالأشهر عدم الترجيح بالأخص الذي فيه زيادة مع أنه لا بأس بقوله بعد على الآخر فتأمل .



اشترها منه إلا أن يقال  
فما أتى إن أراد ثمانية  
ذمة الماحل فتكون  
الأولى ذمة الخارج ورعا  
دل عليه ما عقبه به (قوله  
ولرحح بيته) أي بيده  
(قوله ولا يكتفي قولها بيد  
الداخل غصاة) وجهه كما في  
التجديد محرر. فإن (قوله  
فان قالت بيعة منه) أي  
عصيا (قوله وتقدم من  
قالت شريه من ربه وهو  
ملكه) أي وإن كانت  
هي بيعة خارج ومثله كما  
سيأتي بالوفاء بيعة به  
اشترها من ربه مباد  
سبين وقالت ذمة الداحن  
إنه اشترها من ربه ذمة  
فانها تقدم ذمة الخارج  
لأنها أتت أن يدخل الداحل  
عادية بشرائها من ربه  
بعد ما زال ملكه كما في  
في شرح قول المصنف وأنه  
لو كان لصاحب المتأخرة  
يبدلت. والخاص أن محل  
قولهم يقدم ذو اليد ما لم  
يعلم حدوث بيعة كما في  
عنه الشهاب اس حجر  
فما أتى (قوله يرحح  
توقف باليد) أي بد  
توقف حين لوفى التي  
حكما مستمر كما يعلم مما  
يأتي (قوله وإنا يتحدها)  
أي عدم إفادة ما ذكر  
(قوله أما إذا قلنا إن حكم  
الحاكم لا يرحح الخ) قد

حكما أن لم ثبت استعاده وشريه الترخمة حين على الصحة حيث كان موثوقا بعهده ودينه وقد  
ذكر المصنف هذه الرجاء بذكر مثليها قدس (ولو كانت) العين (بيعه) تصرفا أو إمساكا  
(قوله غيره) أي ملكها من غير راحة (ذمة) (هو) بها (بيعه) ذمت سب ملكه  
ثم لا أو قالت كل اشترها أو عصيا من الآخر (قدم) من غير عين (صاحب اليد) ويسعى الداحل  
لأنه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك كإرواه أبو دود وغيره ولرحح بيته وإن كانت شاعدا وبعب  
على الأخرى وإن كانت شاهدين ومن ثم لو شهد بيعة المتدعي أنه اشتراه منه أو من بيعة مثلا  
أو من أحدهم حصصا فيه لا بد من المدعى حنث ولا يكفي قولهما بد الداحل غصاة كما ذكره جمع فان  
قالت بيعة عصيا من والد لانه اشترها منه ذمت لأبى ذمت فلا محيصا وكذا لو قالت بيعة بحق  
لأنهم يعارض العصب فليس أصل اليد ولو قدم بيعة من بيعة فله ذلك فثبت ولم ينعقد بيعة  
بملك إلا أن ذكرنا أملا من بيعة له وتقدم من قالت اشتراه من ربه وهو ملكه على من قالت  
وهو في بيعة وسامه منه نعم بحدش ذمت الداحل حجج من ذمة وسامه منه ومن امرغ ذمتا بحجة  
صار دانه ذمة بالنسبة لغير الأول فلا ادعى عليه آخر وأقام بيعة مطلقة أعاد بيته ورحح بيته  
ولو ثبت رويها بشريه من ربه فثبت المدعى إقراره بدله بها قبل الشراء فثبت المدعى عليه  
إقراره بدعيها ربه قبل الشراء وحين الدرع أقرب بدلي على بيعة بيعة لم يعارضها معارض  
وبقائمة متاهات وقت عقوبته به بيعة أنه ملكها إياه وقصته لها ومن وقته بمسكا لأمرام بيعة  
ثبت يرحح الوفاء بدول وحكم الحاكم وإلا بدعيه إن كان الترخيح من مجموع الأمرين فما  
بدعيه إن حكم الحاكم ذمة حججها ذمة سب ولا غيره ما بدعيه لأن ذمة الترخيح سبقتها وبذلك  
ورفع يد الوفاء صريح ولو ادعى الداحل بدعيه فثبت المدعى وقدم كل ذمة استوى لأنه لا دخل حب اليه  
(ولا سمع بيعة بدعيه) سمع (بيعة المدعى) وبذلك إر الحجة بدعيه قائم على خصم وفهم كلامه عدم  
سماعها بعد الدعوى ومن ذمة لأن ذمتها في حصة يمين فلا بد من ما ذمت كافية نعم حجة  
كما يحسنه الملقبي مما عدها دفع سهمه نحو سرقه ومع ذلك لا بد من إقراره بعد ذمة الخارج ولو احتلف  
أرواحا في أمتعة درو وود السرقه من قوم بيعة على شيء وقد ولا قال كان في شيء حلف كل  
مهما لصاحبه وهو بيعة. وبذلك حلف أحدهما من الآخر قضى له ما ذمت وحلفا من سهمها وورثه  
أحدهما والآخر كذلك وسواء ما أصبح بروح كسب ومسقة أو لروحه كحلي وعرب أو لدها كدسهم  
(قوله وقد ذكر المصنف هذه الرجاء) أي في الجملة فإنه لم يستوعبها كما يعلم من تتبع كلامه  
(قوله وبو أهاضت ذمت واقف) أي أو غيرها حيث كانت العين في بيعة (قوله بأنه ملكها إياه) أي  
وأقصه لها وقوله لم يدها ثلثه مع (قوله إن كان الترخيح من مجموع الأمرين) أي أن ذمة  
إن كلاما من اليد وحكم الحاكم مرحح (قوله فلا وجه تقسيم بينها) معصدا (قوله وأقام كل ذمة)  
أي أنه ملكه (قوله ومع ذلك لا بد من إقراره) أي وبذلك كسبها الأولى تعيها (قوله ولو حلف أرواحا  
في أمتعة در) وليس من المرحح كون الدار لأحدهما فما يصهر (قوله ولو بعد الترخية) في  
سجدة من أقام بيعة على شيء وقد ولا قال كان في بيعة حلف كل منهما لصاحبه وهو سهمها بسوطة  
وإن حلف أحدهما فقط الخ (قوله ولا اختصاص لأحدهما) ككونه في حرثه أو صدوقه مقتضاها بيعة  
(١) قول المخشي (قوله ولا اختصاص لأحدهما) ليس موحودا نسخ الشرح إلى أن يدب اه مصححه

يقال من وإن قلنا إنه يرحح بعهده لأنه (قوله بد الحجة) إنما تمام  
على خصم) فيه أن المدعى خصم ولو قبل إقامته البيعة.



ودعه أو لا يصلح لهما كصحبتهما أمين وسل وخرج من بيتهما عريان (ولو لم يلبث معه سبعة)  
 حسب ما سلم لعل خصمه أو حكايا من حكم عنه به فقط (ثم أفاد أنه تمكنه من ذلك إلى ما قبل  
 يرأله يده واعتبره بعبية شهوده) مثلا (صحت وقدمت) لأن يده أو لم يدهم الحاجة فلا يثبت  
 حكمها ونقض الأول (وقبل لا) سمع ولا يفسد الحكم بها لأن بيت القضي برأى ولا يهود  
 حكمهما ورهه القضي أو الطيب بأنه خلاف الإجماع وليس هذا نفس احتياط ما لا لأن  
 الحكم يقع وتقدير عدم المعارض فإذا ظهر عمل به وكأنه استثنى من الحكم وخرج بمقتضى  
 إلى آخره شهادتها تلك من غير استناد (جمع) (وهو من الخراج هو ملكي اشتريته منك فقال)  
 (ن) هو (ملك) وقام بسبب (فلا) (فقد الخراج) زيادة على أن الله بالاشتغال ولما  
 قدمت منه فثبت أنها ملكه وإما أودعه أو أخرجه أو قدره بداخل أو أنه أو أنه بصفة  
 منه وأطبقت بنية الداخل ولو ادعى كل أنه اشتراه من صاحبه وأقام بنية ولا يارفع فثبت من  
 اليد ولو بدعيا حيوانا أو دارا أو أرضا وأحدهما متاع غلب أو فيها أو افتق على الخلل والزرع  
 أو قامت به بنية قدمت على البنية الشاهدة بذلك البطلان لا يرد له إلا ما كان فاسده وبه في  
 ماله كان لأحدهما على العدة ثوب لأن البنية في لينة للعد دون ماله ولا يرد له من احتض  
 المتاع ببيت كالمدة فيه خاصة ولو أحدهما من دار وادعى ملكه فثبت بها بل هو نوني  
 أمر الآخر رد الثوب حيث لا يسهل لأن المدعي الدار كما وهل فثبت منه ألقى عنه أو  
 عنده فأنكر فانه يؤمر برده له ولو قال أنكره دبري ثم أخرجه منها فثبت كذا لا قرر ذلك  
 له بها فيحلف أنها له وليس قوله زرع لي تبرعا أو بحدية أو إقرار له سيد ولو سارع مكره ومكره  
 متصل بالدار كرقعة أو سلم مسمر حلف الثاني أو متصل كسبع فأقول يعرف وما استمر به  
 يكون بينهما إن تحالفا لانهما (ومن أقر لغيره شيء) حصة أو حكما (ثم ادعاه جمع)  
 دعواه (لا أن يذكر انتقالا) يمكننا من القوله اليه لأن إقرار المكلف مؤاخذ به حالاً ولا  
 وإلا لم يكن له كسر فائدة وينتج وجوب سبب لاسفالي في هذا وبأنه كما قال الله في  
 المطلب معا للعدل وغيره لا يحد في سبب لاسفالي وما عتبه غيره من الفرق بين الله  
 انوافق القضي وغيره أحدا مما ذكره في الإخبار مدعى ابتداء رد أنه محتاط هذا قوي  
 ما محتاط له ثم سبب لاجتماع بينهما بوظيفة الشاهد البعدين بسبب القضي في حبيبات ويزيد  
 عليها مقتضاها ودعى بر كشي أن نص الأم على عدم اشتراط سبب السبب وأن الجمهور عليه

(قوله مثلا) أشار به إلى  
 أن قول المصنف واعتذر  
 بعبية شهوده ليس بيقين  
 وإنما هو مجرد التمثيل  
 والصور كما صرح به غيره  
 فلا يعتد به ليس بيقين  
 فسمع بيته وإن لم يعتد  
 بقوله وأما وأنه عساه  
 منه الخ) هذه كالتى بعدها  
 قدمت (قوله ولو بدعيا  
 حيوانا) غيره التحية  
 ولو بدعيا دابة أو أرضا  
 أو دارا لأحدهما متاع  
 غلب أو فيها أو الخلل أو  
 الزرع ما بينهما أو بنية  
 قدمت على البنية الشاهدة  
 الخ (قوله كان احتض  
 ع) غيره التحية في  
 من المتاع ببيت (قوله بد  
 وظيفته الشاهد الخ) لا يخفى  
 أن الكلام هنا في سماع  
 الدعوى وعدمه لافي  
 سماع الشهادة وعدمه  
 ولا يلزم منهما في الصحة  
 وعدمها

(قوله واعتذر بعبية شهوده) مفهومة أنه لو لم يعتد به ذكره ترجيح سنه وصرح به في شرح  
 المصنف حيث قال بخلاف ما إذا لم يعتد بما ذكر ولا ترجيح وكسب شحنا الرأى على قوله  
 واعتذر ليس بيقين اه وعبارة سم عليه وتقييد التهاج وغيره بالاعتذار غرض مر اه (قوله  
 أو معصل كساع) شمل ما هو بوقف عليه كال الاستيع بالدر كالوتدعى في سبب تعدد منه إلى مكان  
 في الدار وهو مما يقرب وقصبة تصديق المكبرى وقباس ماصرحوا به من أنه و«ع دارا دخل  
 فيها ما كان متصلا بها أو معصلا بوقف عليه سم معصل كصندوق الطاحون أن تصدق بها  
 المكبرى وقد يقال المتبادر من قوله كساع أن المراد من تمنع به صاحب الدار فيها كالذوى  
 والشرش فخرج مثل هذا فلا يصدق فيه المكبرى من المكبرى (قوله حقيقة أو حكما) كانت  
 بالعين مردودة



ولو ادعى عليه عينا فذكر فقام المدعى به أنه أقبله بها فقام صاحب اليد بسعة أمه ما كره  
فدعت سعة الأقرار على ذلك لعدم ذكرها سبب لاقتطاع حمل عيادها ظاهر اليد وقدم في  
الأقرار أنه لو أقبله وأنه وهبه كذا وملكه لم يكن إقرارا ، تنص لاحتمال اعتقاده حصوله بمجرد  
العقد وحيث قد قيل دعواه بعد ذلك وإن لم يذكر انتقالا ، نعم يظهر بقيده أحده من العبد  
ع إذا كان من شئ عبيته الحال ( ومن أحده مال يبيته ثم دعاه لم يشترط ذكر الانتقال  
في الأصح ) لأن السعة تشهد بالإعنى الذي خلا من تسلط أيها على نفسه وله فارق ماصر  
في التفرقة فصدته ثم لو ضاعت سبب يعاقب ما خرد منه كانت كالأقرار وهو ما يحسنه التفتيش  
والثاني يشترط كالأقرار ( ولذهب أبو ريده عديد ) ونحو عدله ( شهود أحدهم لا ترجح ) من  
يعارض لكان الحجة من التفرقة ولأن مقدره الشرع لا يحكم بالزيادة والنقص كدبه الحر  
والعدم ثم كالزوجة وقرق الأول ع مر وثل مدار الشهادة على أقوى الطرفين ومنه يؤخذ أنه  
يولفت بث الزيدة عديد النوار رجعت وهو واضح لأفادها حينئذ القسم الصوري وهو  
لا يعرض ( وكذا لو كان أحدهم رجلا ولا آخر رجلا وامرأتان ) أو أر مع سعة فثبتت  
بشهادتهن كمال الحجة من التفرقة ، عاقل وميل قولان ووجه الترجيح زيادة التوثيق وقولهما  
وبذلك ثبت سببهما لا شئ رجلا وامرأتين ( من كان له حر شاهد وعين رجح الشاهد )  
والشاهد والمرأتان والأر مع سعة فيما يقابل فيه ( في الأظهر ) للاجماع على قبول من ذكر  
دون الشاهد وبمن ، ثم لو كان معهما مدفوع لاعتد بها ما وتحت الشيوخ أنهما لو عرفت  
بعض هذا لما في يده وانتهى عن ملكه قدم الشاهد وبمن أن معهم زيادة علم قال ويحتمل  
العكس لأن الناسة حجة سافرة مع قوة دلالة اليد ، هي . والثاني أوجه ، ومقابل الأظهر  
بعدم دلالة لأن كلا منهما حجة كافية في الدل ( ولو شهد ) السعة ( لأحدهما ) أي متبرعين في  
عين مدعي أو يد ناك أولاد أحد ( ثبت من سعة ) شهدت سعة أخرى ( بلا آخر ) بملكها  
( من أكثر ) من سعة وقد شهدت كل منهما بالملك حالا أو قالت لا أعلم من يلا له لما يأتي من أن  
الشهادة ثبتت في أربع بدون ذلك ( والأظهر رجح ذلك ) لأنها أثبتت ملكا في وقت م  
تعارض فيه الأخرى ثم شهدتها في وقت تعارضها فيه فيساقطن في محل التعارض ويكمل  
بالحجة الأكثر بما لا تعارض فيه والأصل في كل ثابت دوامه . والثاني لا ترجيح ويتعارضان  
لأن المقصود بثبت الدل في الحال ولا تأثير للنسب لأنه غير متنازع فيه ولو كانت اليد متقدمة  
الترجح قسم قطعا ومناخره فيما في وقد ترجح ما أخر التراجع وحده كما وادعى شراء عين بيد  
عمره وأقام سعة وقد بان مستحقا أو معصا وأردرده واسترجاعه أمش وأقام صاحب اليد سعة بأنه  
وهبه من المدعى ولم يورثه تعارضا من أرحب حكم بالآخره أفق به القفال ( ولصاحبها ) أي المتقدمة  
( الأخرى والرادة الحادثة من يومئذ ) .

( قوله والقديم نعم )  
الحاصل أن في المسئلة  
در قين أحدهم المطلاع  
بعدم الترجيح وهي بشر  
اليها في المتن والثانية  
قولان حديثي طريقه  
التطوع والثاني التدم سدى  
ذكره الشارح ( قوله نعم  
لو كان معهما بدفعا ) أي  
كما مر ( قوله كما لو ادعى  
شراء عين بيد غيره الخ )  
هذه تفارق ماصر من  
حيث إن محكلا من  
المتداعيين موافق على أن  
العين ملك المدعى وإنما  
حلاهما في سبب الملك  
لكن لم يظهر لي وجه  
العمل بالمناخرة هنا  
فيستأمل ( قوله وقد بان )  
أي العين بمعنى المبيع .

( قوله فتقبل دعواه ) أي الملكة ( قوله والأر مع سعة ) فسمه إمكان التعارض بين الشاهد  
والبمن وبين أر مع من السعة وهو مشكل لأن الشاهد واليمين يعا يقابلان في الدل أو ما يقصد  
به المال والسعة إنما شئ في الرضا والكفارة ونحوهما مما لا تطالع عليه برحان ويؤيد لاشكال



(قوله نعم لو كانت العين بيد الروح أو النافع) لعل صورتها أن العين بيد الروح فاذعبت الروحة أنه أصدقها إياها وأقامت بينة مؤرخة وأقام آخر بينة كذلك أنه باعها منه فذلك لمن تقدم تاريخ بيده (٣٤٣) ولا أحرة له لأن كلا من النافع

و الروح لا ترميه أحرة

في استعماله قبل القص

(قوله ولا يد لأحدهما) أي

يد ارجح بأن اهرد ما ليد

قد حل في ذلك ما إذا كانت

اليد لهما أو لأحدهما أو

لثالث (قوله وكذا المتعرضة

للسبب) أي والصورة أن

المدعى تعرض له في دعواه

كما يعلم عما يأتي آخر الفصل

(قوله لكنها لا سمية)

قال الحنابل عقب هذا

مأخذه وفي الشرح حكايه

طريقتين طرد للقولين

في امسنة السابقة وقاطع

بالنسوية وكيف فرض

فالظاهر التسوية انتهى اه

(قوله في المتن وأنه لو كان

صاحب مأخرة التاريخ يد

قدم محله كما يعلم عما يأتي

ما إذا لم يذكر كل من

البيدين لا تتقال بين شهد

له من معين متعهد كزيد

وأما قول الشهاب ابن حجر

سواء أذكرتا أو إحداهما

لا تتقال لمن تشهد له من

معين ثم لا وإن اتحد ذلك

المعين فقد ناقضه بذكره

عقبه ما سيأتي في الشارح

من قوله لو يعلم أنه وادعى

الحج (قوله وأما لو كانت

الحج لأوجه للتعبير بأماها

أي من يوم ملكه بالشهادة لأنها غيرة ملكه ، نعم لو كانت العين بيد الروح أو النافع قبل القص  
م يرميه أحرة كي علم مرقى بينهما (ولو أطلقت بيده) بأن م تعرض رمن ملك (وأترحت  
بيده) ولا بد لأحدهما واستوي في كل شكل شاهدين مثلا ولم تبين الثانية سبب ملك (فذهب  
شبهما سواء) فيستعاضان بمجرد التاريخ غير مرجح لاحتمال أن اللطيفة لو عسرت عسرت مع هو  
أكثر من الأول ، نعم لو شهدت إحداهما بدين والأخرى بأ... من قسره رجحت هذه لأنه إما  
يكون بعد الوجوب ، والأصل عدم تعدد الدين بخلاف ما وثقت على يد إقرارا بدس فثبت ريد  
إقرار المدعى بعدم استحقاقه عليه شت فله لا يؤثر كما مرقى لإقرار لاحسان حدوث الدين بعد ولأن  
الثبوت لا يرتفع بالنفي المحتمل ، ومن ثم صرح في البحر بأنه لو ثبت أنه قرأ له بدار فادعى أن  
القرأ له قال لا شيء ، لي فيها احتمال تقديم الأول وإن كانت السند بخلاف رجوع إقرار الذي لي  
الذي الخصم ، أما إذا كان لأحدهما يد وشهدان والاخر شاهد وعين عتقه اليد والذ هذان ،  
وكذا الدعة المتعرضة سبب انك كمنع أو عمر أو مسح أو حبس من ملكه أو ورثه من أبيه ،  
ولا أثر لقولهما بنت دسه من غير تعرض لملكها ، وفي كل الروضة منه مؤرخة لأنها تضمني  
انك في الحال ، بخلاف انصافه قال الأول لكتب لا يسمه (و) انذهب (ثم لو كان لصاحب  
مأخرة التاريخ يد قدمت) لأنهم متساوون في ثبات انك في الحال فيساقضن فيه وسبق  
اليد فيه مقابلة الملك السابق ، وهي أقوى من الشهادة على انك السابق بدين أنها لا رل لها ،  
وقيل بالعكس ، وقيل ينسبون لأن لكل حبه رحيب ثلاثة أوجه في روضه كأصلها ، أما لو  
كانت سابقة التاريخ شهدة بوقف والمأخرة إلى ماله يد شاهده عتق أو وقف قدمت صاحبة اليد  
قال الملقيني وعنده حري العمل ما لم يظهر أن اليد عادية باعتبار رسما على بيع صدر من أهل  
الوقف أو بعضهم بغير سب شرعي فهناك يقدم العمل بالوقف ، وهو ظاهر وقد اعتمد عمره ،  
وفي الآثار عن فتوى القفال ما يؤيده ، وبه يعلم أنه لو ادعى عيا في يد عمره وأنه اشتد من  
ريد عند سبطين فأقام لدحل بينة أنه اشتراه من ريد عند سنة قدمت سنة خارج كدل عليه  
كلام الملقيني كجمع من مقتضى لأنها أثبت أن يد الداحر عادية شرائه من ريد بدورول  
قوله الآتي لأن كلا منهما حجة كافية الحج ، وعكس صورته عما لو حصل التراجع بينهما في عيب  
بحت الشيب في أمة تؤدي إلى المال أو في حره لتعص المهر مثلا (فصوبه من يوم ملكه  
بالشهادة) أي وهو لو فت الذي رتحت به السنة لأمس وقت احكم فقط (قوله فله لا يؤثر)  
أي إقرار المدعى (قوله من غير تعرض لملكها) أي بنت دانسه (قوله ثلاثة أوجه) أي  
ففيه ثلاثة أوجه (قوله قدمت صاحبة اليد) منه يؤخذ جواب حادته وقع السؤال عنها ، وهي  
أن جماعة بأيديهم أما كمن يذكر أنهما موقوفة عليهم وبأيديهم تملك شهد لهم بذلك  
فسرعهم آخرون وادعوا أن هذه لأنها كمن موقوفة على رايه وأظهره بذلك شكها ، وهو أنه  
يتم دو اليد حيث لم يثبت انتقال ضمن وقف على من بيده لأنها كمن في عمره وإن كان تاريخ  
غير وضع اليد متقدما (قوله قدمت سنة الخارج) معتمد .

وعارة التحفة وسواء أي فيما ذكره انصف أشهد كل بوقف ثم ملك كمن في س الصلاح وقتناء قول الروضة بينت الملك  
والوقف تعارضان كيبني الملك ، قال الملقيني وعلى ذلك حري العمل ما لم يظهر أن اليد عادية باعتبار ترسما على بيع صدر  
من أهل الوقف الحج (قوله كالروضة وأصلها) أي كالنجاح .



(قوله لأن هذا خلاف

الأصل والظاهر) قال  
في النسخة نعم يؤخذ مما  
يأتي في مسئلة تعويض  
الزوجة أنه لابد أن يشهد  
الخارج بها كانت بيد  
ز يد حال شرائه منه وإلا  
ثبتت بيد من هي بيده  
وكان الشارع لا يشترط  
هذا لأنه خلافه من هنا  
ومن مسئلة تعويض  
الزوجة الآية لأنه اشترط  
ذلك في مواضع تأتي  
فيراجع معتد به (قوله  
فيقيد به إطلاق الروضة)  
أي كافيديا به كلام المنهاج  
(قوله وقد تسمع الشهادة  
وإن لم تعرض للملك حالا  
كأن في الخ) هذه أمثلة  
زاده على المتن فيها بقوله  
أوتين منه (قوله فادعت  
روحته) أي روحه رد  
(قوله ولا توجه يقدم بينها  
مطلقا) ظاهره وإن لم  
تعرض لكونها بيد الزوج  
عند التعويض وقد قلنا  
ما به (قوله قال العري  
وأكثر من يشهد الخ)  
هذا من كلام الأذرع  
أيضا لا من كلام العري  
وعبارته واعلم أنه إما تجوز  
له الشهادة للأورث واشترى  
والتهب ونحوهم إذا كان  
من يجوز له أن يشهد  
للمنقل عنه إليه بالملك ولا  
يكن الاستناد إلى مجرد  
الشراء وغيره مع حمله  
على التامع والتواحد

منه س، ولا عبر لاحتمال أن يدا اسرها ثم باعها بلا حر لأن هذا خلاف الأصل  
والظاهر، وصاهر كلام من انقضى كالروضة وأنها سديم سنة دي اليد الصور به هنا وإن أحر  
بارح منه، والمعتمد الأول، وحيث فيقيد به إطلاق الروضة، ولهذا لو اشاع شئنا من وكل  
بنت المال وأقام كل سنة سبع صحيح فقدم الأسبق لسبق الترخ مع الاتفاق على أن الملك  
بنت المال، ولا عبرة بكونه الثاني (و) لذهب (ش) لو شهد بمسكه أمس ولم تعرض  
لأنه لم يسمع حتى تولوا ولم يرل مسكه أو لا به حر لاله) وتبين منه لأن دعوى ملك  
السبق لا تسمع فكذا السنة ولأنها شهدت له على لم يدعه، ومن في قول الشاهد لم يرل مسكه  
شهادته سعي محض لأن الذي قد يقوى ما يصحبه لغيره كشهادة الإعرار، وفي قول تسمع من  
غير هذا القول ونعت بها الملك أمس ويستصح، ومهم من قنع بالأول وقد تسمع الشهادة  
وإن لم تعرض ليدع حلا كما تأتي في مشي لإقرار كالو شهدت أنها أرضه ورعا أو داته  
نعت في مسكه أو أقرب هذا شجرته في مسكه وهذا العزل من قطعه أو الطرح من يخته أمس  
أو أن هذا ملكه أمس اشتراه من أمي عليه به أو أخر له به أو ورثه أمس وكأن شهدت  
أنه اشترى هذه من فلان وهو بمسكها أو نحوه فمن وإن لم يقل إنها الآن ملك المتدعي أو  
أن مورثه تركه له ميراث أو أن فلانا حكم له به فبين وذلك لأن الملك ثبت تمامه فيستصح  
إلى أن يتم رواه بخلافها بأصبه لا بد أن يصحح بأنها بتمامه حلا وكأن لا تعي رق شخص يسده  
فادعي آخر أنه كان له أمس وأنه أعنته فتقبل بيده ملك، بد القيد به إثبات العي ود كر  
ملك السابق وقع سعا، ونو قال عمر به كانت بيدك أمس لم يكن لإقراره بالملك فضلا عن الملك  
لأن البدع يكون تعدية بخلاف كانت ملكك أمس لأنه صريح في الإقرار له به أمس فيؤاخذ  
به، وهو ادعى من سده عن شرائها من ر يد من شهر فادعت روحته أنها أموصتها منه من  
شهرين وأقام كل سنة، فان أثبت أنها كانت بيد الزوج حالة التعريض حكم لها بها وإلا  
ثبتت يد من هي بيده الآن، كد قبل، ولأوجه هذين شيئا، مطلقا لا اتفاقهما على أن أصل  
الاحتمال من ريد فعمل أسبقهما تاريخا (وعور الشهادة) أن تسمع وحولها إلى المحصر  
لأمر به على أن الحار تصدق بالواحد (مسكه الآن مستحبا لم سبق من يث وشره  
وعري) إعتادا عن الاستصحاب لأن الحاجة بدعواه، إ لا يمكن استمرار الشاهد مع  
صاحبه دائما لا عارفة لحظة لأنه متى عارفة لحظة أمكن رواه مسكه عنه فتشعر عليه الشهادة،  
نعم بشرط أن لا يصرح في شهادته أن مسدده الاستصحاب، فان صرح به لم تقبل عند  
الأكثرين لكن سعه حميه على ما بد ذكره على وجه الزمة والتردد، فان ذكره لحكاية حال  
أو بقوة ثبت معه، وبه لأدعي على أنه لا يجوز الشهادة بملك نحو وارث أو مهب أو مشر  
م به ذلك المنقل عنه قال العري: وأكثر من يشهد يعتمد ذلك جهلا (وله شهدت) بيده  
(أقره) أي ادعى عليه (مسكته له) أي لادعي (استأيم) حكم الإقرار وإن لم يصرح  
بملك حالا لأنه نسده إلى تحقيق ولو لا ذلك لبطلت قاعدة الأقارير، وفارق الشهادة بالملك المتقدم

(قوله ع) شار به في قوله وبه يبر أنه وادعي عيا الخ (قوله والمعتمد الأول) هو قوله وقدمت  
سنة الخارج (قوله فتقبل بيده) أي الذي (قوله والأوجه تقديم سها) أي الروضة (قوله  
سليم غير) أي الشاهد

والوصى والأورث ونحوهم فضع وأكثر من يشهد يعتمد ذلك جهلا به وقد عظمه مرجع الإشاره لدى أعماله الشارح



(قوله من غير تعرض لملك سابق) صهره وإن قامت فرائض فبعية على نفسه الملك وكان ترك ذكر الملك السابق لمحو عداوة  
 لكن بحث الأثر حتى ثبت ملك من التعرض لملك سابق ، قل ويشه حمل إلتفهم عليه (قوله لاشت الملك) قال للمعري  
 وابن ثابت قس لا يشته (قوله لى لا صدقة) أى لم يصدق المشتري (قوله وإن كان مقتضى الأصل السابق) يعنى ما علم بمقدمه  
 وهو أنه لا يحكم بعدمعى الملك إلا بقس الشهادة كى يعبر بمسند كره عقب هذا (٣٤٥) (قوله من لا حاجة إليه) يعنى

قول المصنف مطلقاً لأن  
 مقتضى كلام الأصحاب  
 خلافاً لما يقتضى صاحب لوجه  
 لا أنى أنه يرجع مطلقاً سواء  
 أسندت لما قبل العقد أم  
 لما بعده أم لم تسند فلا  
 حاجة لمقتضى المصنف الموهوم  
 فصرح الرجوع على الصحيح  
 على الآخر غير لكن فيما  
 ذكره من عدم الاحتياج  
 بى ما ذكره مظهر من  
 هو محتاج إليه لأجل  
 خلاف كى عم (قوله وأقر  
 رقه) أى أقر المشتري ،  
 وقوله ثم ادعى حرية  
 الأصل أى ادعى العدم  
 (قوله ولو أقر" مشر لم)  
 هذا هو عن ما قدمه فى  
 قوله ما لو أحد منه باقر  
 لم عم أنه رادها عدم  
 بيع العوى لقيام البينة  
 (قوله حتى يقيم بنية به)  
 حتى هو تعبدية لا عانة  
 قرأه ما بعده (قوله  
 فصار النقيض) أى  
 ما وجه هذا التفرع وهو  
 عض السج بالواو بدل الفاء  
 (قوله قد انقضى) أى

أن ذلك شهادة بأمر يفتى فاصبح وهذه بأمر صى ، فإذا لم يصح له عزم خلا لم يؤثر .  
 قال الإمام : وكذا الحكم لو شهدت بأنه اشتراها أمس من دى اليد لأن الشراء من الخصم  
 والإقرار منه لا يعرف يعيب ، وليس كما لو شهدت بالشراء أمس من غير دى اليد لأن نفس  
 الشراء من الغير لا يكون حجة على دى اليد (ولو أقامها) أى الحجة (عك ذلك دونه) وشجرة  
 من غير تعرض لملك سابق (مستحق ثمره موحودة) يعنى مؤجرة (ولاولة مستعلا) عند  
 الشهادة لأنهما ليسا من أجزاء الدابة والشجرة ولذا لا يدمهما فى البيع المتبى وأن البنية لا تمت  
 الملك بل تظهره فكفى تقديمه عليها بالحظة (ويستحق حملاً) وثمره لم يؤثر عند الشهادة  
 (فى أصح) تعنى لا أم وأصل كما لو اشترى ولا اعصار باحتال كونه ملكاً لأم والشجرة  
 بحو وصية لأنه خلاف الأصل ، ومما به احتمال الإتمام لاحتمال كونه بغيره بوصية شاهدة تعرضت  
 ملك سابق على حدوث مدركه مستحقة فعم أن حكم الحاكم لا يعطى على ما يقتضى لموار أن  
 يكون ممكنه لم يحدث قبل الشهادة (ولو شترى شئ) وقصص ثمة (فأحد منه يحكم) أى بنية  
 (معدنية) أى لم يصرح - ربح الملك (رجع على بانه) أى لم يصدق (بشئ) ليس الحجة  
 وإن كان مقتضى الأصل السابق عدم الرجوع لاحتمال أن لا ثبت من المشتري لمعنى ويكون  
 البنية صحيحة ، وخرج تحفة التى هى البنية هـ كما يقرر من أحد منه باقرار أو تحف لمدى  
 بعد مكنونه لأنه المقصر ، وعطفة مالو أنه ثبت الاستحقاق بى حبه اعتقد ويرجع قطع من لاحجة  
 إليه كما قاله المتن ، بدلو أنه ثبت ما عند التدرج مع أصح على مقتضى كلام الأصحاب خلافاً  
 للمقتضى لأن البنية لذلك الرمن حكمها بالبنية لا فيه حكم بطنية و بانه مع بانه ولا رجوع  
 له عليه لأنه لم يصف منه ولم يصدق مالو صدقه على أنه ممكن ولا يرجع عنه شئ لا يعرفه  
 أن الدائم غيره ، نعم لو كان نصيبه له عمداً على ظاهر يده أو كان ذلك فى حال الخصومة لم  
 يمنع رجوعه حيث دعى ذلك لغيره حينئذ ، ومن ثم لو شترى ما وأقر رقه ثم شترى حرته  
 الأصل وحكم له بها رجع ثمة ومنع ذلك لعدم رقه لاعتداده فيه على ظاهر اليد ، ولو أقر  
 مشر مدع مث المتبيع لم يرجع بانه على بانه ولم يسمع دعوه عنه كونه ملكاً لغيره له حتى  
 يقيم بنية به ويرجع عليه بانه ، نعم له عليه أنه ليس ما كما يقرر له قال أقر أحداه به (وفيل  
 لا) يرجع المشتري على بانه بانه (لا إذا دعى أملاكاً سابقاً على الشراء) ليس احتمال الانتقال  
 من المشتري إليه وتقتصر النقيض له وإن لم يفته أحد قبل الدعى وأن الأول يبرمه محال عطية  
 (قوله فأحد منه) أى المشتري وقوله ليس أى بقوة (قوله فصار النقيض) وفى حاشية شيخنا  
 الريدى قول هذا عن العربى

الحسين وهو لى لى هذا الوجه وحمل يخلق لأصحاب منه (قوله وأن الأول) أى هو معطوف على ما ذكره العربى  
 سبق النقيض إلى مقاله حيث قال غريب أن تركه فى بدو ساج حصل قبل البنية وبعد الشراء فهو يرجع على الداعى هـ فب قاله النقيض  
 إنما هو إصاح لكلام العربى ونحيب عنه أصح أن أحد المشتري لمذكور لا يقتضى صحة البيع وإنما أحدها لأنها ليست  
 مدعاة أصالة ولا جزءاً من الأصل مع حمله على بانه هـ أى فعدم الحكم به لعدم الاعتناء بها وانتفاء كونهما جزءاً  
 من مدعاه وعدم الحكم بها للسنة لاحتمال الانتقال .  
 ٤٤ - نهاية المحتاج - ٨



وهو أن يشترى بأحد البتاج وتمرز والزوائد المتصلة كلها وهو عبدة صحة البيع ويرجع على السانع  
الشر وهو قضية صاد البيع وقد يعاخر من تعليل الرجوع والزوائد كالعين لا كالتحق ، وقد تقرر  
أولا أن حكمها غير حكم زوائدها وعن الخلاف حيث قص اشترى المبيع ولا يرجع بالمثل وطعا  
يرى لذلك منزله هلاك لمبيع قبل القبض (ولو ادعى منك) لعين يبدعه (مطلعا) أن لم  
يذكر له سدا (فشهدوا له) به (مع) ذكر (سنة لم يصر) ما ردوه في شهادتهم لأن سنة تابع له  
وهو المقصود وقد وقت السنة فيه لدعوى ، نعم لا يكون ذكرهم للسبب مرجحا لذكرهم له من  
الدعوى به فإن حدد ادعى دعوى ملك وسنة فشهدوا له بذلك رجحت حينئذ (وإن ذكر سدا  
وهو سدا حر صر) في شهادتهم لم ينصها للدعوى ، وإهراق بين هـ وما لو قال له على ألف من  
نحو عند قتال المتبر له لآل من عن ثوب حيث لم يصر أنه لا يعتد في الإقرار بمطابقة تخلاف الشهادة  
فلا يستلزم من معاشها بالدعوى .

### [فصل]

في اختلاف المتداعيين

(قوله في قدر ما اكترى  
من دار أو أجرته أوهما)  
أي وإن لم يذكر هو  
ولا المسمى ، لا الآول في  
التصوير (قوله سنة كذا)  
إعما قيد بكذا لأنه لا يصح  
تدوينه هو طهر وأمر  
سنة متصلة بالعقد أو  
عبدة ماضية كذا لا يحصى  
(قوله أو بالعض) أفادت  
الثانية صحة الإجارة في  
الباقى أي بالقسط من  
العشرة الثانية كما هو  
ظاهر .

### (فصل)

في اختلاف المتداعيين في نحو عقد أو إسلام أو عتق

إذا خالف في دار ما اكترى من دار أو أجرته أوهما كان (قال حرث البيت) سنة كذا (عشرة)  
مثلا (قتل من) أخرى (جميع الدار) المشتمة عليه (بعشرة وأفاميتين تعارضا) سواء أطلق  
ثم أحدهما ثم اتحد تاريخهما أم خالف مع اتفاقهما على أنه لم يجر سوى عقد فقط فتستقيم  
للمتضمنين في كريمة العقد الواحد فتعاند ثم يصح العقد كما عزم عما مر ، ويهراق ما لو شهدت  
سنة فأب وأخرى فأعين حيث ثبت أنهما لائتمان لأن الشهادة بالألف لائس الأيمن  
وهما العقد واحد (وهي قول يقدم المستأجر) لاشتغال سنة على زيادة عزم وهي اكبر ، جميع الدار  
أما إذا خالف تاريخهما ولم يتفق على ذلك فتقدم الساعة ثم إن كانت هي الالفة بالكل لغت  
الثانية أو بالعض أفادت الثانية صحة الإجارة في الباقي ، قال الرافعي وثبت أن تقول محل التعارض  
في المطقة بين وفي المطقة والمؤرخة إذا ، فقد على ذلك ولا تعارض خوار أن يكون تاريخ المطلقين  
محمدا ويرجع لمطابقة غير تاريخ المؤرخة فينسب الردد إليه برائدة ويمكن رده بأن مجرد ختال  
الاختلاف لا يبعد وإلا لم يحكم بالتعارض في أكثر المسائل ،

### (فصل)

في اختلاف المتداعيين في نحو عقد أو إسلام

(قوله أو أجرته) أي القدر (قوله ثم يضيغ العقد) أي ويرجع للمستأجر بالأجره إن كان دفعها له  
وترجع الدار للمؤجر (قوله ولم يتفقا على ذلك) أي على أنه لم يجر ولا عقد و حد (قوله أفادت الثانية  
صحة الإجارة في الباقي) وظاهره أن مالك العين لا يسحق على المستأجر سوى العشرة ، وعلى هـ  
ثم معنى العمل سنة الدارج مع أنه على هذا الوجه إلى عمل عاخرة التاريخ إلا أن يقال :



(قوله متعدد ثم يقينا) أى تقتضى السنن لأن العقد الصادر من أحد المدعين غير الصادر من الآخر يقينا ، بخلاف ما هنا  
فالعقد واحد بخلاف اتحاد العقد وتعدد ، وهذا يدفع ما راع به الشهاب بن قاسم في الخواب المذكور ، ولعله نظر إلى ما في  
نفس الأمر مع أنه ليس الكلام فيه ولو ظاهرا إليه لاحتمل انفس العقد بالكتابة فتأمل (قوله وإن اتعد شتا على ثالث) إعمالا  
عند عن قول النصف في يد ثالث إلى ما قبله بشتم ما إذا لم يكن في يدائع كما سألني الإشارة إليه (قوله وهو بمسكه أو سلمه  
به) هذا إعمالا بشرط في صحة الدعوى إذا كان المدعى به بيد غير من يدعى عليه البيع أما إذا كان في يده فلا حاجة إلى ذلك  
كما صرحوا به وإن هو صيغ التنازع اشترطه مطلق على أنه تقدم له في الفصل من ما يخصى أنه لا يشترط ذلك مطلقا كما  
يها عليه ثم وايراجع (قوله في المثل حكم بالنسب) أى ولا يفي به مدعاه (٣٤٧) في سنة الباقية من ث من محبا

وقد يدعى بأيديه قول المصنف الآتي وكذا من قبله أو إحداهما إلا أن بحث من العدد لموح  
للشأن متعدي ثم يقينا فساعد احتمال اختلاف الزمن فعملوا به لقوة مساعده ، وأما ما عسى فيه  
ذلك فلم يؤثر فيه مجرد حوار الاختلاف (ولو ادعى) أى كل من اثنين (شيء في مدانث) فإن  
أقر به لأحدهما رسم له والآخر تحميمه إذ لو أقر به له أيضا عزم له بدله وإن أنكر ما جازيه ولا  
سنة حلف لسلك منهما عيه ورك في ده (و) إن ادعى شئ على ثالث و (قام كل منهما مدة أنه  
اشترى) منه وهو يملكه أو وسمه إليه (وورث له منه فإن احذف تاريخ حكم الإنس) مهم  
تاريخا لأن معها زيادة علم ولأن الثاني اشترى من الثالث عدول مسكه عنه ، ولا نظر لاحتمال  
عوده إليه لأنه خلاف الأصل ، من والظاهر ويستثنى كإفالة المدعى من تاريخ صدور البيع الثاني  
في زمن الخيار وشهدت سنة به فتقدم ، ولا يؤول ضمن وما لو تعرضت المتأخره لكونه ملك السامع  
وقت البيع وشهدت الأولى بتجرت البيع فتقدم للمتأخره أيضا ، وحرج بقوله وورث له منه ماله  
تذكره فإن ذكرته أحد من فسد ولو معاخره لزم تعرضه لوجب التسليم (وإذا) ما لم تحلف  
تاريخهما ، بأن أطلقا أو أحدهما أو رجا تاريخ متحدد (تعارضت) فتفاضل ثم إن أقر لأحدهما  
هذه وإلا حلف لسلك بما أقر به حال عيه فالحق لسوية بالسنة ، وسقوطهما معا هو فيما وقع منه  
التعارض وهو العقد فقط وعمله حيث لم تعرضا لنفس البيع ولا ثبت سنة دي البد ولا رجوع  
بواحد منهما ما عني لأن العقد قد استقر ناقص ، وعم معاخرته في هذه وما فيها أن حكمها واحد  
في التعارض وقدم الأسبق وكان المصنف يعارض بينهما أو هو لتعاضد أحكامهما لأجل الخلاف  
ويجوز ذلك في قول واحد اشترى من زيد ، وأخر اشترى من عمرو على أوجه المذكور  
إن أراد من العمل به معنى التعارض ثم إن كانت شاهده بأسلك فاعمل به على بصره فإنه  
الثانية ولا في الحقيقة عمل بمجموع البيتين ، وبإية الأمر أن ما شهد به الأول وأثبتت عليه  
الثانية (قوله وقد يدعى بأيديه) أى إذا (قوله في زمن الخيار) أى للبائع أو لهما (قوله وعمله)  
أى التعارض (قوله وعم بما يقرر في هذه) هى قول المصنف ولو ادعى الخ وما فيها هى قول  
المصنف قال أجرتك البيت الخ .



وقد سألني كذا فتعذر عن جوابي في هذه المسألة بكل من (أو آخر) (ووقال كل منهما) أي المتدسين والشيخ في هذا الموضع عليه (بكتك بكذا) وهو منكسر عن م نقل ذلك من سمع دعواه فأسكر (وفاها) أي الذين من قلاذ وحسنه بالحق (فإن أحد تاريخهم تعارض) وسافضا لا مع كونه ملكا في زمن واحد لكل منهما وحده فحلف لكل منهما كما يوم يكن لكل واحد منهما سنة وإن كان لأحدهما سنة قضى له وحلف الآخر (وإن اختلف تاريخهما) (برهانه) لأن الله في غير معلوم وجمع يمكن سكن بشره أن يكون بينهما زمان يمكن فيه العقد دون ثم الاستقبال من الشيء إلى الشيء ثم العقد الثاني، فهو عن الشهود ما لا يتأني منه ذلك لم يره الحسن وحلف حينئذ لكل (وكذا) يرمي الحسن (إن أضقت أو أضقت) (بحد) ورحلت لأخرى (في الأصح) لأحدهما اختلاف الزمان وحيث أمكن الاستعمال لم يحكم بالإسقاط والى منهما كحديثي التاريخ لأن الأصل ضرورة لشئ فلا يؤخذ إلا بينين وفارقت هذه مقادير من المين بسبب عن حدهم معا فتعذر والنص هذه المين ولادة لا صيرنهما فوج وشهادة البينة على إقرار كهي على السبب في ذكره، وتوفي في الأثر عن فتاوى القدر أنه وهدا بأنه باع عبدا وحران أنه يحون ذلك اليوم عن الأولي أو أنه باع عبدا قديما، وفي فتاوى القاضي نحوه وهو لو دلت بينة أنه قد تركه يوم كذا فحلفت أخرى كان محمولا ذلك الوقت قدمت لأن معه ريبه غير، وفيه الدعوى عن م يعرف أنه سكن وقتا وبين وقتا ولا تعارض (وبه ما) شخص (عن حسن مسر وصراحي) قال كل منهما ما على ديني) فإنه ولادة (فإن عرف أنه كان بصريا صدق النصراني) عنه لأن الأصل أنه كافر (وإن أفاد سببين مطمئنين) من قلاذ (قد أمس) لأحدهما مريد بغيره باقده من النصرانية إلى الإسلام والأخرى مستحقة له وكذا كل مستحقة وحده بده بده سنة المخرج على سنة المعدن على ماصر (وإن قسدت) بحد (من آخر كلامه) أي كاه وهي الشهادة (وعكسته) (أخرى) فقيمت أن آخر كلامه النصرانية كذا في ذلك (به رجا) وبه فحلفت لهما قسمهما لأنه يستحسن موته عنهما فيجوز النصراني. وكذا هو فحلفت بده فتعذر وفيه البتة تعارض من إذا قال كل أحركة تكلم م ومكنا عبده إلى أن ما، وأما إذا اقتصر على أحركة تكلم م فلا تعارض فيه لأجل أن كلاهما ماستمته به فبده م عنه ثم - بحسب حاله بعد ما، وبوقالت سنة سلام عما سببه ثم سلامه قدمت قطعاً، والأوجه عدم لاكتفاء هذا عند في الإسلام والنصراني إلا من فتيه موافق للحاكم كما مر في نظيره، فقد قالوا يشترط في بينة النصراني أن يصير كلمة النصر في وجوب عسر سنة السلام كلمة الإسلام وجهن أضعد هم لاسما إذا لم يكن الشاهد من أهل العلم أو كان مخالفاً ما تصي فيهم به الكافر (وإن لم يعرف دسه وأقام كل منهما) (بينة أنه مات على دينه تعارضاً) فحلفت بده بده عند موت لاستحالة عملهما فإن قيدت (قوله وفارقت هذه) هي قول المصنف ولو قال كل منهما الخ وما قبلها هي قول المصنف ولو ادعى عيب في يد ثالث الخ (قوله وقسم اسم) أي بينه (قوله فلا تعارض فيه) أي وتقدم سنة السلم (قوله وإن لم يعرف) قد نقل هذا لا يتفق مع قوله أولاً مسر وصراحي لأنه يرم من نصرانية أحدهما نصرانية الأب وقد يقرر ذلك بأن يدعى كل من اثنين على شخص أنه أبوهما ويصدقهما في ذلك .

(قوله فحلفت أخرى كان محمولا ذلك الوقت) قال ابن قاسم إن أريد وقت الإقرار كان نحو ماصر عن القفال كما قال سكني لا يحتاج إلى تقييد الدعوى المذكور وإن أريد بالوقت يوم الإقرار وليس نحو ماصر عن القفال بل موافق له حينئذ تقديم لأون ديت من أنه (قوله وكذا لو قيد سنة) هو كذا في نسخ الشارح بهاء الصمير لكن عسرة الروضة بنية بلاء وهي الأصوب (قوله والأوجه عدم لاكتفاء هذا) أي في قول المصنف وإن قيدت أن آخر كلامه الخ (فدوله قد قالوا الخ) عبارة البينة ثم رتبهم قالوا يشترط في بينة النصرانية أن يصير كلمة النصر في وجوب عسر سنة السلام كلمة الإسلام وجهن، وتوفي برفع والأدعى عدم وجوب عن جمع ثم حج الوجوب سيما من شاهد جاهر أو مخالف للقاضي انتهت (قوله وأقام كل منهما) أي من النصراني والسم كاهوظهر السابق ونصر ماصرة ابن نصراني وأب لا يعرف ديه .



(قوله تقامها بضم) قال الرضاى وابن كل أحد هادى ذكر والأحرافى ه أى مع أى مذنى الذى لم تأخذ سوى المصنف  
 هـ صرماد كروء فيما دعى رجل غيب وأحرصها وهى فى يدها وثقلها بضم حتى لهما بضم (قوله فانقول قوله)  
 أى فى ثمة بضمه وألحده كده فى حاشية الشرح وقد قدمه فى الأثر أنه مدعى المرافعة فيه هـ (قوله بخلاف نحو الصلاة)  
 فى هـ يجعل فيه لكم بديل ما عده (قوله وبما قلت منه ما فى شوال الخ) لا يصح لوضع هـ هـ بل هو عين قول المصنف  
 الاين وقد تم بضم اسم على بنية عدة الأمر أن المصنف مرصها فى صورة خاصة (٣٤٩) على أن قوله هـ ما لم تقبل الأولى

رأيت حيا الخ ناقصه فى  
 شرح المتن الذى أشرنا  
 به كما سيأتى التسمية  
 عليه (قوله لأنها باقية) على  
 للأوجه (قوله المفهم أنه  
 لا فرق الخ) لك أن نقول  
 حيث كان ذلك مفهوما  
 من إطلاق المتن فهو من  
 مشمولاته ومن أفرادها  
 وهو مذكور فى المتن بحيث  
 أنه لو ذكرنا ناسا  
 مكررا فلا يسمى هـ  
 الصبيح الموم خلاف ذلك  
 فأمس (قوله اسم إن قالت  
 رأيه هـ حيا فى شوال  
 مرص الخ) تقدم له اعتماد  
 تقدم الشهادة بالموت فى  
 شوال حاشية كما هـ  
 عليه ولا يخفى أن الذى  
 بحسب عدة اعتمادها للشرح  
 ماها إذ من المرحلات  
 ذكر الشيء فى محله ولأنه  
 جعل ماها أصلا وقاس  
 عليه ما سوجه قريب  
 ردا على الناقص فى شرح  
 المتن الذى قبل هـ  
 ولتعدد العمل بالحقوقلى  
 اعتماد وإن ذكر فى الأول  
 ما يشعر باعتماده كما مر

واحدة وأطلقت الأخرى بحه تعارضها، وإذا تعارضت ولاسة لأحدهما وحجب كل له آخرهما  
 والمال بيدهما أو يبد أحدهما تقامها نصفين إذا لم يرجح أو مدعاهما فانقول قوله، ثم التعارض به  
 هو بالنسبة لنحو الإرث بخلاف نحو البقرة حده وخبره كتم ودفعه فى مشر المسمين ويقول  
 لمضى عليه فى البنية والدعاء، إن كان مسلم وطاهر كالأب والجد والعم والخال والعمومة من العارص  
 هـ صرصة مشكوكا فى دمه فعار كالأحلام الناس فى الحاضر ولو لم يمت ماب فى شوال وأخرى  
 فى شعبان قدمت لأنها باقية ما لم يزل الأولى رأيت حيا فى شوال ولا قدمت على المسمد أو رى من  
 مرصه الذى يرجع فيه وأخرى ما مة قدمت الأولى على الأوجه خلافا لاس الصلاح حيث ذهب  
 إلى التعارض لأنها باقية (ووما بصرى عن ابن مسلم وبصرى فقال المسم أسمت بعد موته  
 فإثباته فقال البصرى بن) أسمت (قوله) فلا إرث لك (صدق اسم حميه) لأن ذل  
 ستماره على دية فحلف وبر وبنه كما فى المحرر وحده للبر به مذكر لمفهم أنه لا فرق فى  
 المسمى اسم بن اتفقهما على وقت موت الأب وعدمه بالوفاة على موت الأب فى رمضان وقال  
 المسم أسمت فى شوان والبصرى فى شعبان (وإن أقدمه) أى البنتين ما فاده (قدم البصرى)  
 لأن بنية باقية والأخرى مستحقة لدمه مع ذل رده على وعيد البنى ذلك بما إذا لم نقل  
 بنية المسم عاصما بصره حاله موت أمه وعدمه مـ مسحب قال فى ذلك قدمت ولازم لكم  
 ردت بعد موت أبيه والأصل عدم إرثه عن نظر والأوجه فيما على ما بنى فى إمام حيا فى شوال  
 العارص وحجب المسم (ووما هـ) أى لسان (على إرثه الاس فى رمضان وقال اسم ماب  
 الأب فى شعبان وقال البصرى) مات (فى شوال صدق البصرى) حميه لأن الأصل بناء الخ هـ  
 (وتقدم بنية المسم على بنته) إن أمما بنتين بدمت لأنها باقية من الحدة بالموت فى شعبان والأخرى  
 مستحقة الحياة أى شوان، ثم إن قلت رأيه حيا فى شوان تعارضت كما فاده وحجب البصرى  
 كما مر أما إمام سبقا على وقت الإسلام فصدق المسم كما مر ذل على دمه وعدمه بنية  
 البصرى لأنها باقية ما لم على بنية مسلم عام الأب ماب قبل إسلامه فبصرى وله ما ماب عن أبدا  
 وأحده عن ولد صغير فوضع بدمهم على المال فما كمل مدعى ماب ثمة وماب ثمة من حده  
 فقالوا مات أبوك فى حياة أبيه فإن كان ثم بنته عن ماب وإلا فلا أص هو وماب على وقت موت أحدهما  
 وأحده فى أن لأحر مات قبله أو بعده حلف من قال بعده لأن الأصل دوام الخ دولا صدق فى  
 ما أبية وماب فى مال أسهم فلا يرث أحد من أسه وعكسه فإذا جحد أو كسلا حصل ما أسه وماب الحد  
 ر قوله فانقول قوله) أى فى أنه لأحد مدعين (قوله بن أسمت فيه) وبني أن البنية كالعدة  
 (قوله تعارضت) بصره مع قوله فيما مر ولو قال بنت ماب فى شوان وأخرى فى شعبان حيث  
 ذكر ثم فى نظيره أنه تقدم التورحة شوال حيث قالت عمه حيد حيا

بيان ذلك فى الكلام على الخطبة خلافا وقع بشارح هـ على أن ما عده فيما مر لم يظهره مسند من حاصل ما فى هذه المسئلة  
 أن إمام آخر من عارض لأصحاب فى إطلاق عدم بنية المسم بن بنت البصرى تمت حياة فى شعبان لأنها تشهد على موت فى شوال  
 وموت بما يكون عن حياة والحياة صفة ثابتة يشهد عليها كالموت قال فليحكم تعارضهما فالرعى وسعه المصنف وأوجه أن تدعى  
 كيفية الشهادة فإن حلت البنية فترجح التى تقبل وإن شهدت بنية البصرى بتمه عايوه حيا فى شوال تعارضت فاعتمده الشرح  
 فيما مر لا يوافق إطلاق الأصحاب ولا تفصيل الشيعين ويؤخذ مما ذكرناه مرجح آخر للتعارض وهو موافقة الشيعين قد قبل



هم ( ولومب عن أنوس كافرين واسين م عين ) باعني ( فعل كل ) من التريقتين ( مات على يد  
صدق الأنوار بالحق ) لأن الولد محكوم بكفره في الدنيا نفعاً لهم فاستصحب حتى يعلم خلافه  
( وفي قول توقف حتى يتبين أو يصحوا ) لسوى الخاليين بعد نفعه وإسلامه وكفره لأن إيه  
بحكم بسعية في صغره فأما إذا بلغ فلا . قال في زيادة الروضة وهذا أرجح دليلاً لكن الأصح  
عند أصحاب الأول . فما عكس ذلك أن صرف لا أنوس كافر س ق ولا سيما قبل نفعه  
أناسم هو أو نفع بعد إسلامه وأكر الاسان ولم يفتقوا على وقت الإسلام في الثالثة فانه يدق  
لا من لأن الأصل بقاء الكفر ، وإن لم صرف لا أنوس كافر وانفتقوا على وقت إسلام في الثالثة  
صدق لأنوار عملاً بالظاهر والأصل بقاء الباطل ولو شهد أن هذا الحمد كاذب أو لم حلال وعكست  
أخرى قدمت الأولى أحداً من قولهم تحمل قول اسم فيما لو جاء المسم إليه بالحج يصعب السلم وقال  
هو مدكي وقال المسم هذا الحجة ميتة فلا يرمى بقوله لأن النعم في الحجة محترمة الأكل فيستصحب حتى  
يعمد كانه نعم أن الأولى باقية عن الأصل فقدمت ويتجه كأنفق به الوالد رحمه الله تعالى التعارض  
في سنة شهد بالإفشاء وأخرى بعدمه ولم يعض بينهما يمكن فيه الالتئام وإن بحث بعضهم تقدم  
الأوى زيادة عليها بالنسب عن الأصل لأن الكهنة بعدمه معرفة لشبهة فاعلم بعد التعارض  
على الأصل وهو عدم الإفشاء ( ولو شهد سنة أنه أعتق في مرضه ) أي لدى مات فيه ( سادس  
وأخرى ) أنه أعتق فيه ( عتقاً وكل واحد ثالث ماله ) ولم يخر الورثة ( فإن اختلف برئح ) للميتين  
( تقدم الأسبق ) لأن البرعاب المحقرة في مرض الموت يقدم منها الأسبق فالأسبق كأمرة ولأن  
معه زيادة عم ( وإن اختلف ) التاريخ ( أفرع ) بينهما لعدم البرية لأحدهما ، ثم إن اتحد عتق  
نعمى وسحر كان أعتقت سالماً معاً محرراً ثم أعتق سالماً فيعتق غانم معه بناء على تقارن الشرط  
ولشروط وهو الأصح بعين السابى لا يفرع لأنه الأقوى وانقسم في الرتبة كأمرة ( وإن اختلفا )  
أو أحدهما ( فين يفرع ) بينهما لأحبال البنية والبرية ( وقيل في قول يعنى من كل نصفه وقت :  
أما هـ في من كل نصفه ، والله أعلم ) لاستوائهما والقرعة متممة بدو أفرعاً لم ثمن خروج  
الرقى على السابق مع أن له حق الحرية فيلزمه إرفاق حره وبحرير رقيق فوجب الجمع بينهما لأنه  
العدل ولا نظر للبرية ذلك في النصف لأنه أسهل منه في الكل ( ولو شهد أجنبيان أنه أوصى بعتق  
سالم وهو نشفه ) أي ثلث ماله ( ووارثان حائران ) أو غير حائرين وإما قيد ساهما لم بعده ( أنه رجع  
عن ذلك ووصى بعتق سالم وهو نشفه ثلث ) الوصية الثانية ( بعام ) لأنها أشتا فرجوع عنه بدلا  
مساوية فلاهمة وكون الثاني أهدي لجمع المال لدى برئوبه بالولاء بعيد فم يقدح شهمة . أم إذا  
كان دون نشفه فلاقتلا فيما لم يثله بدلا شهمة وفي السابق خلاف لبعض الشهادة وقد مر ( فإن  
كان الوارثان ) حائران ( عاشقين لم يثبت الرجوع ) لعدم قبول شهادته العاسق ( فيعتق سالم )  
( قوله وفي قول توقف ) أي الأمر ( قوله في الثالثة ) هي قوله أو بلغ بعد إسلامه ( قوله ولو شهد )  
أي البينة ( قوله ون بحث بعضهم ) مراده ابن حجر ( قوله لأن الشاهدة ) علة بقوله ويتجه الح  
( قوله تعين السابق ) وإنما قدم وصفاً على ما قدمه من اتحاد العبد والمعاول لما أشار إليه بقوة  
المحر في الرتبة وخرج تمام كره انصرفت قوله وكل وحديث ماله مالو حرجاً من الثلث  
فيعتقان أحدهما بالتنجيز والآخر بالتعليق .

أي في الأولى ، وقوله  
والأصل أي في الثانية  
والتعليق لها ( قوله ولم  
يمض بينهما ما يمكن فيه  
الالتئام ) كان الظاهر أن  
يقول وقد مضى بينهما  
ما يمكن فيه الالتئام لأنه  
إدراك بعض ذلك فالشاهدة  
بالإفشاء كادمة ولأنه إد  
الصورة كما هو ظاهر من  
كلامه أنها الآن غير مفصاة  
تأمل ( قوله وإن بحث  
بعضهم ) هو الشهاب  
ابن حجر . واعلم أن الشهاب  
ابن قاسم نقل إفتاء والده  
الشارح هذا في حواشيه  
ثم قال عقبه قول ولا يخفى  
ما فيه ( قوله كأمرة ) أي فيما  
إذا لم يكن بينة ( قوله وفي  
السابق خلاف تبعه  
الشهادة ) قال في شرح  
الشبهة فإن بعضه عتق  
نصف سالم الذي لم يشفأ له  
بدلاً وكل غانم والمجموع  
قدر الثلث وإن لم نبعضها  
وهو نص الشافعي في هذه  
استدل عتق العبدان الأول  
بالأحميين والثاني بفرار  
الوارثين الذي نفسمته  
شهادتهما إن كانا حائرين  
وإلا عتق منه قدر حصته  
أه قال ابن قاسم وقوله  
وإن لم نبعضها الح هو  
المعتمد قال وأقول قوله  
والمجموع قدر الثلث لعدم  
فرض غانم قدر السدين فليتأمل اه .



شهادته الأحسين لأن الثالث يحتمله ولم يشك الرجوع فيه (و) يعنى (من عام) قدر ما يحتمله  
(ثالث) الباقي من (ماله بعد سالم) وهو ثلثاه بإقرارين الذين تضمنته شهادتهما له وكان سالم  
هناك أو عصب من البركة مؤاحدة للورثة بإقرارهم . أما عصب الخائرين فيعنى من عام قدر ثلث  
حصتهما .

### (فصل)

في القائف الملحق للنسب عند الاستفتاء بما خصه الله تعالى به

### [مسل]

في القائف

(قوله متبع الأثر  
والشبه) يقال قاف أثره  
من باب قاف إذا تبعه  
مثل قفى أثره ويجمع  
القائف على قافة (قوله  
قال أوداود وكان أسامة  
أسوداود) وعكسه الشيخ  
براهيم امرورودى وقال  
غيره كان يريد أحضر اللون  
وأسامة أسود اللون (قوله  
لخير «لاحكمم الإذو بحرية»  
الاستدلال قد يعبر  
قراءة محرم في المتن  
تكسر الراء فانظر هن هو  
كذلك (قوله عامان  
بعد الله الطائفة) أى الطائفة  
في كلام المصنف حيث لم  
يقيد بها بقيد والشىء إذا  
أطلق ينصرف للفسرد  
الكامل .

وهو لغة تشع الأثر والشبه . والأص فيه حجر الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة  
ذات يوم وهو مسرور فقال أم ترى أن محمرا المدخلى دخل على فرأى أسامة بن زيد وردها  
عبيها قطيفة قد غطيا رءوسهما وبدت أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض »  
قال أوداود كان أسامة أسود ويريد أبيض . قال الشافعى رضى الله عنه فلام يعتبر قوله لمعه من  
المحاربة لأنه صلى الله عليه وسلم لا يعرف على حديث ولا يسر إلا «لحق (شرط القائف) ما نصبه دونه  
(مسلم عدل) أى إسلام وعداله وعمره من شروط الشاهد السابقة ككونه باطفا نصر غير محجور  
عليه وغير عدو لمن يرضى عنه ولا يرضى من يلحق به لأنه شاهد أوصاكم ، والأوجه كونه التلقين  
عدم اعتبار سمعه خلافاً لما قاله في المطلب عن الأصحاب (محرم) لخير «لاحكمم الإذو بحرية» وكما  
شترط علم الاحتياط في العاصى وفسر المحرم المحربة أن يعرض عليه ولد في نسوة ليس بهن أمه  
ثلاث مرات ثم في نسوة هي بهن فاد أصابى كل فهو محرم انتهى وهو صريح في اشتراط الثلاث  
واعتمده في الروضة كأصحابها لكن قال الإمام العبرة بعمدة الظن وقد تحصل بدون ثلاث وكونه مع  
الأم ليس بشرط بل للأولوية فيبقى الأب مع رجال وكذا سائر العصاة ولا تقارب واستشكل البارى  
حلوا أحد أنويه من الثلاثة لأول أنه قد يعرف ذلك فلا نسي فيهن فأنه وقد يصب في الرابعة بهاء  
فالأولى أن يعرض مع كل صنف ولد لواحد منهم أقوى بعض الأوصاف ولا يخص به أربعة فاد أصاب  
في الكل سمعت تحرته حينئذ انتهى ويكون ذلك أولى صاهر فهو غير مناف لكلامهم (ولأصح  
اشتراط) وصفين آخرين عما من العدة انطقة وأما صرحهما بخلاف فيهما وهما الحرية  
والذكورة فلا يصح الإلحاق إلا من (حر ذكر) كالتفاضى والثانى لا كالتقى (لا عدد) فيبقى قول  
واحد والثانى لا بد من اثنين كالمركى (ولا كونه مدخلاً) أى من يمدخ لأن انصاف نوع عدم من عدمه

### (فصل)

في القائف

(قوله لمحقق) صفة كاذمة بحسب الاصطلاح (قوله إن محمرا) أى محرم وريين معجمين  
حجج (قوله فلام يعتبر قوله لمعه) أى وعلى هذا فيجب العمل بقوله ويثبت على ذلك وهن  
نحو له الأخره على ذلك أنه لا فيه حر والأقرب لأول (قوله ولد في نسوة) ويجوز له نظره  
للضرورة (قوله لكن قال الإمام الح) معتمد (قوله من الثلاثة الأول) أى الثلاث مرات  
الأول الح .



(قوله غير متعد) وإن لم يصر لأنه كاصح ويصح انفيه (قوله ذكره الماوردي) عدة الماوردي الفصل الرابع ثبوت الحكم بلحق السب قول (٣٥٢) الدالة وهو معبر بسلحق السب واستدلاله على صريحي أحدهما أن يكون

لاشترائهما في فراش فلا يصح إلحاقه بإقامة إلا محكم لحاكم لأن الفرائش قد أوجب لهما حقاً وأوجب عليهما حقاً في إلحاقه بأحدهما ونفيه عن الآخر وألحق عليهما للولد وبالعكس ولذلك وجب إلحاقه بأحدهما وإن لم يتزوجا ولم يجر لأحدهما أن يسميه للآخر فكان أعظم من البهتان الذي لا يصح إلا بحكم الحاكم وقال قبل ذلك ما نسبته الثالث أن ثبت فرائش كل منهما وثبوته معتبر بجهلها فإن كان أحدهما زوجاً والآخر ذا شبهة ثبت فرائش ذي الشبهة تصديق الزوج ولم يعتبر فيه تصديق الموطوءة إلا إن كانت خلية وإن لم يكن فيهما روح اعتبر تصديق الموطوءة لكل منهما إن كانت خلية وإلا فالزوج صار داخلاً معهما في الشارع اه المقصود منه يمكن سياق في الشارح أن فرائش الشبهة لا ثبت بقول الروحانيين بل لابد من نسبة به أو تصديق الولد المسكك (قوله فإن قامت به نسبة

عنه في يجوز كونه من سائر العرب بل والعجم . والثاني شبهة لرجوع الصحابة إلى مدخل دون غيره وقد يخص الله جماعة من الأعقاب والمصب كما خص قريشاً بالإمامة (قوله مدعى مجهولاً) فقط أو غيره (عرض عليه) أي على القنف مع تلك الاعيان كان صغيراً والكبير لانه من تعدد كافر في الإقرار (ثم أخذه به لحقه) كما مر في اللقيط والمجنون كالصغير وألحق به اللقيط بمعنى عليه وثابت وسكران غير معتد وما ذكره في الثم بعيد جداً (وكذا لو اشرك في ولاء) لأمره أو استدخلت ماها أي المحرم كما قاله الدقبى (فولدت بمكنا معها) وتزوجها (أن وثقت شبهة) كأن معها كل أمها روحه أو أمته ولا يحصر الشبهة في ذلك فقد ذكر بعض صورها عضاها للحامس على العلم فتل (أو) وثقت (مشاركة لهما) في شهر واحد ولا فهو يثنى كما يؤخذ من كلامه لآتي قسماً لعدم عوده إلى هذا لأن بينهما صوراً لا يتكفي عوده إليها (أو وطئ) روحه وصاحقاً فيها آخر شبهة أو سكاح فاسد) لأن سكاح في العدة جاهلاً بالحال (أو) وطئ (أمته) وطئ فوطئها المنسرى ولم ينسرى (واحد منهما) فيعرض عنه ولو كانا من أخوته معها لحقه فإن يكن قائماً وتجر اعتد ساب الولد بعد كماله قال الدقبى وكان الاعتماد لا يرك في الفرائش معتبر بإحدى النافذ لأن محكم حاكم ذكره الماوردي وحكا في السب من مذهب كلام الأصحاب (وكذا لو وطئ) شبهة (مسكوة) بعينه سكاحاً صحيحاً كما في المحرم واستدعى عنه بقوله الآتي في سكاح صحيح (في ذصح) ولا ينعين روح بل إلحاق لأنه موضع لاشبهة . والدق سجن الروح لقوة الفرائش ولا يكتفي اتفاق الروحانيين على الوطء بل لابد من نسبة به لأن الولد حذا في السب ونسبتهما ليس بحجة غايه فإن قامت به بينة عرض على القائف وهذا ماد كره السب في بروضة هنا وهو المعتمد وإن لم يذكره في الماهر وعتمد السقيني لا كنعاء ذلك إلا نافي . ثم نحن بالنسبة تصديق الولد المسكك . نقرر أن له حق (فالاداء) ليس سفة أشهر وأرجح بين من ونسبهما (وأن عباها) أولئك عباها (عرض عليه) أي القائف بإمكانه معها (فإن جعل بين ونسبهما حصصة) الولد (الثاني) وإن ادعاه لأول ظهوراً تطاع بعفته به (بل أن يكون ذؤن روحاً في سكاح صحيح) أي والثاني شبهة أو سكاح فاسد فلا يقطع بعلو الأول لأن إمكان الوطء مع الفرائش قائم مقام من الوطء والإمكان حاصل بعد الحصنة واختار بالصحيح عما ذكره الأول روحاً في سكاح فاسد فإنه يقتطع بعفته ويكون لثاني على الأظهر لأن المرة في السكاح الساسد لا يبرر فرت مالم يوجد حقيقة التوطء (وسواء فيهما) أي مسارعين (أما إسلاماً وحريه ثم لا) كما مر في اللقيط لأن السب لا يختلف مع صحة استباحة العبد هذا إن ألحق نفسه ولا كان تدعى أحقّه بمحول فيقدم الحر من أن شرط الملحق بعينه أن يكون وارثاً حراً وبحكم بحرته وإن ألحقه بالبعد لا يحتار أنه ولد من حرة ولو لحقه قائف شبهة ظاهر وقائف شبهة حتى قدم لأن معه ريبه عدم كنفه وصيرته وفيها ريباً

(قوله وما ذكره في الثام بعيد) أي بل وفي المعنى عليه والسكران حيث كان انقائهما قريباً (قوله مدعى عوده) أي انقيد الآتي في كلامه وهو قول مصنف فإن من بين الخ (قوله) إذا أن محكم حاكم أي إلحاق القائف (قوله وهو المعتمد) أي حيث لا بينة بحق الروح (قوله) إن ألحق نفسه) اسم الإشارة راجع إلى قوله وسواء فيهما الخ

عرض على القائف أي ليعتقه بروح ولا يكون سبي الروحانيين على وطء أي عبي وطء الشبهة أو صاحب الشبهة ثم محكم الحاكم بإلحاقه عن إلحقه به كما مر عن الدقبى



سماه مسلم وديني فسم ذو النعمه اسما ودينا دين لا يكن وألحقه التثنية بالدي سعه في سعه فقط ولا حسانه له .

### ( كتاب العتق )

أي الإعتاق المحض له وهو إزالة رقب عن الأذى لا إلى مال بل بقرأ إلى الله تعالى وهو من سلم قرنه بالإحراج . والأصل فيه قوله تعالى - فك رقه - وقوله - وإذ تقول للذي أتم الله عليه - أي بالإسلام - وأعتق عليه - أي بالعق وحرر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال «عما ربح أعتق امرأ مسلما استنقذ الله بكل عضو منه سوا منه من امر حتى الروح» ورجله وله ثلاثة أركان معتق وتبين وصحة وبتأنيذول أنه لأصل قول (عما يصح من) حر كله عتار (مضى التصرف) وله كذا حر ساكنا تصرف إلى ولا يصح من مكاتب ومعتق ومكره ومحور وو عس ، نعم ووصى به السفيه أو من من غيره بدينه ونفسه بشرى تسع قبل وقسه والإمام من مات المال على ما أتى والولى عن العبي في كفارة ذل أو رهن موصر لمعروف أو رهن موصر نقن التركة صح .

(قوله ولا حص له) أي فلا يكون له حق في رسته وحفنه ولا عتقكم بكمه سعه له وما العتقة ببداله بها عتق حتى يدعو له سعه

### ( كتاب العتق )

واس من حص نص هذه الأمة لورود آثر من سبي ذلك من جمع (قوله أي الاعتاق) أثر به إلى أن العتق عار من باب إطلاق السبب وإرادة السبب وهذا مبنى على أن العتق لازم معصوع لأعتق إذ يقال أعتقت العبد عتق وحرر عتقهم استعصاه منه بما يقال عتت العبد وعتقه وعليه للاسحاح إلى التجوز (قوله وهو) أي شرعا وقوله لا إلى مال حيث هو قيد ليس هو للاسحاح وقد يقال دفع به ثم أن يراد به إزالة ملكه عنه ولو إلى غيره فاعتق بسبع والمهنة وكوهي (قوله وهو من اسم مرنه) صهره وإن عتق عتق أو عتق من حر ومن حر ما أتى من أن يعاقبه إنما يكون من إرادته يعتق به حر أو مع الخ (قوله هو السج بالخرج) نص على ذلك لأن دسه أعتق وعتق (قوله ومعص) لا يسل له من من التصرف فيه ملكه سعه آخر في طرح قوله معنى التصرف لأن قول - بذلك هو الذي لا يمنع تصرفه محال واعتص يمتنع عليه التصرف في غير مو سعه من كان سبها بها ذوق كثير من الأمور عند عدم الإفادة على أنه طرح بقوله حر كنه (قوله ومكره) أي بحر حر ثم بد بشرى عبد شرع العتق وامتنع منه فأكره على ذلك فإنه يعتق لأنه إكراه بحق يراد شح الرأى إنما يتصور في الولي عن العبي في كفارة الذن (قوله هو لو وصى به السفيه) أي أو العتق من مملكه سعه حر أو رهن وعنى عتقه صفة موصوب لأنه موصوب رول عنه الرق فصار هذا تولاه (قوله والإمام لقن) اللام رائدة لوقوعها معوضة بين الفعل متعدى ومفعوله (قوله على ما أتى) وأعتق منه عدم الصحة

(قوله ودينا) ومعلوم أن محل إلحاقه حيثش بالدي في الدين إن لم تسكن أمه مسماة

### [ كتاب العتق ]

(قوله أي الإعتاق المحض له) بل مر عن تحرير المصنف أن العتق مصدر عتق عتق عتق (قوله لا إلى مال) للاسحاح له في هذا التعريف وإما يحتاج إليه من غير بارالة الملك بدل إزالة الرق يخرج بوقف لأن الملك فيه له تعالى (قوله على ما أتى) الذي يأتي له الحر من عدم الصحة لأعبر وقد سمع هنا ابن حجر وذاك ذكر كلاما هناك سؤعه له هذا التعبير .



و لا يتردد في شرط العتق ان لا يعلق به حق لزام غير عتق يمتنع بعبه كرهه والره  
معسر بخلاف كونه احرار وسيلاد ولولا باع فما فاسد وقد شاع به عتقه فاعتقه عتق عن البيع  
خلاف لما ورد في العتق لا يمتنع فيه الحمل والعبرة فيه وسائر العقود عا في نفس الامر لا عا في  
الكلف ومن ثم صرحوا انه لو قول عصب عبد لمالكه اعتق عتق هذا فعتقه جهلا على  
الثبات (ويصح نفيه) صحة حقيقة ومحملة عوض وغيره يكون السيد لما فيه من التوبة  
لتحصيل التوبة وهو غير قربة ان قصد به حث أو منع أو تحييل حرة والإقتناء ويكره في الله في  
هذه ممر في الظاهر من كونه احرار معناه مباح أولا ولا شرط لصحة التعلق بموافق التصرف  
بذلك صحته من حوزة من معسر وميسر ومريد ولا مرد على الله ان وقف المسجد بغير  
ولا يصح بيعه لأن حثه على اتيان تحريمه على أن يرجح فيه صحته مع التعلق كالمير وأهم  
صحته منه أنه لا يمتنع شرط هذه كشرط حذر أو وقف ويثبت نعم ان يقرب عما فيه عوض  
أنه وجمع فيه من ممر في الاستحباب ويمتنع رجوع عن التعاقب قول بن ببحر بيع  
ولا يعود عوده ولا يعلق به عتقه بعد ان يرد موقوف فليس للوارث تصرف فيه

[illegible]

(قوله علم أن شرط التعسّي)  
قال ابن قاسم وقد يقال  
هذا الصابط غير موجود  
في الرهن إذا كان رهنا  
موسرا (قوله بخلاف نحو  
إطاره) أي فانه وإن كان  
لازما إلا أنه لا يمنع البيع  
(قوله وسفلاذ) هو من  
لما تعلق به حق الرهن  
(قوله وشوشر فرقة) أي  
التعسّي (قوله وبذقبة)  
أي من اسم كدسر (قوله  
تفسد) أي تفسد الشرط  
المعص (قوله ويسمع  
الرجوع عن التعسّي  
يقول بل بنحو بيع)  
لا يخفى على هذه العبارة  
وعامة النجاة وليس  
لمعاقبه رجوع قول  
نحو بيع الخ (قوله  
ولا يطر من يمينه بمعة  
بعد الوت الخ) قال  
الشهاب ابن قاسم هذا  
مصور كما هو صريح الماد  
بما إذا كان المعلق عليه  
بعد لموب بخلاف ما لو  
أطلقه كان دخلت الدار  
فأنت حرّ فإن التعسّي  
يبطل بالموت .



بأن كان لعل عليه هذه واستع منه بعد حرقه عليه وو قال إن حاطت على لحد أو ثارت حرق فإلى  
 ألقى به بعضهم أنه يعتق إن حاطت عليها أي شخص وإن لم يصل عثره كما هو ظاهر ويقتضيه ذلك  
 سنة حكاسترة العنق (و) نصيح (إضافته إلى حرق) من أرقق معنى كدك أو شائع  
 كصمك (فيعتق كله) الذي له من مومر ومعر والأوجه صفة كمر في الصلح مريه  
 كما مر نظيره في الطلاق وقد لا يعتق كله بأن وكل وكلا في عتق غنله فاعتق عنه عن فقط  
 واستشكل الأسنوي له بأنه لو وكل شريكه في عتق نصيبه فأعتقه الشريك سري بصفته  
 قال فإذا حكم بأسرية إلى ملك أسره هو أي ملكه أو رذ الش الذي سري إليه العنق  
 هو ملك مباشر لا اعتاق فيكم في أدنى سب وأما ثم سري مري إليه عمر منك المباشر في فهو

( قوله والأوجه صطله )  
 أي لخره صكان وكل  
 وكلا في عتق صطله  
 نظر هل منه ما إذا وكله  
 في عتق البعض صطله قال  
 كان مثله لنا وجه  
 التحصيص في التصوير  
 وبم يكن مثله لنا وجه  
 الفرق مع أن المتبادر أنه  
 أولى بالحكم عماها (قوله  
 سريه) راجع لقول  
 سمعت فيعتق كله أي  
 لا يحرر بالخره عن الكل  
 وهو وجه ثان في المسألة  
 واختلاف عبارات في  
 المظولات ( قوله وثم  
 فإلى سري إليه) عبارة  
 التهمة فإلى سري إليه  
 لفعل المصارع وهي المناسبة  
 بحكم وهو عدم السرية

المر فأت حرق قال التعليق محض بالموت كما هو ظاهر وإن كان يتوهم خلافه من هذه العدة  
 ووجهه محض في الأول لأنه ما قيد لعن عليه أي هو ثوب صار وصية وهي لا تسلم الموت  
 سم على حج وسيأتي ما يشرح ذلك وهو أنه إذا علق بصفته وأدى اشتراط وجودها في حيزه السيد  
 وقول سم<sup>(١)</sup> وهي لا تسلم بالموت مانع وكذا في يعتق حرق منهم فاعتقه فهو سري أولا فيه نظر  
 والأقرب الأول لأنه من باب التعبد بخبره عن الكل صفة حرقه كلف عن الإلغاء (قوله لا  
 إن كان يعتق عليه بعد) أي العبد (قوله أي خمس) أي لا يحرر بها إلا بخره كسوة أو حن  
 والظاهر أن المراد منه لا يحرر معها شيء حتى يخرج حرقه عن نفسها لا غير فالتا العتقة ثم  
 رأيتها في حج (قوله وتبريك) أي قوله بصفته (قوله سريه) أي من أنه نصح العنق  
 أي حرق ليس وصية كاليد وجوها (قوله في عني بصفته) في سجة في عني بصفته فأعتق الخ  
 وهي الصحيحة سواء في شيء عن شرح مروض وحده أنه لو وكله في كل العبد أو بعضه  
 مخالف الموكل واعتق دون ذلك في بصفته وهو عتق العبد أو بعضه منه في سري (قوله فإلى  
 بصفته) أي نصف النصيب الموكل في بصفته فهو كان له نصف ووكله في بصفته فاعتق نصف النصيب  
 اعتق العتق فيه وهو الربع قال حج ولو وكله في اعتاق حصة فاعتق نصفه عن فقط وحج مانع  
 وكله في اعتاق بصفته مثل فاعتقه فهو مومر ونصح و سري إلى اتبع فصفه عتق وقد منهم من  
 قوله في عني بصفته إلى الذي حيث اقتصر في صور عدم السرية على أحد الشائع وهو الأول  
 صور عدالة المكاتب عن الإلغاء ما يمكن وقد قال بما يقتصر على الشائع لأن السرية فيه تامة  
 لخصوصها من عني بصفته وأما اليد فلا تصور إعانها وحده فصعب القول بأسرية منها وفيها  
 مالو وكله في اعتاق حرق منهم فاعتقه فهل يسري أولا فيه نظر والأقرب الأول لأنه من باب التعبد  
 بخبره عن الكل صفة بصفته المكاتب عن الإلغاء (قوله سري بصفته) أي نصف ووكل  
 بصفته (قوله فإذا حكم بأسرية إلى منك المر) أي وهو الموكل وقوله هو راجع لقوله  
 لو وكله

(١) قوله وقول من قام الخ هكذا السج التي أيديت وهو غير ظاهر مع أن قوله لو وكله الخ  
 سيأتي عليه في الصحيحة الآية شمل .



بصره بصعته على السراية إذ أصبح فيهم أن العنق يقع على ما اعتقه ثم على السراية وإن  
 رجع السراية مناديه ثم تنح على السراية واحدة ثم يد كان لمجرد فيسألني ولا بد في الصعته  
 من لعل شعرة أو إشارة أحسن أو كناية مع سعة (وصريجة) وهو مع هرل أو لعب (نحرر  
 وإعناق) أي ما اشتق منهما لورودهما في الكتاب والسنة مشكراً من أنهما فيهما كانت نحرر  
 وكناية كانت علاقاً ما اعتقك الله والله اعتقك فعرض فيهما كطفتك الله أو أراك الله ويهراق  
 نحو ما عت الله أو أعت الله حيث كانت كناية بمعنى ما عدم استقلالها بالقبول بخلاف ذلك ولو كان  
 معها قبل بدائها حرر عتقت تنويعها بحرارة ما لم يقصد بداءها بذلك لاسم بخلاف ما لو كان اسمها  
 به حال بدائها فإن قصد بداءها بذلك أو أصح لم يعتق وإلا عتقت ولو راحته أسمة فقل لها  
 أخرى يا حررة وهو جاهل بها لم نفس ولا شكل عنده ما مر في طرده من الطلاق بوجوه  
 المعترض القوي لها وهو عتة اسمعيل حررة في مثل ذلك المعنى للعصبة عن الرأى لا يرى  
 أنه و قيل له أمك رايه فقال بل حررة وأراد عتية قل من وإن أعني في بصره للقرينة القوية  
 هنا ولو قال لكأن خوفاً منه على فنه هذا حرر عتق ظاهراً لا باطناً و عتد الأسوى خلافه كما  
 قصاه كلاً منهم في ثبوت دعوى من عتق من وفاق تخلف وجود العترة الصارفة فيهما وصوب للمعنى  
 الأول وهو عتد فاعلى على ما وجد من له أصوب روي حيث قال حرر قاصداً الكذب وإن ردت فإن  
 الاسمهم محل فيه الخوف على السؤل كما صرحوا به في بصر فيه لقصد و عرض المساواة ليس  
 هنا قرينة على الصد بخلاف منسب وقوله لصارب فيه عتد عتق حرر مثلك لا عتق به كما لو قال  
 نسبه بخواصا ولو قال لعنه أنت هم أنه حرر كان إقراراً بغيره بخلاف أنت خلقاً فو في نفسه  
 اخرج من العمل قبل العتاء وثب حرر ومن أردب حرر من العمل دس أو ثب حرر من هذا  
 العتد عتق نسبه أو مثله هذا عتق الأول بالإثبات والثاني بالإقرار ومن ثم يوكذب ما يعتق باطناً  
 (وكذا في رتبة) أي ما شئ منه فانه صريح (في الأصح) لوروده في الكتاب وترجمة  
 الصريح صريحة وإشادة لأحسن كهي في الطلاق والثاني أنه كناية لاستعماله في العتق وغيره  
 (ولا يحتاج) الصريح (إلى نية) بل يعتق به وإن لم يقصد إيقاعه وهو معلوم من جوارحه و  
 ذكره توطئة لقوله (وتحتاج إليها كنيته) وإن انضم إليهما رتبة لاحتكامه عن العتق وسجده  
 أن يأتي بها في مقاربه السنة لها.

(قوله أما اعتقك) لا وجه  
 للتعبير بها (قوله  
 وعتد الأسوى خلافه)  
 أي فلا يقع عنده لا باطناً  
 ولا ظاهراً (قوله و عرض  
 المساواة) هذا من جملة  
 كلام الرأى وهو ابن حجر  
 أي و عرض ما واهما  
 لما لو قيل له عتقت روحك  
 الخ وإن أوم سياتي الشارح  
 خلاف ذلك ثم هو لم  
 يتعرض لرد هذا الرأى.

(قوله ثم يد كان لمجرد فيسألني) أي أما يد كان في بعد لغير أنوكل فيسألني في فونه ولو كان  
 عند لرجل بصعته ولا حررته ولا آخر سدسه (قوله كناية لصعته) أي الصيغة وقوله بعدم استقلالها  
 منه يعم أن ما يستقل به الفاعل مما لا يحتاج إلى قبول يد أسده له تعالى كان صريحاً وما لا يستقل  
 به كالبيع إذ أسده لله كان كسبه وكسب أيضاً حفظه الله فونه عام استقلالها أي فانه لا بد معها  
 من القبول (قوله فان قصد بذلك) أي أو أعناق بخلاف ما قبله (قوله واعتد الأسوى خلافه)  
 أي قتال لا يعنى ظاهراً ولا باطناً (قوله بخلاف منسب) حيث قصد بذلك أنه لا ينسب للعصبة  
 على عتد عمره كما أنه لا يسلط به على الحر وأصلق كهي هو صاهر (قوله ولو قال) أي السيد (قوله قبل  
 العتاء) ليس بقيد (قوله كان إقراراً بغيره) أي فان كان صادف عتق باطناً ولا عتق ظاهراً لا باطناً  
 (قوله وقال أردب حرر من العمل دس) أي فعنق ظاهراً لا باطناً (قوله كهي في الطلاق) أي فان  
 فيهما كل أحد فصر بحة أو الفص دون غيره فكسبه وإلا فلعو.



ما مرّ نظيره في الطلاق (وهي) في الكسبة كشره وصاحبها كل ما ثبت عن فرقة أو رواه مالك  
 شهد (لا يثبت) أو لا بد أو لا مرّ أو لا مرة أو لا حكم أو لا قدره (ب) عيبك (لا يثبت) ب) عيبك  
 (لا يثبت) ب) عيبك (لا يثبت) ب) عيبك (لا يثبت) ب) عيبك (لا يثبت) ب) عيبك (لا يثبت) ب) عيبك  
 وإن كان بصداق ما يطلب به إلا لا أثر للجن هنا (سائبة أنت مولاي) أنت سيدي أنت قد ذهبت  
 نكح بإزالة الملك مع احتفاظها بغيره ووجهه في مولاي أنه مشترك بين النفس والعين وكذا سيدي  
 كما رجع في الشرح الصغير وهو الأصح وإن رجع بركني مقابله وقوله أنت سيدي وأنتي وأنتي  
 أو أنتي بعناق إن أمكن من حيث السبب وإن عرفت كسبه وسبه من غيره أو يثبت كسبه (وكذا  
 كل) عطف (صرح أو كسبه للطريق) أو لا يثبت وهو كساية هنا كما مرّ مع ما استثنى منه كاعتد  
 واستثنى رخصك لا يثبت فيه وهو وإن نوى النفس لاستحقاقه ومن ثم لو قال لقته أعتق نفسك  
 فقال أعتقتك كان لمعنى أعتق خبره من الصلح وعمما تقرر أن الطهارة كساية هنا دون  
 ههنا (وقوله لعبدك حرّته وذمة أنت حرّ صريح) فلفظا بالإشارة (ولو قال) له (أعتقتك  
 إليك) وعرف في الخبر عنه حيث عتقتك إليك وكان له حصة عدم الاحتياج إليه (أو حررتك)  
 من التحرير وقول الحرّ في بعض نسخ حررتك غير صحيح لأنه صريح بغير كسبه (وأي  
 تعويض العتق إليه فأعتق نفسه في المجلس) أي مجلس التحاطب أي بأن لا يؤخر بقدر مائة قطع  
 به الإحتياج عن القول على ما قبل والأقرب صحة صريح في الخلع لأن ماها أقرب إليه من البيع  
 فهو كتمويه من ملاقاة لها وحيد فهو على قوله في روضة في الحال بدل المجلس (عتق) كما في  
 الطلاق فيني هنا ما مرّ في التمسك من ثم وجهت خبرك بذلك صريح في التمسك لا الاحتياج إلى  
 مائة وكذا عتقتك إليك وقوله وبوي قد في خبرك فقط ولو دلّ وجهت عتق وبوي العتق  
 عتق ولم يخرج لقول أو التمسك عتق ب) دلّ فور كفي في مسكتك مسكت ولو أوصى له رفته  
 اشترط القبول بعد الموت (أو قال أعتقتك على ألف أو أنت حرّ على ألف فقل) في الحال كفي  
 في روضة كأصلها (أو قال له لعبدك عتق على ألف فأجابته عتق في الحال ولزمه الألف) في  
 الصور الثلاث كالخلع بل أولى تنصّيف النكاح للعتق وهو من جانب مالك معاوضة فيجب

(قوله ما مرّ نظيره في الطلاق) ونعمد منه أنه كفي مغايرتها لجزء من الصيغة (قوله إعتاق)  
 الظاهر أن المراد الطريق لمؤجده هو على حجة أي فيعتق بغيره لا يملك ويدين أن يحلّه  
 حيث قصد به الشقة وحقه في عتق بغيره أو بغيره (قوله ب) أمكن) وإلا كان هو  
 (قوله صريح أو كسبه) وأما لو قال لعبدك حرّته وسبه من غيره أو يثبت كسبه (قوله عتق  
 كساية وقرئ بينهما أن الكساح وصاحبها وحيد بخلاف رفق فانه وصف له بكونه من غيره  
 وشرحها الكسب أقول ويدين أن يكون من كسبه غير كساية هو ما قصد به بربّه العتق  
 منه وبين رقيقه وهي عدم العتق ونحوها بحيث صار منه كالأحرى وإلا كان كساية (قوله وسبه من  
 رخصك) أي وكأنت عتق كسبه أي لعبدك فانه معناه لا يثبت في الذم كساية بل لا يثبت فانه يكون  
 كساية (قوله وعلم بما تقرر) أي هو في قوله أو لا يثبت هو كساية (قوله أن الصبر كساية هو)  
 أي في الأثر دون الذكر أحد من قوله قبل مع ما استثنى منه صريح (قوله في الخلع) أي  
 ويعتبر الكلام اليسير هنا كساية (قوله عتق ب) دلّ) وسعى أن مثله ما هو أصح ويرجع في  
 بنية ذلك إليه (قوله اشترط القبول) أي ولو على التراضي (قوله عتق في حال) أي فوراً حيث  
 لم يذكر البعد أحلا فأن ذكره ثبت في ذمه كذا في ويحب إبطاره في الحالة الأولى إلى اليسار  
 كالدينون اللازمة للعسر

(قوله وقوله أنت سيدي)  
 وأنتي أو أنتي أو أنتي  
 بعناق أي صريح (قوله  
 وعرف في الخبر عنه الخ)  
 عبارة النجفة بصحاح عبارة  
 أنه حيث الخ (قوله ل  
 أولى) هذا بالنسبة لأصل  
 العتق.



شوب يعيق ومن حاب السدني معوضة راحة إلى حصة كما عزم من باب الطلاق وإن في  
 العلق بالاعطاء ونحوهما مامر في خلع الأمة وقوله في الحال له فأنه طهره وهي دفع يوم  
 بوقت العلق على قصص ذلك سقط القول بأنه هو وذاك ذكره في اعتقته على كذا نقل  
 فانه يعنى هذا والعوض مؤجل فبعبه استقل نظره إلى هذه على أن يوجبه من كراهة عن  
 كون المبيع د كره عقب ذلك وحش قد عا بعد له خلع كأن قال أعتقته على حمر  
 أو على أن يخدمى أو راد أنه أو رادى محي مثلاً على وجبه قيمته أو تحدى عشر سنين على  
 ورمه ذلك فهو خدمة نصف السنة ثم ما فليده في تركه نصف قيمه ولا يشترط النص على  
 كون السنة من العلق خلاف ما ذكره لانصافه إلى ذلك ولا يفسل الخدمة عملاً بالعرف كما مر  
 عليه في الإحرة (وهو فان يملك نفسك تألف) في ذمتك حالاً أو مؤجلاً تؤدبه بعد العلق  
 (فإن اشترت فالدفع حصة البيع) كما أنه من أولى لأن هذا أكرم وأسرع وذكر برسع  
 فولا أنه لا يصح البيع لأن السيد لا يبيع عبده من الأختار من أخته وضعه ومهم من قطع  
 عدا كره النص من وهذا من عزم أربع (و يفتى في الحال وعليه ألف) عملاً بمقتضى  
 العقد ولا خير فيه لأنه عقد عبدة ذبيع وأخر بقوله تألف عتق بوقا له سيد فلا يصح لأنه  
 لا يملكه (والولاء لسيد) كما وكاسه وروايع وكل من ادل عبده من عبده لم يصح كما قاله  
 الأصمعي في شرح الخصوم عملاً بتوفيق لادى ما من مال كالأولى في مال القيمة والوى  
 يمنع عليه البيع كما نعم من تأتى في "كده" كما هذا أصبح ولو بأصناف قيمته لأن ما يكسه  
 قبل العلق ملك لم يملك من وبعد العلق يدري حله ولو قبل في ذمتك قن من هذا مال  
 فقال لهذا الملام وأشار له معنى وإعما كان قوله لغيره معنى هذا إقراراً له بالملك لأن إضافة  
 الملك من عرف ربه حوزة كنه خلاف البيع فانه لا يكون إلا من مالك حقيقة (ولو قال  
 لحمل) بموكلته هي وحدها (أعتقت) ورمى (أو أعتقت دون حملك عبداً) فله حوله في  
 معها في الأولى ولأنه كالخبر منها في الذمة فأنه مالو قال أعتقت إلا ذلك وخدمت مالو قال  
 (قوله بارعة) أى مائة (قوله ثم ما) أى العبد وقوله وسيد في تركه نصف قيمته أى لأنه من  
 باب العوض تنقل إلى سيد وهو التسمية للإحرة مدة سنة مدة (قوله ولا يشترط النص) أى  
 من على ما حذر أنه ثم من العقد قد العوض ووجبت القيمة كما عبده قوله بعد لانصافها  
 إلى ذلك (قوله عملاً بالعرف) أى وعليه وهو غير بعيد ما يوجب الاحتياج في خدمته إلى زيادة  
 عما كان عنه حال السيد وقت العقد قبل ملكها العبد أو بعد العوض فيما في وشك قسمه  
 من القيمة فيه غير والأقرب أنه يكف خدمة ما كان منهاها لعل حاة العقد (قوله وذكر أربع) أى  
 نى المرادى لأنه المراد عند إطلاق أربع كما ذكره الأسوى في الططبات (قوله وعليه ألف) أى  
 في ذمته (قوله لأنه لا يملكه) أى ومع ذلك يعنى وشك قيمته كما لو قال له أعتقتك على حمر (قوله  
 والولاء لسيد) أى ولو كان كافراً وإن لم يرثه أه حطبه وفنده أنه قد يسم السيد بغيره وعكسه  
 كعكسه (قوله عبده) أى عبد من المال (قوله لأن إضافة الملك لمن عرف ربه بخور) أى من  
 قد يكون حقيقة كأن ملكه سيده أو غيره وفنا بصلته على الصعيب (قوله أو أعتقتك دون  
 حمت عتق) طهره ولو كان لخل عنه أو مصعة أو مصعة أحده من قومه بعد ولأنه كاشره منها ومن  
 قوله ولو أعتقه عتق حيث سحت فيه الروح

(قوله عبدة عن كون  
 المصنف ذكره عقب ذلك)  
 أى ذكر قوله في الحال  
 في المسئلة الآتية عقب  
 هذه أى وذكره ذلك في  
 الحدين المتعاقبين بعد  
 كونه صادراً عن انتقال  
 نظر وبهذا يندفع قول  
 ابن قاسم كأنه في غير هذا  
 الكتاب ثم قوله ثم إن  
 كونه ذكره عقب ذلك  
 لا ينافى انتقال النظر لأن  
 الجمع بين المسئلتين لا ينافى  
 انتقال النظر من حكم  
 إحداهما إلى حكم الأخرى  
 كما هو في غاية الظهور  
 فدعوى العبدة ممنوعة ل  
 أهلها عبدة له ويحمل  
 أيضاً أن عبدة هذا  
 المعتبر من حيث كونه  
 حص لا اعتراض بأدنيه  
 المقدمة مع توجهه على  
 المسئلة التى ذكرها  
 المصنف عقبها والشهاب  
 ابن قاسم فهم أن الصبر  
 في ذكره راجع إلى مسألة  
 إلى شهر ونس كذلك كما  
 علمت (قوله بما يصد به  
 الخلع) أى عوضه .



بعث الحرية دون حملها فانه لا يصح البيع لأن العتق لا يطل بالاستثناء لقوله (ولو أعتقه  
عس) حيث نصحت فيه الروح وإلا لفا على الأصح (دونها) وهارق عكسه أنه لكونه فرعها  
يصور تبعه لها ولا عكس ولو قال مصعة هذه الآلة حرة كان إقرارا باعتد لولده حرافا  
راد عتقها متى في ملكي كان إقرارا للأمة بأمية ولد (ولو كانت لرحل والحل لآخر)  
سجو وصيه (لم يعتق أحدهم عتق لآخر) لأنه لا استتباع مع اختلاف المالكين (ويذا  
كان بينهما عتق) أو أمة (فاعتق أحدهم كبر أو صغره) كصبي ملك حر أو نعتك حر وهو  
ملك نصقه (عتق نصقه) موسرا كان أم معسرا وأما نصيب شريكه (من كان معسرا بقى)  
عتق لا عتاق (الناق لشريكه) ولا مراد به هو الحديث لآي (ويذا) من كان موسرا وهو  
من ملك فاصلا عن جميع ما يملك للناس في قيمته (مضى إليه) أي إلى نصيب شريكه ما  
ينسب له إلا لاد من أسودها ملكه معسرا لحر الصحيحين «من أعتق شركا له في عبد وكان له  
مال يباع من العبد قوم عليه العبد قيمة عدل وأعتق شركاءه حصصهم وعسى عليه العبد ولا  
قد عتق عليه ما عتق» وقس عليه غيره من روى رواية للدارقطني «وقت منه ما في» قال  
الحافظ ورواية السعادي مدرجة فيه وقرض ورودها تحت جملة من الأحداث على أنه يسمى  
سبيده الذي لم يعتق يعني بخدمته بقدر نصيبه لئلا ظن أنه يحرم عليه استخدامه ولو باع  
شخصا بشرط الخيار له ثم أعتق «فيه والخير باقي سري وإن أعسر خصه اشترى بكمه  
بسريرة يقع الفسخ حينئذ فلا شركة فلا رد (أو إلى ما أسره) من قيمته لقرب حاله من  
الحرية ووكان لثلاثة فاعتق اثنين منهما نصيبهما معا وأحدهما موسر فقط قوم جميع  
ماله يعتق عليه وحده (وعليه قيمة ذلك يوم الاعتاق) أي وقته لأنه وقت لا يلاف كندية على  
قن سرت خصه بغير قيمته وفيها لا وقت موته (وتقع السراية بنفس الاعتاق) لظاهر الخبر  
المذكور، نعم يستثنى المالك كاتب الشريك كان ثم أسبق أحدهما نصيبه فانه يحكم بالسراية بعد

(قوله حيث بعث فيه روح) الطاهر أن المراد بوجه أو أن يصح الروح يعني دل عليه كلام  
الشارح وهو مائة وعشرون يوما (قوله من راد عتقها متى في ملكي) أي فان لم يرد ذلك  
لا نصير مستولدة وظهوره عتق الاستعداد وإن أقر بوطئها وفي شرح لمصح مصنفه وقال النووي  
يسمى من لا نصير شيء مستولدة حتى يقر بوطئها لاحتمال أنه حر من وطئه أحسن شبهة له ولما راجع  
وقد يوجه كلامه من أن مجرد الإقرار بوطئها لا يستدعي كون لولده منه حوار كونه متاخرا عن  
الحل له من غيره أو متقدما عنه فمن لا يمكن كونه منه (قوله عتق الاعتاق) معلوم بغير  
ولو وصيه به وأخر قوله بقى كان أوضح (قوله من استولده ما سلكه) أي التيمم (قوله سلخ عن  
العبد) أي من ما يخص شريكه من العتق وإراد بالنسب هنا القيمة (قوله بشرط الخيار له)  
أي أو لهما (قوله ما لم يرض عليه وحده) أي دون المسعر (قوله أي وقته) وسبق  
أن يلاذ أحد الشريكين بعد مع الشار وعليه فوكان معسر وقت الاحتمال أو العتق ثم  
أسر بعد من يؤثر ذلك فيحكم بنفوذ الاعتاق والعلق من وقتها أولا ويعرق بين الاعتاق  
فيحكم بعدم نفوذه لأنه قول إذا رد لما وسعود الاستعداد لأنه من قبل الاتفاق فيه نظر وقضية  
قول الشارح في حرأهات الأولاد والعتق في أسار وعدمه بوقت الاحتمال الخ أن طرو البسر

(قوله وإنما نصيب شريكه)  
كان ينبغي أن يقول  
عتق هذا فعليه تفصيل  
نظير ما في التبعة (قوله  
عتق الاعتاق) صواب  
ذكر هذا قبل قوله بقى  
كفي التبعة (قوله ورواية  
السعادي) لفظ الرواية «فان  
لم يكن له مال قوم العبد  
قيمة عدل ثم استسقى  
لصاحبه في قيمته غير  
مستوفى عليه» (قوله يعني  
بخدمته الخ) لا يخفى علم  
دنى هذا الجواب مع قوله  
قوم عليه ومع قوله في  
قيمه (قسوله لكونه  
بالسراية يقع الفسخ الخ)  
قال ابن قاسم بن قتيبة قال  
لا شركة حقيقة حسين  
الاعتاق أيضا لأنه إذا  
كان الخيار له ثبت أسبق  
له فليأمل اهـ .



المعسر عن أداء نصيب الشريك فإن في التعيين صراحة بالسداد لعقوب الولاء وملكاته لا تقطع  
الكسب عنه (وفي قول) لا يقع لإعتاق إلا (أداء القيمة) أو لأعصاب عنها آخر « إن كان  
موسرا ويقوم عنه قيمة عدل » ونحوها بأنه إنما يدل على أن العتق بالتقويم لا بالسداد وحيد  
فبدل للأول لأنه إنما قومه لأنه صار متعاضداً وإتباعاً بالسراية (وفي قول) يوقف الأمر رعاية  
للحاسب فعليه (من دفعها) أي القيمة (بأن أنها) أي السراية حصلت (بالإعتاق) ولا بد أنه لم يقم  
(واستلزام أحد الشريكين الموسر يسرى) إلى حصة شريكه كالعقود من أوى لأنه من وهو أقوى  
ولهذا بعد من مرض من رأس المال بخلاف إعتاقه منه من الذئب أما من المعسر فلا يسرى  
كالعقود إلا من والده الشريك لأنه عند منه إيلاد كلها (وعليه) أي الموسر (قيمة) ما أسره من  
(نصيب شريكه) لأنه أنتمت له ملكته عنه (وحصته من مهر مثل) لاستمتاعه بذلك غيره حيث  
أجر الإزالة عن نصيب الحشفة كما هو ما عاب ولا بد منه حصة مهر لأن الواجب له نصيب الحشفة  
في ملك غيره وهو مستحق لها في السراية مع عتق العتق وعتق جميع وحقوق مضيقاً على  
مروج كغيره من العتق لأن في وقوع العتق في ملكه وبتكيد يدفع الفرق بين هذا وما مر  
في الأب بأنه إنما دفع الملك فيه لحرمته ونكح مع ذلك في نكح حصته من أرض السكرانة (وغيره  
لأقوال) المارة (في وقت حصول السراية) إن العتق هو كالعقود ثم (فعلى الأول) وهو حصول  
نفس العتق (والثاني) وهو السراية (لا تحب قيمة حصته من ولد) لا عقاده حراً على الأول لحصول  
العتق في ملكه ولتسريح استحقاق السراية من ماله حصول ملك على الثالث وعلى الثاني نكح  
(ولا يسرى تدير) لسبق القس من ملك كل أو حصص لأنه ليس يترافا لحوز بيع المذبح فعق  
عوب السيد مدبره فقط لإعترافه بملك حصته في أصل ليس سرية بل متعاضداً كعقودها (ولا يقع  
السراية دين) حال (محرقة) بدون حجر (في الأظهر) لأنه ما كان له يد بعد التصرف فيه ولذا  
بعد إعتاقه والذي يقع لأنه معسر على أنه أحد له كاهن القتيبي والحدود لم تترك في حرين الخلاف

لا أثر له وقدس ما في أرض من أنه وأحد بها وهو معسر فبعت في الدين ثم ملكها بعد الإيلاد أنه  
ها كذلك إذا ملكها (قوله عن أداء نصيب الشريك) أي لامن عتق أحدهما (قوله لا تقطع  
الكسب عنه) لأن المراد بانقطاع عتق حصول ما كسبه قبل العتق لأن لو لم يملكه بالسراية طالت  
الكتابة ومطلها يسرى أن ما كسبه بسيد (قوله إلى حصة شريكه) أي حيث كان موسراً  
بالكل وإلا ففي أسره فقط كمن يأنى (قوله فلا يسرى كالعقود) أي ويكون لولده حراً فيعمره  
لسريته قيمة نصفه عتاقه سم على مسيح وسيتقن في كاتم الشارح في مهات الأولاد حكايه  
خلاف فيه وطهره أن المعتمد منه أنه معص (قوله لإمن والده الشريك) كأن كانت بينه وبين  
ولده (قوله ولا بد يرميه) ولو تنازعوا فزعم الواطي تقدم الإزالة والشريك تأخره صدق الواطي  
في يظهر عملاً بالأصل من عدم وجوبه وإن كان الظاهر تأخر الإزالة ويحتمل نصيبين  
الشريك لأن الأصل فيمن يعتق على ملك غيره العتق حتى يوجد مسقط ولم يحفظه وهذا أقرب  
وكتبنا بطلان قوله ولا بد أي أن عدم الإزالة (قوله مصة) أي عدم الإزالة (قوله)  
ونكح مع ذلك في نكح حصته من أرض السكرانة) يعني أن هذا من شجر الإزالة عن أرضها  
ولا فلا يجب له أرض وماله منه حصة بعد العتق من الإزالة من أرض السكرانة.

(قوله قيمة عدل) تمامه  
« ولا وكس ولا شطط ثم  
يعتق » (قوله لإمن والده  
الشريك) صورة المسئلة  
أن أحد الشريكين الذي  
هو والده الشريك الآخر  
استولدها، وعارة كتب  
الأستاذ ويوكان الشريك  
استولده أصلاً بشرى  
سرى وإن كان معسراً  
كما لو استولده الحارية التي  
كلها له اه ابن قاسم  
(قوله قال البقبي ولا  
حاجة لمعرق في جريان  
الخلاف) قال في التحفة  
هو أوحيت السراية منه  
وهي عنده وعليه حمسون  
لم يسر على المصيف إلا في  
الحسين،



ولو كان بالاس اعدل رهن لارم انس له غيره ولا يتصل به شيء لم يقطعها ولو عرق وهو  
مستقل ثم وجدت النسيئة وهو محصور عليه لم يسر بناء على الأصح أن العدة في حدود العنق تحلة  
وحد النسيئة (ولو كان لشريكك مؤسرا عتقت نفسك فذلك قيمة نصبي فسكر) وذهب  
(صديق السكر عليه) إلى الأصل عدم العنق (ولا يعتق نفسه) إن حلف ولا حلف لا يعتق  
واستحق قيمة نصيبه ولا يعتق نصيب السكر لأن الدعوى إنما تمت عنه لأجل النسيئة فقط  
والإلهي لا يسمع على آخر أنك أعتقت حتى يخلص، نعم إن كان مع الشريك هذا آخر قتلا  
حسه أي إن كان من دونه العدة كما تخشيه إر كاني مومنه حيثما (واعتق نصف لثاني  
بقراره إن لم يسر بالإعتق) مؤخذه له بقراره بأنهم لم يعتقوا على القوانين لأحرر  
بأقراره وهو كذلك، نعم وكل مدعى عنه وحلف مدعى التين الردود على حرما سكن  
بأقراره مدعى عنه لأن التين الردود كإقرار (ولا يسرى إلى غيره فسكر) وإن أسرى  
المدعى لأنه لم يش عتقا فهو كما لو قال شريكك لآخر أنت ماني فعتقه فأسكر فمدعى  
نصيب المدعى ولا يسرى (ووقال شريكه) مؤسرا وأعتق (إن أعتقت نفسك فمدعى حر)  
فقط أوزاد (بعد نصيبك فأنت الشريك) يقول له نصيبه (وهو مؤسرا يسرى إلى نصيب  
الأول إن قننا السراية بالإعتق) وهو الأصح (وعنه قومه) أي قيمة نصيب المعلق ولا في  
بالعتق لأنه اجتمع على النصف فعتق وسراية والسراية أقوى لأنهم قد تهاهت على نصيبه  
لأمدفع لها والعتق قابل للدفع بالبيع ونحوه، فإن قلنا بأسين وحكم كذلك إذا أتت النسيئة  
حلالا ما يؤمنه كلامه وإن عدنا بالأداء فمعنى يعتق نصيب المعلق وجهان في الروضة رجع النسيئة  
السرية عنه الأداء ويعتق عن المنع لاعتق المصنف وقوله وهو مؤسرا عما لو كان  
معسرا فيعتق على كل واحد منهما نصيبه تاجر في الأول ومسعى العنق في الثاني (وهو من)  
لشريكه إن عتقت نفسك (فمدعى حر قتله) أومعه أو حال عتقه (فأعتق الشريك)  
المصنف نصيبه (فإن كان اعان معسرا عتق نصيب كل عده وبولاه لهما، وكذا إن كان

(قوله لم يسر قطع) أي لأنه معسر ولا يتكامل عده مما مر من أن ليس لا يسمع السراية لأن  
ذلك مفروض فيمن له مال يدفع منه حصة شريكه بخلاف هذا (قوله لم يسر به على لأصح الخ)  
يشتمل هذا على الأصح فيما يأتي آخر كتب التدبير في العدة بوقت الحاق حتى لو عرق مستند  
ووجدت العدة بعد الحجر على غيرها حدة العنق، وقد قيل له ماني على مثل الأظهر  
يأتي (قوله واستحق قيمة نصيبه) أي وعتق بذلك نصيب السكر لأن التين الردود كإقرار  
لكن سيأتي عن شرح المنهج ما يحالاه (قوله تهمته حيثما) أي أنه إن كان بعد دعواه القيمة  
فلا تهمته فهو تعلق المقدار (قوله وإن قلنا يسرى) معتمد (قوله على حرما) أي نصيبه لنقد  
على ما يقتضيه قوله السابق ولا يعتق نصيب السكر الخ لكن قوله هذا لأن بقراره مدعى عليه الخ  
قد يحالاه وهو المودق لقولهم تين الردود كإقرار إذ مقصده أن يعتق جميعه لكنه غير  
مراد كما بصريح قول المصنف ولا يسرى إلى نصيب السكر، وعنده شرح المنهج فإن سئل  
عن اليمين خلف المدعى اسحق القيمة وعق نصف سكر أيه لأن الدعوى إنما وجهت  
للقيمة لا لعنق اه (قوله تاجر في الأول) أي في العنق الأول وهو من سكر العنق

(قوله لم يسر قطع) أي  
ولاية له مؤسرا بالرهن  
(قوله به على الأصح أن  
العدة الخ) به الشيخ في  
أحشة على أن يشارح  
نص هذا آخر التدبير  
(قوله إن حلف الخ) فيه  
أن عدم العنق على إطلاقه  
وإن مقصدا بالحلف  
فكان لمصنف ثم إن  
حلف فلا يستحق عليه  
المدعى القيمة والإحاف  
المدعى واستحقها (قوله  
ولا يسمع على  
آخر أنك أعتقت حتى  
حلف) أي رد الدعوى  
بما ذكر غير مسموعة  
فلا يترتب عليها حلف أي  
فالتين في كلام المصنف إنما  
هو محل القيمة كما قرره  
(قوله عتق حرما) فيه  
نظر لأنه لو رخص أن  
المدعى عنه أقر بالعتق  
صريح لا يعتق نصيب  
المدعى حيث قسما إن  
السراية إنما يقع بالأداء  
أو أنها موقوفة كما هو  
مقرر من مر



موسرا وأضنا لبور) لمعنى الآتى بيانه لأن اعتبار لامية وحالية بمعناها وتقديرها لاسمحاح  
 لبور استلزامها سداد علق الشرىك فيدر التعلق معها كهو مع المعنة والحالية (أولا) أن  
 لم سطل الدور في صورة القضية (فلا يعنى شيء) على واحد منهما لأنه لو بعد إعتاق لمقول له في  
 عهده لعلق بسبب الدفن قبله ولو علق لسرى ولو مرى سطل عتقه فيبرم من بعده عدم وده  
 وقد يوجب الحجر على ١٠٠٠ من المصنف العتق في علق عهده ثم صفه الأصحاب ١٠٠٠  
 من الحجر على العرف في ملكه ، هذا كله إن لم ينجز العلق عتق نصيبه وإعتاق عليه قطعا وسرى  
 شرعه (وهو كان) أى واحد (عند من صفة وأخر ثلثه وأخر سدسه فأعتق الآخرين) بكسر  
 الكا شذبه يوافق من الحجر لا يفتقد إلا لو أعتق اثنين كانا فالحكم كذلك ،  
 قاله في الرخصة (أعدهم) بالثمة (مع) بأن لم يفرغ أحدهما منه قبل فراغ الآخر أو وكل وكيل  
 فاعتقه بعد واحد (فثمة) للتعلم الذى سرى إليه العتق (عليهما نصعان على المذهب) لأن  
 صحت مناصب سوى فيه العتق والكثير كما يؤيد من حر حاتم المصنف والتبرير الثانى حكاية  
 قولهم أحدهم هذا والثانى حب على قدر أسكن كطائفة من الشفعة وقرق الأول أن الأحدهم  
 بالشفعة من قول المالك ومرافقه كالخبرة وهذا سببه سبيل صحت لمصنف ومحل الخلاف ما إذا كان  
 موسرا ، فإن كان أحدهم موسرا فقط قوم عهده بثلث قطع (وشرط السرية) أمران  
 أحدهم الدور كما عهدهما مرة ثانية (باعتقه) أى عاكه بدليل التدقيق الآتى (باحتيرده)  
 ولو بفسده فيه كان اتهم بعض قومه أو قبل بوصية له به وخرج بذلك ما لو عتق عليه غير  
 احتيرده لا يعمل خرج به علق له كره لأن ذلك شرط لأتمسك العلق وماها شرط للسرية مع  
 وقوع العتق ثم عتقه عهده بغير خياره له صور كثيرة من الإبر (فلو ورت بعض ولده)  
 مثلا (م سر) ما علق منه إلى باقية لأنه لا يسيل إلى السرية من غير عوض له فيه من الاحكام  
 الشرىك ولا عوض لأن العرف من سداد سبيل عرامة عهده ولم يوجد منه صبح وقصد إنلاف ،  
 ومنها رد ما عيب ، ولو باع شفعما من عتق على ورثه كان باع بعض بن أخيه شوب ومات  
 وورثه أخوه ثم اطع مشرى الشقص على عهده فيه وردة فلا يسرى هكذا الإبر ، فإن وجد  
 الوارث بالثوب عبا ورد وسرد الشقص علق عليه وسرى عن الأصح لاحتيرده فيه ، وقد  
 تقع السرية من غير احتيرد كان وهب اتفق بعض قريب سيده فقتله فبعث وسرى على  
 ما يأتى وعلى سيده قيمة باقية ، وأحب عهده بأن فعل عهده كعده كما مر في الدعوى عليه

(قوله وأضنا لبور)  
 أى فى مسألة قبله (قوله  
 قوم عاينه) أى كم مرة  
 (قوله ولو نصيبه) كان  
 المذهب خلاف هذا  
 الصريح لأن هذا جواب  
 ثان عن عدم لزومة  
 الدور مع الآتى فى  
 أقوله إعتاقه والحوال  
 عنه من وجهين الأول  
 إعتاقه أى علق على حقيقته  
 وتقدير شيء يتبرل عليه  
 التفريع ويكون التفريع  
 دليل للتقدير وهذا هو  
 الذى أشار إليه بقوله  
 أو ملكه الخ ، والثانى  
 استعمال الاعتاق وهو  
 يشمل القسب فيه وهو  
 المنابر أى قوله ولو  
 سده فيه فتمن

(قوله أو وكل وكيل) الفرق بين هذه وبين ما تقدم من أنه لو وكل في إعتاق نصيبه من عند  
 فاعلى وكيل صبح الصبح حيث لا يسرى الإعتاق إلى باقية أنه ثم لما خالف الوكيل موكله فيما  
 شربه في عتاقه كان القيس لهذا إعتاقه سكر عداه فيما باشر إعتاقه لتشوق الشارع للعتق ولم  
 سرقه لصعب تصرفه لمخالفة موكله وهذا فى ما أمر به بل فعله مبالغة فعل موكله وهو  
 وشر إعتاق سده سرى إلى باقية فكذلك على ذلك فى شرح الروص (قوله خياره)  
 وليس من ذلك ما لو سددت ماء المختبر بعد جروحه وحمت منه فلا سريه (قوله ويسرى على  
 ما يأتى) أى على ما بأتى من الخلاف والعتمد منه عدم السرية .



(والله يص) مرض الموت في عتق السبع (معسر إذا في ثلث ماله) وهو أخص في مرض موته بصلته ولم يخرج من الثلث غيره فلا مزية وكذا إذا جرح نصيبه ونقص نصيب شريكه فلا سريان في باقي ماله مرفى بوصية سكر قال الركني التحقيق أنه كان صحيحاً من شيء سري وإن مات طرأ عليه الموت فإن جرح بدل السراية من الثلث بعد الإلزام رد المثل والبرق يمينه وإن نقص عتق حق العرماء أماعه النزع كما هو أخص بعض رفيقه من كسرة مرسدة بنيه مكسرة فسرى ولا يقصر على الثلث (ولست معسر) معصية ولا مراه عليه لانه لا تركة له رثته عتوه (وهو وصي بعض بصلته) بعد موته (لأسر) وإن جرح كبد من الثلث لا زال له كور ومن ثم وصي بعض بصلته لم يضر أحد من بنيه بعد وصي بالسكيب مرفى لأنه حينئذ استحق بصلته في حياته من الثلث وقد سري كما وكاد أماعه ثم ولدت من أحدهم وأحارب بعض من السكة به ثم مات وهي مكاسة فيعتق بعد الموت وسري ويحد الشرع من تركة الميت السعة ولو وصي بصرف ثلثه في العتق فاشترى بوصي منه شعة وبأنه سري سري ما بقي من الثلث لأن بوصية ساوت السراية

(فصل)

في العتق بالعضية

إذا (مات) ولو هو (أهل سبع أصبه) من النسب وإن كان له كور وإثبات (أوفرعه) وإن سفل كذلك (عتق) عليه بالإجماع إذا ولد له في حرة مبيع «لن نعزى ولا والده إلا أن يجدهم أو كما فيسريه فيه ته» لأن المبيع إجماعاً بشرائه لمفهوم من خبره (رواية فيعتق عليه وأولاد كآلو» نعم مع العتقية ومن ثم قل صلى الله عليه وسلم «فادعه بصفة من»

(قوله ولا سريه في باقي) معتمده (قوله لكن قل ركني التحقيق) هو عندنا من لا يخالف ما فيه في الحكم لما قرره فيه من أنه إذا جرح بعض حصص شريكه من الثلث مع حصصه عتق ما جرح وفي رأيد ومفهومه أنه إذا جرح كله من الثلث عتق جميعه (وهو من شوسري) أي إن كان موسراً (قوله عن كسرة مرسدة) بصلته عدم السراية في هذا وهو وجه أنه لما يحد بخصوص العتق بالبدن اشترت يحصل في كل من يخص كان أحداً له بخصوص العتق كالنزع وعليه يجب عليه حصصه غير العتق لأن بعض بركة لا يكون كغيره (والإجماع) (قوله ولا يقصر على الثلث) أي لأنها وحلت عليه كاملاً (قوله مطلقاً) أي خلف تركة أم لا (قوله الاتئفال المذكور) أي في قوله لا زال له كره (قوله وفي سري) أي على الميت (قوله ثم مات) أي من ولدت منه

(فصل)

في العتق بالعضية

(قوله والولد كالوالد بإجماع العضية)

فرع = ومالك روحته لحامس منه المظهر أن الحلق يعتق فهو صبي عبيد امتنع الرد فيما يظهر ووجب له الأرض (قوله بصفة) بفتح الباء .

(قوله سكر قال الركني الخ) هذا لا موقع له بعد بقصد وفيه مرض الموت فسكر بمعنى جرحه فيها من حق في يدين ركني (قوله هم لو أوصى الخ) هـ و ستر الله عن أمتي .

[ قد ن ]

في العتق بالعضية

(قوله بالإجماع إلا داود)

الطاهري) قد يقال إن

كان حازف داود إجماعاً

بعد اتفاق الإجماع فهو

حرف للإجماع فيكتفي في

دفعه بحرفه ولا يتأني

الاستدلال وإن كان خلافه

من إجماع الإجماع ولا يجمع

(قوله والولد كالولد الخ)

فيه أنه لم يقتضه دليلاً

مستقلاً في الولد حق

شخص غاية الولد وحسب

مستند إلى حده في مقام

رد على سكر داود به

لا بالاستدلال وهو إجماع

استدل بالإجماع لا غير

(قوله بصفة) هو بفتح

أوله .



أما نية الأقرب من يعتقون وحبر « من ملك ما ربح محرم فقد عتق عليه » صعيص وخرج  
 أهل تبرع ولما رده خريجه الكاسر وشيخه إذ لا عتق بينهما لاستعقابه الولاء وما غير أهل له  
 ولا يصح احتجازه بذلك عن الصبي والمخون لما شئى أهما يده ملكا عن عتقهما وكذا من عتبه من  
 مستعرق كما غير محرم وما يفتقر إلى دفع قول الشرح بقصد له مفهوم ولا ينافي ما ذكرناه في الاستدلال  
 ما يأتي من سود يبلده فما سلكه بعتبه الآخر لأنه حينئذ أهل للولاء لا لقطع الرق عنه وما يملك  
 من أخيه فبأن وعنه من مستعرق وورثه أخوه فبأن لا يصح أن ليس لأب مع الإثبات بعد  
 ملك له ولا يعتق عليه لأنه ليس أهلا للتبرع فيه لتعلق حق العتق به وقد يملكه أهل التبرع  
 ولا ينافي في صور ذكرها بعض الشراح ولا يخفى عن بشر (ولا) يصح أن (بشرى بولي لعله)  
 وعيون وعنه (فرسه) لدى يعتق عليه لأنه لا سلطة له فيه (ولو وهب) فرب له (أو أوصى به) (هـ)  
 (فان كان) الموهوب أو أوصى به (كاتب) نى له ككاتب يكتبه (ففى بولي قوله ويعتق)  
 على بولي عتبه لا بعد تصرره ولا يضر لاحتمال غيره فبأن مؤثته لأنه خلاف الأصل مع أن المستعنة  
 تحققة وانصره منه كوك فيه (ويستحق) عتبه (من كسبه) لاستعانة به عن القريب هذا إن  
 وهب له جميعه فلا وهب له بعضه والموهوب له مؤسر لم يحر بولي قنونه وإن كان كاسبا لأنه يوقف  
 لما كسبه وعنه عتبه وبشرى فبأن حصة الشرى في مال المصور عتبه ويهرق منه وبين  
 قنونه العتد بعض قريب سيده وإن سرى على ما نى فإن العتد لا يبرمه رعيه مصادقة سيده  
 من كل وجه فصح قوله إذا لم يلزم السيد المؤنن وإن سرى لشوق الشارع بالعتق وأبى يبرمه رعيه  
 مصادقة بولي عتبه من كل وجه ثم تحريم التسبب في سراه يبرمه فيهما (ولا) أن يملك كاسبا  
 (فان كان الصبي) وخواه (معسرا وح) على بولي (العتوب) لاستعانة وحوث الثقة على المولى  
 عتبه ولا يضر لاحتمال يساره لما مر (وبعقته في بيت المال) إن كان مسلما وأبى من يقوم بها  
 ما الذي يقتضى عتبه منه قرضا كقالة في موضع وذكرنا في آخره أنه يرجع (أو مؤسرا حرم) قبوله  
 ولم يصح تصرره عنه عليه. واعلم أن فرض المصنف الكلام في الكاسب مثال مع أنه لا ينافي إلا  
 في المخرج إذ لا يملك بريم بعنه وإن كان كسوبا ومردته متى لم يبرمه بولي عليه الثقة بإعسره  
 أو لكسب المخرج أو كسور الأصل له معن آخر لم يولى القول وإلا فلا (ولو ملك في مرض  
 موته فرب له) لدى عن عتبه (لا عوض) كإثبات (عتق) عتبه (من ثمة) بولم يكن به  
 (قوله لا يقطع الرق عنه) أى زوال آثاره بالموت وعلى هذا فلا تصور أن شخصا ومنه بعد  
 موته أو انفصل منه على وجه محترم فأدخله شخص فرج الميتة حملت منه وأنت بولك فهل هو  
 حر تبع لأمه لعلته المذكورة أم لا فيه عر والأقرب الأول (قوله بعد ملك أسه) أى ملك لأمه  
 ولم يلح (قوله في مال المصور عتبه) قد يشك إن اعتمد في مسألة العتد كما نأى عدم السرية  
 لكونه دخل في ملك السيد قهر وعنه ثم لما مع من أن مال يوجب القبول على الولي وعدم  
 السرية على الصبي لأنه لم يملك باختياره إلا أن يقال فعن بولي ما كان يظن يقرب البهية عن الصبي  
 لولائه عليه بل قوله مراره فعل الصبي فكانه ملك باختياره ولا كذلك العتد (قوله ما مر) أى  
 من العمل بالأصل وهو عدم اليسارها وعدم المعز ثم (قوله وبعقته في بيت المال) أى تبرع  
 (قوله كما قاله في موضع) معتمد .

(قوله والمراد به الحركة)

أى حيث لم يمتد من سريين  
 حق العتق بدين قوله الآتى  
 وما يملك من أخيه الخ  
 (قوله وما يملك من أخيه  
 الخ) معطوف على المكاتب  
 والبعض (قوله وورثه  
 أخوه فقط وقتنا بالأصح  
 إن الدين لا يمنع) يجب  
 انصر على هذا  
 لأن مسئلة إرث الأخ  
 المذكور شأنى قريبا  
 وأن فرعه لا يعتق عليه  
 وأيضا فالذى علم محرم  
 أن الدين لا يمنع العتق  
 فقط وهو ليس في الثقة  
 وإنما اقتصر فيها على قوله  
 وكذا من عتبه من  
 مستعرق كما علم مما مر  
 عتبه على قوله الصبي  
 والمخون ثم رأيت نسخة  
 من الشرح كالتحفة .



غيره لم يعنى سوى نفسه (وفيل) يعنى (من رأس المال) وهو لمعنى والأصح في روضة  
 كالشرحين وحري عليه التقيى وغيره فعنى جميعه ويرى حديث غيره لأنه لم يدل مالا وانك رل  
 بمرصاه (و) ملكه (عوض لا عناه) ش كان شمن منه (من شته) يعنى مولى به لأنه  
 قوت عنه على الورثة من غير مقابل (ولا يرث) ها إذ لو ورث لكان عتقه تبرعا على الوارث  
 فيعطى بعدد إحصاءه ووعدها على إرثه المتوقف على عتقه المتوقف عليها فيتوقف كل من إحصائه  
 وإرثه على الآخر فامتنع إرثه بخلاف من يعنى من رأس المال لعدم التوقف وما تقرر في العلبين  
 هو الصحيح لا مذهب الشارح من أن عنه من الثلث وصية ولا يجمع بينهما وبين الإرث (فان كان  
 عنه) أى المارص (دين) مستغرق به عند موته (فتبين لأصح الشراء) فلا ملكه من غير  
 عتق (ولأصح محقة) يدل أحسن فيه (ولا يعنى بل ساع للدين) إذ موجب الشراء الملك وليس لأصح  
 منه فم مع صحة الشراء وعتقه معتبر من الثلث وليس مع ماله كما يجمع الدين العتق بالإعاق  
 ويخالف شراء الكافر لأنه لأن الكافر يمنع الملك للمسلم اسم (أو) ملكه (عجابه) من بانه له كان  
 اشتره بمعين وهو يساوى مئة (فقلها) وهو خمسون في هذا المثال (كلمة) فيجب نصفه من رأس  
 المال على الأصح (والذي من الثلث ولو هو بعد) أى من سائر مكاسب ولا معض (بعض) أى  
 حره (قريب) أى أصل أو فرع (سيده قبل وقفا يستقر به) أى باقون ولا يحتاج إلى إذن  
 السيد وهو الأصح (عنى وسرى وعلى سيده قيمة بافية) لأن قوله حيث كقول سيده ثمره  
 وهذا محرم به الرافى ها سكن ثمت في روضة عدم السرقة لأنه دخل في ملكه فها كالإرث  
 وحري عنه في الكفاية وهو لمعتمد أما إذا كان السيد خيرا بمره عتق العتق فلا يصح قبول  
 العبد له حزما وأما السكائب فيقتل ولا يعتق على السيد لأن الملك له ، غير إن محرم على العتق  
 ولم ير لعدم اختيار السيد مع استقلال السكائب وإن كان هو المعزله لأنه ربما فسد التعجير  
 وبذلك حصل صفا وأما العتق فان كان ثم مائة أى بمره بمره لا عتق وفى بمره سيده كالقن وإن لم  
 سكن مائة بمره يعنى بمره قن وما يعنى سيده بمره بمره .

(قوله إذ موجب الشراء  
 انك إلى قوله الشراء)  
 عند صحة الشراء وما بعده  
 علة لعدم العتق مع أنه  
 قد تم تعليل الأول في قوله  
 يدل أحسن (قوله ولا يحتاج  
 إلى إذن السيد) أى إذا لم  
 يرمه بمره كما ذكره في  
 التهمة هنا ولعله ساقط  
 من نسخ الشارح من  
 الكتبة بدليل أحده  
 معناه الآتى .

(قوله رل بمرصاه) أى ويرى وحد ال ب اختياره كما يوجب مئة (قوله لا محدة)  
 فان في الأصح حقوق الرهن حصا ، كسر واند أعصيته الشيء من غير عوض ثم قن وحده  
 محده ساعه مأخوذ من حوته إذا أعصته ه (قوله بخلاف من يعنى من رأس المال) بمره  
 منه أن المربع على الوارث إنما يتوقف على ذخيرة حيث كان من الثلث (قوله أى فيسجبر  
 فيه<sup>(١)</sup> بعد وصية بالقن) سمعه فان القن هو الذي لم ينعى به سبب العتق (قوله أصل أو فرع  
 سيده) أى الذي يرمه بمره بمره أحد من قول الشارح أما إذا كان السيد الخ (قوله وسرى)  
 ضعيف .

(١) قول المحتجى (قوله أى فيسجبر فيه الخ) كذا بالأصل وليس في نسخ الشرح التى تدعى فيسجبر .



## ( فصل )

في الإعتاق في مرض الموت وبيان القرعة في العتق

إذا ( أعتق ) تبرعا ( في مرض موته عبدا لملك غيره ) عند موته ( عتق ثلثه ) ورق  
ثلاثة لأن المريض إنما ينفذ تبرعه من ثلثه ، غير أن ماله في حبه السيد ما يريد كره كقوله الفقيه لا ي  
وأجاب به الشيخ أبو زيد في محاسن المحدثين رحمه الله وهو أن ما يعتق سبي أن يحصل للورثة  
مثله ( فإن كان عليه دين مستغرق ) وعتقه تبرعا أيضا ( لم يعتق شيء منه ) مادام الدين باقيا  
لأن العتق حيث كان كإصية ولدين مستغرقا عنها ومن ثم لو أعتق العبد ماله أو تبرع به أحس عتق  
بأثره ، أما إذا كان ماله غير مستغرق عنه صحه وتبرعه في مرضه مذهب كل كراهة لو عتقه عن كبره مرة  
وخرج بالمسغرق غيره فالباقي بعده كأنه جميع المال فينفذ العتق في ثلثه ( ولو أعتق ) في مرض  
موته ( ثلثه ) مع كقوله ( لا يملك غيرهم قيمته سواه ) ولم تجز الورثة ( عتق أحدهم )  
يعني غير عتقه ( القرعة ) لأنها شريفة تقطع للمازعة فتعيب طريقا فلو اتفقوا على أنه إن طار  
عراق ففلا من حر ، أو من وضع صبي يده عليه حر ، حر ولأن رجلا من الأصهار أعتق ستة  
مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم صبي الله عليه وسلم فحرهم لثلاثة ثم فرغ منهم  
فأعتق اثنين وأرق أربعة « رواد مسير والمزار حرهم دعا به الفقيه لأن عند المحدث لا يباح  
قيمتهم علنا ويومئ بهم أحسن في القرعة من فرغ رقبته لآخرين وسبب موته حرا فينبغي كسبه  
ويبرئ ( وكذا لو فارق أعتقت ثلثكم أو ثلثكم حر ) فاعتقهم جميعا حر به في واحد ويبرئ لحر  
عن غيره ( ولو فارق أعتقت ثلث كل عبد ) مسككم ( فرع ) ما حر ( وقيل يعتق من كل ثلثه ) ولا  
إقراع بصره بغيره بغيره وهذا هو الأصل لا يشوب الشارح إلى تكثير العتق المتوقف على القرعة ،

## [ فصل ]

في الإعتاق في مرض  
الموت

( قوله لأن ما يعتق منه  
يخص للورثة من ماله )  
عبارة غيره لأن ما يعتق  
ينبغي أن يخص للورثة  
مثله أي ولم يحصل لهم  
هنا شيء لأن الإرث إنما  
يكون بعد الموت والاربع  
حيث لم يحصل شيئا

## ( فصل )

في الاعتاق في مرض الموت

( قوله وإن القرعة ) أي وما سيج ذلك كعدم رجوع الوارث بما أعتقه ( قوله وهو المعتد )  
وقال حج عتق كله حرا على الأصح ثم قال ومن فوائد موته حرا انحرار ولده من مولى  
أبيه يعتقه ( قوله أما إذا كان ماله غير مستغرق ) غير ماله تبرعا ( قوله ولم تجز الورثة ) أي من  
أعتق ثلث ( قوله عتق أحدهم ) وهل يجوز العتق هنا بين الوالدة وولدها إذا أخرجت القرعة  
أحدهم أم لا فيه سر والأقرب الأقول لأن التبرع بالبيع وما في معناه ( قوله لم تجز ) أي  
لأنه لم يشأ عن فعل احتسارى ( قوله فذهب بهم ) أي صهم ( قوله فإن فرغ ) أي خرجت له  
القرعة ( قوله ولا تشوب الشارح إلى تكثير العتق المتوقف على القرعة ) قصته أنه إذا قال  
أعتقتكم وأعتقت ثلثكم أو ثلثكم حر بعد موتى عتق واحد لا يعبه والقرعة كما سبق ويرد  
عليه أنه إذا قال أعتقت ثلثكم أو ثلثكم حر كان غيره ماله قال أعتقت ثلث كل واحد لأن الإصافة  
للعموم ودلالة العمومية محكوم فيها على كل فرد فرد فكان كما لو قال أعتقت ثلث فلان وثلث فلان  
والعلم لم يضر وإي ذلك ساء على أن ثلثكم مضاف إلى المجموع وأن دلالة من باب الكل لا الكيفية  
وثلث المجموع من حيث هو مجموع واحد فليأمل



ولو قال ثلث كل حر بعد موقى عنق نشه ولا إقرار إذ لا سريّة في العتق بعد الموت (والقرعة)  
 علمت من مرة في القسمة وتخص في هذا المثل بأحد أمرين : أولهما ( أن يؤخذ ثلاث رقائق  
 متساوية ) ثم ( يكتب في اثنين ) منها ( رقة وفي واحدة عنق ) إذ رقة صعب الحربة ( وتخرج  
 في صدق كما سبق ) ثم ( وتخرج واحدة باسم أحدهم ) فإن خرج العتق عنق ورق الآخر (  
 فتح الحاء ) ( أو الرقة رقة وأخرجت أخرى باسم آخر ) فإن خرج العتق عنق ورق الثالث  
 وبلا فاعكس ، ولو اقتصر على رقتين جاز أن يكتب في واحدة رقة وفي أخرى عنق كما  
 رجحه الفقهاء كالإمام وهو أوجه ، ذهب إليه ابن التقي من وجوب الثلاث ، وزعم أن كلامهم  
 يدل عليه ( و ) تأييده أنه ( يجوز أن يكتب في رقة ) ( ثم يخرج رقة ) وأدوى إخراجها  
 ( على الحربة ) لا رقة لأنه أقرب إلى فصل الأمر ( فمن خرج عنه عنق ورق ) أي الذي لا يصدر  
 الأمر بهذا أيضا ، وقصة عديته أبو به لاؤل ، لكن صوب جمع من مقدمين أبو به الذي لأن  
 الإخراج فيه مرة واحدة بخلافه في لاؤل فإنه قد سكر ( وإن ) سكر فمهم سو كان ( كما  
 نالته قيمة واحدة مائة وآخر مائة وآخر مائة مائة ) ( ثم ) ( يسهم رقة وسهم عنق ) أن يكتب  
 في رقتين رقة وفي واحدة عنق ويعمل مائة ( فإن خرج العتق لدى المال بين عنق ورق ) أي  
 الباقيان لأن به يتم الثالث ( أولئك الثلاثة عنق مائة ) لأنهما الثلث ورق مائة والآخر ( أو )  
 خرجت ( لاؤل عنق ثم مائة بين الآخر بين سهم ورق وسهم عنق ) في رقتين ( فمن خرج )  
 العتق على اسمه ( ثم منه الثلث ) وإن خرج للثاني عدي مائة أو مائة مائة والآخر ( أي  
 حائره ) فما كان خرج سهم الأول عنق ثم خرج أخرى فإن خرج سهم الثاني عنق مائة أو الثلث  
 عتق مائة ( وإن كانوا ) أي اعمقوا معا ( فوق ثلاثة ) مائة عديهم ( وأمكن توزيعهم بالعدد  
 والقيمة ) في جميع الأجزاء ( كسنة قيمتهم سواء ) ومثلهم ستة قيمة مائة مائة مائة وثلاثة مائة  
 مائة ( كما هو انبئ انبئ ) فيضم كل خمس لخمس ( أو ) أمكن توزيعهم ( بالقيمة دون  
 العدد ) في كل الأجزاء ، كسنة قيمة أحدهم مائة وأربع مائة وسبع مائة جعل واحد حره والآخر  
 حره ثانيا والآخر حره ثالثا وفي بعضها ( كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة ) قيمة  
 ( ثلاثة مائة جعل الأول حره والآخر حره والثلاثة حره ) وأفرع كما سبق في عنق الأنس إن  
 خرج وافق ثلث العدد ثلث القيمة ، فقولاه دون العدد صادق بعض الأجزاء في مقابلته لثلث قوله  
 في جميع الأجزاء فلا عراض على كلامه ولا يحتاجه ما في الروضة كصاحب من جعل السنة المذكورة  
 مثلا للاستواء في العدد دون القيمة ، بل إن السنة محاسبة ولا يمكن التوزيع بها في الشكل .

( قوله حر كل حر كما رجحه  
 البلقيني الخ ) قال الشيخ  
 ثم إن خرج العتق الواحد  
 عنق ورق الآخر وإن  
 خرج الرقة لواحد احتج  
 بإعادتها بين الآخرين  
 واحدة رقة وأخرى  
 عنق ( قوله لأن الإخراج  
 منه مرة واحدة ) أي  
 لا يلزم للأولى لدى قدمه  
 من الإخراج على الحرية  
 ( قوله ليضم كل خمس الخ )  
 أي في المال الذي زاده  
 ( قوله في كل الأجزاء ) أي  
 إذا لم يمكن التوزيع  
 بالعدد مع القيمة في شيء  
 من الأجزاء يعني أنه لم  
 توافق ثلث العدد وثلث  
 القيمة كما قاله ابن قاسم  
 أي بخلاف مثال الصنف  
 فإنه توافق فيه ثلث العدد  
 وهو الاثنان مع ثلث  
 القيمة ( قوله إن خرج )  
 أي العتق لهما .

( قوله عتق ثلثه ) أي ثلث كل حر ( قوله حر إن يكون في واحدة ) أي أن يكون ثم إن خرج  
 العتق منه لواحد عنق ورق الآخر ، وإن خرج الرقة لواحد احتج بإعادتها بين الآخرين  
 واحدة رقة وأخرى عنق ( قوله أولوثة الثاني ) أي لأمر الثاني وكان الأولى العتق فيها قبله بالأول  
 ليصاحب قوله أولا أمر من الخ ( قوله والصرف في الأخرى ) أي كما به الأستاء ( قوله في كل الأجزاء )  
 ما رد أنه لا يمكن جعل خمسة أجزاء مساوية في العدد أصلا بخلاف السنة فإنه يمكن جعلها مساوية  
 في العدد دون القيمة فهي عكس مثال خمسة حيث يمكن تجزئته خمسة بقيمة دون العدد ( قوله إن  
 خرج ) أي العتق لهما .



مخلاف العدد فإنه يمكن الاستواء فيه وإن كان للمعنى إلى القيمة في ذلك دحل ، ولهذا قال الشارح لا يتأتى التوزيع بالعدد دون استعانة أى مع قطع النظر عنها أصلاً . وأجاب الشيخ عن هذا التناقض بين ما في الكتاب والروضة بأن إمكان نسبة المذكور صالح لإمكان انشوريع بالقيمة دون العدد نظراً إلى عدم تأتى توزيعها بالعدد مع القيمة وانعكسه نظراً إلى عدم تأتى توزيعها بالقيمة مع العدد وهو راجع إلى تقرر أولاً إذ عدد التأتى من كل من الأمرين إنما هو بالعدد لا مراً ، وقد يقال لا مضافة أصلاً بينهما من وجه آخر وهو أن عبارة الكتاب كأصله مصرحة بالتوزيع وإنما لروضة وأصلها تعبراً بالقسوية وبين التوزيع والقسوية فرق ظاهر لصحتها في الستة المذكورة وبومع قطع النظر عن القيمة علاقته فصيح جعل الروضة كأصلها لها مثالا لما ذكره ، وبه يتضح أن قول الشارح لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة لا بد في قول الروضة كأصلها وإن أمكن القسوية بالعدد دون القيمة كمنتهى إلى آخره (وإن تعذر) توزيعهم (بالقيمة) وبالعدد ثم لم يكن لهم ولا قيمتهم ثبت صحيح (كأربعة فيهم سواء في قول يخبرون ثلاثة أحراراً واحد) حره (وواحد) حره (وانسان) حره لأنه أقرب إلى قوله صلى الله عليه وسلم (فإن خرج يعقوب بن حذاف عنك) كذا سواء أكتب الرق واعتق أم لا يعتد (ثم أفرغ) بين الثلاثة ثمانية بعد تحريرهم أثنان (نتميم الثالث) فمن خرج له سهم الحر به عن ستة هذا ما دون عيه كلاًهما وهو يرد ما فهمه جمع من الشراح من ثمة الاثنين على أحدهما ، ثم ترددوا فيما إذا خرجت الاثنين هل يعنى من كل سدسه أم يفرع منهما ثمة ، فمن فرغ عتق ثلثه راد الزكوى أن الأول مقتضى كلامهم لأهم جعل الاثنين ثمة الواحد (أو) خرج العن (لثلاثين) المعوليين حرراً (رقى الآخرون ثم أفرغ بينهما) أى الاثنين (بعض من خرج له العن واث الآخر) لأن ذلك يتم الثالث (وفي قول يكتب اسم كل عبد في رقعة) فالرقعة أربع ثم يخرج على العن واحدة بعد أخرى إلى أن يتم الثالث (بعض من خرج) أولاً (و) تعد القرعة بين السابقين ، فمن خرجت له ثمة بان أن ثلثه هو السابق من الثالث فيعتق (ثمة السابق) وهو الفرع ثمة لأن هذا أقرب إلى فصل الأمر ، وفي بعض النسخ الثاني بالثمة واليون وصوت (فوت : أصهرهم لأول ، والله أعلم) لا مراً أن تحريرهم ثلاثة أحراراً أقرب لما مر في الخبر (والقولان في استحباب) لأن المقصود يخص كل (وقيل) في (استحباب) والحمد لأول وإن أصغر لثمة جميع والأصح أنه يصح الأم ومقتضى كلام لا أكثرين ، أما إذا اعتق عبداً حرراً ولا قرعة بل يعنى لأول فالاول إلى عدم الثالث (وإذا اعتقد بعضهم) أى الأرقاء (بقرعة) فظهر مال لايت م يعرفه حل القرعة (وخرج كلهم من الثالث عتقوا) أى من عتقهم وأهم أحرار يخرى عليهم أحكام الأحرار من حين إعاقته (و) يكون (لهم كسهم) ويخود كرش حدية ومهرامة ونعية ولها لها (من يوم) أى وموت (لإعتق) ويصير كساح أمة روحها الوارث بالملك ،

(قوله مثلاً ذكره) أى في قوله للاستواء في العدد دون القيمة (قوله وبه يصح) أى قوله وأجاب الشيخ مع (قوله أن لأول) هو قوله هل يعنى من كل سدسه (قوله والحمد لأول) أى لأنه أقرب إلى فصل الأمر لأنه لم يخرج مع بعد خروج القرعة الثانية إلى أخرى ، بخلاف لأول .

(قوله وأجاب الشيخ عن هذا التناقض) أى بحسب الظاهر .







عنى من العدد الذى شئ وسعه من كسبه شئ لورثة ثمانية إلا شئين تعدل شئى ماء ق وهو مائة وشئى فثلاثة مائة وشئين وذلك يعدل ثمانية إلا شئين فثلاثة مائة وشئان وثلاثة أشياء تعدل ثمانية - فثلاثة مائة شئى مائة تعدل أربعة أشياء فاشئى خمسة وعشرون فغير أن لذى عنى من العدد أربعة وسعه أربع كسبه .

### ( فصول )

#### فى الولاء

صحيح وولته من مولاة أى أهولة وإسارته ، وهو شرعا عبودية ناشئة عن حرية حدثت «ر» رول ملك مترحية عن عبودية النسب فتعصى له معنى وعيسته إرث وولاية الكساح والصلابة عليه والعص عنه . ولأص منه قبل الإجماع أحذر كثر «إلى الولاء لمن عنى» وحذر «الولاء حجة كاحمة النسب» نعم الله وفخها (من عنى عليه رقيق باعتاق) صحيح أو معلق ، ومنه يمنع الفتن من عسبه لمرته أنه ينفذ عتاقه (أو كتمان وتدير) والعنى فى هذه الأحوال اختيارى ومعنى عسبه قهرى وبداية العسب . فقال (و متيلاد وقراية وسراية فولأؤه له) للخبرين المارين (ثم اعصه) ١٠ عصبين أنفسهم هذه الأقرب فالأقرب كما مر فى الفرائض والترتيب إنما هو بالنسبة لولد الولاء أنه تبة عساه من إرث وولاه رولته وعسبه لا ينسب شؤونه فانه ينسب لعصته معه فى حياته ، ومن ثم لو تعبد رولته به دومهم وزولته كما هو عنى مسلم كافرا ومات فى حياته وله سون من دوى عصبى فاسمه يرثونه ثم للثقل إليهم الإرث به لا إرثه فان الولاء لا يثقل كما أن النسب لا يلبس لا يمتثل بموته . وسببه أن نعمة الولاء لا تختص به ولما قالوا إن الولاء لا يورث ولما يورث به ، ثم العصبه بعد كسبه مع اس أو مع غيره كالأخت معها فلا يرث به ، وخرج عوى العصب من عنى عساه إلى آخره من أوفى بحرية من ثم اشتراه فانه يحكم عليه بعتقه ويوفى ولاؤه ، ومن عنى عن كسبه عسبه يعوص أو غيره وقد فسر إسقاط ملكه للعير قس عتقه ولاؤه لذلك العير ، ووقع فى شرح فصول من المصنف للماردينى أنه إذا أعنى عن العير عسبه يديه

### [ فصول ]

#### فى الولاء

(قوله حدثت عسبه رول ملك) مصر ما الحاجة إلى هذه بعد قوله ناشئة عن حرية مترحية عن عبودية النسب بين بهذا والذي بعده خاصة الولاء وقرانه وإلاهما غير محتاج إليهما فى التعريف (قوله وقد قدر انتقال ماله للعير) أى بأن كان العنى بإذنه شرعه .

(قوله عنى من العسبه الذى شئ) أى مهم (قوله فحذر ونقل) أى يحذر الكسر فتتعمد الثمانية ويريد مثل ما عسبه به عنى الكسر فى الصرف الآخر فمصر أحد الصرفين ثمانية ولا آخر ما بين وثلاثة أشياء فمستطع معلوم من الطرفين وهو ما بين من كل مهمه فإلى ما من الثمانية تقابل بينها وبين الأربعة أشياء الناقية بعد إسقاط المائتين من الطرف الآخر وتقسيم أدته عسبه يعص كل شئ خمسة وعشرون

### ( فصول )

#### فى الولاء

(قوله صم اللام) فحصر عليه فى عسبه وقوه الإرث عنى الولاء (قوله كما أن النسب بلاسان) أى وذلك أن النسب محمود القرانه لذى يجمع معرفتها ولا يتصور فيه سفال (قوله ويوقف ولاؤه) أى إلى الصبح أو بين الحال (قوله وليد ادر) أى انعوص أن أدله العير وهو المكفر عسبه



يكون الولد بمالك ، بخلاف ما إذا كان مائة أو مائة . كونه في معرض الكفر فإنه يعنى  
 عن اعتق عنه والمعتق بأن عنه في الاعتق . وهو غير صحيح لتوقف الكفر على البينة  
 المتوقعة على الإدراك ( و ) عم بما غتر أنه ( لا يرت مراد بولد ) يثبت له مهره ، وهذا كل  
 للمعتق أن مات أو تم وأن أو نج وأخت ورث الذكور دون ذنى لأن بولد أصعب من  
 النسب المباح ، وإذا تراجى النسب ورث الذكور دون الإناث . لا يرى أن من الأخ والعمة  
 وبنوه يرثون دون أحوالهم ، فإذا لم ترث من الأخ والنسب العمة فثبت للمعتق أولى أن  
 لا ترث لأهلها . أعني مهيق ( إلا من عمتها و ) كل من ماله من . أو ولد نحو ( وولده ) وإن  
 سموا ( وعقابه ) وعقبة . عتبه . وهكذا . غير ( ولد من أمي ) . جعل الولد على يده  
 لعائشة رضي الله عنها ولأن نعمة إياها في شتمها كانت من معنى مستعمود في الولد . وهذه أسقط  
 عما في الفرائض فلا تكرار ، وخرج عنهم من عمت به عمة بعد العتق من حر أصبى فإنه  
 لا ولد عليه لأحد ( فإن بقي عليها أبوه ثم أعق في عهد ثمة بعد موت الأب بلا ورث ) له  
 ولا الأب بأن مات عنها وحده ( فإنه يثبت ) لا يكوها . مات موصيه . لأنها معتقة معتقة .  
 هذا إن لم يكن للأب عمة . فإن كان كأم أو أب أو بعد فترات العتق له ولأبنته  
 لها لأن معنى يعتق يتأخر عن عتبه . وقد عتق في هذه المسألة . رجمانه خاص .  
 المتوقعة فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب .  
 عن أن يثبت في الولد المعتق عمة له . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب .  
 فيما إذا شتر من أخ وأخت . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب .  
 لأشهر الكفر في بولد . وهو من ولد . ( وولد من ولد ) كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب .  
 وعنه الولد للكفر . وهو من ولد الكافر . ( وولد من ولد ) كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب .  
 بين الصبر والكفر . ومن هو . لا يكون . ( ومن هو ) كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب .  
 ولأن المعنى قد أحسن على أن بولد المعنى لأب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب .  
 الأس . وبولده المعنى عن شتر . بين ثم يجرها من من وجرها من أمة وآخر من حصة بولد .  
 بين العشرة بالسوية ويرثون العتق . ( ومن هو ) كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب .  
 عليه ( إلا بعتقه وعصمه ) . ومن هو . لا يكون . ( ومن هو ) كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب .  
 أمة من أمه أعظم من نعمة من أمه في بعض أصوه . ( ومن هو ) كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب .  
 عند معتقة . ( ومن هو ) كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب .  
 انحر ( من مولاه ) لأن الولد فرع النسب وهو لا ياب دون الإناث . ( ومن هو ) كأم أو أب .  
 الأم لعدمه من جهة الأب فإذا أمكن عاد إلى موضعه . ومعنى الانحرار أن يسقط من وقت عتق  
 الأب عن مولاه . ( ومن هو ) كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب .  
 لما في الاعتق أو كان . ( ومن هو ) كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب .  
 أو مولاه عليه قدر دخوله في ملكها قبل العتق ( قوله يكون الولد بمالك ) معتمد ( قوله وهو  
 غير صحيح ) أى قوله في معرض التكبير . ( ومن هو ) كأم أو أب . فلو لم يجرها لكانت كأم أو أب .  
 كان بولد للمعتق ( قوله وعم بما شتر ) أى من قوله المتعصين . ( قوله وقد عتق  
 في هذه ) هى قوله فإن كان كأم أو أب ( قوله ثم أعق ) أى الأب ( قوله بولد العتق للأس )  
 أى دون أن لا .

( قوله لتوقف الكفارة  
 على البينة الخ ) هذا التعليل  
 يوم وقوع العتق عنه  
 لكن لا عن الكفارة ،  
 وظاهر أنه ليس كذلك  
 ( قوله يثبت لغيرها ) يترجم  
 عليه صيرورة الاستثناء  
 في المصنف بعد أن كان  
 متصلا ويترجم مهرها يعنى  
 وعنى ( قوله وكل من  
 إليه بنسب ) أى إن لم يجر  
 رقى كاستحقاق ( قوله جعل  
 الولد على يدي يجر الخ ) أى  
 أن هذا الخبر وارد فيها  
 ( قوله ولأن نعمة إياها  
 شتمهم ) أى أولادهم وعقدهم  
 وقوله كانت العتق هو  
 منح له . وقوله  
 مستعمود صوابه فستعوه  
 كاهوك . ( قوله في سعة ) قوله  
 هذا إن لم يكن للأب  
 عمة ( عبارة التحفة أما  
 إذا مات عنها وعن أخي  
 أيها الخ ) جعل هذا مفهوم  
 قوله فيها من أول للأب ،  
 وهذا هو الأصوب







فأنت حر أو نحوه ولأنهم قد سئلوا في آخر حجة ، وقد فهموا قولان فلا يخرج أحدهما منهم  
 صريحاً ، والثاني كما يبين لحيثهم عن سداد الحجة والعق ، وتصح بغير نحو نصفة وإذاعات  
 السيد عني ذلك الحجة ولا سيرة ، وفي حديث يذكرون مثلاً وحدها ، ففهموا أنه بغير صحيح في جمعة  
 لأن كل تصرف قبل التعليق صحيح إذ فيه إلى بعض محله ولا فلا ، وعدهم أنه لو لفظ بصريح  
 التدبير عني لا يعرف معناه لا يصح وأنه لو كسر ما لم يذكروا ، ففهموا أن يكون ( و يصح  
 بكسابة عني ) وهي ما تضمنه التدبير وعده ( مع أنه كسرت سلك بعد موت ) أو يد من  
 فأنت حر ونحو ذلك لأنه نوع من أنواع ما كسر ، ومنها صريح بوقف كسرت بعد  
 موتى وعدهم أنه لا يعتبر مقدار سلك ، وإنما في حقه مامر في الطلاق وإن كسرت العن كسابة فيه  
 وأن شهادته في الاستعمال لا يجب بالضرورة ( ونحو ما يبدأ كان من في د الشهر أو ) هذا  
 ( لو ص فأنت حر ) فإن وجدت الصفة المذكورة ومات عني وإذ فلا ، وبه بقوله في ذا الشهر  
 على أنه لا بد لصحته من إمكان وجود ما قيد به ، فهو قال إن مات بعد أنت سنة فأنت حر لم يكن  
 يدبراً كما قاله في البحر ، وفيه أثر كشي وأقره وهو ظاهر ، وشهد له بطاؤه ( ومعه ) على  
 شرط ( كتاب دحت ) أنه ( فأنت حر بعد موت ) لأنه إما وصية أو تعليق عني بصفة وكل  
 منهما نفس التعليق ( فإن وجدت الصفة ومات عني وإلا ) بأن لم يوجد ( فلا ) يعتق  
 ( ويشترط الدخول قبل موت السد ) كسائر الصفات المعلقة عليها وإن مات السيد قبل الدخول  
 فلا تدبر ، وبني التعليق ، وقد علم أنه لا ضرورة له ، لا بعد الدخول ( فإن قال بن ) أو يد ( مات  
 ثم دحت فأنت حر ) كان تعليق عني على صفة ( اشترط دخول بعد موت ) عملاً بقصدي ثم  
 وبو أني أبو بكر مات ودحت فأنت حر فكذلك إلا أن ، بعد الدخول فيه فيسمع وهذا ما ذهب  
 في روضة عن العوي ، فإن أيسر ونقل عنه أنها قبل الخلع ما يوافق وهو العتد وإن طالب  
 في الدخول عزم فيما يقال من دحت تدبر وكل يريد أن يدبر ما لا يوافق بين هذه الأول ، وأخره  
 ثم قال وأشار في التهمة إلى وجه شرع بستم دون ما عني أن ولو تضمني الزرع وهو الركن  
 إن الصواب عدم الاشتراط هنا كالمشاك ولا في سائر البرق في الصفة من تعق عنيهما  
 الطلاق من فعله خير بينهما تقديماً وتأخيراً .

( قوله ومات ) يعني حذوه  
 إذ الصفة هي موته  
 في الشهر أو المرض المشار  
 إليهما كما لا يخفى ( قوله  
 وكل منهما يقبل التعليق )  
 مثال تعليق التعليق مامر  
 في باب الطلاق في نحو إن  
 أكرت إن دحت فالأول  
 معلق على الثاني ومن ثم  
 لا يعلق إلا إن فعلت الأول  
 بعد الثاني كما مر ( قوله كان  
 ما يوافق عني بصفة ) أي  
 لا تدبر كما سيأتي ( قوله  
 أن الصفتين المعلق  
 عليهما الطلاق من  
 فعله ) كان الظاهر أن يقول  
 من فعلها ، ويجوز جعل  
 الصفة المعلق فيكون التاء  
 في كات ودحت مضمومة .

( قوله ولأنهم قد استعملوا ) أي كسرت ( قوله وشهد له ) أي من الكسرة ( قوله ولا ) أي  
 أي إلا السكابة فإنه لا يصح تعليقها وصح تدبر في حرة لا هاش الشهادة ( قوله لا يصح ) أي  
 فشرطها كات الطلاق قصد العتد معناه ( قوله ومنها صريح بوقف ) أي أنه أن كسرت سلك  
 في العتق ، وقياس كسرة الخلق ثم كسرتة ( قوله وما في حقه مامر في الطلاق ) والمعتمد  
 منه لا كسرتة بمقتضاها بعض الصيغة ( قوله أو هـ مرض ) أي سواء كان النوب بالمرض أو  
 سيرة فيه كان انهم عليه جدير ( قوله وبه دلت عاشره ) كما وافت سكاكها بألف سنة  
 ( قوله فكذلك ) أي اشترط دخول بعد الموت ( قوله وأشار في التهمة إلى وجه اشتراط تسميته  
 الأول ) أي هـ وهو الموت في قوله كات مات ( قوله أن الصفتين المعلق عليهما الطلاق من  
 فعله ) أي المعلق المتبادر منه أنه من فعل السكامة فتكون الصيغة إن كات تصم التاء ، وقصبة  
 قوله بعد وأما الصفة الأولى أع نقصي خلافه من الدخول فهم من فعل العتد فعل المراد هـ من  
 فعله يعني من فعل المعلق على فعله وهو المراد .



وأما الصفة الأولى في مسئلتنا ليست من فعله ولا كذا التي من فعله عقبه، فمشر تخرها عنها (وهو)  
 أي الدحول بعد الموت (على التراجي) بمعنى أنه لا شرط فيه الموت لأنه لا شرط فيه التراجي  
 وإن كان قصة ثم لكن وجهه أن خصوص التراجي لا عرص فيه يظهر مما قلنا النظر إليه  
 بخلاف الموت في الآراء، إذ لو عر بها، لشرط اتصال الدحول بالموت، ولو قال إذا ماتت فأنت حر  
 إن دخلت أو بن شئت ونوى شئت عمل به ولا حق على الدحول أو المنيئة عقب الموت لأنه  
 السابق إلى الفهم من تأخير المنيئة عن ذكره (وليس إوارث بيعه) وبحسبه من كل من  
 لعنت (قل بدحول) وعرضه عليه، إذ من به، بطل بعق الميت وإن كان للميت أن يبيع  
 كما لو أوصى لرجل بشيء ثم مات ليس للوارث بيعه وإن كان للموصي أن يبيعه، ولو بخر عقده  
 هل يعني أولاً ذهب منهم إلى ذلك، والأوجه عدمه حيث كل يخرج كله من الميت لما يرم  
 عليه من إبطال تولا، الميت وهو مقصود، فاما لا يبرهن ذلك كما نعرفه ذلك وأما ما عرص  
 عليه الدحول فمتنع فيه بيعه لاسيما حيث كان عاقر، لا مبيعة فيه، فيفسر كلا عليه (ولو قال  
 إذا ماتت وصي شهر) أي بعد موته (فأنت حر) فهو يعاقب عنق نصمة أيضا (والوارث  
 استخدام) وكسبه (في الشهر) كما به ذلك فيما مر من دحوه الممار بمقتضى على منسكه (لا يبيعه)  
 وبحسبه لما مر، وسنرى ما يستفاد منه أن الصور بين متساوية لأن المعلق عليه ليس هو الموت  
 وحده (ولو قال إن) أو إذا (شئت) أو أردت مثلا (أنت مدمر) وأنت حر بعد موته إن  
 شئت) وقد أطلق (انتمعت المنيئة) أي وقوعها في حصة السيد (متبعه) «عقله أن يأتي»  
 في مجلس التواضع فسل موت السيد بغير الشر في الخلع لأن لخطاب يقتضي ذلك، إذ هو  
 ثالث كاسبغ وأخيه، وحسب ما ذكره من التورية، إذ نصه لا يصدق كما علم من سور ٥، ٦  
 هل إن شاء ربه أو إذا شاء ربه فبمدر لم يشترط الموت كما قاله السيوري في الإصحاح،  
 وحزم به للآوردى،

(قوله ولو بخر عقده) أي  
 الوارث (قوله لأن المعلق  
 عليه ليس هو الموت  
 وحده) أي ولا مع شيء  
 قوله (قوله قبل موت  
 السيد) لأحاجة إليه

(قوله وأما الصفة الأولى) هي لموت (قوله ونوى ميت) أي من الموت أو التراجي ويعلم ذلك  
 منه أن بخره قد موته (قوله أو المنيئة عقب الموت) أي فوراً (قوله من تأخر المنيئة)  
 وعلمه وهو قسم ذكر المنيئة على الدحول هل يكون الحكم كذلك فيه نظر، وقضية قوله لآتي  
 أما لو صرح بوقوعها بعد الموت أو بواجب بشرط وقوعها بعده بلا فور أنه كذلك (قوله  
 من كل من لم يترك) قال مع على حجة نقلا عن طه أنه يحرم عليه وطؤها أيضا لاحتمال  
 أن تصير مستولدة من الوارث فيأخر باعتقادها (قوله وعرضه عليه) أي من الوارث (قوله ولو  
 بخر) أي الوارث، وقوله هل يعني شيء عنه، وقوله إلى ذلك أي العتق عنه (قوله والأوجه  
 عدمه) أي العتق (قوله فله ذلك) حازه وإن طاعت المدة، ثم بعد الإحارة لو وجدت النصمة  
 المعلق عليها هل تفسح الإطارة من حينئذ أولاً، وإذا قبل بعدم الإصحاح فهي الآخرة للوارث  
 أو للعتيق لا لقطع العتق الوارث به فيه نظر، ولأقرب الإصحاح من حينئذ لأنه نبي أن  
 لا يستحق لمعة بعد موته (قوله فله بيعه) أي ما يرحم به حجة بأن يريد للدحول بعد  
 امتناعه منه، والمراد لرجوع قبل بيعه وإن تراجي (قوله لما مر) أي في قوله إذ ليس له  
 إبطال الخ (قوله ليس هو الموت وحده) أي ولا مع شيء فيه (قوله في مجلس التواضع) أي  
 وهو أن يأتي به قبل طول الفصل كما قدمه في العتق في قوله ولأقرب صبطه بما مر في الخلع أي  
 وهو يعتق فيه الكلام البير.



بل متى شاء في حياة السيد صار مديرا ولو على التراخي لأن ذلك من حيز العتق يصعب فهو كتحقيقه بدخول لدار . قال : والفرق أن العتق عشية ريد صفة بعتر وجودها فاستوى بها قرب الرمان وبعده وتعليقه عشية العبد تملك فاحتف فيه قرب الرمان وبعده ، وعدم من عتق المشنة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العتق ثم قال لم أشأ لم سمع منه ، وإن قال لأشأه ثم قال أشأ فكذلك ولم يعتق . والحاصل أنه متى كانت المشنة فورية فالاعتبار بما شاء أولا أو متراحية ثبت التدبير بمشيئته له ، سواء أتقدمت مشنته له على رده أم شحرت عنه ، أما لو صرح بوقوعها بعد الموت أو نواه بشرط وقوعه بعد فلا دور ( فان قال متى ) أو مهمما مثلا ( شئت فلالتراخي ) لأن محو في موضوعه الرمان فاستوى بها جميع الأركان وإن موضوعه للمع فاعتبر فيها رمان المع لكن بشرط وقوع المشنة فمن موت السيد مالم يصرح بموت أو يموت ( ولو قال ) أي كل من شريكين ( لعهدهم إذا ماتت حر لم يعتق حتى يموت ) لو وجد الضمان ثم إن ما ما معا كان تعليق عتق بصفة لا تدبيرا لأنه تعليق بموتين أو مرتبا صار نصيب آخرها موتا بموت أو طعنا مدبرا لأنه حينئذ تعليق بموت واحد بخلاف نصيب أو طعنا ( فان مات أحدهما فمات لوارثه ببيع صلبه ) وعكوه من كل مريد لذلك لأنه صار مستحقا للعتق بموت الشريك وله نحو استحقاقه وكسبه . وفارق ماله أوصى باعتق عبد فإن الكسب بعد الموت له لأنه يحق إعتاقه فوراً فكان مستحقا له حال اكتماله ( ولا يصح تدبير ) مكره و ( محنون ) حالة حسوه ( وصلى لا يمر وكذا عمر في الأظهر ) لإلغاء عارثهم ورفع القبح عنهم . والثاني الصحة لأن الحجر عليه بصلحته ، واصلاحه هنا في حواره لأنه إن عاش لم يلزمه وإن مات حصل له الثوب ( ويصح من سعيه ) أي محصور عليه بصدقه وكذا بالعقل أيضا ، إذ لا صرر فيه مع صحة عمارتها ومن سكرن ( وكافر أصلي ) ولو حر سا كما يصح استيلاده وتعليقه العتق بصفة لصحة عمارته وملكه ( وتدين المديونة على أقوال ملكه ) فان تقيها صبح أو أركله فلا أو وقتهاء ، فان أسلم مات بصلته وإلا فلا ( ولو دبر ) قنا ( ثم ارتد لم يبطل ) تدبيره ( على المذهب ) بل إذا مات مرتبا عتق القن صيانة عنه عن الصباغ لأن ردة تؤثر في العقود المستفيدة دون المصيبة سائين عدم فساد البيع والمصلحة الباقين عليها . والطريق الثاني القبط بالسلطان والثالث البناء على أقوال الملك ( ولو ارتد لم يبطل ) تدبيره وإن صار دمه مهدرا لبقاء الملك فيه كما لا يبطل الاستيلاد والكتابة بها ، ولو حارب مديرا لمسلم أو دعي قبي ،

( قوله لأنه يصعب بموتين )  
عبارة لا تدري عنى ثم إن ماتا  
معا في كافي الروايات وحده  
أن حاصل عتق تدبير  
لا تصبه بموت قال الرافعي  
رحمه الله والظاهر أنه  
عتق بموت المصنف لعتق  
العتق بموته وموت غيره  
والتدبير أن يعلق العتق  
بموت نفسه وإن ماتا مديرا  
فمن أن إسحق لا تدبير  
أيضا والظاهر أنه إذا مات  
أحدهما يصير نصيب الثاني  
مديرا لتعلق العتق بموته  
وكأنه قال إذا مات شريك  
لمصنبي مديرا ( قوله ولو  
حارب مديرا لمسلم أو دعي )  
ماد كره في الاسم واضح  
وه في الذي فلا تصح  
إن كان السبي في حياة  
السيد أما بعد موته فيحوز  
استرقاقه كما مر في السير  
فكان الأولى الاقتصاد  
على السلم .

( قوله بل متى شاء ) أي سواء تقدم منه ودام ثم لا ( قوله حتى لو شاء ) أي العبد ( قوله ثم قال لم أشأ ) أي عنى رجعت عن المشنة وليس المراد أنه أسكر المشنة من أصلها ( قوله فكذلك ) أي لا يصح منه فلا يعتق ( قوله ثم لو صرح بوقوعها ) أي المشنة من الأحيى أو من العبد ( قوله فلا دور ) قد يشكل هذا على ما مر فيما لو قل إذا ماتت فأت حر إن دحب أو شئت من أنه إن لم يموت شيئا اشترط الفور إلا أن يقال الفرق ما تقدمت الإشارة إليه في كلامه من أن الدور هو المتبادر إلى الفهم عند التقدم على حيث رتب فوته فأت حر بالصد على ما قبله واعتبر بمشنة قبي فيه ( قوله ولو قال ) أي معا أو حرسا ( قوله وقصد ) معتمد ( قوله ثم ردت ) أي السيد ( قوله ولو ردت لم يبطل ) ووثقه بظهر فيما لو عاد إلى الإسلام ولو بعد مدة أن المعنى عدم قتله لتواريه مثلا .



سمع استرقاقه لأن فيه إطلاقاً عن السيد (وحرى حرم مدره) وثمة ولد الكافر من لأصبيي  
 (إلى دارهم) وإن دره عند، وأنى الرجوع معه لأن أحكامه (قوله) جميعاً بنية خلاف أحكام  
 كتابه صحيحة لأرد إلا برضاه، وخرج تولى لأصبيي ليرتد فيسمع من حملهم لقاء عاقبة  
 الإسلام، وفي معنى ارتد التلقين المسمى أو الملقح بنية أو المسكوب لمنه إلى أخرى حيث  
 قبل لا يقبل منه إلا بالإسلام كما هو مذهبهم، وغيره لا يبرأ منه لا يجمع من المسكوب كسائه فاسدة كما  
 هو مذهبهم (وإن كان لكافر عند مسلمة) بعد إسلامه ولم يزل مسكبه عنه (نقص)  
 بالبرء (وبيع عنه) ما في يده، مسكبه عنه من الإبدال وهذا عصب بين برأه بالقبض بين  
 به حصوله بمجرد البيع عليه من غير توقف على لفظ (وإن كان كافر كافر أو مسلم) (العدد) (ولم  
 يرجع السيد في الدرر) بأن لم يزل مسكبه عنه (رجع من سنده) ويترك في يده عدل ويستكسب  
 دفعاً ببدل ولا حاجة لتوقف حرره (ويعرف كسبه له) أي السيد كما يؤسست ثم ولده (وفي قول  
 يباع) التلاقي في ميث كافر وحمل الشرح كإلزامه على ما حو ح وهو صحة الرجوع عنه بالقول، وه  
 قرر، به كلام المصنف بعد التذري قد لا يفي مع قوله يرجع من سنده وفي قول يباع إلا أن حال  
 إنه زال مسكبه عنه كافر آخر فيجمع على بعد (وه) أي السيد غير المحجور عليه ولو به (رجع  
 المدر) وهنه وكل تصرف يزيل ملكاً لأه من الله، به وسهم مع مدره أضرار في دين عليه  
 رواه الشنخا، وروى ميث في الموت والتمني والحال كما وصححه من عائشة ثم جاءت ما رواه  
 صحرتها ولم يكرهه ولا حاله أحد من الصحابة وحينئذ مع في الأول لأن رد أنه لو كان  
 كذلك لتوقف على صلب الثرماء ولم يثبت ذلك، ولا ياتي ما قرر قول الراوي في دين عليه إذ مجرد  
 كون البيع فيه لا يفيد أنه لأجله طلب لتوقفه حيث على لغيره عليه وسؤال الثرماء في بيعه ولم  
 يثبت واحد منهما على قصة عائشة كافية في الاحتجاج (والتمني) على المدعي لأن صحته  
 صيغة تعين (وفي قول وصية) بعد ما معنى انتماء إلى شىء بعاقبة من الثالث (وهو) أو هو وقصده  
 (ثم مسكبه بعد التمدد على لده) لأن روى ميث نفس كلاً من الوصية والتعني وكلاهما يعود  
 لحث في نفس، وفي قول على قول التعيين يعود على قول يعود حيث في القسم (وإن رجع عنه  
 بقول) ومثله إشارة بحرس مفهومة وكسبه مع سعة (كأن يملكه وصحته) بعده رجعت فيه صح

(قوله قد لا يثنى الخ) أي  
 لأنه يصير قوله ولم يرجع  
 السيد بالمعنى الذي ذكره  
 غير قيد، إذ لا مفهوم له  
 حينئذ (قوله) إلا أن يقل  
 إنه أزال ملكه عنه  
 لكافر (انظر ما صورته  
 (قوله) أي غير المحجور  
 عليه) أي أمه وأوليه.

(قوله) استمع استرقاقه (هذا مختلف) فتمه في فصل ساء الكفار الخ، وعبارته ثم بعد قول  
 المصنف ويحور يرقى روحه دعى مد، وشرحاً ما فيه، وكما عتقه الصبر والكبر والافتقار  
 والمحبون في لأصبح خور استرقاقه بالحق به الحرب لكونه حائراً في سببه لو خلق بها فهو  
 أولى أه، فإن قلت، يمكن الفرق بأن مد، هي وسى في حدة السيد فهو مد لم يشرح من  
 مسكبه وما هناك يعنى صار مد، فلا، قلت، قد عمود قوله سمع استرقاقه فإنه شامل، و  
 سى في حدة السيد وهو مد، وشرح بهذا القول لدهرى (قوله) فيجمع من حم، أي  
 وإن رجع (قوله) كما هو ظاهر تعنيهم (أي من أنه مستقل (قوله) بعد إسلامه) أي من  
 أخذه (قوله) نقض تدييره (أشعر صحة السيد) وهو صاهر، وبطل عنه قوله فيما مر،  
 ويشرط في المحل كونه قنابيراً أو ولد، وتدينه تد، وبطل من قبل مع التلقين حكم عنه (قوله)  
 واحتمل بيعه في الأول (هو قوله) ناع مد، نصري



الرجوع (وإن قل) ما رجوع إليه (وصية) لم مرة في الرجوع عنها (و. لا) بأن لم نقل وصية  
 من تعاقب عتق صفة كما هو لأصح (ولا) يصح بالتول كسائر العايات (و. عتق مدر) ثم كذا  
 أي عتق أحدها (عتق صح) كما يصح تديره وكذا عتقه صفة والتدير والك في حلفها  
 (و) من ثم (عتق بالأسنى من) الوصيين (لنوب) أو أداء النجوم (والصفة) تعجيلا للعتق فإن  
 سقت الصفة لعلى عتقها أو لنوب منه عن التدير أو لأنه فيه عن الكتابة (وله وطء مدبرة)  
 وإن لم يهرن عنها بقا، ولكنه عتق كالم تدير مع أنه م عتق بها حتى لا يرم (ولا يكون) وجود  
 لها (رجوعا) عن التدير (فإن أولها عتق بتديره) لظرو لأقوى على الأصعب بذل من خوده من  
 رأس المال فراجع به حكمه كما رجع الكايج عتق التين (ولا يصح تدير أهوا) لأنها مدعى العتق  
 بنوت نخبة هي أقوى منه والأصعب لا بد من على الأقوى (و. يصح مدبرة مكاتب) كما يصح تعيين  
 عتقه صفة (وكساية مدر) موافقا لصحة التدير فكأن كل منهما مدبرة مكاتب وعتق بالأسنى  
 كما مر فإن ما لا مدعى به من ولا جعل الكتابة على لأصح فيمنعه كسبه وولده فإن عتق  
 في مستند الكتابة عنه ثمة مدعى بتديره وعتق إلى مكاتبه فلا بد من قسمة مدبرة مكاتب  
 وقد مر مكاتب عتق بتديره وم جعل الكتابة به كقوله من له مدبرة مكاتب وقيل الأذى به الصحيح وبه  
 حرم في الحجر وهو انعمه خلاف للشرح في حرم وعلى الأول مدبرة كسبه وولده كمر ظاهر

### (فصل)

في حكم من تديره وعتق عتقها صفة وحده مدبرة وعتقه

[فصل]  
 في حكم من تديره المدبرة  
 وعتق عتقها صفة  
 وحده مدبرة وعتقه  
 (قوله من سكاك أور)  
 أي مثلا وإلا فله مالوات  
 من شبهة حيث حكمها  
 به ومن سكاك وسدو عتق  
 ذلك كما ذكره والله الشارح  
 (قوله باتون على القون  
 به) أي أو بالفعل إن  
 تصور كما ذكره ابن حجر  
 قل ابن قاسم هل من  
 صورته مالو أولها كما تقدم  
 ولا يخفى عدم تنبيهه  
 مع قول المصنف وقيل إن  
 رجع وهو متصل فلا إذ  
 لا يمكن إيلادها وهو متصل

(ولدت مدبرة من سكاك أور) لا يثبت لولده حكم التدير في الأظهر (ذمة سكتة قبل رجع ولا  
 يسرى للولد حدث بعده كالأمرين والثاني ثبت كما تتبع وقد استوفد منه وخرج ولدت ولده  
 قبل التدير فلا يتبع جزما وما لو كانت حاملا عند موت السيد لبعده حرم (ولو دبر حملا) ملكه  
 وحدها ولم يستشه (ثبت له) أي الحمل وإن انفصل في حياة السيد (حكم التدير على مدبرة) ذمة  
 كعض أعضائها كما سبق في العتق والسبع والسر الثاني إن قلنا الحمل مهملة وإلا فلولد  
 في المسته الأذى (فإن مات) أذن في حياة السيد (أو رجع في تديره باتون) على القون به (دام  
 تديره) (وإن انفصل) (وقيل إن رجع وهو متصل فلا) بدوه مدبرة بل يدعى في الرجوع كما  
 سبق في التدير وقرق الأول عتق العتق وما بنون إليه وله حصص الرجوع بها من قصا

(قوله وعلى الأول) أي العتق

### (فصل)

في حكم من تديره وعتق عتقها صفة وحده مدبرة وعتقه

(قوله وعتقه) أي وما يتبع ذلك كالسراخ في المال الذي بيد المدبر (قوله ولو دبر حملا) أي عتق  
 فيه أرواحه لا أحدا من قول الشارح الذي ويعرف كونه حملا (قوله على الأول) أي  
 الرجوع (قوله دام قصا) أي مدبرة



(قوله ونعميم جريان  
الخلاص) يعنى في كونه  
الولد موحودا عند التعليق  
حمله كما جرى في كونه  
حادثا بعد التعليق الذى  
مؤثرا به كلام المنصفين  
ول من الصانع بن موحود  
عند التعليق يدعها فعلا  
ومعه بن الرخصة وقال  
غيره به يعم قطع  
كان موحودا عند وجود  
الصفة وسياق ذلك في  
قول الشارح خلافا  
لأن الرخصة الخ لكان لم  
فهم موه ومن ثم ذهب  
عن الأصح بتعبير فعليه  
لما رعى أنه قارى  
وقد استدل أنه قد كان  
متصلا عند وجود الصفة  
التي هي موت السيد ثم  
يشعرها حرما من غير  
خلاف فليحذر (قوله را  
رواه ابن عمر) سار  
النسخة خبر فيه الأصح  
وقفه على رواية ابن عمر  
(قوله بأكثر من يوم)  
فى منتهى الفتاوى ولا  
يأتى من صحته يوما قبس  
المرض في المسئلة الثالثة  
به عليه الشيخ .

أن يد استند فلا يدعها وعن ذلك حدث ولده من الموت وإلا سعيها لأن الحرمة لا تلبس إلا حرأى  
عليه ويعرف كونه حمله من التدبير ثم مر قول الوصية (ولو دبر حملا) وحده (صح) تدبيره  
كما صح بعبارة دوسها ولا يتعدى إليها لأنه تابع (فإن مات) السيد (عق) الحمل (دون الأم)  
ثم تقرر أنه صح (وإن سها) مثلا حمله (صح) البيع (وكان رجوع عنه) نى عن بدله كما  
لو بيع الولد بسبب تدبيره (وإن سها) معنى عنه (صفة ولد من سكاح أو ربه) لم يعمو به  
لأنه عند صحة الفسخ ورتبه له كرهى والنوصية (بى قول من عتقت بصفة عتق) مكوون  
أما ولد وحواله من هذا قال المنصف ونعميم حر من خلاف هو ما صرح به المنصف في تصحيح  
التشبيه وهو قياس مامر فى ولد له مرد ومن ثم نى هذا عن لأصح خبر تصحيحه من خلافات  
فصح به أن الرخصة من الصفة في أصل عند التعليق وفتح غيره بها إذا قلص بوجود  
الصفة وقد عرفت بها وإن حدث عند التعليق وعن مكر فى المتن بأنه موقوف إذا نى أو يخل  
عنونها قل لا يخل أو غيره عند خلاف ما لو يخل به فقه ولا رخصة ولم ينل المنصف هذه التفصيل  
على ما عرفت له مما قدمه في ولد له من كذا فلا يخل من عتقه (ولا دفع) عمدا (مدبر أولاه)  
فصله لأن أولاد سعيه موه وحرمة لا أماء فكذا في سبب الحرية (وحنانيته) أى التدبير (كجناية قتل)  
ولا حتى سعي في زرع السيد لرق فيه كقول ابن النجاشي السيد من البيع وغيره فكان  
كغيره ويخبر به عليه كالمسلمة على النكاح ولا يرد منه أن يسرى عنه فخره من قيمته من بدله  
(ويجوز موت من الثلث كونه أو صفة له من) حيث لم يكن مسرورا رواه ابن عمر وصلى الله  
عليه والمدبر من السيد موقوف لا موقوف وأذنه من موه ولو لم يوصيه النوصية وأشار بقوله بعد ليدرس  
إلى أنه لو لم يكن دين ولا مال سواء عتق ثلثه فإن كان ثم دين لم يرق به من موه نى عن مستغرق  
بصفة عتق ثلثه نى من موه وحيلة في عتق جميعه بعد الموت ولو كان ثم دين مستغرق أن يقول  
أنت حر قبل مرض مولى يوم وبموت مولى يوم وموت مولى يوم فإذا مات بعد التعليقين بأكثر  
من يوم عتق من رأس مال ولا يخل عليه لأحد (ويجوز) في محنة (عتقا على صفة تخص بالمرض  
كان رجعت) تدبر (في مرض مولى فأت حر عتق) عند وجود الصفة (من الثلث) كما يوجب عتقه  
حمله (وإن أحسب) الصفة (الصحة) نى بوقوعها كالمريض وبم يقيد الصفة به كان  
(قوله ثم إذا سنده) ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو قال أعتقتك دون حملك حيث يعتقان معا  
صفت السيد (قوله نى حله) ومن غير المال موه أو ولد منه ثم عتقه أو رث (قوله  
ثم مر قول الوصية) نى من أصل لدون سنة تدبير أو أكثر يوم بوجد وحده بعده  
كغيره كونه ولد منه (قوله كما صح بعبارة) يؤخذ من التشبيه بمعنى أنه يشترط لصحة التدبير  
أنه وإن سفيح الروح فيه كما سنده (قوله ولد من سكاح) نى بعد التعليق وقبل وجود الصفة أما  
لو وجود عند خدعه فعلى غيرها كما عرفت من قوله ومن ثم نى هذا عن الأصح بغير الخ (قوله  
مدبر من الثلث) نى عتقه بكون من الخ (قوله قد مات بعد العتقين) هو صهرهما لو قال  
بد من ثلثة فأت الخ ثم لو قال أنت حر قبل مرض مولى يوم في يظهر ذلك بإدعاء شيئا أكثر  
من يوم قبل المرض







قال روي وهي إلامية لا يعرف من الجهة وأركانها من وسد وصعة وعوض (هي مسجدة  
 بن طه) رقت من قوت على كس (بني مؤتته وخومه كما يدل على الساق واعتبار الأمان  
 حشة من تصنع ما يحسنه وتؤخذ منه أن أراد بالأمن من لا يصح الحال وإن لم يكن عدلا  
 لركه نحو صلاة ويحتمل أن المراد التثنية أي تسمى في عرف تكثره يصدق ما يده على الطاعة لأن  
 من هذا الأبرج عتقه بالكس وإني لم تحب إلا لجمع من ادلف لئلا يضر الأبرج في الآية  
 فيها من الخطر وهو بيع ماله بملكه وإباحة والذب من دابن آخر (قل أو غير قوي) لأنه متى  
 عرفت أمانيه أعين بالصدقة ونزكاة وردت فيه ضرر على السيد ولا تقوى ملك الإغاثة من  
 أو غير أمن لأنه على الحرمة ولا يجمع ما يكسبه (ولا يكره بحال) من هي مدحة وإن  
 كتب التبرؤد السابقة لها قد عني في القوم، ثم إن كان رفيق فاستدركه أو نحوها وعم  
 سيده أنه لو كاتبه مع العجز عن الكس لا كتب يبرؤد القوم قال الأبرج فلا يبعد  
 بحرهما لتصميم التكمين من العبد وهو فاس حرمه الدقة والفرص إذا علم من آخذه  
 صريحا في عجزه وإن امتنع العبد منها وقد علم منه عجزها كعكسه (وصيغها) لئلا  
 أو إشارة أحرس وحكمه شعرها وكل من الأولين صريح أو كناية فمن صريحها (كانت لك)  
 أو مكاتب (على كس) كالف (محمدا) شمر من يصمم إلى ذلك قوله (يد أدبه) مثلا  
 (فأنت حر) لأن أصلها صبح للحارحة أيضا فاستخرج بعبه بيدا وما بعده ولا يبعد ما ذكر  
 من مثله فإذا برئت منه أو فرغت دمتك منه فأت حر وضمن برئت منه حصول ذلك بأداء  
 المحوم والبراءة المنوط بها وبراءة الدمة شامل للاستيفاء والبراءة باللفظ قال البيهقي وقال كانت  
 على كسها محوم الكسبة التي حصل فيها القوم كان كس في الصريحة لأن القوم لا يخرج كسبه  
 الخراج (ويعين) وهو ما قدر العوض وصفته بما مر في السلك كسبي . ثم إن كان محل العقد ماله  
 سالك بشرط ساهه كالبيع (وعدد المحوم) أي .

(قوله وإن لم يكن عدلا) معتمد (قوله أي متى لم يعرف) هو بغير مرادها ولا فائدة هو العدل  
 (قوله لأنه أمر بعد الحصر) أي لمع والآخر بعد الحصر لا يقتضي بوجوب ولا الذب ومن ثم قال  
 والذب من دابن حر (قوله لا بعد حرها) ومن ذلك ما لو سب على من السيد ما يكسبه  
 من صاحب يصرفه في العتية لمحرر كسبه من إني تكسبه من العتية ما يكسبه وكسب  
 أيضا لطف الله به قوله فلا يبعد تحررها أي ومع ذلك هو ملك ما يكسبه كأن حصله من عرجية  
 الحرمة وصرف ما كسبه من الحرمة في مؤتته مثلا ثم أدى ما كسبه عن المحوم عتق ولا فلا  
 (قوله يد أدبه) أي اسمه كما يأتي في كلامه والعبد يذد للمالك من وجود الأداء في الكسبه  
 وإلا فيدعي كما قال جمع أن يقول إذا برئت أو فرغت دمتك منه فأت حر أو يسوي ذلك وإن  
 أن نحو لإبراء يقوم مقام الأداء فمراده شرعا هنا فرع اسمه حج وقول حج وإن  
 بعد قول نصف من أدى حصه الخ ومنها يعلم أنه لا فرق بين قوله إذا برئت أو فرغت دمتك فقول  
 التنازع بالنسبة للبراءة به نفس الأداء المحوم والبراءة المنوط بها والنسبة لبراءة الدمة يقتضي بالاستيفاء  
 والبراءة باللفظ ليس لفرق بين البراءة وبراءة القصة بل مجرد تفتن في التعبير ثم قضية ما ذكر أنه لا يقتضي  
 بالبراءة إذا كانت الصفة إذا أدت فأنت حر وسيأتي ما يخالفه في قوله ولهذا يصدق بالإبراء مع سقاء  
 الأداء (قوله إلى يحكم منها العتق) أي مع ذكر قضية التبرؤد من بيان كل حكم وما يؤدي فيه  
 وإلا كانت فاسدة .

(قوله ويحتمل أن المراد  
 الثقة الخ) عبارة الثقة  
 ويحتمل أن المراد الثقة  
 لكن بشرط أن لا يعرف  
 كثره يصدق ما يده الخ  
 (قوله ولا يكره بحال)  
 أم تكثره صحتان عبيد  
 يصح كسبه في العتق  
 وسيلاء السيد منه كما  
 قلنا في يد عن الثقة  
 (قوله وإن . هـ الخ)  
 الواو للحال وهي ساقطة  
 من بعض النسخ وإراد  
 انتفاء الشروط أو بعضها  
 (قوله لتصميمها عكس  
 من العتق) كان الأولى  
 لتصميمها الخ على العتق  
 (قوله بشرط أن ينضم  
 إلى ذلك قوله الخ) أي  
 نوية كسباني



أو اختلفت مع لائح كونه كما في (وقط كل شيء) في ما يؤدي عنه جوب كل شيء لأنها عقد  
معاوضة فأنفذ فيه معرفة العوض كالمبيع والبدل من النجوم من العقد المراد عنه بالجم هو الوقت  
انصراف وخلق على من مؤدى عنه كما في قوله أو اختلفت النجوم وظهر به أن  
يقال عقد معاوضة يتحكم فيه لأحد من الطرفين مع العوض مع إزاء السيد بملك النجوم  
فيه بمجرد العقد مع بقاء المالك على ملكه إلى أداء جميع النجوم وقول بعضهم مدافعة  
أنه ما يورث لأمالك له متى عني مخرج وهو أن الكتاب مع ثمنه على أن لا يملكه (ولو ترك  
لفظ التعليق) للحرية بالأداء (وبناء) بقوله كانتك على كذا (حرف) حصول حصول وعبر  
ذلك في الصحيحة أما الفاسدة فلا بد فيها من التلغظ به (ولا يكتفى لفظ كذا به من بعض ولا يكتفى على  
المذهب) لما من كون الكتابة تقع على هذا العقد وعلى الحاجة فلا بد من غير ما عقد  
أو النية وفي قول من درس من مخرج كفي كاستدراجه في قول من التدرج مشهور في  
معناه بخلاف الكتابة لا يعرف معناه بالخواص (وتنوع المكاتب) على النور (قلب)  
كغيره من العقود فلا يكتفى بمول الأجنبي ووجه عدم إكراهه بقول وكفى العقد لأنه لا يصير  
هنا للموكل إلا عدم القول وكتفى استصحاب وبحث ككاتب على كذا فيقول كاتبك وبحث  
في كلف الأداء فلا يقول كالأصل في الخلع لأن هذا من شأنه بالبيع من ذلك لا يقال يصير أم لا  
بالعبد أولى من تصيره بالكتاب إذ لا يصير مكاتب إلا بعد حصول لأن يقول بصلاح المكاتب عنه  
صحيح باعتبار الأول كما في قوله تعالى في ربي أعصم حرام وقد بين العلماء على أن المجرى المبيع  
(وشرطه) في السيد والفقير (كاتب) وحده فهو كما هو من باب الصنف ولا منه فمهما  
لا يصار فهو كما أنعمين حار (وبناء) في العقد في العقد من رتبها كالمبيع فلا يصح من  
محذور عليه ولو هيس وإن أذن أو لا .

(قوله نعم لائح كونه)  
(الح) هو استدراك على  
ظاهر المتن في جملة النجوم  
(قوله بأنه مملوك) الباء  
رائدة لأنه مقول القول  
فكان الأولى حذفها  
(قوله مخرج) هو وصف  
أقول

(قوله نعم لائح كونه ثلاثة كذا في) إشارة به إلى أن الجواب في كلامه استدل به في قوله  
الواحد (قوله لا يعرف معناه إلا بالخواص) في قوله من النجوم من العقد المراد عنه بالجم هو الوقت  
هذا المرق (قوله إلا بعد تمام التناول) صاعده وبحث في الاستدلال (قوله وكتفى استصحاب)  
في واستقبح ومنه كالموكل السيد من الكتابة أو مكاتب من كذا إلى آخر البسوط فقل  
العقد ثبت (قوله فيقول كانتك) أي فوراً كما فهم من الفاء (قوله واختار) في فلا يصح من  
مكره ويطعن أن محل ذلك ما هو كذا من يدعى فأكبره على ذلك صحف الكتابة لأن  
العمل مع لا كراهة كمن مع الحبير ثم هذا مذهب من كان السيد مقيداً بمن معه  
كرومضان مثلاً وحر الكتابة إلى أن في منه من قبله كان كذا كان السيد مطلقاً  
فلا يجوز إكراهه عليه لأنه لم يهرم وقتاً له حتى يأتيه الحبير عنه فهو أكرهه على ذلك فعلى  
يصح هذا ولو مات من غير كتابة للعقد عصى في الحنة الأولى من الوقت الذي عين الكتابة  
فيه وفي الحالة الثانية من آخر أوقات الامكان (قوله في السيد) في والعبد المملوك لآتي (قوله  
وإن أذن الوي) عانة أخرى في عدم الصحة من المحذور عليه وانريد المحذور عنه بالعمس أن  
يريد دية على ما هو غير مستقل فيحجر القاضي على وليه في ماله فلا تصح الكتابة من وليه وهو  
ظاهر ولا منه وإن أذن له وليه فيها .







(الح) هـد عما تعلق به حق  
لأرم فكان لأولى عطفه  
عنى ما قبله وتأخير لفظ  
مثله إلى مثله المعصوم  
فتأمل (قوله ولا بأس  
بكونها ولو في الدمة حالة)  
لا يخفى صعوبة أن يشترط  
والذي في شرح المنهج به  
ولا تحبب المنفعة في الدمة  
من التأجيل وإن كان  
في بعض محمولي تعجيل  
التأجيل فيها شرط في  
الجملة ومثله في النجعة (قوله  
وأي بالصاد) قال بعض  
مشايخنا: ليس وجه  
الأولية أن الشهور  
المتواليين يمكن التصحيح  
فيهما فعملهما محمدا وصم  
بهم آخر إياه بخلاف  
رجب ورمضان إذ لا يمكن  
جعل رمضان من النجم  
الأول لاعتداله عن رجب  
ولأنهما آخر لوقت شرط  
اتصال المنفعة بالعقد (قوله  
ومن ثم لم تصح على ثوب  
وأي بضمه الح) أي بأن  
وصف الثوب بصفة السهم  
كافي الروض ووجه ترك  
هد على ما قبله أنه إذا سلم  
النصف في المدة الأولى  
تعين النصف الثاني للثانية  
والعين لا يجوز تأجيله كما  
قاله في شرحه وما في حاشية  
الشيخ غير صحيح (قوله  
انما لما جرى عليه

لأن مائة مستحقة للشارع ومثله موسى سمعته بعد موت الموصي ومعصوم لا يشتر على اتراعه  
(وشرط العوض كونه دينا) إذ لا ملك له يرد العقد إليه ولا من وضعه بصلب السهم ، نعم المنفعة  
الاكتفاء هذا سائر الوجود وإن لم يكف ثم (مؤحلا) لأنه لمفعول شن السلف والخلف ولأنه عاخر  
حالا ، وإنما لم يكتف به عما قبله لأن دلالة الالتزام كما قاله ابن الصلاح لا تكفي بها في الخشاش ،  
وهذان وجهان مقصودان ، ولو أتم إلى المكاتب عقب العقد لما كتبه فعه وجوب أحدهما الصحة  
(ولو مستعنة) في الدمة كما يجوز جعلها عا وحرية لمحمور على ماء درين في دمه موصوفين في وقتين  
معاومين ولا بأس بكونها ولو في الدمة حالة لقدرته على الشراء ع فيها حالا وصح محمول قصيرين  
ولو في مال كثير كالسهم إلى معسر في ما كثر إلى أحسن قصير ، ولو كات فيه على خدمة شهرين  
وحمل كل شهر كما لم يصح أو على خدمة رجب ورمضان وأولى اسناد ولأن من انصل الخدمة  
والمنافع المتصلة بالأعيان بالعقد ويتبع تأخيرها عنه أو على خدمة شهر من الآن وعلى إرمه دمه  
حيطة ثوب موصوف بعد حذر لأن المانع للزعة في دمة بأحد خلاف لمصلحة لأعين لا يجوز  
شرط تأجيلها ومن ثم لم يصح على ثوب يؤدى بعهده بعد سنة وبعهده بعد سنتين أما إذا لم يكن  
ذبح في كان غير منفعة على لم تصح الكسبه وإلا صحت على ما قرر في (ومحمدا حملا)  
ولو إلى ساعتين وإن عظم المال (فأكثر) لأنه لما ذكر ولما مر منها منسقة من صم الجواهر معصم  
إلى بعض وأهل ما يخص به الصم انصب (وقيل إن ملك) السند (عهده وبقية حرة) لم يشترط أن  
وسمهم) لأنه قد يملك بعهده الحر ما يؤدته ورثة أو لمع بعد اسناد ما جرى عليه الأولون لأنها  
خارجة عن القيس فتقصر فيها على ما ورد (ولو كات على) منفعة عين مع غيرها مؤحلا تكون  
(خدمة شهر) مثلا من الآن (وديار) في ثباته وقد عينه كيوم يمضي منه (عند انقضائه)  
أو حيطة ثوب صفته كذا في أنسه أو عند انقضائه (موت) السكينة لأن المنفعة مستحقة حالا  
ولمدة لتقديرها والديار إنما يستحق استماله به بعد فائدة التي عليها الاستحقاق ، وقد خالف  
لاستحقاق حصل بعدد اللحم فمر أن الأجل إنما يكون شرطا في غير منفعة بقدر على انشروع فيها  
حالا وأن الشرط في المانع المتعلقة ببعض اصناف بالعقد بخلاف الزعة في الدمة وأن شرط المنفعة  
المتصلة بالعقد ، ويمكن انشروع فيها عقب الصممة ثم آخر إليها كالمال المذكور وأن شرطه قدم  
من الخدمة ولو قدم زمن التدبير على زمن الخدمة لم يصح ونسج في الخدمة العرف لا يشترط .

مؤكد أنه على منفعة لم ينص بالعقد (قوله لأن مائة مستحقة) وهذا بخلاف ما لو أعطه على عوض  
مؤجل فانه يصح ويقدم الفرق بينهما (قوله وإن لم تكف ثم) والفرق أن عقد السهم معوضة بخصه  
للقصود منها حصول اسم فيه في مقابلة رأس المال فاشترط فيه القدرة على تخصيصه وقت الحصول .  
وأياها فاشترط منشوق للعن كما كتبه فيه مما يؤدى إلى العن وو احتمالا (قوله وإياه يكتف به)  
أي قوله مؤحلا وقوله عما قبله أي قوله دينا (قوله ولو أتم إلى المكاتب) هو السهم لمفعول بشور  
السهم وبغيره (قوله ويصح محمول قصيرين) كما عتس (قوله لم يصح) أي لأنها بعد أن كتم  
لأنهما (قوله وأولى بالصاد) أي بعدم انصل خدمة رمضان مع علقها بين العقد بالعقد  
(قوله موصوف بعهده) أي لأن ولو قبل فرع الشهر كما يأتي ، ولو غير عهده أو بعد كان أوضح  
(قوله على ثوب) أي على حيطة ثوب السكون المعتقد عده منفعة (قوله ولا صحت على ما قرر)  
أي من اصنافه بالعقد (قوله وبمكس السروع) أي وبخال

لأولون) في كون هذا عامه لمعتمد بظن (قوله كيوم يمضي منه) لعله سقط منه لفظ أو .



بأنها ولو كانت على حصة شهر ودار فخر في الشهر وفات الحصة فصحت في قدر الخدمة  
وفي الدق خلاف والأصح منه الصحة (أو) كانه (على أن يبيعه كذا) أو يشتري منه كذا  
(فصحت) الكتابة لأنه كسعى في بعة (ولو قال كاشتت وبعثت هذا الثوب بألف وبخم الألف)  
سعى فأكد كاشتت وبعثت هذا شهر من ثوبى منهم خمسة عند قضاء الأول والدق  
عند انقضاء الثاني (وعنى الحرية بأدائه) وقدهم العدم معاً أو مرناً (فلهذه صحة الكتابة)  
بقدر ما يخص قيمة العدم من الألف المورعة عليها وعلى قيمة الثوب مائة لاصقة (دون اسم)  
لنعم أحد شقه على أهلية العدم ببيعة السيد . والخبرين السابقين أن فيه مولى الجمع بين عدوى  
حكم في قول يصح وفي قول بطلان (ولو كان عدا) أو عدى كما علم لأوى صفة واحدة  
(على عوض) واحد (محم) سعى أو أكثر (وعدوى عدهم) أدائه كاشتتكم على ألف إلى  
شهرين إلى آخر مائة (في صحتها) لا عدد مائة معوض مع اتحاد بعه (و بورع) مسمى  
(على قسمهم يوم الكتابة) من خمسة سيد التحدث ، ٥٥ ، كات قيمة أحد عشر مائة والآحر  
مدين والآحر ثمانية على الأول سدس اسمي وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه (فمن أدى حصته  
عنى) وجود أد . ولا يوجب عتقه على أد . غيره وإن عدا غيره أو مائة ولا يقاس عدى لعنى  
«رأهم لأن الكتابة الصحيحة» فيها حكم للمعاوضة ولما يعنى بإبراء مع إعفاء الأداء (ومن  
يخرج منهم (رى) لأنه يبرأ الأداء ، ومقابل النص قول يخرج عما لو اشترى عبيد جمع بمن  
واحد من النص فيه البطلان (وتصح كتابة بعض من باقيه حر) بأن قال كاشتت مائة منك  
لا يصح ما بنى وراثت لإفادتها لاسفلال ليعسود بالعتق (ولو كان كذا) ولو مع عتقه بحرية بديه  
(صح في الرق في الظاهر) مائة مائة فاداً أدى قسط الرق من القيمة عدى (ولو كان نص  
رقبى فسد من كان باقيه مائة ولم يأتى) في كذا . له لعدم استقلاله حيث وجد وأفاد تغييره بالمصاد  
إعفاء أحكام الكتابة الفاسدة لآلية لها ، ولا بمصاد ذلك من بعد أصبه «استلان بد هذا الباب  
غيره فيه الفاسد والباطل (وكذا إذا أذن) .

(قوله والأصح منه الصحة) وعلى الصحة فاد ، أدى بعه من سرى على السيد إلى بقيه أولاً فيه نظر  
ومما يأتى في إبراء أحد الشرىكين السرانية وقد يفرق بأن المرى عتق عليه نصيبه باختياره  
فسرى إلى حصة شريكه ومعهما . يعنى فيه حصة ما إذا العبد باختيار السيد فلا سرارية إذ شرطها  
كون العتق اختيار . من عنى عليه وهو واضح وقد كان فرق بين كون الرق لغيره وبين كونه له  
كما في مسئلة من العبد كنه هو واحد وهو لو عدى جزء منه سرى إلى بقيه معسر كان  
مؤمراً . وإن كان عليه دين فقد يقال بالسرية هنا لحصول العتق عليه بها وإن لم يكن «خبره  
(قوله وفي قول يصحان) معتمد على الضرر في الدوى (قوله يعنى فيها حكم للمعاوضة) أى وكأله كات  
كل واحد منهم على غيره وعنى عتقه على «أما ما يخصه» (قوله ولهذا) أى وسكون المعسر فيها  
معنى للمعاوضة عدى الخ ولو بشر إلى حصة التعدي بوقف العتق على الأداء (قوله ومقابل النص)  
رجح مدى عتقه «سعى» في سعى (قوله لا بعه) أى بوض مارق (قوله فاداً أدى قسط الرق  
من القيمة) أى مائة مائة القيمة أحد من قوله قبل عدى مائة قيمة العدم من لألف «مورعة الخ  
(قوله لعدم استقلاله) أى العدم .



فهي (وكان له على الذهب) لأنه حيث رقبته لم يستعمل ذلك سحر، وحصره في مقتود  
الكثرة ولأنه لا يملك صرف سحره لأن سحره مذكور في الكتاب الذي فيه من أكله  
بالحرف من كان فيه حرًا والسرير الذي القطع به سحر، وبقوى صورته ووصي كانه قد  
لم يخرج من الثابت إلا بعضه ولم يخرج الورقة فانه تصح كتابته ذلك المعص أو كانه وهو مريض  
ولم يخرج من الثابت إلا بعضه ولم يخرج الورقة أو وصي بكتابة المعص أو كان الذي موقوف على مسجد  
أو جهة عامة على ما تحته لأدري أو كان المعص في مرض موته وهو ثلث ماله (ولو كانه) أي  
عنده سواء استوى ملكهما فيه أم اختلف (مع أو وكلا) من كانه أو وكل أحدهما الآخر  
(صح) ذلك (إن نقتل الجوه حسا) وعددا وأحلا وصية (وهو) عطف على صح (ل على  
- ملكهما) (لأنه يؤولي) أي - أحدهما ملك الآخر فإن اتفق شرط مما ذكر كان حلاله  
على غير - ملكين أو اختلفت في الجلس أو العدد أو الأجل أو المدة فسدت (فلو عجز)  
المكاتب (معجزة أحده) وفتح الكتاب (وإذا الآخر - منه) أي العقد في حصته وإظهاره  
(وكانه - عند) على المعص أي هو منه لا يجوز وإن نزل الشر من كانه (وفي سحر)  
قدما وإن منع في لاسد، لأنه تحتل في لود من لا يجوز في اللسان (ولو -) أحد المكاتبين  
القتل (من نصيبه) من النجوم (أو أعنته) أي نصيبه منه (أو كانه) (عنى نصيبه) منه (وقوله) سلبه  
(التي) وعنى عليه والولد كانه له (إن كان موسرا) وقد عارفه من غير معجزة الآخر لأنه لم  
أبرأه من جميع ما يستحقه أنه ماله كانه وأبرأه من النجوم أي إذا أسير أو بعد إلى الرق  
وأي حصته الشر يك من النجوم بعنى نصيبه عن الكانه ويكون الولد لهما، وخرج  
بالبراء والإشفاق ماله قص نصيبه فلا يعنى وإن رمى شر كانه ندمه لأنه ليس له تخصيص  
أحدهما بالقصص

(قوله في ليس على -  
ملكهما) أي -  
صريح بذلك لم أقدم  
صريح به في المحلة وكان  
يعنى لا يشرح ذكره  
يتسجم معه ما -  
التي

(قوله أو كان له) أي للمكاتب (قوله أو كانه) أي كانه وبه - قوله لآي أو كان المعص الخ  
(قوله أو جهة عامة) مفهومه أنه لو كان موه موقوف على معنى، فتح الكانه وهو ماهر كما لو كان  
ما فيه شخص آخر (قوله أو -) أي من حره (قوله وقد عارفه) أي والحل (قوله) ما  
إبرأه من (قوله) أي ماله أسير ليرى عن قصة صلب شر كانه وقد عاد إلى رقبته هل يصير ذلك  
في الحصة التي أبرأه ملكها من نجومها، وقد فيه طر، وظاهر عبارته الثاني حيث عر -  
التدبر معه إذا أسير وعاد إلى رقبته أو أسير المعلق ولم يعد العقد إلى الرق وهو مشكل فيما لو أسير  
ليرى وعاد إلى رقبته فإنه يملك به من الكانه المعص فيكون لاسده، وقد عر -  
أسير لاسبل في رقبته فاعتبر كونه دوما فإنه متى أتى أحد الشر كانه وهو معسر حصته  
(قوله وأدى حصته) أي أن أدى فهو عطف - من -



## (فصل)

في بيان الكتابة الصحيحة وما يرد السد وحب له وحرمة عنه وما يولد بالكتاب والكتابة  
من الأحكام وبيان امتناع السيد من القبض ومنع للكتاب من الترويج والنسري  
وبيعه للكتاب أو لنحوه وتوابع لما ذكر

(يلزم السيد) أو وارثه (أن يحيط عنه) أي للكتاب في الكتابة الصحيحة دون العاصدة منه  
على مؤن الجهر (جزءا من المال) للكتاب عليه (أو يدهمه) أي جزءا من العتود عليه بعد قصه  
نوم خمسة لأم من غيره كإكراهه من غيره (أقوله تعالى) ونوم من مال الله الذي نكحكم  
والأمر به وجوب لأنه لا يرد عنه وفهم كلامه عدم وجوب ذلك حيث يراه من الجميع وكذا  
لو كان في مرس موته وهو نكح ماله أو كتابه على متاعته (والخط أولى) من الدفع لأنه لا تورع عن  
الحماية ولأن السد يرد عنه وهو في الخط خمسة وفي الدفع موهومة فانه قد سبق المال في  
جهة أخرى ، والأصح أن الخط قبل الدفع (في الدفع لأخبر أدق) لأنه حاله الخصوص  
من يرى ومعه أي مال (والأصح أنه كذا) (موقع ما به لاسم) أي اسم مال (ولا يخالف  
نحوه لمال) قد وكبره أنه يدفع فيه نكح يد قوله تعالى من مال الله - يشمل القابل  
والأكبر وما ورد في جهر من إرادته ربيع مال السكة بالأصح وقفه على من رضي الله عنه فله  
من جهده ودعوى أنه لا نكح من دلي ترى فهو في حكم نكح موهومة - والله في دعوى أن يكون

## (فصل)

## في بيان الكتابة الصحيحة

ليذكر في هذا الموضع من الكتابة الصحيحة عن غيرها ولكنه علم مما سبق أنه الكتابة  
الصحيحة هي المستوفية من متنها من الأركان والشروط وعبارة جميع فصل في بيان ما يلزم  
الكتاب (أقوله مقدمه على مؤن الجهر) أي جهر السيد لودن ومت وجوب الأداء أو الخط  
وذلك ما سبق من من الكتابة أنه يرد من غير الإلزام لودن السيد قبل ذلك الوقت وجب  
جهره من من في الإلزام في من نكح من غيره وهو ربيع وربع إذا بقي من النكح  
الأخبر قدر من من مال السكة (قوله من مرض به) أي العبد (قوله وكذا) أي لاحت  
واس إرادته كلاله فهم نكح وهو نكح ماله أي ولو نكح الحوم إلى غيرها من المال  
(قوله أي اسم مال) هو صادق قبل منقول كذا من حسن السجود فيده درهم بحسن ووكان  
نكح مستقدا وهو ظاهر ويترك بينه وبين ما مر في المصنف من أن الصاع يتعد بتعد البائع  
به عدد مشتريه حتى قد عنه وسر قدر بين لكونه محولا بالصاع لئلا يحصل التراج فيما قد  
المن لمحب في يد المشتري فشم ذلك ولو كان بينهما واحد فاعتبر به يخص كل واحد بالصاع  
عدم صرفه الشارع فيما يصح به بين من مال السكة وكتب من من نكح موهومة مع  
وكان من هو واحد في الحومين هو ينط خط اه - نقول - الأقرب عدم السقوط  
و معنى نكح من ذلك القدر (قوله الأصح وقعه) ومت برأه رفعه إلى الذي صلى الله عليه وسلم  
وسر اهلى وروى عنه أي من من رفعه إلى الذي صلى الله عليه وسلم

## [تفسير]

في بيان الكتابة الصحيحة

(قوله في بيان الكتابة  
الصحيحة) من مرده من  
أحكام الكتابة الصحيحة  
فيكون قوله وما يرم  
السيد الخ من عدم  
استسير والإفهام ليس في  
هذا فصل مهيئة  
كتابة الصحيحة ومن  
نعم يذكره في نسخة  
(قوله والأصح أن السد  
أصل) قال الشهاب من  
قاسم من أصله المصم  
ن الإثناء هو مخصوص  
في أنه قال إلا أن يرد  
بها أرجحته في نظر الشارع  
وإما نص على الإثناء  
لهم الخط منه بالأولى  
قال ثم رأيت في شرح  
غاية الاختصار للعسقي  
ما نصه من أنه لا يرد  
يقع على الخط والدفع ولا  
أن الخط أولى لأنه أفع  
له وبه نص الصحاح في روى  
الله عنهم اه (قوله أي  
اسم المال) عبارة المتبع  
أقل متمول .



قدراً يبقى لحال وسمعي به على القدر الذي لا يوقله (و) لأصح (ن) وقت وجوه به  
 قس العتق) أي مدخل وقت أدائه بعدد وسمعي به بقى من الدية الآخر قدر ما يبقى من مال  
 المكتوبة كغيره فان لم يؤد قبله أدى بعده وكان قصداً والثاني بعد كالمعصية (و) مسح مخرج  
 للحر مخرجاً، ولقول مسجي بن ربهوه به أجمع هل الأولي على أنه المراد في الآية (وإلا) من  
 لم يسمع به (فاسمع) أفيداً بعد رضى الله عنه (ويحرم) على السيد (وطء مكانته) كتابة  
 صحيحة كالرجعية لاحتلال ملكه وحروج الأكتاب عنه فلو شرط في الكتابة وطأها فسدت  
 وكالوطء سائر الاستمتاع ومنها البعثة (ولاحظه) عليه شبهة ذلك، لكن يعبر مع العلم  
 به ككفى بن طوعه (ويجب مهر) واحد وإن تعدد وطوعه شبهة أيضاً (و) يوجب مهر  
 (حر) نسب له قبله في ملكه (ولا يحق قيمته على مذهب) لا يحدده حر على أن يحق  
 ذلك في ولده للسيد وإن حلت به من عبدها على ما يأتي، والخلاف مذهبى على حكم ولده من  
 غيره (وصار) به (مستولدة مكافئة) إذ مدد ودمه واحد وهو الهوى (من عجزت) بنت  
 عوبة) عن الإيلاد وحق معها أو دمه حرمون بعدد وإن ثبت النجوم عند من الكتابة  
 وسمعي كسها وولدها فان من السيد قدس سحرها عند من الكتابة كما هو مخرجى مكافئة  
 (وولدها) أي الكتابة لا قبله لإيلاد ردم من أحداث بعد كسها وولدها (من سكر أور  
 مكاب) أي ثبت له حكم المكاتب (في مذهب يبيعها ردم) من تولد مع أمه ردم وصدده فكذلك  
 في سائر القس كونه أم الولد - والثاني لا يلبس يكون هنا للسيد لأن الملك به عند قبل الفسخ ولا  
 يثبت حكمه في تولد كولد الرهونة، نعم إن عتقت فترجوة الكتابة من ردم ثم عتقت بجهة  
 أخرى لم يمتنعها حينئذ كالأم (وليس شأنه) أي تولد (شئ) من السجود، أم أمه هـ (و) لحي  
 أي من ذلك (فيه) أي الولد (للسيد) ذلله (وفي قول) مذهبى (فذلك) أي الكتابة لأنه كتاب  
 عام وقصبة حكم أول الروضة من ولده من عده ملك لها طأها كمن باع فيه القس  
 (فلو قتل قيمته) يجب (الذي الحق) مذهبى (و) مذهبى (ن) رضى عنه (أي الولد فيما دون  
 النفس) وكسها ومهره) إذا كان أمه ومذهب شبهة (مذهبى) مذهبى (ومراد بالحقه مذهبى  
 إن) (ومافى) مذهبى (فان عتق به) (ولا يسد) كما أن كتب الأمه وإن عتقت من رقت  
 وأرادت الكتابة للسيد

(قوله كما مر) آخر فى أى عن مر (قوله وكان قصداً) أى مع (لا يمتنع) (قوله ولا يسمع)  
 قال اللقى بقى بينهما أى الرابع والسمع السدس وروى البيهقي عن أبي سعيد مولى أبي أسيد أنه  
 كاتب عبد له على ألف درهم ومائتى درهم قال أئيبه بكتابى هذا على مائة درهم ما ريدى  
 ومع ذلك فلا يؤخذ منه سية السدس بخصوصه لأنه وإن كان فوق السبع وأصل من لا يصر  
 عليه لا يلزم منه سنة من حدث خصوصه (قوله وكالوطء سائر الاستمتاع) ومنها النظر بشهوة  
 أما بدونها فيباح لها عند ما بين السرة والركبة (قوله وإن تعدد) يستثنى منه مالو وطئ بعد  
 أداء المهر فإنه يشكر اه شجب لريدى (قوله على ما تبنى) أى في تولد وقصبة كالأم أصل  
 الروضة الخ (قوله عتقت عن الكتابة) أى يمتنعها كسها وولدها حدث بعد الكتابة ومثل  
 الاستيلاد وهذا هو الفائدة كون العتق عن الكتابة (قوله إن رقت) بان سحرها أو عجزت عنها  
 (قوله أن ولدها من عبدها) أى بأن رضى بها (قوله لكن يبيع فيه اللقى) معتمد أى  
 فيكون كولدها من غيرها وسيأتى مذهب

(قوله للحر مخرج) تقدم  
 أن الأصح وقعه وأبى قبل  
 من قبل الرأى ولا يصح  
 الاحتجاج به (قوله  
 وحروج الأكتاب عنه)  
 تأمل وسمعي هوى البعثة  
 (قوله والخادئون بعده)  
 أى بعد الإيلاد (قوله فان  
 مات السيد قبل سحرها  
 عتقت عن الكتابة) أى  
 لا عن لإيلاد خلاص للوجه  
 الثانى مذهبى هذا الولد  
 أحدث بعد الكتابة وقبل  
 لا يمدد من يمتنع به  
 الخلاف الآتى كما قاله  
 الأدرعى أى يخالفه على  
 الوجه الثانى فإنه يمتنعها  
 قطعاً (قوله كالأم) مذهبى  
 حده وهو ساقط في نسخة  
 (قوله ما شمل المؤن)  
 عبارة التحفة ما شمل  
 سائر المؤن



وقيل لا يوجب من صرف نكاح صرف به وممنه لو قيل هذا كبر إن كان في الحق في الولد السيد  
من هذا به للأثر فهو لحد من عيى به في كذا (ولانه في شيء من المكاتب حتى يؤدى جميع)  
في جميع المال المكاتب عنه في «المكاتب عنه من في عاتقه درهم» ومن الأذن والإمر، والحوالة  
به لأعبيه (ولو في) المكاتب (في المال من السيد حره) في نفس المكاتب (ولا مئة) به  
ملاك (حرف المكاتب) أنه ليس بغيره أو (نه حلال) أو أنه ملكه وصدقه عملاً به هرا لحد  
بم يكن الأصل فيه الحر من كذا، فيقول هذا حره وعوضه من ماله من قال إنه سرفه فكذلك  
أو مئة وقال بل ملكي أو حلال صدق السيد إذاً الأصل عدمه أن كذا كسفه في الأمر والأوجه  
أن يحل ذلك ما من ذكره وإلا صدق انصر بجهته في قول حر المكاتب والسبق عن قول نفسه  
كقوله رخصت هذه وعلى هذا كمال ما بحث أنه ينبغي لصديق العبد وأنه يوجبه إيمانه بشرف  
الشارع للمعنى فيردود في فيه بصرار به من حيث سرفه يقبل ما يحكم به حاشيته لأن من رأى لحد  
وشك في نكاحه حره منه كذا (وإن لم يمسك أحد من غيره عنه) أي عن قدره وهو  
حره مني لإدراكه به وبخبر بقوله ولا مئة عملاً وقدم السيد بيعة بمذمومة فانه لا يجبر وتسمع منه  
لأن به فيها عرفت هذا وهو لا مدخ من الحرام ولذا في رأيي كذا في بيعة جماعة وشرف السيد لاني  
أن يبيع لمصوب منه ولا يلا، وهذا سرفه به أو ردي أي والأوجه لإصدق (فإن أي  
فمنه الأصح) وعلى من عيى به في (وإن بكل المكاتب) عن الحنف (حالف السيد)  
وكان كإقامته البه (ويخرج مؤدى) من الخدم (من حقا رجع السيد بماله) لفساد القصص  
(فإن كان) حره من حره أو (في المحرم لأحر) ماله (من) وهو بمصوب مكاتبه وألا  
(أن العلق به) مع هذا لأن (وإن كان) البه (فإن لم يمسك أحد) أي من صلاته بنفس (أنت حر)  
فإن اعتقت سانه دلت على سهر الحار وهو صفة الأذن وقد بين حذره

(قوله لأعبيه) أي فانه  
لا يفتق لحوالة السيد  
عليه بالنكاح أي لعدم صحة  
الحوالة كما مر في بابها وإن  
أومر كلامه بجهتها (قوله  
تسمع منه) أي وإن  
تضمنت إثباته ملك العبد  
(قوله وكان كإقامته البه)  
انظر ههنا قال كإقرار  
المكاتب (قوله في المتي  
ولو خرج مؤدى مسجداً)  
أي أو ردي كما في النسخة

(قوله وفيه لا يوجب) مقابل قوله وما من الخ وفي بيعة بمذمومة أي قوله ولا من الخ وهي الأولى  
(قوله أي إلى المال المكاتب عليه) ظاهره حتى يؤدى الجميع وبعبارة حجج عدم ذكره الشارح  
بعد ما سبق، بأنه وقصه أنه من مع سهر العبد كذا كذا وما ذكره حجج هذا مخالف لما  
نفي بشارح في الفصل الذي من أنه إراني مد كذا به، من بخره عن دفعه أو يحكم بانه من  
إن رآه لعل المراد بما ذكره هنا أن ما يجب إثباته لا يسوغ معه انصر من السيد حتى لو سجع  
لم ينفذ فصح لا أنه يفتق بمجرد بقاءه وعلى هذا فلو مات العبد فأنقرب أنه برفع الأمر بالقصص به  
موته ليحكم بالتقاص إن رآه وعق العبد بموت حراً ويكون ما كسبه لورثته وبوافق ما قاله حجج  
ما ستم للشارح من أنه لو لم يؤد منه شيء بعده وكان قصداً (قوله فكذلك) أي لم يفتق المكاتب  
(قوله لتصر بجهتهم بقبول خبر الكافر) أي ولو حره بيا ومرفداً (قوله لاعتق) منعق بقوله وأما  
نوحيه الخ (قوله والأوجه الإطلاق) أي فلا فرق بين أن يبيع لمصوب ثم لا (قوله وكان كإقامته  
البه) رد عليه أن يبيع المردودة كالإقرار على إخراج وعيه لعله يتم قال كإقامة البه  
لتقدم حكم البه فالحال عليه (قوله مستحقاً) أو بيا به حجج (قوله أو بيا) أي كان  
خرج كذا بخلاف ردي فانه لا يفتق به عدم العلق كما يعلم من قوله الآتي وإن خرج معيما الخ  
(قوله وإن كان) عيه







العتق فيرم الإمكان منه لأن العرض أنه ليس بعد العتق (فهو حرّ وهي أم ولد) يظهر العتوق بعد حرّته فعليه أن لا ينظر لاحتماله فيها فإن أبي شرمه لم يذكر أن لم يطر مع العتق ولا بعد أولادته لدون ستة أشهر من الوطء لم يسكن ثم ولد لعتوقها به في حال عدم صحة ميلاده (ونوعان) المكاتب (النجوم) قبل عملها كسر الخاء أي وقت حبسها أو عتقها قبل عمل (م يحرم السيد على القبول إن كان له في الامتناع) من قصص (عروض) صحيح كطيرة النار في السم (كؤبه حنطه) أي مال النجوم إلى عمله أو غلغله كما في الحرّز وما قبله يعني عنه لأنه مثل (أوحوف عليه) كأن كان من خوف أو إعادة لما في إحصاءه من الضرر حيث، وبوكاسه في وقت هب ونحوه وعين فيه لم يحرم أصلاً لأنه قد يرول عند الحزن، وكذا، وكان يؤكل عند الحزن صراً قال الفقهاء: أولئلا تعلق به ركاة (ولا) شيء بكن له عرض في الامتناع (فيحرم) على الممول لأن المكاتب عرضاً صحيحاً فيه وهو العتق أو يقر به من غير ضرر على سيده ولأوجه كما قاله الفقهاء ثم قال: فما ستمره داراً من إحصاء على القصاص أو الإبراء، وإنما حذف هنا بهم بدو حينئذ فيبقى منه وبين مامراً في السلم حيث عتق ثم حاول السيد بأن الكتابة موضوعه على تعجيل العتق ما يمكن فصبى فيها مطلب الإبراء (فإن أبي) قصة لعمر القاصي عن إحصاءه أولئك لم يجد فيه (قصة القاصي) عنه وعسى المكاتب إن حصل بالمؤتي شرط العتق لأنه ثابت امتنع كما لو لعب وإعاد لم قصص دين له في غير هذا لأن العرض هو العتق وهو حاصل بذلك وتم سقوط الدين عنه وشوّه في دمة المدون أصبح له من قصص القاصي له لأنه يصدر ثمانية يده، ولو أحضره له في غير بد العقد وسبقه مؤيد أو كان تم حود م يحرم ولا أحرم كما قاله الماوردي (ولو عمل بعضه) أي النجوم قبل الحزن (ليبرته من الدق) أي شرمه ذلك من أحدهما وودته لآخر (فأراه) مع الأحد (لم يصح بيع ولا الإبراء) للشرط الداسد ولأنه يشبه ربا الخهية كان أحدهم إذا حرّ له من يقول بمرعه دسه أو زده، فإن لم يقضه زاد في الدين والأجل ويترجم السيد رد ما أخذته ولا عتق، نعم لو أراه علماً بعد الدفع صح وعتق كما تحته الركني كالأدري أخذاً من كلام المصنف، وحري ذلك في كل من عتق بعد الشرط، ولو أوصى لآخر سجون الكتابة فعجز المكاتب فعجزه الموصي له لم ينفذ وكان ردّاً بوصية كما يؤخذ ذلك من قول الماوردي ما يؤذيه بعد ذلك يكون للورثة (ولا يصح بيع النجوم) لأنه بيع مالم يقض وما لم يقدر على تسليمه إذ العتق يستقر بإيقاعه (ولا لا عتياص عنها) من المكاتب لعدم استقرارها، وهذا هو المعتمد وإن اعتمد الأسوي وعنده ما حرّ ما عليه في الشفعة من صحته لأرومها من جهة السيد مع تشويف الشارع للعتق (وبما) لها السيد لآخر (وأدّ) ها المكاتب (إلى المشرى لم يعتق في الظاهر) وإن تضمن البيع الإذن في قصصها، لأن المشتري يقصص لهه حكم

(قوله يعني عنه) أي لأن حنطه شامل لحفظ روحه ولعل هذا أولى عما أشار إليه الشارح (قوله) أو يسكنه لم يجده (إن كان العتق أن المكاتب لم يجد القاصي لم يثبت مع قول المصنف قصصه القاصي وإن كان الموصي أن المكاتب أو القاصي لم يجد السيد لم يثبت مع قول المصنف فإن أبي ولعل المراد الثاني وكان قد هرب مثلاً بعد الإبراء وقوله فيه انس في التحفة والأولى حذره

(قوله وما فيه) هو قوله كونه حنطه (قوله وهو العتق) أي إذا أدى الجميع (قوله أو تفرسه) أي إذا أدى بعضه (قوله وعسى المكاتب إن حصل) قيد في قوله وعسى لاق قصص القاصي لأن ما أحصره المكاتب يقبضه القاصي وإن كان بعض النجوم (قوله ولنقله مؤيد) أي له وقع (قوله لم يقد) أي تعجيل الموصي (قوله وما عها) على خلاف مع منه



الشراء الفاسد فلم يصح قبضه فلا عتق ، والثاني يعتق لأن السيد سلطه على الفسخ فأشبه الوكيل فإن أدى إلى السيد عن لاءعه ( ويطلب السيد المكاتب ) بها ( و ) بطاب ( المكاتب المشتري عن أحدهم ) ما مر من فساد قبضه وفارق المشتري الوكيل بأنه يقتضيه نفسه كما تقرر ومن ثم نوجب فساد البيع وأذن له السيد في فسخها كان كالوكيل فيعتق نفسه ( ولا يصح بيع رقبته في الحديد ) حيث كانت الكتابة صحيحة ولم يرص بذلك كالإسراع ثم الولد وفارق لعاقبته بصفه أن ذلك يشبه الوصية بخلاف الرجوع عنه بخلاف المكاتب وأما شراء عائشة مرة مع كتاب فقد كان مذهب ورصاه فيكون مباح منها ويرشد له أمره صلى الله عليه وسلم باعتقها ولو اقتت الكتابة لعنتق بها والتقدم به وعليه لا يفسخ الكتابة ببيع بل تنتقل إلى المشتري مكاتب والأوجه كما يحسنه السيد في حوار بيعة من نفسه كأنه لولد وكيهه من غيره برصاه فإنه يكون فسخا لكتابة كما قررناه لبيعه شره عتقه كما دل عليه قوطها لا يصح بيعه بغير صحتها خلافا لما يحسنه البلقيني هنا ( فلو باعه ) السيد ( فأدى ) النجوم ( إلى المشتري في عتقه التتوال ) الناس في بيع مجموعها أظهرها للنوع ( وهبته ) وغيرها ( كيهه ) فتسند أيضا وكذا يفسد بصفة به إن كانت محررة بخلاف ماله عتقها بغير عتقه ( وليس له بيع ما في يد مكاتب وإعاقب عتقه ) أي عند المكاتب ( وتزوج أمته ) وغير ذلك من التصرفات لأنه معه في المصالح كالأختى وبه يذكر الرجوع هه عن بيع ماسواه بالأوى فلا تكرار فيه مع ذكره ذلك في السكاح لمرص آخر ( ولو قال له رجل أعني مكاتبك ) عتقك ( هي كذا ) هو أقال على أن لا خلافا لمن قيد بالأول ( فعقل عن ولده مالم ) كما لو قال ذلك في أم الولد وهو غيره ففسد الأسير أمه قال عتقه عن علي كذا فلا يعتق عن السائل من عن اعتق ولا يستحق شيئا من المال ولو عن عتقه عن صفة ثم وجدت عتق كما مر وري عن النجوم فينبهه كسه .

### (فصل)

في بيان لزوم الكتابة من حيث وجوبها من آخر وما يثبت عليها وبطأ عليها من فسخ أو افساخ وجنائه أو الجنابة عليه وما يصح من المكاتب وما لا يصح

(الكسبة) الصحيحة كما يعلم من كلامه الآي ( لازمة من جهة السيد ) لأنها عتقت لاخت السيد فكان فيها كالأمر من لأنها حتى عتبه وعبر من لزومها من جهة أنه ( ليس نه فسخها )

(قوله عتق مكاتبك) وكذا إن أدى في طهره حج وفسد كلامه بهج (قوله عن) أي من لأن وفار السيد عما قبضه من المكاتب من النجوم (قوله من عن اعتق) أي لأن في عتقه عن السائل تمليكاً له وهو باطل فالتمس تقييد الاعتاق بكونه عن السائل وبقي أصله .

### (فصل)

في بيان لزوم الكتابة

(قوله لأنها حق عليه) أي مطاوعة منه حيث سوفرت الشروط هذا كتاب العبد ففعل ما طلب منه وصار الحق في إقامته وعدمه للمكاتب

(قوله بل عن اعتق) أي كاتق قبلها .

### [فصل]

في روم الكتابة من حيث وجوبها من آخر

(قوله أو الجنابة عليه)

لم يتقدم للصير مرجع

(قوله الصحيحة) لأنه قيد

به لأجل طرف العبد .



سكن صرح به يرب عليه قوله (إلا إن يعجز عن الأداء) عند الحمل ولو عن بعض البدن فيه فسحها ولا توقف فسحة على حكم ولا يستحق بخود غيره من غير فسح، نعم لو عجز عما يحق حقه عنه امتنع فسحة وجبته فبيع لأمر الحاكم ليبرم الدين، والمكاتب بالأداء أو يحكم بالتفاس إن رآه مصلحة وإلما لم يخص الناصر منه لبقاء شره لآتي وسيأتي أن له فسحها أيضا إن عاب، مؤكدا لوامتنع مع القدرة على الأداء (وحاشا للمكاتب فيه ترك الأداء وإن كان معه وفاة) لأن الخط فيها له فمعه مرفه (وهو محرم منه) قوله أنه عاخر عن كذا أي مع تركه الأداء ولو مع القدرة عليه وهذا هو راي داريم هو على الامتنع في امتنع من الأداء عند الحمل (فليس الصبر والمصنع منه) وهو على الراجح أنه جمع عليه لاختيار فيه في شرطه الخاكم (وإن شاء الحاكم) إن مات المكاتب عنه وحوال النجم والمحرر مفرار أو مئة (والمكاتب) وإن لم يعجز عنه (ففسح) ط (في الأداء) كما يصح لمرفه مرفه في أداء لائق فأكده حقه على ليد إلابسة على ممر والدي مع إذ لا مرفه في شأن (ولو استعمل المكاتب) السيد (عند حوال النجم) له جرحه عن الأداء حينئذ (استحب) له فسحة مؤكدا (إياه) عنه له على الفسخ، بر يبرمه لذهب قدره بخروج أماله من عبده ويربه ويحود ذلك ووجه رومه ماد كره عاخر له من أكل ومعه حصة وأنه لا يوسع في الأعداد هو يوسعها في الذمة وترد سبب لأن عن وجه مفسر قسم عجز فيه إلا الأمر الضروري وعجزه ومن ثم مكان الأقرب أن للدين في الدين الحال بعد مطالبة الدش له كالمكاتب في يقرر روم الأداء فور بعد الصب (فإن ذهبن) السيد (ثم أريد الفسخ فيه) لأن الحال لا يتأجل (وإن كان معه عروض أهله) وحوال (ليبيعها) لأنها مئة قرينة (فإن عرض كره) أو غيره (فإن لا يرد في نه على ثلاثة أيام) يصرفه بولمناه الامهات ما كثر منها وهذا هو الأصح وإن اتفق كلام الروضة كأصلها إمهات دون يومين فقط كالأول عاب ماله لظهور الفرق بينهما بأن مانع البيع لاصطاف له فقد يزيد ثمنه وقد يقص فيسقط الأمر فيه عاب يطول عمره وهو مارد على الثلاثة، وأما العيب فمفسر فيه على ما يجره كالمفسر

(قوله منع فسحة) أي وثو، خلاف صدق السيد وحاله الفسخ حيث ادعى أن البقي أكثر مما سبب في الإساءة وحذف عليه (قوله لا تعد شره لآتي) من بقى الدين في الجس وحوال ولا استقرار ولعن صورته استلته أن لفظة من غير حسن اسحوه ولا في المنع من التفاس، فلهام بل أن يقال من ميثك حقه في الإساءة من دس على السيد وإن وجب دفعه رفق بعدد ومن ثم حرر السيد أن يدفع من غير نحوه (قوله لا تعد) أي فلا مرفه فيه (قوله قدر ما عجز ما من) أي ويصدر المانع بخر كصحة المانع أو نحوه فلهام لا يثبت له شيء يأتي من أنه وسب ماله دون مرفهين أمهات (قوله وجه رومه مكر) أي من التأهل (قوله فلهام وحوال) أي فو يبرع عنه حتى يبدل نس بمضى قوله خور أن لردى مكاتب سحر منه (قوله انصره) أي تنعه من الوصو في حقه ويرد له مفسر منه (قوله وإن قصه) كلام الروضة (أي ولا حجج) (قوله أن مانع البيع لاصطافه) فلا يبيد ما عهد الشارح المحلى عن المعوى وعنده.

(قوله والمكاتب بالأداء) أي بأداء ما أوتيه واسطر هل له إلزام بالخط (قوله إن رآه مصلحة) أي مع انتهاء شرطه للمصلحة التي أشار إليها (قوله لأنه جمع عليه الخ) تعين لأصل اثنين (قوله رومه ماد كره) أي روم السيد الامهات (قوله ومن فهم رجوع الصغير) أي ضمير أراد وعساة اقرب وفهم شارح عن المصنف أن المريد للفسخ العبد وليس بصواب وإن كان الحكم صحيحا إذا قلنا للعبد الفسخ وإن أراد المصنف ثم أراد السيد الفسخ كما قاله الأصحاب وما في المحرر مانع من التمسك وكلامه من ذلك انتهت (قوله لأنها مدة قريبة) أي مدة البيع (قوله وإن اقتضى كلام الروضة) هذا بالنسبة لما فهمه اثنين من لروم إمهات ثلاثة أيام.



أولا وقد تقرر فيها مرة أن مادون الرحمين كالحاصر بخلاف ما فوق ذلك (وإن كان ماله حاشا أمهله) وحويا (بني الإحصار إن كان دون مرحتين) لأنه غير له الحاصر (وإذا) من عاب لم يحتسب وأكثر (فلا) ينزعه إمهال لطول مدة والسيد الفسخ (ولو من النجم) ثم عاب بعد إذن السيد أو حاشا (وهو) أي المكاتب (عاب) أي مسافة القصر بخلاف عيبته فبادوا بها كما عندهم الزركشي وغيره قياسا على عيبة ماله وبحث من الرفعة أن عيبته في مسافة العدو كسافة النصر وإن عجز عن الحضور نحو مرض أو خوف (فالسيد الفسخ) من عاب حاكم لعدد الوصول إلى العرص وكان من حقه أن يحضر أو يبعث المال ويبدد النقص فلا عن جمع ونقص الأثم مما يردم يظهره قبل الحاول أو بعده ولا أدن له في السعر كدلت ولا امتنع عليه الفسخ وليس لنا إبطار لزم إلا في هذه حاشية (فإن كان له ما من حاصر فليس للقاضي الأداء منه) بل عكس السيد من الفسخ حالا لأنه رعب وحصر امتنع من الأداء وعجز عنه (ولا يفسخ) الكنية وبها فاسدة (محسوس) أو بعمد (المكاتب) ولا يلحق عيبه منه لرومها من أحد الطرفين كارهين وإذ يفسخ بذلك التهود لما رآه منهما ثم إن من نكح له مال حاشا السيد الفسخ فعورفا وبدرمه مؤسسه من تسلي له ل نقص فسخه وعمى وغير الإمام كونه في يد السيد ولا معنى الفسخ كما وصف ماله وسجدها وإن كان له ما من أتى كتم وأثبت عنده الكنية وحول النجم ومذهب حقه وحذف عن الاستظهار على قضاء استحقاقه (ويؤدى) إليه حيث شئت (العمى) من ماله (إن وجد له مالا) ولم يستحق السيد بالأحد ولو من محجور عامة وكانت المصلحة طهره في سعة أن لم يجمع به لأنه يوجب له بعد أهميته بخلاف عاب له ما من حاصر أما رد لم يظهر المصلحة له في ذلك امتنع على كتم الأداء منه

(قوله وإن عجز عن الحضور نحو مرض أو خوف) هو عيبة في أصل الفسخ الآتي ثم رأيت في نسخة حذف الواو من قوله وإن فهو قيد منه (قوله حاشا السيد الفسخ) أي بعد الحاول كما يدل عليه السياق فليراجع (قوله حاشا) هذا ذكره في النسخة من الواو وبين قول المصنف يؤدى وهو ظاهر (قوله ولم يستقل السيد بالأحد) قيد في النص أي أما رد المستقل بالأحد فإنه يعنى حصول النص المستحق خلافا للإمام والعراي وهو مقيد بالمصلحة أيضا كما يعلم من يأنى (قوله وكانت المصلحة ظاهرة) هو قيد ثان في النص ونظر معنى قوله ونو من محجور عيبه

(قوله لأنه غير له الحاصر) مذهبهم وإن عرص له ما يخص الزيادة على ثلاثة أدم وهو محتمل حيث كانت الزيادة يسيرة عرق بحيث تقع مثلها كثيرا للسافر في تلك الجهة (قوله ثم عاب بعد إذن) أي فإن أدن له وأنظره إلى حضوره فليس له الفسخ اه شيخنا الرادى وهو معنى قوله الآتي وفيه الخ وهو حاشا محجور قوله بعد إذن كان أوضح (قوله بخلاف عيبته بما دوسها) معتمد وقوته وبحث من الرفعة ضعف (قوله فالسيد الفسخ) ويعنى أنه لو أتى الفسخ بعد حضور المالك وإرادة دفعه المال لم يقبل منه ذلك إلا سنة كما لو أتى أحد العاقد بعد روم البيع الفسخ في زمن الحذر حيث صدق الثاني للفسخ (قوله وقيدته بالقبض) أي قيد حوار بيع السيد (قوله ولا بد أن له في السعر كذلك) أي من الحاول أو بعده (قوله ولا امتنع عليه) معتمد (قوله ولا يلحق عيبه) سعة (أي أو فس أيضا) وإنما قصر على السعة ما أتى من أن العاعدة يفسخ بحجر السعة على السيد (قوله من تسلي له ما من نقص) أي حكم استقصا لعدم وجود مقصده ما لم ولا يتوقف على نقص القاضى (قوله وعمى) وقيل ما تقدم من لو غنى في مرض من ماله عيبه لم يحرجوا من التثنية من تسلي له ما من أن الوارث لا يرجع عما أنفق عليهم من السيد لها لا يرجع عما أنفق (قوله واعتبر الإمام كونه) أي ما وقوته في يد السيد صعب (قوله أتى أحاكم) أي أنى السيد الحاشا كتم (قوله ولم يستقل) أي والحال



وعلى السيد الاستقلال، أضحى (ولا) يسبح (بمجنون) أو إجماع (السيد) ولا يموت أو الحجر  
 عنه لأرومها من جهته (و يدفع) وجوبا المكاتب التجوم (إلى وليه) إذا حق أو حجر عليه  
 أو وافته بالمرض أو مات أو مات مقبلا (ولا يقبل بالبيع) أي المحزون لا يبيع أهله أو يبيعه  
 المكاتب لشيء على ملكه، نعم لو مات في يده لم يبيعه لنفسه ولا يبيعه لغيره إذا  
 مات في يده شيء (ووقف) المكاتب (سدا) عمدا (وبوارثه قصاص) فإن عني دية أو قتل  
 حيا (أحد) أي الدية (عامة) وإنما سكت عنه لأن المكاتب لا يبيعه لغيره لأن السيد مع المكاتب في  
 معاملات كالأحرار فكذلك في حقه وقصة كالأحرار وحول لانه بالعلم ما يبيعه وهو العبد كالأحرار  
 روجه الشك وحكاية عن من أضحى وأخصر ويرى وقته كلام بروضة كالأحرار وحول الأقول من  
 فمته ورش أخاه كالأحرار عبي حتى وإن الفرق بينهما على الأول (فإن لم يكن) في يده من  
 أو كات ولو كان لا بأس (وب) أي الثابت (بمجنونه في الأضاح) لأنه يستفيد به رده إلى محض  
 رفق وقد رفق السيد لا بأس ولا يسبح به بعد ماله كمن ملك عبدا له عليه دين والثاني لا بأس  
 (أو وضع) المكاتب (سوقه) أي لا بأس (بمقتضاه ولده كالمسوق) في يده شيء هو ماله  
 (ووقف) المكاتب (أضحى أو فسخه) محمد وحب ما بين قال حار الموقر (ويعتد على من أو كان)  
 ماله (حقا) أو شبهه محمد (أضحى أو فسخه) لا بأس من قيمته ولا بأس (لأنه مع  
 السيد) كالأحرار من البيع فمرمه لا بأس (بما في أم الولد والفرق بين هذه وحده على سيده على  
 ما في المكاتب أن حق السيد في يده دين قيمته لا بأس بملكه فمرمه جميع الأرض بما في يده  
 كدين بغيره حذفت حده من الأرض حتى في يده شيء بالقيمة فقط (فإن لم يكن معه شيء)  
 فدر أو حب (أو من يسبح) وهو على يده أو يبيعه (بمجنونه عجزه الله) أو السيد كما قاله  
 المالكي وما يبيعه من أحراره من كالأحرار من أن يسبح به رهون في الحناية لا يحتاج إلى ملك  
 أحراره أنه لا بأس به لمعجز من يبيعه ماله مع يسبح كالأحرار من الأوجه الأخذ بها إطلاقهم ويوجه  
 في نفسه الأحكام بغيره من يوقف على محجر وحرى منه وبين رهون وإنما يعجزه فيما يحتاج لبيعه  
 في الأرض فقط لا بأس في بيعه في شيء (ببيع) منه (بغير الأرض) فقط بل وبقيته  
 عنه لأنه ماله (فإن تبيعه شيء) نسب فيه الكفاية (فإن تبيعه من التجوم عتق) (وللسيد  
 ودؤه) في الأرض من يرد مستحق بقبول شئ من المالك (أو ودؤه مكاتب) على حاله  
 (قوله وعلى السيد) أي ويسبح على شيء (قوله الاستقلال بالأحد) أي حتى لو أحده لم يعتق بذلك  
 (قوله نعم) وهو في يده أي السيد وقوله التقدير شيء المكاتب (قوله أو فسخه) أي أو شبه  
 محمد فسخه من المالك وقوله أضحى أي أضحى (قوله وب) أي كالأحرار (الروضة كالأحرار)  
 حكاية أخرى من الألفين قال وفي قول من كان السيد أكثر من خمسة أضعاف القيمة (قوله وبأي  
 الذي يبيعه) أي في يده والفرق بين هذه وحده على سيد على شيء (قوله أحد) أي مع شيء  
 أحد على شيء أو ورثه (قوله وحده على سيد) أي حيث وجد من يده دية ما يبيعه  
 (قوله فسخه) أي أضحى (قوله عجزه الله) أي وجوب (قوله أو السيد) أي من يبيع  
 من يملك شيء في حق ماله بدمه المكاتب وصاحبه صاحب يده ولو يبيعه عليه عجزه  
 (قوله ويفرق منه وبين أحراره) أي في يده من يملك يبيعه له كالأحرار (قوله) (قوله  
 ويسبح منه السيد الأرض فقط) أي يدر يسبح البعض في هذه يسبح الكل وما فصل: أحده السيد  
 كمن قال: "كشيت به ألف أس ودية نصيرهم على مخرج"

(قوله وعلى السيد  
 الاستقلال) أي وامتنع على  
 السيد الاستقلال (قوله لما  
 مر) أي في قوله وإدرك  
 سقدا الأرض أي فلا فائدة  
 له منه ودفع سقدا  
 لأصبح يدر (قوله في من  
 ماله على مال) هو أحوط  
 وأعم من ماله لحرره بدينه  
 كما قاله الأذرعى وإن  
 أضحى شارح أن المراد  
 بذلك السيد المدة (قوله  
 والفرق) مع موقوف على  
 الموقوف (قوله فقط) مع  
 الشارع للعتق (قصيته  
 أنه لو كان غير مكاتب  
 وفداه السيد أنه لا يبرمه  
 القول فليراجع.



ب فيه من اجمع بين حقوق الثلاثة وعلى مسحق الذي اسول ويمنه نفس الامر (و هو اعنته  
بعد احصائه او ثراه عتق ولزمه اعداء) لانه قوت عليه الزمته كما لو قسده بخلاف ما لو عتق لاداء  
بعد الحباية (ولو قتل لمكاتب بعت) كسبه (و ما رفته) لئلا يوافقها وانسد منه كذا ذلك لا يثبت  
وعليه مؤنه خيره وان لم يثبت شئ (ويستد به عن علي فيه) لعدم (المكافي) له لقائه بمكة  
(و لا) أي وان لم يكن القس مكافئ (هاتفة) له هي الواحدة لها حرته على عهده هذا كنه ان  
قوله احدى فان قتله سنده م برمه سوى الكسار كما قلنا في الحرر وحده نعم به ما قدمه في ما  
بخلاف ما اذا قطع برمه (و يستف) انكا (كل سترق لا يرتع فيه ولا حصر) كسح وشراء  
و حله من اشر ذلك مقصود عند السكبه يحصل العتق وهو ان يحصر كسب مكاتب من  
جها السكبه (و لا) ان كان فيه برع كهمة ان حصر كسح مسنة او يدون من لشر ومنه  
كل محو من الثالث و وقع في مرس لوب (ولا) يستحسن به وان احدث به مكاتبه لكان  
احكام من حرته عليه وسيل الذي عن المص امتنع بكفره به مال مع انه لا يحرقه وانزوجه  
ان له قطع نحو سبعة عتق فيه الدلالة وان كان فيه حصر (و يصح) ما قدمه برع او حطره من  
سببه في (لأظهر) ان مع اعداء هو لحقه وكاد به فوجه منه برعه عليه او من مكاتب له حرته  
ما عليه م من له عتق وود وكذا ما في والي مصر ان به يموت من عتق  
(و او اشترى من عتق على سنده صح ان لا يمس على السند سواء كان مبيع كنه او مضمون لا يقاتل  
مكاتب بالث (ان غير وصار اسيرة عتق) عليه ما حقه في مسكه ولا يرى إلى باقيه وان احتار  
سببه بغيره كما مر في المص (أو) اشترى من م في (انه) مكاتب حر (و يصح به بر) من  
سببه لأنه يشكك عده كاتبي (و) شره به (بأن) م في (فيه القودان في تبرعاته) أظهرها الصحة  
(ان صح) الشراء (مكاتب بديه) فيدفعه رز و ع و مع عليه نحو بيعه (ولا يصح) إعانه  
وكذا (انه) لقمه (بأن) من سببه (على المذهب) لتضمنه بولاء وهو غير أهل له ، ثم لو اعتقه عن  
سببه أو عده باده صح وكان بولاء بلسد وال في تصح عمار بولاء ووصف بولاء والبري  
الثاني القطع بالأول .

(قوله لما فيه من اجمع بين حقوق الثلاثة) أي السيد والمكاتب والحر (قوله وسنده نفس  
الأمري) هذا عن من قوله أولاد و قد قيل الأمر (قوله م برمه سوى الكسرة) أي مع الإنم  
ان كان عابدا (قوله بخلاف ما اذا قطع طرفه) أي فانه يلزمه أرشه (قوله وان أحد) م  
(قوله مساع تكفره ببال) معتمد (قوله مع نه لا يرتع فيه) وان ما صدق عليه به مما يؤكل  
ولا مانع عادة لا يرتع به لغير ربة ه حج وقول حج له البرع به عاهره كشرح السبع وان  
كان له قيمة مدهره وهو ظاهر حيث جرت العادة بأهداء مثله للأكل ، بل لو قيل بامتناع أحد  
عنوص عليه في هذه الحالة لم يكن بعيدا (قوله عتق فيه) أي القطع (قوله وكاد به فوجه) أي  
قبول السند من العبد ما يرتع به العبد عليه (قوله كما مر في العتق) أي من أنه لو وهب لرفيق  
عص سنده عتق ولا يبري على للتعتمد لعدم ملكه له اختيارا (قوله أو اشترى من عتق عليه)  
أي لعدم نفسه (قوله باده) أي اسند (قوله وكان بولاء بلسيد) هو ظاهر مما لو اعتقه عن سببه

(قوله أي ورب لم يكن  
القاتل مكافئا) أي أو  
كان قتله غير عمد (قوله  
بمن لشر) أي وأحره  
انشر (قوله وكان الولاء  
ناسد) أي في مسئلة  
كما هو صاهر



ويصح سكاحه بآذنه على الله

### ( فصل )

في بيان ما يصدق فيه الكتابة الباطية الفاسدة وما توافق أو تمايز فيه الفاسدة الصالحة  
ومخالف المكاتب وسيدته أو وارثه وغير ذلك

( الكتابة الفاسدة لشروط ) فاسد كأن شرط كون كسبه بهما أو أن عتقه يتأخر عن أداء المحكوم  
( أو عوض ) فاسد كأن كسبه على نحو حيزر ( أو أحل فاسد ) كأن أحل مجهول أو جعله محكما  
واحد أو كات بعض الفن ( كاصححة في استغلاته ) أي المكاتب ( بالكسب ) لأنه يعنى فيها  
بالأداء كاصححة ، والأداء إما يكون بالكسب فتكون عبرته الصحيحة فيه وخرج بها السيد فهو  
إلى أحسن بعض تركاها كاحلال بعض شروط العاقدين السابقة وكالعتق ، وهو دم وكفارة ، يجوز  
أو قبول فهي لأمية إلا في نحو تعليق على صدر عن صحح بعلقه ، وكذا يعترف في الخلع  
والعارية والخلع ( و ) في ( أحد ترش الحية عليه و ) في أحد أمة مروح لها من ( مهر ) عقد  
صحح أو وطء ( شبهة ) لأنها في معنى الأكسب ( وفي أنه يعنى بالأداء ) للسيد عند الحل  
بحكم التعليق لوجود الصفة ولكون المقصود بالكتابة العتق ،

### [ فسر ]

في سارق منه الكتابة

الباطية الفاسدة

( قوله وكذا يفرقان ) يعنى

السيد والسارق

أما حيث أعقبه عن غيره فلهذا يظهر أن أولاه فيه بغير لأن عاقبه أنه هبة صميمة لغير السيد  
فهو برفع وهو حائز على الغير بأذن السيد ، لأن قال المراد أن سيده أدن له أن عتقه  
عن الغير من غير هبة له فيكون برفع محضا بالإعناق عن غيره وليس بهبة ولا هبة فيدعو وقوعه  
عن الغير ويقع عن السيد لأنه كان الإعناق من المكاتب وتقدر وقوعه عنه لعدم هيبته للولاء  
صرف إلى سيده بسيدته ما أمكن ( قوله ويصح سكاحه بآذنه على المذهب ) صرح بما علم من  
قوله نصف السارق ولا يزوج إلا بادل سيده حتى يرقى

### ( فصل )

في بيان ما يصدق فيه الكتابة الباطية الفاسدة

( قوله أو جعله محكما واحدا ) أو لغير ذلك كان اه حجج وهي أولى لأن الفساد في كتبه البعض  
بأنفس لفساد الأحسن ولا العوض ، بل لأن رفق لا يستدل فيها بالتردد لا ككتاب المحكوم كما تقدم  
( قوله فتكون عبرته الصحيحة فيه ) أي الاستغلال وقوله وخرج بها أي الفاسدة ( قوله وكالعتق وهو  
دم ) لأن وجه جعل الدم مما أحل فيه ركن بخلاف الحجر والخير حيث جعل من العوض الفاسد  
أن الدم لم يكن من شأنه أن يعقد أصلا جعل وجوده كالعدم فكانت الكتابة بلا عوض مكاتب  
باطية ، بخلاف حجر وخير فإن كلا منهما يقصد في الحية جعل من العوض الفاسد ( قوله إلا  
في نحو تعليق ) أي أن علق بإعطائه نحو دم ( قوله صدر عن صحح بعلقه ) أي فلا تكون لأغية  
بل يعنى معها الرقيق عند وجود الصفة ( قوله وكذا يفرقان ) أي الباطية والفاسدة ( قوله وفي أحد  
الأثر ) أي حيث كانت الحيازة من أخصي فال كانت من السيد لم يأخذ منه شيئا في الفاسدة دون  
الصحيحة اه مم على شرح انهجة أي فلا قطع أخصي أو السيد طرفه في الصحيحة لم كلا



لم يتأثر بالتعليق على العائد ومن ثم لم يشركه عقد فاسد في إعادة ملك "صلا" (و) في أنه (يشعه)  
إذا عتق (كسبه) الحاصل بعد اسعليق وولده من أمته ولو مكانة فمكاتب عليه و يعتق بعثته ،  
بم لا يبرم السيد عتقه مالم يحتج و إن لم يمت فطرته كما قاله الإمام والعراي وخرجه به غيره ، ويجوز  
بمسيد معامسه (وكالتعليق) الصفة (في أنه لا يعتق بأبراء) عن النجوم ولا بداهة العبر عنه تبرع  
أو وكالة لعدم وجود الصفة ، وإما حرراً في الصحة يكون لمعلب فيها معاوضة فالأد ، والإبراء  
فيها واحد (و) في أن كسبه (مستلزم) سيد (من أداء خوارها من اسعليق وعدم حصول  
المعنى عليه ، ولا يعتق بالأداء للوارث بخلاف الصحيحة ، غير أن قال من أدت لي أو لوارثي  
لم سطل (و) في أنه (صح) نحو سعة و هته و يعتقه عن الكساره و (وصة رفته) و إن  
ظن صحة الكتابة لأن العبرة بما في عين الأمر (و) في أنه (لا يصرف إليه سهم المكاسب) لأنها  
خاتمة من المكاسب فالأد ، فيها عبر مؤتوف به وفي أنه يباعه من السر ولا يبطؤها ولا يعتق بتعجيل  
النجوم ، و ع شرر غير أن في كل من الصحيحة والفساد عدمه وصة وأن المعلب في الصحيحة  
معنى المعاوضة وفي الفساد معنى التعيين (واعتدهما) أي الناسخ الصحيحة والعس (في أن لمسيد  
مسحها) يفعل كسح أو قول كحسبها ولا يحصل عس منه بعد المسح لأن تعاقبها في ضمن  
معاوضة لم يسلم فيها العوض كما يأتي فلم يلزم ،

(قوله وإن رمت فطرته)  
هذا هو المقصود من  
الاستدراك وكذا قوله  
مالم يحتج وإلا ففسد  
الاستدراك مما توافق فيه  
المسألة الصحيحة (قوله  
و يعتقه) هو ما رفع كما  
أشار إليه بتفافية العاطف  
ولا لم تغيير إعراب  
المتن (قوله ولا يبطؤها)  
الصواب حذف لا .

الأرض بخلاف ما قطع السيد برفعه في الفساد ولا شيء ، عليه وعلمه الأرض في الصحيحة (قوله لم  
تأثر بالتعيين) معنى وهو على ما عتلا حكم واحد و د . ومع ذلك إذا وقع المعنى عليه عس وليس  
المراد أنها إذا اشتد على تعليق فاسد لم يفسد ، ويكون صحته (قوله ومن ثم لم يشركه) أي  
العقد الصحيح عقد الخ (قوله وولده) أي المكاتب (قوله ولو مكانة) أي أنه لا يخلو من  
وعبرة شرح الروص وهل يقع المكاتب كسبه فاسد وندف شرعان أم ذهب بم ككسب هـ  
(قوله بم لا يبرم السيد عتقه) أي مكاتب قد يوهن السيد في الصحة تبرمه بصفة المكاتب وليس  
مراداً إلا إن احتاج للاستدراك بالنظر للمجموع من أسطورة تبرم في المسألة دون الصحيحة  
(قوله تبرع أو وكالة) أي عن الرقيق (قوله لعدم وجود الصفة) أي حيث كانت الصيغة إذا دونه  
فأنت حر (قوله وإما أجزاء) أي ما ذكر من الإبراء وأد ، أمر وهو يجب على السيد أن يقول  
فيما لو تبرع عنه العبر أولاً فيه نظر ، والأقرب عدمه فيه بعه بعد أن أورد لتبرع عنه (قوله ولا  
يعتق بالأداء للوارث) ومنه وكس السيد أم حج (قوله ولا يصرف إليه سهم المكاسب) أي  
وعليه فهو أحد من سهم المكاسب ولم يعم بهما كسبه ودفعه للسيد ثم علم فسادها استرد منه  
مادفعه إليه عى ما قصده شرح الروص (قوله ولا يبطؤها) أي في الصحيحة ، بخلاف الفساد  
كما يقيد كلام المسح فكان الأولى حذف لا (قوله و ع شرر غير أن في كل من الصحيحة) غير  
نبي ولم يقل أن كلا من الخ إشارة إلى أن عقد الكتابة فيه ثبتان معاوضة وتعليق فليس عقد  
معاوضة صرفة كما يشير إليه قوله وأن المعلب الخ (قوله ولا يحصل عتقه بأدائه بعد المسح) أي  
بخلاف التعيين فإنه لا يبطل بالمسح ب مرة من أن التعليق لا يبطل بالقول ، فإذا أدى بعد فسخ  
السيد له عتق لقاء التعيين .



وإطلاق الفصح فيها فيه عقوق لأنه إما يكون في صحيح وقد انصف بالنسبة لكونه يتمتع عنه  
 الفصح في الصححة كما قدمه وكذا في العبد وأما العبد فيه فصح الصححة والفساد دون  
 النقص وفي أنها حق بالحجر على السيد ستة لافس ورجو إعماله بخلاف الحجر على العبد ونحو  
 إعماله (و) في (ثمة لا تملك ما يشهد) لكون العقد فاسد (بل يرجع المكاتب به) أي بعينه (إن)  
 كان موفوعا وإن كان مثنيا وقسمته إن (كان متقوما) يعني له قيمة كما في المحرر فليس انفراد  
 به من أمشي أما ما قدمه له حكم فلا يرجع بعد ستة على مائة شيء ، نعم يتجه رجوعه في محترم  
 غير متقوم كحد مائة لم يدفع مائة مائة (وهو) أي السيد يرجع (عنه) أي المكاتب (بقيمتها)  
 لأن فيها معنى مدونة وقد ثبت بمقود بعينه بأعلى عام ، يمكن رده فهو كمنع مبيع فاسد في يد  
 المشتري يرجع فيه على النافع - أدنى ، يرجع النافع بعينه بقيمة والمعتبر هنا القيمة (يوم  
 النقص) لأنه يوم النقص وبحر مائة راحة في كالحج للشرك في حق المسلم ولو كانت كافر  
 ككافره على فاسد متعود حكمه وقسمته في الكفر فلا يرجع (فإن تخافا) أي الحق ما يرجع  
 به العبد وما يثبتقه السيد عليه في الحسن والنوع والحلول ،

(قوله وإطلاق الفصح فيها فيه عقوق) كنه لما كان له سدده ثمرت نعت عليها كالصححة  
 غير ما يصح فيها على أن له إبطال في العدة (قوله وفي أنها حق بالحجر على السيد ستة) أي  
 بخلافها في الصححة فإنها لا تملك بالحجر عليه ويدفع العوض إلى وليه كما تقدم إن كان متقوماً أي  
 وقد دفع مائة من العبد ، وعنده الرجوع به إلى من بقي وإلا فلا في ثمنه وقيمتها  
 في المتقوم إن كان له وعليه فليس من قوته فليس المراد قسم المثل بل كان ماله قيمة إن كان مثله  
 فقد قدم في قوله وعنده وإذ هو متقدم ما معنى الاستلج بانه غير يشمل أمشي اللهم إلا أن قال  
 مراده من الشئ ، أنه قيمة تشمل قدره من كل من المثل والمتقوم وحيث قل وعنده في  
 المثل أراد تفصيل ما يجب عليه (قوله إن كان متقوماً) هل العدة في القيمة بوقت التبع أو انقضاء  
 أو أقصى الآثم فيه خبر ، وقاس السوم بالسرا ، السيد أن يكون مضموماً بأقصى القيم (قوله  
 يعني له قيمة) أي لشمول المثل (قوله كحد مائة مائة) كأن صورة المثل أنه لو كان له حدود  
 حيو أو أثمان له فيه أحد حله وقد قل لاحتجته لأن لا مانع من صورها أنه كانه على حدود  
 مائة فهي فاسدة كما لو كان على حر وحب أنه لا حاجة لذلك حتى يتصور رجوع بعد التبع به  
 سم على حج من الصاهر أن السوم يرد بالحيوان غير صحيح لأنه سدده في يده نبرمه قيمة الحيوان  
 وحيث لم يملك حب رده (قوله فهو كمنع مبيع فاسد) أي فاسد بعه ولا فاسد لانصف  
 بالفساد (قوله ويؤكاف كافر كافر) أي أو كافر أو ذن كافر أو كان أوصح (قوله والحلول) قد تكرر  
 لاحاجة إلى اشترط بينهما في الحلول ولا يكون إلا حايين ولا يتصور اختلافهما بعينه إذ القيمة  
 المستحقة له لا بد أن تكون لاحاله وما يرجع به المكاتب إن كان عن مدومه فهو عين فلا توصف  
 بحلول ولا حيل وإن كان بدله فلا يكون إلا حالا وكذا يقال في قوله والاستقرار لا يتصور اختلافهما  
 فيه ، سم وقد ثبت بأن هذه شروط لانقاص لا تقدر كونه متعلقا بالسيد والعبد وإن كان  
 ذلك هو الصاهر من العدة ، وهذا وعد من عصر التجسس بما ذكر أنه ليس المراد به محرد  
 لاختلاف في الحسن بل المراد به أمثال الصادق بجميع ما ذكر

(قوله في المثل بل يرجع  
 المكاتب به مع ما ذكره  
 الشارح فيه) عبارة  
 التحفة مع المثل نص من  
 يرجع فيما إذا غنى بالأداء  
 المكاتب به أي بعينه  
 إن بقي وإلا فثمة في المثل  
 وقيمتها في المتقوم إن كان  
 متقوماً يعني له قيمة  
 انتهت وأسقطهم الشرح  
 ما يؤدى معنى قوله في  
 المتقوم وأما في الفصح  
 سقطا من النسخ وقول  
 النصف إن كان متقوماً  
 قيد في كل من مسبق  
 الرجوع بالعين والتبدل  
 وعبارة التهج وشرحه  
 وفي أن المكاتب يرجع  
 عليه بما أذاه إن بقي  
 أو بدله إن مات وهذا من  
 ريدى ، هذا إن كان به  
 قيمة هو أولى من قوله  
 إن كان متقوماً بخلاف  
 غيره حكم فلا يرجع فيه  
 شيء إلا أن يكون محترماً  
 كحد مائة لم يدفع مائة  
 به لاستدله إن تلب انتهت  
 (قوله بعد ثلثه) وكذا  
 إن كان باقياً وهو غير  
 محترم كما قدمناه عن  
 المسج



والأجل أن قد عر به في التوجيهين التبيين والأصح خلافه والاستقرار وجهه بقدر (فأقول  
التقص) الآية (ويرجع صاحب الفصل) إن فصله شيء كالبيع العاسد وما تخالفه الصحيحة  
العسدة أيضا في عدم وجوب إثباتها وعدم صحة الوصية بحومها وفي أنه إذا اعتق بحجة الكتاب  
مستتبع ولدا ولا كسا وفي عدم منع رجوع الأصل وعدم حرمة البيع على العبد وفي عدم وجوب  
مهر عايه ووطنها وفي غير ذلك من أصولها بعضهم في ستين صورة (قلت: أصبح أقول التقص  
سقوط أحد الدينين بالآخر) أي يهدر منه إن اتفقا في جميع ممر (الرضا) من صاحبهما  
أو من أحدهما لأن مقابلة أحدهما الآخر غل معية شاد لافنده وهذا فيه شيء يبع يهدر  
واللهي عن بيع الدين بالدين إنما مخصوص بغير ذلك لأنه يهدر في التدرج في ماله في غيره  
عنه في بيع الدين بغير من عيه (والثاني) في سقط (رخصه) لأنه يهدر دمة ما جرى فاشه بخوله  
(والثالث) يسقط (رخصه) لأن يهدر دمة من حيث شاء (والرابع) لا يسقط  
والله أعبر) وإن رخصه لأنه في حكم انه وصية كانه ل ليس بالدين وهو مهى عنه ثم إذا احصا  
جسدا أو غيره مما لم فلا تقاض كالو كاه غير مدين وهم مدينان مضافا أو مدينين ولم يرب على  
ذلك عتق فإن ترتب عليه حاز تشقف الشارع له (من فسخها العبد) والعمد (فشهد)  
فهدر احتياطا خوف البراع (فبؤذى السكاتب ليس قتل السيد) له (كثرت فبحث) فهدر أن  
تؤذى (فأنكره) العمد أي أصل العسخ وكونه من لذة (صدق العمد محبة) لأن الأصل  
عنه ما عناه السيد فبرمته البسة (والأصح ظلال) الكثرة (الباسدة بحوم السيد) وإعنه  
والحجر عيه) بالسهة (لا يحوم العمد) لأن المحلة هدد فوق وبؤذى المسمى على ونبت التراجع  
والثاني خلاصها بحومها لحوازم من انظرهم. والثالث لا يهدر لأن الملب فيها التعيق وهو  
لا سلطان ولهظ الاعضاء من رباته على الحر ولو فصر عيه عنهم الحوم بالأوى (وواذنى

(قوله والأجل) يواو عني أو (قوله في عدم وجوب إثباته) ذوى حذف في وعبارة حج أنه  
لا يعب فيها شيء (قوله إذا عتق بغير جهة الكتابة<sup>(١)</sup>) كأن عر السيد عتقه (قوله وفي عدم منع  
رجوع الأصل) هي أن الأصل إذا وهب ولده عدا وكانه كانه بصحبة مع عيه الرجوع  
فيه تخالف العاسدة (قوله وهم مستوع من مضاف) رب سى أولا (قوله فسخها) أي العسدة  
عني ومثلهما الصحيحة إذا ساع للسيد فسخها من عر كات عيه أو مبيع أو عتق على مبرونه  
عنا قصره على العسدة لأن العسخ بها لا وقف على سب (قوله فبؤذى السكاتب) أي  
أو أراد بأذنه بسيد (قوله والحجر عليه بالسهة) أي لا يهدر كانه عتقه (قوله لا يحوم العمد) أي  
فلا يهدر به الصحيحة كانه عتقه في كلام اصعب بها (قوله فهدر فوق) قصته أنه ليس بمصطفى  
وبؤذى من ماله إن وحد له مالا وقته في الصحيحة أنه يؤذى ذلك إن رأى له ماله في الحرية  
وفي شرح روضه عيه فبؤذى فبؤذى أصل على وراجعه من في الأصل قالوا وكذا لو أخذ السيد  
في حنونه وقالوا ينصب الحاكم من يرجع له فهدر ويسعى أن لا يعبى أحد السيد هدا وإن فهدر  
يعتق في الكتابة الصحيحة لأن الملب هنا التعيين والصفة لمعتق عليها الأداء من العمد بوحدها

(١) قول الخنثى (قوله إذا عتق بغير جهة الكتابة) الذي في نسخ الشرح التي يأبدينا إذا اعتق  
بحجة الكتابة فسرر هـ

(قوله والأجل الخ) الأصوب

حذفه وانظر ما معي

شروط الحوم والاستقرار

شامع أن مدعى فيه

لا يكون فيه الدين إلا

حائل مستقرس لأن ما

على السيد يدل متعب

وما على العبد يدل رقتة

لحق حكما بعتقها (قوله

وما تخالف الخ) ينبغي

حذف الفاء (قوله

وفي أنه إذا عتق بحجة

الكتابة لم يستتبع ولده

ولا كسا) هذا يناقض

ما مره قبيل قول المصنف

وكالتعليق في أنه لا يعتق

بإبراء مع قول المصنف

ويقتضيه كسبه فالصواب

ريادة الملب لا قدر قوله

بحجة السكابة سكه

لا يكون حينئذ مما تخالف

فيه الصحيحة (قوله لأن

الدين أداء الدين من حيث

شاء) أي وكل منهما

مدى



كثارة فسكره سيده أو ورثه صدق ( أي كل منهما بالحق لأن لأصل عدمه ) ويخفف انوارث  
 على ( أي العزم ) والسيد على البت كما عزم مما عزموا أو أتاها السيد وذكر العبد حصر سكاره تعبير  
 منه لنفسه ، نعم إن اعترف السيد مع ذلك بأداء مال عتق بمرره والأقرب تقييد ذلك بما إذا  
 تعمد الإسكار من غير عذر ( ولو حنفا في قدر الجوع ) أي الأوقات وما يؤدى كل نجم ( أو  
 صفتها ) أراد بها ما يشمل الحس والسوع والصدقة وقدر لأجل ولاسة أولئك مهما بنى ( تحاشا )  
 كما مر في البيع وغيره ، نعم إن كان اختلافهما يقضى لفسدها كانوا حلقا هل وقع على نعم وحدث  
 أو أكثر صدق مدعى الصحة بحسب ظير مامر ( ثم ) بعد التحاليف ( إن لم يكن ) السيد ( قضى  
 ما دعيه لم يمسح السكاسة في الأصح ) قضا على البيع ( بل إن ميثقا ) على شيء ( فمسح القاضي )  
 الكتابة . والثاني مسح وقصة كلامه تعين مسح الناصي لكن الأصح في التحاليف عدمه بل  
 هو أو أحدهما أو الحاكم وهو العمد على أن تدعى بالصدق على مسح الناصي لا يبي عبده  
 وذهب ( ركشى ) إلى ذل ( وإن كان ) السيد ( قصة ) أي ما دعيه تحاشا ( وقال المكاتب  
 بعض لقنوص ) لم تنفع به الكسرة وإنما هو ( وديعة ) يعني أو دعيه بيده ولم دفعه عن جهة الكتابة  
 ( على ) لاعتاقها على وقوع العذر على التقديرين ( ورجع هو ) أي المكاتب ( بما أذى )  
 جميعه ( و ) رجع ( السيد قيمه ) أي العبد لأنه لا يمكن رد العتق ( وقد يتقاصن ) حيث  
 توفرت شروط انتص المدة أن تلف المؤدى وكان هو أو قيمته من حسن قيمة العبد وصفتها  
 ( ولو قال كاسك وأنا عسور أو محجور على ) بسفه طرا ( فأسكر العبد ) وقال بل كنت عافلا  
 ( صدق السيد ) حسه كافي المحرر ( إن عرفت سبق ما دعيه ) قوة حاشه بذلك يكون الأصل ثبوتها ومن  
 ثم صدقاه مع كونه مدعى بالثبات على خلاف ما عده وبعث ميسر من روح دونه ثم أدنى ذلك  
 وإن عهد لعن الحق ثبات خلافه ( و ) ( إن لم يعرف ذلك ) فاعبد ( هو المصدق بحسبه يصعب  
 حاسب السيد لأصل عدم ما دعيه ( و ) ( وهل السيد وصفت عتق لخدم الأول أو ) قال وصفت ( لبعض فقال )  
 المكاتب ( بل ) وصفت انجم ( لأحر ) واسكل صدق السيد ( حسه أنه عرف بمر دعه وبعثه وإما يظهر  
 فائدة اختلافهما إذا كان السحمان مختلفين في التقديرين سواء يفلان فندرجهم إلى التقسيم والآخر وداخل  
 المصنف لألف واللام على النص واسكل دليل ( ولو ثبت عن السيد وعبد فقال ) لهم وهما كاملان  
 ( كائنى أنوكا فان أسكر ) ذلك ( صدق ) جميعهما على ( وعدهما بكسرة ) فهما وهما أو من قوله آفا  
 أو وارثه لكسرة أعده ليرب عنه قوله ( وإن صدقاه ) وفادت بذلك قصة ( مكاتب ) عملا قولهما أو الولية  
 ( قوله بغيره منه لنفسه ) أي فيتمكن السيد من الفسخ الذي كان تمسعا عليه ولا يفسخ بنفس  
 التعجير ما مر من أن المكاتب يد عجز عنه خير سيده بين العسر واليسر ومن ثم عجزها  
 بقوله جعل إسكاره تعجير ولم يفسخ ( قوله من غير عذر ) أي وعلى منه دعوى العذر إن  
 قامت عليه فريضة ( قوله ومحجور على ) استه ) فبده أحدا من قوله إن عرف ( قوله لعن الحق  
 ثالث ) وهو الزوجة ومثل السكاح البيع ويؤول كتب وقف البيع صيدا أو عموما فيفسد وإن  
 تمكن الصبا وعهد الحون لأنه معاوضة محضة وإلزام عليها يقتضي سحماغ شر نصها بخلاف  
 الصمان والطلاق والقتل اه شرجا يريد أي فانه قبل منه ذلك إن صرف ( قوله على بعض  
 والكل ) الأولى بعض وكل ( قوله مدد جميعهما ) هو مدد هو إن وقعت الدعوى عليهما أن كما  
 حصرين فان وقعت الدعوى على أحدهما وصدق كاتب نصيبه ووقف نصيب الآخر إلى حصوله  
 وإن حلف كاتب عليه أيضا وقت حصة الآخر على لرق

( قوله لم يقع به اسكتبه )  
 أراد به إصلاح المتن فتأمل  
 ( قوله وقال بل كسرت عافلا )  
 لعل الأصوب كسرت كاملا  
 كما في عبارة غيره ( قوله )  
 لقوة جانبه بذلك الخ  
 أي لأن الأصل بقاؤه  
 أقوى جانبه .



( فان أعني أحدهما ضيعة ) أو أنه قد عن نصيبه من الرجوع ( فالأصح ) أنه ( لا يعنى ) لعدم تمام ما يملكه ( من يوسف فان أدنى نصيب الآخر عنى كله وولاؤه للأب ) لأنه عتق بحكم الكتابة ثم يقتل إسهما بالعصوبة ( وإن عهر قوم على للعتق إن كان موسرا ) وقت العهر وولاؤه كله به ( ولا ) أى وإن كان معسرا ( فصصه حر والدق من للآخر فلت من ذصهر ) الذى قطع به الأصحاب ( العتق ) فى مدخل ما أعني ( والله أعلم ) وكذا الحكم لو أراه أحدهما عن نصيبه من الرجوع ، وكما لو كان فئا وأعني أحدهما نصيبه لكن لا سر به هذا لأن الوارث نائب أئيت وهو لا سر به عليه ، ومن ثم لو عتق نصيب الآخر بأداء أو إبراء أو إعتاق كان بولاء على المكاتب للأب ثم طمعا قد ورد كما مرته وإن عهره شرهه عذر ، ولا سرية له به ، وإن الكفارة البتة تصفى حصول العتق بها والميب لا سر به عليه ( وإن صدقه أحدهما فصدقه مكاتب ) مؤاخذه له بقراره ، ولا نصير التقتص لأحد الحاجة كما لو وصى بكذا به عند فم تخرج ، لا نصيبه ( ونصير المكاتب من ) لأن القول قوله بحجة استصحاب لأصل ارتق فصدف المكاتب له وحده لا مكاتب ( فان شقه المستحق ) أى كله أو حصه منه ( فاصدق أنه يقوم عليه إن كان موسرا ) برغم مكر الكفارة أنه روى كماله طمعا ، فاد أعنى صاحبه نصيبه سرى إليه عملا برغمه كما لو قال لشريكه أعنت بصدقت وأنت موسر فأبى مؤاخذه بقراره وتحكم بالسرية إلى حصه لكن لما أثبتت السرية فى هذه بعض إقرار روى العتق لم يحل به قيمة ، وأما ما فى مثلثا فهي إنما تثبت استلزاما (زعم النكر لا لإفرره فكاتب ولا فافا نصيبه فوحت قيمته له ، وخرج ما عتق عنه عليه بآء ، أو بآء ولا سرى روى قول لا يقوم فلا يعنى ، وقطع بعضهم بالأول وسنشكل جمع السرية من حيث إن حصه المستحق محكوم كذا شها عهر ، والمصطفى لم يعرف بغير ذلك ، ورسم أن يصدف شريكه مكاتب أيضا ، ومقتضاء عدم السرية لمكاتب بزم مصطفى حكم مع عدم اعتدافه بوجده ، أحجب منه بأن مكاتب برغم أن الجميع قن ، ومقتضاء عود إعتاق شريكه وسرأسه كما لو قال شريكه فى عتق قن قد أعنت بديك وأنت موسر فأبى مؤاخذه وتحكم بالسرية إلى حصه لكن هذا لم يرم شريكه القيمة لعدم ثوب إعتاقه ، وهذا ثبت السرية بالقرر المكاتب ، وهى من قرر إعتاق المصطفى وإعتاقه مات فهو باعتدافه مصف نصيب شريكه بالقرر المذكور ويصون قيمة ما نصيبه

( قوله أحجب عنه الخ )  
هذه جواب بعض  
سكركر ما مرته فنبهه  
فمن

( قوله من عتق ) أى بحر عنه ( قوله فالأصح أنه لا يعنى ) صعب ( قوله ثم يمس إليها )  
أى بولاء ( قوله لكن ثبت السرية فى هذه ) أى فى قوله كذا لو قال لشريكه ( قوله وأما ما فى مثلثا ) هى قوله فاصدق ( قوله فهي إنما تثبت ) هى قوله وتحكم بالسرية إلى نصيبه ( قوله فبمؤاخذه ) أى القائل وتحكم بالسرية إلى نصيبه ( قوله وصلى قيمة ما نصيبه ) أى قوته العتق عليه ، وهذا من لاسداد لشرى والأصل مدفوعه تصديق على المكاتب بالعتق .



[كتاب أمهات الأولاد] (قوله وأخر عنها) الأسب وأخر منها (قوله ويترتب العلق فيه على عمل الخ) انظر وجه دخول هذا في مسمة لحم (قوله والعلق فيه قهري) هذا هو الذي جمعه في النجفة مسمة اللحم أي لأنه سب قهر يته قوى من غيره ولا دخل بقوله مشوب (٤٠٣) الخ في ذلك وإعنا هو مجرد فائدة كما يعلم من النجفة لكن سيأتي في الشرح

### (كتاب أمهات الأولاد)

حم السبع كتبه ثواب العلق رجاء أن يعتقه الله من النار وأخر عنها هذا الكتاب لأن ما في فيه يستحق أن يكتب له أي هو حائز أمر العبد في الدنيا ويترتب العلق فيه على عمل عمه الله سبحانه في حياته والعلق فيه قهري مشوب بمسمة أولاد وهو قرينة في حق من قصد به حصول ولد وما ترتب عليه من علق وغيره ، وقد قام الإجماع على أن العلق من القراب سواء المنحر والعلق وأما حقيقة أن قصد به حث أو منع أو تحقيق حذر فمفسر قرينة وإلا فهو قرينة ، ولأصح أن العلق بمسمة أقوى من الاستيلاء لرب مسمة عنه في حال وأخره في الاستيلاء والحصول السب بالمولد فيسب بخلاف الاستيلاء بخلاف مولد مسومة ولا ولأب العلق ، يقول مجمع عبيده ، خريف الاستيلاء وأمهات جميعهم بغيره وكسره مع فتح مع وكسره جمع أمهات أم أو جمع أم ، وأصلها أمية بدس جمعها على ذلك قاله الخوهري . فإن وقع بعضهم لأمهات بنات والأمات للبنات ، وقال غيره يقال فيها أمهات وأما أن الأول أكثر في النسخ والثاني أكثر في غيره وأشد الرخصى للمؤمن من يرشد

وإعنا أمهات الناس أوعية مستودعات وللآباء أسماء

والأصل في الباب مجموع أحداث عتد بعضها بها كبر أنه صلى الله عليه وسلم قال في مائة أم إبراهيم والسب «عقبها ولده» أي أثبت لها من الحرمة رواه الحاكم ، وقال به صحيح الإسناد وصححه ابن حزم ، ورواه ابن ماجه بسند ضعيف . قال الزركشي وذكر ابن القبطان له إسناداً آخر وقال إنه جيد «وقول عائشة رضي الله عنها «مركز رسول الله صلى الله عليه وسلم دينار ولا درهم ولا عمد ولا ثمة» رواه ابن حبان في صحيحه والبيهقي

### (كتاب أمهات الأولاد)

(قوله أن العلق فيه مسمت) الأولى بعلق الخ (قوله والعلق فيه) أي في هذا الباب (قوله أوصار) أي أعراض (قوله في حق من قصد به) أي بمسمة المؤذي بالاحمال (قوله ولأصح أن العلق بالعلق أقوى) أي من حيث الثواب ، وقد يؤخذ من هذا أنه لا يترتب على علق المستودعة ما يترتب على الإعتاق لسبب ما نصه ، ومنه أن الله تعالى يعق بكل عضو من العتقين عضو من العتق (قوله أو جمع ثمة) أي وهو جمع أم بدليل جمعها على ذلك (قوله سكن لأولاد) وهو أمهات على هذا القول (قوله وأشد) هذا يخرى عن القولين (قوله بالمؤمن) أي من كلام المؤمنين لأنه خاص به

أن الأصح أن العلق بالعلق أقوى (قوله وهو قرينة) لعل الصبر لقصاء أوطار (قوله وما يترتب عليه من علق وغيره) نون بمعنى أو كما لا يخفى وانظر ما مراد بالعبارة (قوله سواء استخروا العتق) انظر الإيلاء من أيهما (قوله والعلق) مثل ما إذا كان التعليق لحث أو منع أو تحقيق حذر وقته وقته لا يخفى (قوله والأصح أن العلق لا - قوى) أي العلق لسبب بدليل تعديله (قوله والأصح أن العلق) أي لسبب كذا هو ظاهر (قوله جمع أمهات الخ) عارة الخوهري لأمهات أصل قوهم أم ، وجمع أمهات وأما انتهت والتنازع أو هو بقوله قاله الخوهري أن ذلك كله مقول الخوهري وليس كذلك كما علمت (قوله بتدليل حم) أي بالجمع برة الأشياء إلى أصولها (قوله وأشد الرخصى للمؤمن) أي أشد من شعر المؤمنين وإلا فالمؤمن ما فيه بأربعة كثيرة فقد مات الثماني في ربه (قوله عتد بعضها بها) أي إن لم يلبس لا يتعوم إلا بالحر لجموعها لأن الصحيح منها ليس صريحاً في المراد والصريح فيه ليس بصحيح

وكاتب

والأفلامون ما فيه بأربعة كثيرة فقد مات الثماني

في ربه (قوله عتد بعضها بها) أي إن لم يلبس لا يتعوم إلا بالحر لجموعها لأن الصحيح منها ليس صريحاً في المراد والصريح فيه ليس بصحيح



وكاتب مارية من حملة محمد عليه ، وع يشب أنه أنشبه في حياته ولا عني عليه . وقهر  
 الصحيحين عن أبي سعيد « قلنا يا رسول الله إن في السماء وحب تمس من شاري في العزل »  
 فقال ما عليكم أن لا تفعلوا ما من سمة كائنة بين حرم السمة إلا هي كائنة . وفي رواية للسنائي  
 « فكان ما من يري أن يجد أهلا وم من . به السبع فراحوا في العزل » الحديث . وفي  
 روايه لمسلم « فحلت عيب العرية ورعته في العدا ، وأرد أن يسمح ويعزل » قال البيهقي : لو  
 أن الاستلاد مع من قل الملك والإله كن لعزلهم لأجل محبة ذلهم فائدة . وقهر ابن عباس  
 أنه صلى الله عليه وسلم « قال أتأمة وليت من سيدها وهي حرة عن ذمة » رواه ابن ماجه  
 والدارقطني والبيهقي والحاكم ، وصححه إسماعيل ، وقال ابن جرير : وفي رواية للدارقطني  
 والبيهقي من حديث ابن عباس أنه « أتأمة لولد حرة وإن كان سبي » وقهر « فميت ذلاد  
 لأمن ولا يورس ولا يورس . سمع منها سيدها مدم حب ، فأدب بها وهي حرة » رواه  
 الدارقطني والبيهقي وصححه وضعه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحلف من الحسن فصححه رحمه وحسنه  
 وقال رواه عنهم كلام ، وقهر الصحيحين « إن من أشرف الساعة أن ولد الأمة ربه » وفي  
 روايه « ربه » أي سيده فم ولد معاه نسبه ونوره حرة فكذا هو ، وقد استنط عمر  
 رضي الله عنه امتناع بيع أم لولد من فوه على . فمن علمه إن يولم أن يسلوا في الأرض  
 وتقطموا أرحامكم . فقال وأى قطعه أضع من أن يبيع أم امرئ منكم . وكسب إلى الأفق  
 لا تناع أم امرئ منكم فانه قطعة وإنه لا يحسن رواه البيهقي مسنودا ، وإنا قد ذكر  
 الأدلة لأن رتبة الدليل العام التماسه ، وهو أن الحر لا يري إن لم يمس حرب عاصم . فانه  
 يد كرون أول الب ما هو الأصل والقاعدة ثم يخرجون عليه أم من (رحل منه فوالت  
 حث ثوبينا أو ما يحب فيه عورة) كصمة فيها صورة آدمي ماهرة أو حبة تحرق القواس و . من  
 أربع مهن أو رحلان حيران أو رحل ومسان (عطف عوب السيد)

(قوله وكاتب مارية من حملة محمد عليه) أي عدل ذلك على عتقها بوقائه صلى الله عليه وسلم  
 (قوله فحلت عيب العرية ورعته في العدا) أي حرم العزل (قوله ما من سمة كائنة) أي في علم  
 الله ، وقوله إلا وهي كائنة أي محبوبة مقورة (قوله أتأمة) سيدها وما رآه (قوله وهي  
 حرة عن ذمة) أي بعد آخر حرم من حرمه . قال في التيسار : العيز يضمتين وسكون الاء  
 خلاف الفل من كل شيء ، ومنه يقال لآخر الأمر . وأصله ما ذكر عنه لإسكانه (قوله أم  
 لولد حرة) أي أم للحرية (قوله سمع منها) أي من ثم يولد (قوله من من ثم يولد  
 الساعة) إنا كان ذلك من أشراف الساعة لأنه إما يكون عند كثره العتوق وكثرة الخوري  
 بأيدي المسلمين وذلك من علامات الساعة ، وفيه إما كان ذلك من أشرافه لأن السدود حث  
 أمته فتجمل منه أو لله ثم يليها رغبة في ثمنها ، فإذا كثر ولد لها أشرفها وهو لا يدرى أنها أمه  
 فيصدق أنها وليت سيدها المالك لها صورة (قوله وقد استنط عمر) لا يقال لاحقة إياه  
 مع ما تقدم من الأحاديث لأن قول الخلف في ذلك قد يؤول لأحد من أن مارية إنا حرم سبها  
 بحرف له صلى الله عليه وسلم كما حرمت روحه على غيره بعده (قوله وكسب إلى الأفق) أي  
 الموحى (قوله والقاعدة) عطف تفسر (قوله إذا أحسن أمه الح) وفي حضانة الحصري  
 أن الحكم المترتب على الاستلاد خاص بهذه الأمة .

(قوله في حديث مارية)  
 في العزل) ظاهر هذا اللفظ  
 أنه ستشهر في أمر العزل  
 وعدمه لأنه يشبه عن  
 الحكم من الحن والحرمه  
 ويدل له الجواب ، وقوله  
 صلى الله عليه وسلم  
 « ما عليكم أن لا تفعلوا »  
 معناه أن لا تفعلوا ما أنتم  
 عنه من العزل . فلو  
 ومن يلازم من إزال  
 الإحلال كما أشار إليه  
 في قوله إن (قوله إن)  
 من شرط الساعة) ليس  
 هذا من الحديث وإنما  
 بين به الشارح إيراد ،  
 ويحتمل أنه رويته أخرى  
 وليرجع (قوله ونوره حر  
 فكذا هو) انظر ماوجه  
 دلالته على حريتها (قوله  
 أو رحلان) معطوف  
 على القوال



ل مر وذل ولدها كالحرة منها وقد امتد حرة فاستدفع الذي كان يفتق لكن الفتق فيه قوة من حيث صراحة اللفظ واثرت في الحاشي وهذا فيه ضعف فـ بعد الموت ولما روى البيهقي عن ابن عمر أنه قال «أم الولد أعتقها ولدها وإن كان سقطا» وصرح ابن عباس بروايته عن عمر بن الخطاب مات بعد اتصال بعصه ثم اتصل بغيره فمضى لا تمام بعصه . وشمل قوله أحسن . حاله بوطء . حلال أو حرام سب حيض أو نفاس أو إحرام أو فرض صوم أو اعتكاف أو لكونه قبل استبراء أو لكونه طاهر منها ثم مدكه قبل التكفير أو لكونها محرمه سب أو رصاع أو مصهره أو لكونها مرقحة أو معتقة أو محوسة أو وثمة أو مرتدة أو مكاة أو لكونها مسلمة وهو كافر ، وبعبارة بالإجمال جرى على الغالب ، فلو استحدثت ذكره أو ما به المحترم وعلقت منه ثمة بملاذه وعقدت عوته ، وغير من بعده بالإجمال أنه لابد أن يكون بحيث يولد له ، وأنه لا فرق بين كونه عادلا ومحسنا ومكروا ومحجورا عليه . وشمل كلامه ما هو أشبه بروحه ثم وطنها وأنت بولد تكن كونه من وطنه في السكاح ومن وطنه في ملك النجاشي . وعمل ماد كره . وإلا لم ينعى بالذمة حتى العسر ويلا لم ينعى إلا إذا كان له ولد راضى معسر مبرهونة بغير إذن الرهن إلا إن كان الرهن فرعاً عنه . فإن سب الرهن فقد في الأصح ، وكان لو أولد ما سب معسر ثمة الحرة المعسر برفق مال إلا إن كان أمي عليه فرع مالكها وكان لو أولد محجور فليس ثمة كإرحامه إلى كفى وذمري والذمري وهو أنه من ولد ذمري إلى الفود وإرحامه في الذم ، ومن البيهقي وابن القتيب أنه انتهى ظاهر القصة به لأن حجر ابن مسعود في حجر البغلة والرض وكلاهما ينفذ معه الإيلاد .

(قوله لم مر) أي من الأدلة (قوله وإن كان سقطا) يشهد به من حيث ابن عباس محجور أنه قاله ثم بعده به عن عمر أو أنه قاله جهاد منه أو رواه عن عمر عمر (قوله ثم من مات) أي السيد (قوله لا ينعى) أي من عتقها الخ (قوله وعقدت عوته) ومن استدفع إلى أمي مالوه حقت روحه أمه أو إحدى نفسه أو أخرى قبل ما ج المساحة . حسن منه من فتعق بموته كما سيأتي (قوله بحيث يولد له) ظاهره أنه إذا كانت له ذرية سبب ومدة إمكان آخر حكم باستيلاده وإن لم يحكم بسبوعه ، وسبب الصريح بخلافه في قوله وبو ومن أمي ثم يستكمل سبع سنين الخ (قوله وشمل كلامه) أي وجه التمام أن المراد من قوله إذا أحبل لأمة من كونه أحبها في الملك بقيت أو احتمالاً ، وقد توقف في حكم بالاستيلاد من أصله مع حال أن العوق قبل ملك ، والأصل عدم الاستيلاد منه لأن لا شئ مع الشك . لأن من حدث بقتل أقرب رمان فأصابته إلى ما بعد ذلك أقرب لكن شكل هذا على ما يأتي عن الصيدلاني الآتي . قد قول المصنف ولا يصير ثم وإذا ما كنها من قوله قال الصيدلاني ، وصورة ملكها حاملاً أن تصعه قبل سنة أشهر الخ (قوله بعد في الأصح) ومثله ما هو بيعت في أسس ثم ملكها (قوله فرع مالكها) ويسعى أن مثل ذلك مالو ورث الحرة فرع مالكها ، فيبعد إيلاد الملك كما لو أحبل ملك فرعاً فليراجع أو يفرق بينهما . وفي هذه الصورة حيث حرجت عن ملك الأصل ولم يحكم باستيلادها عدت بالنسبة لفرع كذا لو ملكها من أحسن ، وقد يؤيد الفرق قوله الآتي قبيل وعن استولده من رأس المال ، والفرق بينهما فنوت الاستيلاد في الأولى بالنسبة للسيد لملكها إياها حاله علوقها في الأولى بخلاف الثانية .

(قوله ولأن ولدها) أي عن به الإعتاق فلا يرد نحو لموصوفة بطن الحرة . شمل (قوله من حيث صراحة اللفظ) أي في الجملة والمراد بالصراحة اللفظ المؤدى للعنى ولو بواسطة السببية والإوردة الكناية (قوله لم تفتق إلا بمم اتصاله) سيأتي أنها إذا لم تصح إلا بعد موت أبيه سبب عتقها بالموت ولعل المراد مثله هنا وإلا فما الفرق فليراجع (قوله ثم ملكها قبل التكبير) أي ثم وطنها حيث (قوله أنه لابد أن يكون يولد له) أي ما المراد بكونه يولد له فإن كان المراد بأن يطلع مظنة الباع الذي هو نسع سنين بغير مسابتي فربما أنه يوطئ . صبي أسكن سبع سنين أمه الخ ومن المراد هنا بولد له أن ثبت بولعه فليراجع (قوله وشمل كلامه الخ) فيه وقعة إلا أن يكون المراد قوته أحبل ولو احتمالاً



فقد رتبته من غير أن يصرح بالمرص بعموم الحجر عليه فيما معه وعن حجر النسب كونه لحق  
 الفهر وكما لو أولد وارث مصر حارة بركة مورثة لمدون وكذا لو قرع محصور سنة بإبلاذ أمته  
 ولم يثبت كونها فراشاً له فإنه لا يثبت وتباع بين حارة أخرى ، فإن ثبت كونه فراشاً له وولده  
 بمدة ، إلا مكان ثبت لا يرد كما مر ، ولو قرع سنة ثبت سنة بعد حرة له وأتى على مسجوع  
 من بيت المال وكما لو أولد مصر حرة حارة سنة أو من لدون مصر من العبد لعماء ،  
 وكما لو أولد أمة نصر النصر فيها أو من تصرف منو نصر إسلامي ، ونحو بيع مسجوع من رومن  
 ملكه عنها بمحرد فذره التصديق بها أو يشتها ، وكما لو تولى وارث أمه نصر مورثة رعافها وكذا  
 لو أولد وارث أمة اشترها مورثة بشرط إعادها لأب عود مبيع من الوفاء بالعقود عن حم  
 مورثة ، وقول الزركشي : لو اشترى الإنسان أمة بشرط العتق فحدها بوجه خاطئ فهو نصر  
 وتوحد منه القسمة وتكون كقيمة العبد الشترى بشرط العتق إذا قبل ، ولأصح أنها للشترى  
 فكذلك هنا تكون لأولاد رتبة ، بأنها مع الشرع من بيعها وبذلك يثبت ثبوتها على المشتري أشبهت  
 مستولدة الابن فلا تصير مستولدة للأب ، فلا يقال إن إبلاذ الشترى بها بعد فكذلك  
 إبلاذ أبيه لأن الوفاء بالشرط مع إبلاذ المشتري ممكن ولا كذلك إبلاذ أبيه ، وكما لو أولد وارث  
 أمة وصى مورثة رعافها ، وهي تخرج من الثلث فلا نسب لإبلاذ الوصية ، وكما لو  
 أولد مكاتب أمته فلا يبعد ، ويحرم عنه ونحوه ، وإن ثبت له نسب لم ينعكس ما ذكره ، ولو أولد  
 لبعض أمة ملكها ببعض الحجر بعد إبلاذها ، فبعض يصدق المصنف وصحة الباقي وعمره ،  
 وحزم به الماوردي ، ولا يشكل عليه كونه غير أهل للأولاد لأنه بعد ثبت له بوجه ، فإن  
 فيه فذلك وإلا فقد راجع ما فيه من رتبة عمومته ، وهو متى لم يستكمل سبع سنين  
 فولدت لأكثر من ستة أشهر حقه ولم يحكم بغيره ولم يثبت إبلاذها لأن النسب يكفي فيه الإمكان  
 والأصل قاء صغره وعدم صحته تصرفه والأصل عدم اتباع من إزالة ملكه عن الأمة ،  
 وخرج قول من يثبت أمته إبلاذ لمرثه فإنه موقوف كذا ذكره وإبلاذ الوافق أو الموقوف منه أمته  
 الموقوفة فإنه لا ينفذ ، وما لو استدخلت من سيدها المحترم بعد موته فبها لا يثبت ولد له ،  
 ملكه لها حال عتوقها وبذلك ثبت ولد

(قوله وقد رتبته) أي ما ذهب إليه العراقي (قوله وساع إلى حرة) أي البيع الواسع (قوله من  
 ثبت كونه فراشاً له) أي بأن شهدت عدة بوضعه لإقراره به (قوله وقرع) أي السمية ، وهذه مسألة  
 مستبرادية ، وقوله سنة أي نسب محبوس (قوله ونحو بيع مسجوع) أي من كلام المصنف  
 ولا يفتى على العتق من لا تصير مستولدة (قوله بشرط العتق) أي أو بشرط إعادها (قوله لم  
 يستكمل سبع سنين) صوابه استكمل سبع سنين ، وبدن عليه قوله لأن النسب يكفي فيه  
 الإمكان ، فإن ما دون التسع لا يمكن فيه لإحصاء ، وساعة حجج وكائن وطى صلي له تسع  
 سنين أمته فولدت لأكثر من ستة أشهر ويحتمل وإن لم يحكم بغيره اهـ اللهم إلا أن يقال يستكمل  
 تسع سنين على المحديد وقد قار بها بحيث يكون وطؤه قبل كل التسع بعد البيع حينئذ يظهر ما عني أن  
 التسع تقر بنية في المني كالحيض وقد مر أن المعتمد في المني أنها بنية تحديدها يؤيد ما قلناه حجج قوله السابق  
 أنه لا بد أن يكون بحيث يولد مثله (قوله فإنه لا ينفذ) وانظر هل يولد حر للنسبة أو رقيق لا امتناع الوطء

(قوله بعدم الحجر عليه)  
 يعنى المريض ، وكان  
 الأصوب حذف لفظ عدم  
 وإدخال الباء على الحجر  
 فيكون الصمير للعلى وقى  
 نسخة بعموم الحجر عليه  
 وهى لأصوب وهى عدم  
 محرف عن عموم (قوله  
 ولو قرع محصور سنة الخ)  
 قد يقال لا ترد عليه لأن  
 إبلاذ لم يثبت ، لا يرى  
 أنه يبعد منه إذ ثبت (قوله  
 كما مر) له في ماله (قوله  
 ولو قرع سنة) انظر الصمير  
 لمن رجع (قوله رول  
 ملكه عنها) أي وإنما يصح  
 معه لما إذا كان بشرطها  
 لأن الشارع أنشأ به ولاية  
 ذلك (قوله لأن الوفاء  
 بالشرط مع إبلاذ المشتري  
 ممكن ولا كذلك إبلاذ  
 أبيه) أي لا ينفذ منه ثبت  
 ملكه به فتعذر على الابن  
 العتق (قوله ويحرم عليه  
 وطؤه الخ) لاحقة إليه  
 هنا وقد مر (قوله لم  
 يستكمل سبع سنين)  
 صوابه استكمل الخ (قوله  
 والأصل عدم المانع)  
 المناسب والأصل بقاء المانع  
 من إزالة الخ فتأمل .



وما عده وورث منه لكون أبيه عتقاً ، ولا يهر كونه عتقاً حال استدخالها خلافا لبعضهم  
فقد صرح بعضهم أنه لو ارسل في روحه فاحتت بشبه تحت منه خلقه الولد ، وكذا لو  
مسح ذكره بغير عهد إترافه في روحه فاستحرم به أمة حقت منه ، واستثنى من  
مفهوم كلامه مسائل ثلث هي : الأول : إذا أحبل أمة مكاتبه ، الثانية : إذا أحبل  
أمة في حرّ أمة فرعه التي لم يولدها ، وثالث : كان معسراً وتحت عليه قيمه ، وكذا مهرها إن تأخر  
إرسل عن معيب المختة الثالثة بوضعي أمة اشتراها شرط اختيار للنائع بده حصول لاحقة  
حينئذ الزينة حرة بغير ردا وشبه بعض الهنسي وأحبها من القسمة واختير بفتح قد  
أحبها قبل ملكه شيء ، وما يولد حر نسب إن كان لوائي موسراً ، وكذا معسراً كما نقله  
عن صاحب القاموس أبي النضر والرواني وغيرهما ، والله في قدر حصته إن كان معسراً  
وسرى في نفسها إن كان موسراً ، لأن من حرّ الأب في مال أمه ، كذا في الحواشي  
الصغير بعد قول العربر الصهر المستوص بوجه ورجحه الإمام وحزم به الجوى لكنه نقل عدم  
عوده عن العرافين وكثير من غيرهم وحمله في أصل الروضة المذهب ثم فرغ عليه أنه لو ملكها  
بعد شبهة أو نسب آخر من هذه الإبلاد فيه قولان كتنافره في موهنة وحاية ونحوها أظهرها  
العود وتضمن ثبوت نسبته ، والله في قدر حصته ، ولا ينافسه ترجيح البدود هنا  
إلا لأمر من حرب الخلاف المتعا في الترجيح ودرق من عدم الحاجة التي تلك  
بعضها ، أحدها يرى الإبلاد إلى نسب شريكه إن كان موسراً كالحق ، فإن كان معسراً فلا  
إلا إذا كان شريكه موسراً ، والله في قدر حصته ، والله في قدر حصته ، والله في قدر حصته  
كذلك وإلا فاعلم أن العرافيين أنه حرّ كذا ولا ينافسه ، وحكي الرافعي في السير في أمة المسم  
تصحيحه عن القاضي أبي الطيب والد وردى وغيرهما وصححه في الشرح الصغير وأصل الروضة ،  
وحكي رافعي في آخر السكينة القول باستعص من أبي إسحق وأن الدعوى قال به الأصح ووجهه  
في أصل الروضة لأصح وهو الرافعي في السكينة ، والله في قدر حصته ، والله في قدر حصته ، والله في قدر حصته  
أوصفه فولد اسمهم هو في ولد في سب من السكاح ، والله في قدر حصته ، والله في قدر حصته ، والله في قدر حصته  
حرّ مهمل له سكاح أمة الخمسة ، والله في قدر حصته ، والله في قدر حصته ، والله في قدر حصته

عليهم وهو العربر والأقرب أنه رقيق في المداخل الثلاث لأن موسوعة ليست منه وهذه الشبهة ضعيفة  
( قوله وورث منه ) من حكمه ( يرت مع كونه مكن حلالاً حين الموت ) هم ، كنعوا بوجوده مبيناً  
بعد موته حيث اعتد ولد منه بعد بل مولده وجوده وقت الموت ( قوله وكذا لو مسح ذكره )  
تتهم أنه لو أنفت امرأة مصعة وعنته فاستدحب امرأة أخرى حرّة أو أمة خلقتها الحياة واستمرت  
حتى وصفتها المرأة ولداً لا يكون له النسبة ولا يصير مسئولاً له لوائي ، لو كانت أمة لأن ولدهم  
يعتد من مميّ الواسي ومميها من مميّ الواسي ، والله في قدر حصته ، والله في قدر حصته ، والله في قدر حصته  
أولى مسئولته أيضاً حيث لم يخرج منها مصقراً ( قوله الثالثة بوضعي ) قد ينعى استثناء هذه  
لأنه يلوّطه مع الآخر دحلت في ملكه فلم تحصل إلا أتمته ( قوله بده ) متعلق بقوله بوضعي أمة  
( قوله وكذا معسراً ) معتمد ، وقوله كذا في الحواشي معتمد أي أنه ينف الإبلاد في قدر حصته الخ  
( قوله قال إنه لأصح ) أي النقص

( قوله حال استدخالها )  
أي خلافة عند الإرسل  
ولأنه من كونه على وجه  
يحتزم كما مر ( قوله ثبت  
في الإبلاد ) أي مع  
امساك كونهما أمة ( قوله  
وتحت عليه قيمته الخ )  
لاحقة له هنا وقد مر  
( قوله ويصف الإبلاد في  
قدر حصته ) بطرما المراد  
قدر حصته ( قوله لأن  
حق العام الخ ) هذا  
التعريض إنما كان مقصده  
مؤد الإبلاد في جميعهم  
مطلقاً فتأمل ( قوله كذا  
في الحواشي الصغير ) أي  
أصل الحكم لا ما ذكر معه  
( قوله تبعاً لقول العزيز  
الخ ) فيه أن الذي نقله  
عن العزيز إطلاق اليهود  
لأنه قيل ( قوله لكنه )  
أعله العربر ( قوله فالولد  
حرّ كذا ) أي متفق  
( قوله وإلا ) أي ثأن  
لم يسر



قال بعضهم فالمتعصب هو المتعبد لإحدى الأمتين وإن كان معسرا  
 لقوة الشبهة فيها كما يؤخذ مما مر وكذا ولد المشتركة بين البعض وسيد لأن ما مع من يهود  
 استيلاذه في الحال إنما هو كونه ليس من أهل التولد ما فيه من أرق ، فأد ران بعقده عمل  
 بالمتعصب عمله حيث كان موسرا عند الإحلال فثبت الإيلاد بالسيادة الأمة التي يملك مفعله بعض  
 يد أوله ، الأب اموسر سري لإيلاد ابن نصيب الشريك الأرجبي أيضا ، وإن كان معسرا ميسر  
 ويحجب عن هذه المسائل بأن الأصح فيها عدم نقال لذلك قبيل العلو فلم يقع الإيلاد إلا في  
 مسكه وخرج بقوله أو ما تحب فيه عزه ما لو قدس إنه أصح دعي ووفق أنصور فانه لا يثبت لإيلاد  
 كما لا تحب به العزة وإن اقتبس به العتة ، وأما كلامه أن أم ولد الكافر لمسماة لا تحب على  
 باعتاقها بل بحال بهما ، وبسبب مسوولة كافر إن ملكه معها ولم يعق توتيه ، وكذا مسوولة  
 الحر في يد أرق ، ونوقهرت مسوولة الحر في سيده عتبه في حال ، وثمن قوله عتقت توتيه  
 مالوقته فاعلمنا نعتق توتيه وإن استحدثت الذي من تواته لأن لإحلال كالأعناق ، ولهذا يسرى  
 إلى نصب الشريك فلا يتدح الذي فيه ك وقيل من عتبه وخب دمه في دمها ، وقد عتقت  
 سيدها قبل وضعها ثم وضعته لمدة يحكم بها عتوب سيده منه فانه يندس عتبه توتيه ولما كس  
 بعده وإسناد أحبل إلى الصير مجاز عقلي ويسمى عتار حكما وعجرا في إلان وإسناد عتريا  
 نحو أنت الزبيح القل ، وأنت المصنف ولدت وعنت ذمة بحسب أنت العمل ، سا كمة في  
 آخر الماضي وتاء المضارعة في قول المصارع : إذا كان فاعبه مؤث في مستثنى إحداهما أن يكون  
 صميرا متصلا وثانها أن يكون متصلا حقيقيا ، وبما قال عتقت عتوب السيد ولم تن  
 بموته مع أنه أحصر بعبده كل من أحسن أمه ولم يعد لإيلاده لما ع لا يعق توتيه وأخيرة  
 صاموب وهو عدم الحياة ويعبر عنه بغيره الروح الحية ، وقيل عدم الحياء عما من شأنه الحياة

(قوله قال بعضهم الخ) معصدا (قوله إلا في ولد الأمة) أي قال أوله كله حر ولم يقد الاستيلاء إلا في  
 الصف إن كان معسرا على ممر عن حاوي (قوله لأن ما مع من يهود استيلاذه) الأولى إعتاقه  
 بما مر في كلامه من أن يلاذه بعد في الحر بحرف الإعناق (قوله وأما كلامه) عزبه دوت  
 أنهم خلاف سادته لأن إهاده المثل له بدالة لمطابق دون المضموم (قوله ووقهرت) أي بحيث يمكن  
 من التصرف وإن عتص بعد ذلك (قوله عتبت في الحال) أي ذمة يدخل في ملكها بذلك  
 ويدخوله في ملكها حرص عن مسكه فتعق لأنها لم يخرج لماك فمصر حررة (قوله وخب  
 دمه في دمها) أي حيث لم يوحب النفس فصاحا ولا اقتص منها (قوله وإسناد أحبل إلى الصير  
 عجر عقلي) عن وجهه أن عتوب الأمة بما هو تخلق الله سبحانه وتعالى ويرب سب الوطاء نسب  
 ونزول المثل فالوطء سب والعلوق من الله والإحلال هو الودق وقد تمتع لكونه عتقا بهذا الصرق  
 لأن الفاعل الحقيقي صلاحا هو من قام به المعلن ومعه ما عترو مع من الفعل القائم به بعض  
 حتى لله تعالى لإحلال له فيه ، لأن يقال لموسر مواطي والثالث به وصد وثما تخلق أوله  
 في الرحم فمحض خلق الله تعالى لإحلال لموسر في ذمة ولذا قال به التحق ، وكثيرا ما وجد  
 ولا يخص منه حبيل وكان في ساد مجر عتبه (قوله ليعيد أن كل من أحصل الخ) لعن وجه  
 الإفادة أنه حيث قام به مانع لم يكن له عليها سيادة حال الموت

يعود الإيلاد ما ذكره بعد  
 ولا يلزم من عتقهم نفوذ  
 الإيلاد عدم حرية أوله  
 (قوله وأما كلامه) انظر  
 ماوجه الإفادة (قوله مجاز  
 عقلي) أي من حيث إن  
 الإحبال إنما هو فعل الله  
 تعالى بالحقيقة وقد أسنده  
 إلى السيد بقوله إلى المضموم  
 أي لامن حيث صكوبه  
 مضموم ، وإن أوجه كلامه  
 وتحقق الخبر العقلي هنا  
 صهر كاد كراه خلافا لما  
 في حاشية الشيع (قوله  
 إحداهما أن يكون) يعني  
 مرفوعة (قوله وثانها  
 أن يكون متصلا) يعني  
 استماعا لها ليس بسببه  
 وبينه فاصل أي بخلاف  
 ما إذا كان لرفع منفصلا  
 عنه مدحوا لمعول :

هكذا أنى انقضى استالواقته  
 (قوله ليعيد أن كل من  
 أحبل أمته) انظر ماوجه  
 الإفادة من هذا دون ذلك  
 وإنما يظهر إذا كان  
 المانع خصوصي اتقائها  
 عن ملكه وبعبارة التحفة  
 تنبيه القياس بموته اسكن  
 لما أوهم العتق وإن  
 نقاب عنه بمسوع شرعي  
 ظهر الصير ليس أنها  
 عما نعتق إن كان سيده  
 وقت لموت انتهت (قوله

صالحه) المناسب بغيره المذكور أن يقول سيص احيد (قوله ويعبر عنه بغيره روح حسد) فيه نظر لأن انفارقة فرع  
 لوجود فهو من تقابل العلم والملكة لامن تقابل التقيصين فلا يظهر إلا أن يكون عبارة عن القيل المذكور بعده .



وقيل تعرض بصادها لقوله تعالى - خلق الموت والحياة - ورد بأن الملقى قدر والعدم مقدر (أو) أحمل (أمة غيره شكاح) لا غرور فيه بحرته أوزنا (فالولد رقيق) نعم لأنه سيكون للمالك ثم بالإجماع إذا الفرع ينسب الأب في النسب ولأنه في الرق والحرية وأشرفهما في الدين وإحسان العدل وقرر الحرمة وأحتملها في عدم وجوب الزكاة وأحسبها في المعاشة ونحوه من البدعة والحقبة ويصدق الرقيق على تقيص العبيد والنحن (ولا يصير أم ولد) له (إذا ملكها) لا لتمام المهر بقدرية يثبت الحرمة بل لأن فرع نوبها للولد فإذا انعقد الولد في مقام يفرق عنه ذلك ، ولو ملكها حملا من سكاحه عتق عليه الولد كما في المحرر ومعلوم أن ولد المالك انعقد حرا ، قال الصيدلاني . وصورة ملكها حملا أن يصغه قبل سنة شهر من يوم ملكها أو لا يتوفاها بعد ذلك وتلد لدون أربع سنين ولو كان سيد الأمة المكسوة عن عتق سيده لولد يكون له فانه يصير حرا ، ولو سكح أمة غيره عتقها فان ولد قبل العهر حر كما ذكره المصنف في حصار السكاح أو سكح حره طرية حتى تم ملكها منه أو عند حاربه منه ثم عتق لم يفسخ السكاح ، وهو أو دهر لم يثبت إلا بحد كما قاله الشيخ أبو حامد والعمري والنسج بن علي والدموي وغيرهم ورحمة الأصمعي وحرم به من انقضى وانحصر لأنه رضى ، ق ولده حين سكحه ، ولأن السكاح حاصل بحقق فيكون واسناده كاح لا شبهة لذلك خلاف ما إذا لم يكن سكاح وقد يثبت فيه قال الشيخ أبو محمد ومال إليه لإمام ورحمة النفس وورع أمة تحب ثم أخذت ثم كذبته لم يعمل قوله وإن وافقه انقضى له كنه يعرفه شخص أو فيهما وغيره ويعتق عبده ووعده ولاؤها ، فإن لم يتعد حجة خلاف ذلك وأحدها ثم كذب نفسه وفترها له فكما مره ونفى ما لو ولدها لأقول ثم انتهى ثم كذب الثاني عنه والأفرب نوب إنلدها لم يقل لانهم ما عداه حرا ويبره الذي له قسمة الولد وهو والنفص (أو شبهة) كأن سبها روحه حره أو منه كما في الحررة وبعده حدهم للعالم به ثم حرج به وهو ما توسلها روحه الأمة فان الولد رقيق من قوله ولا سكاح لأب سبها مشتركة منه وبين غيره أو أمة فرعه أو مشتركة بين فرعه وعمره خلافا لبعضهم (فالولد حر) عملا عنه ما توسلها روحه لأمة فالولد رقيق وسواء أكان أو أصغر أم رقت ولو كان لشخص روحه حره وأمة فويعب الأمة صانا أنها الحررة فالأشبه كما قاله رركشي أن لو سحره كفي فمة العهر إذا سبها روحه الحررة وتعلق المصنف

وصورة ملكها حملا أن يصغه قبل سنة شهر من يوم ملكها أو لا يتوفاها بعد ذلك وتلد لدون أربع سنين ولو كان سيد الأمة المكسوة عن عتق سيده لولد يكون له فانه يصير حرا ، ولو سكح أمة غيره عتقها فان ولد قبل العهر حر كما ذكره المصنف في حصار السكاح أو سكح حره طرية حتى تم ملكها منه أو عند حاربه منه ثم عتق لم يفسخ السكاح ، وهو أو دهر لم يثبت إلا بحد كما قاله الشيخ أبو حامد والعمري والنسج بن علي والدموي وغيرهم ورحمة الأصمعي وحرم به من انقضى وانحصر لأنه رضى ، ق ولده حين سكحه ، ولأن السكاح حاصل بحقق فيكون واسناده كاح لا شبهة لذلك خلاف ما إذا لم يكن سكاح وقد يثبت فيه قال الشيخ أبو محمد ومال إليه لإمام ورحمة النفس وورع أمة تحب ثم أخذت ثم كذبته لم يعمل قوله وإن وافقه انقضى له كنه يعرفه شخص أو فيهما وغيره ويعتق عبده ووعده ولاؤها ، فإن لم يتعد حجة خلاف ذلك وأحدها ثم كذب نفسه وفترها له فكما مره ونفى ما لو ولدها لأقول ثم انتهى ثم كذب الثاني عنه والأفرب نوب إنلدها لم يقل لانهم ما عداه حرا ويبره الذي له قسمة الولد وهو والنفص (أو شبهة) كأن سبها روحه حره أو منه كما في الحررة وبعده حدهم للعالم به ثم حرج به وهو ما توسلها روحه الأمة فان الولد رقيق من قوله ولا سكاح لأب سبها مشتركة منه وبين غيره أو أمة فرعه أو مشتركة بين فرعه وعمره خلافا لبعضهم (فالولد حر) عملا عنه ما توسلها روحه لأمة فالولد رقيق وسواء أكان أو أصغر أم رقت ولو كان لشخص روحه حره وأمة فويعب الأمة صانا أنها الحررة فالأشبه كما قاله رركشي أن لو سحره كفي فمة العهر إذا سبها روحه الحررة وتعلق المصنف

(قوله ويطلق الرقيق) أي نية (قوله وملكها حملا من سكاحه) خلاف ما هو ذلك الحمل منه من ربه ولا يعنى عليه لعدم نفسه له شرعا (قوله عتق عليه الولد) أي ولا يصير به أم ولد (قوله وصورة ملكها حملا) أي على وجه يعنى فيه ولد ولا يصير مستولدة (قوله لكونه معصاة) أي من روج شخص ثم أنه مثلا فادهم من لولد يعنى على سيدها لأنه ولد ولده (قوله لكنه يعرفه نفسه) أي يعرفه (قوله ويعتق عبده) أي لذي كذب نفسه (قوله فكما مر) أي من عدم قوله قوله (قوله لا تاتهم ما عداه حرا) أي كذابه نفسه (قوله ومشاركة) أي فلا يكون لولد حر



الشبهة ومقتضى تعليلهم إرادة شبهة الفاعل فتخرج شبهة الطريق وهي الجهة التي أباح الوطء بها عام فيكون الولد فيها رقيقا وهو صاهر لانتفاء من الروحانية والذات ولو وطئ حرة بنت لئال حرة فهو أولادها فلا نسب ولا إيلاد سواء العتيق والعتيق لأنه لا يحب منه لأعصف أو وطئ حرة حرة أو أمه حرة حرة أو كره عتيق حرة فأنسى يظهر كما قوله الأدرعي أن الولد رقيق (ولا يصير أم ولد) له (إد ملكه في الأشهر) لأن الولد وإن عقد حرة ملكها عتقت به في غير موت تبيين فهو كما لو عتقت به منه في السكاح ولأن الإيلاد لم ينت في حال فكذلك بعد ذلك كما لو عتق رقيق الغير ثم ملكه ولأن الكتابة والتدبير لا يشتركان في مثل ذلك حالا ولا مالا فكذلك الإيلاد وإنشأ يصير لأنها عتقت بحرة وهو نسب في الحرة بعد موت وتضمن كلامه نصف ما هو ستر كره أو شرهاه شرهاه فأنسى فأنسى ثم ملكها وعجز الخلاف في الحر وهو وصي العبد أممة غيره شبهة فأنسها ثم عتق وملكها لم يصير أم ولده فقتل لأنه م يخصص من حر (وله أي السيد) ومعه أم ولد) منه م ولد م ملكها عتيقا وحكي الترمذي فيه الإجماع وسأني مسأل يسع وطؤها فيها كأم ولد الكافر أممة وأم ولده المحرم كأخته من رضاع وأم ولد موطوءة شرعة وأم ولد مكاتب وأم ولد معصية وابن أدن مالك بعصه وثمة لم يبعد إيلادها لرحمن وطئ أو شري أو حرة وثمة محوسة أو ونسبه وثمة موصي بمالهها إذا كانت ممن تحمل فاستودعها ورث فأنسها حرة وعنه فأنسها شري بها عبد ليكون مثله رقيقته للورث ومنفعة الموصي له ويرد منه مهرها ويصير ثم ولد فتعقن بوجه مسلوته لمدعة وليس له وطؤها إلا إذا كان الموصي له بشبهة خلاف من لا يخل فحور بغير إذنه كما صححه في أصل روضة وكأمة حرة عتده أنادون المديون لا يجوز له وطؤها إلا إذا كان المديون العتق كأم ولد أو حرة وكان معصرا أنت الإيلاد بالنسبة إلى السيد فيبعد بأمهاتها بعد أن يعتق كأم ولد ولا يجوز له وطئ من يبيعها إلا بالأسان وكأم ولد يرتد لا يجوز له وطؤها في حال ردته وكأم ولد ارتدت وأم ولد كاسها وكتب بأنه لا حرج إلى استثناء هذه المسائل لأن امتناع الوطء فيها لمعارضه أمر آخر كذا من حيث كونها أم ولد (وإستخدامها وإحرامها) لأن نسبها صاهر ولقاء ملكها عليها وعلى مالهها وكتب امتنع بها وكوه سأل كذا حق العتيق فيها وحاشا لملكها حيث يسع إستخدامها وإن كان ملكها عليه ماله ماله من أصل مقصود عقد الكدنة وهو عتقها من لاكتساب بيوتى الجحوم فعتق وطئها لو كانت أم مولد مكاتبه بأن سبقت السكينة لا سفلاد أو عكسه م يكن له إستخدامها ولا غيره مما ذكر وله أيضا كتابتها لأنه غلظ كتبها فأنسها عتيق على صفة حر وفارق حور بحرها وإن كانت سلعها لم يمنع إحصاءه لأصحية العتق كتبها بحرها عن ملكها بالكتابة خلاف لمسئلة وعلم من حور بحرها حور بحرتها بالاولى ولو أخرها ثم مات في سنة لمدة عتقها

(قوله فتخرج شبهة الطريق) أي أما شبهة الذنك كالشركة فقد مررت في كلامه آتيا (قوله لما مر) لعل مراده لأدلة سارة أول الباب (قوله ويسر له وطؤها الخ) هذا هو المقصود من الاستثناء (قوله فإن أحبلها) أي فيما إذا وطئها بغير إذن (قوله ولا يجوز له الوطء من يبيع) قد قال أي حرة إلى هذا لأن مال إن الراد الوطء بعد الإيلاد وهو وإن كان معصوما أيضا إلا أنه مغاير لما قبله (قوله وكأم ولد كاتبها) قد مر هذا آنفا (قوله كما تقرر) أي في بعضها لاقى كلها أو أراد كما تقرر في نواس (قوله فادع) أعنتها على صفة جارية يتأمل

(قوله وهي الجهة التي أباح الوطء الخ) كأن أباحه الله لأنه وطئها عنه من قول نحوارة بباحة السيد فأنت بولد فأنه لا يكون حرا (قوله فلا نسب ولا إيلاد) أي وعنه أمهر حيث لم تطاوعه (قوله أو وطئ حرة حرة أو أمه) أي ونسبه بالاولى ما لو وطئ حرة بزوجها طائلا ذلك (قوله أن الولد رقيق) أي ولا حرة عليه إذا كان ممن يحق عتقه ذلك للشبهة وهي يشك منه في الأمور الثلاث لا فيه ظاهر وقصاره على في الحرة في هذه دون بقى النسب والبصريح سعيه فيها بوجه في الثلاث ويثبت عليه الإرث إراعتي وعدم الفتن قبله من غير ذلك من الأحكام فليراجع (قوله كما لو عتق رقيق العتق) أي عتق أو بعه ملكه (قوله أو شري) أي كأمة البركة (قوله فاسولها للورث) أي سواء عبر بحرة الزوجه أم لا



وانسحبت لاحارة ومشيء لمعالي غشفه بصفة والمدير بخلاف مالو آخر عسده ثم أعقبه من ذاصح  
عدم لاصباح والفرق تقدم سب العنق سموت أو الصفة على الاحارة فيهن بخلاف الاعتناق وهذا  
يوسق لاخير الاستيلاء ثم مات السيد لم يصب لبقده استحقاق الصفة على سب العنق ( وأرش  
حده عليا ) ثم من بقا ملكه عليا فلو قبلها من حسن فيمنه وكذا لو عصبها عاص ومات  
في يده وواجب في يده عزم فيمنه ثم إذا مات سيدها سردها من ركنه بعقبها وكذا لو عزم عند  
فمن وسوم قيمته ثم أعقبه سيده بخلاف مالو قطع خان يد أم الولد وغرم أرضها ثم غشقت بعوت  
السيد لا يرد الأرض لأنه من الطرف ادانت ولم يشمل العنق وهذا بخلاف السكينة من أرض  
الحايه عيب لم يوشهد ثمان على يور السيد بالايلاء وحكم بهما ثم رحلها لم يرد لأن حدث باق  
فمن ولم يفرق إلا بصفة البيع ولا قيمة لم يرد لها مال سيدها عزمها قيمتها لورثته ولا تدفعه  
على أصل الرخصة في الرجوع عن الشراء من شهما لو شهدا بعنق عند وقفي به القضي ثم رحلها  
عزمها قيمة العهد ولم يرد العنق سواء كان لشهود بعقبه قنا أم مدبرا أم مكاتبا أم أم ولد له اه  
لأهنا شهدا له في الشئ عزم ركر (وكذا روي عنه غير إدها في ذاصح) لما مر ولمسكه بركة  
والصفة كالندوة والثاني لا خور لا يرد له لأنها بنت لها حق العنق بسبب لا يملك السيد بإبطاله  
والثالث لا يجوز وإن رخصت لأنها باقية في نفسها وولادة بولي عنها باقية فثبت الصبرة فلا  
يزوجها أحد برضاها وظاهر أنه لو ثبت الإيلاء في بعض روجها السيدان غير إدها على الرجوع  
وبخلاف قول كذا ذكره الرعي وعمره ولو كان سيدها معصا لم يزوج أمه محل قاله المصنف قال  
لأن مباشرته العقد بمنعته إذ لا ولاية له مالم تسكن الحرية وإذا امتنع مباشرة بنفسه امتنع  
إبائه عنه وروجها بغيره به منع فاستجاب روي عنها قال الأدرعي وبعليه دال على النساء على  
أن السيد بزوج ولا يرد له وأصح أنه إذا روج بملك فصاح بزوجته وقد قال لدقيق مافله انصوى بموع  
لأن روي السيد أمه مالك وهو موجود واسكار لا روج أمه لأمه بخلاف مالو كان السيد  
مسلم وهي كافر له وثنية أو مجوسية لأن حتى أمه في الولاية أكد لا ترى أنه شتت له الولاية  
عنها بالحجة العامة وبزوجها لما حكم بدمه وحده ولد هالما وإن كانت رقيقة لتبعينه لها في الاسلام  
( ويحرم معها ) لما مر من الأحاديث وأجمع المصنف قال بغيره قال بغيره في شرح  
المذهب هذا هو المعتمد في المسئلة إن قلنا الاجماع بعد الخلاف ،

(قوله بالموت) هو متعلق  
باعتق أي تقدم سبب  
العنق من سبب  
(قوله وهذا) أي ما في  
المتن (قوله ولو وثنية  
أو مجوسية) أي بخلاف  
المرتدة إذ لا تزوج محل  
لما مر سبب ذلك في  
النكاح (قوله بآذنه) أي  
اسكار

(قوله وانسحبت) أي رجع المأخوذ على التركة إلى كانت وإلا فلا مطالبة له  
على أحد (قوله ثم مات السيد ثم سب) أي الإحارة ويتفق عليها من سب ابنه من يكن فيه  
شيء أو منع من يوليها على ميراث المسلمين (قوله لما مر) أي بأن ثم مترعها السيد سواء كان  
سيدا مترعه شايع أم لا (قوله وواجب في يده) أي العصب (قوله ثم إذا مات سيدها)  
أي هذا أحد القيم وقوله اسردها أي العصب (قوله ثم غشقت بموت السيد) أي أو سحره غشقت  
(قوله عزم ركر) أي من الاستيلاء (قوله غير إدها) أي كرا أو شتت كأن صاحبها قد حل بميه  
في فرجه إلا بإلزام فهي باقية على كرا وبين وبين وراثت الحدة فهي كرا لأنها بترن كراتها  
وطء في قبلها (قوله ثم لو ثبت بإيادها في بعض) أي شتت كانت مشتركة على ممر (قوله  
فيصح روي عنه) أي المعص على المعص (قوله بخلاف مالو كان السيد مسالم وهي كافر) أي  
فإنه روجها



(قوله وما كان في بيعها  
الحج) هذا وما بعده يعني  
عنه مأمرة عقب المتن  
(قوله سندللا واحهد)  
أي منا أحدا بظاهر قول  
جار والنبي صلى الله  
عليه وسلم حتى لا نرى  
بذلك بأسا (قوله كما ورد  
في خبر المخبرة) غرضه  
من سياق هذا بيان أنه  
لا يبرم من قول الصحابي  
لا نرى بذلك بأسا أن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أصبح عليه لكن قد يقال  
إنه لا دليل في ذلك لأنه لم  
يص في أنه في حياة  
النبي صلى الله عليه وسلم  
خلاف خبر جابر على أن  
جريم الشرح بأنه  
صلى الله عليه وسلم لم يطلع  
عليه واستأذنه فيه إلى  
مجرد ما ذكره فيه ما لا يخفى  
(قوله وراى الحاكم) يعني  
في أمهات الأولاد بدليل  
ما بعده (قوله على عقن)  
متعلق باستدل وانظر  
ما المراد بالخبر صلى الله  
عليه وسلم (قوله الأولى  
الرهونة الحج) هذه  
والسائل الثلاث بعدها  
لا تستثنى لأن صحة بيعها  
لعدم صحة إيلادها كما مر  
(قوله بخلاف الوصة بها)  
أي لنفسها شيء فتحرم  
أي لتعلق العقد لها.

يرفع خلاف وجهه سندل الأحدث و (الحج على سبيل الاستدلال في بيعها قبل الصمري  
وعنه) وجمعوا على البيع إذا كانت حاملة بحر وإتاما حدود بعد ولادته وأخذ احتجج في بيع  
في اودائع بالاهاق على أنها لاتباع في حال الحمل قال قدامة متفقهم قضية على حكم ما أحسنو فيه  
بعد ولادة وقص هذا الاستدلال بالحامل بحر من وطء شبهة فاسها لاتباع في حال الحمل وساع  
بعد الوضع وأحسن عنها فقيم له دليل فيه بحور البيع بعد الوضع خلاف أم الولد. ونص  
الشافعي رضي الله عنه على منع بيعها في خمسة عشر كسبا، ولو حكم فاص بحور بيعها بقص قصده  
لخالفت الإجماع، وما كان في بيعها من خلاف بين القرن الأول وما استضع وصار مجمعا على منعه،  
وأما خبر أبي داود وعنه من جابر «كنا نبيع مرار ما أمهات الأولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى  
لا نرى بذلك بأسا» فأحسن عنه دية ميسوخ ونية ميسوخ في النبي صلى الله عليه وسلم سندللا  
وأحدثا فيقدم عليه ما مر إياه قول واحد وهو الأحاديث المتقدمة، ونية صلى الله عليه وسلم  
لم يعلم بذلك كما ورد في خبر المخبرة عن ابن عمر: «كنا نحر لآري بذلك بأسا حتى حذرنا من  
من حديث أنه صلى الله عليه وسلم سهرى عن معاذ بن عبد الله عن كسبه» ورد الحاكم في لا يرى ذلك  
في من أنى نكرهما كان عمرهما في سبيل واد السقي بدون هذه الزيادة وقال بحمل  
أن النبي صلى الله عليه وسلم شعر بذلك، وتضمن أن يكون ذلك قبل النبي وقيل ما سندل  
به عمر وغيره من أمر النبي صلى الله عليه وسلم على شتهن، ومن بعده منهم لم يسمع ذلك أنه  
وهو ظاهر في أن قوله لا نرى بالنون لا بالياء. وقال السقي: ليس في شيء من الطرق أنه طبع  
عليه أنه وكما يحرم بيعها لا يصح وعمل ما ذكره في صلب إيلاد ما من الإيلاد فان ارتفع ذلك كانت  
كافرة ولست مسلم وسند وصارت فيه صحاح جمع ذلك، ويبنى من ذلك ما نرى بحور بيعها  
الأولى للرهونة رها وضعها وشرا حيث كان لم يولد معسر حال لإيلاد الدية حية وسندها  
كذلك الشافعية مسندة لغيره. ونية بيعها من عسها ما على أنه عقد عسقة وهو لأصح  
وكسبه في ذلك عسها كما صرح به القس وذوي، بخلاف وصة بها لأحبائها إلى الولد وهو  
بما يكون بعد الموت والعقبة منع منه حال الأخرى وددت بقول بحور من منعه عليه  
أقره. وقال ابن كسبي: نهي عنه بيعها من يعنى عليه كسها أو فرعه أي ومن قرنت بحرتها  
وهو مردود. الخامسة إذا سبي سيد استأذنه وأدرك فيصح بيعها ولا يعنى بموته السادسة إذا  
كانت حرسة وفهرها حرى حرمتها وفي مرة نية عوركة ثم ولد (ورها وهنتها) أما الهمة  
فلاشها نقل ملك إلى الغير، وأما الرهن فنية تسلف على ذلك فنية البيع وبخاصة من حكم  
ثم الولد حكم الهمة لا فيما سقى به أمه أو يؤتى إلى استقله وبما صرح فيفس رها مع فهمه  
من يحرم بيعها لنفسه على أن يعطى العتود الفاسدة حرام وإن لم يمس به لقتود كما نص عنه  
في ذلك كما قاله لركشي والدمري ولا يصح وصة بها ولا ولادتها وبما مر من أم الولد  
(قوله يرفع الخلاف) معتمد (قوله رها وضعها) أي أن رها في حياته والتسري في موت  
وعنه دين فأنكره مرهونة رها شرعي (قوله وسندها كذلك) أي معسرا حال لإيلاد  
(قوله وهو مردود) أي قول الأدرعي (قوله على أن يعطى العتود الفاسدة حرام) ونقل عن حجج  
في إرواحه أنه كبيرة غير جمع لكن تعدد فاشارح في الشهادت أنه صغيرة.



(قوله وحرأ الصبد) أي ما جعل حرأ الصبد فيها إذا كان أحد ثوبه يحرق في الحرأ و آخر لا يحرق (قوله و مستحق سهم العيمة)  
أي مائة للركوب كما يدان (٤١٢) مائة من مائتهم له وما رخص له (قوله لولائي الأب) أي حيث أمكن

التي يحرق بيها لعنته رهن وصبي أو شري أو حبيبه أو غيره عسع هبتها (ولو ولدت من روج نور)  
فالولد للسيد يعتق بموته كهي (فإن الولد يدع ثمة في إرقى والخرية وكذا في سهم الارام وعلم من  
قوله يعتق بموته أنه لا فرق بين أن تكون موحودة أم لا وما من موب السيد بقي حكم له بلاد  
في حق الولد وهذا أحد الموضع التي تول فيها حكم التسوع وسبق حكم البيع كما في نواح لمشية  
في الركاة والولد الحادث بين أبوين مختل على حكم على أربعة أقسام - الأول ما يعتبر بالأبوين جميع  
كف في الأكل وحل الديعة ولبا كفة وركاة والصحة به وحرأ السيد واستحقاقهم سهم العيمة  
والثاني ما يعتبر بالأب خاصة وذلك في سبعة أشياء السيد وبواحه وخرية إذا كان من أمته أو من  
أمة سرة سرة أو منها زوجته أحد أو ثمة أو من ثمة فرعه والكفاءة ولولا أنه يكون على  
ولد لولائي الأب وحرأ وخرية ومهر الابن وسهم ذوي القربى والثالث ما يعتبر بالأب خاصة وهو  
شيء من الحرأ إذا كان أبوه رقعا وأرق إذا كان ثوبه حرأ و ثمة رخصة في صور ولد أمته ومن  
غير سرة سرة ومن منها زوجته حرأ أو ثمة وولد أمة فرعه وحمل حرية من مسلم وقد سقط  
ورابع ما يعتبر أحدهما غير معين وهو حرأ من أحدهما ما يعتبر شرفهما كما في الإسلام والحرأ  
يسمى من له كسب وناسبهما ما يدع فيه أعظمهما كما في صلب السيد ولديه والعرة والصبر الذي  
ما يعتبر أحدهما في النسبة والاب كفة والدة الأمومة والأخوة والأخوة والعمة والمستحق سهم  
العيمة وولد المذرة والمعلق مدتها خمسة لا ينعها في العلق إذا كانت حاملا عند انعقد أو وجود  
الصفة وولد المكاسة الحادث بعد الكسابة يعاير في وصفه بالكسابة ولا شيء غايه للسيد وولد  
لأخوة والمهدي نواحيه ما ينعها له أكل جمعه كما مر في الكتاب مع لأخيه وحرأ جمعة  
على أنه أصحة وهدي فمن به أكل شيء منه من حب الصدق بجميعه وولد المسعة يتبعها ويقدر له  
حرأ من الثمن وولد الموهوبة والخسة والمؤخره ونعرة والموصى بها أو بمقتضى ، وقد حملت به  
في صورتين بين الوصية وموت الموصى سواء أوز به قبل الموت أم بعده وولد الموهوبة وولد مال  
القراض وموصى خدمتها والموهوبة بد وللب قبل القبض لا يتبعها ، أما إذا كانت الموصى بها  
أو بمقتضى حاملا به عند الوصية فانه وصية أو حملت به بعد موت الموصى أو ولدته الموهوبة بعد  
القبض وقد حملت به بعد المدة فانه بدنها لحصول ذلك فيها بدني حيث كانت الموهوبة  
حاملا به عند المدة فهو هبة ، ولو رجع الأصل في الموهوبة لا يرجع في الولد الذي حملت به بعد  
المدة وولد به بعد القبض وولد الموهوبة والمقوضة يسع فاسد أو سوم والمسعة قبل القبض  
يتبعها في الصلح لأن وضع اليد عليه مانع لوضع اليد عليها ويحق الصلح في ولد الموهوبة إذا كان  
موجودا عند العار به أو حادثا ويمكن من رده في رده وولد امرأته إن انعقد في رده ونوده  
مرتين قرنته وإن اعتد فلها أو غيرها وأحد أصوله مسلم فسر ، وقد علم أنه لا يحرق عتق ثم أبوه  
أو المذرة لم ينعها ولدها بخلاف المكاسة وثمة وكان ولد أمه أو ثمة أي يحرق السيد وطؤها

(قوله في الحاسة) أي وذلك في الحاسة أي (قوله وولد المسعة) أي الذي لم يعصل (قوله لا يرجع  
في الولد) أي لا يعقد رجوعه فيه

فلا بد أنه قد يكون لولائي  
لأنه قد عتق الأب (قوله  
وقدر الحرأ) يتأمن (قوله  
وثانيهما) ظهره ثاني  
الصبر بين وليس كذلك  
فان الصبر الثاني يأتي  
والعل في العارة سقعا  
وأه قسم الضرب الأول  
إلى قسمين أو نوعين مثلا  
مسقط من المكاسة وهما  
وهما بينهما (قوله  
والصبر الثاني ما يعتبر  
أحدهما الخ) هذا يعني  
عنه مائة في القسم الأول  
وهو ما يعتبر بالأبوين  
جميعا لأنه إذا اعتر في  
أحده أو في حرأه كل من  
الأبوين عمنه لا يحرق  
أولا يحرق إذا كان أحدهما  
ليس كذلك وقد راد هنا  
الحاسة والعقيقة فكان  
عقبة شريد هناك  
الظهار والعقيقة على أن  
ماد كره في هذه الأقسام  
يعني عنه القاعدة التي  
قدمها عند قول المصنف  
أو ثمة غيره بكساح فابود  
رفيق (قوله في الحاسة)  
أي وذلك في الحاسة  
(قوله عند العقد) أي عقد  
التدبير وقوله أو وجود  
الصفة أي في المعلق عتقه

ففيه لغة وشري مرتب (قوله وولد المسعة) يعني حملا بخلافه فيما بعد فان لم يرد فيه لولد استعجل  
(قوله وولد من القراض) يرجع (قوله فان كانت الموهوبة) يعني التي قبضت فقوله والموهوبة إذا ولب قبل القبض لا يتبعها  
على إطلاقه وانظر ما يترتب على الحكم بكون ولدها موهوبا أو ناهيا (قوله وأبواه مرتدان) أي وليس له أصل .



(قوله لأنه إنما شبه بها في العتق بموت سيده ، وحل ما ذكره الصنف إذ ما مع فإن بعث في رهن وصي  
 أو شرعى أو في حبه ثم ملكه استوفى هي وأولادها فإنها بعد بر أم ولد على الصحيح ، وثمة  
 أولادها فأرقاء لا يعطون حكمها لأنهم ولدوا قبل الحكم باستيلائها ، أما الخاضعون بعد إيلادها  
 وقبل معها فلا يجوز له بيعهم وإن بيع منهم فمفسروره لأن حتى أربابهم ولحقى عليه مثلاً لا يملكه  
 هم فيعتقون عتقه دون أمهم ، بخلاف الخاضعين بعد البيع خدوشهم في ميث عمره ، وفي قوله كفى  
 حر صمى العتقة بأحكام وهو شدد (وأولادها قبل الاستيلاء من روح لا يعتقون بموت السيد  
 وله بيعهم) لأنهم حدثوا قبل أن يملك سيدهم ، بخلاف الخاضعين بعد الاستيلاء فلوله بعد  
 الاستيلاء لإعسار الرهن ثم اشتراها حملاً من زوج أو ربا ، فإن الإمام بهذا موضع يصرح  
 أن يقال تعتق أمية بولدها إلى الحمل وهو الظاهر لأن آخره فيها لا يكتفى بشكها لا يرفع والولد  
 مستقل بخلاف من يدره فإن النذر عتقة للأب مع ، ويجوز أن يخرج على التوبين في مرة  
 النذر إلى الحمل ، على الركنى ثم قال ، وهذه الصورة ذكرها الراعى عن فتاوى السبى حين  
 فقال لو ولحق أمية الغير بشبهة فأحبها وقت ما ملكها نصير أم ولد ، فهو له اشتراها حملاً من  
 روح أو ربا فهو يحكم للولد بحره أمه حتى يعتق بموت السيد كما عادت بعد أمهات أحب لادن يكون  
 للشترى له يبيعه لأن الاعتبار بحالة العلق اهـ والفرق بينهم بموت الاستيلاء في الأولى بالنسبة  
 إلى السيد ملكه إياها حاله عتقه الأول خلاف الثانية (وعن المسئلة من رأس المال) منما  
 على الدين والوصايا بظاهر الأحاديث كثر «أعها ولدها» وسواء استوفى في الصحة ثم الرض  
 أم حر عتقها في مرض موته ، ولا يطرأ في ماله من ماله من ماله التي كان يستحقها إلى موته لأن  
 هذا ينافى في مرضه فأدبه ماله أمه في معامه وشراءه ، وأنه يبيع على من روح امرأه أكثر  
 من مهر مملو في مرض موته وهذا الحكم حر في أولادها الخاضعين الأرقاء له ، ولو وصى بها من  
 الثلث بقصد الرضى بولده قبل ، بعد كما صح الوصية بحجة الإسلام من الثالث ، قال الركنى :  
 الظاهر المنع لأن مسئولية كالمال الذي ينفق في حال المرض بالأكل والشرب ولا يحسب من الثلث  
 وهي يعتق من رأس المال بمجرد انقضاء الوصية لها معنى وحره بذلك ، والميرى قال بعضهم  
 وفيه جرح إذ يحصل هذه الوصية أن قدر قيمة أم الولد المنفعة تراحم وصاء رفق بولده وهو أصب  
 عينا في مرض موته وأوصى بأن يكون قيمتها بحسب موته من ثلثه رفق بولده ، يتجه إلا الصحة اهـ  
 وما قاله وقاس عليه مردود ، وهو حيث أم ولد لم السيد قد وهب ، فمن الأمرين من قيمتها  
 يوم الحدية ومن أرض لحياة وإن ماتت عتقها منه من بيعها بأجلها وحاشتها كواحدة في الأشهر  
 وإنما قال وعتق المستولدة من رأس المال ولم يقل وعتقها مع أنه أحصر ثلثاً يوم عود الصبر  
 إلى ثوب مذكور وهي من ولد من روح أو ربا والحكم المذكور شامل لها وبغيره ،

(قوله وإنما شبه بها في العتق بموت سيده ، وحل ما ذكره الصنف إذ ما مع فإن بعث في رهن وصي  
 أو شرعى أو في حبه ثم ملكه استوفى هي وأولادها فإنها بعد بر أم ولد على الصحيح ، وثمة  
 أولادها فأرقاء لا يعطون حكمها لأنهم ولدوا قبل الحكم باستيلائها ، أما الخاضعون بعد إيلادها  
 وقبل معها فلا يجوز له بيعهم وإن بيع منهم فمفسروره لأن حتى أربابهم ولحقى عليه مثلاً لا يملكه  
 هم فيعتقون عتقه دون أمهم ، بخلاف الخاضعين بعد البيع خدوشهم في ميث عمره ، وفي قوله كفى  
 حر صمى العتقة بأحكام وهو شدد (وأولادها قبل الاستيلاء من روح لا يعتقون بموت السيد  
 وله بيعهم) لأنهم حدثوا قبل أن يملك سيدهم ، بخلاف الخاضعين بعد الاستيلاء فلوله بعد  
 الاستيلاء لإعسار الرهن ثم اشتراها حملاً من زوج أو ربا ، فإن الإمام بهذا موضع يصرح  
 أن يقال تعتق أمية بولدها إلى الحمل وهو الظاهر لأن آخره فيها لا يكتفى بشكها لا يرفع والولد  
 مستقل بخلاف من يدره فإن النذر عتقة للأب مع ، ويجوز أن يخرج على التوبين في مرة  
 النذر إلى الحمل ، على الركنى ثم قال ، وهذه الصورة ذكرها الراعى عن فتاوى السبى حين  
 فقال لو ولحق أمية الغير بشبهة فأحبها وقت ما ملكها نصير أم ولد ، فهو له اشتراها حملاً من  
 روح أو ربا فهو يحكم للولد بحره أمه حتى يعتق بموت السيد كما عادت بعد أمهات أحب لادن يكون  
 للشترى له يبيعه لأن الاعتبار بحالة العلق اهـ والفرق بينهم بموت الاستيلاء في الأولى بالنسبة  
 إلى السيد ملكه إياها حاله عتقه الأول خلاف الثانية (وعن المسئلة من رأس المال) منما  
 على الدين والوصايا بظاهر الأحاديث كثر «أعها ولدها» وسواء استوفى في الصحة ثم الرض  
 أم حر عتقها في مرض موته ، ولا يطرأ في ماله من ماله من ماله التي كان يستحقها إلى موته لأن  
 هذا ينافى في مرضه فأدبه ماله أمه في معامه وشراءه ، وأنه يبيع على من روح امرأه أكثر  
 من مهر مملو في مرض موته وهذا الحكم حر في أولادها الخاضعين الأرقاء له ، ولو وصى بها من  
 الثلث بقصد الرضى بولده قبل ، بعد كما صح الوصية بحجة الإسلام من الثالث ، قال الركنى :  
 الظاهر المنع لأن مسئولية كالمال الذي ينفق في حال المرض بالأكل والشرب ولا يحسب من الثلث  
 وهي يعتق من رأس المال بمجرد انقضاء الوصية لها معنى وحره بذلك ، والميرى قال بعضهم  
 وفيه جرح إذ يحصل هذه الوصية أن قدر قيمة أم الولد المنفعة تراحم وصاء رفق بولده وهو أصب  
 عينا في مرض موته وأوصى بأن يكون قيمتها بحسب موته من ثلثه رفق بولده ، يتجه إلا الصحة اهـ  
 وما قاله وقاس عليه مردود ، وهو حيث أم ولد لم السيد قد وهب ، فمن الأمرين من قيمتها  
 يوم الحدية ومن أرض لحياة وإن ماتت عتقها منه من بيعها بأجلها وحاشتها كواحدة في الأشهر  
 وإنما قال وعتق المستولدة من رأس المال ولم يقل وعتقها مع أنه أحصر ثلثاً يوم عود الصبر  
 إلى ثوب مذكور وهي من ولد من روح أو ربا والحكم المذكور شامل لها وبغيره ،

(قوله وإنما أولادها) أي لادن وحدوا منها بعد البيع وقبل عودها إلى ملكه (قوله يجوز أن يقال  
 يعتق الخ) صعب (قوله في سرية النذر) معتمد (قوله قال ركنى الظاهر المنع) معتمد  
 (قوله لم يتجه إلا الصحة) صعب (قوله وما قاله) من حجة الوصية بأم الولد من الثلث وقاس عليه  
 من أن ما عتقها وأوصى بقتلها من الثلث صح .



(قوله تولد من كل  
منهما) أي بأن أولدها  
كل منهما وبدأ أي وشب  
كان من وهما هو صريح  
العبارة والتفصيل الآتي  
لا يتأتى إلا فيه كالمظاهر  
خلاف ما وقع في حاشية  
الشيخ (قوله أنت وطنت)  
يعني أحملت (قوله فسرى  
إلى صبي) وفيه نص  
بالدلالة على أن كل الأوسر  
أحدهما فقط لا يأتى قومه  
الآخر فسرى إلى صبي  
وكذا بالنسبة إلى قوله  
ولو كانا معسرين الآتي  
بهذا مبسط عنده  
(قوله كل منهما) يعني من  
المعسرين (قوله لم يثبت  
نسب الولد من أبيهم)  
أي لأن المقرنة غير حائر  
(قوله ولا عليه) معطوف  
على له الأول (قوله يرمه  
المرم المدعى الملك)  
وسياق قريب ما يرمه  
له (قوله تلك القيمة) أي  
قيمة الأم والولد كما علم من  
قوله المار لا اعترافه بأنه  
موت الخ (قوله لأنها في  
يد الثلاثة حكما)  
انظره صبح أن دعوى  
الأول أنها حقيقة هي  
وولده، إلا أن يكون  
ذلك بالنظر ماله من  
الولاء لكن قد ساقى هذا  
مصر في قوله لأنه لم يدع  
نفسه شيئا فراجع  
وليظهر حكم الولاء على الأم

ولو أتت ثمة شريكين ولد من كل منهما وأتى كل من الإبلاد من كانا معسرين ولم يعم السابق  
فمن أحدهما أولى من الآخر فيؤمران بالأسبق عطف فادام عطف كلها لا عطف على شوب  
سبيلادها ووقف الولد بين عصبتها حتى يقين الحال وإن مات أحدهما لم يعتق شيء منها  
لاحتل أب مستولده الآخر وإن كان معسرين ثبت يولد كل منهما في قدر نصيبه فادام ما  
فاداه بين عصبتها كذا وإن كان أحدهما موسرا والآخر معسرا ثبت الإبلاد في نصيب الموسر  
إلا لأربع فيعسر فيه والاربع في نصيب المعسر وكل منهما يدعيه فادام أب أو سر أو لا عطف نصيبه  
وولده لورثته فادام أب المعسر بعده عطف نصيبه وولده موقوف وإن مات المعسر أو لا لم يعتق  
شيء منها فادام أب الموسر بعده عطف كل ولد عطف أب أو سر لورثته وولده الآخر موقوف أما  
في كل الاختلاف عكسه فكل من أحدهما للآخر ثبت وصيب أولاد فسرى إلى صبي وهم معسرين  
وأحدهما فقط قتال الدعوى تحلص ثم يثبت عليها فإن مات أحدهما في صورة يسرها يعتق  
نصيبه لاحتمال صدقه في أن الآخر سبقه وعطف نصيب المحي لإقراره ووقف ولده فادام مات عتقت  
كلها ووقف ولده الكل فادام أب الموسر في الصورة الكلية ولا عتقت كلها نصيبه ولده نصيبه  
ونصيب المعسر يفرده ووقف ولده وبمات المعسر أو لا لم يعتق منها شيء لاحتل من الموسر  
فادام مات الموسر عتقت كلها وولده نصيبه لعصبة وولده نصيب المعسر موقوف ولو كانا معسرين فكما  
لو ادعى كل منهما أنه أولدها في إبلاد الآخر لم يثبت حكمه والعمرة في البسار وعدمه بوقت  
الإحصاء ولو كان له ثمة أو ثمة في أحدهما ولد له وهو مجهول النسب قتال أحدهم هي أم ولد أبيه  
والأول أحوا ، وقال الآخر هي أم ولدي وولده هي ، وقال الآخر هي حريفي وولدها عتدي  
ثم ثبت نسب لولده من بينهم وشب من الثاني وبمات حر قول الأول والثاني ويعتق على الثاني  
نصيب مدعى الرق من الولد وبعد إبداءه في نصيبه من الأمة ويسرى إلى حق مدعى الملك إن كان  
موسرا فإن كان معسرا فلا وذلك بعد التحالف بين الثاني والثالث فقط لأن الثاني هي أم ولد أبيه يدع  
نفسه شيئا على الآخر ولا يحكمهما ، ثم يرد نصيب الأمة ذاك وأنها عتقت بموت لأب حلفتها على  
في عتقها من أحدهما أولدها ، وثما الآخران فكل منهما يدعى صبي يد صاحبه هذا يقول هي  
مستواني وهذا قول هي مسكي معصيت كل منهما على مدعى الآخر في الثالث لدى في يده قال في  
روضة كمال العبد بالمدعى هي أم ولد أبيه لاغرم له لأنه لا يدعى شيئا ولا عليه والذي يدعى الإبلاد  
يرميه المرم المدعى ليدع عنه ثمة فوقف عليه نصيبه من الأمة والولد كذا علوه ومقتضاه أن تكون  
الصورة فيما بينهم أنه كان مدعى الرق فيها نصيب بالإرث أو غيره وإلا فلا يلزم من قوله مستولده  
كأنه مشترك من قبل ويرمى بثالث القيمة في الأصح لأنها في يد الثلاثة حكما قال بعضهم قد  
يقال بكتفي باليد من سر نصيب مدعى الرق له فاليد تقتضي الاشتراك بعد تحالفهما فيقرم مدعى  
الإبلاد لمدعى الملك وإن لم يسلم كونه يستحق فيها نصيبا اهـ .

(قوله ولو أتت ثمة شريكين بولد) أي بولد حدث بعد وطء كل منهما (قوله فادام ما عتق كلها)  
أي وثم الولد المتارعة منه حكمه أنه يلحق من لحقه به الذنب حيث تمكن لمخوقه بكل منهما  
من كان بين وطء كل منهما وولادته فوق سنة شهر (قوله والذي يدعى الإبلاد يرميه المرم)  
أي وهو الثالث .



(قوله فيعرض على القائف)

(الح) انظروا الخقه

القائف مأخوذاً وانقب

هو بعد بلوغه هل يثبت

حكم الإيلاد (قوله وهي

في ملكي من عشر سنين)

انظر هل مثله ما إذا علمنا

أنها في ملكه هذه المدة

ولم يدكره (قوله والولد

من سنة مثلاً) نطرهن

مثله ما إذا كان ابن سبعة

أولا لاحتمال أنها علفت

به قبل الملك وحملت

أكثر مدة الحمل راجع

(قوله بنت سنة منه)

لاحتمال أنه لأنه من (قوله

احتمال سبع) أي كرهن

مثلاً (قوله وبو كات) أي

أمة غير الرزقة (قوله

بأن تنص مدة الح)

قال شيخنا في حوشيه

ولا ينظر لاحتمال موته في

بطنها لأن الأصل عدمه

(قوله بل القول قول

صاحب العرائش) بل قضية

من حلقه به وإن لم يدعه

فراجع (قوله فإن عين

الأوسط) ومثله هنا

موعين غيره كما هو ظاهر

وإنما تظهر فائدته في قوله

وإن اقتضاء الح (قوله

وإن مات من التعيين)

هذا مقابل قوله فإن عين

الأوسط وسكت عما إذا

عين الأب أو الأصغر

والحكم فيهما ظاهر مما

ذكره.

ولو وطئ شريكاً أمة لهما وأنس بوند ودعا الاستبراء، وحبنا فلا بد وإن لم يتبعها  
فه أحوال، تحدها أن لا يمكن كونه من أحدهما بأن ولدته لأكثر من أربع سنين من  
وطئ الأول ولأن من سنة أشهر من وطئ الثاني ولا أكثر من أربع سنين من حره وصاً  
فكما لو ادعى الاستبراء. الثاني أن يمكن من الأول دون الثاني بأن ولدته لـ بين فـن مدة  
الحمل وأكثرها من وطئ الأول ولما بين دون أقل مدة الحمل من وطئ الثاني فيدعى الأول ويثبت  
الإيلاد في نصيبه ولاسرية إن كان معسراً فإن كان موسراً سري. الثالث أن يمكن من الثاني  
دون الأول بأن ولدته لأكثر من أربع سنين من وقت وطئ الأول ولم بين سنة أشهر وزرع  
سين من وطئ الثاني فيلحقه وثبت إيلاده في نصيبه ولاسرية إن كان معسراً وإن كان موسراً  
سري. الرابع أن يمكن كونه من كل منهما بأن ولدته لما بين سنة أشهر وأربع سنين من وطئ  
كل منهما وادعى أو أحدهما فيعرض على القائف فإن عدل أمر بالاستبراء إذا بيع ولو كان به أمة  
حية ذات ولد فقال هذا ولدى من هذه لحقه إن أمكن ولا تصبر أم ولد له قال مسوسها به  
في ملكي أو علقته في ملكي أو هذا ولدى منها وهي في ملكي من عشر سنين وبوند من سنة  
مثلاً بنت سنة منه كما مر في ما به وهي ثم ولد له والعروق في البيت منصوص شوب أمة الولد منهم جميع  
منه ماع والأصل عدمه وعقد احتمال البيع ليس معها ولو كانت مروجة فلولد بزوج ولا أثر لإلحاق  
السيد ولو كانت فرأشاً لسيدها بإقراره بومئذ حقه ولد بالدراس ولا حاجة إلى إقرار ولذا  
إلا إمكان وسواء أخرى الإقرار في الصحة أم المرض وفي أصل الرزقة فمن البدر تلاعن مدوى  
القاضي مسيبي أنه يقول مصة هذه الحارة في ثمة حره فهو إقرار بأن الولد انعقد حره  
وتصير الأم به ثم ولد قال انصف، ونسب أن لا يصير حتى ينز بوطئ أي في ملكه لأنه يحتمل أنه حر  
من وطئ أحمى شبهة انتهى وهو ظاهر وفي فروع أن القائل لو مات الأمة إلى وطنها السيد  
ألقب سقعة صرب به ثم ولد فأكر السيد إنقاده ذلك من الصدق وجهان قال لأدعى الصاهر  
أن القول قول السيد لأن الأصل معه لاسماً إذا أكر إسقاط والعلمى مظقت وفي إذا اعترف  
بالحمل احتمال وأقرب تصديقه أيم إلا أن تنص مدة لاسي الحمل مسماً إليها وهو اعتقاد على  
أنها سقطت وادعت أنه سقط مصور وقال من لأصوره فيه أملاً فظهر تصديقه أيضاً لأن الأصل معه  
قال في البيان وإذا صرب لأمة فرأشاً لرحل ومعها ولد فأقرب أنه ولد لغيره لم يقبل قوله بل القول  
قول صاحب العرائش وبوند مع السيد واستولده في ن ولدها ولده قبل الاستبراء بعده فاقول قول  
السيد وانورث وسمع دعواها بولدها حية ولو كان لأمة ثلاثة أولاد ولم يكن فرأشاً ولا مروجة  
وقال أحدهم ولدى من عين الأوسط لم يكن إقراره بقصص الاستبراء وآخر رقتن وإن انصاه  
أن اعترف بإيلاده في ملكه لحقه الأصغر أنه للعرش وإن مات من التعيين عين مورث  
فإن عدل فالقائف فإن تصدق عروعة ثم إن كان إقراره لا يقتضي بذلك وأحرج العروعة بوحده

(قوله ولو وطئ شريكاً أمة لهما) أي حتى خلاف معاً لكل منهما من الوطئ (قوله لإقراره  
بوطئها) أي وشهد به سنة (قوله الصاهر أن القول قول السيد) معتمد (قوله إلا أن  
تنص مدة لاسي الح) أي لأن الصاهر أنه منس إلى ذلك بوقت صدق ولا ينظر لاحتمال  
موته في بطنها لأن الأصل عدمه فالظاهر تصديقه (قوله فقال أحدهم ولدى) أي قال السيد  
أحدهم الح.



حكم بعتقه أي عملاً بقوله هذا أي دعو من صبيح العتق كما مر في ما قبله وقوله ولم يثبت سببه أي لأن القرعة لا تدخل لها في السب (قوله وبعد الحكم بعدم تحريره) أي من مرجع الصمير (قوله ويقوى التحريم) أي احتمال التحريم (قوله فقد تمحيل حوار) أي من غير كراهة بقرينة السياق (قوله من الجهتين) أي لعل عمل هذا قبل صبح الروح وإلا فيما ياقوله (قوله ربي سمية) أي تصاوه بحرية من ليس قوله فيما سألني لاسيما إذا كان قصد الولد فحررها الخ (قوله مسير باعتبار الدار) أي نظر هل الصورة أنه وطئها في دار الإسلام (قوله وهي مسئلة النصراني) أي متى مر عن العراقي أن السند سقى حررته (قوله بعد صبح الروح مطلقاً) أي نظر وكون من حررية (قوله وقال الرركشي هذا) أي ما ذكر من الإحصاء وصورته في الاستعمال قبل الإبرال أن تستعمل دواء يوجب أنها إذا حملت أحصيت وأما استعمال الدواء المانع للحسن فسيأتي بعد (قوله بعد طهر الحوض) أي نظر ما

عتق وحده ولم يثبت سبه ولا يوقف نصب ابن وإن قصدت سبب على كل تقدير ويدخل في القرعة لبرق غيره من حررت القرعة له فإن حررت بغيره عسى معه وقال الحب الطلبي أحصيت أهل العر في النطفة من تمام لأر بعض على مولين فين لا يثبت له حكم السقط والوآد وقيل لها حرمة ولا ساح إفسادها ولا السب في إحراقها بعد الاستقرار في الرحم بخلاف العزل فإنه قبل حصولها فيه قال الرركشي وفي سابق بعض الفصلاء قال السكرانسي سألت أبا بكر بن أبي سعيد المرقي عن رجل سقى حرته شراباً يسقط ولدها فقال مدامت نطفة أو علقفة فوسع له ذلك إن شاء الله تعالى اه وقد أثار العربي إلى هذه المسئلة في الإحصاء فقال بعد أن قرر أن العزل خلاف الأولى محاصله . ونسب هذا كالأستحواض والوآد لأنه جناية على موحود حاصل فتول حرمت الوحود وقع النطفة في الرحم فيحفظ غناء المرأة فيمسأها حسنه فإن صارت علقة أو مضمة فالجسيه أخشن من صحت لروح وسفرت الخلقة رادب الحانية بفساحتهم قال وبعد الحكم بعدم تحريره وقد يقال ثم حاله بفتح الروح فما بعده إلى الوضع فلا شك في التحريم وأما قوله فلا يقال إنه خلاف الأولى بل محتمل بغيره والتحريم وقوى التحريم فيما قرب من رمن النصح لأنه حرره ثم إن ننسكل في صورة آدمي وأدركه القواص وحث العرة . ثم لو كانت النطفة من رما فقد يتعين الحوار فهو بركت حتى يصبح فيها فلا شك في الحررم وكونا ابود ر . ولو طوءة حررية فلا شك أنه غير محترم من الجهتين وقد سئل من أين عن مسير في بدمية محكم الولد في الإسلام؟ فم يجب فيه شيء . فقال له السائل إن من حرم ذكر في كتاب الجهاد أن يؤمن مسلم أعماره إلى أن يروى عنه هذا فلا شك في احترامه لاسيما إذا قصد الولد فحررها فإنه ملكها كذلة الفاضل الحسن وعمره اه ماقاله الرركشي وقال اسديري لا يخفى أن المرأة قد يفعل ذلك بحمل ربا وغره ثم هي بما أمة فعلت ذلك بدن ولها الواضي لها وهي مسئلة العربي وباده وليس هو أوسى . وهي صورة لا يخفى والقيل فيها عر ر وفي مذهب أبي حنيفة شهير في فتاوى فصيحيان وعمره أن ذلك يجوز وقد سلكهم العربي عليها في الإحصاء بكلام صبي عن أنه لم يصرح بالتحريم اه والراجح بحريه بعد صبح الروح معتدة وحواره قد وأما مسئلة ابن حرم فقد قفى لو الله رحمه الله فيها بأن ابود كافر وبين أن كلام ابن حرم مردود وقال الرركشي هذا كله في استعمال الدواء بعد الإبرال فاما قبله فلا منع منه وأما استعمال لرحل والمرأة دواء لمنع الحمل فقد سئل عنها الشيخ عر الدس فقال لا يجوز للمرأة ذلك وطاهره التحريم وبه أفنى العمدن بنوس مسئل عما إذا راضى الروح الحوان على ترك الحس هل يجوز التذوي لمنع بعد طهر الحوض أحب لا يجوز اه وقد يقال هو لا يرد على العزل وليس فيه سوى سد باب الفصل فما وإن الظن لا ينع من الحق شئ وعلى القول بالمنع فهو فرق بين مانع بالسكينة وبين مانع في وقت دور وقت فيكون كالعزل لكان متعها وفي شرح النسبه للسليبي نحو هذا اه كلام الرركشي قال الأصحاب فيمن لم يجد أهبة المكاح كسرهما بالصوم ولا كسرهما بالسكاوير

(قوله ولوآد) أي قبل الأفعال (قوله تواسع) أي حائر (قوله اعتبار بالدار) ضعيف (قوله فما قبله) أي استعمال مانع الحمل قبل إبرال أي حاله اجتماع مثلاً (قوله وقد تقارن هو لا يرد على العزل) معتمد أي والعزل مكروه فيكون هذا كذلك (قوله فهو بركت الخ) معتمد .



ونحوه وغير المسمى بقوله ويكره أن يحال في قطع شهوته اهـ وفهم جمع من كلام الرازي والمصنف  
 تحريم الكافور ونحوه وصرح به صاحب الأنوار وغيره وجمع بينهم بحمل الجوار على ما يعثر الشهوة  
 فقط ولا يقطع وهو أراد إعدامها استعمال صدك الأدوية لأنه مكنته والحكمة على خلاف ذلك  
 والعزل حذره من توبه مكروه وإن أدت فيه العزول عنها حرمة كاس أوامة لأنه مريب إلى قطع  
 النفس قال الشيخ أبو محمد في تنصيره والتفعل في فتاويه أصول الكتاب والسنة والإجماع متظافرة  
 على تحريم وطء السرري الثلاثي يحل النود من الزوم والمسد وغيره إلا أن نصب الإمام من  
 يقسم العمام من غير حيف ولا ظم وعارضهم الدراري فأقوى أن الإمام لا يجب عليه قسمة العمام  
 محال ولا تخمسها ولا تعيين بعض العاتين وحرمان بعضهم وزعم أن سيرة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم تنتهي ذلك ورد عليه المصنف قوله بأنه حارق للإجماع فيه هذا إن كان مأخوذاً بالقهر  
 فإن كان مسروقاً أو محسناً خمس أصابع على اشتهور خلافه للإمام والعرالي وقد قرر أن ما يتأخذه  
 الحر في من مثله بمسكه وأن الحر في إذا قهر حرراً مسكاً ، والدس أن ما يحصله أهل الذمة من  
 أهل الحرب بقتال ليس بعمية فلا ينزع منهم ففعل ما ذكره الشيخ أبو محمد وغيره فيما علم أنه من  
 عمية لم خمس وإلا لم ينزع من السراري ولم يعلم حاله والأمر فيه محتمل لذلك لا يكون من  
 هذا القليل وكان بعض المتورعين إذا أراد السرري أمة اشترها من مكمل بنت ابنه وظاهر  
 أن من له حق في بيت المال يجوز له تلك الأمة بطريق الضرع لأن المرحع فيها حسنة إلى بيت المال  
 للجهن بالمستحقين وفي كلام الحاج ابن الفركاح أن الدول في العمية يحرم ما كانت العمية تقسم على الوجه  
 لمشروع فإذا بعير دخل حار من صغر قدر حقه وما دونه أن يحمله ويكفمه اهـ ومقتضاه  
 حوزر الأندلس في العمية فصلاً عن بيت المال لكن المصنف من في المجموع عن العرالي وأقره  
 أنه لو يدفع السلطان إلى كل مستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز لأحدهم أخذ شيء من  
 بيت ابنه قال فيه أربعة مذاهب : أحدها لا يجوز لأنه مشترك ولا يدري حصته منه حجة أوداى  
 أو غيره قال العرالي وهذا غير لا يجوز والثاني يأخذ كل يوم ما يكفمه . والثالث كفايته سنة  
 والرابع ما يعطى وهو حقه والباقيون مطالبون قال وهذا هو انقياس لأنه بالنسبة مشتركا كالعصمة  
 وبراءات لأن ذلك ملك لهم حتى لو ماتوا قسم بين ورثتهم وهذا لا يستحق وارثه شيئاً وهذا إذا  
 صرف إليه ما يلبى صرفه إليه اهـ والأول حرم ابن عبد السلام في فوائده ومقتضاه إلحاق ذلك  
 بالأموال المشتركة وأن لأحد صغر مما يستحقه في بيت المال لا يجوز وإن منع انسكاه في أمره  
 المستحق ونقل لروكشي عن ابن عبد السلام مع ذلك وهو موافق لما سبق منه من مع لأحد حيث  
 لم يدفع السلطان إلى كل المستحقين حقوقهم وفي فتاوى المصنف أن السلطان إذا أعطى رجلاً  
 من خدم من المعتم شيئاً فإن لم يكن السلطان خمسة ولم يقسم إلى قسمة شرعية وحب الخمس في  
 الذي صار إلى هذا ولا يحل له الاستماع بالنسبة حتى يعبر أنه حصل لكل من العاتين قدر حصته

(قوله يحرم ما كانت العمية تقسم) أي مدة كون العمية تقسم على الخ (قوله أن يحمله)  
 أي يأخذه (قوله لا يجوز لأنه مشترك) معتمد وقوله وهو حقه أي والحال

(قوله أصول الكتاب  
 والسنة والإجماع) لاصافة  
 إليها بيانية (قوله  
 وعارضهم) كان الظاهر  
 وعارضهم (قوله يجوز  
 له تلك الأمة) أي  
 ولا يحتاج إلى الشراء  
 المذكور وانظره مع أن  
 انظر إذا ظهر من غير  
 خمس حقه لا يملكه من  
 بغيره وملاكه خمس حقه  
 وقد مر أنه لا يحل له وطء  
 حاربه بيت المال ولا نصير  
 أم ولد له وإن كان فقيراً  
 (قوله وهو حقه) من الواو  
 للحال فهو قيد يخرج به  
 ما زاد على حقه لكن قد  
 يبي عن هذا قوله الآتي  
 وهذا إذا صرف إليه الخ .



(قوله ولو ادعى حارية في يد رجل فسكر الخ) قد مررت هذه المسئلة كما مع زيادة (قوله وليس له وطؤها الخ) هذا بأسطر  
للظاهر كما لا يخفى وقد مر هذه (٤١٨) أتت فيها (قوله ولما كان تأليف كتابه هذه من أفضل الطاعات)

من هذا فإن بعد بليته صرف ما عدا إليه أي مسحقه لزمه دفعه إلى القاضي كسائر الأموال الصالحة  
هذا إذا لم يعطه ذلك على سبيل النفل بشرعه هو وتوحيدها من عندهم عن النفل من العرفي الذي  
بين مال المبيعة وبين مال بنت المال قال بعضهم وهو ظاهر ولو ادعى حارية في يد رجل فسكر  
فدأب لدعي بنية أو حلف بعد سكون ندعي عنه وحكم له بها وولدها ثم قال كدلت في دمه  
وحق والخارية لم كانت في يده لم يقس قوله في إبطال حرمة الولد ولا سيلاها لأن قراره لا يرم  
غيره ولكن عليه قيمة بوند والأثم مع اللزوم وليس له وطؤها بعد ذلك ما لم يشهره منه فإن ما  
عنتت وولادها موقوف قال وافقته الخارية على الرجوع لم يرض الإيلاد وبو أن صاحب اليد أسكر  
وحلف وأؤيد الخارية به ثم عد وقال كانت مسطرة في إفراي والخارية للندعي فحكم في النهار وقيمة  
الولد والخارية والاستيلاء على ماسن في طرف المدعي قاله في أصل الروضة وفيما ذكرناه كفاية وإنما  
أصلها الكلام في هذا اسم لسؤل بعض العلماء ما في ذلك لئلا يحاجه له (والله التوفيق) هو  
حق القدر والدعة إلى الصفة كما مر وقيل ما من الحرم من الصفة وخذلان صفة وما كان  
تأليف كتابه هذا من أفضل الطاعات أشرف إلى التبري من الحول والقوة لأخصاص التوفيق بالله  
بعض كما يؤخذ من قد عه الخارية والمحرور فانوفق به تعالى لا يغيره (الحمد لله الذي هدانا لهذا وما  
كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله) أتى به اقتداء بأهل الجنة حيث قالوا ذلك في دار الخزاء المحولة  
حاجة أمرهم ولهذا قال الأستاذ أبو النعمان التتيري هذا اعتراف منهم وإقرار منهم بمصلحة إلى  
ما وصلوا إليه من حسن تلك العتبات وعظم تلك المراتب العتبات يحدهم ويستحقاق فعبهم وربما  
ذلك ابتداء من من يظف ذلك حجم به المسب ما أنعم الله به من هذا التأليف العظيم ذي الدع  
العمم الموصوفين شاء الله تعالى إلى التور بحسب الدعم بشارة بذلك وعقب ذلك الصلاة التي حمدها  
من اختلاف الروايات في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم شكرا لما أولاه من إمامه الجسيم  
لأنه الآن أحكام هذه الشريعة السمحة من عند ربه الحكيم المصنعة لهذا المهياج القويم بقوله  
(قوله شرطه) وهو أن يفعل في العدو سكاة شصية شيرة عن غيره عما دفعه له (قوله وبو ادعى  
حارية في يد رجل) هذه عتبت من قوله السابق وبو روع فمة حجة ثم أحسها ثم أكتب نفسه  
لم يفعل قوله الخ.

أي والصدقات بما تكون  
محض توفيق لله تعالى  
لأحول ولا قوة للعبد فيه  
كما شرابه في ذكره  
بعد (قوله ولهذا قال  
الأستاذ الخ) لم أدر مرجح  
هذه الإشارة ولا يصح  
أن يكون مرجحها ما ذكره  
قدما كما لا يخفى فكان  
يسمى أن يوطئ لها شيء  
ما بعدها (قوله من حسن  
تلك العتبات) لعله يقتض  
السبب فهو من إضافة  
الصفة إلى الموصوف  
وبسببه إضافة عظيم إلى  
صاحبه في العقدة الثالثة  
(قوله يحدهم ويستحقاق  
عملهم) أي لأنه تعالى  
لا يستحق عليه شيء كما  
هو مذهب أهل السنة  
(قوله وربما ذلك ابتداء  
فصل) لأن من الأعمال  
من فصل الله تعالى فامة  
له فيها وهو الذي يستحق  
الشكر عليها ومع ذلك  
فهو سبحانه وعد بوعده  
الصادق أن يجعل هذا  
مرتبا على هذا وهذا هو  
المشار إليه بقوله سبحانه  
وتلك الجنة التي أوردتموها  
يما كنتم تعملون فلا  
ساق بين هذه الآلة وبين

ما قرره الشرح الموافق لقوله صلى الله عليه وسلم «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله» (قوله لتضمنة لهذا) (الهمم)  
المهياج القويم) أي أنظر إلى الواضح المشهد الذي لا يوحى به وهو ما عيه أمر الله و يحور أن يراد منه ما استجاب له هو على  
حذف مصاف أي لتضمنة لأحكام هذا المهياج القويم.



( قوله وعني آل محمد ) أي مؤمنى جميع منه كما هو اللائق بتقدم الدعاء وبشمول الصبح وعبيده فعصم الأرواح والدرية من عتاف الأحرص ( قوله وكما حتما بالكلام على العنى كلام ) أي هنا ولا ( ٤١٩ ) يالعتق من النار كما قاله

في حكمة ختم الأصحاب  
كتهم العقيمة بهوحيث  
فقوله فنسأل الله الخ معناه  
سأله أن يحقق هذا  
الذي أمناه بهذا التماثل  
والصبر في ختمنا وما  
عده الظاهر أنه للشرح  
والصبر ، نعم الصبران  
في سأله وفي حواننا إنا  
يليقان بالشرح فقط ،  
وإلا رددنا الختم الإصافي  
والله سبحانه أعلم .

وقد تمت بحول الله  
وقوته هذه الحواشي على  
شرح المنهاج لشيخ مشايخ  
إسلام محمد شمس الدين  
الرملي رحمه الله تعالى  
على يد مشيها أقر عباد  
الله وأحوجهم إلى عفو  
أحمد بن محمد عبد الرزاق (١)  
ابن محمد بن أحمد الغزالي  
أصلا والرشيدي منشأ  
غفر الله له وبوالديه  
ومشايخه وأحائه ولجميع  
المسلمين ، في اليوم السابع  
والعشرين من شهر  
شعبان من عام ستة  
وثمانين وألف جعلها الله  
خالصة لوجهه الكريم  
ونفع بها النفع العميم  
والحمد لله الذي هدانا لهذا  
وما كنا لنهتدي لولا أن

( اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل محمد وزواجه ودريته كما صليت  
على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه ودريته كما باركت على  
إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين ) يا محمد محمد وأختم له محمد وأصابع له شأنا كبه  
وافتعل ذلك ياخواننا وأحبابنا وسائر المسلمين .

وكما حتما بالكلام على العنى كلام . فسأل الله تعالى أن يعنى من السار رقنا ، ويعمل  
في الجنة مصرنا وما ، ويسهل عندنا شؤوننا لنسكين حوائجنا ، ونشغل عندنا شؤوننا حسابنا ،  
ويثبت على الصراط أقدامنا ، ويمتحننا بالنظر إلى وجهه الكريم فهو عنه آمنا ، وأن نحصل  
ذلك حاص لوجهنا ، وأن يحمله حجة بنا لا حجة علينا ، حتى نرى ما كنا ما كنا وما فرغنا  
وسأله أن يحتم بالصاحب أعمامنا ، وأن يعنى ذلك بنا وبوالدنا وجميع المسلمين .

ونتم الكتاب بما بدأ به من حمد الله الذي يسدي وهدى ، والصلاة والسلام على من  
المخصوص بعموم الشريعة يوم التوحيد ، ويعود به من الخور وصلة لأهل البعيد ، وسأله العود  
يوم يقول فلا شق ولا سعي .

وكان المراع من تأليفه على يد فقير عفو ربه وأسير وصمة ذنبه مؤلفه « محمد بن أحمد بن حمزة »  
لرملي لأصاري التام على عهد الله دمه . وسر عبيده ، ورحم شمس

تاريخ يوم الجمعة العراء . سبع عشر محمدي الآخرة سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة من الهجرة  
المهوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، أحسن الله بركاتها .

والله أسأل ، ورسوله أتوسل ، أن يسمع به كما يسمع نفسه ، وأن يفر من نظر نفسه عن  
الإصاف ، ودعا لمؤلفه بأن يدركه ربه حيا وعلا حتى الأبد ، وأن يمتعه بالنظر إلى وجهه ،  
وعنه بالإصاف ، وحسن الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

تم تحرير هذه الحواشي المفصلة إلى أملاها بحق العصر وبإدارة الدهر شيخنا شيخ الإسلام  
أبو الصيا ، والمور على الشارح شمس الدين ، والدريس محمد بن أحمد السادة الشريعة  
وحديثها الصحيح الأتور ، رحمه الله تعالى بعبته وكرمه .

وذلك على شرح مشايخ شيخ الإسلام التمس محمد الرملي على مشايخ الإمام النووي  
جعل الله ذلك خالصا لوجهه الكريم بعبته وكرمه آمين .

تحرير في أوائل شهر ربيع الأول سنة إحدى وثمانين بعد الألف على يد محمده العمدة العاص  
الشيخ محمد القرشي من طرز نسخة العلامة الفاضل الشيخ أحمد الدمشوري مسنن على الحواشي المرقومة  
من لفظ شيخنا إمامنا وعرضها مرة بعد أخرى عاما بعد عام عليه ، والله تعالى ولي العايات  
والتوفيق ، والهداية إلى سواء الطريق .

هدانا الله والصلاة والسلام على خير خلقه وحام أنبياءه سيدنا ومولانا محمد وعني آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين .

(١) قور اعشى محمد عبد الرزاق الخ كذا في نسخة المؤلف وفي غيرها ابن عبد الرزاق اه .



بحمد الله تعالى تمّ طبع كتاب [ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ] تأليف :  
شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي  
الشيرازي الشافعي الصفي

ومعه حاشية أبي الصياء [ نور الدين علي بن علي الشبراملسي ]  
والهامش حاشية [ أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد ] المعروف بالعربي  
الرشدي

بعد مراجعة أصوله على نسخ خطية وأميرية والاعتناء بتصحيحه بمعرفة لجنة  
من علماء السادة الشافعية

رئيس التصحيح

أحمد سعد علي

من علماء الأزهر الشريف

[ القاهرة في يوم الاثنين ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٨ هـ ٨ مايو سنة ١٩٣٩ م ]

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ المصنعة

محمد أمين عمران



## فهرس

## الجزء الثامن

م

## نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج وحواشيها

صفحة	صفحة
٢١ كتاب الصيال	٢ باب قاطع الطريق
٢٤ دفع الصائل بالأخف فالأخف	٥ إن قتل وأخذ مالا قتل ثم صلب
٢٨ لو عرد ولي ووالد وروح ومومن	من أعانهم وكثر جمعهم عزز بخمس
٢٩ لو ضرب شارب الخمر بنعال وثياب فلا ضمان على الصحيح	وغيره وعبره
٣١ لو فعل سلطان بصبي مامنع منه فمات فدية مقلظة في ماله	٧ فصل في اجتماع عقوبات على شخص واحد
٣٣ من حرم أو صد بدين لم يضمن	٨ لو اجتمع حدود لله تعالى قدم الأخف منها فالأخف
يجب ختان قد كره وأثنى	٩ كتاب الأثرية
٣٤ من حن السبي في سن لا يجتهد فيه	١١ من غص بلقمة أساغها بخمر إن لم يجد غيره
لرمه قصاص	١٢ الأصح بحريم الخمر صرفا لدوء وعطش
٣٥ فصل في حكم إتلاف البهائم	وبيان حد الخمر إن شربها
٣٩ إن كانت الدابة وحدها فأثقلت زرعاً أو غيره نهراً ضمن صاحبها	١٣ حد الرقيق وما يجتبه
٤١ كتاب البير	١٤ ما يوجب الحد وما لا يوجبه
٤٢ الخلاف في الجهاد هل هو فرض عين أو	١٥ الأعضاء التي لا يقام حد عليها
صكائية	١٦ فصل في التعزير
	١٩ يجتهد الإمام في حسنه وقدره



## صحيحة

- ٤٣ ذكر إنشاء من فروع الكفاية  
 ٤٧ من فروع الكفاية جواب السلام على جماعة والكلام على السلام من حيث هو  
 ٥٠ من لا يسلم عليهم  
 ٥٢ من لا يجب عليهم الجهاد  
 ٥٣ كل عذر منع من وجوب الحج منع الجهاد  
 ٥٤ من يحرم عليهم الجهاد إلا بأذن  
 ٥٥ إن اتقى الصفان أو شرع في قتال حرم الانصراف في الأظهر  
 ٥٦ من هو دون مسافة القصر من البلدة كأنها  
 ٥٧ فصل في مكروهات ومحرمات ومندوبات في الجهاد وما يتبعها  
 ٦٤ يجوز إتيانهم وشحرم لحاجة القتال والدمر بهم  
 ٦٥ فصل في حكم الأسر وأموال أهل الحرب  
 ٦٧ إذا سبي زوجان أو أحدهما انفسخ النكاح إن كانا حرتين  
 ٦٩ للعائنين التسقط في العنيفة  
 ٧١ الصحيح أن من رجع إلى دار الإسلام ومعه بقية لزمه ردها إلى المعنم  
 ٧٣ الصحيح أن سواد العراق فتح عوة  
 ٧٥ فصل في أمان الكفار  
 ٧٧ لا يجوز أمان يضر للمسلمين  
 ٧٩ لو عاهد الإمام علياً يدل على قلعة حار  
 ٨٠ كتاب الجزية  
 ٨٢ من يعقد معهم الجزية  
 ٨٤ من لا جزية عليهم  
 ٨٥ يمنع كل كافر من استيطان الحجار ، ما هو الحجار ؟

## صحيحة

- ٨٧ فصل في مقدار الجزية  
 ٨٩ يستحب للإمام إذا أمكنه أن يشرط عليهم إذا صوخوا في مدغم صياغة من يمر بهم من المسلمين  
 ٩٢ فصل في جملة من أحكام عقد الدمة  
 ٩٤ ما يمنع منه الكفار وجوبا  
 ٩٨ ما ينقض عهد الكافر  
 ٩٩ حكم من انتقض عهده من الكفار  
 ١٠٠ كتاب الهدنة  
 ١٠٢ مق صحت الهدنة وحسب علينا الكف عهم  
 ١٠٤ لو شرط عليهم في الهدنة أن يردوا من حاربهم ردت أمارتهم الوفاء بذلك الح  
 ١٠٥ كتاب الصيد والذبائح  
 ١٠٦ لو شارك مجوسي مسلما في ذبح أو اصطياد حرم  
 ١٠٧ تحل مئة السمك والجراد الخ  
 ١٠٨ لو ردى عبر وبحره في ثوب لم يحسب قطع حلقومه وميرثه فكأنه  
 ١١١ يسن تحريم الذبح بقر وغنم وغير ذلك من مسونات الذبح  
 ١١٣ فصل يحل دبح مقدور عليه وحرق غيره  
 ١١٤ يحل الاصطياد بجوارح السباع والطير ككتاب وفهد وباز وشاهين بشرط كونها معلومة وشروط تعليمها  
 ١١٧ فصل فيما يملك به الصيد وما يذكر معه  
 ١٢٣ كتاب الأصحية  
 ١٢٤ لا تحب الأصحية إلا بالترام  
 ما يسن لمزيد التضحية



محمدة	محمدة
١٥٧ الأظهر أن عقدها لازم لاجأ	١٢٦ يجري البعير والبقرة عن سعة والشاة
١٦٠ شرط المناصلة	عن وحد وأصل الأصحية عند الأهراد
١٦٤ كتاب الأيمان	١٢٧ شروط الأصحية
١٦٩ لو قال إن فعل كذا فأبهودي أو ربي	١٢٩ وقت التصحية
من لإسلام فليس يجب	١٣٠ إن تلفت الأصحية أو سرق أو ضلت
١٧٠ من حلف على ترك واحد أو فعل حرام	أو طرأ فيها عيب منع إحرامها قس
عصى ولزمه الحث وكفارة الخ	الوقت أو فيه ولم يقع منه تفریط فلا
١٧٢ فصل في صفة الكفارة	شيء عليه
١٧٦ فصل في الحلف على الكسب والمساكنة	١٣٢ إن تلفت لمعية بق لأصغر عنه في الأصح
وغيرها مما يأتي	١٣٣ ما يباح للضحي من أضحيته
١٨٥ فصل في الحلف على أكل وشرب مع	١٣٤ الأصح وحوب التصديق من الأصحية
بيان ما يتناول به بعض اللأكولات	١٣٥ ولد الأصحية الواجبة بذبح وجوبا
١٩٢ فصل في مسائل مستورة يقياس بها غيرها	ومن لا يضحي
٢٠٠ لو حلف لأفادك حتى تستوفى حتى	١٣٧ فصل في العقبة
مك ففرب وممكنه يساعه م بحث	١٣٨ من سب عنه العقبة وما هي العقبة
٢٠٣ فصل في الحلف على أن لا يفعل كذا	وما يستفعله فيها
٢٠٥ حلف لا يأكل معان اشتراه ربه لم	١٣٩ ما يستفعله مع المولود
بحث ما اشتراه مع غيره	١٤١ كتاب ما يحل ويحرم من الأطعمة
٢٠٧ كتاب البذر	١٤٢ السمك حلال كيف ما
٢١٣ لو بذر فعل مباح أو تركه بذر	١٤٣ ما يعيش في بر أو بحر كضفدع حرام وما
٢١٧ فصل في بذر السمك والصدقة والبلا	يحل من حيوان البر
وغيرها	١٤٤ ما يحرم من حيوان البر
٢٢٤ كتاب القضاء	١٤٧ مالا نص فيه إن استطاعه أهل يار
٢٢٦ شروط القاضي	وطباع سبعة من العرب في حال رفاهية
٢٢٨ من يتولى القضاء عد - بعدد جمع	حل وإن استحبوه فلا
شروط القاضي	١٤٨ لو تنجس طاهر بكل حرم
٢٣٢ فصل فيما يقتضي الزوال القاضي أو عزله	١٤٩ ما كسب بمحاصرة نجس كحمامة مكروه
وما يذكر من	١٥٠ من حلف على نفسه موتا أو مرضا محظوظا
٢٣٧ فصل في آداب القضاء وغيرها	ووجد محرما لزمه أكسكه
٢٤٢ الأحوال في تركه فيها القضاء وما ينبت	١٥٢ لو وحده صطر طعام عاش أكل منه وعزم
للقاضي	١٥٥ كتاب المسابقة على نحو حيل
	١٥٦ ما نصح عليه المسابقة



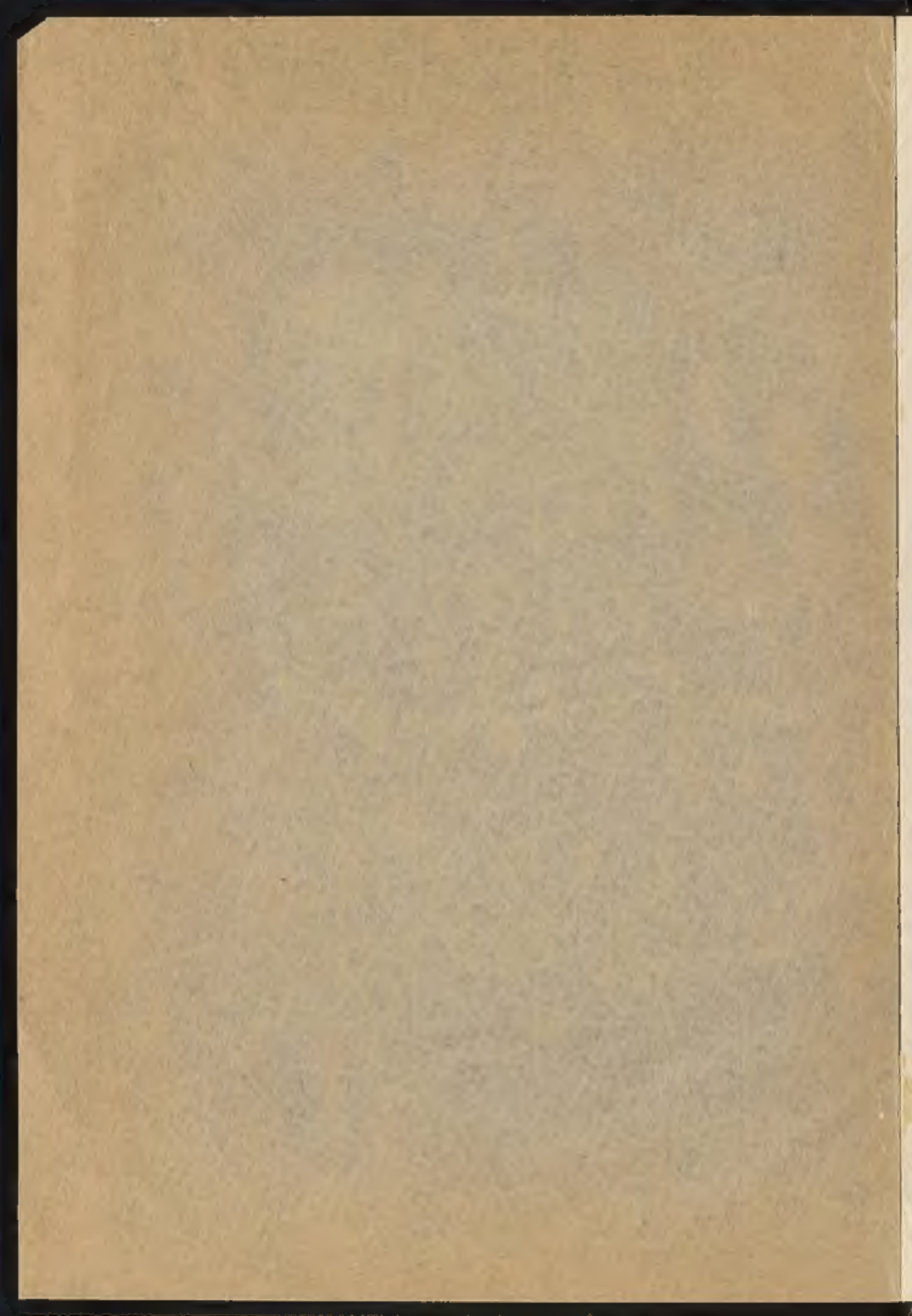
مجمعة

- ٢٤٨ فصل في القسوية وما يتبعها  
 ٢٥٢ شرط للركي كشاهد مع معرفته الجرح  
 والتعديل  
 ٢٥٥ باب القضاء على النائب  
 ٢٦١ فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس  
 الحكم سواء أكان بمحل ولاية الحاكم  
 أم لا  
 ٢٦٥ فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته  
 وما يذكر معه  
 ٢٦٩ باب القسمة  
 ٢٧٧ كتاب الشهادات  
 ٢٧٨ شروط العدالة  
 ٢٧٩ يحرم اللعب بالرد على الصحيح  
 ٢٨٢ يحور دفعة لعرس وحتان وكدا عرهما  
 في الأصح  
 ٢٨٣ ماهي الروعة وما شروطها  
 ٢٨٦ من رد شهادة  
 ٢٩٣ فصل في بيان قلم النصاب في الشهود  
 المختلف باختلاف المشهود به ومسند  
 الشهادة وما يتبع ذلك  
 ٣٣ فصل في عمل الشهادة وأدائها وكتابة  
 الصك  
 ٣٥٧ بل في الشهادة على الشهادة  
 ٣٦٠ فصل في الرجوع عن الشهادة  
 ٣٦٤ كتاب الدعوى والبيئات  
 ٣٦٩ ما هو المني

مجمعة

- ٣٢٦ فصل في حوالب الدعوى وما يتعلق به  
 ٣٣٠ فصل في كيفية الخلف وصابط الخلف  
 وما يتفرع عليه  
 ٣٣٨ فصل في تعارض البيتين  
 ٣٤٦ فصل في اختلاف المتداعيين في نحو عقد  
 أو إسلام أو عتق  
 ٣٥١ فصل في القائف اللحق للسلع عند  
 الاشتباه بما خصه الله تعالى به  
 ٣٥٣ كتاب العتق  
 ٣٦٣ فصل في العتق بالبيعة  
 ٣٦٦ فصل في الإعتاق في مرض الموت وبيان  
 القرعة والعتق  
 ٣٧٠ فصل في الولاء  
 ٣٧٢ كتاب التدير  
 ٣٧٧ فصل في حكم حل المدبرة ولحق عتقها  
 وحياة المدبر وعتقه  
 ٣٧٩ كتاب الكتانة  
 ٣٨٦ فصل في بيان الكتانة الصحيحة وما يرم  
 السيد ويندب له ويحرم عليه الخ  
 ٣٩١ فصل في بيان لزوم الكتانة من جانب  
 وحورهما من آخر وما يرب بينها الخ  
 ٣٩٦ فصل في بيان مدافق فيه الكتانة  
 الناطقة بالأسسده وما توافق أو تدين  
 فيه الخ  
 ٤٠٣ كتاب أمهات الأولاد











COLUMBIA UNIVERSITY



0026815915

893.799  
R145  
v. 8

10816453

JUN 3 1961

DATE DUE

DATE DUE

NOV 2 1959

INSERT

BOOK CARD

PLEASE DO NOT REMOVE  
A TWO DOLLAR FINE WILL  
BE CHARGED FOR THE LOSS  
OR MUTILATION OF THIS CARD

Columbia University  
City of New York



LIBRARIES

PRINTED IN U.S.A.



189  
5